

المقضب

صفحة

أبي العباس محمد بن يزيد البرقي

٤١ - ٥٤٨٥

تتبع

محمد عبد الخالق مصطفى

الاستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الثالث

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب
المقنن
صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الثالث

تحقيق

محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية للمقتضب

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد :

فقد بذلت أقصى الجهد في تحقيق المقتضب وإخراجه ، وقد أثلج صدرى إقبال القراء عليه . لقد كان السؤال عنه والطلب له يأتي من المشرق والمغرب . وكانت الأجزاء تنفذ بعد ظهورها بقليل .

ويحَقُّ لي الآن أن أتحدَّث عما يَأْتِي :

١- لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها الاضطراب من جرّاء وضع أوراق في غير موضعها ، وكان هذا الاضطراب يَمَثُلُ بصفحتيه في مواجهة القارئ في صدر النسخة وفي أضعافها ، فأرجعت الأوراق الضالة إلى موضعها فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب وأصبح قارئ المقتضب لا يتعثّر في قراءته في الكتاب كله . ومن يدرى فلعلّ هذا الاضطراب من أسباب تأخير نشر المقتضب إلى عصرنا . هذا .

٢- ربط المقتضب بكتاب سيبويه كلفني كثيرا من الجهد ، وفي الحق أنّ ذِكْرَ نصوص سيبويه كان يغني عن كلّ شرح وتعليق في أحيان كثيرة ؛ إذ أنّ نصوص سيبويه والمقتضب يفسّر بعضها بعضا .

٣- لم أعلّق على مسألة في المقتضب إلا بعد مراجعتها في كتب كثيرة من أصول كتب النحو . يكنى أن تكون المسألة في المقتضب ايعرف القارئ مواضعها في كثير من كتب النحو .

٤- إذا كان نشر المقتضب قد حقّق لي أمنية من أعزّ أماناتي فقد انشرح صدرى إلى أنّي جعلت مسائل المقتضب على حبل الذراع بما صنّعه من الفهارس . إنّ فهارس المقتضب خطوة

في سبيل تيسير النحو . لقد كانت هناك فواصل وحواجز تمنع كثيرا من المثقفين وتحول بينهم وبين الرجوع إلى كتب النحو ، فرفعت فهارس المقتضب هذه الحواجز ، وجعلت قواعد النحو مطروحة في الطريق وعلى طرف التام لكل قارئ مهما كانت ثقافته ، وهذا ما استهدفته في وضع هذه الفهارس .

ومن الله العون والتوفيق . . .

محمد عبد الخالق عضية

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

هَذَا بَاب

(أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ وَتَصَرُّفِهَا

إِعلم أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَعَ الْفِعْلِ مَصْدَرًا جَازَ تَقْدِيمُهَا وَتَأْخِيرُهَا ، وَوَقَعَتْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَقَعُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ إِلَّا أَنْ مَعْنَاهَا - إِذَا وَقَعَتْ عَلَى فِعْلٍ مُّسْتَقْبَلٍ - أَنَّهَا تَنْصِبُهُ ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ لِمَا لَمْ يَقَعْ ، وَلَا يَكُونُ لِلْحَالِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَكَ ، وَيَسْرَتِي أَنْ تَقُومَ يَا فَتَى ، وَأَكْرَهُ أَنْ تَذْهَبَ إِلَى زَيْدٍ . فَهَذَا هَكَذَا .

وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ كَانَتْ مَصْدَرًا لِمَاضِي . نَقُولُ : سَرَّتِي أَنْ قَمْتُ ، وَسَاعَتِي أَنْ كَلَّمْتُكَ زَيْدًا وَأَنْتَ غَضَبَانُ ، عَلَى : أَنْ كَلَّمْتُ (١) زَيْدًا ، أَيْ : لِهَذِهِ الْعِلَّةِ (٢) .

•••

وَاعْلَمْ أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا الْأَفْعَالُ الْمُسْتَقْبَلَةُ ، وَكَانَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنِهَا (لَا) ، فَإِنَّ عَمَلَهَا عَلَى حَالِهِ (٣) . نَقُولُ : أَحِبُّ أَلَّا / تَذْهَبَ يَا فَتَى ، وَأَكْرَهُ أَلَّا تُكَلِّمَ زَيْدًا . وَالْمَعْنَى : أَكْرَهُ تَرَكُّكَ كَلَامَ زَيْدٍ .

فَإِنْ أَرَدْتَ بِهَا التَّقْيِيلَ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِعَرُوضٍ تَمَّا حَذَفْتَ مِنَ الْمَضْمَرِ وَالتَّقْيِيلِ . وَنَحْنُ ذَاكِرُو ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ التَّقْيِيلَ - : قَدْ عَلِمْتَ أَنْ لَا تَقُومُ ، تَرِيدُ : أَنْتَ لَا تَقُومُ . (لَا) عَرُوضٌ . وَهِيَ - إِذَا أَرَدْتَ الْخَفِيفَةَ - غَيْرُ فَاصِلَةٍ بَيْنَ (أَنْ) وَالْفِعْلِ .

- (١) الْمُنَاسِبُ : كَلَّمْتُكَ زَيْدٌ .
(٢) تَقْدِيمُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ٤٨ ، وَالْجُزْءِ الثَّانِي ص ٦ ، ٣٠ .
(٣) تَقْدِيمُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣١ .

فأما السين وسوف فلا يكون (أن) قبلهما إلا على التثقيب والإضمار؛ لأنهما ليسنا كـ (لا) ،
ألا ترى أنك تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ، فيكون بمنزلة قولك : مررت برجل
قائم وقاعد في الإعراب ، وإن كان الأول منفيًا . وكذلك : كان عبد الله لا شجاعا ولا بطلا .
ولا تقع السين وسوف هذا الموقع ، فعلى هذا تقول : علمت أن سيقومون ، وأن سوف
يقومون . لا يكون إلا على ذلك (١) .

• • •

وللثقبلة أفعالٌ ، وللخفيفة أفعالٌ سواها ، وذلك مذكور على إثر هذا الباب إن شاء الله .
فإن أردت الثقبلة / مع الفعل الماضي - دخل من العوض (قَدْ) ، فقلت : قد علمت أن قد
ذهب زيد ، أى : أنه قد ذهب زيد .

٣
٣

هذا باب

الأفعال [التي] لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة

والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة

والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة

أما ما كان من العلم فإن (أن) لا تكون بعده إلا ثقيلة ؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر ،
وذلك قولك : قد علمت أن زيدا منطلق ، فإن خففت فعلى إرادة التثقيب والإضمار . تقول :
قد علمت أن سيقوم زيد ، تريد : أنه سيقوم زيد . قال الله عز وجل : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ
مِنْكُمْ مَرَضَى) (١) ؛ لأنه شيء قد استقر .

ألا ترى أنه لا يصلح : علمت أن يقوم زيد ؛ لأن (أن) الخفيفة إنما تكون لما لم يثبت ؛
نحو : خفت أن تقوم يا فتى ، وأرجو أن تذهب إلى زيد ؛ لأنه شيء لم يستقر . فكل ما كان
من الرجاء والخوف فهذا مجازه .

فأما الأفعال / التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة فما كان من الظن (٢)

فأما وقوع الثقيلة فعلى أنه قد استقر في ظنك : كما استقر الأول في علمك . وذلك قولك :
ظننت أنك تقوم ، وحسبت أنك منطلق .

فإذا أدخلت على المحذوفة العوض قلت : حسبت أن سيقومون ، وكذلك تقول : ظننت
أن لا تقول خيرا ، تريد : أنك لا تقول خيرا .

وأما النصب فعلى أنه شيء لم يستقر ، فقد دخل في باب رجوت وخفت بهذا المعنى .
وهذه الآية تقرأ على وجهين : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) و (أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) (٣) ، فانتصب
ما بعد (لا) وهي عوض ؛ كما أوقعت الخفيفة الناصبة بعد (ظننت) بغير عوض . وذلك

(١) المزمل : ٢٠

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٤٩ ، والجزء الثاني ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) المائدة : ٧١ ، والقراءتان من السبعة . النسخ ج ٢ ص ٢٥٥ بحيث النفع ص ٨٦ شرح

الشاطبية ص ١٩٠

هَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقْرَأْ) (١) ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى مَا لَمْ يَسْتَقِرَّ . وَكَذَلِكَ : (إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) (٢)

وزعم سيبويه / أَنَّهُ يَجُوزُ : خِضْتُ أَنْ لَا تَقُومُ يَا فُتَى ، إِذَا خَافَ شَيْئًا كَالْمُسْتَقِرِّ عِنْدَهُ ، وَهَذَا بَعِيدٌ (٣)

وَأَجَازُ أَنْ تَقُولَ : مَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ ، إِذَا لَمْ يَرِدْ عَلِيمًا وَاقِعًا ، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ جَارِيًا عَلَى بَابِ الْإِشَارَةِ ؛ أَيْ : أَرَى مِنَ الرَّأْيِ ؛ وَهَذَا فِي الْبُعْدِ كَالَّذِي ذَكَرْنَا قَبْلَهُ (٤) وَجُمْلَةُ الْبَابِ تَدُورُ عَلَى مَا شَرَحْتُ لَكَ مِنَ التَّبْيِينِ وَالتَّوَقُّعِ .

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ) (٥) فَإِنَّ الْوَجْهَ فِيهِ الرَّفْعُ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ وَاقِعٌ . وَالْوَجْهَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَفْنَى عَرَائِكَهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا أَنْ لَا تَذُوقُ مَعَ الشُّكَاكِيمِ عُودًا (٦)

الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ يَرِيدُ : إِنَّ الَّذِي أَفْنَى عَرَائِكَهَا هَذَا . فَهَذَا عَلَى الْمِنْهَاجِ الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ .

(١) الْقِيَامَةُ : ٢٥ .

(٢) الْبَقْرَةُ : ٢٣٠ .

(٣) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٤٨٢ « وَلِذَلِكَ ضَعُفَ أَرْجُو أَنَّكَ تَفْعَلُ ، وَاطْمَعُ أَنَّكَ فَاعِلٌ ، وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ : أَخْشَى أَنْ لَا تَفْعَلَ يَرِيدُ أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ يَخْشَى أَمْرًا قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدَهُ أَنَّهُ كَائِنٌ جَازٌ ، وَلَيْسَ وَجْهَ الْكَلَامِ » .

وَيَشْهَدُ لِسَبِيحِيهِ قَوْلُ أَبِي مَحْجَنٍ :

وَلَا تَدْفُنِنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقَهَا

(٤) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٤٨٢ « وَتَقُولُ : مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ ، وَمَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُ إِذَا لَمْ تَرُدْ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ عَلِمْتَ شَيْئًا كَائِنًا الْبَتَّةَ ، وَلَكِنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ ، كَمَا تَقُولُ : أَرَى - مِنَ الرَّأْيِ - أَنْ تَقُومَ ، فَأَنْتَ لَا تُخْبِرُ أَنْ قِيَامًا قَدْ ثَبِتَ كَائِنًا ، أَوْ يَكُونُ فِيمَا تَسْتَقْبِلُ الْبَتَّةَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَوْ قَمْتُ ، فَلَوْ أَرَادَ غَيْرَ هَذَا الْمَعْنَى لَقَالَ : مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ سَيَقُومُونَ » .

(٥) طه : ٨٩ قَرَأَ أَبُو حَيْوَةَ بِنَصَبٍ يَرْجِعُ وَهِيَ مِنَ الشُّوَاذِ . شَوَاذُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ٨٩ وَالْبَحْرُ ج ٦ ص ٢٦٩ .

(٦) التَّخْدِيدُ : هَزَالٌ وَنَقْصُ اللَّحْمِ . وَالْعَرَائِكُ : جَمْعُ عَرِيكَةٍ وَهِيَ السَّنَامُ ، وَالْقُوَّةُ وَالشَّدَّةُ . وَالْبَيْتُ لَجَرِيرٍ فِي وَصْفِ خَيْلٍ هَزَلَتْ وَرَوَايَتُهُ فِي الدِّيْوَانِ ص ١٧١ وَفِي اللِّسَانِ مَادَةٌ (خَدَدٌ) ؛

أَجْرِي فَلَانِدَهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا أَنْ لَا يَذُوقَنَّ مَعَ الشُّكَاكِيمِ عُودًا

وَلَا يَظْهَرُ لِي وَجْهَ اخْتِيَارِ الْمَبْرَدِ الرَّفْعِ فِي الْبَيْتِ وَلَوْ نَصَبَ الْفِعْلَ لَكَانَتْ (أَنْ) خَفِيفَةً نَاصِبَةً وَالْمَصْدَرُ الْمَوْوَلُ فَاعِلٌ لِأَحَدِ الْفِعْلِيَيْنِ الْمُتَنَازِعَيْنِ وَالتَّقْدِيرُ : عِلْمُ الذُّوقِ .

هذا باب

ما لحِقْتَهُ / (إِنْ) و (أَنْ) الخفيفتان

في الدعاء وما جرى مجراه .

تقول : أما إن غفر الله لك ، وإن شئت : أما أن ، على ما فسرت لك في (أما) أنها تقع للتنبية ، وتقع في معنى قولك : حَقًّا ؛ فالتقدير : أما إنه ، وأما أنه غفر الله لك (١) فإن قلت : فكيف جاز الإضمار والحذف بغير عَوْض ؟

فإنما ذلك لأنك لاتصل إلى (قَدْ) ؛ لأنك داعٍ ، ولست مُخَيِّرًا ؛ ألا ترى أن الإضمار قد دخل في المكسورة لهذا المعنى ، ولا يَدْخُلُ فيها في شيء من الكلام .

وتقول في المستقبل على هذا المنهاج : أما أن يغفر الله لك ، تريد : أما أنه ، وإن شئت : أما إن يغفر الله لك ؛ لأنك لو أدخلت السين أو سوف لتغير المعنى ، وكنت مُخَيِّرًا ، ولو أدخلت (لا) لا نقلب المعنى ، وصرت داعيًا عليه ؛ فلذلك جاز بغير عَوْض .

ولما كانت المكسورة / تُحذَفُ بتثقيلها مع الضمير في هذا الموضع ليُوصَلَ إلى هذا المعنى ، ولا يقع ذلك فيها في شيء من الكلام غير هذا الموضع - كانت المفتوحة أولى (٢) ؛ لأن الضمير فيها مع العَوْض .

فأما قولك : قد علمت أن زيد منطلق فمعناه : أنه زيد منطلق ؛ ولا تحتاج إلى عَوْض ، كما قال الشاعر :

في فِتْيَةِ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَن هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ (٣)

(١) عرض لفتح هزة ان وكسرها بعد اما في الجزء الثاني ص ٣٥٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « ومن ذلك (والخامسة ان غضب » بفتح الضاد وضم الباء الله عليها) فكانه قال : انه غضب الله عليها . لا تخففها في الكلام ابدا وبعدها الاسماء الا وانت تريد الثقيلة مضرا فيها الاسم .. » .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف اسم (ان) المخففة في هذه المواضع : ج ١ ص ٢٨٢ ، ٤٤٠ ،

٤٨٠ ، ج ٢ ص ١٢٣ .

وإنما امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عَوْضٍ ؛ لأنَّ الفعل لم يكن لِيَقَعَ بعدها لو ثَقُلَتْ ،
 وأَعْمِلَتْ كما يكون الاسم . فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحَذْفَ بغير عَوْضٍ ، وأن يوقعوا بعدها
 ما لا تقع عليه لو ثَقُلَتْ ، وأَعْمِلَتْ ؛ لأنَّها بمنزلة الفعل ، ولا يقع فِعْلٌ على فِعْلٍ .

= و (هالك) خبر مقدم ، و (كل) مبتدا مؤخر ، والجملة فى محل رفع خبر (ان المخففة)
 والمصدر المؤول سد مسد مفعولى (علموا) .

وكسيوف : صفة لفتية وكذلك جملة (قد علموا) .
 يريد أنهم كالسيوف فى المضاء والعزم أو فى صباحة الوجوه تبرق كالسيوف ، وخص
 سيوف الهند لحسن صقاتها .

ويحفى من الحفاء : وهو المشى بلا نمل ولا خف ، وأراد به الفقير .
 وينتعل : يلبس النعل وأراد به الفنى . يريد : قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم غنيهم
 وفقيرهم ، فهم يبادرون الى اللذات قبل أن يحول الموت بينها وبينهم .
 والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى ورواية الديوان ص ٥٩ :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل

وقال السيرافى : الصراع « أن هالك كل من يحفى ، وينتعل » مصنوع ، والثابت
 المروى : أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل . قال : والشاهد فى كلتا الروايتين واحد لانه فى
 اضممار الهاء فى (أن) .

وقال ابن المستوفى : والذى ذكره السيرافى صحيح ، ولا شك أن النحويين غيره
 ليقع الاسم بعد (ان) المخففة مرفوعا وحكمه ان يقع بعد ان المنقلة منصوبا ، فلما تغير اللفظ
 تغير الحكم .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٥٤٧ - ٥٥٠ والعينى ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٩٣ وأمالى الشجرى
 ج ٢ ص ٢ .

وأقول : دعوى أن النحويين غيروا البيت ليكون شاهدا على وقوع الجملة الاسمية
 بعد (أن) المخففة ليست بمقبولة اذ وقوع الجملة الاسمية بعد ان المخففة جاء فى قوله تعالى :
 (وآخر دعواهم أن الحمد لله) وفى قوله : (وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه) وفى آيات
 أخرى .

هذا باب

النونين : الثقيلة والخفيفة

ومعرفة مواقعها (١) من الأفعال

٣ / اعلم أنهما لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل
٨ الذي يؤكد ليَقْع . وذلك ما لم يكن خبراً فيما ضارع القسم .
فأما القسم فأحدهما فيه واجبة لامحالة .
وأما ما ضارعه فانت فيه مخير .

وذلك قولك في القسم : والله لأقؤمن ، وحق زيد لأفصين ، فيلحق النون إما خفيفة وإما
ثقيلة ، لا يكون القسم إلا كذلك . وقد شرحنا ذلك في باب القسم (٢) : لِمَ كانت فيه واجبة ؟
وأما الثقيلة فكقولها عز وجل : (لِيُسْجَنَ وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ) .
وأما الخفيفة فعلى (٣) قراءة من قرأ : (وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ) (٤) ، وكقوله : (كَلَّا لَئِن
لَمْ يَنْتَه لَنْسَفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ) (٥) ، وقال الشاعر :

* وفي ذمِّي لئِن فَعَلْتَ لِيَفْعَلَا (٦) *

-
- (١) كذا في الأصل والأنسب : مواقعهما .
 - (٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٢٣ .
 - (٣) في الأصل : فقوله فعلى قراءة .
 - (٤) يوسف : ٢٢ وتشديد نون « ليكونن » قراءة شاذة ، وتخفيفها متفق عليه في المشرقة
(انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٠٦) .
 - العلق : ١٥ - وقرئ في الشواذ بالنون الشديدة (شواذ ابن خالويه ص ١٧٦) .
 - (٦) صدره كما في سيبويه ج ٢ ص ١٥١ :

* تُساورُ سواراً إلى المجدِّ والعلا *

تساور ، أى : ترفع نفسك على سوار ، وتغالبه في المفاخرة .
و (في ذمى) خير لمبتدأ محذوف وجوبا ، لأن الخبر أشعر بالقسم .
والبيت لليلى الاخيلية من قصيدة في هجاء النابغة الجعدي وقد كانت بينها وبين سوار
ابن أوفى القشيري مودة وهجاؤها للنابغة الجعدي مشهور وانظر العينى ج ١ ص ٥٦٩ -

فمن مواضعها (١): الأمر ، والنهى ، لأنَّهُمَا غير واجبين . وذلك قولك - إذا لم تأت بهما - :
 اضرب ، ولا تضرب ، فإذا أتيت بها قلت / : اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا ، وإن شئت ثقلت
 النون ، وإن شئت خففتها . وهى - إذا خففت - وكدة ، وإذا ثقلت فهى أشد توكيدا ،
 وإن شئت لم تأت بها (٢) فقلت : اضرب ، ولا تضرب . قال الله عز وجل : (وَلَا تَقُولَنَّ
 لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا) (٣) ، وقال : (وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٤) ، وقال :
 (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٥) .

وقال الشاعر فى الخفيفة :

فِيَاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَفْصِدَا (٦)

(١) كذا فى الأصل ، والأنسب (مواضعهما) .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ « فاما الامر والنهى فان شئت ادخلت فيه النون ، وان شئت
 لم تدخل ، لانه ليس فيهما ما فى ذا » .

(٣) الكهف : ٢٣ .

(٤) يونس : ٨٩ .

(٥) البقرة : ١٣٢ .

(٦) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ وروايته هناك :

فِيَاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ورويته فى ديوان الأعشى ص ١٣٧ :

فَيَاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَفْصِدَا
 وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

الفصد : شق الجلد لاستخراج الدم .

وقول الأعشى : والله فاعبدا تقدم فيه ممول الفعل المؤكد بالنون . وقد ذكر الرضى فى
 شرح الكافية ج ١ ص ١١٦ ، ١٥٣ أن الفصل المؤكد بالنون لا يجوز تقديم مموله عليه ، فان
 كان ذلك متققا عليه كان قسول الأعشى ضرورة شعرية أو تكون فى الكلام (أما مقدرة كما قالوا
 فى قوله تعالى (وربك أكبر) . وانظر الصبان ج ١ ص ٩٤ والعينى ج ٤ ص ٣٤٠ - ٣٤١
 ومعجم المقاييس ج ٤ ص ٥٠٧ . وفى الروض الأنف ج ١ ص ٢٣٧ « وقوله : والله فاعبدا ،
 وقف على النون الخفيفة بالألف » . وقد قيل فى مثل هذا : أنه لم يرد النون الخفيفة وإنما خاطب
 الواحد بخطاب الاثنين .. » .

وقال الآخر :

فَأَنْزَلْنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا (١) .

والطلب يَجْرَى مجرَى الأمر والنهى ، وقد مضى القول فى هذا .

ومن مواضعهما : الاستفهام ؛ لأنه غير واجب . وذلك قولك : هل تضربن زيدا ، وهل يقومن

زيد يا فتى .

وتدخل الخفيفة كما دخلت الثقيلة ؛ لأنهما فى التوكيد على ما ذكرت لك (٢)

ومن مواضعها : الجزاء إذا لِحِجَتْ (ما) زائدة فى حرف الجزاء ؛ لأنها تكون / كاللام التى

تلحق فى القسم فى قولك : لأفعلن (٣) ، وذلك قولك : إِمَّا تَأْتِيَنِي آتِكُ ، ومَنى ما تَقَعَدَنَّ أَقْعُدُ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ، ونسبه الى كعب ابن مالك ، وقال الأعمش : أو لعبد الله بن رواحة .

وفى صحيح البخارى (غزوة خيبر ج ٥ ص ١٢٠-١٣١) : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر ، فسرنا لَيْسَلا ، فقال رجل من القوم لعامر (عامر بن الاكوع) يا عامر ، الا تسمنا من هنيهاتك ، وكان عامر رجلا شاعرا ، فنزل يحدو بالقوم يقول :

لَا هُمْ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا اتَّقَيْنَا وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَأَقَيْنَا
وَأَلْقَيْنُ سَكِينَةً عَلَيْنَا

وانظر هذا الرجز فى سيرة ابن هشام وفى الروض الأنف ج ٢ ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ « ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التى تكون بعد حروف الاستفهام ، وذلك لأنك تريد : أعلمنى إذا استفهمت . وهى أفعال غير واجبة ، فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهى ، فان شئت أقحمت النون ، وان شئت تركت ، كما فعلت ذلك فى الأمر والنهى .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ « ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التى فى لتفعلن لما وقع التوكيد قبل الفعل الزموا النون آخره ، كما الزموا هذه اللام ، وان شئت لم تقم النون ، كما أنك ان شئت لم تجيء بهاء فاما اللام فهى لازمة فى اليمين فشبهوا (ما) هذه اذ جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التى جاءت لاثبات النون . فمن ذلك قولك : اما تأتيني آتك ، وايهم ما يقولن ذلك تجزه ، وتصديق ذلك قوله عز وجل (واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك) وقال عز وجل (فاما ترى من البشر أحدا) .

ظاهر كلام المبرد هنا انه موافق لسيبويه فى أن التوكيد بعد اما غير واجب فلم يختلف معه وردد تعليقه ويتضح ذلك أيضا بالرجوع الى كلامه فى الكامل فقد قال فى ج ٣ ص ١٥٦ -

157

فمن ذلك قول الله عز وجل: (فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) ، وقال: (وَلَمَّا تَعَرَّضْنَ عَنْهُمْ) .
فإن كان الجزاء بغير (مَا) فَبُحِ دَخُولُهَا فِيهِ ، لِأَنَّهُ خَبَرَ يَجِبُ آخِرُهُ بِوَجُوبِ أَوَّلِهِ . وَإِنَّمَا
يجوز دخولها الجزاء بغير (ما) في الشعر للضرورة ، كما يجوز ذلك في الخبر (١)
فمن ذلك قوله :

مَنْ تَشَقَّقْنَ مِنْهُمُ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ أَبَدًا ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي (٢)

= « ولكن (ما) لا تكون لازمة ولكن تكون زائدة في (ان) التي هي للجزاء كما تزداد في
سائر الكلام ، نحو : أين تكن أكن ، وأينما تكن أكن ، وكذلك : متى تأتني آتك ، ومتى ما تأتى
آتك ، فقول : إن تأتني آتك وأما تأتني آتك ، تلغم النون في الميم ، لاجتماعهما في الغنة ،
كما قال امرؤ القيس :

فِيأَمَّا تَرَيْنِي لَا أَغْمُضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكِبَّ فَأَنْهَسَا

وفى القرآن (فاما ترى من البشر أحدا) وقال (وأما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك
ترجوها) .

فقوله في الكامل : وأما تأتني آتك وكذلك في المقتضب ص ٢٩ من هذا الجزء
واستشهاده بشعر امرئ القيس الخالي من التوكيد بعد (اما) صريح في أنه لا يرى وجوب
توكيد المضارع بعد (ان) المدغمة في (ما) الزائدة .

ويشهد لذلك أيضا قوله في ص ١٢ من الأصل : « لأن الأفعال أنت في ادخال النون عليها
مخير إلا ما وقع منها في المستقبل في القسم »

وقوله في الجزء الثاني ص ٣٣٣ : (هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال وما بال النون
في كل ما دخلت عليه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز
حذفها ...) .

وقال في ص ١٢ من هذا الجزء : « لأن الأفعال أنت في ادخال النون عليها مخير

وقال في ص ٢٩ من هذا الجزء ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .

وقال في ص ٢٣٥ ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .

وأبو حيان في البحر المحيط والسيوطي في الهمع ينسبان إلى المبرد أنه يرى وجوب
توكيد المضارع هنا . قال في الهمع ج ٢ ص ٧٨ : « وتدخل كثيرا ، وقيل لزوما المضارع التالي
(اما) الشرطية نحو : (فاما ندهين بك) (وأما ينزفك) ولم يقع في القرآن إلا مؤكدا بالنون ،
ومن ثم قال المبرد والزجاج : أنها لازمة لا يجوز حذفها إلا في الضرورة كقوله :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغْيِيرُ لَوْنُهُ

ولكثر حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام . وكذلك نسب

إليه أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٤٧٧ . (فاما ترى) مريم : ٣٦ ، (وأما تعرضن) :
الاسراء : ٢٨ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ ، ١٥٣ . وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل
في الشعر شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب . وهذا لا يجوز إلا في اضطرار .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ على توكيد فعل الشرط في الضرورة لان أداة
الشرط ليس معها (ما) .

فهذا يجوز ، كما قال في الخبر :

رُبَمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنِ ثَوْبِي شِمَالَاتُ (١)

ومن أمثال العرب : «بَعَيْنِ مَا أَرَيْنَكَ (٢)» و«بِأَلْمِ مَا تُحْتَنِنُهُ (٣)» . فَإِنَّمَا أُدْخِلَ النُّونَ مِنْ أَجْلِ (مَا) الزائدة كاللام كما ذكرت لك .

يقال ثقفت الرجل في الحرب : أدركته ، وثقفته : ظفرت به ، وثقفته : أخذته . ثقفت الحديث : فهمته ، والجميع من باب فرح ، وآثب : راجع . أي من تظفر به من باهلة ، لا تدعه يرجع إلى أهله سالما .

وروى من ثقفتنا بالناء ، من يثقفوا منا ولا تناسب هاتان الروايتان ما بعدهما ، ولا المقام .

والبيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٥٦٥-٥٦٦ والعيني ج ٤ ص ٣٣٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ على توكيد المضارع للضرورة ثم قال : وزعم يونس : أنهم يقولون : ربما تقولن ذلك وكثير ما تقولن ذلك .. « .

أوفيت على الشيء : اشرفت عليه ، و (في) بمعنى على : ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال في جبل ، وقال ابن الأعرابي : يقال : أوفيت رأس الجبل . قال ابن يسمون : فعلى هذا في البيت حذف مفعول تقديره : ربما أوفيت مرقبة أو شرفا في رأس علم . والعلم : الجبل . والشمال بالفتح ويجوز الكسر بقلة وهي الريح التي تهب من ناحية القطب وفيها لغات ..

وجملة (ترفعن ثوبى شمالات) حال من تاء أوفيت ، أو صفة لعلم والعائد محذوف أي فيه .

وتشير هذه الجملة إلى أن قميصه لا يلصق بجلده لخمسه ، وهذا مدح عندهم . واستشهد بالبيت الفارسي في الإيضاح على وقوع الماضي بعد (رب) المكشوفة بما فقال : رب موضوعه للاخبار عما مضى وهذا موضع التكرير به أولى من التقليل ، لأنه المناسب للمدح ، وقال شارح الإيضاح : يحتمل بقاء (رب) على معناها من التقليل ، لأن جذيمة ملك جليل لا يحتاج مثله إلى أن يتبدل في الطلائع لكنه قد يطرا على الملوك خلاف العادة ، فيفخرون بما ظهر منهم عند ذلك من الصبر والجلادة .

وروى البيت في الأغاني : ترفع اثوابي شمالات .

والبيت لجذيمة الأبرش من أبيات يصف فيها سرية أسرى بها أو انقطاعا عرض له من جيشه في بعض مغازيه ، فكان ريشة لهم ، ولم يكل ذلك إلى أحد أخذا بالحزم .

وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٥٦٧-٥٦٨ والمغنى ج ١ ص ١١٩-١٢٠ ، ج ٢ ص ٩ والسيوطي ص ١٣٤-١٣٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٤٣ والعيني ج ٣ ص ٢٤٤ والتمام ص ٢١٠ .

(٢) في مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ١٠٠ « أي اعلم كائن أنظر إليك . يضرب في الحث على ترك البطء .

و (ما) صلة دخلت للتوكيد ولاجلها دخلت النون في الفعل « .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ ، وإنما كان ترك النون في هذا أجود لأن (ما) و (رب)

= بمنزلة حرف واحد ، نحو : قد وسوف و (ما) وحيث بمنزلة أين واللام ليست مع المقسم
به بمنزلة حرف واحد وليست كالتى فى (بالم ما تختننه) ، لأنها ليست مع ما قبلها بمنزلة
حرف واحد .

وفى مجمع الامثال ج ١ ص ١٠٧ « بالم ما تختنن ، أى : لا يكون الختسان الا بالم
ومضاه : انه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف الا باحتمال مشقة ويروى بالم ما تختننه . وهذه
على خطاب المرأة والهاء للسكت ودخلت النون فى الروايتين لدخول (ما) » .

هذا باب

الوقوف على النونين :

الخفيفة والثقيلة

٣
١١ أعلم أنك إذا وقفت على الثقيلة كان الوقف عليها / كالوقف على غيرها من الحروف المبنيّة على الحركة . فإن شئت كان وقفها كوصلها ، وإن شئت ألحقتها ببيان الحركة ، كما تقول : ارمه ، واغزه ، واخشه . فهذا وجهها .

وإن شئت قلت على قولك : ارم ، اغز ، اخش ، فقلت : اضربن ، وارمين ، وقولن . فهذا أمر الثقيلة .

فأما الخفيفة فإنها في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم . فإذا كان ما قبلها مفتوحا أبدلت منها الألف ، وذلك قولك : اضربن زيدا . فإذا وقفت : قلت : اضربا ، وكذلك : والله ليضربن زيدا . فإن وقفت قلت : لتضربا (١) ؛ كما قال : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) .

فإذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا ، كان الوقف بغير نون ولا بدل منها ؛ لأنك تقول في الأسماء في النصب : رأيت زيدا ، فتبدل من التنوين ألفا ، وتقول في الرفع : هذا زيد ، وفي الخفض : مررت بزيدا ، فلا يكون الوقف كالوصل .

٣
١٢ وكذلك هذه الأفعال (٢) ، تقول للجماعة - إذا أردت النون الخفيفة - اضربن زيدا / : فإن وقفت قلت : اضربوا ، واضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : اضربي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤-١٥٥ « أعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ، ثم وقفت جعلت مكانها ألفا ، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت ، وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة ، كما أن التنوين ساكن ، وهي علامة توكيد ، كما أن التنوين علامة التمكن ، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥ « وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع ليجمى رددت النون التي تثبت في الرفع ، وذلك قولك - وانت تريد الخفيفة - : هل تضربين ، وهل تضربون ، وهل تضربان .. » .

وفي نسخة أخرى^(١) : وكذلك هذه الأفعال . تقول : والله لتضربن زيدا فإن وقفت قلت : لتضربون ، وتقول : هل تضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : هل تضربين فهذا نظير ما ذكرت لك . ولا فصل بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء ، إلا أن النون تُحذف إذا لقيها ساكن ، والتنوين يُحرك لالتقاء الساكنين .

وقد يجوز حذفه في الشعر وفي ضعف من الكلام ، فتقول - إذا أردت النون الخفيفة - : اضرب الرجل . حذف النون لالتقاء الساكنين ، فهذا أمرها . وإنما حذفت وخالفت التنوين ؛ لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء ؛ لأن الأفعال أنت في إدخال النون عليها مخير ، إلا ما وقع منها في المستقبل في القسم ، والأسماء كل ما ينصرف منها فالنون التي تسمى التنوين لازمة فيه ، والأسماء هي الأول ، والأفعال فروع ودواخل عليها .

وإذا وقفت / على النون الخفيفة في فعل لجميع مرتفع - حذفت النون .

٣
١٣

(١) هكذا بالأصل .

هذا باب

تغيير الأفعال للنونين :

الخفيفة ، والثقيلة

إعلم أنَّ الأفعال - مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة - فإنَّها تُبنى مع دخول النون على الفتحة ؛ وذلك أنَّها والنون كشيء واحد ، فبُنيت مع النون بناءً خمسة عشر . ولم تُسكَّن لعلتين :

إحداهما : أنَّ النون الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الأولى منهما ساكنة ، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكنين .

والعلة الأخرى : أنَّك حرَّكتها ؛ لتجعلها مع النون كالشيء الذى يُضمُّ إليه غيره ، فيُجعلان شيئاً واحداً ؛ نحو : بَيْتَ بَيْتٍ ، وخمسة عشر .

وإنَّما اختاروا الفتحة ؛ لأنَّها أخفُّ الحركات (١) . وذلك قولك للرجل : هل تضربنَّ زيدا؟ والله لتضربنَّ زيدا . فالفعالان مرفوعان .

وتقول فى الموقوف ، والمجزوم : اضربنَّ زيدا ، ولا تضربنَّ عمرا ، وإمَّا تغزونَّ زيدا أغزود . كما / قال عز وجل : (وَإِمَّا تُعْرِضُنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ) (٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣-١٥٤ « اعلم ان فعل الواحد اذا كان مجزوما ، فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذى أسكنت للجزم ، لان الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الاولى منهما ساكنة ، والحركة فتحة . لم يكسروا ، فيلتبس المذكور بالوئث ، ولم يضموا ، فيلتبس الواحد بالجمع . وذلك قولك : اعلمن ذلك ، واكرمن زيدا ، واما تكرمته اكرمه .

واذا كان فعل الواحد مرفوعا ، ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا ، لئلا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تفعلن ذلك ، وهل تخرجن يا زيد .

وانظر تعليل ذلك ايضا فى امالى الشجرى ج ٢ ص ١٩٨ وابن يعيش ج ٩ ص ٣٧ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٧٦ والاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الاسراء : ٢٨ .

فإذا ثنيت ، أو جمعت ، أو خاطبت مؤنثاً فإن نظير الفتح في الواحد حذف النون (١) كما ذكرت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً ، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين ، لاجتماع النونات ، ولم تحذف الألف ، لسكون النون ، لان الألف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو أذهبتنا لم يعلم أنك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفة ههنا ، لانها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد .

وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً ، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك : لتعلمن ذلك ولتذهبن ، لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالا . واعلم أن الخفيفة والثقيلة اذا جاءت بعد علامة أضمار تسقط . .

وكذلك قولك للمرأة : اضربن زيدا ، واكرمن عمراً ، تحذف الياء لما ذكرت لك ، ولتضربن زيدا ولتكرمن عمراً . . .

ومن ذلك قولهم للجميع : اضربن زيدا ، واكرمن عمراً ، ولتكرمن بشراً . . .

نقد المبرد كلام سيبويه السابق بقوله :

قال محمد : « وهذا اعتلال فاسد ، لان الجمع بين نونين في تضربوننى وثلاث نونات في قولهم : اننى - غير مستنكر ، ولكن القبول في هذا أنهم بنوا الفعل (في الاصل الاسم) المذكور مع النون على الفتح فقطلوا : هل تخشين زيدا ، واضربن زيدا وسقوط النون من الجمع والمؤنث نظير الفتحة في الواحد ، كما كان ذلك في نصبها ، فهذا القياس ، وهو قول أبى عثمان»

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : « قول سيبويه : أنهم كرهوا اجتماع النونين - كلام صحيح ، من أجل أن تضعيف الحرف وتكريره ثقيل على اللسان .

وزعم الخليل - رحمه الله - أن اللسان اذا انتقل من حرف الى غيره فهو سهل كسهولة الرجل اذا انتقلت من موضع الى سواه ، فاذا نطق اللسان بحرف ثم رجع اليه كان كمشى المقيد .

وهذا اعتلال يستدل على صحته بما يجرى في طباعنا من استثقال ما استثقلت العرب ، وهذا النحو من العلل صحيح لا يدفع ، لان وجودنا اياه في انفسنا شاهد عدل على ما ادعى . . . والراد غير مخالف لنا في هذا الاصل الذى قدمناه لبنى الكلام عليه .

ومن الدلالة على صحته ما قاله سيبويه من كراهة اجتماع النونات قولهم في الامر لجماعة النساء : اضربن ، وأدخلت الألف ، لتفصل بين النونين : الاولى والمدغمة التى للتوكيد .

وليس قولنا : أنهم يستثقلون التضعيف . . . أنهم لا يقدرون على التكلم به ، فيكون ما عارض به الراد من قولهم : اننى ويضربوننى ، ولكن الاستثقال صحيح ، وقد يتحملونه في مواضع من الكلام لمعان تعرض فيه ، فلا يجوز غيره ، واقد يدعونه في مواضع لا يجيزونه البتة وفى مواضع يجيزون الوجهين : التضعيف ، والترك .

فمما الزموه الادغام كراهية التضعيف قولهم في الفعل : رد وما أشبهه ، ولا يقولون :

=

ردد الا ان يسكن الحرف الآخر .

لك . نقول للمرأة : هل تضربين زيدا ؟ ولا تضربين عمرا ؛ فتكون النون محذوفة التي كانت في تضربين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لن تضرب يا فتى ، قلت للمرأة - إذا خاطبتها - : لن تضربي ،

= وما ضاعفوه ، ولم يدغموه قولهم في الاسم : سرر ، وظلل .
ولم يكن تحملهم للثقل في مثل هذا لما ذهبوا اليه في الاسم والفعل بمبطل ثقله ، ولا بمانع لنا أن نعتل به في رد فنقول : انهم ادغموه استثقالا للتضعيف ، كما أن قولهم : اننى ، ويضربونى لا يجب أن يكون مانعا لنا من أن نقول : انهم استثقلوا اجتماع النونات في موضع آخر من الكلام ، إذ ليس كل مستثقل متروكا البتة في جميع المواضع .

والنون التي تدخل للتوكيد - فهي وإن كانت زائدة في حروف الكلمة ، وليست بمنزلة شيء منفصل كالنون ، والياء التي هي كناية المفعول في قولك : اننى ، ويضربونى ، لانك قد أتيت بالظاهر كقولك : ان زيدا فاعل ، وبكناية ليست فيها نون كقولك : انه ، وأنها - فليست هذه النون بحرف مزيد في الكلمة ، ولا يغير لها آخر الفعل ، كما يغير لنون التوكيد ، ويبنى معها ، ومع هذا فقد تلزم نون التوكيد الفعل في بعض المواضع في مثل قوله : والله ليفعلن ، فكان الحرف مع ما يبنى من الفعل ، ويغير له آخره ، ويصير كأحد حروفه ، ويلزم في بعض مواضعه أولى . ومع هذا كله فقد حذفوا النون من اننى فقالوا : انى وقرأ بعضهم (اتحاجونى) فاذا حذفوا هذه النون استثقلا مع ما وصفنا من أنها لا تلزم ، وليست مبنية مع الفعل [كان الحذف لنون التوكيد أولى] لتغييرهم آخر الفعل لها .

والعلة التي أتت بها للاستثقال بالنونات علة قاطعة على أصل متفق عليه تشهد فطرة الانسان (في الأصل : اللسان) بضحته ، والعلة التي أتت بها المازنى خليفة حسنة غير ناقضة للآخرى .

وقد يكون للمسألة علتان ، وعلل ، وليس ما كان خليقا من العلل لانه أشبه بعض كلامهم ، فاستحسن لذلك ، وظن أنه مرادهم ، إذ لم يوجد أقرب منه ، ولا أشبه مثل ما قامت الدلالة على أنه مقصدها وأرادتها .

وإذا عدنا في الشيء هذا النوع من الاعتلال : اعنى ما علمت علته من الاستدلال رجعا الى باب الاستحسان .

وانما أثر محمد هذا الطريق ، واستحسنه ، لانه طريق يتبين فيه لطف الصانع ، وحسن حيلته ، وتشبيهه لانه عدم الدلالة ، فاحتاج الى المائلة ، والمقارنة .

والمعنى الذي حكاه عن المازنى أنه قال : لما كان آخر فعل الواحد مع نون التوكيد مفتوحا كقولك : هل تفعلن ، وضارع هذا المنصوب اذا قلت : لن يفعل ، فحذفت النون في التثنية والجمع مما فيه النون ، كما حذفت في تثنية المنصوب وجمعه ، فقالوا : هل تفعلن فحذفوا نون الجميع ، كما حذفوا من قولك : لم تفعلوا .

وفى هذه المسألة علة في حذف النون هي أحسن مما حكاه محمد عن المازنى مستخرجة من قول سيبويه ، منتزعة من مذهبه ، وذلك أنه زعم في الرسالة التي صدر بها كتابه أن العرب فعلت بلام (يفعل) كما فعلت بلام (فعل) في البناء على السكون في قولك : فعلن ، ويفعلن ، وعلى الفتح في قولك : فعل ، ويفعلن . فاذا كانت مع نون التوكيد مبنية على الفتح فضارعها الفعل الماضي - وجب حذف النون في التثنية والجمع ، لانها إنما تدخل الاعراب ، فاذا نيت في واحدها زال الاعراب من تثنيته ومن جمعها ، كما لم يدخلوا النون في ضربا ، وضربوا وفى قولهم في الامر : اضربا ، واضربوا ، لان فصل الواحد مبنى على الوقف . وكل موضع نيت فيه الفعل ، فانك تحذف النون من تثنيته ومن جمعه .

وكذلك لن تضربا ، ولن تضربوا للإثنين والجماعة . فحذفُ النون نظير الفتحة في الواحد ، وذهبت الياء في قولك : اضربنَّ زيدا لا لتقاء الساكنين . وكذلك تذهب الواو في الجماعة إذا قلت : اضربنَّ زيدا ، وهل تخرجنَّ إلى زيد ، فهذا نظير ما ذكرت لك .

فإن كان قبل الواو والياء فتحة ، لم تحذفهما لالتقاء الساكنين ، وحركتا ، لأنه إنما تحذف الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، لأنهما إذا كانتا كذلك كانتا حرفي لين كالآلف . ألا ترى أنك تقول : ارمِ الرجل ، وارموا الرجل ، فتحذف لالتقاء الساكنين .

/وتقول : اخشوا الرجل ، واخشى الرجل ، فتحرك ، ولا تحذف ، لأنها بمنزلة الحروف التي هي غير معتلة (١) . ومع ذلك فإنك لو حذف ما قبله الفتحة لالتقاء الساكنين ، لخرج اللفظ إلى لفظ الواحد المذكور ، وذهبت علامة التانيث وعلامة الجمع ، فكانت تقول : اخش الرجل .

فتقول على هذا للجماعة : اخشون الرجل ، وللمرأة : اخشين زيدا . وكل ما جرى مما قبله مفتوح فهذه سبيله (٢) .

= فهذا الاستخراج على مذهبه وهو أصح مما أتى به الراد ، لأنه شبه هو المبني بالمعرب وهذا إنما حمل المبني على المبني ، فحمله على نظيره أولى .
انظر الانتصار ص ٢٨٥-٢٨٠ .

(١) القاعدة العامة في التخلص من اجتماع الساكنين هي :
إذا اجتمع ساكنان والأول حرف مد حذف الساكن الأول لاجتماع الساكنين .
وإذا اجتمع ساكنان والأول غير حرف مد حرك الساكن الأول لاجتماع الساكنين .
وحرف المد هو حرف العلة الساكن الواقع بعد حركة مطانسة : الألف لا تكون إلا حرف مد ، والواو تكون حرف مد إذا وقعت ساكنة بعد ضمة ، والياء تكون حرف مد : إذا وقعت ساكنة بعد كسرة .

ولذلك حركت الواو في نحو : اخشوا الله ، واخشون ، وحركت الياء في نحو : اخشى الله ، واخشين .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « فإذا جاءت بعد علامة مضمر تتحرك للالف الخفيفة أو للالف واللام حركت لهما ، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام ، لأن علة حركتها هنا هي العلة التي ذكرتها ثم ، والعلة لتقاء الساكنين وذلك قولك : ارضون زيدا ، تريمه الجميع ، واخشون زيدا ، واخشين زيدا ، وارضين زيدا ، فصار التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة » .

هذا باب

فِعْلُ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ النِّسَاءِ

فِي النُّونِ الثَّقِيلَةِ وَامْتِنَاعِهَا مِنَ النُّونِ الْخَفِيفَةِ

اعلم أنَّك إذا أمرت الاثنتين ، وأردت النون الثقيلة قلت : اضربانٌ زيدا . تكسر النون لأنها بعد ألف ، فهي كنون الاثنتين ، والنون الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجز حصين لسكونها . وكذلك : والله لتضربانٌ زيدا ، وجميع ما تصرفت فيه ، فهذا سبيلها في الاثنتين . قال الله عز وجل : (وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (١) .

فإذا أوقعتها في جَمْعِ النِّسَاءِ قلت : / (٢) اضربِئانٌ زيدا . زدت ألفا ؛ لاجتماع النونات ، ففصلت بها بينهما ، كما زدت في قول من قال : آأنت فعلت ذلك ، فتجعلها بين الهمزتين ؛ إذ كان التقاؤهما مكروهاً ، وكذلك : لَتَضْرِبِئانٌ زيدا ، وكسرت هذه النون بعد هذه الألف ؛ لأنها أشبهت ألف الاثنتين . تفعل بالنون بعدها ما تفعل بها بعد ألف التثنية ، فلا تحذف ؛ لأنها علامة ، ولأنك كنت إن حذفتها لا تفرق بين الاثنتين والواحد .
وأما الألف التي أدخلتها للفصل بين النونات فلم تكن لتحذفها (٣) ؛ لأن الخفيفة إنما تقع

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥-١٥٦ « باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنتين وفعل جمع النساء .

فإذا أدخلت الثقيلة في فصل الاثنتين ثبتت الألف التي قبلها ، وذلك قولك : لا تفعلان ذلك (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) وتقول : افعلان ذلك ، وهل تفعلان ذلك ، فنون الرفع تذهب ههنا ، كما ذهبت في فعل الجميع ، وإنما ثبتت الألف ههنا في كلامهم .. »
ثم أخذ يبين امتناع الخفيفة وعلته ذلك ...
الآية في يونس : ٨٩ .

(٢) وضعت الصفحتان خطأ في الجزء الأول ، فنقلناهما الى موضعهما هنا . وانظر كيف استقام الكلام وارتفع الاضطراب ، واطرد الحديث ، حتى الجملة الواحدة استكملت متعلقاتها بوضع هاتين الصفحتين هنا ، والاتصال كان مع قبلهما ومع ما بعدها أتم اتصال ؟

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ « وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع الاناث قلت : اضربان ، وهل تضربان ، ولتضربان ، فأنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات ، فأرادوا أن يفضلوا لالتقاءها ، كما حذفوا نون الجميع للنونات ، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد ، وكسرت الثقيلة ههنا ، لأنها بعد ألف زائدة ، فجعلت بمنزلة نون الاثنتين حيث كانت كذلك وهي فيما سوى ذلك مفتوحة ، لانهما حرفان : الاول منهما ساكن ففتحت ، كما فتحت نون أين .. »

في موقع الثقيلة . فإن قلت : فأجيبُ بها ، وأحرّك النون لالتقاء الساكنين ، كان ذلك غير جائز ؛ لأنَّ النون ليست بواجبة ، وأنت إذا جئت بها زائدةً ، وأحدثت لها حركة ، فهذا ممتنع . وإن تركتها على سكونها جمعت بين ساكنين / ومع هذا فإنَّها كانت في الاستفهام وفي القسم وفي المواضع التي يكون فيها الفعل مرفوعاً تلتبس بنون الاثنين ، ولا سبيل إلى اجتماعهما لما ذكرت لك من أنَّ الفعل يُبنى معها على الفتح .

وإنما حُذفت النون في التثنية والجمع وفعل المرأة - إذا خوطبت - لأنَّها كالفتح في الواحد ؛ ألا ترى أنَّك تقول للمرأة : هل تضربين زيدا إذا أردت النون الخفيفة ، وللجماعة من الرجال : هل تضربين زيدا ؛ فهذا ما ذكرت لك .

وكان يونس بن حبيب (١) يرى إثباتهما في فعل الاثنين وجماعة النسوة ، فيقول : اضربان زيدا ، وللنساء : اضربان زيدا ، فيجمع بين ساكنين ، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلاَّ أن يكون الساكن الثاني مُدغماً والأول حرف لين ، وقد مضى تفسير هذا (٢) .

فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنين : اضربا ، وللجماعة من النساء : اضربنا ، وإذا وصل فعل الاثنين قال : / اضربان الرجل . وهذا خطأ على قوله ، إنما ينبغي على قياس قوله أن يقول : اضرب الرجل . فيحذف النون ؛ لأنَّها تحذف لالتقاء الساكنين ، كما ذكرت لك في أول الباب ، ثمَّ تحذف الألف التي في اضربا لعلامة التثنية ؛ لأنَّها أيضاً ساكنة ، فيصير لفظه لفظ الواحد إذا أردت به النون الخفيفة ، ولفظ الاثنين بغير نون إذا حذفت ألفها لالتقاء الساكنين .

(١) وفي سيبويه أيضاً ج ٢ ص ١٥٧ :

« وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيد ، واضربان زيدا ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها لا يقع بصد الألف ساكن إلا أن يدغم . ويقولون في الوقف : اضربا ، واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم ، لأنها تصير الفسا فإذا اجتمعت الفان مد الحرف .

وإذا وقع بعدها الف ولام أو الف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها ، وإنما القياس في قولهم أن يقولوا : اضرب الرجل ، كما تقول بغير الخفيفة إذا كان بعدها الف وصل أو الف ولام ذهبت ، فينبغي لهم أن يذهبوا لذا ، ثم تذهب الألف ، كما تذهب الألف وانت تريد النون في الواحدة إذا وقفت فقلت : اضربا ، ثم قلت اضرب الرجل ، لأنهم إذا قالوا : اضربان زيدا ، فقد جعلوها بمنزلتها في اضربان زيدا ، فينبغي لهم أن يجروا عليها هناك ما يجري عليها في الواحد » .

(٢) انظر الجزء الأول ص ١٦١ ، ١٨٣ .

هذا باب

مالا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة

وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل

فمن ذلك قوله : (صبة) و (مة) ، و (إيه) يا فتى : إذا أردت أن يزيدك من الحديث ، و (إيه) يا فتى ، إذا كفته ، و (وئها) يا فتى : إذا أغريته . وكذلك (عليك) زيدا ، و (دونك) زيدا ، و (ورائك أوسع لك) (١) ، و (عندك) يا فتى : إذا حذرت شيئا بقربه . فكل هذه لا تدخلها نون ؛ لأنها ليست بأفعال ، وإنما هي أسماء للفعل .

* * *

٣

١٧

ومن ذلك (هلم) في لغة أهل الحجاز ؛ / لأنهم يقولون : هلم للواحد ، وللاثنين ، والجماعة على لفظ واحد .

وأما على مذهب بني تميم فإن النون تدخلها ؛ لأنهم يقولون للواحد : هلم ، وللاثنين : هلم ، وللجماعة : هلموا ، وللجماعة النسوة : هلمن ، وللواحدة : هلمي ؛ وإنما هي (لم) لحقتها الهاء ؛ فعلى هذا تقول : هلمن يا رجال ، وهلمن يا امرأة ، وهلمنن يا نسوة ، فيكون بمنزلة سائر الأفعال (٢) .

(١) هو مثل في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٧٠ « أي : تأخر تجد مكانا أوسع لك » ويقال في ضده (أمامك) ، أي : تقدم .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة . وذلك الحروف التي للامر والنهي وليست بفعل وذلك نحو (ايه) و (صه) و (مه) وأشباهاها و (هلم) في لغة الحجاز كذلك ، إلا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والائني .

وزعم أنها (لم) لحقتها هاء للتنبيه في اللفتين .
واقدم تدخل الخفيفة والثقيلة في لفظة بني تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وارردن ، كما تقول : هلم وهلمي وهلمن . . . » .

هذا باب

حروف التضعيف في الأفعال والمعتملة

من ذوات الياء والواو في النونين

اعلم أنك تُلزِمُهُنَّ في النونين ما تُلزم الأفعال الصحيحة من بناء الفعل على الفتح ، تقول :
رُدُّنَّ يا زيدُ ، ولا تقول : أرُدُّنَّ على قول من قال : (أرُدُّ) ؛ لأنَّ الدال الثانية تُلزِمُها الحركة
على ما ذكرت لك .

وكذلك تقول : أَلْقَيْنَ زيدا ، وهل تَغزُونَ / عمرا ، وأرْمِينَّ خالدا ، فتلزم الفعلين ما يلزم
سائر الأفعال (١) .

٣
١٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ ، باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو
التي الواوات والياءات لاماتهن .

اعلم أن الياء التي هي لام والواو التي هي بمنزلتها إذا حذفنا في الجزم ، ثم الحقت
الخفيفة أو الثقيلة أخرجتها ، كما تخرجها إذا جئت بالالف للانين ، لان الحرف يبني عليها ،
كما يبني على تلك الالف وما قبلها مفتوح ، كما يفتح ما قبل الالف وذلك قولك : ارمين زيدا ،
واخشين زيدا ، واغزون ...

وان كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم الحقت الخفيفة أو الثقيلة حركتها ،
كما تحركها لالف الاثنين ، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف وذلك قولك : لادعون ؛
ولارضين ، ولارمين ، وهل ترضين ، وترمين ، وهل تلعون ... » .

هذا باب

(أَمَّا) و (إِذَا)

أَمَّا المفتوحة فَإِنَّ فِيهَا معنى المجازة . وذلك قولك : أَمَّا زَيْدٌ فَلَهُ دَرَاهِمٌ ، وَأَمَّا زَيْدٌ فَأَعْطَيْهِ دَرَاهِمًا . فالتقدير : مهما يكن من شيء فَأَعْطِي. زيدا درهما ، فلزمت الفاء الجواب ؛ لما فيه من معنى الجزاء^(١) . وهو كلام معناه التقديم والتأخير .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْ ؛ فَإِنَّ قَدَمْتَ الْفِعْلَ لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) فِي مَعْنَى : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ؛ فَهَذَا لَا يَتَّصِلُ بِهِ فِعْلٌ ؛ وَإِنَّمَا حُدِّدَ الْفِعْلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَاءِ . وَلَكِنَّكَ تَقْدِمُ الْاسْمَ ؛ لِيُسَدَّ مَسَدُّ الْمَحذُوفِ الَّذِي هَذَا مَعْنَاهُ ، وَيَعْمَلُ فِيهِ مَا بَعْدَهُ .

وَجُمْلَةُ هَذَا الْبَابِ : أَنَّ الْكَلَامَ بَعْدَ (أَمَّا) عَلَى حَالَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُبَدُّ مِنَ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُ الْجَزَاءِ ؛ أَلَا تَرَاهُ قَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - (وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ^(٢)) / كَقَوْلِكَ : تَمُودُ هَدَيْنَاهُمْ .

وَمَنْ رَأَى أَنَّ يَقُولُ : زَيْدًا ضَرَبْتَهُ نَصَبَ هَذَا ^(٣) فَقَالَ : أَمَّا زَيْدًا ^(٤) فَاضْرِبْهُ . وَقَالَ : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) ^(٥) فَعَلَى هَذَا فُقِسَ هَذَا الْبَابُ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا » .

(٢) فصلت : ١٧ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٧٤ : « وقد قرأ بعضهم (وأما تمود فهديناهم) إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنة » .

وقراءة نصب تمود من السواذ . شواذ ابن خالوية ص ١٣٣ والإصحاف ص ٣٨١ والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٩١ .

(٤) صريح قول المبرد هنا : (وجملة هذا الباب : أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل) يفيد أنه مع النحويين فى عدم جواز نحو : أما زيدا فاني ضارب ، وقد نسب الشجرى الجواز إليه قال فى أماليه ج ٢ ص ٣٤٩ : « وإن قلت : أما زيدا فاني ضارب فهذه غير جائزة عند النحويين إلا أبا العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيد بضارب » .

وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ٦٨ « قال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس صحيح . قال : وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج : رجوعه مكتوب عندى بخطه » .

(٥) الضحى : ٩

وَأَمَّا (إِمَّا) المكسورة فإنها تكون في موضع (أَوْ) ، وذلك قولك : ضربت إمَّا زيدا ، وإمَّا عمرا ؛ لأنَّ المعنى : ضربت زيدا أو عمرا ، وقال الله عزَّ وجلَّ : (إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ) (١) وقال : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (٢) .

فإذا ذكرت (إِمَّا) فلا بُدَّ من تكريرها ، وإذا ذكرت المفتوحة فأنْت مُخَيَّرٌ : إن شئت وقفت عليها إذا تمَّ خبرها . تقول : أمَّا زيد فقائم ، وأمَّا قوله : (أَمَّا مَنْ اسْتَفْتَى . فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى . وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى . وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى . وَهُوَ يَخْشَى . فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى) (٣) فإنَّ الكلام مُسْتَفْتَى من قِبَلِ التكرير ، ولو قلت : ضربت إمَّا زيدا ، وسكت - لم يجز ؛ لأنَّ المعنى : هذا أو هذا ؛ ألا ترى أنَّ ما بعد (إِمَّا) لا يكون كلاما مُسْتَفْتَى .

وزعم الخليل أنَّ الفَصْلَ بين (إِمَّا) / و(أَوْ) أنَّك إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا فقد مضى صَدْرُ كلامك وأنت مُتَيَقِّنٌ عند السامع ، ثمَّ حدث الشكُّ بأو (٤) .

فإذا قلت : ضربت إمَّا زيدا فقد بنيت كلامك على الشكِّ ، وزعم أنَّ (إِمَّا) هذه إنَّما هي (إِنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) لهذا المعنى ، ولا يجوز حَذْفُ (ما) منها إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِلَى ذلك شاعر ، فإنَّ اضطرَّ جاز الحذف ؛ لأنَّ ضرورة الشعر تردُّ الأشياء إلى أصولها ، قال :
لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبْتَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرًا (٥)

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) الانسان : ٣ .

(٣) عبس : ٥ - ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢١٩ « ومن البديل أيضا قولك : قد مرت برجل أو امرأة انما ابتدا بيقين ، ثم جعل مكانه شككا أبدله منه ، فصار الاول والاخر الادعاء فيهما سواء » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة على حذف (ما) من اما للضرورة في ج ١ ص ١٣٤ و ٤٧١ و ج ٢ ص ٦٧ .

ووافقه المبرد هنا وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٥ اما في نقده للكتاب فقد وافقه في هذا البيت ، ولم يتعرض له بالنقد ، وخالفه في البيت الآخر وهو قول النمر بن تولب :

سَقَّتْهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

فقال : ان فيه شرطية .

وقال أبو علي في الايضاح : تقديره فاما جزعت جزعا ، واما أجملت صبيرا . يدل على ذلك انه لا يخلو من أن تكون (ان) للجزاء أو غيرها ، فلو كانت للجزاء والحقت الفاء في قولك : فاما جزعت جزعا للزمك أن تذكر الجواب .

فهذا لا يكون إلا على إِمَّا .

فَأَمَّا فِي الْمَجَازَةِ إِذَا قُلْتَ : إِنْ تَأْتَى آتَكَ ، وَإِنْ تَقِمَ أَقَمَ - فَإِنَّكَ إِنْ شِئْتَ زِدْتَ (مَا) ، كَمَا تَزِيدُهَا فِي سَائِرِ حُرُوفِ الْجَزَاءِ ؛ نَحْوُ : أَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ ، وَمَتَى مَا تَأْتَى آتَكَ ؛ لِأَنَّهَا : إِنْ تَأْتَى آتَكَ ، وَمَتَى تَقِمَ أَقَمَ . فَتَقُولُ عَلَى هَذَا - إِنْ شِئْتَ - : إِمَّا تَأْتَى آتَكَ ، وَإِمَّا تَقِمَ أَقَمَ مَعَكَ . وَقَدْ مَضَى تَفْسِيرَ هَذَا فِي بَابِ الْجَزَاءِ (١) .

= الا ترى انك لو قلت : انت ظالم ان فعلت لسد ما تقدم مسد الجواب ، ولو الحققت الفاء فقلت انت ظالم فان فعلت لزمك ان تذكر للشرط جوابا ، ولا يجوز ما تقدم عما يقتضيه الشرط من الجزاء .

والبيت لدريد بن الصمة من قصيدة يخاطب فيها امراته ويرثى معاوية اخا الخنساء والرواية الصحيحة كسر الكاف في كذبتك وقوله فاكذبها بياء المخاطبة .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٤٢-٤٤٧ ورغبة الأمل ج ٣ ص ١٥٦ والعيني ج ٤

ص ١٤٨ .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٥٤ .

/ هذا باب

مُدُّ ، وَمُنْدُ

أما (مُدُّ) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى : ومخفوضا على معنى .
 فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غيرَ أنَّها لا تقع إلا في الابتداء لقلَّة تمكُّنها
 وأنَّها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك : لم آتِه مُدُّ يومان ، وأنا أعرفه مُدُّ ثلاثون سنة ، وكلمتكَ
 مُدُّ خمسة أيام . والمعنى - إذا قلت : لم آتِه مُدُّ يومان - : أنَّكَ قلت : لم أره : ثمَّ خبِرتَ
 بالمقدار والحقيقة والغاية . فكأنَّكَ قلت : مدة ذلك يومان .

والتفسير : بينى وبين رؤيته هذا المقدار ، فكلُّ موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه .
 وأمَّا الموضع الذى ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى (فى) ونحوها ؛ فيكون حرف خفض
 وذلك قولك : أنت عندى مُدُّ اليومِ ، ومُدُّ الليلةِ ، وأنا أراك مُدُّ اليومِ يا فتى ، لأنَّ المعنى
 فى اليوم وفى الليلة . وليس المعنى أنَّ بينى وبين رؤيتك مسافةً ، وكذلك : رأيت زيدا مُدُّ يومٍ
 الجمعة يمدحك ، وأنا / أراك مُدُّ سنةً تتكلم فى حاجة زيد ؛ لأنَّكَ تريد أنا فى حال رؤيتك مذ
 سنة (١) فإن أردت : رأيتك مذ سنة . أى : غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة - رفعت ؛ لأنَّكَ
 قلت : رأيتك ، ثمَّ قلت : بينى وبين ذلك سنة ، فالمعنى : أنَّكَ رأيتَه ، ثمَّ غبِرتَ سنة لا تراه .
 وإذا قال : أنا أراك مُدُّ سنةً ، فإنَّما المعنى أنَّكَ فى حال رؤية لم تنقُص وأنَّ أولها مُدُّ سنة ؛
 فلذلك قلت : أراك ؛ لأنَّكَ تُخبر عن حال لم تنقطع . فهذا شرط (مذ) وتفسيرها .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وسالت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ومد عام أول
 فقال : أول ههنا صفة ... » .

وقال فى ج ٢ ص ٣٠٨ « وأما مذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت
 (من) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها ، وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم
 الجمعة الى اليوم ومد غدوة الى الساعة ، وما لقيته منذ اليوم الى ساعتك هذه ، فجعلت اليوم
 أول غايته ، فأجريت فى بابها ، كما جرت من حيث أقلت : من مكان كذا الى مكان كذا ، وتقول :
 ما رأيتَه منذ يومين ، فجعلتها غاية كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية ، ولم ترد
 منتهى » .

فإن قال قائل : فما بالي أقول : لم أرك مُدَّ يوم الجمعة ، وقد رآه يوم الجمعة ؟ قيل : إن النفي إنَّما وقع على ما بعد الجمعة ، والتقدير : لم أرك منذ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة ، فقد أثبت الروية ، وجعلتها الحد الذي منه لم أره . فهذا تفسيرها ومجرى ما كان هذا لفظه ، واتصل به معناه .

* * *

فأما (مُنْدُ) فمعناها - جررت بها أوردت - واحد^(١) . وبابها الجر ؛ لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة (مِنْ) في سائر / الأسماء . تقول : لم أرك مُنْدُ يوم الجمعة ، أي : هذا ابتداء الغاية ؛ كما تقول : مِنْ عبد الله إلى زيد ، ومن الكوفة سرت .

فإن رفعت فعلى أَنَّك جعلت (مُنْدُ) اسما ، وذهبت إلى أَنَّها (مُدَّ) في الحقيقة . وذلك قليل ؛ لأنها في الأزمنة بمنزلة (مِنْ) في الأيام .

فأما (مُدَّ) فدلَّ على أَنَّها اسم : أَنَّها محذوفة مِنْ (مُنْدُ)^(٢) التي هي اسم ؛ لأنَّ الحذف لا يكون في الحروف ؛ إنَّما يكون في الأسماء والأفعال ، نحو : يد ، ودم ، وما أشبهه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وأما (مند) فضمت : لانها للغاية . . » .

وقال في ج ١ ص ٤٦٠ « ومما يضاف الى الفعل أيضا قولك : ما رأيت مندا عندى ومنذ جاءنى » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ باب ما ذهبت عينه « فمن ذلك (مد) يدل ذلك على أن العين ذهبت منه قولهم : منذ ، فان حقرته قلت : منيد » .

وفى الانصاف مسألة في اعراب الاسم بعد مذ ومنذ ص ٢٣٣-٢٣٩

هذا باب

التبيين والتمييز

اعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره؛ ومعناه في الانتصاب واحد^(١) وإن اختلفت عوامله .

فمعناه : أن يأتي مُبينًا عن نوعه ، وذلك قولك : عندي عشرون درهما ، وثلاثون ثوبا .
لما قلت : عندي عشرون ، وثلاثون - ذكرت عددا مُبهما يقع على كلِّ معدود ، فلما قلت درهما
عرّفت الشيء الذي إليه قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدلُّ على / سائرده ، ولم يجز أن تذكر جمعا ؛
لأنَّ الذي قبله قد تبين أنه جمع ، وأنه بمقدارٍ منه معلوم .

ولم يجز أن يكون الواحد الدالُّ على النوع معرفة ؛ لأنه إذا كان معروفا كان مخصوصا ،
وإذا كان منكورا كان شائعا في نوعه .

فأما النصب فإتّما كان فيه ؛ لأنَّ النون منعت الإضافة^(٢) ، كما تمنعها إذا قلت : هولاء ضاربون
زيدا . ولولا النون لأضفت فقلت : هولاء ضاربون زيد ؛ كما تقول : هذه عشرو زيدا ، إلا أنَّ
الضاربيين وما أشبهه أسماء مأخوذة من الفعل تُضَاف كما تُضَاف الأسماء ، فإذا منعت النون

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٨ « وذلك أنك أردت أن تقول : لى مثله من العبيد ، ولي
ملؤه من العسل ، وما في السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفا ، كما حذفه
في عشرين حين قال : عشرون درهما ، وصارت الاسماء المضاف اليها المجرورة بمنزلة التنوين ،
ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب بملء كف ومثله ، كما
انتصب الدرهم بالعشرين لان (مثل) بمنزلة عشرين والمجرور بمنزلة التنوين ، لانه قد منع
الإضافة ، كما منع التنوين ، وزعم الخليل أن المجرور بدل من التنوين . . » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « وتقول فيما لا يقع الا منونا عاملا في نكرة وانما وقع
منونا ، لانه فصل فيه بين العاسمل والمعمول فالفصل لازم له أبدا مظهرا او مضمرا وذلك
قولك: هو خير منك ابا، وهو احسن منك وجهها، ولا يكون المعمول الا من سبيه ، وان شئت قلت :
هو خير عملا وانت تنوى منك . . ولا يعمل الا في نكرة » .

الإضافة عملت هذه الأسماء فيما بعدها بما فيها من معنى الفعل (١) ، وكان المنصوب مفعولا صحيحا ؛ لأنها أسماء الفاعلين في الحقيقة ونميتها كنايةهم : فإذا قلت : عشرون رجلا فإنما انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيها بذلك ؛ كما أن قولك : إن زيدا منطلق ، ولعل زيدا أخوك مُشَبَّهٌ بالفِعْل في اللفظ ، ولا يكون منه (فعل) ، ولا (يفعل) ولا شيء من أمثلة الفعل ؛ وكما أن (كان) في وزن الفعل / وتصرفه ، وليست فعلا على الحقيقة (٢) . تقول : ضرب زيد عمرا ، فتخبر بأن فعلا وصل من زيد إلى عمرو . فإذا قلت : كان زيد أخاك لم تُخبر أن زيدا أوصل إلى الأخ شيئا ، ولكن زعمت أن زيدا أخوه فيما خلا من الدهر والتشبيه يكون للفظ ، وللتصرف ، والمعنى .

فأما المعنى فتشبيهك (ما) بليس . و(ليس) فِعْلٌ و(ما) حرف . والمعنى واحد . فهذا سبيل كل ما كانت النون فيه عاملة من التبيين .
فإن قلت : هل يجوز عندي عشرو رجل ؟ .

فإن ذلك غير جائز ؛ لأن الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت : عشرو زيد ، فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك إياه صاحب العشرين ، ولم يكن إلى النصب سبيل ؛ لأنه في باب الإضافة . كقولك : ثوب زيد ، ودرهم عبد الله . والتبيين في بابيه من النصب وإثبات النون ؛ فامتنع من إدخاله في غير بابيه مخافة اللبس .

وَمَا يُنْصَبُ قَوْلُكَ : هذا أفضلهم رجلا ، وأقره الناس عبدا . / وذلك أنك كنت تقول في المصادر : أعجبنى ضرب زيد عمرا ، فتضيف إلى زيد المصدر ؛ لأنه فعله ، فتشغل الإضافة بالفعل ، فتنصب عمرا ؛ لأنه مفعول . ولولا أنك أضفت إلى زيد لكان (عمرو) مخفوضا بوقوع المضاف عليه ؛ كما أنك لو لم تنون في قولك : ضاربون زيدا لحل (زيد) محل التنوين . وانخفض بالإضافة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وذلك قولك : ثلاثون عبدا ، وكذلك إلى أن تسبغه وتكون النون لازمة له ، كما كان ترك النون لازما للثلاثة إلى العشرة ، وإنما فعلوا هذا بهذه الأسطر ، والزوما وجها واحدا ، لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ، ولا التي شبهت بها ، فلم تقو تلك القوة ، ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحدا ، ولا يكون فيه الالف واللام لما ذكرت لك » .
(٢) سيأتي في ص ٨٠ ، ١٦٩ من الأصل .

فلما كان عشرون رجلاً بمنزلة ضاربين زيدا - كان قولك : لي مثله رجلاً ، وأنت أفرههم عبداً بمنزلة : أعجبنى ضربُ زيد عمراً ، وشتمك خالدًا .

وكما امتنعتَ من أن تقول : عشرو درهمٍ للفَضْلِ بين التفسير والميلك إذا قلت : عشرو زيد - امتنعتَ في قولك : أنت أفرههم عبداً من الإضافة ؛ لأنك إذا قلت : أنت أفرههم عبداً فإنما عنيتَ مالكَ العبد .

وإذا قلت : أنت أفره عبداً في الناس فإنما عنيتَ العبد نفسه . إلا أنك إذا قلت : أنت أفره العبيد فقد قدّمته عليهم في الجملة .

وإذا قلت : أفره عبداً في الناس ، فإنما معناه : أنت أفره من كلِّ عبداً إذا أفردوا عبداً عبداً ؛ كما تقول : هذا خير اثنين / في الناس ، إذا كان الناس اثنين اثنين .

ويجوز أن تقول - وهو حسن جداً - : أنت أفره الناس عبيداً . (١) وأجود الناس دُورا . ولا يجوز عندي عشرون دراهمَ يا فتى .

والفَضْلُ بينهما : أنك إذا قلت : (عشرون) ، فقد أتيت على العدد ، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدلُّ على الجنس ، فإذا قلت : هو أفره الناس عبداً - جاز أن تعني عبداً واحداً ، فمن ثمَّ حُسْنُ ، واختير - إذا أردت الجماعة - أن تقول : عبيداً . قال الله عزَّ وجلَّ : (قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً) (٢) ، وقد يجوز أن تقول : أفره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التمييز . والجمع أَيْبُنُ إذا كان الأول غير مخطور العدد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « ولا يعمل إلا في نكرة ، كما أنه لا يكون إلا نكرة ، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة ، فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجهها واحداً ، وتقول في الجمع خير منك أعمالاً » .

وقال في ص ١٠٥ « وتقول : هو خير رجل في الناس ، وأفره عبد فيهم ، لأن الفاره هو العبد ، ولم تلق أفره ولا خيراً على غيره ، ثم تختص شيئاً فالمعنى مختلف .. »
وتقول : هو أشجع الناس رجلاً ، وهما خير الناس اثنين فالجرور ههنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان ، كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منه وجهها ، ولا يكون إلا نكرة ، كما لم يكن ثم الا نكرة ، والرجل هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك إنما معناه : هو خير رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، وإن شئت لم تجعله الأول فقلت : هو أكثر الناس مالاً » .

(٢) الكهف : ١٠٣ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٣ .

ومن التمييز ويحه رجلا ، والله دره فارسا ، وحسبك به شجاعا (١) ، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيدا لذلك الذكر ، فتقول : ويحه من رجل . والله دره من فارس ، وحسبك به من شجاع ، ولا يجوز : عشرون من / درهم . ولا هو أفهمهم من عبد ؛ لأنه لم يذكره في الأول .

وأنا أرى قوله عز وجل : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) (٢) على هذا ؛ كما تقول : مَنْ جاعني من طويل أعطيته ، ومن جاعني من قصير منعته ؛ لأنك قدمت ذكره بقولك : (مَنْ) .

* * *

= عرض أبو حيان لجمع تمييز النسبة ، وافراده فقال في البحر المحيط ج ٣ ص ١٦٧ : « إذا جاء التمييز بعد جمع ، وكان منتصبا عن تمام الجملة فاما أن يكون موافقا لما قبله في المعنى أو مخالفا : فان كان موافقا طابقه في الجمع ، نحو : كرم الزيدون رجلا ، كما يطابق لو كان خيرا ، وان كان مخالفا : فاما ان يكون مفرد المدلول أو مختلفه . ان كان مفرد المدلول لزم افراد اللفظ الدال كقولك في أبناء رجل واحد : كرم بنو فلان اصلا و ابا ، وجاء الأذكيا وعيا ، وذلك اذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الانواع لاختلاف محاله . وان كان مختلف المدلول : فاما ان يلبس افراده لو أفرد أو لا يلبس . فان اليبس وجبت المطابقة ، نحو : كرم الزيدون آباء ، أى كرم آباء الزيدون ، ولو قلت كرم الزيدون ابا لأوهم أن اباهم واحد موصوف بالكرم . وان لم يلبس جاز الافراد والجمع والافراد أولى كقوله (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا) اذ معاوم أن لكل نفسا وأنهن لسن مشتركات في نفس واحدة ، وقر الزيدون عينا ، ويجوز أنفسا واعينا .. » .

وانظر أيضا البحر ج ٦ ص ١٦٧ وحاشية الصبان ج ٢ ص ٨٢ .
(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير . وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما اشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل (من) ههنا ، كدخولها في (كم) توكيدا . وانتصب الرجل لانه ليس من الكلام الاول ، وعمل فيه الكلام الاول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضا انك اذا قلت : ويحه ، فقد تعجبت ، واهممت من اى امور الرجل تعجب ؟ و اى الانواع تعجبت منه ؟ فاذا قلت : فارسا وحافظا - فقد اخصت ولم تبهم ، وبينت في اى نوع هو ؟ » .

(٢) النحل : ٥٣ .

وفى البحر المحيط ج ٥ ص ٥٠٢ « (ما) موصولة ، وصلتها (بكم) ، والعامل فعل الاستقرار ، اى وما استقر بكم من نعمة و (من نعمة) تفسير لما والخبر (فمن الله) .. وأجاز الفراء والحوفى ان تكون (ما) شرطية ، وحذف فعل الشرط قال الفراء : التقدير وما يكن بكم من نعمة ، وهذا ضعيف جدا ، لانه لا يجسوز حذفه الا بعد ان وحدها ... » .

واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه : لتصرف الفعل . فقلت : تَفَقَّاتُ : شَحْمًا . وتصيبت عرقا . فإن شئت قدمت : فقلت : شَحْمًا تَفَقَّاتُ . وعرقا تصيبت . وهذا لا يُجيزه سيبويه (١) ؛ لأنه يراه كقولك : عشرون درهما . وهذا أفرهم عبدا ، وليس هذا بمنزلة ذلك ؛ لأنَّ (عشرين درهما) إنما يعمل في الدرهم ما لم يُؤخَذ من الفعل .
 ألا ترى أنه يقول : هذا زيد قائما . ولا يُجيز : قائما هذا زيد ؛ لأنَّ العامل غير فعل .
 وتقول : راكبا جاء زيد ؛ لأنَّ العامل فعل ؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا .
 وهذا رأى أبي عثمان المازني (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وقد جاء من الفعل ما انفذ الى مفعول ، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلات ماء ، وتفقات شحما . ولا تقول : امتلاته ولا تفقاته ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول ماء امتلات ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لانه فعل لا يتعدى الى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، وإنما أصابه امتلات من الماء ، وتفقات من الشحم » .

(٢) تناول نقد المبرد للكتاب مسألة تقديم التمييز على عامله فقال المبرد :

« زعم أنه لا يقول : شحما تفقات ، ولا عرقا تصيبت . . . وأنه لا يجيء التقديم في شيء من التمييز البتة ، وقد أجاز في الحال التقديم إذا كان العامل فعلا ، وإنما الحال عنده وعند غيره بمنزلة التمييز ، فيلزمه هذا أن يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا ، والا ترك قوله في الحال .

وأبو عثمان يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا ، وجاء في الشعر تصديق هذا القياس وهو قوله :

أتهجر ليلي للفراق حبيها وما كان نفسا بالفراق تطيب

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : إنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهاها ، لأن بعضها جاء على غير معناه : وذلك أن اللفظ لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل ، لأنك إذا قلت : زيد حسن وجهها فالحسن في المعنى للوجه ، وكذلك تصيب عرقا ، إنما التصيب في المعنى للعرق ، فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه ، وكان أصعب مما لفظه على معناه ، ولم يمنع سيبويه من إجازة ذلك في الشعر ، فيكون هذا البيت حجة عليه ، بل ليس يوجد كثيرا في الشعر .

وأما قوله : ترك هيأته في الحال لأنه شبه الحال بالتمييز فليست الحال مشبهة للتمييز في كل حال وإنما شبهها به في أن الحال لا تكون الاكرة ، كما أن التمييز لا يكون الاكرة ، والا فالحال مخالف للتمييز في معان كثيرة » ثم ذكر واحدا منها فقال :

وقال الشاعر ، فقدم التمييز لما كان العامل فعلا :

/ أتَهَجِّرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبُ (١)

واعلم أن من التمييز ما يكون خفصا ، ولكن يكون على معنى أذكره لك : وذلك قولك :

« أحدها : ما ذكرناه في أن معناها على لفظها ، والفعل العامل فيها لفاعله لا لها ، وليس هو في التمييز كذلك ، فعمل الفعل فيها أقوى من ذلك ، فجاز تقدمها ، ولو كان الفعل المتعدي إلى التمييز يجرى مجرى الأفعال التي تتمثل في الحال والمفعولين في القوة والتصرف لجاز أن تقدمه مع أسماء الفاعلين منها وهي الصفات ، كما قدمنا المفعول مع أسماء الفاعلين في الباب الآخر فنقول : هو وجهها حسن ، وهو عرقا تصيب ، إذ كنا نقول : هو زيدا ضارب وهو مسرعا راكب » .

انظر الانتصار ص ٦٢-٦٣ .

في تفسير المسائل المشككة ص ١٦ : « فأما قولك : تفغات شحما ، وتصبيت عرقا . فإن هذا وإن كان الفعل منه يتصرف في لفظه على طريقة فعل يفعل ، وسيفعل فإنه غير متصرف في معناه ، إذ هو منقول من فاعله المذكور معه إلى غير فاعله ، وأخرج فاعله فيه مخرج المفعول على جهة التمييز ، فلا يجوز تقديمه عليه . لا تقول : عرقا تصبيت ، ولا شحما تفغات ، لما بينا من أنه منقول عن فاعله المذكور معه إلى غيره ، وأصله : تفغا شحمي ، وتصيب عرقى ، وقد أجاز ذلك أبو عثمان المازني وأنشد :

أتهجر ليلي للفراق حبيبها

وهذا عند أكثر أصحابنا شاذ مع صحة الرواية ، ولا يقاس على مثله والرواية المشهورة عندهم :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فيؤيد ما رواه أصحابنا من هذه الرواية صحتها في القياس .

فلو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أن أحدهما فيها ترجيح القياس الصحيح لكفى في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها . وهذا قد تفصيناه في كتابنا : شرح أبيات كتاب سيبويه وكذلك في كتابنا : الموسوم باستدراك الغلط على بعض المتأخرين في شرح كتاب سيبويه » .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٢٨٤ « فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول

المخبل [السمدى] :

أتهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فنقله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم . . . » .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا - الانصاف ص ٤٩٣-٤٩٦ .

وانظر المعنى ج ٣ ص ٢٤٥-٢٣٩ والأشباه ج ٢ ص ٢٤٣-٢٤٤ وشرح الكافية للرضي

ج ١ ص ٢٠٤ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٣ والغارقي ص ١٦ .

كل رجل جاءني فله درهم : فهذا شائع في الرجال . ولكن معناه : كلُّ الرجال إذا كانوا رجلاً رجلاً ، كقولك : كلُّ اثنين أتياي فلهما درهما

ومن ذلك قوله : مائة درهم . وألف درهم . وإنما معناه معنى عشرين درهما ، ولكنك أضفت إلى المميز ؛ لأنَّ التنوين غير لازم . والنون في عشرين لازمة ؛ لأنَّها تثبت في الوقف ، وتثبت مع الألف واللام . وقد مضى تفسير هذا في باب العدد (١) .

فأما قولك : زيد الحسن وجهاً (٢) . والكريم أباً - فإنه خارج في التقدير من باب الضارب زيدا ؛ لأنَّك تقول : هو الحسن الوجهة يا فتى ، وإن كان الخفض أحسن . وكذلك : هو حسن الوجهة . فهذا لا يكون فيه إلاَّ النصب ؛ لأنَّ التنوين مانع ، وقد ذكرنا هذا في باب (٣) ؛ فلذلك لم / نذكر استقصاءه في هذا الموضع .

فأما قولك : أنت أفره عبد في الناس - فإنما معناه : أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم .

ولا يُضاف (أفعل) إلى شيء إلاَّ وهو بعضه ؛ كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم .

ولو قلت : الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً ؛ لأنه ليس منهم ، وكذلك : هذا خير ثوب في الثياب إذا عنيت ثوباً . وهذا خير منك ثوباً إذا عنيت رجلاً . وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بني تميم ؛ لأنَّ (مِنْ) دخلت للتفضيل ، وأخرجتهم من الإضافة . فهذا وجهٌ ذا .

ولو قلت : ما أنت بأحسن وجهاً مني . ولا أفره عبداً - كان جيِّداً . فإنَّ قصدت قصد الوجه بعينه قلت : هذا أحسن وجه رأيت . إنما تعني الوجه إذا ميزت وجهها وجهاً . فعلى هذه الأصول فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله .

(١) انظر الجزء الثاني ص ١٦٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٣ : « فاما التكره فلا يكون فيها الا الحسن وجهاً تكون

الالف واللام بدلا من التنوين . . » .

وانظر تعليق السيراني .

(٣) ذكره ص ٤٧٤ من الجزء الرابع .

هذا باب

التثنية على استقصائها

صحيحها ، ومُعْتَلِّها

٣
٣١

أما ما كان صحيحا فإنك إذا أردت تثنيته سلّمت بناءه ، وزدت ألفا / ونونا في الرفع ،
وياء ونونا في الخفض ، ودخل النصب على الخفض ؛ كما ذكرت لك في أوّل الكتاب (١) ؛
وذلك قولك في الرفع : زيدان ، وعمران ، وجعفران ، وعطشانان ، وعنكبوتان .

فإن كان الاسم ممدودا وكان مُنْصَرِفًا ، وهمزته أصلية - فهو على هذا
تقول في تثنية قُرَاء : قُرَاءَان ، وفي تثنية خَطَاء : خَطَاءَان ، وفي الخفض والنصب : خَطَائِيْن .
وزيديْن ، وعمرِيْن ، وقُرَائِيْن .

وقد يكون قراوان على بُعْد ؛ لعلّه أذكرها إن شاء الله .

وإن كان ممدودا مُنْصَرِفًا وهمزته بَدَلٌ من ياء أو واو ؛ فكذلك .

تقول : رِداءان ، وكساءان ، وغِطاءان . والقَلْبُ إلى الواو في هذا يجوز ؛ وليس بجيد .
وهو أَحْسَنُ منه فيما كانت همزته أصلا . وذلك قولك : كساوان ، وغِطاوان .

وإن كان الممدود إنمّا مدّته للتأنيث لم يكن في التثنية إلّا بالواو ، نحو قولك : حمروان ،
وخنفساوان ، وصحراوان ، ورأيت خنفساويْن ، وصحراويْن (٢)

(١) في ص ١ ، ٢ من الجزء الاول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ « باب تثنية الممدود .

اعلم ان كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع
وبالياء والنون في النصب والجر بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك . وذلك نحو
قولك : رداءان وكساءان وعلباءان ، فهذا الاجود الاكثر .

فان كان الممدود لا ينصرف ، وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث فانك اذا تثنيته ابدلت
واوا ، كما تفعل ذلك في خنفساوي ، وكذلك اذا جمعته بالتاء .

واعلم ان ناسا كثيرا من العرب يقولون : علباوان وحرباوان شيهوما ونحوهما بحمراء
حيث كان زنة هذا النحو كزنته ، وكان الاخر زاندا ، كما كان آخر حمراء زاندا ، وحيث مدت
كما مدت حمراء .

وقال ناس : كساوان وغطاوان . . . »

وإن كان المثني مقصورا فكان على ثلاثة أحرف نظرت في أصله : فإن كان من الواو / أظهرت الواو ، وإن كان من الياء أظهرت الياء ، وذلك قولك في تثنية قفًا : قفَوَان ، وعصا : عصوان ، ورأيت قفَوَيْن ، وعصوَيْن .

وأما ما كان من الياء فقولك في رَحَى : رَحِيَان . وحصَى : حَصِيَان .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنَّ ألف التثنية تَلْحَقُ الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء التثنية ، وهما ساكنان . فلا يجوز أن يلتقيا ؛ فلا بُدَّ من حذف أو تحريك ؛ فلو حذفت لذهبت اللام ؛ فحُرِّكت . فرددت كلَّ حَيِّزٍ إلى أصله ؛ كما كنت فاعلا ذلك إذا تَنَيْتَ الفاعل في الفِعل ، وذلك قولك : غزا الرجل ، ودعا ، ثم تقول : غَزَا . ودعَا ؛ لأنَّك لو حذفت لالتقاء الساكنين لبقِيَ الاثنان على لفظ الواحد .

وتقول : رمى ، وقضى ، فإذا تَنَيْتَ قلت : رميا . وقَضِيَا .

فكذلك هذا المقصور في التثنية .

فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت تثنيته بالياء من أيِّ أصل كان ، وقد مضى تفسير هذا (١) . وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإلحاق

تقول : مَلْهِيَان ، ومُعْزِيَان ، وحَبَارِيَان ، وَحَبْنَطِيَان ؛ كما تقول في الفعل : أغْزِيَا ، وغَازِيَا ، ورَامِيَا ، واستغْزِيَا ، واستحْيِيَا ، ونحوه ؛ فعلى هذا مجرى جميع المقصور .

واعلم أنَّ التثنية لا تُخْطِئُ الواحدَ . فإذا قيل لك : ثُنِّه - وجب عليك أن تأتي بالواحد ، ثمَّ تزيد في الرفع ألفا ونونا ، وفي الخفض والنصب ياء ونونا

فأما قولهم : جاء يَنْفُضُ مِذْرُوَيْهِ (٢) ؛ فإنَّما ظهرت فيه الواو ؛ لأنَّه لا يُفْرَدُ له واحدٌ وكذلك : عقلته بِثِنَائِيْنِ (٣) ولو كان يُفْرَدُ له واحدٌ لكان : عقلته بِثِنَائِيْنِ ؛ لأنَّ الواحد ثِنَاءٌ فاعلم ، وكنت تقول : مِذْرِيَان ؛ كما تقول : مَلْهِيَان ، ولكنَّه بمنزلة قولك : الشقاوة ، والعباية . بَنَيْتَ على هذا التأنيث ، وصارت الهاء حرف الإعراب ؛ فظهرت الواو والياء .

(١) تقدم الحديث عن تثنية المقصور في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ وسيميده مرة ثالثة في هذا الجزء ص ٧ . كما سيكرر حديث تثنية الممدود .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٩١ والجزء الثاني ص ١٦٣-١٦٤ .

(٣) تقدم أيضا في الجزء الثاني ص ١٦٤ وانظر سيبويه ج ٢ ص ٩٤-٩٥ ، ٣٨٣ .

ولو بنيت على التذكير لم يكن إلا صلاة ، وعبادة ؛ كما تقول : امرأة غزاة ؛ لأنك
جئت إلى غزاء / - وقد انقلبت الواو فيه همزة - فأنته على تذكيره ، ولو كنت بنيت على
التأنيث لكانت الهاء مظهرة للياء وللواو قبلها .

فأما قولهم : (خُصيان^(١)) فإنما بنوه على قولهم : خُصِي فاعلم . ومن ثنى على قولهم : خُصية
لم يقل إلا : خُصيتان .

وكذلك يقولون : ألية وألى في معنى . فمن قال : ألية قال : أليتان ، ومن قال : ألى
قال : أليان . قال الراجز :

« تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الوَطْبِ ^(٢) »

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨٢ : « وأما من قال : صلاة وعبادة فانه لم يجيء بالواحد على
الصلاة والعباءة ، كما انه اذا قال : خصيان لم يشنه على الواحد المستعمل في الكلام ، ولو اراد
ذلك لقال : خصيتان » .

الصلاة : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه . والمباية والعباءة : ضرب من
الاكسية واسع فيه خطوط سود كبار .

(٢) قبله كما في الاقتضاب ص ٣٩٣ والجواليقي ص ٣٠٠ :

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بِنُ كَعْبِ ظَهِيْنَةٌ واقفةٌ في رُكْبِ

وصفه بان كفه عظيم رخو فهو يرتج لمعظمه ورخاوته ارتجاج الوطب وهو زق اللبن .
وهذا الراجز - مع كثرة الاستشهاد به - لم يعلم قائله . الخزانة ج ٣ ص ٣٦٦-٣٦٧ .

هذا باب

الإمالة

وهو أن تنحو بالالف نحو الياء . ولا يكون ذلك إلا لعلّة تدعو إليه
إعلم أن كل ألف زائدة أو أصلية فنصبها جائز .

وليس كل ألف تمال لعلّة إلا نحن ذاكروها إن شاء الله .

فمما يُمال ما كان ألفه زائدة في فاعل ، وذلك نحو قولك : / رجل عابد ، وعالم ، وسالم ؛ فإنما
أملت الألف . للكسرة اللازمة لما بعدها . وهو موضع العين من فاعل . وإن نصبت في كل هذا
فجيدٌ بالغٌ على الأصل (١) وذلك قولك : عالم وعابد .

وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء . نحو قولك : عباد ، وجبال ، وجبال . كل هذا إمالته
جائزة . فأما عيال فالإمالة له ألزم ؛ لأن مع الكسرة ياء .

فكل ما كانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة فالإمالة له ألزم . والنصب فيه جائز .
وكل ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فيه أحسن من النصب (٢) .

واعلم أنه ما كان من فعلٍ فإمالة ألفه جائزة حسنة ، وذلك نحو : صار بمكان كذا ، وباع
زيد مالا ؛ فإنما أملت ؛ لتدل على أن أصل العين الكسر ؛ لأنه من بعث . وصرت : والعين
أصلها الكسر وألفها / منقلبة من واو (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٩ « فالالف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك :
عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعداقر وهابيل ، وإنما أمالوها ، للكسرة التي بعدها . أرادوا أن
يقربوها منها ، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا : صخر فجعلوه سنا بين الزاي
والصاد .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦١ « ومما تمال الفه قولهم : كيال وبياع ، وسمعنا بعض من
يوثق بعربيته يقول : كيال كما ترى ، فيميسل ، وإنما فعلوا هذا ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة
الكسرة التي تكون قبلها : نحو سراج وجمال .

وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف .. »

(٣) هكذا بالأصل ، والصواب أن يمثل بنحو: خاف وهاب ، لأن الف صار وباع منقلبة عن ياء ،
وعينهما مفتوحة في الفعل الماضي .

إِلَّا أَنَّهُ فِيمَا كَانَتْ أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ أَحْسَنُ . فَأَمَّا الْوَاوُ فَهِيَ فِيهَا جَيِّدٌ ، وَلَيْسَ كَحُسْنِهِ فِي الْيَاءِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ عِلَّتَيْنِ ، وَإِنَّمَا فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ (فَعِلَ) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : خَافَ زَيْدٌ كَذَا ، وَمَاتَ زَيْدٌ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : مِتَّ عَلَى وَزْنِ خِيفَتِ . وَمِنْ قَالَ : مِتَّ (١) لَمْ تَجْزِ الْإِمَالَةُ فِي قَوْلِهِ . وَقَدْ قَرَأَ الْقَرَاءُ : (ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي) (٢)

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَلْفَ إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ ، فَأِمَالَتُهَا حَسَنَةٌ ، وَأَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ . وَسَنَفَسَرُ لِمَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَمَى ، وَسَعَى ، وَقَضَى ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي يُوقِفُ عَلَيْهَا . وَالْإِمَالَةُ أَبْيَنُ ، وَهِيَ الَّتِي تَنْتَقِلُ عَلَى الثَّلَاثَةِ . فَتَكُونُ رَابِعَةً ، وَخَامِسَةً ، وَأَكْثَرَ . فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ رَجَعَتْ ذَوَاتُ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ ؛ نَحْوُ : مَغْزِيَانِ . وَمَلْهِيَّانِ . وَقَوْلُكَ فِي الْفِعْلِ : أَغْزَيْتَ (٣) وَقَدْ فَسَّرْنَا هَذَا فِي بَابِهِ (٤) / مُسْتَقْصَى . فَلَمَّا كَانَتْ الْيَاءُ أَمْكَانَ كَانَتْ الْإِمَالَةُ أَثْبَتَ .

(١) فِي مَاتَ لَفْتَانِ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (بِضْمِ الْمِيمِ) مِثْلَ أَقَالَ يَقُولُ .
وَاللُّغَةُ الثَّانِيَةُ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ فَرِحَ يَفْرَحُ وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (بِكَسْرِ الْمِيمِ) كَخَافَ يَخَافُ .
وَجَاءَتْ هَذِهِ اللَّغَةُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبِنَاتِ عَيْشِي ، وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَانِي

وَقَدْ قَرِئَ فِي السَّبْعِ بِاللَّفْتَيْنِ فِي قَوْلِهِ نَعَالِي :

« يَا لَيْتَنِي مِتُّ » . « أَثَدَا مَا مِتُّ » ، « أَوْ مِتُّمُ » . « أَثَدَا مِتْنَا »

وَهَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى التَّوَالِي : مَرْيَمُ : ٢٣ ، مَرْيَمُ : ٦٦ ، آلُ عِمْرَانَ : ١٥٧ ، الْمُؤْمِنُونَ : ٨٢ .
(٢) فِي سَبِيوِيهِ ج ٢ ص ٢٦١ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ الْفَهَ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مِمَّا هُمَا فِيهِ عَيْنٌ إِذَا كَانَ أَوَّلُ فَعَلْتِ مَكْسُورًا ، نَحَوْنَا نَحْوَ الْكُسْرَةِ ، كَمَا نَحَوْنَا نَحْوَ الْيَاءِ فِيمَا كَانَتْ الْفَهَ فِي مَوْضِعِ الْيَاءِ ، وَهِيَ لَفَةٌ لِبَعْضِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، فَأَمَّا الْإِمَامَةُ فَلَا يَمِيلُونَ ، وَلَا يَمِيلُونَ مَا كَانَتْ الْوَاوُ فِيهِ عَيْنًا إِلَّا مَا كَانَ مُنْكَسِرًا الْأَوَّلُ ، وَذَلِكَ : خَافَ وَطَلَبَ وَهَابَ ، وَبَلَغْنَا عَنْ ابْنِ أَبِي اسْحَاقٍ أَنَّهُ سَمِعَ كَثِيرَ عَزَّةَ يَقُولُ : صَارَ بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا ، وَقَرَأَهَا بَعْضُهُمْ خَافَ ، وَلَا يَمِيلُونَ بَنَاتِ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ عَيْنًا إِلَّا مَا كَانَ عَلَى فَعَلْتِ مَكْسُورًا الْأَوَّلَ لَيْسَ غَيْرَهُ . . » .
ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي . اِبْرَاهِيمُ : ١٤ . وَالْإِمَالَةُ سَبْعِيَّةٌ ، الْإِنْخَافُ ص ٢٧١ .

(٣) سَبِيوِيهِ ج ٢ ص ٢٦٠ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ الْفَهَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ كَانَتْ عَيْنُهُ مَفْتُوحَةً . أَمَّا مَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ فَتَمَالَ الْفَهَ ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ يَاءٍ وَبَدَلُهَا مِنْهَا فَنَحَوْنَا نَحْوَهَا . . . وَأَمَّا بَنَاتِ الْوَاوِ فَأَمَالُوا الْفَهَا ، لِغَلْبَةِ الْيَاءِ عَلَى هَذِهِ اللَّامِ ، لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ الَّتِي هِيَ وَاوُ إِذَا جَاوَزَتْ ثَلَاثَةَ أَحْرَفَ قَلْبَتِ يَاءٍ وَالْيَاءُ لَا تَقْلِبُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَاوُ ، فَأَمِيلَتِ ، لِتَمَكَّنَ الْيَاءُ فِي بَنَاتِ الْوَاوِ . . » .

(٤) الْجُزْءُ الْأَوَّلُ ص ١٣٦ .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّ الْإِمَالََةَ فِيهِ قَبِيحَةٌ ؛ نَحْوُ : دَعَا ، وَغَزَا ، وَعَدَا (١) وَقَدْ يَجُوزُ عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي تَمَالُ فِي أَغْزَى ، وَنَحْوِهِ .

فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِمَالََةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْتَقِلُ انْتِقَالَ الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَكُونُ عَلَى فَعَلٍ ، وَأَفْعَلٍ ، وَنَحْوِهِ ؛ وَالْأَسْمَاءُ لَا تَنْتَصِرُ . وَذَلِكَ هَوَئِكَ : قَفَاً ، وَعَصَاً . لَا يَكُونُ فِيهِمَا ، وَلَا فِي بَاهِمَا إِمَالََةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَاوِ . وَلَكِنْ رَحَى ، وَحَصَى ، وَنَوَى هَذَا كُلُّهُ تَصْلَحُ إِمَالَتُهُ .

وَلَا تَصْلَحُ الْإِمَالََةُ فِيهَا أَلْفُهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَتْ وَاوًا ؛ نَحْوُ : قَالَ ، وَطَالَ ، وَجَالَ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ وَاوٍ ، وَلَيْسَتْ بِفِعْلٍ كَمَخَضَتْ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : قُلْتُ ، وَطَلْتُ ، وَجَلْتُ .

(١) سيبويه ج ٢ ص ٢٦٦، ٢٦٧ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف

أصلية أو زائدة

٣
٣٨

/ إعلم أن ما كانت ألفه من ذلك طرفا فالإمالة فيه جائزة ، وهي التي نختار ، وذلك أنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

إما أن تكون ألفه منقلبة من ياء ؛ نحو : مَرْمَى ، وَمَسْعَى ؛ لأنه من سعيته . ورميته . وملهيه .
ومعزى من غزوت ولهوت ، فإنها إذا كانت كذا ترجع إلى الياء في قولك : ملهيان . ومعزيان .
وكلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد ، وقد فسرنا لم ذلك في التصريف في باب أغزيت ، واستغزيت (١) ؟

أو تكون الألف زائدة للتانيث . فحق الزوائد أن تُحمَلَ على الأصول . فإذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء فالزائد أول ؛ وذلك قولك في حَبْلِي : حَبْلِيَان ، وحَبْلِيَات . وكذلك سَكْرِي وشكاعى (٢) ونحوه . فأما الملاحمة فنحو : حَبْنَطِي ، وأرطى . ومعزى تقول : أرطيان . ومعزيان . وحَبْنَطِيَان . فكل هذا يرجع إلى الياء . فكذلك فاعل به إذا كانت الألف رابعة مقصورة أو على أكثر من ذلك ، اسما كان أو فعلا .

(١) الجزء الاول ص ١٢٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٠-٢٦١ « ومما يميلون الفه كل اسم كانت في آخره الف زائدة للتانيث أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء .

الا ترى أنك لو قلت في معزى وحبلى فعلت على عدة الحروف لم يجيء واحتد من الحرفين إلا من بنات الياء ، فكذلك كل شيء كان مثلها مما يصير في ثنية أو فعل ياء ، فلما كانت في حروف لا تكون من بنات الواو أبدا صارت عندهم بمنزلة الف رمى ونحوها ، وناس كثير لا يميلون الألف ، ويفتحونها يقولون حبلى ومعزى » .

الشكلى : نبت دقيق الميدان صغير اخضر له زهرة حمراء .

هذا باب

الحروف التي تمنع الإمالة

وهي حروف الاستعلاء، وهي سبعة أحرف : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف ، والخاء ، والغين .

وذلك أَنَّها حروف اتَّصلت من اللسان بالحنك الأعلى : وإِنَّمَا مَعْنَى الإِمالة : أَنْ تَقَرَّبَ الحرف مِمَّا يَشَاكِلُه من كسرة أو ياء .

فإن كان الذي يُشَاكِل الحرف غير ذلك مِلَّتْ بالحرف إليه ، فهذه الحروف منفتحةُ المخرج ؛ فلذلك وجب الفَتْح .

تقول : هذا عابِد ، وعالم ، وعانِد . فإذا جاءت هذه الحروف عيْنات ولا مات في (فاعِل) منعت الإِمالة (١) لما فيها ، فقلت : هذا ناقِد ، ولم يجز ناقد من أجل القاف ، وكذلك ضابط . وضابط .

فإن كانت هذه الحروف في موضع الفاءات من فاعِل منعت الإِمالة لِقُرْبِها ؛ وهي بعد الألف أَمْنَع ؛ لثَلَا يتصعَّد المتكَلِّم بعد الانحدار .

وذلك قولك : هذا قاسِم ، وصالح ، وطالِع ، ولا تجوز الإِمالة في شيء من ذلك .

فإن كان الحرف المُستعَلِي بينه وبين الألف / حرف ، والمستعَلِي متقدِّمٌ مكسور . فإنَّ الإِمالة

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما يمنع من الإمالة .. فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة : الضاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء ، إذا كان حرف منها قبل الألف والالف تليه ، وذلك قولك : اقعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وضامن وظالم ، وإنما منعت هذه الحروف الإمالة ، لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والالف إذا خرجت من موضوعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها ، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعلية ، وكانت الألف تستعلى ، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم .. »

حسنة (١) . وذلك قولك : صِفاف ، وقِفاف ؛ لأنَّ الكسرة أدنى إلى الألف من المستعلي ، والنَّصْبُ ها هنا حسن جداً ، والإمالة أَحْسَنَ لما ذكرت لك ، وحسُنَ النَّصْبُ من أجل المستعلي . ولو كان المستعلي بعد حرف مكسور لم تجز الإمالة فيه ؛ لأنَّ المستعلي أقرب إلى الألف فهو مفتوح . وذلك قولك : رِقَاب ، وحِقَاف ، وكذلك رِصاص فيمن كسر الراء ، لا يكون إلا النَّصْبُ فإن كان المستعلي في كلمة مع الألف وكان بعدها بحرف أو حرفين لم تكن إمالة . وذلك قولك مسالِخ ، وصناديق (٢)

فإن قلت : فما قبل المستعلي مكسورٌ ، فهلاً كان هذا بمنزلة قِفاف وصِفاف (٣) ؟
فمن أجل أنَّ المستعلي إنما انحدرت عنه ، وأنت ها هنا لو كسرت كنت مُصْعِدا إليه

* * *

واعلم أنَّك تقول : مررت بمال لك ، ومررت بباب لك ، وليس بالحسن ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من / واو ين ، من : مؤلت ، وبوَّبت ، وليست الحركة بلازمة . إنما تُحذف في الخفض في الوصل ، ولا تكون في الوقف ، ولا في غير الخفض ، فليست كعين (فاعل) ؛ لأنَّ الكسرة لازمة لها ، والألف زائدة . ولكن لو قلت : هذا ناب ، وهذا عابٌ لصلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من ياء ؛ لأنَّه من العيب ، ومن قولك : نَيَّبت في الأمر : وناب وأنياب ، والنَّصْبُ أَحْسَنُ (٤) ؛ لأنَّ اللفظ أولى وليس في اللفظ كسرة ، وإنما صلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألف ياء في المعنى .

فجُملة الباب : أنه كلُّ ما كان في الياء ، أو الكسرة فيه أثبت - فالإمالة له ألزم ، إلا أن يمنع مانع من المستعلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ : « فاذا كان حرف من هذه الحروف قبل الالف بحرف ، وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الالف من الإمالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الالف ، لانهم يضعون السننهم في موضع المستعلية ، ثم يصوبون السننهم ، فالانحدر أخف عليهم من الاصعاد »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ « وكذلك ان كان شيء منها بعد-الألف بحرفين وذلك قولك : مناشيط ومناقيح ومعاليق ومقاريض ومواعيظ ومبالغ . المسلاخ : النخلة ينتشر بسرهما وهو أخضر .

(٣) القفاف : جمع قف ، ما غلظ وارتفع من الارض . الحقاف : جمع حقف ، ما اعوج من الرمل . الصفاف : جمع صفوف ، الناقة تجمع بين محلبين في حلبه .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « وقال ناس يوثق بعريبتهم : هذا باب ، وهذا مال ، وهذا عاب لما كانت بدلا من الياء ، كما كانت في (رميت) شبهت بها ، وشبهوها في باب ومال بالالف التي تكون بدلا من واو غزوت ، فتبعت الواو الياء في العين ، كما تبعتها في اللام . . »

هذا باب

الراء في الإمالة

إعلم أن الراء مكررة في اللسان . ينبو فيها بين أولها وآخرها نبوة : فكأنها حرفان : فإذا جاءت بعد الألف مكسورة مالت الألف من أجلها . وذلك قولك : هذا عارم : وعارف . فكانت الإمالة هاهنا ألزم منها في عايد ، ونحوه .

فإن وقع / قبل الألف حرف من المستعلية ، وبعد الألف الراء المكسورة - حسنت الإمالة التي كانت تمتنع في قاسم ونحوه ؛ من أجل الراء ، وذلك قولك : هذا قارب ، وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة . تقول : مررت بقادر^(١) يا فتى ، وترك الإمالة أحسن ؛ لقرب المستعلية من الألف ، وتراخي الراء عنها ، ويُشدد هذا البيت على الإمالة ، والنصب أحسن لما ذكرت لك وهو :

عسى الله يُغنى عن بلاد ابن قادرٍ بمنهم جوين الربابِ سكوبِ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « باب الراء » . والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة ، والوقف يزيدنا إيضاحا . . فلم يميلوا ، لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحين ، فلما كانت كذلك أقويت على نصب الالفات . . وإذا كانت الراء بعد الف تمال لو كان بعدها غير الراء لم تمل في الرفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حمار . كأنك قلت : هذا فعالل ، وكذلك في النصب كأنك قلت : فعاللا ، فغلبت هنا فنصبت .

وأما في الجذر فتميل الألف ، كان أول الحرف مكسورا أو مفتوحا أو مضموما ، لأنها كأنها حرفان مكسوران . . »

وقال في ص ٢٦٨-٢٦٩ « وأعلم أن الذين يقولون : هذا قارب يقولون : مرت بقادر ينصبون الألف ، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى . . . وقال قوم ترتضى عربيتهم : مررت بقادر قبل للراء حيث كانت مكسورة . . »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٩ على إمالة الألف من قادر وأن كان قبلها الحرف المستعلى وهو القاف المانع من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة . واستشهد به في ج ١ ص ٤٧٨ على تجريد خبر عسى من (أن) وسيأتي قريبا في المقضب شاهدا على ذلك أيضا كما استشهد به في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ .
المنهمر : السائل . الجون : الأسود . الرباب : ما تدلى من السحاب دون سحاب فوته . السكوب : النصب .

والبيت منسوب في سيبويه إلى هذبة بن الخشرم ونسبه الشيخ المرصفي إلى سماعة ابن أشول النعامي .

ولهذبة قصيدة على هذا الروي في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٧٦ وحماسة البحرى ص ٧ ولم يذكر فيها البيت .

وانظر رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٤ ، وابن يعيش ج ٧ ص ١١٧ .

فإن لم يكن قَبْلَ الألف حرف من المستعلية ، وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اختير إمالة الألف . وذلك قولك : من الكافرين . وإن قلت : من الكافريا فتى - فالإمالة حسنة ، وليس كحُسْنِهَا في الكافرين ؛ لأنَّ الكسر في الكافرين لازم للراء وبعدها ياء ، و(الكافر) لا ياء فيه ، وليست الكسرة بلازمة للراء إلا في الخفض ، وهى / في الجماعة تلزم في الخفض والنصب والوقف والإدراج ، ولا تكون في الكافر في الوقف (١) .

فإن قلت : جاعى الكافر ، فاعلم - استوت الإمالة والنَّصْبُ . فأمَّا الإمالة فمن جهة كسرة الفاء .

وأمَّا النَّصْبُ فإنَّ الراء بعدها كحرفين مضمومين ، وكذلك هى في النَّصْبِ إذا قلت : رأيت الكافر يا فتى .

ولو قلت : فلان باسِطٌ يده ، أو ناعق يا فتى - لم تَصْلُحْ الإمالة من أَجْلِ المستعليين ؛ لأنَّ الراء - وإن كان قَبْلَهَا التكرير - لا تحلُّ محلَّ المستعلية .

ولو قلت : هذا قِراب سيفك لصلحت الإمالة وإن كانت الراء مفتوحة ؛ لأنها في الحقيقة فى وزن حرف .

•••

واعلم أنَّ بنى تميم يختارون فيما كان على وزن (فعَالٍ) (٢) من المؤنث إذا سُمِّيَ به أن يكون بمنزلة سائر مالا ينصرف ، فيقولون : هذه حذامُ ، ومررت بحذامِ يا فتى ، ورأيت حذامَ . وأهل الحجاز يقولون : هذه حذامِ ، ومررت بحذامِ . وقد بيَّنا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .

فإذا كان اسم من هذه الأسماء / فى آخره الراء اختارت بنو تميم مذهب أهل الحجاز ؛ ليميلوا الألف ؛ لأنَّ إِنْجَانَهَا أَخَفُّ عَلَيْهِمْ ، ولا سبيلَ إليه إلا أن يكسروا الراء . فيقولون : هذه

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم ان قوما من العرب يقولون : الكافرون ، ورأيت الكافرين ، والكافر ، وهى المنابر . لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرف لم تقو قوة المستعلية، لأنها من موضع اللام وتقريبه من الياء .. وأما قوم آخرون فنصبوا الألف فى الرفع والنصب، وجعلوها بمنزلتها إذا لم يحل بينها وبين الألف كسر ، وجعلوا ذلك لا يمنع النصب ، كما لم يمنع فى القاف وأخواتها ، وأمالوا فى الجر ، كما أمالوا حيث لم يكن بينها وبين الألف شيء ، وكان ذلك عندهم أولى حيث كان قبلها حرف تمال له لو لم يكن بعدها راء .. » .

(٢) سيأتى حديث (فعال) مفصلا فى هذا الجزء فنرجى التعليق عليه الآن .

حَضَارٍ فاعلم ، وطلعت حضارٍ - (والوزن) (١) ، ومررت بسَفَارٍ يافقي . ويُنشِدون هذا البيت للفرزدق :

مَتَى مَاتَرِدُ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أَدْيِهِمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَا (٢)

ومنهم من يمضى على لغته في الرأء ؛ كما يفعل في غيرها . قال الشاعر :

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ عَنَوَةً وَبَارًا (٣)

والقوافي مرفوعة .

وَمَا تُمَالُ أَلْفُهُ مَا كَانَ قَبْلُهَا فَتَحَةً وَفِي ذَلِكَ الْحَرْفِ يَاءٌ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : نَعِمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا ، وَرَأَيْتَ زَيْنًا ، فَالِإِمَالَةِ فِي هَذَا حَسَنَةٌ فِي الْوَقْفِ مِنْ أَجْلِ الْيَاءِ (٤) .

فَأَمَّا إِذَا وَصَلْتَ فَلَا إِمَالَةَ فِيهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَلْفَ تَذْهَبُ ، وَيَصِيرُ مَكَانَهَا التَّنْوِينُ . وَلَوْ قُلْتَ : هَذَا عِمْرَانٌ لَكَانَتِ الْإِمَالَةُ حَسَنَةً مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ الْعَيْنِ (٥) .

(١) هكذا بالاصل وهى زيادة هنا . حضار : جبل باليمن والحمر من الابل .
(٢) سفار وزن قطام : منهل قبل ذى قار بين البصرة والمدينة وهو لبني مازن بن مالك .
أديهم : تصغير أدهم وهو ابن مرداس أحد بني كعب وكان شاعرا خبيثا . المستجير : الذى يطلب الماء . التعوير : الرد ، يقال عورته عن حاجته : رددته عنها . فالعور الذى لا يسقى .
استشهد بالبيت ابن هشام فى المعنى ج ١ ص ٩٠ على أن (يوما) ظرف لترد ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبى (ترد - وسفار) ، ويمتنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط .

والبيت للفرزدق من قصيدة فى ديوانه ص ٣٥٤-٣٥٩ .

وروى فى المعنى : متى تردن وانظر الدمامينى ج ١ ص ٢٠٥ والسيوطى ص ٩٩ .
ومعجم البلدان ج ٣ ص ٢٢٣ واللسان (عور - سفر) .

(٣) نرجى الحديث عنه الى باب ما لا يتصرف .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ : « وقالوا : فينا وعلينا ، فامالوا لياء حيث قربت من الالف ، ولهذا قالوا : بينى وبينها » .

وقال فى ص ٢٦٣ : « ومن قال : رأيت يدا ، اقال : رأيت زينا (بكسر الزاى) . فقوله : ينا ، بمنزلة يدا . وقال هؤلاء : كسرت يدنا فصارت لياء ها هنا بمنزلة الكسرة فى قولك : رأيت عنبا » .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٧٠ : « وقالوا : النفران حيث كسرت اول الحرف ، وكانت الالف بعد ما هو من نفس الحرف ، فشبها بما بينى على الكلمة نحو الف جبل ، وقالوا : عمران ، ولم يقولوا : برقان جمع برق ولا حمقان ، لأنها من الحروف المستعمية » .

فإن كان مكان الراء حرفاً من المستعلية / لم تصلح الإمالة ؛ لأنَّ المستعلى أقرب إلى الألف ^٣
وهو مفتوح . فإن قلت : فهذان مُسلمان ، فأملت من أجل كسرة [اللام] (١) صلح ، ويزيده حُسناً
عِلْمُكَ بأنَّ النون مكسورة في الوصل ، فإن قلت : مُصلحان ، أو مُكْرَمَان - لم تحسن الإمالة ؛
لأنَّه لا كسر ولا ياء . فإن وصلت حُسنت وهي بعيدة ؛ لأنَّ النون لاتلزمها الحركة في الوقف ؛
كما أنك لو قلت : رأيت عنباً لم تكن إمالة ؛ لأنه لا كسرة ولا ياء .

وتقول : نعوذ بالله من النار ، للتكرير الذي في الراء ؛ لأنَّ الحركة تلحق في الوصل .
فإن قلت : وُعِدَ الكافرون النار ، أو قلت : أحرقتة النار - لم تكن إمالة لما ذكرت لك (٢) .
فأمَّا قولهم : هذا رجل حجاج فلم تجز الإمالة ؛ لأنه لا شيء يُوجبها ، ثم قالوا في الاسم
الحجاج فإنما أمالوا للفضل بين المعرفة والنكرة ، والاسم والنعته ؛ لأنَّ الإمالة أكثر ، وليس
بالحسن . النَّصْبُ أَحْسَنُ وَأَقْيَسُ (٣) .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم ان قوما من العرب يقولون الكافرون ، ورأيت
الكافرين .. واما قوم آخرون فنصبوا الالف في الرفع والنصب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما أميل على غير قياس .. وذلك الحجاج اذا كان
اسما لرجل ، وذلك لانه كثر في كلامهم ، فحملوه على الاكثر ، لان الامالة اكثر في كلامهم ،
واكثر العرب ينصبه ، ولا يميل الف حجاج اذا كان صفة يجرونه على القياس .. » .

هذا باب

مايُمال / وَيُنْصَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

غير المتمكِّنة ، والحروفِ

اعلم أَنَّهُمْ قالوا : ذا عبد الله . وهذا عبدُ الله (١) ، وقالوا في التهجِّي : باء ، وناء ، وراء ؛
ليدلُّوا على أَنَّها أسماء (٢) .

فلو أُلزِمَت النصب لا لتبست بالحروف ؛ لأنَّ الحروف لا تصلحُ فيها الإمالة
فإن قلت : فهلَّا فعلوا ذلك في (ما) التي هي اسم لمضارعها للحروف (٣) ؛ لأنها لا تكون
اسما إلا بصلة ، إلا في الاستفهام أو الجزاء ، فهي في هذين مضارعة للحروف التي هي للاستفهام
والجزاء .

فأما في النفي فهي حرف وليس باسم ، وكذلك هي زائدة في قولك (فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) (٤)
ونحوه .

فأما (إِمًا) ، و (حتَّى) ، وسائر الحروف التي ليست بأسماء - فإنَّ الإمالة فيه خطأ (٥)
ولكن (متى) تُمال ؛ لأنها اسم ، وإنَّما هي من أسماء الزمان ، ولا يستفهم بها إلا عن وقت (٦)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ « وقالوا في رجل اسمه ذه : رأيت ذها املت الالف .. » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : باوتا في حروف المعجم ، لأنها أسماء ما يلفظ
به ، وليس فيها ما في قد ولا ، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر » .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : (ما) فلم يميلوا ، لأنها لم تمكن تمكن (ذا) ،
ولأنها لم تتم اسما الا بصلة مع أنها لم تمكن تمكن البهمة فرقوا بين البهيمين اذ كان ذا
حالهما » .

(٤) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا (لا) فلم يميلوا لما لم يكن اسما » . وقال ايضا :
« ومما لا يميلون الفه (حتَّى) و (إِمًا) و (الا) فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء ، نحو : حبلى
وعطشى ، وقال الخليل لو سميت بها رجلا أو امرأة جازت فيها الإمالة » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « ولكنهم يميلون (انى) ، لأن (انى) تكون مثل (أين)
و (أين) كخلفك ، وإنما هو اسم صار ظرفا ، ف قرب من عطشى » .

فَأَمَّا (عَسَى) فَأَمَّا لَتَهَا جَيِّدَةٌ ، لِأَنَّهَا فِعْلٌ ، وَأَلْفَهَا مَنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ . تَقُولُ : عَسَيْتُ ؛ كَمَا تَقُولُ : رَمَيْتُ وَرَمَيْتُ .

فَأَمَّا (عَلَى) ، وَ(إِلَى) فَلَا تَصْلُحُ إِمَاتَهُمَا ؛ لِأَنَّ (عَلَى) مِنْ عَلَوْتِ ، وَهِيَ اسْمٌ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : جِئْتُ مِنْ عَلَيْهِ ، أَيْ : مِنْ فَوْقِهِ .

قال الشاعر :

رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعًا (١) / غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الظَّلَّ بَعْدَمَا

وقال الآخر :

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَيْبِدَاءِ مَجْهَلٍ (٢) / غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٢٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ على اسمية (على) بدليل دخول حرف الجر عليها وصريح كلام سيبويه يدل على أن استعمال (على) اسما ليس مختصا بالضرورة فقد قال : ويدل على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه . وذهب ابن عصفور إلى أن استعمال (على) اسما مختص بالضرورة .

وقال أبو حيان : ومن قال : ان (على) لا تكون الا اسما - يقول انها معربة ، ومن يجوز ان تنتقل الى الاسمية بدخول من عليها - فقول انها معربة اذ ذلك ، وقيل : مبنية .
غدت من عليه : قال القالي : غدا بمعنى صار ، اى : انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل فى غير معنى صار فانه يختص بوقت الغداة .
وعن ابى حاتم انه اقال للاصمعى كيف قال : غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة ؟ . فقال : لم يرد الغدو وانما هذا مثل للمجمل والعرب تقول : بكر الى العشية ولا بكور هناك .

الخمس : ظمء من اظمائها وهو ان ترد الماء ، ثم تغب ثلاثا ، ثم ترد فيعتد بيومى وردها مع ظمئها . هذا ما قاله المبرد فى الكامل ، وقال ابن السيد فى الاقتضاب : الخمس : ورود الماء فى كل خمسة ايام ، ولم يرد انها تصبر عن الماء خمسة ايام انما هذا للابل لا للطير ولكنه ضربه مثلا هذا قول ابى حاتم ، ولاجل هذا كانت رواية : (بعد ما تم ظمؤها) احسن ، واصح معنى ، والظمء بالكسر ، ما بين الشربين والوردتين .

تصل : اى يسمع لاحشائها صليل من يبس العطش .

القيض : قشر البيضة الاعلى الذى يلبس البيضة ، فيكون بينها وبين قشرها الاعلى ، ويقال له الفرقى ايضا .

المجهل : الصحراء التى يجهل فيها اذ لا علامة فيها .

يريد ان القطاة اقامت مع فرخها حتى احتاجت الى ورود الماء ، وعطشت ، فطارت تطلب الماء عند تمام ظمئها ، واراد بذكر الفرخ سرعة طيرانها ، لتمود اليه مسرعة ، لانها كانت تحتضنه .

= روى البيت ببداء مجهل فى سيبويه والمقتضب والمخصص ج ١٤ ص ٥٧ والاختصاص
ص ٤٢٨ .

وروى بزيزاء مجهل فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ وفى شرح أدب الكاتب للجواليقى ص
٣٤٩ والمخصص ج ١٦ ص ٦٥ .

وقال الجواليقى : ومن روى بزيزاء مجهل فلا وجه لترك الصرف الا أن يجعل اسم
بقعة بمينها ، ولو روى بزيزاء مجهل مضافا لكان جائزا ..

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٣٩ : زيزاء الهمزة لللاحاق ، ولغة هذيل بفتح الزاى
كالقلقال . ومن روى زيزاء أضافه الى مجهل وقد حذف الموصوف أى مكان مجهل . وقال المبرد
فى كتابه المذكر والمؤث ص ١٣٤ : همزة زيزاء لللاحاق .

وفى الخزانة : أجاز الكوفيون ترك صرف فعلاء بالكسر على أن تكون الفها للتانيث ،
واحتجوا بقوله تعالى (تخرج من طور سيناء) بكسر السين وقال البصريون منع الصرف على
هذه القراءة للعلمية والتانيث ...

والبيت من قصيدة طويلة لمزاحم العقيلي فى وصف قطاة .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٥٣-٢٥٨ والعينى ج ٣ ص ٣٠١-٣٠٦ والكامل ج ٦
ص ٢٤٤-٢٤٧ والسيوطى ص ١٤٥-١٤٦ والاختصاص ص ٤٢٨ واللسان (علا ، صل)
ومعجم القاييس ج ٤ ص ١١٦ وشرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٣٤٩ .

هذا باب

كم

اعلم أن (كم) اسم يقع على العدد، ولها موضعان :

تكون خبرا ، وتكون استفهاما (١) فمَجْرَاهَا مَجْرَى عَدَدٍ مُنَوَّنٍ . وذلك قولك : كم رجلا عندك؟ وكم غلاما لك ؟ تريد : أعشرون غلاما أم ثلاثون ، وما أشبه ذلك ؛ كما أنك إذا قلت : أين عبدُ الله؟ فمعناه : أفي موضع كذا أو في موضع كذا ؟

وإذا قلت : متى تخرج ؟ فإنما معناه : لوقت كذا أم وقت كذا؟ إلا أنه يجوز لك في (كم) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف (٢) فتقول : كم لك غلاما؟ وكم عندك جارية؟ وإنما جاز ذلك فيها ؛ لأنه جُعلَ عَوْضًا لما مُنِعْتَهُ من التَّمَكُّنِ .

وأما (عشرون) ونحوها فلا يجوز أن تقول فيها : عشرون لك جارية ، ولا خمسة عشر لك غلاما إلا أن يضطرَّ شاعر ؛ كما قال حين اضطرَّ :

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩١ « اعلم ان ل (كم) موضعين :

فأحدهما : الاستفهام وهو الحرف المستفهم عنه بمنزلة كيف وأين .

والموضع الآخر : الخبر : ومعناها معنى رب ، وهي تكون في الموضعين اسما . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩١ : « وزعم أن كم درهما لك ، أقوى من : كم لك درهما ، وإن كانت عربية جيدة ، وذلك أن قولك : العشرون لك درهما فيها قبح ، ولكنها جازت في (كم) جوازا حسنا ، لأنه كأنه صار عوضا من التمكن في الكلام ، لأنها لا تكون الا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة . لا تقول : رأيت كم رجلا ، وإنما تقول : كم رأيت رجلا ، وتقول : كم رجل اتانى ، ولا تقول : اتانى كم رجل ، ولو قال : أتاك ثلاثون اليوم درهما كان قبیحا في الكلام . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ على الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة ، وذكر بعده هذا البيت :

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيدًا

الكميل : الكامل . العجول من الأبل : الواله التي فقدت ولدها بديح أو موت أو هبة ، وقيل : الناقاة التي أقت ولدها قبل أن يتم بشهر أو بشهرين .
ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها ، لأن أصل النوح التقابل =

في خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفرائض وفادى (١)

وتقول : كم درهم لك ؟ لأن التمييز وقع على غيره . فكان التقدير : كم دانقا درهم لك ،
وكم قيراطا ، وما أشبه ذلك ؟ ، كما أنك إذا قلت : كم غلمانك ؟ فإنما المعنى : كم غلاما
غلمانك ؟

ولا يكون في قولك : كم غلمانك ؟ إلا الرفع ؛ لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة .
فإذا قلت : كم غلمانك ؟ فتقديره من العدد الواضح : أعشرون غلاما غلمانك ؟ فإن قلت :
أعشرون غلمانك ؟ فذلك معناه ، لأن ما أظهرت دليل على ما حذفته (٢) .

وتقول : بكم ثوبك مصبوغ ؟ ؛ لأن التقدير : بكم من ثوبك مصبوغ ؟ أو بكم درهما ؟
وتقول : على كم جذعا بيتك مبنى ؟ إذا جعلت (على كم) ظرفا لمبنى رفعت البيت بالابتداء ،
وجعلت (المبنى) خبرا عنه ، وجعلت (على كم) ظرفا لمبنى . فهذا على قول من قال : في الدار
زيد قائم ، ومن قال : في الدار زيد قائما ، فجعل (في الدار) خبرا . قال : على كم جذعا بيتك
مبنيا ؟ / إذا نصب مبنيا جعل (على كم) ظرفا للبيت ؛ لأنه لو قال لك على المذهب : على كم جذعا
بيتك ؟ لاكتفى ؛ كما أنه لو قال : في الدار زيد لاكتفى .

ولو قال : بكم رجل زيد مأخوذ ؟ لم يجز إلا الرفع في مأخوذ ؛ كما تقول : بعبد الله زيد
مأخوذ ؛ لأن الظرف هاهنا إنما هو معلق بالخبر .

والبصريون يجيزون على قبح : على كم جذع ، وبكم رجل ؛ يجعلون ما دخل على (كم)
من حروف الخفض دليلا على (من) ، ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جذع ، وبكم من

= الهديل : تجعله العرب مرة فرخا ومرة الطائر نفسه ومرة الصوت ، فيكون مفعولا مطلقا
على الاخير .

ومعنى البيتين : لم انس عهدك على بعده ، وكلما حنت عجول ، أو صاحت حمامة - رقت
نفسى ، فذكرتك . وخبر (أننى) جملة يذكرك .

ونسب الشعر للعباس بن مرداس ، (الخزانة ج ١ ص ٥٧٣ - ٥٧٥ والعينى ج ٤
ص ٤٨٩-٤٩١ والسيوطى ٣٠٧) .

(١) الشاهد فيه الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة - ولم أقف على قائله .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣ « فإذا قلت : كم جريا أرضك ؟ فأرضك مرتفعة بكم ،
لأنها مبتدأة ، والأرض مبنية عليها ، وانتصب الجريب ، لأنه ليس بمبنى على مبتدأ ولا مبتدأ
ولا وصف ، فكانت قلت : عشرون درهما خير من عشرة ، وإن شئت قلت : كم غلمان لك ، فتجعل
(غلمان) فى موضع خبر (كم) وتجعل لك صفة لهم » .

رجل (١)؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار .
وليس إضمار (من) مع حروف الخفض بحسن ولا قوى ، وإنما إجازته على بُعد (٢)
وما ذكرت لك حجة من إجازته . فهذه (كم) التي تكون للاستفهام .

فأما (كم) التي تقع خبرا فمعناها : معنى (رُب) إلا أنها اسم ، و(رب) حرفٌ وذلك
قولك : كم رجلٍ قد رأيتَه أفضلٌ من زيد . إن جعلت (قد رأيتَه) الخبر ، وإن جعلت (قد رأيتَه)
من نعت الرجل قلت : أفضلٌ من زيد/ رفعت (أفضل) ؛ لأنك جعلت (أفضل) خبرا عن (كم) ؛
لأنَّ (كم) اسم مبتدأ .

فأما (رُب) إذا قلت : رُبُّ رجلٍ أفضلٌ منك فلا يكون له الخبر ؛ لأنها حرف خفض و(كم)
لا تكون إلا اسما (٣) .

ألا ترى أن حروف الخفض تدخل عليها ، وأنها تكون فاعلة ومفعولة . تقول : كم رجلٍ
ضربك - فهي هاهنا فاعلة . فإذا قلت : كم رجلٍ قد رأيت - فهي مفعولة (٤) ، وكذلك لو قلت :
كم رجلٍ قد رأيتَه لكانت مرفوعة ؛ لأنها ابتداء ؛ لتُشغَلِ الفِعْلَ عنها ، وكذلك تقول : إلى كم
رجلي قد ذهبت فلم أره .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وسألته عن : على كم جدد بيتك مبنى ، فقال : القياس
التنضب ، وهو قول عامة الناس . فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من) ، ولكنهم حذفوها
ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت (على) عوضا منها ، ومثل ذلك آله لا أفعل .. »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٤ « وليس كل جار يضم لان الجرور داخل في الجار فصارا
عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح .. »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وأعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام
غير ممنون بجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فانجر الدرهم ، لان
التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله والمعنى : معنى (رب) وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب .. »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ « وكم رجلا تارك أقوى من كم اناك رجلا ، و (كم) ههنا فاعلة ،
وكم رجلا ضربت أقوى من كم ضربت رجلا و (كم) ههنا مفعولة .. »

ولا يريد سيبويه والمبرد بالفاعل الفاعل الاصطلاحي ، لان الفاعل لا يتقدم على فاعله
مندهما (فكم) مبتدأ فهما يريدان الفاعل اللغوي .

واعلم أن هذا البيت يُنشد على ثلاثة أوجه ، وهو :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ قَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي (١)

فإذا قلت : كم عممة فعلى معنى : رب عممة .

وإذا قلت : كم عممة ؟ فعلى الاستفهام .

وإن قلت : كم عممة أوقعت (كم) على الزمان فقلت : كم يوما عممة لك وخالة قد حلبت

عليّ عشاري ، وكم مرة ، ونحو ذلك .

فإذا قلت : كم عممة فلست تقصد إلى واحدة / وكذلك إذا نصبت ، وإن رفعت لم تكن إلا

واحدة ؛ لأن التمييز يقع واحدة في موضع الجميع ، وكذلك ما كان في معنى (رب) ؛ لأنك

(١) استشهد به سيبويه في موضعين من الجزء الأول : فى ص ٢٥٣ ذكره لأعراب البيت بعده وفى ص ٢٩٣ استشهد به على أن من العرب من ينصب تمييز (كم) الخبرية تشبيها بالاستفهامية .

وتوجيه الأعراب على الروايات الثلاث كما يأتى :

(أ) نصب عممة وخالة على أن (كم) خبرية على لغة من ينصب تمييز (كم) الخبرية كما ذكر سيبويه .

والمبرد يرى أن (كم) استفهامية فى البيت وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقى ، ولكنسه على سبيل التهكم والسخرية . فكانه يقول لجرير : أخبرنى عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشارى ، فقد ذهب عنى عددها . و (كم) مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) وأفرد الضمير مراعاة للفظ كم .

(ب) جر عممة وخالة على أن (كم) خبرية ، وهى مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) كما ذكرنا فى رواية النصب .

(ج) رفع عممة وخالة على الابتداء و(كم) منصوبة المحل مفعول مطلق أو ظرف . والظاهر أنها خبرية . وإجاز الرضى أن تكون خبرية أو استفهامية على التهكم فيقدر كم حلبة بجر حلبة على أن كم خبرية وينصب حلبة على أن كم استفهامية ويقدر كذلك كم مرة بالجر وبالنصب على أنها ظرفية .

ورواية الجر والنصب أبلغ فى الهجاء من رواية الرفع ، لأنهما تفيدان أن لجرير عمات وخالات أجيرات ممتنات .

ورواية الرفع تدل على أنه لجرير عممة واحدة وخالة واحدة حلبتا عليه عشارة فى أوقات كثيرة .

وفى النقاظ ج ٢ ص ٣٩ : الفدع : هو خروج مفصل الإبهام مع ميل فى القدم قليل وفى الخزانة : قال ابن الأعرابى : الأفدع : الذى يمشى على ظهور قدميه والعشار : جمع عشاء ، الناقة التى مضت لها عشرة أشهر من حملها وعدى حلبت بعلى ، لان المعنى على كره منى كما يقال : باع القاضى عليه داره ، يريد : خدمتنى على كره منى ، لأننى لم أكن راضيا بذلك لخستهن ولؤهن ، وحذف صفة عممة وهى فدعاء لذكرها فى صفة خالة .

إذا قلت : رُبُّ رجلٍ رأيتَه لم تَعْنِ واحدا ، وإذا قلت : كم رجلا عندك ؟ فَإِنَّمَا تَسْأَلُ : أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك ؟ .

فإذا قلت : كم درهمٌ عندك؟ فَإِنَّمَا تَعْنِي : كم دانقا هذا الدرهم الذي أسألك عنه؟ فالدرهم واحد مقصود قَصْدُهُ بعينه ؛ لَأَنَّهُ خَبْرٌ ، وليس بتمييز ، وكذلك : كم جاعني صاحبك؟ إِنَّمَا تريد : كم مرَّةً جاعني صاحبك .

* * *

فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى (رب) ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد؟

فإن في هذا قولين : (١)

أحدهما : أن التي للخبر لما ضارعت (رب) في معناها اخير فيها ترك التنوين ؛ ليكون ما بعدها بمنزلتها بعد (رب) ، وتكون تشبه من العدد ثلاثة أثواب ، ومائة درهم ، فتكون غير

= والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق في هجاء جرير الديوان ص ٤٤٨-٤٥٢ والنقائض ج ٢ ص ٣١-٤٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٦-١٣١ والعينى ج ١ ص ٥٥٠ ج ٤ ص ٤٨٩ والسيوطى ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٣-٩٤ .
(١) ذكر أحد القولين ، ولم يذكر الآخر فهل سها ؟ أو هنا سقط ؟ .

ونستطيع أن نتعرف القول الثاني مما ذكره الانبارى وغيره فقد ذكروا أن (كم) الخبرية حملت على (رب) فجر تمييزها والاستفهامية حملت على العدد المتوسط من أحد عشر الى تسعة وتسعين فكان تمييزها مفردا منصوبا .

في أسرار العربية ص ٢١٥ « فان قيل فلم كان ما بعد الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا ؟ .

قيل : للفرق بينهما ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده .

وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر الى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا .

وأما في الخبر فلا تكون الا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر ، لأنها نقيضة (رب) .

وفي كتاب سيبويه اشارة الى هذا التعليل ج ١ ص ٢٩١-٢٩٣ وانظر ص ٥٥ من هذا الجزء ، وابن يعيش ج ٤ ص ١٢٧ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٠ .

خارجة من العدد ، وقد أصبت بها ما ضارعته ؛ كما أن المضاف إليه إنما خص بالخفض ؛ لأنه على / معنى اللام ، .

ألا ترى أن قولك : هذا غلامٌ زيدٍ إنما معناه : هذا غلامٌ لزيد ، وقد يجوز أن تكون منونة في الخبر ، فينتصب ما بعدها فتقول : كم رجلا قد أتاني . إلا أن الأجود ما ذكرنا ؛ ليكون بينها وبين المستفهم بها فصل (١) .

فإن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيءٍ اختير التنوين (٢) ؛ لأن الخافض لا يعمل فيما فصل منه ، والناصبُ والرافعُ يعملان في ذلك الموضع وذلك قولك : كم يوم الجمعة رجلا قد أتاني ، وكم عندك رجلا قد لقيته ، ويُختار النصب في قوله :

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « واعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر ، كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رب) إلا أنها تنصب ، لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ « إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن ، فأحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه .. » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على نصب تمييز (كم) الخبرية للفصل بينهما ، وأجاز في (فضلا) الرفع على الفاعلية ، فتكون (كم) ظرفا على هذا فقال :
« وأن شاء رفع ، فجعل (كم) المرار التي تاله فيها الفضل فالرفع (الفضل) بنالتي ، كقولك : كم قد أتاني زيد ، فزيد فاعل و (كم) مفعول فيها وهي المرار التي أتاه فيها ، وليس زيد من المرار » .

(ومنهم) : متعلق بنالتي . (وعلى عدم) : حال من الياء في نالتي ، والعدم بمعنى الفقر والاحتياج .
(إذ لا أكاد) : إذ ظرف لنالتي ، وجملة (احتمل) في محل نصب خير كاد .

أي ، لم يكن لي حمولة احتمل عليها . والحمولة بالفتح : البعير ، وقد يستعمل في الفرس والبغل والحمار . فمعنى (احتمل) : أتخذ حمولة ، وقال الأعلم : يروى : أجتمل بالجيء المعجمة ، أي أجمع العظام لأخرج ودكها ، وأتطل به .

الافتقار : مصدر افتقر الرجل : إذا افتقر . والجار والمجرور متعلق بالنفي ، قال ابن الحاجب في أماليه : لا يصح تعلق (من الافتقار) باحتمل لفساد المعنى ، إذا الاحتمال لم يكن من أجل افتقار ، فيخصصه بالنفي ، وإنما يصح مثل ذلك لو كان قصد إلى شيء يصح أن يكون معلا بمثل ذلك ، ثم ينفيه مخصصا له كقولك : ما جئتكم طمعا في برك ، فإن المجيء قد يكون طمعا في البر ، فينفي المجيء المقيد بعله الطمع ، ولذلك لا يلزم منه نفي المجيء لغير ذلك ، لأنه لا يتعرض

وقد زعم قوم أنها على كل حال منونة، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من) .
وهذا بعيد؛ لأن الخافض لا يُضمر؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد، وقد ذكرناه بحججه مؤكداً (١).
ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك في (كم) في الخبر .
وذلك قوله :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعَلَا وَشَرِيفٍ بُوْخَلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (٢)

له بل قد يفهم منه اثبات مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم . أما لو قال : ما كلفتك بشيء للتخفيف عليك فلا يستقيم أن يكون تملیلاً لكلفتك ، فانه لا يصح أن يكون (للتخفيف) علة للتكليف ، وإنما علل به نفى التكليف من أجل غرض التخفيف وسر ذلك هو انه اذا تعلق الفعل بشيء فلا بد أن يعقل مثبتاً في نفسه ، ثم يتعلق النفي به ، واذا تعلق النفي به انتفى المقيد بما تعلق ، ولا ينتفى مطلقاً ، اذ لم ينهه الا مقيداً . ومن أجل ذلك امتنع تعلق من الاقتار بأحتمل ، ويمتنع أيضاً تعلقه بأكاد اذ لا يتصور تعليل مقاربة الاحتمال بالاقتار، لأنه عكس المعنى على ما تقدم في احتمل ، فوجب أن يكون متعلقاً بالنفي اذ هو المسبب في المعنى ، لأن المعنى : انتفت مقاربة الاحتمال من أجل الاقتار ...

والبيت للقطامي من قصيدة مدح في صدر ديوانه ص ٢٣-٣٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٢-١٢٦ والعيني ج ٤ ص ٤٩٤ .
(١) انظر الجزء الثاني ص ٣٣٦ ، ٣٤٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ وقال الأعمام : الشاهد فيه : جواز الرفع والنصب والجر في مقرف : فالرفع على أن يجعل (كم) ظرفاً ، ويكون لتكثير المرات ، وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير : كم مرة مقرف نال الملا .

والنصب على التمييز ، لقبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر .
واما الجر فعلى انه اجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة وموضع (كم) في الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير: كثير من المقرفين نال الملا بجوده .

وقال الأنباري في الانصاف ص ١٩٢ : « أما ما احتج به الكوفيون من قوله :
(كم يوجد مقرف نال الملا) فالكلام عليه من وجهين :

احدهما : ان الرواية الصحيحة : مقرف بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله :
نال الملا .

والثاني : أن هذا جاء في الشعر شاذاً ، فلا يكون فيه حجة » .
المقرف : النذل اللثيم الأب . يريد قد يرفع اللثيم بجوده ، ويتضع الكريم الأب ببخله .
يجود : متعلق بنال ، والباء سببية ، وكريم بالجر عطف على مقرف على رواية جسرهِ
وجملة (بخله قد وضعه) خبر لكم المقدره .

والبيت من أبيات نسبها صاحب الاغانى لانس بن زعيم ونسبها غيره لعبد الله بن كريب
ورويت لأبي الاسود الدؤلي (الخزانة ج ٣ ص ١١٩-١٢٢ والعيني ج ٤ ص ٤٩٣-٤٩٤) .

/ وقال الآخر :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجِدٍ نَفَّاعٍ (١)

والقوافي مجرورة . وقال الآخر :

كَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطَلٌ كَبِيٌّ وَيَاسِرٌ فِتِيَّةٍ سَمَحٍ هَضُومٍ (٢)

ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض ؛ كما تقول : إنَّ اليوم زيدا منطلقٌ . ولو كان مكان (اليوم) ما تعمل فيه (إنَّ) لم يقع إلى جانبها إلا معمولا فيه . ولولا أنَّ هذه القوافي مخفوضة لاختير في هذين البيتين الرفع ، وتوقع (كَمْ) على مرار من الدهر ، فتكون (كم) ظرفا منصوبا ؛ لأنَّ (كَمْ) اسم للعدد ، فهي واقعة على كلِّ معدود .

وتقول : كم رجلا جاءك ؟ فإنما تسأل بها عن عدد الرجال .

وتقول : كم يوما لقيت زيدا ؟ فتنصبها ؛ لأنها واقعة على عدد الأيام واللقاء العامل فيها ، فكذا كلُّ مَبْهُمٍ .

ولو قلت : كم يوما لقيت فيه زيدا ؟ لكانت (كم) في موضع رفع ، كأنك قلت : أعشرون يوما لقيت فيها زيدا ؟ إلا أنَّ (كَمْ) في هذا الموضع استفهام / . فهي في أنَّها اسم وأنها [الحرف] (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ على جر (سيد) مع الفصل للضرورة .
الدسيعة : العطية ويقال هي الجفنة . والماجد : الشريف . يصف كثرة السادات في هذه القبيلة .

والجار والمجرور (في بنى) خبر لكم . وضخم وماجد ونفاع صفات مجرورة .
والبيت غير منسوب في سيبويه والخزانة ، ونسبه العيني الى الفرزدق وليس في ديوانه (الخزانة ج ٣ ص ١٢٢ . العيني ج ٤ ص ٤٩٢ والانصاف ص ١٩١) .

(٢) استشهد سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على انفصل بين كم وتمييزها . وضبط في نسخة سيبويه المطبوعة برفع بطل وصفته وما عطف عليه ، والصواب كسرهما فان القوافي مجرورة كما يقول المبرد ، وعلى رفع بطل وما بعده لا يكون في البيت فصل بين كم وتمييزها ، وانما تمييزها محذوف تقديره : مرة ونحوها .

الكمى : الشجاع ومعنى فاتنى : أفقدنيه الموت ورزئت به .
والياسر : الداخل في الميسر : لكرمه وسماحته . الهضوم : الذى يهضم ماله للصديق والجار والسائل . والهضم : الظلم والنقصان .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه : كم قد فاتنى . فيكون البيت على هذه الرواية قد دخله الخرم (حذف أول الوتد المجموع) ومعه العصب (تسكين الخامس) واذا دخل الخرم مع العصب في مفاعلتن سمى قصما ، وتحول الصيغة الى مفعولن (انظر حاشية الدمنهورى الكبرى ص ٣٨ - مطبعة المعاهد سنة ١٣٥٣) والبيت من الوافر ، ولم ينسب الى قائل في سيبويه .

(٣) تصحيح السيرافى .

المستفهم به بمنزلة (مَنْ) ، و(ما) ، و(أين) ، و(متى) ، و(كيف) وإن كانت المعاني مختلفة ؛
لأنَّ (مَنْ) إنما هي لما يعقل خاصَّةً حيث وقعت : من خير ، أو استفهام ، أو جزاء ، أو نكرة
و(ما) لذات غير الآدميين ، ولصفات الآدميين .

و(أين) للمكان ، و(متى) للزمان ، و(كيف) للحال ، و(كم) للعدد ، فهي داخلة على جميع
هذا إذا سألت عن عددٍ نوع منها ؛ نحو : كم مكانا قمت ؟ وكم يوما صمت ؟ وكم حالا تصرفت
عليها ؟ ونحو ذلك (١) .

(١) هرض سيبويه لبيان اعراب كم في انها تكون ظرفا وغير ظرف في ج ١ ص ١٠٨ ،
ص ٢٩٢ - ٢٩٣ وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩٢ « وليس بمعروف اتضابها الا مفعولا
بها أو ظرفا أو مصدرا أو خبر كان أو مفعولا ثانيا » .

هذا باب

مسائل (كم) في الخبر والاستفهام

تقول: كم ثلاثة ستة إلا ثلاثان نصبت ثلاثة؛ لأنها تمييز، و(سنة) خبر (كم)، و(ثلاثان) بدل من (كم) (١).

فالتقدير: أي شيء من العدد ستة إلا ثلاثان؟

ولو قلت: كم لك درهم؟ وأنت تريد: كم دانقا درهم؟ لم يكن الدرهم إلا رفعا، ولم ترد به إلا واحدا.

ولو قلت: كم لك درهما؟ لكان (لك) خبرا، وكان الدرهم في موضع جماعة /، لأنك تريد: كم من درهم لك؟

٣
٥٥

(١) في الاشباه والنظائر ج ٢ ص ٢٢٦-٢٢٧: ذكر ما افترق فيه (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية نقل عن البسيط ما يأتي:

« (الا) اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حدة اعراب (كم) من رفع أو نصب أو جر، لانه بدل منها، لان الاستفهام يبدل منه، ويستفاد من (الا) معنى التحقير والتقليل، نحو: كم عطاؤك الا الفان، وكم أعطيتني الا الفين، وبكم أخذت ثوبك الا درهم، وكم مالك درهما الا عشرون، ولا يجوز أن يكون ما بعد (الا) بدلا من خبر (كم) ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من (كم)، لا بهامها، لارادة ايضاحها بالبدل، ولا فادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك: هل الدنيا الاشياء فان، أي: ما الدنيا.

وأما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب، لانه استثناء من موجب، ولا يجوز البدل في الموجب فيقال: كم غلمان جاءوني الا زيدا.

البسيط: لضياء الدين بن العلي قال عنه السيوطي في الاشباه ج ٢ ص ١٦٦ وهو كتاب نفيس في عدة مجلدات وقال في فهرس بغية الوعاة: لم أقف له على ترجمة. وعرف به ابو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٧ فقال: وقال بعض أصحابنا وهو الامام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الأشبيلي ويعرف بابن العلي وكان ممن أقام باليمن وصنف بها. وصرح ابن عقيل باسمه في مواضع من كتابه ج ١ ص ٤٨ - ج ٢ ص ٣٦ وأخطأ الشمني في قوله: صاحب البسيط هو ابن أبي الربيع السبتي ج ٢ ص ٧٢.

وتقول : كم دنائيرٌ عندك ؟ ولا يجوز النصب في تمييزها بجماعة ؛ كما لا تقول : إلا عشرون

[درهما ، ولا يجوز عشرون دراهم] (١)

فإن ذكرت (كم) التي تقع في الخبر جاز أن تقول : كم غلمانٍ قد رأيت ، وكم أثوابٍ قد لبست ؛ لأنها بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه من العدد ، ولأنها مضارعة (رُب) وهما يقعان على الجماعة ، ووقوعها على الواحد في معنى الجماعة لمضارعتها (رُب) ، وتشبه من العدد مائة درهم ، وألف درهم .

• • •

واعلم أن (كم) لا بد لها من الخبر ، لأنها اسم فهي مخالفة لرُب في هذا ، موافقة لها في المعنى (٢) . تقول : كم رجلٍ قد رأيت أفضل منك ، و (رُب) إنما تُضيف بها إلى ما وقعت عليه مابعد ؛ نحو : رُب رجلٍ في الدار ، و رُب رجلٍ قد كَلَّمته . فهذا معناها .

• • •

ولو قلت : كم رجلٍ قد أتاني لا رجلٌ ، ولا رجلان - كان جيِّداً ، لأنك تعطف على (كم) (٣) ولا يجوز مثل هذا في باب (رُب) ؛ لأنها حرف . فأما قوله :

(١) تصحيح السيرافي .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ : ولم يجز يونس والخليل : كم غلمانا لك ، لأنك لا تقول : عشرون ثيابا لك إلا على وجه لك مائة بيضا ، وعليك راقود خلا ، فإن أردت هذا المعنى قلت : كم لك غلمانا ، ويقبح أن تقول : كم غلمانا لك .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٣ « واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُب) ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن (كم) اسم و (رُب) غير اسم بمنزلة (من) ، والدليل عليه : أن العزب تقول : كم رجل أفضل منك . تجعله خبر (كم) أخبرناه يونس عن أبي عمرو .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ « وتقول : كم قد أتاني لا رجل ولا رجلان ، وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان ، فهذا محمول على ما حمل عليه (كم) لا على ما عمل فيه (كم) كأنك قلت : لا رجل أتاني ولا رجلان ، ولا عبد لك ولا عبدان وذلك لأن (كم) تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور ، كما قلت : عشرون درهما ، أو بجمع منكور نحو : ثلاثة أثواب ، وهذا جائز في التي تقع في الخبر . فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين » .

وفي الأشباه والنظائر عن البسيط ج ٢ ص ٢٢٧ « وأن الخبرية يعطف عليها بلا فيقال : كم مالك لا مائة ولا مئتان ، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهمان ، لأن المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه ، ولا يجوز في الاستفهامية : كم درهما عندك لا ثلاثة ولا أربعة ، لأن (لا) لا يعطف بها إلا بعد موجب لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، ولم يثبت شيء في الاستفهام » .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ . وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ (١)

/ فعلى إضمار (هو) . لا يكون إلا على ذلك . فهذا إنشاد بعضهم : وأكثرهم يُنشده :

وبعض قتل عارٌ

فأما قوله : كم من رجل قد رأيتَه ؟ فتدخل (من) وأنت لا تقول : عشرون من رجل ؛ فإتِّم ذلك لأن (كم) استفهامٌ ، والاستفهامُ يدخلُ فيما وقع عليه (من) توكيدا وإعلاما أنه واحد في معنى الجميع ، وذلك : هل أتاك من أحد ؟ كما تقول في المنقوع : ما أتاني من رجل . ولو قلت : ما أتاني رجل ، وهل أتاني رجل - لجاز أن تعني واحدا ؛ والدليل على ذلك وقوع المعرفة في هذا الموضع نحو : ما أتاني زيد . وهل أتاك زيد ؟ .

ومعنى قولك : عشرون درهما : إنما هو عشرون من الدراهم ؛ لأنَّ (عشرون) وما أشبهه

اسم عدد .

فإذا قلت : هذا العدد . فمعناه : من ذا النوع .

فلما قلت : درهما . جئت بواحد يدلُّ على النوع . لاستغنائك عن ذكر العدد . فلما اجتمع في (كم) الاستفهام وأنها تقع سؤالا عن واحد ؛ كما تقع سؤالا عن جمع ؛ ولا تخصَّ عددا دون عدد لإبهامها . ولأنَّها لو خصَّت لم تكن استفهاما ؛ لأنَّها كانت تكون معلومة عند السائل -

دخلت (من) على الأصل . ودخلت في التي هي خبر ؛ لأنَّها في العدد / والإبهام كهذه (٢) .

(١) نقل ابن السيد فيما كتبه على الكامل قول المبرد : هكذا أنشده النحويون : (ورب

قتل عار) على إضمار هو عار ، وأنشده المازني : (وبعض قتل عار) وهو الوجه .

استدل الأخفش والكوفيون على اسمية (رب) بهذا البيت ، جعلوها مبتدأ خبره عار .

والجمهور على أن (رب) حرف جر شبيه بالزائد و (قتل) الجرور في موضع رفع مبتدأ و (عار) خبر محذوف أي : هو عار والجملة صفة لقتل والخبر محذوف .

ومن جعل رب حرف جر زائدا لا يتعلق بشيء قال : قتل مبتدأ وعار خبره وما في رب من معنى التكثير هو المخصص لابتدائية قتل .

والبيت من أبيات ثابت بن قطنه رثي بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة (الخزائن ج ٤ ص ٣٠١ السيوطي ص ٣٣) . والبيان والتبيين ج ١ ص ٢٩٣ والأغاني ج ٤ ص ٢٧٩) ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٣٧ وفي الانصاف مسالة للخلاف بين البصريين والكوفيين في (رب) ص ٤٩٧ - ٤٩٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩١ « وتدخل (من) في ممييزهما ، أما في الخبرية فكثير نحو (وكم من ملك في السموات - وكم من قرية) وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف إليه (كم) .

واعلم أن كل تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فإن (من) لا تدخله إذا كان مفردا ، لأنك لو أدخلتها لوجب الجمع ، وذلك قولك : عشرون درهما ، ومائة درهم ، وكل رجل جائع فله درهم ، وهو خير منك عبدا ، وأفره منك دابة ، وعندى مئة قَدَحِ عسلا ، وعلى التمرة مثلها زبدا . إلا أن تقول : عشرون من الدراهم ، وهو خير منك من العِلْمان . وعليها مثلها من الزُّبْدِ . فإن كان فيها ذكر الأول دخلت (من) في المخصوص فقلت : ويحه رجلا ، ويحه من رجل : والله دره فارسا ، ومن فارس ، وحسبك به رجلا ، ومن رجل (١) . ولا يكون هذا في المضمَر الذي يُقَدَّم على شريطة التفسير ، لأنه مجمل ، نحو : ربه رجلا فد رأيتَه ، ونِعْمَ رجلا عبدُ الله ، وقد مضى بابها مُفسراً (٢) .

= وأما مميز (كم) الاستفهامية فلم أشر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ، ولا دل على جواز كتاب من كتب النحو ولا أدري ما صحته ؟ » .
ويرد على ما قاله الرضى قوله تعالى (سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) قال أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٧ « من آية تمييز لكم ويجوز دخول (من) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليها م فصل عنها ، والفصل بينهما بجملته وبظرف وبمجرور جائز على ما قرر في النحو » .
وأجاز الزمخشري أن تكون (كم) في الآية خبرية أو استفهامية ، ورد عليه أبو حيان بقوله : وهو ليس بجيد ، لان جعلها خبرية هو اقتطاع للجملته التي هي فيها من جملة السؤال ، لانه يصير المعنى : سل بني اسرائيل وما ذكر المسؤل عنه ، ثم قال : كثيرا من الآيات آتيناهم ، فيصير هذا الكلام مغلثا مما قبله ، لان جملة (كم آتيناهم) صار خبرا صرفا لا يتعلق به (سل) وأنت ترى معنى الكلام ومصيب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون الا في الاستفهامية ، ويحتاج في تقدير الخبرية الى تقدير حذف وهو المفعول الثاني لسل .. »
وكم استفهامية عند العكبري ايضا ج ١ ص ٥١ وانظر المعنى ج ٢ ص ١٠٩-١١٠ والشمى ج ٢ ص ١٩١ والكشاف ج ١ ص ١٢٨ .
واقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ٢٦٤ : « ولم يأت تمييز (كم) الخبرية في القرآن الا مجرورا بمن » .

والظاهر من كلام سيبويه ان (من) تدخل بعد كم الخبرية والاستفهامية كما سيأتى نص كلامه فيما يلي هذا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير . وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا وما أشبه ذلك ، وأن شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل (من) هاهنا لدخولها في (كم) توكيدا .. » . وانظر ص ٣٥ من هذا الجزء .
(٢) تقدم في باب نعم وبئس ، الجزء الثاني ص ١٤٤ .

لم يتكلم المبرد عن (كاي) هنا وتحدث عنها في الكامل ج ٨ ص ٢٢-٢٣ ولم يتكلم عن (كذا) ايضا .

هذا باب

الأفعال التي تُسمى أفعالَ المقاربة

وهي مُختلفة المذاهب والتقدير، مُجمِعة في المقاربة

فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل: وقد تكون إيجابا، ونحن نذكر بعد فراغنا منها شيئا إن شاء الله.

إعلم (أنه) لا بد لها من فاعل؛ لأنه لا / يكون فعلٌ إلّا وله فاعل. وخبرها مصدر؛ لأنّها لمقاربتة. والمصدر اسم الفعل (١). وذلك قولك: عسى زيد أن ينطلق. وعسيت أن أقوم، أى: دنوت من ذلك؛ وقاربتة بالنية (٢). (وأن أقوم) في معنى القيام.

(١) يريد من الفعل الحدث؛ وقد وقع مثل ذلك في كتاب سيبويه.

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ «وتقول: عست أن تفعل، ف (أن) ههنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أى: قاربت ذلك؛ وبمنزلة دنوت أن تفعل».

قول المبرد هنا وخبرها مصدر؛ لأنها لمقاربتة. كقولك: عسى زيد أن ينطلق. وقوله: لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجردا موافق لما قاله سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ «فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب، كما أن هذا في موضع اسم منصوب وهو ثم خبر، كما أنه ههنا خبر...».

فقد اتفقا في الاعراب وفي تفسير المعنى أيضا.

وابن هشام والسيوطي ينسبان إلى المبرد القول بأن الفعل المقترن بأن في نحو: عسى زيد أن يقوم - مفعول به.

ويقول ابن هشام في موضع آخر: مفعول به عند المبرد أو على حذف حرف الجر توسعا.

في المغنى ج ١ ص ٢٦-٢٧ «واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم: فالمشهور أنه نصب على الخبرية، وقيل على المفعولية وأن معنى عسيت أن تفعل: قاربت أن تفعل، ونقل عن المبرد، وقيل نصب باسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب. نقله ابن مالك عن سيبويه وأن المعنى دنوت من أن تفعل، أو قاربت أن تفعل».

وفي المغنى ج ١ ص ١٣٢-١٣٣ «وتستعمل على أوجه: أحدها: أن يقال: عسى زيد أن يقوم، واختلف في اعرابه على أقوال:

أحدها: وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم....

والقول الثاني: أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من أن

يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد».

ولا تغل : عسيت القيام (١) ، وإنما ذلك لأن القيام مصدر ، لا دليل فيه يخص وقتاً من وقت ، و (أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع ؛ فمن ثم لم يقع القيام بعدها ، ووقع المستقبل . قال الله عز وجل : (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ) (٢) وقال : (فَعَسَى أَوْلَاكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ) (٣)

ولو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز ؛ لأنه دال عليه (٤) . فمن ذلك قوله :

عسى الله يُخني عن بلاد ابن قدير
بمنهجر جوار الرباب سكوب (٥)

= وفي الهمع ج ١ ص ١٣٠ « فافعال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً لها .. ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه يدل من الأول ... وزعم المبرد أنه مفعول به ، لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذراً من الإخبار بالمصدر عن الجثة » .

والذي أراه أن سيويوه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) وأخواتها ، فالرفع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجملة بعدها . وتفسيرهما هذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير اعراب ، كذلك اطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولاً فقد عبر بذلك في باب كان أيضاً . قال في الجزء الرابع ص ٤١٥ « وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر » . وعنون لها بقوله : هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعول .

كما أطلق سيويوه على اسمها بأنه فاعل في ج ١ ص ٢١ فقال : « ولا يجوز الاقتصار فيه على الفاعل » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(١) في سيويوه ج ١ ص ٤٧٧ « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعملك . استغنوا بأن تفعل عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسياً وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه . ومعنى هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فترك هذا ، لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء » .

(٢) المائدة : ٥٢ .

(٣) التوبة : ١٨ .

(٤) في سيويوه ج ١ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ « واعلم أن من العرب من يقول : عسى زيد يفعل يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنسوب » . وانظر ص ٥٢ منه .

(٥) تقدم في ص ٤٨ من هذا الجزء .

وقال الآخر :

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (١)

وأما قولهم في المثل : (عَسَى القَوَيْرُ أَبُوْسًا) (٢) فإنما كان التقدير : عسى القَوَيْرُ أن يكون أَبُوْسًا ؛ لأنَّ (عسى) إنما خبرها الفِعلُ مع (أن) أو الفِعلُ / مجردًا ، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقُّه النصب ؛ لأنَّ (عسى) فِعلٌ ، واسمها فاعلُها ، وخبرها مفعولُها ؛ ألا ترى أنك تقول : كان زيد ينطلق . فموضعه نصبٌ . فإن قلت : منطلقا لم يكن إلا نصبا .

فأما قولهم : عسى أن يقوم زيد . وعسى أن يقوم أبوك . وعسى أن تقوم جواريك فقولك : (أن يقوم) رفع ؛ لأنه فاعل عسى (٣) . فعسى فِعلٌ ومجازُها ما ذكرت لك .

* * *

(١) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ٤٧٨ كالبيت السابق .
الكرب : الهم ، وروى أمسييت بفتح التاء وضمها ، قاله ابن المستوفى . والنحويون إنما يرونه بالضم ، والفتح أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه ، وكان معه في السجن .
واسم يكون : مستتر والخبر جملة (ورائه فرج) ، ويصح أن يكون فرج فاعلا للظرف الواقع خبرا ، كما يجوز أن يجعل (يكون) فعلا تاما والجملة حالية .
ولا يجوز أن يكون (فرج) اسم يكون ، لأن فاعل الفعل الواقع خبرا لأفعال المقاربة لا يكون الا ضميرا راجعا لاسمها .
والبيت من قصيدة لهذبة بن خشرم قالها في الحبس .
انظر الخزانة ج ٤ ص ٨١ - ٨٧ وأمالى القالى ج ١ ص ٧١ - ٧٢ ورغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٣ والعينى ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٧ والسيوطى ص ١٥٢ .
وظاهر كلام سيبويه يفيد أن تجريد خبر (عسى) من (أن) ليس مقصورا على الضرورة ، وإنما يجوز في النشر على قلة . وجمله الأعلام من الضرورة .
وفي الكامل ج ٢ ص ٢٤٢ « عسى الإجد فيها أن تستعمل بأن ويجوز طرح (أن) وليس بالوجه الجيد » .

(٢) هذا المثل مما استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ .

وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٧ « القوير : تصغير غار ، والأبوس . جمع بؤس وهو الشدة » وأصل هذا المثل ، فيما يقال ، من قول الزباء - حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وبات بالقوير على طريقة - : عسى القوير أبوسا ، أى لعل الشر ياتيكم من قبل الفسار

يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .

وقال الأصمعي : أصله : أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم ، أو آتاهم فيه عدو ، فقتلهم .

فسار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٧٨ - ٧٩ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٢٢٠ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « وتقول : عسى أن تفعل ، وعسى أن تفعلوا ، وعسى أن

تفعلوا ، وعسى محمولة عليها (أن) كما تقول : دنا أن يفعلوا

فَأَمَّا قَوْلُ سَبِيوِيهِ : إِنَّهَا تَقَعُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ (لَعْلٌ) مَعَ الْمَضْمَرِ فَتَقُولُ : عَسَاكَ
وَعَسَايَ - فَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَضْمَرِ إِلَّا كَمَا تَعْمَلُ فِي الْمَظْهَرِ
فَأَمَّا قَوْلُهُ :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَىٰ إِنَّاكَ يَا أَبَتِي عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ (١)

= وكيثونه عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلك على ذلك ، ومن العرب من يقول : عسى ،
وعساي ، وعسوا ، وعست ، وعستا ، وعسين . فمن قال ذلك كانت (أن) فيهن بمنزلتها في
عسيت في أنها منصوبة .

من هذا يتبين أن المبرد اقتصر على القول بأن عسى تامة ولو جعلت ناقصة كان الاسم
المرفوع بعد الفعل اسما لها وفاعل الفعل ضمير مستتر يظهر في التثنية والجمع .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٢ والدماميني على المفتي ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(١) استشهد به سبويه ج ١ ص ٣٨٨ على أن عسى هنا محمولة على لعل فالضمير بعدها
منصوب ، واستشهد به في ج ٢ ص ٢٩٩ فقال : سمعناهم يقولون : يا أبنا علك أو عساكن .

قال أبو علي : وجه ذلك : أن عسى لما كانت في المعنى بمنزلة (لعل) ولعل وعسى طمع
واشفاق ، فتقاربا - أجرى (عسى) مجرى (لعل) إذ كانت غير متصرفة ، كما أن (لعل) كذلك ،
فوافقتها في العمل حيث أشبهتها في المعنى والامتناع من التصرف . فان قلت : إذا صارت
بمنزلتها لهذا الشبه فما المرفوع بها ؟ وهي إذا صارت بمنزلة لعل تقتضى مرفوعا لامحالة ، لأنه
لا يكون المنصوب في هذا النحو بلا مرفوع ؟

قيل : ان ذلك المرفوع الذي تقتضيه محذوف ، ولم يمتنع أن تحذفه وان كان الفاعل
لا يحذف ، لأنها إذا أشبهت (لعل) جاز أن تحذف ، كما جاز حذف خبر هذه الحروف من
حيث كان الكلام في الاصل الابتداء والخبر .

في يا أبنا جمع بين عوضين ، فان التاء عوض من ياء المتكلم ، وانها جاز الالف دون ياء
المتكلم ، لان التاء عوض من ياء المتكلم ، فيمتنع الجمع بين العوض والم عوض عنه بخلاف الالف ،
فان غايته أن يذكر عوضان وهو غير ممتنع .

أنى بمعنى قرب . الانى بكسر الهمزة والقصر : الوقت . اى : حان رحيلك الى من
تلتبس منه شيئا تنفقه علينا .

والأكثر على أن الرجز لرؤية بن العجاج وذكر في ديوانه ص ١٨١ على أنه مما نسب
اليه . وبعده :

وَرَأَىٰ عَيْنِي الْفَتَىٰ أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ . فَعَلَيْكَ ذَاكَ

انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٤١ - ٤٤٣ ، والخصائص ج ٢ ص ٩٦ ، والسيوطي ص ١٥١ ،
وشواهد الشافية ص ٢٤٣ والعيني ج ٤ ص ٢٥٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ،
وشروح سقط الزند ص ٧١٤ .
في كل هذه المراجع (يا أبنا) بالالف .

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُخَالِفُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي (١)

فأما تقديره عندنا : أن (٢) المفعول مُقَدَّم ، والفاعل مضمَر ، كأنه قال : عساک الخیر أو الشر ، وكذلك : عسانی الحديث ، ولكنه حذف ؛ لعلم المخاطب به ، وجعل الخبر اسما (٣) على قولهم : (عسی الغویر / أبؤسا) .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٨ على أن الضمير منصوب بعد (عسى) بدليل دخول نون الوقاية . قال النحاس : لو كانت الكاف مجرورة لقال : عسای . وخبر لعل محذوف ، والتقدير : إذا نازعتني نفسي في حملها على ما هو أصلح لها أقول لها : طواعيني لعلى أجد المراد والظفر ، أو قلت لها : لعلى أفعل هذا الذي تدعونني إليه .

والبيت لعمران بن حطان الخارجي - (الخزائن ج ٢ ص ٤٣٥-٤٤١ ، العيني ج ٢ ص ٢٢٩ ، الخصائص ج ٣ ص ٢٥) .

(٢) هكذا بالأصل بحذف الفاء من جوهب (أما) .

(٣) الذي يبدو لي أن للمبرد رأيا واحدا في نحو عساک ، وعسانی . فالضمير خبرها ، والاسم مستتر بدليل قوله : فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمَر .

وأما قوله بعد ذلك : ولكنه حذف لعلم المخاطب به ، فلا يريد منه إلا معنى الاضمار ، لأنه لا يجوز حذف الفاعل ، ومنع من حذفه في مواضع من المقتضب .

قال في الجزء الثاني ص ٦٠ : « لم يكن بد من ذكر الفاعل » .

وقال في ص ١٠٠ من الجزء الثالث « ولا حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » . وقال في ص ٦٧ من المطبوع : لا يكون فعل إلا وله فاعل .

وقال في الجزء الرابع ص ٣٨٧ « ولم يجوز حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » . وجعل ابن يعيش والرضي للمبرد قولين في هذه المسألة :

في ابن يعيش ج ٧ ص ١٢٣ : « والقول الثالث قول أبي العباس المبرد أن الكاف والياء في عساک وعسانی في موضع نصب بأنه خير عسى واسمها مضمَر فيها مرفوع ، وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر منه اسما غير فعل كقولهم : عسى الغوير أبؤسا .

وحكى عنه أيضا أنه قدم الخبر ، لأنه فعل ، وحذف الفاعل ، لعلم المخاطب . كما قالوا : ليس إلا » .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠ : « ونقل عن المبرد وجهان في نحو : يا ابتنا علك أو

عساكا : أحدهما : أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمَر فيها مرفوع .

وثاني الوجهين المنقولين عنه : أن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل ، فاتصل به .

كما في ضربك زيد ، والاسم أما محذوف كما في قوله : يا ابتنا علك أو عساكا على حسب دلالة

الكلام عليه ، كما حذف في قولهم : جاءني زيد ليس إلا .

وأما المذكور كما في قولك : عساک أن تفعل . . .

أقول : إن أراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في (ليس) فهو الوجه الأول ، والظاهر

أنه قصد الحذف الصريح ، فيكون ذهب مذهب النكسائي في جواز حذف الفاعل ، .

وكذلك قول الأَخْفَش : وافق ضميرُ الخفضِ ضميرَ الرفعِ في (لولاي) ، فليس هذا القول بشيء (١) ، ولا قوله : أنا كَأَنْت ، ولا أنت كَأَنَا - بشيء ، ولا يجوز هذا ، إنما يتفق ضميرُ النصب . وضميرُ الخفضِ كاستوائهما في التثنية والجمع ، وفي حَمَلِ المخفضِ الذي لايجرى على لفظِ النصب ؛ مثل قولك : مررت بَعَمْرٍ . استوى فيه الخفض ، والنصب وأدخلت الخفضَ على النصب . كما أدخلت النصبَ على الخفضِ ، فهذان مُتَوَاحِبَان . والرفعُ بائِنُ منهما .

وأما (لولاي) فنذكر أمرها في بابها (٢) إن شاء الله .

* * *

ومن هذه الحروف (لعل) تقول : لعلَّ زيدا يقوم . و(لعل) حرف جاء لمعنى مُشَبَّه بالفعل كأنَّ معناه التوقُّعُ لمحبوب أو مكروه (٣) .
وأصلُّه (عل) واللام زائدة (٤) فإذا قلت : لعلَّ زيدا يأتينا بخير . ولعلَّ عمرًا يزورنا - فإنَّما مجازُ هذا الكلام من القائل . أنه لا يَأْمَنُ أن يكون هذا كذا .
والخبر يكون أسما ؛ لأنها بمنزلة (إن) . ويكون فعلا . وظرفا ؛ كما يكون في (إن) تقول : لعلَّ زيدا صديق لك . ولعلَّ زيدا في الدار . ولعلَّ زيدا إن أتيتَه أعطاك .

(١) في الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ « أما قوله : لولاك فان سيبويه يزعم أن (لولاي) تخفض المضمر ، ويرتفع بعدد الظاهر بالابتداء . فيقال : اذا قلت : لولاك فمسا الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ؟ »

وضمير النصب كضمير الخفض فتقول : انك تقول لنفسك : لولاي ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك : رمانى وأعطانى ، قال يزيد بن الحكم الثقفى :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

فيقال له : انضمير في موضع ظاهره فكيف يكون مختلفا ؟ وان كان هذا جائزا فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو ان وما كان معها في الباب ؟

وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض ، كما يستوى الخفض والنصب فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضوع ؟

قال أبو العباس : والذي أقوله : ان هذا خطأ لا يصلح الا أن تقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل « لولا أنتمم لكننا مؤمنين » .

ومن خالفنا يزعم أن الذى قلناه أجود ، ويدعى الوجه الآخر ، فيجيزه على بعده «

(٢) تكلم عنها فى باب يلى هذا .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « و (لعل) و (عسى) طمع واشفاق .

(٤) عقد فى الانصاف مسألة لخلاف البصريين والكوفيين فى (الام) لعل الاولى ص ١٣٥ -

١٣٩ . وقد رجح مذهب الكوفيين فى أصالة اللام .

إذا ذكرت الفعل فهو بغير (أن) أحسن؛ لأنه خبر ابتداء، وقال الله عز وجل / : (لعل الله يُحدثُ بعد ذلك أمراً) (١) وقال : (فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) (٢).

فإن قال قائل في الشعر: لعل زيدا أن يقوم - جاز (٣)؛ لأن المصدر يدل على الفعل، فمجاز المصدر هاهنا كمجاز الفعل في باب (عسى). قال الشاعر:

لعلك يوماً أن تلم مليمَةً عليك من اللاتي يدغتك أجدعا (٤)

ومن هذه الحروف (كاد)، وهي للمقاربة، وهي فعل. تقول: (كاد العروسُ يكون أميراً) (٥)، و(كاد النعامُ يطير) (٦).

- (١) الطلاق: ١ .
- (٢) طه: ٤٤ .

(٣) جعل المرد هنا اقتران خبر لعل بأن إنما يكون في الشعر .

وقال في الكامل أن تجريد خبر لعل من أن هو الجيد والاقتران غير الجيد، قال في ج ٢ ص ٢٤٢ « وكذا الماضي منه (أوشك) ووقعت بأن وهو أجود وبغير (أن)، كما كان ذلك في (لعل) تقول: لعل زيدا يقوم فهذه الجيدة، قال الله عز وجل (لعل الساعة تكون قريباً)، و(لعله يتذكر أو يخشى)، و(لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وقال متمم بن نويرة: لعلك يوماً أن تلم مليمَةً عليك من اللاتي يدغتك أجدعا « وفي المفصل للزمخشري ج ٢ ص ١٩٦ وقد جاء في الشعر: لعلك يوماً أن تلم مليمَةً

قياساً على عسى »

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٨٧ وقيه بعد من حيث ان (لعل) داخلة على المبتدأ والخبر والخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى والاسم ههنا جثة، لأنه ضمير المخاطب، وأن والفعل حدث، فلا يصح أن يكون خبراً عنه، وإنما ساغ ههنا، لأنها بمعنى عسى، إذ كان معناها الطمع والاشفاق، فلذلك جاز دخول (أن) في خبرها . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ « وقد يجوز في الشعر أيضاً لعل أن أفعل بمنزلة عسيت ان أفعل، »

وقال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢٢٣ « ويقترن خبرها بأن كثيراً حملاً على عسى .. وبحرف التنفيس قليلاً » .

(٧٤) قال التبريزي: خبر لعل محذوف مع حرف الجر والتقدير لعلك لا تزجوك، لأن تلم بك مleme .

والبيت متمم بن نويرة من قصيدة رثى بها أخاه وهي في المفضليات ص ٤٦٥ - ٢٧٠ ، وفي شرحها لابن الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٤ . وجمهرة أشعار العرب ص ٢٩٢ - ٢٩٥ وانظر الخزاعة ج ٢ ص ٤٣٣ - ٤٣٥ ، والكامل ج ٢ ص ٢٤٢ ، ونسب في شروح سقط الزند ص ٥٥٧ إلى عنصرة وليس في ديوانه .

(٥) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٥٨ « كاد العروس يكون ملكاً » .

العرب تقول للرجل: عروس وللمرأة أيضاً ويراد ههنا الرجل، أي: كاد يكون ملكاً لعزته في نفسه وأهله .

(٦) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٦٢ « كاد النعام يطير: يضرب لقرب الشيء مما يتوقع منه، لظهور بعض أماراته » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤١

فَمَا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا) (١) فَمَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : لَمْ يَرَهَا .
ولم يكذب ، أى : لم يدن من رؤيتها . وكذلك : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) (٢) .
فلا تذكر خبرها إلا فعلاً (٣) ، لأنها لمقاربة الفعل في ذاته . .

فهى بمنزلة قولك : جَعَلَ يَقُولُ . وَأَخَذَ يَقُولُ . وَكَرَبَ يَقُولُ . إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ ، فَإِنْ
اضْطَرَّ جَازَ لَهُ فِيهَا مَا جَازَ فِي (لَعَلَّ) . قَالَ الشَّاعِرُ :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَيْتِ أَنْ يَمْصَحَا (٤)

(١) النور : ٤٠ - وانظر ما قيل في نفي كاد في المغنى ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ ، وابن يعيش
ج ٧ ص ١٢٤ - ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ومجسالس نعلب
ص ١٧٠ .

(٢) التوبة : ١١٧ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ ، وأما (كاد) فانهم لا يذكرون فيها (أن) وكذلك : كرب
يفعل ، ومعناها واحد . . .

وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل شبهوه بمعنى «

وأجاز الرضى اقتران خبر كاد بأن . . . شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٤ .

وقال ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٩ بعد أن ذكر جملة
أحاديث اقترن فيها خبر كاد بأن : « والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر
وأشهر من وقوعه مقروناً بأن ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن . . »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ على اقتران خبر كاد بأن للضرورة وفي الاقتضاب
لابن السيد ص ٣٩٦ « هذا البيت يروى لرؤبة بن العجاج ولم أجده في ديوان شعره . . »
يصف منزلاً بلى حتى كاد لا يتبين له أثر ويقال مصح الشيء يمصح ، إذا ذهب وانظر
الجوالبقى ص ٣٠٤ .

وقبله :

« رُبْعٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ انْمَحَى »

قال ابن يعيش قبله :

« رُبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوَّلاً فَاَمْحَى »

وهو في ديوانه ص ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، ولرؤبة أرجوزة أخرى على هذا
الروى ، ديوانه ص ٣٢ - ٣٦ جاء فيها هذا البيت ص ٢٤ :

وَقُلْتُ نَصْحًا مِنْ آخِرٍ تَنْصَحَا قَدْ كَادَ يَخْتَفِي قَلْبُهُ أَنْ يَقْرَحَا

اسم كاد : ضمير مستتر راجع الى ربع ، و (من) تمليلية متعلقة بكاد لا ييمصح ، لانه
صلة أن .

والبلى : مصدر بلى المنزل : إذا درس . ومصح من باب فتح : قال الجوهري : مصح
الشيء مصوحاً : ذهب وانقطع . وهو فعل لازم فى الغالب .

الخزانة ج ٤ ص ٩٠ - ٩٢ - العيني ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٦ . ابن يعيش ج ٧ ص ١٢١
والكامل ج ٢ ص ٢٤١ وديوان رؤبة ص ١٧٢ .

هذا باب

المبتدأ المحذوف / الخبر استغناء عنه

وهو باب (لولا)

اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء . وخبره محذوف لما يدل عليه . وذلك قولك : لولا عبدُ الله لأكرمتهك . ف(عبدُ الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف . والتقدير : لولا عبدُ الله بالحضرة ، أو لسبب كذا لأكرمتهك .

فقولك : (لأكرمتهك) ، خبرٌ معلقٌ بحديث (لولا) (١) .

و(لولا) حرفٌ يُوجب امتناع الفعل لو قوع اسم (٢) .

تقول : لولا زيد لكان كذا وكذا . فقوله : لكان كذا وكذا ، إنما هو شيء لم يكن من أجل ما قبله .

و(لولا) إنما هي (لو) و(لا) ، جُعلتا شيئاً واحداً ، وأوقعنا على هذا المعنى (٣) .

فإن حذفنا (لا) من قولك : (لولا) انقلب المعنى : فصار الشيء في (لو) يجب لو قوع ما قبله . وذلك قولك : لو جاعني زيد لأعطيتك ، ولو كان زيد لحرمتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب من الابتداء يضم فيه ما بنى على الابتداء » . وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) وأما عبد الله فإنه من حديث (لولا) ، وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك . إنما رفعته على ما رفعت عليه : زيد أخوك غير أن ذلك استخبار ، وهذا خبر ، وكان المبنى عليه الذي في الاضمار كان في مكان لذا وكذا ، فكانه قال : ولولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا . ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم آياه في الكلام ، كما حذف الكلام من امالا » .

وفي الانصاف مسألة الخلاف في رافع الاسم بعد لولا الامتناعية ص ٥٢ - ٥٦ ، وانظر امالي الشجرى ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٢ والكامل ج ٣ ص ١٣٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وكذلك (لوما) و (لولا) فهما لابتداء وجواب ، فالاول سبب ما وقع وما لم يقع » .

(٣) في امالي الشجرى ج ٢ ص ٧٦ « ومن الحروف المركبة (لولا) فلو معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، و(لا) معناها : النفي ، فلما ركبهما بطل معنيهما ، ودلت (لولا) على امتناع الشيء لوجود غيره ، واختصت بالاسم » .

ذ (لولا) في الأصل لاتفع إلا على اسم . و (لَوْ) لاتقع إلا على فِعْلٍ (١) . فإن قدمت الاسم نبل الفِعْلِ فيها كان على فِعْلٍ مُضْمَرٍ ، وذلك كقوله عز وجل : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) (٢) . إِنَّمَا (أنتم) رفع بمعل يفسره ما بعده . وكذلك .

/ فَلَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أَرَادُوا نَقِيصَتِي جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مِيسَمًا (٣)

ومثل ذلك قول العرب : (لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) (٤) إِنَّمَا أراد : لو لطمتني ذاتُ سِوَارٍ ، والصحيح من روايتهم : (لو غَيْرُ ذاتِ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) وفيه خبر لحاتم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة (لولا) ولا تبدأ بعدها الاسماء سوى ان ، نحو : لو أنك ذاهب ، ولولا تبدأ بعدها الاسماء .
و (لو) بمنزلة لولا وان لم يجر فيها ما يجوز فيما يشبهها تقول : لو أنه ذهب لفلت وقال عز وجل (لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي) ، وقال في ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره ، وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٠ .
(٢) الاسراء : ١٠٠

(٣) استشهد به في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ على أن غير مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور العرينين : اول الانف . الميسم : اسم الآلة التي يوسم بها .
يريد : هجوتهم هجاء يلزمهم لزوم الميسم للانف .

والبيت للمتلمس من قصيدة في الاصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ ومختارات ابن السجري ج ١ ص ٢٨ والخزانة ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وانظر شواهد الكشف ص ٢٨٥ .
(٤) رواه في كتابه الفاضل ص ٤٢ : لو غيرت ذات سوار لطمتني ، ثم قال : أي لو لطمتني رجل . . . وحدثنى المازني قال : سمعت العرب تقول : لو غير ذات سوار لطمتني ، ويقول النحويون لطمتني . . .

ورواه في الكامل ج ٣ ص ٤٤٠ لو ذات سوار لطمتني . . .

وفي مجمع الامثال ج ٢ ص ١٧٤ « لو ذات سوار لطمتني ، ورواه في ج ٢ ص ٢٠٢ برواية : لو غير ذات سوار لطمتني ، والمعنى لو ظلمني من كان كفاء لهان على ، ولكن ظلمني من هو دوني ، وقيل : أراد لو لطمتني حرة فجعل السوار علامة للحرية ، ولان العرب قلما تلبس الاماء السوار . . . »

وفي الامير علي المغربي ج ١ ص ٢١٢ « أصله لحاتم الطائي . أسر في حى من العرب ، فقالت له امرأة رب المنزل : أفصد ناقة ، وكان من عادة العرب اكل دم الفصاد في المجاعة ، فنحرها ، وقال : هذا فصدى ، فلطمته جارية فقال ذلك . . . » .
وانظر مقدمة ديوان حاتم ص ٢٦ ، ومجمع الامثال .

لَوْ غَيَّرَكُمُ عِلْقَ الزُّبَيْرِ بِحَبْلِهِ أَدَى الْجَوَارِ إِلَى بَنَى الْعَوَامِ (١)

(فغيركم) يختار فيها النصب؛ لأنَّ سببها في موضع نصب . وقولهم : لو أنك جئت لأكرمك ، (٢) وقد مرَّ تفسيره في باب (إن) و(أن) .

(١) قال عنه في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤١ : « فنصب بفعل مضمَر يفسره ما بعده ، لانه للفعل ، وهو في التمثيل : لو علق الزبير غيركم ، وكذلك كل شيء للفعل نحو : الاستفهام والامر والنهي » .

ورواه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢١٢ برفع غير . وانظر السيوطى ص ٢٢٥ والدرر اللوامع ج ٢ ص ٨١ .

والبيت من قصيدة لجريز في ديوانه ص ٥٥١ - ٥٥٣ .

وفي عبث الوليد ص ١٩٨ « فغير يرتفع بفعل مضمَر يفسره قوله : علق الزبير والنصب في (غير) أشبه ، على أضمار فعل أيضا » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة لولا ولا تبدأ بعدها الاسماء سوى أن نحو لو أنك ذاهب » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٢٥ ، ٣٦٣ وعبث الوليد ص ١٩٨ ، والمغنى ج ١ ص ٢١٣ والكامل ج ٣ ص ١٤٠ .

ولم يتكلم المبرد في باب ان وان عن فتح الهزمة . وانظر الجزء الثاني ص ٢٤٠ - ٢٤٣ .

هذا باب

المقصور والمدود

فأما المقصور فكلُّ واو أو ياء وقعت بعد فتحة (١) . وذلك ، نحو : مغزى ؛ لأنه (مفعَل) .
فلما كانت الواو بعد فتحة ، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفا ؛ كما تقول : غزاً ، ورعى
فتقلب (الواو) والياء ألفا ، ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع / إلا والفتح قبلها إذا كانت
في موضع حركة .

فإن كانت ساكنة الأصل وقبلها فتحة لم تنقلب . وذلك ، نحو : قول ، وبيع ، ولا تنقلب
ألفا ؛ لأجل سكونها .

فإذا أردت أن تعرف المقصور من المدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل . فإن كان
آخره متحركا قبله فتحة علمت أن نظيره مقصور . فمن ذلك : معطى ، ومغزى ؛ لأنه
مفعَل . فهو بمنزلة مخرج ومكرم . وكذلك : مستعطى ، ومستغزى ؛ لأنه بمنزلة مستخرج (٢) .
فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك .

ومن المقصور أن ترى الفعل على (فعل يفعل) ، والفاعل على فعل ، وذلك قولك : فريق يفرق
فرقا ، وحلير يحلر حلرا . وبيطر يبيطر بطرا وهو بيطر ، وحلير .

(١) سبق أن عرفه في الجزء الأول ص ٢٥٨ . وانظر تعريفه في المقصور والمدود لابن ولاد
ص ٤ ، ١٢١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو
واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، فلا يدخلها نصب
ولا رفع ولا جر ، »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « وأشياء يعلم أنها منقوصة ، لأن نظائرها من غير المعتل
إنما تقع أواخرها بعد حرف مفتوح . وذلك نحو : معطى ومشتري ، وأشياء ذلك ، لأن معطى
مفعَل ، وهو مثل مخرج . فالياء بمنزلة الجيم ، والراء بمنزلة الطاء ، فنظائر ذلك على أنه
منقوص ، وكذلك مشتري إنما هو مفتعل ، وهو مثل معترك ، فالراء بمنزلة الراء ، والياء بمنزلة
الكاف ، ومثل هذا مغزى وملهى إنما هو مفعَل ، وإنما هما بمنزلة مخرج ، »

ونظير هذا من المعتل: هوى يهوى هوى ، لأن المصدر يقع على فعل ؛ ألا ترى أنك تقول :
الفرق ، والحلر ، والبطر . وهو بمنزلة هوى يهوى وهو هوى ؛ وطوى يطوى وطوى وهو طوى (١) .

وما كان مصدرا لِفِعْلٍ يَفْعَلُ الذى الاسم منه أَفْعَلُ أو فَعْلَان - فهو كذلك .

أما ما كان الاسم منه (أفعل) فهو أعشى / ؛ لأنك تقول : عمى الرجل فهو أعشى . والعشى ؛
لأنك تقول : عشى الرجل وهو أعشى ، وكذلك القنا من قنا الأنف ، لأن الرجل أقنى (٢) .

وأما (فعلان) فنحو الصدى ، والطوى ؛ لأنك تقول : صدى الرجل فهو صديان ، وطوى
فهو طيان . فنظير ذلك : عطش فهو عطشان ، والمصدر هو العطش ، وظمى فهو ظمآن والمصدر
الظمأ ، وعليه فهو علهان . والمصدر العله (٣)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص ان ترى الفعل فعل يفعل والاسم منه
فعل ، فاذا كان الشيء كذلك عرفت أن مصدره منقوص ، لانه فعل . يدلك على ذلك نظائره من
غير المعتل ، وذلك قولك : فرق يفرق فرقا وهو فرق ، وبطر يبطر بطرا وهو بطر ، وكسل
يكسل كسلا وهو كسل ، ولحج يلحج لحجا وهو لحج ، وأشر يأشر أشرا وهو أشر ، وذلك أكثر
من أن أذكره لك .

فمصدر ذا من بنات الياء والواو على فعل واذا كان فعل فهو واو أو ياء وقعت بعد فتحة
وذلك قولك : هوى يهوى هوى وهو هو ، ورديت تردى ردى وهو رد وهو الردى ، وصدت
تصدى صدى وهو صد وهو الصدى وهو العطش ، ولوى يلوى لوى وهو لو وهو اللوى .
وكريت تكرى كرى وهو كر وهو الكرى وهو النعاس ، وغوى الصبى يغوى غوى وهو غو وهو
الغوى .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦١-١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص كل شيء كان مصدرا لفعل
يفعل ، وكان الاسم منه على (أفعل) . لان ذلك فى غير بنات الياء والواو انما يجيء على مثال
فعل وذلك قولك للأحول : به حول ، وللأعور : به عور ، وللأدر : به در ، وللأشتر : به شتر ،
وللأقرع : به قرع ، وللأصلع : به صلح ، وهذا أكثر من أن أحصيه لك .

فهذا يدل على أن الذى من بنات الياء والواو منقوص ، لانه فعل وذلك قولك للأعشى : به
عشى ، وللأعمى : به عمى ، وللأقنى : به قنى . فهذا يدل على أنه منقوص . . .
القنا : أحدياب الأنف ويكتب بالالف ، لأنك تقول : امرأة قنواء (من المقصور والمدود
لابن ولاد ص ٨٧ - ٨٨) . وكتب فى سيبويه بالياء .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « واذا كان فعل يفعل والاسم (فعلان) فهو أيضا منقوص ،
ألا ترى أن نظائره من غير المعتل تكون فعلا وذلك قولك للعطشان : عطش يعطش عطشا وهو
عطشان ، وغوث يفرث غرثا وهو غرثان ، وظمى يظمأ ظمأ وهو ظمآن ، فكذلك مصدر نظير ذا
من بنات الياء والواو ، لانه فعل ، كما أن ذا فعل حيث كان فعلان له فعل ، وكان فصل يفعل ،
وذلك قولك : طوى يطوى طوى ، وصدى يصدى صدى وهو صديان ، وقالوا غرى يغرى
غرى وهو غرى والغراء شاذ ممدود : كما قالوا الظماء ،
عله : خبث نفسا .

ونظير الأول : عور فهو أعور ، والمصدر العور . وكذلك الحول ، والشتر (١) ، والصِّلَع ، ونحو ذلك .

* * *

ومن المقصور كلُّ اسمٍ جَمَعَهُ (أَفْعَالٌ) ، مَا أَوَّلُهُ مَفْتُوحٌ ، أو مضموم ، أو مكسور وذلك نحو قولك : أَقْفَاءٌ ، وَأَرْجَاءٌ يَا فَتَى ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ إِذَا كَانَ عَلَى (أَفْعَالٍ) وَجِبَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدَهُ مِنَ الْمَفْتُوحِ عَلَى فَعْلٍ ؛ نَحْوُ : جَمَلٌ ، وَأَجْمَالٌ وَقَتَبٌ وَأَقْتَابٌ ، وَصَنَمٌ وَأَصْنَامٌ .

فإن كان مكسورا فنحو قولك في مَعَى : أَمْعَاءٌ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ ضِلَعٍ وَأَضْلَاعٍ . وقد وجب أن يكون واحد الأمعاء مَعَى (٢) مقصور .

فَأَمَّا (نَدَى) فَهُوَ فَعْلٌ ، وَجَمَعَهُ الصَّحِيحُ أَنْدَاءُ فَاعْلَمْ ؛ وَعَلَى ذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ :

/ إِذَا سَبَقَطَ الْأَنْدَاءُ صِيْنَتْ ، وَأَشْعِرَتْ حَبِيرًا وَلَمْ تُدْرَجْ عَلَيْهَا الْمَعَاوِزُ (٣)

فَأَمَّا قَوْلُ مُرَّةَ بْنِ مَحْكَانَ .

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةِ مَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّبَا (٤)

(١) الشتر : انقلاب في جفن العين الأسفل ، وهو مصدر فعله من باب فرح .

(٢) عقد ابن ولاد في كتابه المقصور والمدود بابا للمقصور القياسي عنون له بقوله : باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه منقوص ص ١٢٤-١٣٠ ولم يذكر هذا النوع الذي ذكره المبرد هنا كما لم يذكره سيبويه .

(٣) ذكره في الكامل ج ١ ص ٢١٧ فقال : المعاوز : الثياب التي يتبذل فيها الرجل ، وهي دون الثياب التي يتجمل بها واحدها : معوز .

وقال ابن ولاد ص ١٢٤ « ندى جمعه على القياس أنداء كما قال الشماخ . . »

وفي المخصص ج ٤ ص ٦٧ ثوب حبير : موشى وأنشد . . البيت .

قال أبو علي : وهو من التحبير .

والبيت من زائفة الشماخ المشهورة في صفة قوس . يريد : أن هذه القوس تغطى بالثياب النفيسة إذا سقطت الانداء خوفا عليها أن تفسد أوتارها . الديوان ص ٤٣-٥٣ ، وهو في معجم مقاييس اللغة ج ٤ ص ١٨٧ واللسان (حبر) وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٢٤ ، وشرح سقط الزند ص ٤١٩ ، ص ١٥١٤ .

(٤) في الخصائص ج ٣ ص ٥٢-٥٣ « ويدلك على أن فتحة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان . . . البيت فتكسبرهم ندى على أندية يشهد بأنهم أجروا ندى - وهو فعل - مجرى فصال فصار لذلك ندى وأندية كفداء واغدية . . » =

فقد قيل في تفسيره قولان :

قال بعضهم . هو جمع على غير واحد ، مجازُهُ مجازُ الاسم الموضوع على غير الجمع ، نحو :
• لاهج ، وهذا كير ، وليالي ؛ لأنَّ ليلة : فَعْلَةٌ ، ولا تجمع على ليالي ، ولمحة وذَكَرَ لا يُجْمَعان
على مفاعِل ومفاعيل .

وقال بعضهم : إنَّما أراد جمع نَدِيٍّ ، أَي : نَدِيُّ القوم الذي يُقِيمون فيه ، فيُضَيِّفون
ويَفْخَرُونَ ؛ كما قال الشاعر :

بَوْمَانِ يَوْمٌ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٌ وَيَوْمٌ سَيْرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيبٌ (١)
فإنَّما تَسْتَدِلُّ على المقصور بنظائره .

* * *

= وقال في ص ٢٣٧ « وأجاز أبو الحسن أن يكون كسر ندى على نداء كجبل وجبال ، ثم
كسر نداء على أندية كرداء وأردية » .

وفي المقصور لابن ولاد ص ١٣٤ « فلما قالوا : أندية علمنا أن حق أندية أن تكون جمعا
لممدود فتقديره أنه جمع على فعال كأنه ندى ونداء كقولهم في جبل : جبال وفي جبل جمال
ثم جمع الجمع على أفعله .. » .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ « جمع ندى على غير قياس ، وقد قيل :
إنه جمع الجمع كأنه جمع ندى على نداء مثل جبل وجمال ، ثم جمع الجمع على أفعله وهذا بعيد
في القياس ، لأن الجمع الكثير لا يجمع و (فعال) من أبنية الجمع الكثير ، وقد قيل هو جمع
ندى ، والندى : المجلس وهذا لا يشبه معنى البيت .. وأقرب من ذلك أنه في معنى الرذاذ
والرشاش وهما يجمعان على أفعله » .

وقال البغدادي في شواهد الشافية ص ٢٧٨ : « وقول السهيلي : لا يشبه معنى البيت قد
يمنع ويكون معناه في ليلة من ليالي الشتاء ذات مجالس يجلس فيها الأشراف والأغنياء لأطعام
الفقراء .. »

وفي سيوييه ج ٢ ص ١٦٣ « وقالوا ندى وأندية فهذا شاذ » .
قال السهيلي : أراد بجمادى : الشهر ، وكان هذا الاسم قد وقع على الشهر في زمن جمود
الماء ، ثم انتقل بالاهلة ، وبقي الاسم عليه وإن كان في الصيف والقيظ .
وقال ابن الأنباري : أسماء الشهور كلها مذكرة الا جمادى .
الطنب : الحبل الذي تشد به الخيمة .

والبيت من قصيدة لمرة بن محكان في الحماسة ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٩ وبعضها في
الشعر والشعراء ص ٦٦٧ .

ووقع الشطر الأول في قصيدة هبيرة بن أبي وهب يوم أحد .
انظر سيرة ابن هشام . والروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ ، وشروح سقط الزند ص ١٩١٢ ،
وشواهد الشافية ص ٢٧٧ - ٢٨٣ ، والمخصص ج ٢ ص ٥٥ ، ج ١٥ ص ١٠٩ ، ٢٠٢ ، والعيني
ج ٤ ص ٥١٠ - ٥١١ ، وسر الصناعة حرف الواو ، شرح انقصائد السبع لابن الأنباري
ص ٤٩٩ .

(١) يريد باليومين : يوما في المجالس خطيبا ، ويوم سير الى الأعداء .

= والمقامة : بالفتح : المجلس ، وروى بالضم بمعنى الإقامة .

ومن المقصور ما كان جَمْعًا لِفُعْلة أو فِعْلة ؛ نحو : رُقِيَةٌ ورُقَى ، وَلِحْيَةٌ ولِحَى ، ورِشوة ورُشَى ، ومُدْيَةٌ ومُدَى . وقد قالوا : مِدْيَةٌ ومِدَى ؛ لأنَّ نظيره من غير المعتل : كِيسَةٌ وكِيسَر ، وقِطعة وقِطع ، وظُلْمَةٌ وظَلَمَ . فإنَّما تَسْتدلُّ على المقصور بهذا وما أَشبهه (١) .

* * *

٣
٦٧ ومن المقصور كلُّ ما كان مُؤنَّثًا لِفُعْلان ؛ نحو : غضبان / ، وعطشان ، وسكران ؛ لأنَّ مؤنَّثه سَكْرَى ، وغَضْبَى ، وعَطْشَى (٢) .

* * *

ومنه ما كان جَمْعًا لِفُعْلي ؛ لأنَّه يَتَّع على مثال (فُعَل) ، وذلك قولك : الدنيا والدُّنَا ، والقُصْبَا والقُصْبَى .

* * *

ومنه ما كان مُؤنَّثًا في (أَفْعَل) الذى معه مِنْ كذا ؛ لأنَّه يكون على مثال (فُعْلي) . وذلك

= والأندية : الأفيية ، والندى والنادى : المجلس .
وتأويب : صفة سير ، وهو السرعة فى السير والامعان فيه . وقيل أوب : وصل الليل بالنهار مع الامعان .
والبيت لسلامة بن جندل السعدى من قصيدة فى المفضليات ص ١١٩ - ١٢٤ ، وفى شرحها للأنبارى ص ٢٢٤ - ٢٤٥ ، وفى رغبة الأمل ج ١ ص ١١ - ١٢ وأنظر الخزانة ج ٢ ص ٨٥ - ٨٦ وشواهد الشافية ص ٢٧٧ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ١٥٣ ، اللسان (أوب) .
(١) فى المقصور لابن ولاد ص ١٢٨ - ١٢٩ : وكل ما كان جمعا لفعلة بكسر الفاء أو لفعلة بضمها فهو منقوص ؛ كقولك : عروة وعروى ، ونظيره من غير المعتل ظلمة وظلم . وفرية وفرى ، ونظيره من غير المعتل كسرة وكسر .
فان كانت فعلة المكسورة الفاء من ذوات الواو فانك تضم فى الجمع فتقول : كسوة وكسى ورشوة ورشى وربما كسر أوله فى الجمع فيقال : كسى ورشى يجعل الجمع مكسور الأول ، كما كان الواحد

فأما (فعلة) اذا كانت من ذوات الياء مضمومة كانت أو مكسورة فانك تجريها فى الجمع على مجراها فى الواحد ، فان كان مكسور الأول كسرت الأول فى الجمع ، وان كان مضموما ضمنت ، فمن ذلك قولهم : مديه ومدى ورقية ورقى وزبية وزبى .
والمكسور فيه كقولهم : لحية ولحى ، وحلية وحلى ، فهذا الأكثر الإعراف ، وقد حكى الضم فى هذين الحرفين خاصة فقالوا : حلى ولحى ، ولا يقاس على ذلك .
وفى سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ : « وكل جماعة واحدا فعلة (بكسر الفاء) أو فعلة (بضم الفاء) فهى مقصورة ، نحو : عروة وعروى ، وفرية وفرى » .

(٢) فى المقصور لابن ولاد ص ١٣٠ . ومما يعلم أنه مقصور أن ترى المؤنث على (فعلى) والمذكر على (فعلان) كقولك : غضبان وغضبى وعطشان وعطشى ووسنان ووسنى .

قوْلِكَ : هذا الأكبر ، وهذه الكبرى ، والأصغر والصغرى ، والأول والأولى ؛ لأنك تقول : هذا أصغر منك ، وهذا أكبر منك ، وهذا أول منك .

ومن المقصور ما لا يقال له : قَصِرَ لكذا ؛ كما لا يقال : إنما سُمِّيتَ قَدَمَ لكذا ، وقَدَّالَ لكذا (١) . ولكنك تستدلُّ على قَصْرِهِ بما هو على خِلافِهِ بنحو ما ذكرناه .

فأما الممدود فإنه ياءٌ أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتانيث فتبدلُ الثانية همزة ؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بُدَّ من حذفٍ أو تحريك ؛ لئلا يلتقى ساكنان ، فالحذف لو وقع ما هنا لعاد الممدود مقصورا ، فحرك كما ذكرت لك (٢) .

فأما ما كان غير مؤنث ، فهمزته أصلية أو منقلبة / من ياءٍ أو واو بعد ألف زائدة . فمن ذلك ما بيَّنته على (فعال) ؛ نحو : شَرَّابٌ ، وَقَتَّالٌ ، وَحَسَّانٌ ، وَكِرَّامٌ ؛ لأنَّ موضع اللام بعد ألف زائدة .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ما همزته أصلية ؛ نحو : سَقَاءٌ ، وَغَزَاءٌ [يا فتى (٣)] ؛ لأنه من سقيت وغزوت ، وقوْلِكَ : قُرَّاءٌ يا فتى ؛ لأنه من قرأت ، فهذا كهذا (٤) .

ومما يُعْلَمُ منه أنه ممدود ما كان من هذا الباب مصدراً لأفعلت ؛ لأنها تأتي على وزن الإفعال ؛ نحو : أَخْطَأْتُ إِخْطَاءً ، وَأَقْرَأْتُهُ إِقْرَاءً . هذا مما همزته أصلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « ومن الكلام ما لا يدري أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به ، فإذا تكلموا به منقوصا علمت أنها ياء وقعت بعد فتحة أو واو . لا تستطيع أن تقول : ذا لكذا ، كما لا تستطيع أن تقول : قالوا قدم لكذا ، ولا قالوا : جمل لكذا ، فكذلك نحوهما . فمن ذلك : قفا ورعى ورجا البئر وأشبهاء ذلك . لا يفرق بينها وبين سماء ، كما لا يفرق بين قدم وقَدَّالَ إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فعل وهذا فعال » .

(٢) في المذكر والمؤنث للمبرد الورقة ١٣٥ : « واعلم أن ألف حمراء وأخوتها التي أبدلت منها الهمزة هي الألف التي في حبل وسكرى إلا أن قبل تلك ألفا ، فلو حذفها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامة ، وصار الممدود مقصورا ، ولكنك لما حركتها صارت همزة ، ولست تقدر في الألف إذا حركتها على غير ذلك » .

(٣) تصحيح السيرافي .
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ « وأما الممدود فكل شيء وقعت ياءه أو واوه بعد الف » .

وانظر تعريف ابن ولاد ص ١٢٠ - ١٢١ .

ومن ذوات الياء الواو: أعطيته إعطاءً ، وأغزيتته إغزاةً (١)

* * *

وكذلك كلُّ ما كان مصدراً لاستفعلت ؛ نحو: استقصيت استقصاءً ، واستذئبت استذناءً
لأنه بمنزلة الاستخراج ، والاستضراب (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان مصدراً لقولك : انفعل ، وافتعل (٣) ؛ لأنه يأتي بمنزلة الانطلاق والاقتران ؛
لأن ما قبل اللام ألفٌ زائدة ؛ نحو : اختفى اختفاءً . وانقضى انقضاءً . وكلُّ ما لم نسّمه فقسه
على نظيره من الصحيح .

* * *

وكلُّ جمع من هذا الباب على (أفعلة) فواحدُه ممدود (٤) . نحو: رداء وأردية ، وكساء / وأكسية ،
وإناء وآنية ، ووعاء وأوعية ؛ لأن نظيره جمار وأخميرة ، وقبائل وأقبيلة (٥) .

* * *

ومن الممدود ما كان جمعاً لفعلته من ذوات الواو والياء ؛ وذلك نحو: قرورة وفراء . ومن
قال : جرورة قال : جراء فاعلم ؛ وكذلك كورة (٦) وكواء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وكذلك الاعطاء ، لان أعطيت : أفعلت ، كما أنك إذا أردت
المصدر من أخرجت لم يكن بد للجيم من أن تجيء بعد الف إذا أردت المصدر . فعلى هذا فقس
هذا النحو » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « فأشياء يعلم أنها ممدودة وذلك نحو : استسقاء ، لأن
استسقيت : استفعلت مثل استخرجت ، فإذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياءه
بعد الف ، كما أنه لا بد للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف ، فانت تستدل على الممدود ،
كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل . . . » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومثل ذلك الاشتراء ، لأن اشتريت : افتعلت بمنزلة
احتقرت ، فلا بد من أن تقع الياء بعد ألف ، كما أن الراء لا بد لها من أن تقع بعد ألف إذا أردت
المصدر » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومما يعرف به الممدود : الجمع الذي يكون على مثال
أفعلة فواحدُه ممدود أبداً ، نحو أفنية فواحدُها : فناء ، وأرشية ، فواحدُها : رشاء » .

(٥) في اللسان : قبائل النعل بالكسر : زمامها وقيل : هو مثل الزمام الذي يكون في الاصبع
الوسطى والتي تليها ، وانظر اللسان أيضاً في (شسع) .

(٦) الكورة - بالفتح ويضم - : الخرق في الحائط . والجرورة : الصغير من كل شيء .

فَأَمَّا قَرْيَةٌ وَقَرْيٌ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ قَرْيٌ (فُعِل) وَلَيْسَ عَلَى فَعْلَةٍ وَفِعَالٍ ؛ لِأَنَّ (فِعَالًا) فِي فَعْلَةٍ هُوَ الْبَابُ ؛ نَحْوُ : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ ؛ وَقَصْصَةٌ وَقِصَاصٌ ؛ وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ (١)

وَمِنَ الْمَمْدُودِ كُلُّ مُصَدَّرٍ مَضْمُومٍ الْأَوَّلِ فِي مَعْنَى الصَّوْتِ . فَمِنْ ذَلِكَ الدُّعَاءُ ، وَالرُّغَاءُ ، وَالرُّغَاءُ . هَذَا مَمْدُودٌ ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ النَّبَاحِ ، وَالصُّرَاخِ ، وَالشُّجَاعِ .
فَأَمَّا الْبُكَاءُ ، فَإِنَّهُ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ . فَمِنْ مَدِّ فَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الصَّوْتِ ، وَمِنْ قَصْرِهِ أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الْحُزْنِ (٢) .

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْحَرَكَةِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ ؛ لِأَنَّهُ مَمْنَزَلَةٌ النَّقَازِ ، وَالنُّفَاضِ (٣)
وَقَلَّمَا تَجَدُّ الْمَصْدَرُ مَضْمُومٌ الْأَوَّلِ مَقْصُورًا ؛ لِأَنَّ (فُعِلًا) قَلَّمَا يَقَعُ فِي الْمَصَادِرِ (٤) .

(١) فِي الْمَقْصُورِ لِابْنِ وَوَلَادِ ص ١٣٤ - ١٣٥ « وَمَا كَانَ جَمْعًا لِفَعْلَةٍ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فَهُوَ مَمْدُودٌ ، كَقَوْلِكَ : رَكُوتٌ وَرَكَاءٌ ، وَقَشُوتٌ وَقَشَاءٌ ، وَشَكُوتٌ وَشَكَاءٌ . وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ إِلَّا أَنَّهُمْ جَمَعُوا الرُّكُوتَ كَوَيْ ، فَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : رُكُوتٌ بِالضَّمِّ ، فَكَانَ الْقَصْرُ إِنَّمَا آتَى عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ قُوَّةٍ وَقَوِي . فَأَمَّا قَرْيَةٌ وَقَرْيٌ فَهُوَ شَازٌ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ » .

(٢) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ١٦٣ « وَمَا تَعَلَّمَ أَنَّهُ مَمْدُودٌ : أَنَّ تَجَدُّ الْمَصْدَرِ مَضْمُومِ الْأَوَّلِ يَكُونُ لِلصَّوْتِ ، نَحْوُ : الدُّعَاءِ وَالرُّغَاءِ وَالزُّقَاءِ ، وَكَذَلِكَ نَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ نَحْوُ : الصُّرَاخِ وَالنَّبَاحِ وَالْبَغْسَامِ » .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْبُكَاءُ ، قَالَ الْخَلِيلُ : الَّذِينَ قَصَرُوهُ جَعَلُوهُ كَالْحُزْنِ » .
فِي الْمَقْصُودِ وَالْمَمْدُودِ لِابْنِ وَوَلَادِ ص ١٣٣ : « فَأَمَّا الْبُكَاءُ فَيَمْدُ وَيُقْصَرُ ، فَمِنْ مَدِّ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الصَّوْتِ ، وَمِنْ قَصْرِهِ جَعَلَهُ كَالْحُزْنِ . هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ . وَقَالَ حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا
وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

فَقَصَرَ الْأَوَّلُ ، وَمَدَّ الثَّانِي لَمَّا قَرَنَهُ بِالْعَوِيلِ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الصَّوْتِ » .

الرُّغَاءُ : صَوْتُ الْبَعِيرِ وَالشُّجَاعِ : صَوْتُ الْبَغْلِ .

(٣) مِثْلُ لِلنَّظِيرِ وَلَمْ يَمِثْلِ الْمَمْدُودِ ، وَفِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ١٦٣ : « وَيَكُونُ الْعِلَاجُ كَذَلِكَ نَحْوَ النَّزَاءِ ، وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ الْقِمَاصِ » .

وَفِي الْمَخْصَصِ ج ١٥ ص ١٠٨ : « وَيَكُونُ فِعَالٌ أَيْضًا لِلْعِلَاجِ ، فَمَا كَانَ مِنْهُ مَعْتَلًا فَهُوَ مَمْدُودٌ ، نَحْوُ : النَّزَاءِ وَالْقِيَاءِ وَالْهَرَاءِ . وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ : الْقِمَاصُ وَالنُّفَاضُ » وَانظُرْ فِيهِ ص ١٠٩ - ١١٠ فِي مَقَائِيسِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

النَّقَازُ كَفَرَابٍ : دَاءٌ لِلْمَاشِيَةِ شَبِيهِهُ بِالطَّاعُونَ تَنْقِزُ مِنْهُ حَتَّى تَمُوتَ .

النُّفَاضُ : مَا سَقَطَ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا نَفِضَ .

(٤) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ١٦٣ « وَقَلَّمَا يَكُونُ مَا ضَمَّ أَوَّلُهُ مِنَ الْمَصْدَرِ مَنْقُوصًا ، لِأَنَّ (فِعَالًا) لَا تَكَادُ تَرَاهُ مَصْدَرًا مِنْ غَيْرِ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ » .

وَفِي الْمَخْصَصِ ج ١٥ ص ١٠٨ : « بَلْ لِأَعْرَفٍ غَيْرِ الْهَدْيِ وَالسَّرِيِّ وَالْبُكَاءِ الْمَقْصُورِ » .

واعلم أن من الممدود ما لا يُقال له : مُدٌّ لكذا ؛ كما لا تقول : / وقع حمار لكذا إلا أنك تستدلُّ بالنظائر (١) .

واعلم أن كلَّ ممدود تُثنيهِ وكان منصرفاً - فإن إقرار الهمزة فيه أجود ، نحو : كساءان ، ورداءان ، وقد يجوز أن تُبدل الواو من الهمزة فتقول : كساوان ، ورداوان ، وليس بالجيد .
فإن قلت : قرأوان فهو أقبح ؛ لأنَّ الهمزة أصل ، وليست مُنقلبة من ياء أو واو . وهذا جائز .

فإن كان مُلحقاً كان أحسن ، على أن الهمزة أجود . وذلك : علباوان ، وجرباوان ؛ لأنَّ الهمزة مُلحقة ، وليست بأصل ، ولا منقلبة من شيء من الأصل .
وكذلك النَّسبُ : من قال : كساءان قال : كسائي ، ومن قال : كساوان قال : كساوي .
فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إلا بالواو ؛ نحو : حمراوان ، وحمراوي (٢)

والمقصود إذا كان على ثلاثة أحرف رُدَّت الواو والياء في التثنية ، تقول : قفَّوان .
فإن كان من ذوات الياء قلت : رحيان ، فرُدَّت الياء .

فإن زاد على الثلاثة شيئاً - منصرفاً كان أو غير منصرف - لم تقل في تثنيته إلا بالياء ؛
نحو : حُبليان ، ومغزيان ، وحباريان . وكذلك الجمع بالياء نحو : حباريات ، وحُبليات (٣) .
فأمَّا في النَّسبِ فما كان منه على ثلاثة انقلبت / ألفه واوا من أيِّ البابين كان ؛ نحو : رحوي ،
وقفوي . فإن زاد فله حكم نذكره في باب النسبة (٤) إن شاء الله .

ونذكر بعد هذا مجازاً وقوع الممدود والمقصود ، ليُعلم ما سبيل المدِّ والقصر فيهما إن شاء الله ؟ .
أمَّا المقصود فإنَّما هو على أحد أمرين :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ « ومن الكلام ما لا يقال له : مد لكذا ، كما أنك لا تقول : جراب وغراب لكذا ، وإنما تعرفه بالسمع ، فإذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف نحو : السماء والرشاء والالاء والمقلاء .

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ٣٩ ، وانظر ابن ولاد ص ١٤٥ وسيبويه ج ٢ ص ٩٤ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ ، والجزء الثالث ص ٤٠ ، وانظر ابن ولاد ص ١٣٦

١٢٨ ، وسيبويه ج ٢ ص ٩٣ .

(٤) سيأتي في باب النسب ص ١٣٤ من الأصل .

إِذَا أَنْ يَكُونُ اسْمًا أَلْفُهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ؛ نَحْوُ : قَفَا ، وَعَصَا ، وَمَلَّهَى ، وَمَرَمَى ، وَمُسْتَعَطَى ، فَهَذَا كُلُّهُ انْقَلَبَتْ يَاوَهُ أَوْ وَاوَهُ أَلْفًا مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ زَائِدَةٌ لِإِلْحَاقِ أَوْ تَأْنِيثِ :

فَالِإِلْحَاقِ ؛ نَحْوُ : حَبْنَطَى ، وَعَفْرَنْتَى ، وَأَرْطَى .

وَالتَّأْنِيثِ نَحْوُ : حُبْلَى ، وَبُشْرَى ، وَقَرْقَرَى . فَهَذِهِ صَيَغٌ وَقَعَتْ كَمَا تَقَعُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا يُقَالُ لَهَا مَقْضُورَةٌ وَلَا مَمْدُودَةٌ .

فَمَا كَانَ مِثْلَ قَفَا وَعَصَا ، فَنَحْوِ جَمَلٍ . وَمِثْلُ مَغْزَى ، وَمَلَّهَى ، مَخْرَجٌ ، وَمَذْخَلٌ .

وَمَا كَانَ نَحْوُ : حَبْنَطَى فَلَا مَهْ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ حَبْنَطَى مَلْحَقَةٌ بِهِ ؛ نَحْوُ : جَحْنَفَلٍ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَكَأَرْطَى الَّذِي هُوَ فَعْلَى ، / فَأَلْفُهُ مَلْحَقَةٌ بِجَعْفَرٍ وَسَلْهَبٍ ، فَالْفَاتُ هَذَا الضَّرْبِ أَصْلِيَّةٌ ، وَتِلْكَ مَلْحَقَةٌ بِهَا (١) .

وَأَمَّا الْمَمْدُودُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَقَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ زَائِدَةٌ ، وَيَقَعُ بَعْدَهَا أَلْفٌ مَبْدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ، لِلتَّأْنِيثِ أَوْ لِلإِلْحَاقِ .

فَأَمَّا سَقَاءٌ وَغَزَاءٌ ، فَبِمَنْزِلَةِ ضَرَابٍ وَقِتَالٍ .

وَأَمَّا الْمُلْحَقَةُ فَنَحْوُ : حِرْبَاءٍ ، وَعِلْبَاءٍ . وَفِعْلَاءٌ - فَاعِلٌ - تَلْحَقُ بِسِرْدَاحٍ ، وَشِمْلَالٍ .

وَفِعْلَاءٌ تَلْحَقُ ؛ نَحْوُ : قُوبَاءٍ فَاعِلٌ فِيمَنْ أَسْكَنَ الْوَاوَ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ فُسْطَاطٍ (٢) .

وَأَمَّا مَا كَانَ لِلتَّأْنِيثِ فَنَحْوُ : حِمْرَاءَ ، وَصَفْرَاءَ ، وَخُنْفُسَاءَ .

إِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ بَعْدَ زَائِدَةٍ . فَهَذَا تَأْوِيلُ الْمَقْضُورِ وَالْمَمْدُودِ .

(١) تقدم لنا حديث الإلحاق في الجزء الأول ص ٢٠٤-٢٠٥ .

وقرقري : أرض باليمامة (البلدان ج ٤ ص ٣٢٦) . والعفري : الشديد .

(٢) تقدم حديث الإلحاق في الألف الممدودة وسيبيده أيضا في الجزء الرابع ، وذكره أيضا

في كتابه المذكر والمؤنث الورقة ٨ فقال :

« كل ما كان من هذا الوزن مكسوره أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا ، وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا . فالمضموم الأول نحو قولك قوباء وخشاء فاعلم فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من الثلاثة ، وما كان بكسور الأول نحو علباء واخواته فملحق بسرحان وسرداح ، والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وضفت لك لنحو حمراء وصفراء وصحراء . »
وشملال كعلباء ، وحرباء ملحقه بسرداح لأن اللام الثانية زائدة . وحبنطى وجحنفل ملحقان بسفرجل .

هذا باب

الابتداء

وهو الذى يُسميه النحويون (الألف واللام (١))

اعلم أن هذا الباب عبرة لكل كلام ، وهو خبر ، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب .
فإذا قلت : قام زيد / ، فقول لك : أخبر عن (زيد) ، فإنما يقول لك : ابن من قام فاعلاً ،
والحقة الألف واللام على معنى الذى ، واجعل زيدا خبرا عنه ، وضع المضمرة موضعه الذى كان
فيه فى الفعل .

فالجواب فى ذلك أن تقول : القائمُ زيدٌ ، فتجعل الألف واللام فى معنى الذى ، وصلتهما
على معنى صلة الذى ، وفى القائم ضمير يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعلٌ ؛ لأنك
وضعتة موضعَ زيد فى الفعل ، و(زيد) خبر الابتداء .

وإن شئت قلته بـ (الذى) ، فقلت : الذى قام زيدٌ .

ف(الذى) لا يمنع منه كلام يُخبر عنه ألبتة .

وقولك : الفاعل لا يكون إلا من فعلٍ خاصة (٢) .

(١) أطال المبرد القول فى هذا الباب حتى أمل ، ولم أجد فيما بين يدي من كتب النحو مثل
هذه الإطالة سوى ما فى شرح الكافية للرضي ، وقد لام العصام الرضى على هذا فقال فى شرحه
للکافية ص ٢٠١ : « أكثر الرضى البحث عنه لاسيما فى الاخبار عن المتنازع فيه وفيه املا
لا يتبعه مزيد نفع ، » .

ومسائل الرضى هناك نقلها من كتاب الاصول لابن السراج كما يقول البغدادي فى
الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ .

(٢) فى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٢ « لا تخبر بالالف واللام الا عن اسم فى الجملة
الفعلية خاصة . . . ويشترط فى الفعل أن يكون متصرفا ، اذ غير المتصرف ، نحو : نعم وبئس
وعسى وليس ، لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول . . . »

ويجب الا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه
كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام ، » .

وانظر ايضا حاشية يس على الألفية ج ٢ ص ٣١١-٣١٢ والهمع ج ٢ ص ١٤٦ .

ولو قلت : زيد في الدار فقال : أخبر عن (زيد) بالألف واللام - لم يجز؛ لأنك لم تذكر فعلاً .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد، فجعلت (هو) ضمير زيد، ورفعت (هو) في صلة الذي بالابتداء ، (وفي الدار) خبره ، كما كان حيث قلت : زيد في الدار ، وجعلت (هو) ترجع إلى الذي .

فإن قال لك : أخبر عن (الدار)^(١) في قولك : / زيد في الدار ، قلت : التي زيد فيها الدار . فالهاء في قولك (فيها) مخفوض في موضع الدار؛ لأن الدار في المسألة هاهنا خبر التي ، فهذا وجه الإخبار .

٣
٧٤

(١) يجوز الإخبار عن المجرور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن مجرور مذ ومنذ وحتى ورب ، كما يجوز الإخبار عن الجار والمجرور معاً (حاشية يس ج ٢ ص ٣٠٩) .

وقال الرضى ج ٢ ص ٤٣ : لا يخبر عن الجار والمجرور ، إذ لا يضم .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبدُ الله أخاك : وقتل عبدُ الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل في قولك : ضرب عبدُ الله أخاك

قلت : الضاربُ أخاك عبدُ الله ، وإن شئت قلت : الذى ضرب أخاك عبدُ الله ، وفي (ضرب)

اسم عبدُ الله فاعل ، كما كان ذلك في قولك : ضرب عبدُ الله ، وهو العائد إلى (الذى) حتى صلحت الصلة ، و(عبدُ الله) خبرُ الابتداء .

فإن قال لك : أخبر عن المفعول . قلت ، الضَّارِبُ عبدُ الله أَخوك . ف(الهاء) ضميرُ الأخ ،

وهي مفعول كما كان مفعولا و (عبدُ الله) فاعل كما كان في المسألة ، و (أخوك) خبرُ الابتداء . وهو الألف واللام في الحقيقة ؛ لأنَّ كلَّ ما تخبر عنه ف (الذى) تقدّمه له ، وهو خبرُ الابتداء ، / وكلاهما تقصد به الذى تخبر عنه في الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيد أخاك في الدار ، ففعل لك : أخبر عن (الدار) قلت : الضاربُ زيدا

أخاك فيها الدار .

وتأويله بالذى : التى ضرب عبدُ الله أخاك فيها الدار . وقولك : (فيها) هو قولك : (في الدار)

في المسألة . وقد مضى من التفسير ما يدلُّ على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبدُ الله أخاك قائما ، فقيل : أخبر عن (قائم) - فقد سألك محالاً ؛ لأنَّ

الحال لا تكون إلا نكرة ، والمضمر لا يكون إلا معرفة ، وكلُّ ما أخبرت عنه فإضماره لابد منه ؛

فالإخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخبر عن النعت ؛ لأنَّ النعت تحلية ، والمضمر لا يكون نعتا ؛ لأنَّه لا يكون تحلية (١) .

ولا يُخبر عن التبيين ؛ لأنَّه لا يكون إلا نكرة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٤ « كالمضاف دون المضاف إليه اذ المضمر لا يضاف ،

وكالموصوف بدون الصفة ، وكالصفة بدونها ، .

ولا يُخْبِر عن الظروف التي لا تُستعمل اسما ؛ لأنَّ الرفع لا يدخلها . وخبرُ الابتداء لا يكون إلا رفعا .

ولا يُخبر عن الأفعال . ولا عن الحروف (٢) التي تقع لمعانٍ ؛ لأنها لا يكون لها ضمير .

فكلُّ ما كان مَّا / ذكرته فقد أثبتُّ لك العلة فيه . وكلُّ اسمٍ سوى ذلك فخبرٌ عنه .

ولا يُخْبِر عن (كيف) ؛ و(أين) ؛ وما أشبهه ؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلا في أول الكلام ؛

لأنَّها للاستفهام (٢) .

ولا يُخْبِر عن أحدٍ وأخواته (٣) .

٣
٧٦

(١) وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٣ « وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام الخبر عنه يخرج الفعل والعلمة والجار والمجرور والظرف ، اذ لا تضم هذه الأشياء » .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٥ : « وبالشرط الثالث وهو تأخير الخبر عنه يخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن .. »

ويخرج كل اسم فينه معنى الشرط والاستفهام ، كمن وما وأيهم وكذا كم الخبرية وكأين - لتصدرهما » .

(٣) وفي شرح الكافية أيضا « وكذا كل اسم يلزمه النفي ، نحو : لا أحد ، ولا عريب .. »

وقد جمعها وشرحها البغدادي في الخزانة ج ٣ ص ٢٩٥ - ٢٩٩ .

هذا باب

الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ

ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت (١)

وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وما أشبهه ؛ لأنك إن شئت قلت : كسوت زيدا ، وأعطيت زيدا ، ولم تذكر المفعول الثاني .

فإذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، فقال لك : أخبر عن (زيد) - قلت : المعطية أنا درهما ، زيد . فإن قال لك : أخبر عن (الدرهم) قلت : المعطى أنا زيدا لإياه درهم ، فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم في موضعه ؛ لئلا يدخل الكلام لبس وإن لم يكن ذلك في الدرهم . ولكن قد يقع في موضعه : أعطيت / زيدا عمرا ، فالوجه أن تقدم الذي أخذ ، وقد يجوز : المعطية أنا زيدا درهم ؛ لأن هذا لا يلبس ؛ لأن الدرهم ليس مما يأخذ .

فإذا دخل الكلام لبس ، فينبغي أن يوضع كل شيء في موضعه .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك ، قلت : المعطى زيدا درهما أنا .

واعلم أن الفعل يتضمن الضمير ، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه ، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير

وإن جرى لمن ليس هو له خيرا ، أو نعنا ، أو حالا ، أو صلة - لم يكن بُدُّ من إظهار الفاعل ؛

ألا ترى أنك تقول : زيد أضربته ، وعمرو تضربه (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦ • هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين : فان شئت اقتصر على المفعول الاول ، وان شئت تعدى الى الثاني ، كما تعدى الاول وذلك قولك . اعطى عبد الله زيدا درهما ٠٠٠٠ .

(٢) في أمالي الشجرى ج ١ ص ٣١٤ : • اسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له خيرا أو وصفا لزمك ابراز ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مخافة اللبس ، وليس كذلك الفاعل ، لأن ما في أوائل الأفعال المضارعة من الزوائد الدالة على التكلمين والمخاطبين والغائبين وما يتصل =

فإن وضعت في موضع (تضربه) (ضاربه) - قلت : زيد ضاربه أنا ، وعمرو ضاربه أنت ؛ لأنَّ الفعل الذي أظهرت قد جرى خيرا على غير نفسه .

فلذلك لما قال لك في قوله « أعطيت زيدا درهما » أخبر عن نفسك - قلت : المعطى زيدا درهما أنا ، فلم تظهر بعد المعطى مضمرا ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه . وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيدا - أظهرت (أنا) فقلت : المعطى أنا درهما زيد ؛ لأنَّ / الفعل لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، وكذلك المعطى أنا زيدا إياه درهم ؛ لأنَّ الألف واللام للدرهم ، والفعل لك . فإن كان الذي ظهر الفعل ، فلم تحتج إلى المضمرة المنفصلة . وذلك قولك - إن أخبرت عن (زيد) - : الذي أعطيته درهما زيدا .

فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذي أعطيته زيدا درهم ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذي أعطيت زيدا إياه درهم .

٣
٧٨

= بأواخر الأفعال الماضية من الضمائر الموضوعه لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس ، كقولك في المضارع - إذا عنيت نفسك أو مخاطبا - : زيد أكرمه ، وجعفر تكاتبه . وفي الماضي : زيد أكرمته وجعفر كاتبته . . .

ألا ترى أن هذا كلام غير مفتقر إلى إبراز الضمير الذي هو أنا وأنت . . . ولو قلت : زيد مكرمه ، وجعفر مكاتبه لم يدل (مكرمه) (مكاتبه) على ما دل عليه أكرمه وتكاتبه وأكرمته وكاتبته فلزمك أن تقول : مكرمه أنا ، ومكاتبه أنت . . .

وانظر الانصاف ص ٤٥ - ٤٨ والخزانة ج ٢ ص ٤١٠ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٨٧ ، ج ٢ ص ١٦ ، والخصائص ج ١ ص ١٨٦ والأشباه ج ١ ص ٢٣٣ ، ٢٦١ - ٢٦٣ ، ج ٢ ص ١٩٨ .

هذا باب

الفعل المتعدى إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١)

وتلك الأفعال هي أفعال الشك واليقين ؛ نحو : علمت زيدا أخاك ، وظننت زيدا ذا مال ، وحسبت زيدا داخلا دارك ، وخجلت بكرا أبا عبد الله ، وما كان من نحوهن .
وإنما امتنع : ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وخبر (٢) .

فإذا قلت : ظننت زيدا منطلقا فإنما معناه : زيد منطلق في ظني ، فكما لا يبدؤ للابتداء من خبر كذا لا يبدؤ من مفعولها الثاني ؛ لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك .
/ إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فقال لك : أخبر عن نفسك - قلت : الظان زيدا أخاك نفسك .
فإن قال : أخبر عن (زيد) - قلت : الظان أنا أخاك زيد .
فإن قال : أخبر عن (الأخ) - قلت : الظان أنا زيدا إياه أخوك . تضع الضمير في موضع الذي تُخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر به (الذي) عن نفسك قلت : الذي ظن زيدا أخاك أنا .
فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي ظننته أخاك زيد .
فإن قيل : أخبر عن (الأخ) - قلت : الذي ظننت زيدا إياه أخوك ، ويقبح أن تقول :
الذي ظننته زيدا أخوك ؛ لما يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فإنما يقع الشك في الأخوة . فإن قلت : ظننت أخاك زيدا - أوقعت الشك في التسمية . وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر . وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا . . . »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول ، لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك . . . »

عن المعنى ؛ نحو : ضرب زيدا عمرو ؛ لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ، فإن كان المفعول الثاني مما يصح موضعه / إن قدمته فتقديمه حسن ؛ نحو قولك : ظننت في الدار زيدا ، وعلمت خلقتك زيدا .

فإن قال : أخير عن (الدار) - قلت : الظانُّ أنا فيها زيدا الدار .
وإذ (الذي) تقول : التي ظننت فيها زيدا الدار .

وكذلك الخلف . تقول : الظانُّ أنا فيه زيدا خلقتك .

وإن كان المفعول الثاني فعلا ، نحو : ظننت زيدا يقوم - لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك .
وكذلك إن كان من الظروف التي لا تحلُّ محلَّ الأسماء .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (١)

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهن

إعلم أن هذا الباب إنما معناه : الابتداء والخبر ، وإنما دخلت (كان) ؛ لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .
وإنما صُرِّفَت الأفعال لقوتها ، وأنت تقول فيهن : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتى فيهن جميع أمثلة الفعل .

فإذا قلت : كان زيد أخاك فخبرت عن (زيد) قلت : الكائن / أخاك زيد ؛ كما كنت تقول

في ضرب .

فإن أخبرت عن (الأخ) فإن بعض النحويين لا يُجيز الإخبار عنه (٢) ، ويقول : إنما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا ؛ فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ؛ كذلك لا يجوز أن تخبر عما وُضِعَ موضعه .

وهذا قول فاسد مردود لا وجه له ؛ لأنك إذا قلت : زيد منطلق - فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسد هاهنا .

(١) سيأتى فى الجزء الرابع حديث كان وأخواتها وعنون لبابها هناك بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ص ٤١٤ من الأصل .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ : « ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان ، والأصل جوازها ، لأنه كخبر المبتدأ » ، وانظر الأشموني ج ٣ ص ٩٩ .

وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ : « والأصح جوازها فى خبر كان الجامد ، كما يجوز فى خبر المبتدأ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف » .

وقال فى ص ١٤٨ : « والأصح منعه فى كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو ان أو ظن وقيل :

يجوز » .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنَّ وأخواتها ؛ لأنَّ معنى : (ظننت زيدا أخاك) إنما هو :
ظننت زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : (إنَّ زيدا أخوك) إنما هو : إنَّ زيدا من أمره كذا
وكذا .

فمن زعم أنَّه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألاَّ يُجيز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان
يُخبر عن هذا أجمع ، ويمتنع لعلَّة موجودة في هذا - فقد ناقض .

فالإخبار عن المفعول في كان - إذا قلت : كان زيد أخاك - أن تقول : الكائن زيد إتياء أخوك .
فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائنه زيد أخوك - فحسن ، والأول أجود ؛ لما قد ذكرته لك في باب (كان) (١)
من أنَّ الذي يقع بعدها ابتداءً وخبر . فإذا قال : الكائنه ، فوصل الضمير ب (كان) - فقد ذهب
في اللفظ ما يقوم مقام الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاخترنا الأول ؛ لأنَّ له اللفظ والمعنى ،
وقد قال الشاعر :

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإِنَّه أَخوها عَدَتْهُ أمُّه بِلِبانِها (٢)

فهذا جائز ، والأحسن ما قال الشاعر :

لَيْتَ هذا الليلَ شَهْرٌ لا نَرى فيه عَرِيبا

ليس إِيأىَ وإِيأىَ كَ ولا نَخْشَى رَقِيبا (٣)

- (١) عقد لكان بابا في الجزء الرابع سيأتي حديثه ، كما عقد بابا في ص ٩٦ من هذا الجزء .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١ على أن (كان) تجرى مجرى الأفعال الحقيقية في
عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو : ضربته .
والبيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان
إذا مضى إليها يتناول شيئا من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة ، فقال له أبو الأسود :

دَعِ الخمرَ يَشْرَبْها الغَواةُ فَإِنَّنى رأيتُ أخاها مُغْنِياً بمكانِها

يريد : نبذ الزبيب .

- واللبان : بكسر اللام تقول : هو أخوه بلبان أمه . قال ابن السكيت : ولا يقال : بلبان أمه .
انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٦ - ٤٢٨ ، والعينى ج ١ ص ١ ص ٣١٠ - ٣١٢ ، وتفسير
المسائل المشكلة للفارقي ص ٧٠ .
(٣) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٣٨١ على اتیان الضمير بعد ليس منفصلا ، لوقوعه
موقع خبرها ، واتصاله بليس جائز ، لأنه فعل وإن لم يقو قوة الفعل الصحيح . =

فإن قلت : كان زيد ضاربا عمرا ، فقليل : خبر عن (ضارب) وحده - لم يجز (١) ؛ لأنه عامل في عمرو ، وإن قيل : خبر عن (عمرو) جاز فقلت : الكائن زيد ضاربه عمرو .

فإن قيل : خبر عن (ضارب عمرا) (٢) قلت : الكائن زيد ضارب عمرا ، ولك / أن تقول : إياه ضارب عمرا فتقول : الكائن زيد إياه ضارب عمرا .

فإن قلت ذلك بـ (الذي) قلت : الذي كان زيد إياه ضارب عمرا .
فإن قلته بالهاء قلت : الذي كان زيد ضارب عمرا ، وتحذف الهاء لطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي كانه .

فأما إذا قلت : الذي كان زيد إياه - فإن (إياه) لا يجوز حذفها ؛ لأن المتصل يحذف ، كما يحذف ما كان من الاسم في مواضع ، و (إياه) منفصلة فلا تحذف ؛ لأن هذا لا يشبه ذلك .

= وقال الفاروقى فى كتابه ص ٧٠ : « وقد روى فى (شهر) الرفع والنصب جميعاً ، وهو عندى أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن ، وقد تقصينا هذا فى كتابنا : تفسير أبيات كتساب سيبويه » .

ويقول البغدادي فى الخزانة : ولم يظهر لى وجه النصب .

وتوجيه ذلك على لفة من ينصب الجزأين أو على تقدير أن الخبر محذوف .

نرى : من رؤية العين .

عريب : من اللفاظ اللازمة للنفى ، واسم ليس ضمير مستتر راجع الى عريب . وإياى : خبرها بتقدير مضاف أى : ليس عريب غيرى وغيرك ، فحذف غير ، وانفصل الضمير وقام مقامه فى النصب .

وجملة (لا نخشى رقبيا) معطوفة على جملة (لانرى فيه) الواقعة خبرا ثانيا والرابط محذوف أى فيه .

ويجوز أن تكون جملة (لا نرى) صفة لشهر .

تمنى أن تطول ليلته بمقدار شهر .

ونسب الأعم الشعر لعمر بن أبى ربيعة ونسبه صاحب الاغانى الى العرجى .

وقد ذكر البيتان فى قصيدة لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، كما ذكرت القصيدة فى ديوان العرجى ص ٦١ - ٦٣ مع خلاف فى الترتيب وفى بعض اللفاظ ورواية البيت الثانى فى ديوان العرجى هكذا :

غير أسماء وجُمَلْ ثم لا نخشى رقبيا

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ د وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة العاملة فى الظاهر .

(٢) فى التصريح ج ٢ ص ٢٦٧ « يخبر عن العامل ومعموله » .

ألا ترى أنك تقول : الذي ضربتُ زيد ، ولا تقول : الذي مرتت زيد ؛ لأنَّ الضمير
قد فصلته بالباء .

• • •

فأما (ليس) فلا يجوز أن تُخبر عما عملت فيه بالألف واللام ؛ لأنها ليس فيها (يُفعل) ،
ولا يُبنى منها (فَاعِل) ، ولكن يخبر بالذي ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقا ، وليس زيد إلا قائما .
فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) في قولك : ليس زيد منطلقا - قلت : الذي ليس منطلقا زيد .
وإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : / الذي ليس زيد إتياء منطلق .
وإن قيل : أخبر عن (زيد) في قولك : ليس زيد إلا قائما - قلت : الذي ليس إلا قائما
زيد .

وإن قال : أخبر عن (قائم) قلت : الذي ليس زيد إلا إتياء قائم (١) .

• • •

وكلُّ شيء ليس فيه فعل فالإخبار عنه لا يكون إلا بالذي ، تقول : زيد أخوك . فإن قيل :
أخبر عن (زيد) قلت : الذي هو أخوك زيد .
وإن قيل : أخبر عن (الأخ) قلت : الذي زيد هو أخوك .
وتقول : إن زيدا منطلق . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذي إنه منطلق زيد .
فإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : الذي إن زيدا هو منطلق ، فعلى هذا تجرى الأخبار .
تقول : زيد في الدار . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذي هو في الدار زيد .
وإن قال : أخبر عن (الدار) قلت : التي زيد فيها الدار .
وتقول : كان زيد حسنا وجهه . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الكائن [حسنا وجهه زيد]
فإن قال : أخبر عن (حسنا وجهه) قلت : الكائن زيد [٢] إتياء حسن وجهه .
فإن قيل : أخبر عن (وجهه) لم يجز ذلك ؛ وذلك لأنه يضع في / موضع (وجهه) ضميرا .
فإن رجع ذلك الضمير إلى الذي لم يرجع إلى زيد شيء فبطل الكلام .
وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذي في صلته شيء .

(١) في الهمع ج ٢ ص ١٤٧ صرح بأنه لا يخبر عن اسم الفعل الناسخ المنفى ، كليس
وما زال وأخواتها .
(٢) ما بين الموقوفين تصحيح السيرافي .

وكذلك ؛ كان زيد أبوه منطلق . إن قيل : أخبر عن (أبيه) لم يجوز للعلّة التي ذكرت لك ،
وبيّن هذا أنك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت (هو) إلى زيد فسد من
جهتين :

إحداهما : أن (هو) للأب ، وقد جعلتها لزيد .

والآخر : أنك لم تجعل في صلة الذي شيئا يرجع إليه .

فإن قال : أرد (هو) إلى الذي - لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن (منطلق) لقلت : الذي كان زيد أبوه هو منطلق . فكانت الهاء

في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصحّ الكلام .

واعتبر هذا بواحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير أجنبياً ، فإن صلح جاز الإخبار عنه ،

وإن امتنع لم يجوز ؛ ألا ترى أنك لو قلت : كان زيد حسناً / عمرو ، وكذلك : كان زيد عمرو

منطلق - لم يجوز .

فإن قلت : كان زيد أبوه في داره جاز الإخبار عن (أبيه) ؛ لأنك لو قلت : كان زيد

عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن (أبيه) قلت : الكائن زيد هو في داره أبوه . جعلت (هو) يرجع إلى

الذي ؛ لأنه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد . فكل ما كان من هذا

فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا باب^(١) ، وسنفرّد باباً لمسائله بعد فراغنا منه

إن شاء الله .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٤-٤٥: «وكذا كل ضمير مستحق لغيره . كالضمير
في زيد ضربته ، وفي زيد ضرب ، وفي زيد قائم ، إذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار ،
فلو قلت : الذي زيد ضربته هو : فإن بقي الضمير كما كان راجعاً إلى زيد لم يجوز ، لانا
قلنا : يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول ، وأيضاً تبقى الصلة خالية من عائد
إلى الموصول وقولك : (هو) في الأخير ليس في الصلة بل هو خبر للموصول ، وإن جعلناه
عائداً إلى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خالية من عائد إلى المبتدأ وقولك : (هو) في الأخير ليس
في حيز خبر زيد . . . وأن استغنى بضمير جاز الأخبار عن ضمير آخر ، وأن رجع إلى ذلك المبتدأ ،
وذلك كما في نحو : زيد ضاربه أخوه جاز لك الأخبار عن أي ضمير شئت منهما .

وقال الإندلسي : لا يجوز ذلك . . . »

وانظر الفارقي ص ٤٧ وحاشية يس ج ٢ ص ٣٠٨ .

هذا باب

الإخبار عن الظروف والمصادر

فأما الظروف فهي : أسماء الزمان والأمكنة .

وأما المصادر فهي : أسماء الأفعال .

إعلم أنّ كلّ ظرف متمكّنٍ فالإخبارُ عنه جائز ، وذلك قولك - إذا قال قائل : (زيد خلفك) - :
أخبر عن (خلف) قلت : الذي زيد فيه خلفك ، فترفعه ؛ لأنه اسم ، / وقد خرج من أن يكون
ظرفا . وإنما يكون ظرفا إذا تضمن شيئا ؛ نحو : زيد خلفك ؛ لأنّ المعنى : زيد مستقرّ في هذا
الموضع ، و (الخلف) مفعول فيه .

فإن قلت : خلفك واسعٌ - لم يكن ظرفا ، ورفعت ؛ لأنك عنه تخبر .

وكذلك : سرت يوم الجمعة . فيوم الجمعة ظرف لسيرك .

فإن قلت : يوم الجمعة مباركٌ - أخبرت عن اليوم ؛ كما تخبر عن سائر الأسماء ؛ لأنه ليس
بظرف . فهو كقولك : زيد حسنٌ ، .

وعلى هذا قال الشاعر :

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ على الاتساع في خلفها وامامها برفعهما .

الفرج : موضع المخافة كالنفر والثغرة والعودة .

المولى : قال ثعلب : هو بمعنى الاولى بالشئ كقوله تعالى (ماواكم النار هي مولاكم)

أى : أولى بكم .

والضمير في (فعدت) للبقرة الوحشية ، ويروى : (فعدت) بالعين المهملة من العدو .

وكلا : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف ، لأنها مضافة الى الظاهر .

وجملة (تحسب أنه) خبرها ، والعائد الى المبتدأ الضمير في أنه ، وعاد مفردا مراعاة

للفظ (كلا) .

وجملة المبتدأ وخبره (كلا الفرجين تحسب أنه) خبر (غدا) ، لأنها من اخوات صا

أو حالية على ان (غدا) تامة ، ومن رواه بالعين فالجملة حالية لا غير .

وقال ابن السجري : « (خلفها) رفع على البذل من (كلا) والتقدير : فعدت وخلفها وامامها

تحسب أنه يل المخافة .

فكلُّ ظرفٍ يُستعمل اسماً فهذا مجازه ، وما كان لا يقع إلا ظرفاً فلا يجوز الإخبار عنه ؛
لأنه لا يرتفع .

وكلُّ ما خَبِرَتْ عنه فلا بُدَّ من رفعه ؛ لأنه خبر ابتداء .

فمن ذلك (عند) ، لو قلت : زيد عندك ، فقال قائل : أخبر عن قولك (عندك) لم يجوز ؛
لأنه كان يلزمك أن تقول : الذي زيد فيه عندك ؛ فترقع ما لا يجوز أن يقع مرفوعاً أبداً .

وكذلك ذات مرة ، وسوى ، وسواء ، وبعيدات بين ، / وسحر إذا أردت به سحر يومك (١)
وقد مرّت العلة في هذه الظروف في مواضعها (٢) .

وكلُّ ما نصبته نصبَ الظروف لم تُخبر عنه ؛ لأنَّ ناصبه قائم ، وإنما تُخبر عنه إذا حوّلته
إلى الأسماء .

وكذلك المصادر . كلُّ ما تنصب منها نصبَ المصدر لم تُخبر عنه (٣) فإن نصبته نصبَ الأسماء ،
فقد حكمت له بالرفع ، والخفض في موضعهما ، وجعلته كسائر الأسماء ، وذلك قولك : سرت

= وان رفعته بتقدير هو خلفها وامامها فجائز .

وبعض النحويين أبدله من مولى المخافة وذلك فاسد من طريق المعنى ، لأن البدل يقدر ايقاعه
في مكان المبدل منه ، وإن منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن ، ولو قلت : كلا الفرجين
تحسب أنه خلفها وامامها لم تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وامامها ، فليس في
ايقاع الحسين على ذلك فائدة .

والبيت من معلقة لبيد ، وانظر شرح المعلقات للزوزني ص ١٠٤ - ١٠٥ ولابن الأنباري
ص ٥٦٥ - ٥٦٦ ، والتبريزي ص ١٥٥ - ١٥٦ وديوان لبيد ص ٣١١ ، ومعجم المقاييس ج ١
ص ٢٩ ، ج ٢ ص ١١٢ ، وشرح المفضليات للأنباري ص ٦٩ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١٠ ،
ج ٢ ص ٢٥٢ ، وسعيد المبرد ذكر هذا البيت في الجزء الرابع .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٥ : (ويخرج أيضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف
غير المتكئة ، نحو : عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين كذا سحر وعشاء ومناء معينات .
» وان أخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في
قولك : سرت يوم الجمعة فتقول : الذي سرت فيه يوم الجمعة الا أن يكون الظرف متوسماً
فيه

(٢) الحديث عن الظروف متصرفها وغير متصرفها سيأتي في الجزء الرابع .
وتقدم في الجزء الثاني ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٨ الحديث عن سوى ، سواء ، وبعيدات بين .
وانظر سيبويه ج ١ ص ١١٥ .

(٣) في الفارقي ص ١٨ : « فان قال قائل : فهل كل مصدر حاله فهذه في صحة الاخبار
عنه .

قيل : ليس المصادر واحدة في ذلك . بل هي ثلاثة أقسام :

بزيد سيرا . ليس في قولك (سيرا) إلا ما كان في قولك : سرت إلا أن تمنعه ، أو نصيره معرفة ، أو تفرده ، أو تثني فتقول : سرت بزيد سيرا شديدا ، أو سيرة واحدة ، أو سيرتين ، أو السير الذي تعلم . فإذا أوقعت فيه الفائدة فالباب فيه التصرف .
وتقول : سير بزيد سير شديد ، وسير بزيد سير تان .

فإن قلت : سير بزيد سيرا فالنصب الوجه ، والرفع بعيد ؛ لأنه توكيد ، وقد خرج من معاني الأسماء . قال الله - عز وجل - : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (١) فرفع لما نعت .
فإذا أخبرت عن (الصور) / قلت : المنفوخ فيه نفخة واحدة الصور .
وإن أخبرت عن النفخة قلت : المنفوخة في الصور نفخة واحدة .

وتقول : سير بزيد فرسخ إذا أقمته مقام الفاعل .
فإن قيل : أخبر عنه ، قلت : المسير بزيد فرسخ .
فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : المسير به فرسخ زيد .
وإن قلت : سير بزيد فرسخا ، فنصبته نصب الظروف ، ولم تقمه مقام الفاعل لم يجز الإخبار عنه .

وكذلك سير بزيد يوما ، وسير بزيد سيرا .

== منها ما لا خلاف أنه يخبر عنه ، وهو ما تقدم بيانه ، ويلحق به على قبح المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، وإنما قبحه أنه ليس فيه إلا ما في الفعل من التكرير .
وقسم لا خلاف في أنه لا يخبر عنه ، نحو : وردت العراك ، وما وقع موقع الحال ، لأنه خلف مما لا يصح أن يخبر عنه ...

وقسم ثالث فيه خلاف وهو على ثلاثة أضرب من المصادر :
الأول : المصدر الواقع موقع الدعاء ، نحو : ويحه رجلا ، وييله رجلا . المازني يجيزه ، لأنه قد قوى في الخبر ، وأبو بكر بن السراج لا يجيزه ، لأنه واقع موقع الدعاء ، والدعاء لا يخبر عنه ، فكذلك ما وقع موقعه ومن هذا القسم أيضا سقيا له ..

والثاني : المصدر الواقع موقع ما هو في معناه من غير لفظه نحو : تبسمت وميض البرق . المازني يجيزه على قبح ، لكثرتة على هذا الوجه حتى صار كالأصل ، وأبو بكر لا يجيزه ، لأنه مغير عن الأصل ، فحذف كأنه قال : تبسمت تبسما كوميض البرق ...
والثالث من ذلك : المصدر الواقع موقع الفعل في الخبر من نحو : انما أنت ضربا ، وانما أنت

سيرا . أبو بكر يمنع منه ، والمازني يجيزه لوقوعه في الخبر وكثرتة على هذا الوجه .

وأبو بكر يرى أنه بلفظه بدل فمتى جعل ضميره موضعه بطلت دلالتة .

والذي عندي في ذلك أن الصواب مذهب أبي بكر ، ، ، ،

وانظر الرضي ج ٢ ص ٤٣ - ٤٥ والهمع ج ٢ ص ١٤٧ .

(١) الحاقة : ١٣ .

كُلُّ ما لم تجعله من مصدر ، أو ظرف اسما فاعلا أو مفعولا على السَّعة لم يجز الإخبار عنه ؛ لأنَّ ناصبه معه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : سير بزيد سيرا ، فجعلت قولك (بزيد) تماما فإنما هو على قولك : يسرون سيرا .

وإنما يكون الرفع على مثل قولك : سير بزيد يومان ، ووَلِدَ له سِتُونُ عاما . فالمعنى : ولد لزيد الولد سِتِينُ عاما ، وسير به في يومين ، وهذا الرفع الذى ذكرناه / اتَّسَاعُ ، وحقيقة اللغة غير ذلك . قال الله عزَّ وجلَّ : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (١) ، وقال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنَمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطَى بِنَائِمِ (٢)

وقال :

• فَنَامَ لَيْلِي وَتَقَضَى هَمِّي (٣) •

وقد استقصينا هذا في بابهِ (٤) ، وإنما نذكر منه شيئا للإخبار . فمن جعل اليوم ونحوه ظرفا قال : اليوم سرت فيه ؛ لأنَّه قد شغل الفعل عنه ، فرد إليه ضميره على معناه .

ومن جعله اسما على الاتِّساع قال : اليوم سِرْتُهُ ؛ كما تقول : زيد ضربته . فمن ذلك قوله :

ويومٍ شَهْدَانُهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلِ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٥)

(١) سبأ : ٢٢ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على الاخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا . والمعنى : وما المطى بنائم في الليل .

• أم غيلان : هي بنت جرير • السرى : سير الليل •
• والمطى : اسم جمع مطية وهي الراحلة التي يركب ظهرها ، أى يمتطى •
• والبيت لجرير من قصيدة طويلة يجيب بها الفرزدق - ديوانه ص ٥٥٣ - ٥٥٩ •
• وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ •

(٣) الرجز لرؤبة من أرجوزة يمدح فيها الحارث بن سليم ديوانه ص ١٤٢ - ١٤٣ ، وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ . وبعده : وقد تجلى كرب المحتم .

(٤) تكلم عن ذلك وأعاد هذه الشواهد في الجزء الرابع ص ٦١٥ - ٦١٦ من الاصل •

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٠ على نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به اتساعا ومجازا والمعنى : شهدنا فيه

وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل : الفنائم •
• النهال : الرطوبة بالدم ، واصل النهل اول الشرب ، والعلل : الشرب بعد الشرب •
• ويوم مجرور برب المنوطة ، وقليل : صفة له ، ونوافله : فاعل قليل •

فقال : شهدناه ، وإنما أراد : شهدنا فيه على ما ذكرت لك .

فإن قيل : سير يزيد فرسخان يومين فأنت مخير^(١) : إن نصبتهما نصب الظروف قلت :

فرسخين يومين .

والاختيار : أن تُقيم أحدهما مُقَامَ الفاعل ، وإن نصبت اليومين نصب الظرف قلت : سير

بزيد / فرسخان يومين .

فإن أُخبرت عن (الفرسخين) قلت : المسيران بزيد يومين فرسخان^(٢) .

وقال الشجرى فى أماليه ج ١ ص ٦ : وإنما جاز حذف الجار من ضمير الظرف ، كما جاز حذفه من مظهره إذ كنت تقول : قمت فى اليوم ، وقمت اليوم ، فكذلك قلت : اليوم قمت فيه ، واليوم قمته .

نسبه سيبويه الى رجل من بنى عامر .

وانظر المغنى ج ٢ ص ٢٠٨ وشواهد الكشاف ص ٢٣٢-٢٣٣ والكامل ج ١ ص ١٢٩

والتبريزى ج ٤ ص ١٣٢ والفارقى ص ٧٣ ، وروى فى الكامل بنصب (يوما) .

(١) هذه هى المسألة التى استطرد اليها الفارقى فقال عنها ص ٧٣ : « ونظيرها فى التقدير والتزيل مسألة يذكرها أصحابنا فى كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى ، وقد كنا تفصيلا القول فيها ، فأحببنا ان نذكرها فى هذا الموضوع ، وان لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظير ما ذكرت فيه ... ثم قال :

ففى هذه المسألة على ما فيها من الترتيب مائة وستة وستون وجها .

ففى الأصل سبعة أوجه : منها ستة أوجه جائزة ، ووجه ممتنع .

بيان ذلك : أن تجعل (بزيد) فى موضع الفاعل ، فترفعه ، ولك أن تجعله فى موضعه مفعولا

بحرف الجر فى تقدير النصب . ولك أيضا فى فرسخين الرفع والنصب .

ولك فى يومين أيضا الرفع والنصب .

فهذه ستة أوجه ، ولا يجوز رفع أكثر من واحد ، لأن الفعل الواحد لا يكون له أكثر من

فاعل واحد .

هذا حكم الأصل فى المسألة .

فان أُخبرت عن أسماء المسألة فنحن ما يجوز ، ومنه ما يمتنع .

ولو قيل لك : أخبر عن (بزيد) . قلت : ذلك لا يجوز ، لأن معه حرفا ، والحرف

لا يخبر عنه .

(٢) فى الفارقى ص ٧٣ : « فان أُخبرت عن (الفرسخين) قلت : اللذان سير يزيد فيهما

يومين فرسخان . على أن تجعل الفرسخين ظرفا . وأنت اذا أُخبرت عن الظرف لم يكن بد من

أن يذكر مع ضميره حرف الجر .

وانما وجب ذلك ، ليدل على أنه ظرف ، إذ كان بلفظه وصيغته يدل على الظرفية . فمتى

عدمت صورته ، وجئت بضميره - والضمير لا يدل على الظرفية - وجب أن تجيء بحرف يدل

على أنه ظرف ، فان جعلته مفعولا على السمع جازان تحذف حينئذ حرف الجر ، لأنه قد بطل =

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : المسير بزید فيهما فرسخان يومان (١) .
وإن جعلتهما اسمين على السعة قلت : المسيرُ هما بزید فرسخان يومان .

فإن جعلت الإخبار عن الذي ، وأخبرت عن الفرسخين قلت : اللذان سيرا بزید يومين
فرسخان .

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : اللذان سير بزید فيهما فرسخان يومان
وإن جعلتهما مفعولين قلت : اللذان سيرهما بزید فرسخان يومان ، وإنما توحد الفعل لتقدمه .
وتقول في الألف واللام : المسيران - إذا أخبرت عن الفرسخين - لأنَّ الفعل لهما ، وهو
مردود إلى الألف واللام .

وفي اليومين توحد ؛ لأنَّ الألف واللام لهما ، والفعل للفرسخين ، وأفردته لظهور فاعله
بعده . ومثل ذلك قولك : القائمان أخواك ؛ لأنَّك تريد : اللذان قاما ، ثم تقول : القائمان أبواهما
أخواك ؛ لأنَّك تريد : اللذان قام أبواهما ، فتوحد الفعل ؛ لظهور فاعله بعده .

عنه حال الظرف ، فوجب لذلك حذفه ، كما تحذفه من سائر المفصولات ، وليس كونه
مفعولا على السعة مما يخرجُه عن معنى الظرف ، ويقلبه الى حقيقة المفعول ، وليس ذلك الا على
السعة دون الحقيقة ، فتقول : اللذان سيرهما بزید يومين فرسخان .
فرسخان : خبر اللذان . و (هما) ضمير لهما يعود الى اللذين ، وعلى هذا وجه
قول الشاعر :

ويوم شهدناه سُلَيْمًا وعاورا
قليلِ سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

أراد : شهدنا فيه ، ولكنه جعله مفعولا على السعة ، فحذف حرف الجر ، واضمره
كاضمار الأسماء المفعولات .

ولك أن تحذف الضمير ، فتقول : اللذان سير بزید يومين فرسخان .
تريد : سيرهما ، وحذفت ، كما تقول : الذي ضربت زيد . تريد ضربته . فان نقلته
الى الألف واللام جاز فيه الوجهان الاولان بلا خلاف .
فاما الحذف مع الالف واللام فانه ممتنع على مذهب أكثر النحويين ، وقد أجازَه قوم
وليس بالجميل . . .

واللفظ بذلك اذا أخبرت عن الفرسخين بالالف واللام على أنه ظرف . تقول : المسير
بزید فيهما يومين فرسخان . . .

(١) في الفارقي ص ٧٣ « فان أخبرت عن (اليومين) وجب فيهما مثل ماوجب في الفرسخين ،
واللفظ بهما واحد ، وكذلك تقديرهما اذا استوى اللفظان والتقديران ، فلا وجه لتكريره واعادته
فصار ذلك أربعة عشر وجها : عشرة منها جائزة على حسن باجماع . ووجهان على خلاف
من أجل حذف الضمير مع الالف واللام . ووجهان ممتنعان وهما الإخبار عن (بزید) . »

فإن قَدِّمَتِ الفرسخين على ما شرطنا في أصل المسألة قلت : الفرسخان المسيران بزيد يومين (١)
وإن قَدِّمَتِ اليومين قلت : اليومان الميسر بزيد فيهما فرسخان . إن جعلتهما ظرفا ، وإن
جعلتهما مفعولين قلت : الميسرُ هما بزيد فرسخان (٢) .

فإن قَدِّمَتِ الفرسخين ، واليومين ، وجعلت اليومين مفعولين قلت الفرسخان اليومان
المسيراها بزيدهما (٣) . بجعل (الفرسخين) ابتداء ، و(اليومان) ابتداء ثانيا ، و(المسيراها)

(١) في الفارقي ص ٧٣ - ٧٤ : « فان قدمت الفرسخين على (سير) وهما طرفان قلت :
الفرسخان اللذان سير بزيد فيهما يومين .
على أن يكون بينك وبين من تخاطبه عهد في فرسخين .
فان جعلت اللذان وصفا للفرسخين لم يكن بد لهما من خبر فتقول :
الفرسخان اللذان سير بزيد فيهما يومان صعبان أو سهلان ، فتجعل صعبان أو
سهلان الخبر .

فان قدمته (الفرسخين) على أنه مفعول على السعة قلت :
الفرسخان اللذان سيرهما بزيد يومين .
إذا جعلت اللذان خبرا .
فان جعلتهما وصفا قلت : الفرسخان اللذان سيرهما بزيد يومين طويلان .
جعلت (طويلان) خبر الفرسخين .
فان حذف الضمير من الصلة على قولك : الذي ضربت زيد قلت :
الفرسخان اللذان سير بزيد يومين طويلان .

تريد : سيرهما ، وحذف على ما بيننا أولا .
فان قدمتهما والخبر عنهما بالالف واللام دون اندي قلت :
الفرسخان الميسر بزيد فيهما يومين طويلان .
هذا على أنهما مفعولان على السعة ،
وعلى أنهما ظرفان قات : الفرسخان الميسرهما بزيد يومين طويلان ، ولك الحذف على
مذهب من يحذف ، وهو قبيح لما بيننا وأكثر أصحابنا لا يجيزونه .
وانما ذكرت (طويلان) ، لأن الميسر وصف ، ولو جعلته خبرا لم تحتج إلى ذكر
(طويلان) . » .

(٢) في الفارقي ص ٧٤ : « وان قدمت اليومين على سير ، وقد أخرجت (الفرسخان) لوجب
فيه مثل ما وجب في تقديم الفرسخين واللفظ والتفسير واحد فلا وجه لاعادته .
فجميع هذه الوجوه ثمانية عشر وجهها » .

(٣) في الفارقي ص ٧٤ « فان قدمتهما وهو مفعولان على السعة قلت على جعلك (اللذان)
ليومين أيضا :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما .
هذا إذا جعلت (اللذان) خبر اليومين . فان جعلتهما صفة قلت :
الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما شديدان ، فان حاولت حذف الضمير من
صلة الذي على حد قولهم : الذي ضربت زيد فليس يجوز لك حذف أحدهما البتة .

ابتداء ثالثا ، لأن الألف واللام للفرسخين ، فلا يكون خبرا عن اليومين ، وقولك (هما) ضمير اليومين على أنهما مفعولان .

فإن جعلتهما ظرفين قلت (١) : المسيران فيهما ، وقولك (هما) خبر الألف واللام ، والألف ، واللام ، وخبرها خبر اليومين ، واليومان وما بعدهما خبر الفرسخين .

= أما الاول المتصل وهو ضمير الفرسخين ، فلان ضميرهما ليس بعائد الى اللذين وانما يعود اليهما ضمير اليومين . وانما تحذف ما عاد الى الذي دون ما عاد الى غيره .
واما حذف الضمير الثاني وهو ضمير اليومين العائد الى اللذان فلانه منفصل . . .

(١) في الفارقي ص ٧٤ ، فان قدمتهما جميعا ظرفين واللذان لليومين قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير يزيد فيهما فيهما .

وتفسيره : أن تجعل (اللذان) خبر اليومين ، لأنهما يرجعان الى مدلول واحد ، ويكون اليومان وخبرهما جملة في موضع خبر الفرسخين .

فان جعلت اللذان صفة لليومين لم يكن بد من خبر اليومين فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان فيهما فيهما شديدان .

فيكون اللذان وصفا لليومين ، واليومان : مبتدأ ، وشديدان خبرهما ، والجملة خبر

الفرسخان .

وعائد (اللذين) في المسألتين جميعا فيهما الأخير الذي هو لليومين ، وعائد الفرسخان من الجملة فيهما الأول ، وهو متصل بصفة المبتدأ .

وقال في ص ٧٥ فان جعلت (اللذين) للفرسخين ، وقدمتهما وهما طرفان على ترتيب الفعل

في المسألة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير يزيد فيهما فيهما هما .

لا بد ذكر (هما) ، ليكون خبرا لقولك : (اللذان) ويكون (اللذان) مبتدأ ثالثا و(هما)

خبره وعائده فيهما الأول ، لأنه ضمير الفرسخين واللذان للفرسخين .

وانما لزم ذكرهما ، لأن اللذان للفرسخين ، وقد وقع بعد اليومين ، ولا يصح أن

يجري المفرد خبرا على غير من هو له ، فلم يكن بد من خبر فيصير (هما) لهذا المعنى خبرا له ،

ويكون اللذان وخبرهما خبر اليومين وعائدهما من الجملة قولك : (فيهما) الثاني .

واليومان وخبرهما خبر الفرسخين ، وعائد الفرسخين من الجملة قولك : (هما) ، ولذلك

لا يجوز أن يقع (شديدان) أو ما جرى مجراه من ظاهر موقعه ، لأنه يبقى بلا عائد . . .

فان جعلت اللذين للفرسخين وقدمتهما وهما مفعولان على السعة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سيرها يزيد اياهما هما .

ولك على هذا التقدير حذف الضمير لا محالة ، لان المتصل على الوجوه كلها هو ضمير

الفرسخين وهو العائد الى اللذان فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان سير يزيد اياهما هما .

وهكذا أخذ الفارقي يستعرض جميع الصور التي ذكرها وهي (١٦٦) صورة .

ولا نستطيع متابعتها الى النهاية ، وقد ختم كتابه بهذه المسألة ص ٧٣ - ٧٨ .

وهذا إذا تأملت في الفاعل ، والمفعول مثل قولك : الرجلان الجارية الضارباها هما / والتقدير : اللذان ضرباها هما .

فإن جعلت الألف واللام في معنى التي قلت : الضارباها هما ؛ لأنك أردت : التي ضربتها الرجلان . ف(التي) خبر عنها ، وقولك (هما) إظهار الفاعلين ؛ لأنَّ الفعل جرى على غير من هو له . فعلى هذا تجرى المسألة في الفرسخين .

• • •

وتقول : زيد الضاربك أبوه ، فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي هو الضاربك أبوه زيد . وإن أخبرت عن (الضارب) بغير أبيه فقلت : الذي زيد هو أبوه الضاربك لم يصلح ؛ لأنك كنت ترفع أباه بالضرب والضمير لامعنى لفعل فيه ؛ فمن هاهنا بطل . ولكن لو قلت : زيدٌ صاحبه أبوه ، على أن تجعل (صاحبه) ابتداءً ، و(أباه) خبراً جاز فقلت : الذي زيد هو أبوه صاحبه ؛ ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ صاحبه عمرو أو زيد عمرو ، أبوه صلح فاعتبر هذا بالأجنبي ؛ كما وصفت لك .

هذا باب

الإخبار عن البدل

٣ / وذلك قولك : مررت برجلٍ زيدٍ . فإن قال لك قائل : أخبر عن (زيد) فإن فيه اختلافاً (١)
٩٤ يقول قوم : الإخبارُ عنه : أن تُخبر عن الرجل ، ثم تجعله بدلاً منه ، فتقول : المارُّ به أنا رجلٌ «زيد» ، فتجعله بدلاً ؛ كما كان في المسألة .

وقال آخرون : إنما الشرط الإخبار عن البدل لا عن المبدل منه ، فإنما تُبدل منه في موضعه ، فتقول : المارُّ أنا برجلٍ به زيدٌ . تردُّ الباء ؛ لأنَّ ضمير المخفض لا ينفصل ، وردّها فيما يجوز انفصاله جائز حسن . قال الله تبارك وتعالى - : (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) (٢) ، فوقع البدلُ بردَّ حرفِ الجرِّ . وقال الله - عزَّ وجلَّ في موضعٍ آخر : (وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٣) . فجاء البدلُ بلا حرف ؛ لأنَّه ينفصل . فهكذا طريق البدل .

٣ / فإن قلت : رأيت رجلاً زيداً ، فخبرت عن (زيد) قلت : الرائي أنا رجلاً إياه زيدٌ ،
٩٥ على هذا القول ، وعلى القول الأوَّل : الرائي أنا رجلٌ زيدٌ / فعلى هذا فأجرُ البدل .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٤ : « وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الإخبار عن أحدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف .
قال : لأن البدل مبین كالصفة ، فلا يفرد من المبدل منه ، وأيضا تخلو الصلة من العائد في نحو جاءني زيد أبوك ان أخبر عن البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل .
وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما .
فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما : الذي مررت به رجل زيد .
والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه : الذي مررت به زيد رجل .
ومخبرا عن البدل : الذي مررت برجل به زيد بإعادة الجار ، لأن المجرور لا منفصل له ، ويجوز أن يقال : برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور .
والمجسوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال ، فأجازوه الاختصاص اذ الضمير نفس ما بعده .

ومنعه الزيادي ، اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول ، وانظر الهمع ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الأعراف : ٧٥

(٣) آل عمران : ٩٧

هذا باب

الإخبار في باب الفعلين

المعطوف أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت ، وضربني زيد . إذا أعملت الآخر فاللفظ. مُعْرَى من المفعول في الفعل الأول ، وهو في المعنى عامل ، وكان في التقدير : ضربت زيدا ، وضربني زيد ، فحذف ، وجعل ما بعده دالاً عليه . وقد مضى تفسير هذا في بابه (١) .

فالعرب تختار إعمال الآخر ؛ لأنه أقرب ، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا . قال الله عز وجل : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) (٢) ، وقال : (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ) (٣) .

فالفعلان فارغان في اللفظ . مُعْمَلان في المعنى . قال الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٤)

(١) لم يحض حديث التنازع ، وإنما سيأتي في الجزء الرابع في ص ٤٠١ من الاصل .

(٢) الاحزاب : ٣٥

(٣) الاحزاب : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : (والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الاول استغناء عنه » .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨ على حذف خبر المبتدأ الاول الذي هو محتاج اليه لا يتم الكلام الا به ، وجاز هذا الحذف ، لان خبر المبتدأ الثاني دال عليه ، والتقدير : نحن راضون وانت راض .

نسب البيت سيبويه وتبعه الاعلام الى قيس بن الخطيم وكذلك فصل العيني ج ١ ص ٥٥٧ ومؤلف معاهد التنصيص ج ١ ص ١٨٩ .

ولقيس بن الخطيم قصيدة على هذا الروي في ديوانه ص ٥٣-٦٦ طبعة مصر ، ص ٣٨-٤٣ طبع العراق ، وهي في الاصحيات ص ٢٢٦-٢٢٩ ، وليس فيها هذا الشاهد .

وذكر البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١٨٩-١٩٠ قصيدة لعمر بن امرئ القيس وفيها هذا الشاهد ، ثم قال في ص ١٩٣ :

أراد : نحن راضون بما عندنا .

$\frac{3}{96}$ فإذا أعملت الأول قلت : ضربت / وضربني زيدا ، فإن قدّمت (ضربني) قلت في إعمال الآخر : ضربني ، وضربت زيدا قدّمت الفعل مضمراً فيه الفاعل ؛ لأنّ الفعل لا يخلو من من فاعل ، والذي بعده تفسير له ، وهو من المضمرة المتقدّم على شريطة التفسير . وقد قلنا في هذا في موضعه ما يغني عن إعادته (١) .

وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أعملت الأخير . فإن أعملت الأول قلت : أعطيت وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه .

وإعمال الأول في المسألة الأولى : ضربني ، وضربته زيد . تريد : ضربني زيداً ، وضربته . وتقول : ظننتي ، وظننت زيدا منطلقاً إيّاه . لا يكون إلا ذلك ؛ لأنّ (ظننت) إذا تعدّى إلى مفعول لم يكن من الثاني بُدُ ، فهكذا إعمال الأخير ، ولم يجز أن تقول : إيّاه قبل أن تعطف ؛ لأنّك لا تضمّر المفعول قبل ذكره . وإنّما أضمّرت الفاعل قبل فعله اضطراراً ؛ لأنّه لا يخلو فعل من فاعل . فمن ثمّ وضعت (إيّاه) مؤخراً لما تقدّم ما يُردّ الضمير إليه ، وهو قولك : / منطلق .

$\frac{3}{97}$

فإن أعملت الأول ، وقدّمت (ظننت) - قلت : ظننت وظننيّ زيدا منطلقاً . أردت : ظننت زيدا منطلقاً ، وظننيّ ، وإن شئت وظننتي إيّاه .

وتقول : ظننت ، وظنّاني منطلقاً أخويك منطلقين ، على إعمال الأول . والتقدير : ظننت أخويك منطلقين ، وظنّاني منطلقاً ، والضمير لا يكون هاهنا ؛ لأنّ خبر الأخوين مخالف لما يكون للواحد .

وإن أعملت الآخر قلت : ظننت وظنّني أخواك منطلقاً . أعملت الآخر ، والأول فارغٌ في اللفظ . وهو في المعنى مُعْمَلٌ لدلالة ما بعده عليه .

وإنّما يجب إذا تعدّى الظنّ إلى المفعول الأول أن يتّصل بالثاني ؛ لأنّ الأول والثاني في محلّ الابتداء ، وخبره . فالأول مذكور ليردّ إليه ما استقرّ له عند القائل من يقين أو شك .

« وعرف من إيرادنا لهذه القصائد ما وقع من التخليط بين هذه القصائد ، كما فعل ابن السيد واللخمي في شرح أبيات الجمل وتبهما العيني والعباسي في شرح أبيات التلخيص ، فانهم جعلوا ما نقلناه من شعر قيس بن الخطيم مطلع قصيدة ، ثم أوردوا فيها البيت الشاهد ... »
وانظر الأغانى ج ٣ ص ١٨ - ٢٤ وتطبيق معاهد التنصيص ، والمذكسر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٩٢ .

(١) عرض له في الجزء الثاني في باب نعم وبئس ص ١٤٥ .

ألا ترى أن قولك: طست زيدا منطلقاً وإنما وقع الشك في الانطلاق، والتقدير: زيد منطلق في ظني. وقد مضى هذا مفسراً في أول الكتاب (١). وإنما ذكرنا / هاهنا منه شيئاً ليصل به الإخبار عنه إن شاء الله.

إذا قال القائل: ضربت وضربني زيدا. يريد: ضربت زيدا وضربني. فإن الإخبار عن التاء في قول جميع النحويين، إلا أن أبا عثمان المازني يقول في هذا الباب قولاً لم يقله قبله أحد، وقوله صحيح يتبينه من سمعه، ويعلم أن ما كان اصطلاحاً -

يقول النحويون (٢) - إذا أخبروا عن التاء في ضربت وضربني زيدا -: الضارب زيدا والضاربه هو أنا ؛ لأنَّ التقدير : ضربت زيدا ، وضربني . فلما قلت : الضاربُ زيدا - كانت الألف واللام لك ، والفعل لك ، فجرى الفعل صلةً لنفسه ، فلم يُحتجْ إلى إظهار ما بعده ، وقلت : والضاربه هو ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، فأظهرت الفاعل .

(١) تقدم في هذا الجزء ص ٩٤ وليس في أول الكتاب .
(٢) في حاشية الصبان ج ٣ ص ٩٦ - ٩٧ : قال في التسهيل : وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه . فان كان ذلك ، أي : وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولاً لأول المتنازعين وإن كان قبل معمولاً للثاني .

قال الدماميني : فتقول في الإخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد : الضارب زيدا والضاربه هو أنا . قدمت زيدا ، وجعلته معمولاً لأول ، لأنه كان يطلبه منصوباً ، واضمرت في الوصف الأول ضمير غائب عوضاً عن ضمير المتكلم ، ليصح أن يكون عائداً على (أَل) مستتراً لجريان الوصف على من هو له ، لأن (أَل) نفس (أنا) وفاعل الضرب في المعنى (أنا) ، ثم جئت بموصول ثانٍ ، لأن (أَل) لا تفصل من صلتها ، فلا يصح أن تعطف وصفاً على وصف هو صلة (أَل) ، وأتيت بدل ياء المتكلم بياء غائب ، لتعود على (أَل) ، وفصلت ضمير الفاعل ، فقلت : (هو) لجريان الوصف الثاني على غير صاحبه ، لأن (أَل) نفس (أنا) والذي فعل الضرب الثاني زيد . ثم قال في التسهيل : وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثاني .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ « وتقول في ضربت وضربت زيدا عند أعمال الثاني مخبراً عن الياء والتاء بالذي : الذي ضربه وضرب زيدا أنا . . . »
وتقول بالألف واللام : الضاربه هو ، وضرب زيدا أنا . أبرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق .

وعلى مذهب الاخفش : الضاربه هو والضارب زيدا أنا ،
والأولى أن يقال : الضاربه زيد ، لأن الاضمار قبل الذكر إنما جاز في الأصل ، لكونه من باب التنازع .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الضاربه أنا ، والضاربي زيد (١) . أظهرت نفسك : لأنَّ الفِعْلَ لك ، والألف واللام لزيد .

فإن قلت : ضربت وضربني زيد ، فإن أخبرت عن نفسك قلت : الضارب زيدا ، والضاربه هو أنا ، فذكرت زيدا مع الفعل الأوّل ولم يكن / الفِعْلُ من قبل الإخبار عنه متعدّيا في اللفظ . فجعلته بمنزلة في المسألة الأولى .

فإن أخبرت عن (زيد) فإن بين النحويين فيه اختلافا :

يقول قوم : الضاربه أنا ، والضاربي زيد ، ويقولون : ذكرنا الفعل غير متعدّ ، ولا بُدَّ أن نعدّيه في الإخبار عنه ؛ ليرجع الضمير إلى الألف واللام ، وإلا لم يكن في صلة الذي ما يرجع إليه .

وقال آخرون : تقول : الضاربُ أنا ، والضاربي زيد ، فلا تذكر في الضارب شيئا فيقال لهم إن لم تريدوا الهاء فالكلام مُحالٌ ؛ لأنّه لا يرجع إلى الألف واللام اللتين في معنى الذي شيء .

فيقولون : نريدها ، ونحن نحذفها .

ولا اختلاف في أن حذفتها من صلة الألف واللام رياء جدا ، وإن كان يحذف من الذي فقد آل إلى القول الأوّل ، إلا أنّهم حذفوا ما إثباته أجود .

فإنما كان حذفها جيّدا في الذي إذا قلت : الذي ضربت زيد ، والذي ضرب عبد الله زيد ، لأنّ (الذي) اسم بنفسه والفعل / والفاعل والمفعول ، فصار أربعة أشياء اسما واحدا ، فلم يجز حذف (الذي) وهو الموصول والمقصود ، ولا حذف الفِعْل وهو الصلة . ولا حذف لفاعل ؛ إذ كان الفِعْل لا يكون إلا منه ، فحذف المفعول استخفافا ؛ لأنّ الفِعْل قد يخلو منه وهو في النية ، ولولا ذلك لم يكن في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

والألف واللام في معنى (الذي) ، وليس محلّهما محلّه ؛ لأنّهما دخلا على ضارب ؛ كما يدخلان على الرجل ، إلا أنّ ضاربا وما أشبهه في معنى الفعل ، فصارتا في معنى ما يوصل

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وان أخبرت عن زيد بالذي قلت : الذي ضربني وضربته زيد ، لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل .

وبالألف واللام : الضاربي وضربته زيد .

وعند الاحفش : الضاربي والضاربه انا زيد بابرّاز (أنا) لجرى ضمّاره على غير من

هو له . »

بالفعل وهذا مذهب النحويين (١) . وهؤلاء الذين قد حذفوا الهاء قد صاروا إلى حال من أثبتها ،
 إلا أن إثباتها أجود ، وليس محلها في الصلة كمحلها في الفعل ؛ لأن الموصول لأبد من أن يكون
 في صلته ما يرجع إليه ، والفعل المطلق يُستغنى فيه عن ذلك ، فيكون المفعول فيه فضلة : كالحال
 والظرف والمصدر ونحو ذلك ، مما إذا ذكرته زدت في الفائدة ، وإذا حذفته لم / تُخِلَّ بالكلام ؛
 لأنك بحذفه مُستغنى ؛ ألا ترى أنك تقول : قام زيد ، فلولا الفاعل لم يستغنِ الفعل ، ولولا
 الفعل لم يكن للاسم وَخْذَه معنى إلا أن يأتي في مكان الفعل بخبر .

فإذا قلت : ضرب عبدُ الله زيدا ، فإن شئت قلت : ضرب عبدُ الله ، فعرفتني أنه قد كان
 منه ضَرْبٌ ، فصار بمنزلة : قام عبدُ الله ، إلا أنك تعلم أن الضَرْبَ قد تعدى إلى مضروب ، وأن
 قولك : (قام) لم يتعدَّ فاعله ، فإن قلت : ضرب عبدُ الله زيدا - أعلمتني من ذلك المفعول ؟ ، وقد
 علمت أن ذلك الضَرْبَ لأبد من أن يكون وقع في مكان وزمان ، فإن قلت : (عندك) أوضحت
 المكان ، فإن قلت : (يومَ الجمعة) بيّنت الوقت ، وقد علمت أن لك حالا ، وللمفعول حالا .
 فإن قلت : (قائما) عرفتني الحال منك أو منه ، فإن قلت : (قاعدا) أبنت عن حالك أو حاله .
 وقد علمت أن ذلك الضَرْبَ إما أن يكون كثيرا وإما قليلا ، وإما شديدا ، وإما يسيرا .
 فإن قلت : ضَرْبًا شديدا ، أو بيّنت / فقلت : عشرين ضَرْبَةً - زدت في الفائدة .
 فإن قلت : لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضَرْبُ . فكلُّ هذا زيادةٌ
 في الفوائد ، وإن حذف استغنى الكلام ، وليس الفاعل كذلك .
 ولو قلت : وعمرو حاضر - لزدت في الفائدة كنعومًا ذكرنا .

(١) قال الفارقي ص ٦ : « وانما ضعفه (الحذف) مع الالف واللام وقواه مع الذي باجماع
 ان (الذي) لما طال الكلام فيه باجماع أربعة أشياء فعل وفاعل ومفعول وموصول خففوه بأن
 حذفوا المفعول منه ، وكان أولى بالحذف ، اذ لا يجوز حذف الفعل ، لان به تتم الصلة ولا حذف
 الفاعل لان به يصح الفصل ، ولا حذف الموصول لان الغرض في اجتنابه كبير عظيم ، ولئلا يبطل
 المعنى الذي دعا الى الاتيان به ، فلم يبق الا المفعول فحذف .
 وليس كذلك الالف واللام ، لانه لم تجتمع فيها هذه الاسباب من الثقل ، فيوجب تخفيفها ،
 فلم يجز الحذف .

هذا مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى - أيده الله - . واليه أذهب وعليه أكثر
 أصحابنا من المتقدمين .
 ووجه من أجازة : أنه لما كان الدليل عليه قائما ، كما هو عليه في صلة الذي ، وكان
 المعنى في الالف واللام وفي الذي واحدا - شبهها بالذي ، فحذف ضمير المفعول من صلتهما ،
 كما يحذفه من صلة الذي .

وسنأتى على مسائل من هذا الباب على ما أصّله النحويّون ، ثمّ نخبر عن فساد الباب في قولهم ، وصحّة مذهب أبي عثمان المازنيّ إخبارا شافيا إن شاء الله .

فإن قلت : أعطيت ، وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه قلت : - إذا أخبرت عن نفسك - : المعطى زيدا درهما ، والمعطيه هو إيّاه أنا (١) . تريد : الذى أعطى زيدا درهما ، والذى أعطاه زيدٌ إيّاه أنا .

فقولك (والمعطيه) الألف واللام لك ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت الفاعل ، ولم تظهره في الأوّل ؛ لأنّه مبنى من (أعطيت) فالألف واللام لك ، والفعل لك .

ولو أخبرت بـ (الذى) لم تحتج إلى إعادته مرتين ؛ لأنّك / تجعل الفاعلين في صلته ، ولا يستقيم ذلك في الألف واللام ، فكنت تقول : الذى أعطى زيدا درهما ، وأعطاه إيّاه أنا ؛ فلم تحتج إلى (هو) ؛ لأنّك ذكرت الفعل ، وإنّما تحتج إليه في اسم الفاعل ؛ ألا ترى أنّك تقول : زيد أضربّه فلا يحتاج إلى شيء ، فإن وضعت موضعه (ضاربه) قلت : زيد ضاربه أنا ، لأنّ الفعل يحتمل الضمير المتصل ، واسم الفاعل لا يحتمل ذلك إلّا أن يجرى على صاحبه ، فتقول : زيد ضاربك ، فلا تحتج إلى (هو) ؛ لأنّه خبر عن صاحب الفعل .

فإن أخبرت في المسألة التى ذكرنا عن (زيد) (٢) قلت : المعطيه أنا درهما ، والمعطيه زيد ،

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٨ : « وتقول في أعطيت وأعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذى : الذى أعطى وأعطاه زيد درهما أنا .

وباللام : المعطى وأعطاه زيد درهما أنا . والتنازع باق في الصورتين .
وعند الأخفش : المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .
وأما المازنيّ فإنه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الأوّل نحو : المعطى زيدا درهما والمعطيه هو اياه أنا .

وليس بوجه لمخالفته الأصل في الفعل الأوّل برد مفعوليه ، وفي الثانى باقامة الضميرين مقام مفعوليه الظاهرين بلا ضرورة » .

(٢) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن (زيد) قلت :

الذى أعطيت ، وأعطاني درهما زيد .

والمعطيه أنا ، وأعطاني درهما زيد ، بابرار عائد اللام :

وعند الأخفش : المعطيه أنا والمعطى - بالاضافة - أو المعطى اياى درهما زيد ، ويجوز

المعطى أنا مراعاة للأصل . فان رددنا مفعولى الأوّل كما هو مذهب المازنيّ قلنا :

المعطيه أنا درهما والمعطيه أو المعطى اياه زيد ، .

وإن شئت قلت : والمعطى إياه .

وإن أخبرت عن (الدرهم) فإن الصواب المختار في ذلك أن تقول : المعطى أنا زيدا إياه ،
والمعطى هو إياه درهم^(١) .

والنحويون يُجيزون : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه هو درهم . وهذا في الدرهم يسبين لعلم
السامع بأنه لا يدفع إليك زيدا ولكن قديقع في مثل هذه المسألة : (أعطيت / زيدا عمرا) فيكون
(عمرو) المدفوع . فإن قدمت ضميره صار هو القابض والدافع عند السامع . فالوجه في هذا
وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقرّ الشيء في موضعه ؛ ليزول اللبس . وإنما يجوز التقديم
والتأخير فيما لا يُشكل . تقول : ضرب زيد عمرا ، وضرب زيدا عمرو ؛ لأن الإعراب مُبين .

فإن قلت : ضرب هذا هذا ، أو ضربت العجلى العجلى - لم يكن الفاعل إلا المتقدم .

وإنما قلت في الإخبار عن (الدرهم) : المعطى أنا زيدا إياه ، والمعطى هو إياه درهم ، فأظهرت
ضميرك ، وضمير زيد ؛ لأن الألف واللام الأوليين للدرهم .

وكذلك كل ما أخبرت عنه فالألف واللام له ؛ لأنه خبر ، والابتداء شيء هو هو ، والفعل
لك : فجرى على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل والألف واللام الأخيرتان له ، لأنهما معطوفتان
على الابتداء ؛ ليكون خبراً عنهما جميعاً ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضميره ؛ إذ جرى على
غير نفسه . وعطف الابتداء على الابتداء كقولك : القائم والقاعد زيد ، وأخوك / وصاحبك
عبد الله .

فإن أخبرت بـ (الذي) لم تحتج إلى إعادتها مرتين ؛ لأن الأفعال يُعطف بعضها على بعض
في صلة الذي .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الذي أعطى وأعطاه إياه زيدا درهما أنا^(٢) . جئت بالفعل
في الصلة ؛ كما كان قبل الإخبار عنه . يعنى من التقديم والتأخير

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن الدرهم قلت :
انذى أعطيت ، وأعطانيه زيد درهم ، وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام :
المعطيه أنا وأعطانيه زيد درهم .

وعند الاخفش : المعطيه أنا أو المعطى أنا بحذف الضمير .
والمعطيه أو المعطى اياه زيد درهم كضربك وضربى اياك .
والمالزنى يرد المحذوف . نحو : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه أو المعطى اياه هو درهم .
(٢) انظر ما نقلناه عن الرضى في الصفحة السابقة .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذى أعطيته درهما ، وأعطانيه زيد . هذا الأحسن أن تقدم الدرهم ، لأنه لا بُدَّ من تقديم ضمير زيد ؛ لأنك إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتى بمنفصل . تقول : ضرب زيد عمرا .

فإن كنت عن عمرو قلت : ضربه زيد ، ولم تقل : ضرب زيد إياه .
فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذى أعطيته زيدا ، وأعطانيه درهم . وإن شئت قلت : الذى أعطيت زيدا إياه درهم^(١) . والتقدير على ما ذكرت لك فيما يُلبس . وفيما لا يُلبس .
وتقول : كسوت ، وكسوانى إياهما أخويك جبتين .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الكاسى أخويك جبتين . والكاسيه هما إياهما أنا . فالمسألة كالمسألة الأولى ، إلا أنك أفردت الفعل / فى الكاسى ؛ لأنَّ الألف واللام لك . والفعل للأخوين . فهو فعلٌ متقدم ، وأظهرت (هما) ، لأنه اسم الفاعلين ، ولهذا ذكرنا هذه المسألة .

فإن قلت : أعطيت وأعطاني أخواك درهمين . وكسوت وكسانى زيد جبة . فأعملت الأخير فى هذه المسألة ؛ إذا أخبرت عن نفسك قلت : المعطى ، والمعطيه أخواك درهمين أنا .
فإن أخبرت عن (الأخوين) فقد مضى القول فى حذف الضمير وإثباته ؛ إذ كان من حذف يقدر فيه تقدير من أثبته فيقول : المعطيهما أنا درهما . والمعطيانى إياه أخواك . فيصيران فى الإخبار فى إعمال الثانى فى منزلتهما فى إعمال الأوّل . فهذا الذى أخبرتك به من قول النحويين وكذلك الإخبار عن (الدرهم) . تقول : المعطيه أنا أخويك . والمعطيانى إياه درهم . وإن شئت : المعطيانيه . فهذا كما وصفنا .

* * *

وتقول فى باب المفعولين اللذين لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . وهو باب ظننت وعلمت ، كقولك فى هذين المفعولين فى إعمال الأوّل والثانى . وذلك نحو : ظننت ، وظننى إياه زيدا ذا مال .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانُّ زيدا ذا / مال . والظانُّ هو إياه أنا^(٢) ؛ فلا بدَّ من (هو) ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل له .

(١) انظر ما نقلناه عن الرضى فى ص ١١٧ . ١١٨ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول فى ظننت وظننى زيد أخاك مخبرا عن التاء أو الياء بالذى : الذى ظن وظنه زيد أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا ذا مال ، والظانيُّ زيد^(١) ، وإن شئت قلت :
والظانيُّ إياه .

فإن أخبرت عن (ذی المال) قلت^(٢) : الظانُّ أنا زيدا إياه ، والظانيُّ هو إياه ذو المال ؛
فيظهر ضميرك ؛ لأنَّ الفعل لك ، والألف واللام الأولى لذي المال ، والألف واللام الثانية لذي
المال أيضا ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضمير زيد .

فإن أخبرت عن (المال) لم يجز في اللفظ ؛ لأنَّ قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمَر . تقول :
هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوه . فإن جعلت مكانه ما يكون مثله في المعنى نحو قولك :
(صاحبه) و(مالكه) صلح^(٣) . فقلت - إذا أخبرت عن المال - : الظانُّ أنا زيدا صاحبه ، والظانيُّ
هو إياه المال .

= وباللام : الظان وظنه زيد أخاك أنا بحذف مفعولى الاول ، كما كان في الأصل .
وعند الاخفش : الظان والظانه زيدا أخاك أنا .
والمازني لو جعله جمليتين ورد المحذوف قال :
الظان زيدا أخاك أنا والظانه هو اياه أنا .
فالم متصل ضمير اللام ، والمنفصل ضمير أخاك ، وهو ضمير زيد أبرزته لجرى الصفة على
غير صاحبها .

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن زيد قلت : الذي ظننت وظننتي أخاك
زيد ، والظانه أنا أخاك وظننتي اياه أو ظننته زيد نحو خاتكة ، وختلك اياه .
أظهرت ضمير المفعول في الظانه ، لكونه ضمير اللام ، فلا يحذف . . . وأظهرت ثاني مفعولى
الظانه لأن أفعال القلوب يجب في الأغلب بذكر أحد مفعوليهما ذكر الآخر ، وأبرزت (أنا) لجرى
الصفة على غير صاحبها .

وعند الاخفش : الظانه أنا أخاك ، والظانيه أو الظاني اياه زيد .

(٢) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن (أخاك) قلت :
الذي ظننت وظننته زيد أو ظننتي اياه أخوك .
والظان أنا زيدا اياه وظننته أو ظننتي اياه أخوك .
وأجاز بعضهم الظانه أنا زيدا ، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا من أن ثاني المفعولين
يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما .

وعند الاخفش : الظان أنا زيدا اياه ، والظاني هو اياه أخوك أو الظانيه هو أخوك . . .
وأبرز الضمير في الظانيه هو والظاني هو اياه ، لكون الصفة للألف واللام التي هي الأخ
والضمير لزيد ، وزيد وإن كان الأخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب .
(٣) في ابن عيش ج ٣ ص ١٥٨ : « نحو : (غلام زيد) يجوز الاخبار عن المضاف مفردا وعن
المضاف اليه مفردا ، ولا يجوز الاخبار عنهما معا ، لان المضمَر لا يدل على أكثر من واحد .
وقال الرضي ج ٢ ص ٤٤ : « لا يخبر عن المضاف اليه اذ المضمَر لا يضاف » .

فإن أعملت الثاني فقلت : ظننت ، وظننى زيد منطلقا . فأخبرت عن نفسك قلت :

الظان ، والظانهُ زيد منطلقا أنا .

$\frac{3}{108}$ فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانهُ أنا / منطلقا ، والظاننى إِيَّاهُ زيدٌ . فلم تحتج إلى (هو) ،

لأنَّ الألف واللام الثانية والفعل لزيد .

فإن أخبرت عن (منطلق) قلت : الظانُّ أنا زيدا إِيَّاهُ ، والظاننى هو إِيَّاهُ منطلق . فهذا

على المنهاج الذى ذكرنا فى باب أعطيت .

فإن قدّمت فقلت : ظننى ، وظننت زيدا منطلقا إِيَّاهُ ، على إعمال الأخير - خالف باب أعطيت ؛

وذلك أنّك تقول : أعطانى ، وأعطانى زيد درهما ، فلم تعدّ بضمير الدرهم ، وفى قولك : ظننى ،

وظننت زيدا منطلقا - لا بُدَّ من إِيَّاهُ ؛ وذلك لأنك تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر المفعول

الثانى فيجوز ، ولا يجوز ظننت زيدا ؛ لأنَّ الشكَّ إنّما هو فى المفعول الثانى ؛ لأنَّ الثانى خبر

الأوّل ، ولا يكون أبدا إلا بخبر ، وأضمرت الفاعل مضطرا فى قولك : ظننى قبل ذكره ؛ لأنّه

لا يخلو فعل من فاعل ، ولا يُضمرُ المفعولُ قبل ذكره مضطرا فى قولك : ظننى ؛ لأنّه مستغنى عنه ،

فتذكره بعد أن ذكرت الاسم مظهرا حتى يرجع هذا الضمير إليه ؛ فمن ثم قلنا فى باب الظنِّ

والشكِّ / هما المفعولان اللذان لا يقتصر على أحدهما دون صاحبه .

$\frac{3}{109}$ وكذلك : علمت ، وعلمنى زيد أخاك . فإن قلت : علمنى وعلمت ، فلا بدَّ من (إِيَّاهُ) .

تقول : علمنى ، وعلمت زيدا أخاك إِيَّاهُ . فهذا باب واحد .

وكذلك الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يكون فى الأفعال ما يتعدى إلى أكثر

من ذلك إلا ما كان من ظرف ، أو حال ، أو فضلة من الكلام نحوهما . فإنّه فى الأفعال كلّها

ما يتعدى منها وما لم يتعد على طريقة واحدة .

والفعل المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل قولك : أعلم الله زيدا عمرا خيّرَ النَّاسِ ، فلما ، أعلمه ذلك

غيره صار مفعولا بالإعلام ، وما بعده على حاله ، فاعتبره بأن تقول : علم زيد أنّ عمرا خيّرُ

النَّاسِ ، وأعلم الله زيدا أنّ عمرا خيّرُ النَّاسِ .

وكذلك تقول : رأى عمرو زيدا الظريف . إذا أردت برأيت معنى علمت : لارؤية العين .
فإن أراه ذلك غيره قلت : أرى عبد الله عمرا / زيدا خيّر الناس .
وكذلك نبأت زيدا عمرا أخاك . فكذا هذه الأفعال .

ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ؛ لأنّ المعنى يبطل العبارة عنه ؛ لأنّ
المفعولين ابتداءً وخبر ، والمفعول الأوّل كان فاعلا : فألزمه ذلك الفعل غيره . وصار كقولك :
دخل زيد في الدار ، وأدخلته إيّاها أنا .

فإذا أخبرت عن الفاعل في قولك : أعلم زيد عمرا خالدا أخاك قلت : المعلمُ عمرا خالدا
أخاك زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) لم يجوز عندي إلا أن تقول : المعلمُ زيدا إيّاه خالدا أخاك عمرو .
فإن أخبرت عن (خالد) قلت : المعلمُ زيد عمرا إيّاه أخاك خالد . فإن أخبرت عن (الأخ)
قلت : المعلمُ زيد عمرا خالدا إيّاه أخوك . فإن لم تفعل هذا . وقلت : المعلمه في بعض دولاء
المفعولين - التيسر للكلام ، إلا أن يكون الذي تقول فيه (المعلمه) المفعول الأوّل .
فإن كان كذلك جاز ، وإلا لم يفهم . وقد أجازته كثير من البصريين في المفعولات كلّها .
وليس قولهم في هذا شيئا .

فإن أخبرت بـ (الذي) في قولك : أعلم زيد عمرا / خالدا خيّر الناس قلت - إذا أخبرت عن
الفاعل - : الذي أعلم خالدا عمرا خيّر الناس زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) في قول من وصل الضمير قلت : الذي أعلم زيدا خالدا خيّر
الناس عمرو . تريد : الذي أعلمه ؛ فحذفت الهاء لطول الاسم ؛ كقولك : الذي ضربتُ
زيداً ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي أعلمه .

وإن فصلت الضمير قلت : الذي أعلم زيدا إيّاه خالدا خيّر الناس عمرو ، ولا يجوز الحذف
على هذا ؛ لأنّ الحذف يصلح في صلة (الذي) إذا وصلتها بالمفعول الذي لا ينفصل بنفسه ،
فيحذف منه ، كما يحذف الاسم إذا طال . نحو قولك في اشهباب : اشهباب . وفي مَيْت : مَيْت ،
وكذلك صَيْرُورَة ، وقِيدُودَة . إنّما أصلُ هذه المصادر (١) : (فيَعْلُول) ، فألزمتم التخفيف .

(١) انظر الجزء الاول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ والجزء الثاني ص ١٢٦-١٢٧ ، ٢٢١ .

وإذا انفصل المضمر تمّ بنفسه ، فلم يجوز حذفه ؛ ألا ترى أنك تقول : الذي ضربت زيد ،
ولا تقول : الذي مررت / زيد ، لانفصال الكناية في الثاني .

ولو قلت : الذي ضربت إياه زيد - لم يجوز حذف (إياه) لانفصاله . فعلى هذا يجرى
ما ذكرنا .

ثمّ نعود إلى تكثير المسائل في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر في قول النحويين
المتقدمين ، فإذا انقضى أخبارنا بفساده ، وبالصواب الذي رآه أبو عثمان وأخبر عنه ،
ولا يجوز غيره إن شاء الله .

إذا قلت : ضربني وضربت زيدا أضمرت الفاعل في ضربني مضطراً قبل ذكره ؛ لأنه
لا يخلو فعل من فاعل ، فأخبرت عن (زيد) على قول النحويين قلت (١) : الضاربي والضاربه
أنا زيد ؛ ليكون الفعل غير متعدي ؛ كما كان في الفعل قبل الإخبار .

فإن أخبرت عن المفعول ، وهو أنت أيها المتكلم قلت : الضاربه هو ، والضارب زيدا أنا ،
فخرج من هذا الشرط ؛ لأنك عدت الضارب ، ولم يكن متعدياً في الفعل ؛ ألا ترى أنك
إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد ، فأخبرت عن نفسك تقول : الضاربُ زيداً ، والضاربه
هو أنا ، فتعدى (ضربت) في الإخبار ولم يكن متعدياً في الفعل ؛ فهذا الذي ذكرت لك من
أن النحويين جروا فيه على الاصطلاح . وإنما / الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، فحقّ الكلام
أن يؤدّى في الإخبار كما كان قبلاً ؛ فإن زاد أو نقص فسد الشرط .

ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، فقيل لك : أخبر عن (زيد) قلت : القائم زيد .

وإذا قيل لك : أخبر عن (الدار) في قولك : زيد في الدار - قلت : التي زيد فيها الدار ،
فجعلت ضمير كل شيء تخبر عنه في موضعه ، وجعلته خبراً .

وتقول في قول النحويين : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أخبرت عن نفسك قلت (٢)
المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .

(١) انظر ص ١١٤ .

(٢) انظر ص ١١٧ - ١١٨ .

وإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعطية أنا درهما ، والمعطية زيد ، وإن شئت والمعطية إياه ، فهذا على خلاف الشرط ؛ لأنك عدت (أعطيت) ، ولم يكن متمنيا في الفعل .
فإن قلت : أعطاني وأعطيت زيدا درهما - قلت - إذا أخبرت عن (زيد) - :
المعطي ، والمعطية أنا درهما زيد .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : المعطية هو درهما ، والمعطية زيدا أنا ، وإن شئت : والمعطية زيدا إياه أنا ؛ فهذا على ما ذكرت لك .

وتقول على هذا الشرط / في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما كما قلت في هذا ، لا فصلَ بينهما إلا أنك في ذلك إذا عدت إلى واحد فلا بد أن تعدى إلى آخر .
فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ منطلقا ، والظانُّه أنا إياه زيد (١) .
وإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانُّه هو منطلقا ، والظانُّ زيدا إياه أنا .
وإن أخبرت عن (منطلق) على هذه الشريطة التي جرت في قولهم - قلت : الظانُّ هو إياه ، والظانُّ أنا زيدا إياه منطلق . فهكذا مجرى هذا في كلامهم .

٣
١١٤

وهذه المسائل تدل على ما بعدها ، وتجري على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، وذلك قولك فيما تعدى إلى ثلاثة مفعولين في إعمال الأول : أعلمت وأعلمني إياه إياه زيدا عمرا خير الناس ، وإن شئت : أعلمت ، وأعلمنيه إياه زيدا عمرا خير الناس .

فإن أعلمت الآخر قلت : أعلمت ، وأعلمني زيد عمرا خير الناس .
/ وإن أخبرت على إعمال الأول عن نفسك قلت : المعلمُ زيدا عمرا خير الناس والمعلمه ، هو إياه إياه أنا ؛ فأظهرت (هو) ؛ لأن الألف واللام لك ، والفعل لزيد (٢) .

٣
١١٥

(١) أنظر ص ١١٩ - ١٢١

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٩ « وتقول في أعلمت وأعلمني زيد عمرا متطلقا مخبرا عن التاء أو الياء بالذي :

الذي أعلم وأعلمه زيد عمرا منطلقا أنا .

وباللام : المعلمه وأعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

وعند الانخس : المعلم والمعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعلمة أنا عمرا خيرا الناس ، والمعلمى هو إياه إياه زيد ، وإن شئت قلت : والمعلميه هو إياه زيد(١) . كل ذلك حسن ، لأنَّ المفعول الأول في موضعه .
فإن أخبرت عن (عمرو) قلت : المعلم أنا زيدا إياه خيرا الناس والمعلمى هو إياه عمرو(٢) ؛ فأظهرت (أنا) و(هو) ؛ لأنَّ الألف واللام لعمرو ، والفعل الأول لك ، والثاني لزيد . فلما جرى على غير نفسه أظهرت الفاعل .

فإن أخبرت عن (خير الناس) قلت : المعلم أنا زيدا عمرا إياه والمعلمى هو إياه إياه خيرا(٣)

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ « وإن أخبرت عن زيد بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

وباللام : المعلمة أنا وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الأول .

وعند سيبويه : المعلمة أنا عمرا منطلقا وأعلمنيه إياه زيد .

وعند الأخفش : المعلمة أنا والمعلمى عمرا منطلقا زيد .

إذا اقتصر على أول المفاعيل . وإن لم يقتصر :

فالمعلمة أنا عمرا منطلقا والمعلمى إياه إياه زيد .

فإياه الأول لعمرو والثاني لمنطلقا .

ويجوز المعلميه إياه زيد نحو ضربيك وضربى إياك » .

(٢) قال الرضى ج ٢ ص ٥٠ : « وإن أخبرت عن عمرو بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقا عمرو .

وباللام : المعلم أنا زيدا إياه منطلقا وأعلمنيه إياه زيد عمرو .

أبرزت أنا لجرى الصفة على غير صاحبها وإياه ضمير اللام لم يجز حذفه ، لأنَّ عائذ اللام

لا يحذف على الأصح ، وجعلته منفصلا ، إذ لو قدمته ، ووصلته بالمعلم فقلت : المعلمة أنا

لا لتبس بالمفعول . . . وإنما ذكرت منطلقا ، لأن ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكر الثالث .

قيل : ووجب هنا ذكر المفعول الأول أعنى زيدا لئلا يلتبس الثانى بالأول .

ولقائل أن يقول : إذا ذكرت فى هذا السبب مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدهما الأول

والثانى أحد الباقيين ، لأن ذكر أحد الباقيين يوجب ذكر الثانى ، فيتعين أن المفعولين هما الثانى

والثالث .

بلى يمكن أن يقال : وجب ههنا ذكر الأول ، ليتبين من أول الأمر أن الضمير ليس بالمفعول

الأول .

وتقول عن مذهب الأخفش :

المعلم أنا زيدا إياه منطلقا والمعلم هو إياه عمرو .

فإياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق .

(٣) قال الرضى أيضا : « وإن أخبرت عن منطلقا بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنى زيد عمرا إياه منطلق .

الناس ، وإن شئت قلت : و (المعلمية) إلا أن الثاني من المنصوبات إياه . وهو ضمير خير الناس
ليقع كل واحد من هذه المفعولات في موضعه . فإن وصلته وهو متباعد التيسر ولم يبين موضعه :
ألا ترى أن قولك : أعلمت زيدا أن (زيدا) هو الذي عرّفته ، فإذا قلت / (عمرا خير الناس) .
فإنما عرّفته أن عمرا خير الناس .

ولو قدّمت لصار المعنى : أن خير الناس المعروف بذلك هو عمرو . وكان ذلك معلوما .
وصار (عمرو) الفائدة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا - أن (عمرا) المدفوع (وزيدا)
هو المدفوع إليه . فضع هذه الأشياء مواضعها لتعرف معانيها .

وإن أعلمت الآخر على قول النحريين قلت : أعلمت ، وأعلمني زيد عمرا خير الناس ،
فخبرت عن نفسك قلت : المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس أنا . فقلت (المعلم) فلم تعدّه
كما كان في الفعل .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت على قولهم : المعلمه أنا عمرا خير الناس ، والمعلمي إياه
إياه زيد ، وإن شئت : والمعلمية إياه زيد ؛ فصار إعمال الآخر كإعمال الأول في قولهم وفيما
ذكرنا (١) دليل على جميع الباب .

المعلم أنا زيدا عمرا إياه وأعلمني إياه منطلق .
أبرزت (أنا) لجرى الصفة على غير صاحبها ، وفصلت الضمير العائد الى اللام ، أعني
إياه الذي بعد عمرا ، لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الأول ، وذكرت اثنان أعني عمرا لذكر
الثالث ، أعني ضمير اللام .

وأما ذكر الأول أعني زيدا ففيه النظر المذكور ، ويجوز : أعلمنيه إياه .
وعند الأخفش : المعلم أنا زيدا عمرا إياه ، والمعلمي هو إياه منطلق أو المعلمية إياه هو .
وانما أبرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها ، . . .

(١) عقد ابن الشجري في أمالية ج ٢ ص ٢٠٩ مجلسا لقوله :

المعلم والمعلمه زيد خير الناس إياه أنا .

وانظر الاشباه والنظائر أيضا ج ٣ ص ٧٢ .

هذا باب

الإخبار في قول أبي عثمان المازني

عن هذا الباب الذي مضى

$\frac{3}{117}$ إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد ، فأعملت الآخر فإنَّ الإخبار / عنك أن تقول (١) : الضارب أنا ، والضاربي زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، وتجعل (أنا) خبره (فيكون الخبر هاهنا كالفاعل هناك ؛ لأنَّ نظير الفعل والفاعل الابتداء والخبر ، ويصير قولك (الضاربي زيد متعلِّيا ؛ كما كان في الفعل ، ويكون جملة معطوفة على جملة كما كانت هنالك . فاعتبر هذا فإنه لا يجوز غيره .

فإن قلت : ضربني ، وضربت زيدا ، فأعملت الآخر أضمرت الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير ، فأخبرت عن زيد قلت : الضاربي هو ، والضاربه أنا زيد . جعلت (الضاربي) مبتدأ وعديته ؛ كما عديته في قولك : ضربني ، وجعلت الخبر (هو) ؛ لأنك احتجت إلى أن يكون مضمرا على شريطة التفسير ؛ كما كان في الفعل .

ومما يصحح هذا الباب : أنه ليس شيء يمتنع من أن يخبر عنه ، وليس هكذا يقع في قول النحويين ؛ لأنك لو قلت : ظناني منطلقا ، وظننت أخويك منطلقين ، فأخبرت عن المضمر في قولك : (ظناني) لم يجز ؛ لأنك كنت تقول في / التقدير : الظاناني منطلقا ، والظانُّ أنا أخويك منطلقين هما ، فلا يقع في قولك : والظانُّ أنا أخويك . منطلقين شيء يرجع إلى الألف واللام فيبطل ؛ لأنه ليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت : الظاناني منطلقا هما ، فتجعل الخبر (هما) وهو مضمر ، ثم تقول : والظانُّ أخويك منطلقين أنا ، فتعطف الجملة على الجملة ، وفي صلة كل واحد منهما ضمير يرجع إليه ، وسنذكر من المسائل ما يوضح صحة هذا المذهب ويبطل ما سواه إن شاء الله .

(١) أنظر ص ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨

وفي قول النحويين أنك إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد - فإن الإخبار عن (الناء) في ضربت ، وعن الياء في ضربني واحد ؛ لأنهما يرجعان إلى شيء واحد . وذلك قولك على مذهب النحويين : الضارب ، والضاربه زيد أنا . وهذان - وإن كانا راجعين إلى شيء واحد - فإنما ذلك في المعنى . فأما اللفظ . والموضع فمخالفتان له .

وفي قول أبي عثمان إن أخبرت عن (الناء) قلت : الضارب أنا والضاربه زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، / و(أنا) خبره ، ولا تُعدّه ؛ كما لم يكن في الفعل متعدياً ، وتأتى بالفعل ، والفاعل في الإخبار وهو : والضاربه زيد ؛ لأنّ الكلام إنما كان : ضربت وضربني زيد ، فجعلت الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، وجعلت المتعدى متعدياً ، والممتنع ممتنعاً .

فإن أخبرت عن (الياء) في ضربني قلت : الضارب أنا ، والضاربه زيد أنا ؛ كما كنت قائلاً إذا أخبرت عن نفسك في قولك : ضربني زيد : الضاربه زيد أنا (١) ، لأنّ قولك : وضربني زيد هو هذا الذي وصفنا ؛ أفلا ترى إلى بيان هذا ، واشتماله على كل اسم ، وامتناع قول النحويين من بعض الأسماء ؛ لامتناع الصلات من راجع إلى الموصولات .

ويقول النحويون : إذا قلت : ظننت ، وظننت أخواك منطلقاً - فالتقدير في المعنى : أن يكون ظننتي هما كظننتي بي .

فإن أخبرت في قول النحويين عن (الأخوين) فقلت : الظان أنا ، والظانان منطلقاً أخواله كان محالاً ؛ لأنّ قولك : (الظان أنا) الألف واللام للأخوين ؛ لأنّهما الخبر ، وليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول فهذا عندهم محال / وكذلك هو على تقديرهم ، ويجيزون في الذي ؛ لأنّهم لا يحتاجون إلى تكريرها مرتين ، ولكنهم يذكرونها مرة ، ويعطفون أحد الفعلين على الآخر ، فيرجع الذكر في أحدهما ، فيكون كلاماً . والتقدير : اللذان ظننت ، وظننتي منطلقاً أخواله فيصير الضمير في ظننتي يرجع إلى اللذين .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وعند المازني في الإخبار عن الياء : الضاربه هو أنا والضارب زيداً أنا .

والأولى أن يقال : الضاربه زيد أنا .

وفي الإخبار عن الناء : الضاربه هو - مبتدأ وخبر - والضارب زيداً أنا . والأولى : والضاربه زيد . »

والقول في هذه المسألة على قول أبي عثمان (١) وهي : ظننت ، وظننتي أخواك منطلقا أن تقول -
 إذا أخبرت عن نفسك - : الظانُّ أنا ، والظانَّان منطلقا أخواك ، فيصير الألف واللام في (الظانَّان)
 لك ، وتجعل (أنا) خبر الابتداء ؛ كما كان في المسألة فاعلا ، ولا تُعَدُّ ؛ لأنَّه كان هناك
 غير مُتَعَدِّ ، ثمَّ تعطف عليه الجملة على ما كانت في الفعل . فهذا لا يمتنع منه شيء .
 فكلُّ ما ورد عليك من هذا الباب ففسه على ما ذكرت لك تجده مستقيا إن شاء الله .

(١) قال الرضي ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول في ظننت وظننتي زيد أخاك مخبرا عن التساء أو
 الياء ٠٠ باللام :

الظان وظنه زيد أخاك أنا .

يحذف مفعول الأول ، كما كان في الأصل .

وعند الإخفص : الظان والظاننه زيد أخاك أنا .

والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :

الظان زيدا أخاك أنا والظاننه هو اياه أنا .

فالتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير أخاك وهو : ضمير زيد أبرزته ، لجرى الصفة على

غير صاحبها .

هذا باب

من الذى والتى

ألفه النحويون فأدخلوا (الذى) فى صلة (الذى)

وأكثروا فى ذلك

/ وإنما قياسه قياس قولك : الذى زيد أخوه أبوك ، فتصل (الذى) بالابتداء والخبر ، وقولك : (أبوك) خبر الذى ؛ لأنه ابتداء فتقول - إذا كان (الذى) غير مبتدأ - : رأيت الذى أخوه أبوك ، فكانت قلت : رأيت زيدا . وقد أعلمتك أن (الذى) يوصل بالفعل والفاعل ، وبالابتداء والخبر ، والظرف ، ولا بُدَّ فى صلة الذى من راجع إليه يوضحه . فإذا قلت : رأيت الذى قام ، فاسمه فى قام ، وكذلك : رأيت الذى فى الدار .

فإن كان الاستقرار والقيام لغيره - قلت : رأيت الذى فى الدار أبوه ، ورأيت الذى قام صاحبه . على ذلك يجرى ، كذلك : رأيت الذى إن يأتى آته ؛ لأنَّ المجازاة جملة ، وفيها ما يرجع إليه .

وإذا وصلت (الذى) بالذى فلا بُدَّ للثانى من صلة وخبر ، حتى يكون فى صلة الأول ابتداء ،

وخبراً (١) .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « ويتعذر أيضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدره بالذى ، لأنهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا . أما قوله :

مِنَ النَّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمُ يَهَابُ اللَّشَامُ حَلْقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا

فيروونه : من النفر الشم الذين .

والأولى : تجويز الرواية الأولى ، لأنها من باب التكرير اللفظى كأنه قال : من النفر اللائى

اللئى . فان تغايروا نحو الذى من فصل كان أسهل عندهم .

قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجرى فى كلامهم ، وإنما وضعه النحاة

رياضة للمتعلمين وتدريباً لهم .

وفى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ : قال أبو على : « قد جاء فى التنزيل وصل الموصول بالموصول

على ما يحمل عليه النحويون مسائل هذا الباب .

زعموا أن بعض القراء قرأ : (فاستفائه الذى من شيعته) « بفتح ميم من » .

تقول : الذى الذى فى داره زيد أخوك . فقولك (الذى) ابتداءً ، والثانى مبتدأً فى صلته ، وقولك (فى داره) فيه ضميران : مرفوع بالاستقرار ، ومخفوض بالإضافة . فالمرفوع يرجع إلى الذى الثانى ، والمخفوض يرجع إلى الأوّل و (زيد) خبر الذى / الثانى ، و (أخوك) خبر الذى الأوّل ؛ لأنّ الثانى صار بصلته ، وخبره صلة للأوّل (١) . فهذا مجرى هذا الباب .

وتقول : الذى التى اللذان ضربا جاريتها أخواك عنده عبد الله . (فالذى) ابتداءً ، و (التى) ابتداءً فى صلة التى ، و (اللذان) ابتداءً فى صلة التى ، وقولك (ضربا) جاريتها صلة اللذين ،

= وفى البحر المحيط ج ١ ص ٩٥ : « وقراً زيد بن على : (والذين من قبلكم) بفتح ميم (من) قال الزمخشري : وهى قراءة مشكّلة ، ووجهها على اشكالها أن يقال : أقحم الموصول الثانى بين الأوّل وصلته تأكيداً . »

وهذا التخريج الذى خرج الزمخشري قراءة زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين . زعموا أنك إذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر فى معناه مؤكد له ، لم يحتج الموصول الثانى إلى صلة نحو قوله :

من نفر اللاتى الذين إذا هم يهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا

فاذا وجوابها صلة اللاتى ، ولا صلة للذين ، لأنه إنما أتى به للتوكيد . قال أصحابنا : وهذا الذى ذهب إليه باطل ، لأن القياس إذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته ، لأنها من كماله ، وإذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه ، لافتقاره إليه ولا يعيدونه وحده إلا فى ضرورة فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه .

وخرج أصحابنا البيت على أن الصلة للموصول الثانى وهو خبر مبتدأ محذوف ذلك المبتدأ والموصول فى موضع الصلة للأوّل .

تقديره : من نفر اللاتى هم الذين إذا وجاز حذف المبتدأ واضماره ، لطول خبره . فعلى هذا تخرج قراءة زيد

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ - ٥٣١ .

وقد جاء ادخال الموصول على الموصول فى قول الأحوص :

إن الشبابَ وعيشنا اللذ الذى كنا به زمناً نُسراً ونُجُذلاً

انظر مهذب الاغانى ج ٣ ص ١٨٧ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك : (فى داره) صلة الذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف و (عمرو) خبر الذى الاخير و (الذى) الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعائده الاول الهاء المجرد فى داره . و (زيد) خبر الذى الاول كأنك قلته : الذى ساكن داره عمرو زيد ، . »

من هذا يتبين لنا الاتفاق فى التمثيل والتوجيه وكلام الرضى هنا إنما اخذه من اصول ابن السراج كما يقول البغدادى فى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ وابن السراج أصغر تلامذة المبرد كما قدمنا .

والهاء في جارتها ترجع إلى التي ، و (أخوك) خبر اللذين فتمت صلة الذي (١) ، وقولك (عبدالله) خبر الذي .

فإن أدخلت على هذا (كان) فالكلام على حاله إلا الذي ، وعبد الله فإنك جاعل أحدهما اسم (كان) ، والآخر خبره .

وتقول : اللذان التي في الدار صاحبتهما أخوك على ما شرحت لك .

فإن قلت الذي التي اللذان الذين التي في الدار جارتهم منطلقون إليهما صاحبها أخته .

زيدٌ - كان جيّداً بالغا .

تجعل (الذي) مبتدأ ، و (التي ابتداءً في صلة الذي ، و (اللذان) ابتداءً في صلة التي ، و (الذين) ابتداءً في صلة الذين ، و (التي) ابتداءً في صلة الذين ، وقولك (في الدار) صلة التي و (جارتهم) خبر التي ، والضمير يرجع إلى الذين ، وقد تمت صلتهم ؛ لأنّ (التي) وصلتها ابتداءً ، و (جارتهم) خبر ذلك الابتداء . فقد / تمت صلة الذين ، وقولك (منطلقون إليهما) خبر (الذين) ، فقد تمت صلة اللذين ، وقولك (صاحبها) خبر (الذين) فقد تمت صلة (التي) الأولى ، و (أخته) خبر التي الأولى ، والهاء ترجع إلى الذي . فقد تمت صلة الذي ، و (زيد) خبر الذي فقد صحّ الكلام .

٣
١٢٢

(١) في الرضى أيضا : ، وتقول : الذي التي اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده

حسن .

تبتدىء بالوصول الأخير ، فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر ، لاستغناؤه بما في حيزه عما قبله ، واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته .

فنقول : (أبواهما قاعدان) صلة اللذان ، وعائده الضمير المجرور في أبواهما وخبره كريمان . وهذه الجملة أعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التي ، والعائد إلى التي من صلته الضمير المجرور في لديها . فالتى مبتدأ مع صلتها المذكورة وعزيزة عنده خبره .

والجملة أعنى التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة إليه الهاء المجرورة في

عنده .

والذى مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن

وهكذا العمل ان زادت الموصولات

ويريد المبرد بقوله : فتمت صلة الذي أن جملة اللذان مع الصلة والخبر صلة التي الواقع

مبتدأ في صلة الذي ، وجملة التي والصلة والخبر وهو عندي صلة الذي .

هذا باب

الإضافة

وهو باب النسب

اعلم أنك إذا نسبت رجلاً إلى حيٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك - ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياءً شديدة؛ ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم التكلم (١). وذلك قولك: هذا رجل قبيي، وبكري، وكذلك كل ما نسبته إليه.

واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك.

وسبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه (٢). وذلك قولك في النسب إلى سليم: سلمى، وإلى ثقيف: ثقفى، وإلى قرينش: قرئى.

(١) في سبويه ج ٢ ص ٦٩ «باب الإضافة وهو باب النسب، اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل، فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياء الإضافة. فان أضفته إلى بلد، فجعلته من أهله ألحقت ياء الإضافة...»

ويعتبر المبرد تخفيف ياء النسبة في حشو الشعر من اللحن، وقد احن أبا نواس في ذلك وقال: إنما يجوز ذلك في القوافي.

انظر الموشح ص ٢٦٧، والخصائص ج ٣ ص ٣٢٧.

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٦٩ «قال الخليل: كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهم على القياس. فمن المعدول الذي هو على غير القياس قولهم في هذيل: هذلى، وفي فقيم كنانة: فقى، وفي ملبخ خزاعة: ملخى، وفي ثقيف: ثقفى...»

وفي الخصائص ج ١ ص ١١٦ «وأما ما هو أكثر من باب شنئى، ولا يجوز القياس عليه، لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في ثقيف: ثقفى، وفي قرينش: قرشى، وفي سليم: سلمى.»

فهذا - وإن كان أكثر من شنئى - فإنه عند سبويه ضعيف في القياس، فلا يجوز على هذا في سعيد: سعدى ولا في كريم: كرمى...»

وإثباتها كقولك في نُمَيْرٍ : نُمَيْرِيٌّ ، وَقُسَيْرٍ : قُسَيْرِيٌّ / ، وَعَقِيلٍ : عَقِيلِيٌّ ، وَتَمِيمٍ : تَمِيمِيٌّ .
فإن كانت هاء التانيث في الاسم فالوجهُ حذفُ الياء ؛ لما يدخل الهاءُ من الحذفِ
والتغيير . وذلك قولك في ربِيعَةٍ : رَبِيعِيٌّ ، وفي حَنِيفَةٍ : حَنْفِيٌّ ، وفي جَذِيمَةٍ : جَذِمِيٌّ ، وفي ضَبِيعَةٍ :
ضَبِيعِيٌّ (١) .

فأما قولهم في الخُرَيْبَةِ : خُرَيْبِيٌّ ، وفي السَّلِيْقَةِ : سَلِيْقِيٌّ (٢) فهذا بمنزلة الذي يُبَلِّغُ به
الأصلُ ؛ نحو : لِحِمْتٍ (٣) عِينَهُ ، و (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) (٤) . والوجه ما ذكرت لك .
فإن كانت الياء متحركة لم تحذف . وذلك قولك في حَمِيرٍ : حَمِيرِيٌّ ، وفي عَثِيرٍ : عَثِيرِيٌّ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ « باب ما حذف الياء والواو فيه القياس .
وذلك قولك في ربِيعَةٍ : رَبِيعِيٌّ ، وفي حَنِيفَةٍ : حَنْفِيٌّ ، وفي جَذِيمَةٍ : جَذِمِيٌّ ، وفي جَهِينَةٍ :
جَهِنِيٌّ ، وفي قَتِيْبَةٍ : قَتَبِيٌّ . . .
وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء ، لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى
الاسم ، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف ، إذ كان من
كلامهم أن يحذف لامر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم . . .
جذيمة : بفتح الجيم ، ضبيعه : بضم الصاد . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥١ ، ٢٩٢ .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧١ « وقالوا في خريبة : خريبي وقالوا : سلقني للرجل يكون من
أهل السليقة » جاء ذلك في قول الشاعر :

ولكن سلقني أقول فأعربُ ولستُ بنحوي يُلوكُ لسانه

شواهد الشافية ص ١١٢

(٣) لِحمت عينه : التصقت .

(٤) المجادلة : ١٩ .

هذا باب

النسب إلى كل اسم قبل آخره ياءً مشددة

واعلم أنه لا بُدَّ من حذف إحدى الياءين؛ لاجتماع الياءات والكسرة. والتي تحذفها المتحركة؛ لأنها لو بقيت للزمها القلب والتغيير.

فأمَّا القلب فلانفتاح ما قبلها، وأمَّا التغيير فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة. فلو شئت لأسكنت. وذلك قولك في النسب / إلى أسيد: أسيدى، وإلى هين: هينى، وإلى ميئ: ميئى. لا يكون إلا ذلك (١). وقد كان يجوز التخفيف من قبل ياء النسب استغناء للإدغام في حروف اللين، فلما توالى الياءات والكسرة لم يكن إلا التخفيف. فأمَّا التخفيف الأول فهو قولك في ميئ: ميئ، وكذلك في سيد: سيد، وفي هين: هين، ولين: لين.

ويلزم التخفيف باب صيرورة، وقيدودة، وكينونة، لكثرة العدد. ولولا التخفيف لكان كينونة، وصيرورة؛ لأنها فيعلولة.

فإن قال قائل: فما أنكرت أن يكون فعلولة؟

قيل له: لو كانت فعلولة لخالفت؛ لأن هذا البناء لا يكون إلا مضموم الأول، وكنت.

تقول: كونونة، وقودودة؛ لأنها من القوم، والكون؛ ألا ترى أن (ميئ) لو كان (فعل) لكان مؤت؛ لأنه من الواو، ولكنه محذوف من فيعل. فهذا أمر واضح (٢).

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ - باب الإضافة إلى كل اسم ولى آخره ياءان مدغمة أحدهما

في الأخرى .

وذلك نحو: أسيد وحمير ولييد: فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة، وحذفت المتحركة، لتقارب الياءات مع الكسرة التي في آخر الياء والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات وتقاربت وتوالى الكسرات التي في الياء والذال استغلقوه فحذفوا، وكان حذف المتحرك هو الذى يخففه عليهم، لأنهم لو حذفوا الساكن لساكن ما يتسوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين مثل أسيد، لكراهيتهم هذه المتحركات، فلم يكونوا ليغروا من النقل إلى شيء هو فى النقل مثله . . .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٣٢، وأسرار العربية ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٢) تقدم شرح ذلك فى الجزء الأول ص ١٢٥، ٢٢٢، والجزء الثانى ص ١٢٦ - ١٢٧،

٢٢١ وهذا الجزء ص ١٢١ .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف

مما آخره حرف لين

/ اعلم أن ما كان من ذلك على فَعَلٍ فَإِنَّ الألف مُبَدَّلَةٌ من يائه أو واوه . وذلك قولك : رَحًا ،
وقفا ، وعصا .

واعلم أن النسب إلى ما كان من الياء كالنسب إلى ما كان من الواو . وذلك أنك تقلب هذه
الألفَ واوا مِنْ أَىِّ البابين كانت . تقول في قَفَا : قَفَوِي ، وفي عَسَا : عَصَوِي ، وكذلك
حَصِي ، ورحَى . تقول : حَصَوِي ، ورحَوِي .

وإنما قلبت الألف المنقلبة من الياء واوا ؛ لكرهيتك اجتماع الياءات والكميرات (١) ، فصار
اللفظ في النسب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحدا .

• • •

وكذلك إن كان على فَعِلٍ ؛ نحو : عَمٍ ، وشَقِي . ذهبَ به في النسب إلى (فَعَلٍ) فقلت :
عَمَوِي ، وشَقَوِي ، وفي النسب إلى الشجِي : شَجَوِي ؛ فإنما فعلت ذلك كراهيةً لاجتماع الياءات
والكسرات . وأنت في غير المعتل كنت تفعل ذلك كراهيةً لتوالي الكسرتين والياءين . فهذا
هاهنا أوجب (٢) .

• • •

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « باب الاضافة الى كل شيء من بنات الياء والسواو التي
الياءات والواوات لاماتهم اذا كان على ثلاثة احرف ، وكان منقوصا للفتحة التي قبل اللام .
تقول في هدى : هَدَوِي ، وفي رجل اسمه حصى : حَصَوِي ، وفي رجل اسمه رحى : رَحَوِي ،
فانما منعهم من الياء اذا كانت مبدلة استتقالا لظهارها انهم لم يكونوا ليظهروها الى ما يستخفون
انما كانوا يظهرونها الى توالي الياءات والحركات وكسرتها ، فيصير قريبا من اميي ، فلم
يكونوا ليردوا الياء الى ما يستتقون ، اذ كانت معتلة مبدلة فرارا مما يستثقلون • • •
وانظر اسرار العربية ص ٢٧٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « واذا كانت الياء نالته ، وكان الحرف الذي قبل الياء
مكسورا فان الاضافة الى ذلك الاسم تصيره كالمضاف اليه في اليناب الذي فوقه • وذلك
قولهم في عم : عَمَوِي ، وفي رد : رَدَوِي ، وقالوا كلم في الشجى : شَجَوِي .

فَأَمَّا غَيْرُ الْمُعْتَلِّ فَنَحْوُ قَوْلِكَ فِي النَّمْرِ : نَمْرِي ، وَفِي شَقِيرَةٍ : شَقِيرِي ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ سَوَّيْتَ بَيْنَ (فَعِل) ، / وَ(فَعَل) . فَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْكَسْرَةِ ضَمَّةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَالَ مَا تَنَكَّرَهُ . وَذَلِكَ قَوْلِكَ فِي سَمْرَةٍ : سَمْرِي لَا غَيْرُ (١) .

* * *

فَإِنْ كَانَ عَلِيٌّ (فَعَل) وَ(فِعْل) جَرَى مَجْرَى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ أَنَّهُ يُسَكَّنُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، فَيَقَعُ عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ كَمَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ قَوْلِكَ : هَذَا ظَبْيِي ، وَدَلْوِي ، وَنِخْيِي ، وَجَرَّوِي فَاعْلَمُ . عَلَى هَذَا يَجْرِي جَمِيعُ هَذَا . فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ قُلْتَ : ظَبْيِي ، وَنِخْيِي ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَحَقْتَ شَيْئًا مِنْهُ الْهَاءُ ؛ لِأَنَّ يَاءَ النِّسْبِ تُعَاقِبُ هَاءَ التَّأْنِيثِ (٢) . فَكُلُّ مَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ فَالْهَاءُ مُلْغَاةٌ مِنْهُ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ هَاءٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى طَلْحَةَ : طَلْحِي ، وَإِلَى حَمْدَةَ : حَمْدِي . فَأَمَّا قَوْلُ يُونُسَ فِي النِّسْبِ إِلَى ظَبْيَةٍ : ظَبْيِي فَلَيْسَ بِشَيْءٍ . إِنَّمَا الْقَوْلُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ (٣) .

* * *

= وذلك لانهم رأوا (فعل) بمنزلة (فعل) في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات . . .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « وان أضفت الى (فعل) لم تغيره ، لانها انما هي كسرة واحدة . كلهم يقولون : سمري » .

(٢) عرض في كتابه المذكر والمؤنث لمشابهة ياء النسبة لهاء التأنيث فقال : « الهاء كياء النسب . تقول : بطة وبسط وتمر وتمر ، وشميرة وشمير ، فلا يكون بين الواحد والجمع الا الهاء . وكذلك تقول : زنجي ووزنج وسندي وسند ، ورومي وروم ، ويهودي ويهود . فلا يكون بين الجمع والواحد الا الياء المشددة . وكذلك التصغير ، انما تصغر ما قبل الياء ثم تأتي بها في آي وزن كان . وكذلك تفعل بالهاء .. » الورقة ١٢٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ « باب الاضافة الى كل اسم كان آخره ياء ، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنا ، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنا .

وذلك نحو : ظبي ورمي وغزو ونحو . تقول : ظبي ورمي وغزوي ونحو ، ولا تغير الياء والواو في هذا السبب ، لانه حرف جرى مجرى غير المعتل . تقول : غزو فلا تغير الواو، كما تغير في غد ، وكذلك الاضافة الى نحو والى العرى . فاذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فان فيه اختلافا :

فمن الناس من يقول في رمية : رميي . وفي ظبية : ظبيي . وفي دمية : دميي . وفي فتية : فتيي ، وهو القياس من قبل أنك تقول : رمي ونحي ، فتجري مجرى ما لا يعتل ، نحو : درع وترس ومتن ، فلا يخالف هذا النحو . كأنك أضفت الى شيء وليس فيه ياء . . . وحدثنا يونس أن ابا عمرو كان يقول في ظبية : ظبيي ، ولا ينبغي أن يكون في القياس

الا هذا . . .

فإن كانت الياء شديدة أصليّة فإنّ النسب على ضربين :

الأخسنُ في النسب إلى حيّة : حيويّ . تحرك ما قبل الياء الثانية ؛ لتقلبها ألفا ، فإنّها إذا كانت كذلك انقلبت واوا / في النسب ، وإن تركت على حالها جاز ، وفيه قُبْحٌ ؛ لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة . وذلك قولك : حييّ .

ومن قال : حيويّ قال في النسب إلى لية - وهو المصدر من لويت - : لوويّ ؛ لأنها لوية في الأصل . فلما زال الإدغام أظهرت الواو (١) .

فإن كانت الياء زائدة مُثَقَّلة فلا اختلاف في حذفها لياء النسب . وذلك قولك في النسب إلى بُخْتِي : بُخْتِي فاعلم ، وإلى بَخَاتِي : بَخَاتِي فتصرف (٢) ؛ لأنّ الياء الظاهرة ياء النسب . فإنما وجب حذف هاتين الياءين ليأني الإضافة ؛ لأنّ ياءى الإضافة تُعاقب هاء التانيث ، فتقول في النسب إلى طَلْحَة : طَلْحِي ، وإلى حَنْظَلَة : حَنْظَلِي .

وإنما عاقبتها ؛ لأنه يُوقى بها زائدة في الاسم بعد الفراغ من تمامه ، فإنّهما يحلّان محلاً واحداً . ألا ترى أنّك تقول تمرة ، وتمر ، وبرّة وبرّ ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء .

= وأما يونس فكان يقول في ظبية : ظبوي وفي دمية : دموي ، وفي فتية : فتوي . فقال الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعلة . . هذا قول الخليل وزعم أن الأول أقيسها وأعرّبها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « وسألته عن الإضافة إلى حية ، فقال : حيوي كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة : حيوي ، وحركت الياء ، لأنه لا تكون واو ثابتة وقبلها ياء ساكنة .

فان أضفت إلى لية قلت : لووي ، لأنك احتجت إلى تحرك هذه الياء ، كما احتجت إلى ان تحرك ياء حية ، فلما حركتها رددتها إلى الأصل ، كما تردّها إذا حركتها في التصغير . ومن قال : أميي قال : حيي ، وكان أبو عمرو يقول : حيي وليي وليسة من لويت يده لية . » وأنظر الأشباه ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧ « وأما بخاتي فليس بمنزلة مدائني ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للاضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد إذا كسرتة للجمع ، فصارت بمنزلة الياء في حذيرة إذا قلت : حذار ، .

وفي اللسان : جمل بختي وناقة بختية : وهي جمال طوال الأعناق ، ويجمع على بخت وبخات وقيل : الجمع بخاتي غير مصروف .

وتقول على هذا : زَنْجِيٌّ وَزَنْجٍ وَرُومِيٌّ ، وَرُومٌ ، فلا يكون بينهما إلا الياء المشددة ؛
فلذلك حَلَّتْنا محلًّا واحداً .

فلما كانت الهاء تُحذف لياء النسب / كان حذف الياء لها أوجب ؛ لأنك لو أفررتها كنت
تجمع بين أربع ياءات مع العلة التي ذكرنا من مضارعة الهاء . فعلى هذا فأَجْرُ هذا الباب (١) .

$\frac{3}{129}$

(١) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ١٣٧ .

هذا باب

الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره

ياءً مُشَدَّدةً ، والأخيرةُ لامُ الفِعْلِ

إعلم أنّك إذا نسبت إلى شيءٍ من ذلك فإنَّ الوجه أن تحذف من الاسم الياءَ الخفيفة التي كنت تحذفها من حنيفة ، وثقيف ، فإذا فعلت ذلك انقلبت الياء فيها ألفاً ، ثم انقلبت واوا لِيائِي النسبة ؛ كما تجب في لاماتِ الفعل .

فمن ذلك قولك في عَدِيٍّ : عَدَوِيٌّ ؛ لأنَّك لَمَّا حذفت الياءَ التي تزيد في (فَعِيل) صارت (عَدِ) . فاعلم على وزن عمٍ ، فذهبت بفعلٍ إلى فَعَلٍ لما ذكرت لك قبل هذا الباب ، فقلت : عَدَوِيٌّ ؛ كما قلت : عَمَوِيٌّ .

ومثُل ذلك النَّسَبُ إلى أُمِيَّةٍ . تقول : أُمَوِيٌّ . تحذف ياءَ التصغير ، فيصير كأنَّكَ نسبت إلى (فُعَلٍ) .

وكذلك قُصِيٌّ . تقول في النسب إليه : قُصَوِيٌّ .

/ فاعلي ما ذكرت لك فأجر هذا الباب (١) .

٣
١٣٠

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « باب الإضافة إلى فعيل أو فعيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لامتهن .

وذلك قولك في عدى : عدوى . وفي غنى : غنوى . وفي قصى : قصى . وفي أمية : أموى . وذلك أنهم كرهوا أن توالى في الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة ، لأنك إذا حذفت الزائد فأنما تبقى التي تصير ألفاً . كأنه أضاف إلى فعل أو فعل .
وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : أميى ، فلا يغيرون . . .

هذا باب

النسب إلى المضاف من الأسماء

إعلم أن الإضافة على ضربين :

أحدهما : ما يكون الأول معروفا بالثاني ؛ نحو قولك : هذه دارُ عبد الله ، و غلام زيد ، فإن نسبت إلى شيء من هذا فالوجهُ أن تنسب إلى الثاني ؛ لأنَّ الأول إنما صار معرفة به .

وذلك قولك في ابن الزبير : زُبَيْرِي^(١) ، وفي غلام زيد^(٢) : زَيْدِي .

والوجه الآخر في الإضافة : أن يكون المضاف وقع علما ، وانضاف إليه من تمامه ، فالباب النسبُ إلى الأول ، وذلك قولك في عبد القيس : عَيْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار : عَيْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى أبي عبد الله بن دارم^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ - ٨٨ « فاما ما يحذف منه الاول فنحسو : ابن كراع وابن الزبير تقول : زبيري وكراعي . تجعل ياءى الإضافة في الاسم الذى صار به الاول معرفة ، فهو أبين وأشهر اذ كان به صار معرفة . »

ومن ثم قالوا في أبي مسلم : مسلمي ، لأنهم جعلوه معرفة بالآخر ، كما فعلوا ذلك بابن كراع غير أنه لا يكون غالبا حتى يصير كزيد وعمرو ، كما صار به كراع غالبا . وأبو فلان عند العرب كابن فلان .

ألا تراهم قالوا في أبي بكر بن كلاب : بكرى ، كما اقالوا في ابن دعلج : دعلجى ، فوقت الكنية عندهم موقع ابن فلان ، .

(٢) في شرح الأشافيه للرضى ج ٢ ص ٧٢ : « لا ينسب الى المركب الاضافى الامع العلمية كابن الزبير وامرى القيس ، »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ واما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذى لا يعرف بالمضاف اليه ، ولكنه معرفة ، كما صار معرفة بزید ، وصار الاول بمنزلته لو كان علما مفردا ، لان المجرور لم يصر الاسم الاول به معرفة ، لانك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفة ، كما يصير معرفة اذا سميته بالمضاف . فمن ذلك عبد القيس وامرؤ القيس فهذه الاسماء علامات كزيد وعمرو ، فاذا أضفت قلت : عَيْدِي وامرئى وامرئى . فكذاك هذا واشباهه .

وسالت الخليل عن قولهم في عبد مناف : منافى فقال : اما القياس فكما ذكرت لك ، الا انهم قالوا : منافى مخافة الالتباس ، ولو فعل ذلك بما جعل اسما من شيئين جاز لكراهية الالتباس ، .

وانظر نسب عبد الله بن دارم في جمهرة الانساب ص ٢٢٩ ، ٤٦٧ والاشتقاق ص ٢٢٤ .

وقد تشتقُّ العربُ من الاسمين اسما واحدا لاجتناب اللبس؛ وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسمائهم مضافا، فيقولون في النسب إلى عبد القيس: عَبْقَسِيّ ، وإلى عبد الدر: عَبْدَرِيّ ، وإلى عبد شمس / : عَبْشَمِيّ (١) . والوجهُ ما ذكرت لك أولا . وإنما فُعِلَ هذا لعلَّ اللبس .

٣
١٣١

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ : « وقد يجعلون للنسب في الاضافة اسما بمنزلة جعفر ، ويجعلون فيه من حروف الاول والآخر ، ولا يخرجونه من حروفهما ، ليصرف ، كما قالوا : السبطر فجعلوا فيه حروف السبط اذ كان المعنى واحدا . . . فمن ذلك عبشمي وعبدري ، وليس هذا بالقياس انما قالوا هذا ، كما قالوا : علوي رزباني . فذا ليس بقياس ، كما أن علوي ونحو علوي ليس بقياس ، » .

هذا باب

الإضافة إلى الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا

إعلم أنك إذا نسبت إلى اسمين قد جُعلا اسما واحدا فإنما النسب إلى الصدر منهما . وذلك قولك في النسب إلى بَعْلَبِكَ : بَعْلِي ، وإلى حَضْرَمَوْت : حَضْرِي ، وإلى رَامَ هَرْمَزَ : رَامِي (١) .

وقد يجوز أن تشتق منهما اسما يكون فيه من حروف الاسمين ؛ كما فعلت ذلك في الإضافة . والوجه ما بدأت به لك . وذلك قولك في النسب إلى حَضْرَمَوْت : حَضْرَمِي (٢) ؛ كما قلت [في عيد شمس ، وعبد الدار] (٣) : عَشْمِي ، وعَبْدَرِي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر ، فجعلا اسما واحدا » .
كان الخليل يقول : تلقى الآخر منهما ، كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة ، لأن طلحة بمنزلة حزموت .

ومن ذلك خمسة عشر ومصد يكرب في قول من لم يضيف ، فإذا أضفت قلت : ممدى وخمسي فهكذا سبيل هذا الباب ، وصار بمنزلة المضاف في القاء أحدهما حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « وقالوا : حزمي ، كما قالوا : عبدي ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف » .

وانظر في النسب إلى المركب الكامل ج ٨ ص ٢ - ٥ .
والمخصص ج ١٣ ص ٢٤٢ - ٢٤٥ وشرح الشافية ج ٢ ص ٧١ - ٧٧ .

(٣) تصحيح السيرافي .

هذا باب

ما يقع في النسب بزيادة

لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب

وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية : لِحْيَانِي ، وفي [طويل الجُمَّة] (١) : جُمَانِي ، وفي طويل الرقبة : رَقَبَانِي ، وفي كثير الشعر : شَعْرَانِي ؛ فإنما زدت لما أخبرتك به من المعنى فإن نسبت رجلا إلى رقبة ، أو شعر ، أو جُمَّة / قلت : جُمِي ، وشَعْرِي ، ورَقَبِي ؛ لأنك تزيد فيه ما تزيد في النسب إلى زيد ، وعمرو (٢) .

(١) تصحيح السيرافي .

والجمة : مجتمع شعر الرأس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « باب ما يصير إذا كان عاما في الإضافة على غير طريقته . فمن ذلك قولهم في الطويل الجمة : جماني . وفي الطويل اللحية : لحياني . وفي الغليظ الرقبة : رقباني .

فان سميت برقبة أو جمة أو لحية قلت : رقبى ولحيى وجمى ولحوى ، وذلك أن المعنى قد تحول إنما اردت حيث قلت جماني : الطويل الجمة . وحيث قلت اللحياني : الطويل اللحية . فلما لم تكن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى . وقال في ص ٧٠ : « فهذا كبحراني وأشباهه . . وزعم أبو الخطاب انه سمع من العرب من يقول في الإضافة الى الملائكة والجن : روحاني . . » .

وفي المخصص أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب نذكر طرفا منها :

- رجل أشعر وشعراني كثير الشعر في رأسه وجسمه . المخصص ج ١ ص ٦٢ .
- سبلاني : ضخم السبلة ج ١ ص ٦٥ .
- رجل شعثماني : طويل خفيف اللحم مشبه بالخمير المشمشعة ج ٢ ص ٧٠ .
- رجل كلماني : جيد الكلام ، فصيح ج ٢ ص ١١٢ .
- رجل منظراني : حسن المنظر ج ٢ ص ١٥٤ ، وكذلك مخبراني ج ٤ ص ٨٠ .
- كساء منبجاني : منسوب الى منبج ج ٤ ص ٨٠ .
- وسيف هندواني منسوب الى الهند ج ٦ ص ٢٥ . وانظر ج ١٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

واعلم أنَّ أشياء قد نُسب إليها على غير القياس للبس مرة ، وللاستثقال أخرى ، وللعلامة
أخرى . والنسبُ إليها على القياس هو البابُ .

فمن تلك الأشياء قولهم في النسب إلى زبينة : زباني^(١) .

وإنما الوجه زبني ؛ كقولك في حنيفة : حنفي ، وفي ربيعة : ربعي ، ولكنهم أبدلوا الألف
من الياء ؛ كما قالوا في بقى : بقا ، وفي رضى : رضا^(٢) . والبذل كثير في الكلام ، وهو مشروح
في باب التصريف .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام ، واليمن : يمان يا فتى ، وشام يا فتى ، فجعلوا الألف
بدلا من إحدى الياءين . والوجه يماني ، وشامي .

ومن قال : يمانى فهو كالنسب إلى منسوب ، وليس بالوجه .

وقالوا في النسب إلى تهامة : تهمى فاعلم ، ومن أراد العوض غير ، ففتح التاء ، وجعل تهامة
على وزن يمان فتقليره : تهم فاعلم ، ويقال في النسب إليه تهم فاعلم . ففتحة التاء تبين لك
أن الاسم قد / غير عن حده^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ وفي زبينة زباني ، . زبينة : قبيلة (الاشتقاق ص ٢٠٣)

(٢) ص لثة طيء تغلب الكسرة فتحة والياء ألفا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ ، ومما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين
ياءى الاضافة قولك فى الشام : شام ، وفى تهامة : تهم ، ومن كسر التاء قال : تهمى . وفى
اليمن : يمان .

وزعم الخليل أنهم الحقوا هذه الالفاظ عوضا من ذهاب إحدى الياءين .

فقلت : أرايت تهامة . اليس فيها الألف ؟ فقال : انهم كسروا الاسم على أن يجعلوه
فعليا أو فعليا ، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الألف كأنهم بنوه تهمى أو
تهمى . فكان الذين قالوا : تهم هذا البناء كان عندهم في الأصل ، وفتحهم التاء في تهامة حيث
قالوا : تهم يدل على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه .

ومنهم من يقول : تهمى ويمانى وشامى فهذا كبحرانى مما غير بناؤه في الاضافة ، وان
سنت قلت : يماني .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول : شامى ، .

وفي الخصائص ج ٢ ص ١١١ - ١١٢ ، فان قلت : فان في تهامة ألفا فلم ذهب الى أن

الألف في تهم عوض من إحدى الياءين للاضافة ؟

قيل : قال الخليل في هذا : انهم كأنهم نسبوه الى فعل أو فعل وكانهم فكوا صيغة

تهامة ، فأصاروها الى تهم أو تهم ، ثم أضافوا اليه فقالوا : تهم .

وكلُّ شيءٍ سَمِيَتْه باسمٍ من هذه ، فنسبت إليه لم يكن إلا على القياس (١) .
 ألا ترى أنك تقول : تَقِيَّةٌ ، وتُكَاةٌ فتبدل التاء من الواو ، ولو بنيت من هذا شيئا اسما
 لحذفت التاء ورُدَّت الواو ؛ لأنها الأضل .

فالبذل يقع لمعانٍ في أشياء تُردُّ إلى أصولها . فهذا ما ذكرت لك .

وقد قالوا في النسب إلى البصرة : بَصْرِيٌّ ، فالكسر من أجل الياء ، والوجهُ : بَصْرِيٌّ ،
 ولو سميت شيئا البصرة فنسبت إليه لم تقل إلا : بَصْرِيٌّ وهو أجود القولين في النسب قبل
 التسمية (٢) .

وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر : دُهْرِيٌّ ؛ ليفصلوا بينه وبين من يرجو الدهر ،
 ويخافه ، والقياس : دَهْرِيٌّ (٣) في جميعها . فكلُّ ما كان على نحوِّ ما ذكرت لك فالتسمية تردّه
 إلى القياس .

وإنما ميل الخليل بين فعل وفعل ، ولم يقطع بأحدهما ، لأنه قد جاء هذا العمل في هذين
 المتالين جميعا ، وهما : الشأم واليمن .
 وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظنا قد جاء به السماع نسا . أتشدنا أبو علي .
 قال أنشد أحمد بن يحيى :

أرقتي الليلة بَرَقُ بالتهم يا لك بَرَقًا مَنْ يَشُقُّهُ لا يَنَمُ

فانظر الى قوة تصور الخليل الى ان هجم به الظن على اليقين « .
 وانظر ص ٣٠٥ منه والخزانة ج ١ ص ٧٤ والمخصص ج ١٣ ص ٢٣٨ والروض الأنف
 ج ١ ص ١١٦ والكامل ج ٨ ص ٩ .
 (١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ وجميع هذا اذا صار اسما في غير هذا الموضع ، فاضفت
 اليه جرى على القياس

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي البصرة بصرى » .
 وفي شرح الشافية ج ٢ ص ٨١ - ٨٢ « وقالوا في البصرة بصرى بكسر الباء ، لان البصرة
 في اللغة حجارة بيض ، وبها سميت البصرة .
 والبصر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع
 حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب .

وقيل : كسر الباء في النسب اتباعا لكسر الراء ، ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس « .
 (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي الدهر دهري » وقال في ص ٨٩ « ومن ذلك قولهم في
 القديم السن دهري » .
 في المخصص ج ٩ ص ٦٢ « رجل دهري - بضم الدال - : قديم وبفتحها لا يؤمن بالآخرة .
 من العين » . وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٨٢ .

هذا باب

النسب فيما كان على أربعة أحرف

ورابعه ألف مقصورة

٣ / أما ما كانت ألفه أصلا ، أو مُلْحَقَةً بِالْأَصْلِ مَنْصَرَفَةً فِي التَّكْرَةِ فَإِنَّ الْوَجْهَ فِيهِ ، وَالْحَدُّ إِثْبَاتُ
١٣٤ الألف ، وقلبها واوا ؛ لِلتَحْرُكِ الَّذِي يَلْزِمُهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النِّسْبِ إِلَى مَلْهُيٍّ : مَلْهُوِيٌّ ، وَإِلَى
مِعْزِيٍّ : مِعْزَوِيٌّ ، وَإِلَى أَرْطَوِيٍّ : أَرْطَوِيٌّ (١) .

فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل :

أجودُها ، وأحقُّها بالاختيار ، وأكثرُها ، وأصحُّها ، وأشكَلُها لمنهاجِ القياسِ حَذْفُ الألفِ .
فتقول في النسبِ إلى حُبَلِيٍّ : حُبَلِيٌّ ، وَإِلَى دُنْيَا : دُنْيِيٌّ ، وَكَذَلِكَ بُشْرِيٌّ ، وَسُكْرِيٌّ ، وَدِفْلِيٌّ (٢) ،
وما أشبه ذلك .

ويجوز أن تلحق واوا زائدة ، لِأَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا تُخْرِجُهُ إِلَى عِلْمَةِ التَّأْنِيثِ اللَّازِمَةِ لَهُ .
وذلك قولك : دُنْيَاوِيٌّ ، وَدِفْلَاوِيٌّ حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ حَمْرَاوِيٍّ ، وَصَحْرَاوِيٍّ . فهذا مذهب
وليس على الحدِّ ، وَلَكِنَّكَ وَكَذَلِكَ ؛ لِتَحَقُّقِ مِنْهَاجِ التَّأْنِيثِ .

والقول الثالث : أن تقلب الألف واوا ؛ لِأَنَّ الألفَ رابِعَةً ، فَقَدْ صَارَتْ فِي الْوِزْنِ بِمَنْزِلَةِ مَا الألفُ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف .

وذلك نحو ملهى ومرمى وأعشى وأعمى وأعيى . فهذا يجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف ، وكان آخره ألفا مبدلة من حرف من نفس الكلمة ، نحو : حصى ورحى .

وسألت يونس بن معزى وذفرى فيمن نون فقال : هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة .

وسمنا من العرب من يقول في أعيى : أعيوى .

قال : فإن قلت في ملهى : ملهى لم أر بذلك بأسا .

والحذف في معزى أجود إذ جاء في ملهى ، لأنها زائدة ،

(٢) الدفلى : شجر مر أخضر وقيل نبت وإن نون كانت ألفه للإلحاق بدرهم ، وإن لم ينون

كانت ألفه للتأنيث كالف ذكرى (انظر اللسان) .

من أصله . تقول : حُبْلَوِيٌّ ، ودِفْلَوِيٌّ . فمن قال هذا فشبَّهه بحُبْلَوِيٍّ / ومِعْزِيٌّ أجاز في النَّسَبِ إلى ما الألف فيه أصليَّة الحذف يُشبَّهها بالألف التانيث ؛ كما شبَّه الألف به . تقول : مَلْهِيٌّ ، ومِعْزِيٌّ في النسب إلى مَلْهِيٍّ ، ومِعْزِيٌّ . وهو أَرْدَا الأَقَاوِيل (١) ؛ لأنَّ الفُضْل هاهنا لازم ؛ إذ كان أحد الألفيين أصلاً ، والآخر زائداً .

فإن كانت الألف خامسة مقصورة فليس فيها إلا الحذف منصرفاً كانت أو غير منصرفة . وذلك نحو : مُرَامِيٌّ ، وحُبَارِيٌّ ، وشُكَاعِيٌّ . تقول : مُرَامِيٌّ ، وحُبَارِيٌّ . وذلك لأنها كانت تُحذف رابعة إذا كانت للتانيث ، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصليَّة ، فلما زاد العدد لم يكن إلا الحذف ، وكلما ازداد كثرة كان الحذف أحرى (٢) .

وكذلك إن كان على أربعة أحرف ثلاثة منها متحركة لم يكن إلا الحذف ، ولم تكن الألف إلا للتانيث . وذلك نحو : جَمَزِيٌّ . لا يكون فيها مثل لُغَةٍ من قال : حُبْلَوِيٌّ ؛ لأنَّ الحركة أخرجته

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ د باب الاضافة الى كل اسم كان آخره الفا زائدة لا تنون وكان على أربعة أحرف .

وذلك نحو : حبلى ودفلى ، فأحسن القول فيه أن تقول : حبلى ودفلى ، لأنها زائدة لم تجيء لتلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة ، فكهروا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف .
وقالوا في سلى : سلى .

ومنهم من يقول : دفلاوى فيفرق بينها وبين التي من نفس الحرف بأن يلحق هذه الألف؛ فيجعله كآخر ما لا يكون آخره الا زائداً غير متون نحو : حراوى وضهياوى .
فقالوا في دهنا : دهناوى . وقالوا في دنيا : دنياوى .

وان شئت قلت : دنياى على قولهم : سلى .
ومنهم من يقول : حبلىوى ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف . . . « .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٨ د باب الاضافة الى كل اسم كان آخره الفا وكان على خمسة أحرف .

تقول في حبارى : حبارى وفي جمادى : جمادى وفي قرقرى : قرقرى .
وكذلك كل اسم كان آخره ألفا ، وكان على خمسة أحرف .
وسألت يونس عن مرامى فقال : مرامى جعلها بمنزلة الزيادة .
وقال : ولو قلت : مراموى لقلت : حباروى ، كما أجازوا في حبلى : حبلىوى ، ولو قلت ذا

لقلت في مقلولى : مقلولوى . وهذا لا يقوله أحد . . .
وانما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعدا الحذف ، لأنه حين كان رابعا في الاسم بزنة ما ألفه منه كان الحذف فيه جيدا ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه ، فلما كثر العدد كان الحذف لازما ، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا في المنزلة الأولى ، وإذا ازداد الاسم ثقلا كان الحذف ألزم . . .

الحبارى : طائر يقع على الذكر والانثى على شكل الاوزة .
الشكاعى : نبت دقيق الصيدان صغير أخضر له زهرة حمراء .

عن ذلك ، كما أخرجت قداما عن أن تنصرف / اسم امرأة ، كما تنصرف هند ، ودعد ، لأنها زادت عليها حركة (١) .

• • •

فإن كان الاسم ممدودا لم يُحذف منه شيء ، وانقلبت المدّة واوا لأنها حرف حَيّ فلا يحذف ، ولأنّها للتأنيث تنقلب ، ولا تكون كحرف الأصل . وذلك قولك في حمراء : حمراوى ، وفي خنفساء : خنفساوى (٢) .

فإن كان مُنصرفا وحروفه أصل فالوجه إقرار الهمزة وذلك قولك في النسب إلى قرأه : قرأى . فالهمزة أصل ، وفي رداء : رداى . فالهمزة منقلبة ، وحالها كحال تلك . وكذلك الملحقة نحو : علباء ، وجرباء ، وقد يجوز القلب في هذا المنصرف ، نحو : علباوى ، وجرباوى . فهو في هذا الحيز أصلح ؛ لأن الهمزة زائدة .

ويجوز أيضا في رداء ، وكساء وهو فيهما أجود منه في قرأه لأن الهمزة في رداء ، وكساء مُنقلبة وهو فيه أبعد أن تقول : قرأوى (٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « وأما جمزى فلا يكون جمزوى ولا جمزاوى ولكن جمزى ، لأنها ثقلت ، وجاوزت زنة ملهى ، فصارت بمنزلة حبارى لتتابع الحركات .
ويقوى ذلك أنك لو سميت امرأة قداما لم تصرفها ، كما لم تصرف عناق » .
وقال في ص ٧٩ : (وسترى للمتحرك قوة ليست للساكن في مواضع كثيرة » .
جمزى : سريع المدو .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة الى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليلا » .

فالإضافة إليه ألا يحذف منه شيء ، وتبديل الواو مكان الهمزة ، ليفرقوا بينه وبين المنون الذى هو من نفس الحرف ، وما جعل بمنزلة ذلك قولك فى زكرياء : زكرياوى . وفى بروكاه بروكاوى .

وقال فى ص ٧٨ « وأما الممدود مصروفا كان أو غير مصروف أكثر عدده أو قل فإنه لا يحذف ذلك قولك فى خنفساء : خنفساوى . . . » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٦ « واعلم أنك إذا أضفت الى ممدود منصرف فإن القياس والوجه أن تقره على حاله ، لأن الياءات لم تبلغ غماية الاستئصال ، ولأن الهمزة تجرى على وجوه العربية غير معتلة مبدلة » .

وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسرنا يجعل مكان الهمزة واوا .
وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالابدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلا من واو او ياء ، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قرأه ونحوه .
وقال فى ص ٧٩ « فاما المصروف نحو حراء فمن العرب من يقول : حراوى ، ومنهم من يقول : حراى لا يحذف الهمزة » .

علباء : عصب العنق . حرباء : دويبة . القراء : الناسك المتعبد .

هذا باب

النسب إلى الجماعة

إعلم أنك إذا نسبت إلى جماعة فإنما توقع النسب/ على واحدها . وذلك قولك في رجل ينسب إلى الفرائض : فرَضِيٌّ ؛ لأنك رددته إلى فَرِيضَةٍ ، فصار كقولك في النسب إلى حنيفة : حَنَفِيٌّ . فهذا هو الباب في النسب إليها .

والتَّسَبُّ إلى مساجد : مَسْجِدِيٌّ ، وإلى أَكْثَبٍ : كَلْبِيٌّ .
وإنما فُعِلَ ذلك ؛ لِتُفَصِّلَ بينها وهي جَمْعٌ وبينها إذا كانت اسما لشيء واحد^(١) ؛ لِأَنَّهَا إِذَا سُمِّيَ واحدٌ بشيءٍ منها كان النسبُ على اللفظ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ واحداً . وذلك قولك في رجل من بني كلاب : كِلَابِيٌّ .

فإن نسبته إلى الضباب قلت : ضِبَابِيٌّ .

وتقول : رجل مَعَاظِرِيٌّ (ومعافر بن مر أخو تميم) (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ : « باب الاضافة الى الجمع » .

اعلم أنك إذا أضفت الى جمع أبدا فانك توقع الاضافة الى واحده الذي كسر عليه ، ليفرق بينه إذا كان اسما لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به الا الجمع . فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبل وقبيلية للمرأة .

ومن ذلك أيضا قولهم في أبناء فارس : بنوي . وقالوا في الرباب : ربي : وإنما الرباب جماع واحده ربة ، فنسب الى الواحد وهو كالطوائف .
وكذلك لو أضفت الى المساجد قلت : مسجدي

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « وإذا جاء شيء من هذه الابنية التي توقع الاضافة على واحدها اسما لشيء واحد تركته في الاضافة على حاله ، ألا تراهم قالوا في أنمار : أنماري : لأن أنمارا اسم رجل وقالوا في كلاب : كلابي .

ولو سميت رجلا ضربات لقلت : ضربى لا تغيير المتحركة ، لأنك لا تريد أن توقع الاضافة على الواحد .

وسألته عن قولهم : مدائني ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسما لبلد ، ومن ثم قالت بنو سعد في الأبناء : أبناوي . كأنهم جعلوه اسم الحي والحي كالبلد . . . =

وتقول في النسب إلى أكلب من نختم (١) : أكلبي ، وكذلك هذا أجمع .
 ونظير ذلك قولك في النسب إلى المدائن : مدائني ؛ لأنها اسم لبلد واحد .
 وتقول في رجل من أبناء سعد . أبناوي ؛ لأنه قد صار اسما لهم ، ولو قلت أبنائني كان جيدا ؛
 كما تقول : كسائني وكساوي .

فإن نسبت إليه وأنت تقدر أن كل واحد منهم ابن علي حiale ، ثم تجمعهم / قلت :
 ابني وبنوي . أي ذلك قلة فصواب : لأنه النسب إلى (ابن) .

== وقالوا في الضباب - إذا كان اسم رجل - : ضبابي . وفي معافر : معافري ، وهو فيما
 يزعمون : معافر بن مرة أخو تميم بن مر وقالوا في الأنصار : انصاري ، وانظر الكامل ج ٨
 ص ٣ - ٤ .
 وفي اللباب ج ٣ ص ١٥٤ : المعافري بفتح الميم والعين وبعد الالف مكسورة وراء هذه
 النسبة إلى المعافر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد .
 وفي اصلاح المنطق ص ١٦٢ : « وتقول : هذا ثوب معافري وهو منسوب إلى معافر حتى من
 اليمن ، ولا تقل : معافري - بضم الميم - » وانظر تهذيبه ج ٢ ص ٢٠ .
 وانظر جمهرة انساب العرب ص ٤١٨ ، ٤٨٥ .
 (١) انظر جمهرة الأنساب ص ٢٩٢ ، ٣٩١ .

هذا باب

النَّسَبُ إِلَى كُلِّ اسْمٍ عَلَى حَرْفَيْنِ

إعلم أنه ما كان من الأسماء على حرفين فإن رُدَّ الحرفُ الثالثُ إليه في الجَمْعِ بالتاء ، أو التثنية فالتَّسْبِبةُ تَرُدُّهُ . لا يكون إلا ذلك . وذلك قولك في النَّسَبِ إلى أخت: أَخَوِي ، لقولك : أَخَوَات ، وإلى سَنَةٍ : سَنَوِيَّ فيمن قال : سَنَوَات . ومن قال : سَاهَت ، وَسُئِبَتْ في التحقير قال : سَنَيْهِ .

وفي النَّسَبِ إلى أب ، وأخ : أبوي ، وأخوي ، لقولك : أبوان ، وأخوان ، وكذلك هذا الجَمْعُ لا يكون غيرُ ما ذكرت لك .

وإن لم تَرُدَّ الحرفُ الثالثُ في تثنية ، ولا جمع بالتاء فأنَّت في النَّسَبِ مُخَيَّرٌ : إن شئت رددته ، وإن شئت لم ترده (١) . وذلك قولك في النَّسَبِ إلى دَمٍ : دَمِي ، ودَمَوِي ، وفي النَّسَبِ إلى يَدٍ : يَدِي ، وَيَدَوِيَّ في قول سيبويه ، .

فأمَّا الأَخْفِيشُ فيقول : يَدِي ، وَيَدِيَّ ، ويقول : أَصْلُ (يَدٍ) فَعَلٌ ، فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أصله . فهذا قوله في كلِّ هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة إلى بنات الحرفين »

إعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لأمه ، ولم يرد في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء كان أصله فعل أو فعل أو فعل فانك فيه بالخيار : إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه ، وإن شئت غيرته ، فرددت إليه ما حذف منه ٠٠ »

وقال في ص ٨٠ (باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد »

وذلك قولك في أب : أبوي وفي أخ : أخوي وفي حم : حموي .

ولا يجوز إلا إذا من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية ولا في الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل ، إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لأمه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء ، فإن رد في الأضعف في شيء كان في الأقوى أرد .

وإعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ٠٠ ويقول هنوان ٠٠ ،

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٣ « فإن كان المحذوف رد في الإضافة وجب رده في التثنية أيضا وهو أب وأخ وحم وهن لا غير » . وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٦٣ .

وسيبويه وأصحابه يقولون: رددنا إلى حرف قد لزمه / الإعراب لجهد الاسم؛ فلا يُحذف ما كان يلزمه قبل الرد^(١).

وسيبويه يزعم أن (دما) (فعل) في الأصل، وهذا خطأ؛ لأنك تقول: دى يذى فهو دم . فمصدر هذا لا يكون إلا (فعل)؛ كما تقول: فرق يفرق، والمصدر الفرق، والاسم فرق؛ وكذلك الحذر، والبطر، وجميع هذا الباب.

ومن الدليل أنه (فعل) أن الشاعر لما اضطرَّ جاء به على (فعل) (٢) قال:

• جَرَى الدَّمِيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ (٣) •

فأما (يد) ففعل ساكنة لا اختلاف في ذلك؛ لأن جمعها أيد (وأفعل) إنما هو جمع (فعل)؛ نحو: أكلب، وأقلس، وأفرخ.

و(غد) (فعل)؛ لأن أصله غدو^(٤).

وحق هذه الأسماء المحذوفة أن يُحكم عليها بسكون الأوسط. إلا أن تثبت الحركة؛ لأن الحركة زيادة؛ فلا تثبت إلا بحجة؛ ألا ترى أن الشاعر لما اضطرَّ إلى الرد ردَّ على الإسكان فقال:

• إِنَّ مَعَ اليَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا (٥) •

وقال الشاعر:

وما الناس إلا كالديار وأهلها
بها يوم حلُّوها وغدوا بلاقيع^(٦)

/ وإنما كانت الإضافة رادة ما رجع في التثنية والجمع بالتاء وما لم ترده تثنية ولا جمع؛

(١) في أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٥ - ٣٦: «وكذلك إذا نسبت إليها أعدت المحذوف، وفتحت الدال، وأبدلت من الياء واوا، فقلت: يدوى. هذا قول الخليل وسيبويه في النسب إلى هذا الضرب.»

وأبو الحسن الأخفش ينسب إليه على زنته الأصلية فيقول: يديى. وفي غد: غدوى وفي

حر: حرعى. والخليل وسيبويه يقولان: غدوى وحرعى.»

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٢٨

(٤) تقدم مع الشواهد في الجزء الثاني ص ٢٢٨-٢٣٩

(٥) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٨

(٦) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٩

لأن الإضافة أرد؛ وذلك أنها مُقَيَّرَةٌ أو آخر الأسماء لا محالة؛ لأن الإعراب عليها يقع، ولأنه يلزمها الحذف من قولك: أُسَيْدِي، وأمَوِي، وحَنَفِي، ونحو ذلك.

والتغيير في مثل بَصْرِي وما ذكرنا يدل على ما بعده؛ فلذلك كنت راداً في الإضافة ما يرجع في تشنية أو جمع بالتاء لا محالة، ومخيراً فيما لم يرجع في تشنية ولا جمع.

واعلم أن كل ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفاً مزيداً تجعل عدته ثلاثة فلا بد من الرد؛ لأنك لما حذفت ما ليس منه لزمك أن ترد ما هو منه؛ إذ كنت قد ترد فيما لا تحذف منه شيئاً؛ لأنه له في الحقيقة. وذلك قولك في النسب إلى ابن: ابني إذا أتبعته اللفظ، فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت: بنوي (١).

ولا تقول في أخت إلا أخوي؛ لأن التاء تحذف كما تحذف الهاء في النسب؛ لأنها تلك في الحقيقة. وذلك قولك في طلحة: طلحي، وفي عمرة: عمري، فإذا حذفت التاء من أخت لم تقل إلا أخوي، وكذلك بنت: بنوي (٢)؛ لأن التاء تذهب.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨١ «باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين»
فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف،
وان شئت حذفت الزوائد، ورددت ما كان له في الأصل.
وذلك ابن واسم وأنتان وأنتان وابنة.
فاذا تركته على حاله قلت: اسمي واستي وابني وأنتي في أنتين وأنتين.
وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقوله: وان شئت حذفت الزوائد التي في الاسم، ورددته إلى أصله؛ فقلت سموي وستوي وستهي...»
وقال في ص ٨٢ «وسألت الخليل عن الإضافة إلى ابنم فقال: ان شئت حذفت الزوائد فقلت: بنوي. كأنك أضفت إلى ابن، وان شئت تركته على حاله، فقلت: ابني، كما قلت: ابني واستي»

واعلم أنك إذا حذفت فلا بد لك من أن ترد، لأنه عوض وإنما هي معاقبة...»

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ «وأما (بنت) فانك تقول: بنوي من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة، كما لا تثبت في الجمع بالتاء، وذلك لانهم شبهوها بهاء التأنيث، فلما حذفوا، وكانت زيادة في الاسم كماء سبينة وتاء عفريت، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء، يدل ذلك على ذلك سكون ما قبلها جعلناها بمنزلة ابن، فان قلت: بني جائز...»

ومن قال : ابنة / قال : ابني على قولك : ابني في ابن .

ومن قال في ابن : بَنَوِيُّ قال في مؤنثه : بَنَوِيَّةٌ .

وذلك أنَّ النسب إلى كلِّ مؤنث كالنسب إلى مذكَّره . تقول في النسب إلى ضارب : ضاربيُّ ،

وكذلك هو إلى ضاربة .

وقال في ص ٨١ « وإذا أضفت إلى أخت ، قلت : أخوي هكذا ينبغي أن يكون على القياس
وإذا القياس قول الخليل ٠٠ وأما يونس فيقول : أختي وليس بقياس » .

هذا باب

ما كان على حرفين مما ذهب منه

موضع الفاء

وذلك قولك : عِدَّة ، ووزنة ؛ لأنَّ الأصل كان وِعْدَةٌ ، ووزنة ؛ لأنَّه من وعدت ، ووزنت ، وكذلك رثة من قولك : ورثته رثة ، وجِدَّة .

وكلُّ مصدر على (فِعْلَةٌ) مَّا فاؤهُ واو فهذه سبيله ، وقدمضى القول فى حذف هذه الواو فى موضعه (١) فإذا نسبت إلى شىء منه لم تُغَيَّرْهُ ؛ لبعده من ياء النسب . تقول : عِدَى ، ووزنى (٢) . فإن نسبت إلى شَيْءٍ فلا بدُّ من الردِّ ؛ لأنَّه على حرفين أحدهما حرفُ لين ، ولا تكون الأسماء على ذلك . فإنما صلح قبل النسب من أجل هاء التثنية . فإذا نسبت إليه حذفته الهاء . وكان سببويه يقول فى النسب إليه : وشوى على أصله ؛ لأنَّه إذا ردَّ لم يغيّر الحرف عن حركته . هذا بلهيه ، وملهب الخليل على ما تقلّم من قولنا حيث ذكرنا (يدا) وقوله فيها : / يدوى فيمن ردَّ ، وخطوى فى غد فيمن ردَّ .

وكان أبو الحسن الأخصى يقول فى النسب إليها : وشيى ؛ لأنَّه يقول : إذا رددت ما ذهب

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ ، والجزء الثانى ص ١٢٩ .

(٢) فى سببويه ج ٢ ص ٨٥ ، باب الإضافة الى ما ذهب فاؤه من بنات الحرفين . وذلك عدة وزنة .

فإذا أضفت قلت : عدى وزنى ، ولا ترده الإضافة الى أصله ، لبعدها من ياء الإضافة لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير ، لوقوع البناء عليها ، ولا تقول : عدوى فتلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف .

من الحرف رددته إلى أصله ، وثبتت الياء لسكون ما قبلها ؛ كما تقول في النسب إلى ظبي : ظبي (١) .
وقد مضى ذكر القولين في موضعه (٢) .

* * *

واعلم أنه من رد في الاسم من ذوات الحرفين الذي لا يرجع منه في تثنية ولا جمع بالتاء نحو :
دموى ، ويدوي فإنه لا يرد في عدة ؛ لأن الذهاب منه ليس مما تغيره الإضافة .
وكذلك ما ذهب منه موضع العين فغير مردود ، نحو : (مذ) لو سميت بها رجلا لم تقل :
مئذى ولكن مئذى فاعلم .
فقد شرحت لك أن ياء الإضافة لا يرد لها ما كان على حرفين إلا موضع اللام ؛ لأنها لا تغير
غير اللام .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ : وتقول في الإضافة إلى شية وشوى . لم تسكن العين ، كما لم
تسكن الميم إذا قال : دموى فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجوى ، وإنما ألحقت
الواو ههنا ، كما ألحقتها في (عه) حين جعلتها اسما يشبه الاسماء ، لانك جعلت الحرف على
مثال الاسماء في كلام العرب .

وانما شية وعدة فعلة . لو كان شيء من هذه الاسماء فعلة لم يحدفوا الواو ، كما لم
يحدفوا في الوجبة والوثبة والوحدة وأشباهاها . فانما القوا الكسرة فيما كان مكسورا الفاء على
الصينات ، وحدفوا الفاء . . .

* * *

قال المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٢٤٧ معلقا على قول سيبويه : لم تسكن الشين كما
لم تسكن الميم إذا قلت : دموى : « وليست شية كذلك ، لأن الشين إنما تحركت بحركة الواو ،
وحذفت الواو ، ولم يجوز أن يبتدأ بشين ساكنة ، فلما رجعت الواو ردت الشين إلى السكون وهذا
قول أبي الحسن الأفشى »

* * *

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« وأما قوله في شية أنه إذا رد الواو إليها أسكن الشين ، فتحريك الشين أولى من تحريك
الذال في يد ، لأننا إنما حركنا في يد إذا قلنا : يدوي تعويضا من حركة الأعراب التي كانت في
الذال ، وحركة الأعراب ليست بلازمة على كل حال إنما تدخل في الوصل وتحذف في الوقف .
وشية حركتها حركة بناء لازمة للحرف والتعويض من اللازم أولى ، وليس كونها في الأصل
للاو بمانع لأن يعوض منها إذا لزم الشين وجبت لها بعلة من العلة . . .

ولما لم يكن تركنا الأعراب في الوقف يوجب ترك التعويض في النسب إلى يد لم يكن
رد حركة الواو إليها من شية في النسب يوجب ترك التعويض . . .

انظر الانتصار ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٢) تقدم في ص ١٣٧ من هذا الجزء .

تقول : هذا زيد فاعلم فإذا نسبت إليه قلت : زِيدِي ، فكسرت الدال من أَجْلِ الياء ، ولم تُقرأ على الإعراب ؛ لأنَّ الإعراب في الياء ، ولا يكون في اسم إعرابان .
فأما قوله :

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّايِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامٍ (١)

فإنَّما (فم) أصله : فَوْه ؛ لأنَّه من تَفَوَّهت بكذا ، وَجَمَعَه أَفواه على / الأَصْل ، فإذا قلت : هذا فُو زيد ، فقد حذف موضع اللام ، ولولا الإضافة لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين . ولكن تثبت في الإضافة ؛ لأنَّها تمنعه التنوين .

وكذلك قولك : هذا ذو مال ، فأنَّت تقول : رأيت فَا زيد ، ومررت بِنِي زيد ، فإن أفردت لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ [لأنَّ التنوين يُذهب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف] (٢) فتقول في الأفراد (فم) فاعلم ، فتُبدل الميم من الواو ؛ لأنَّهما من مخرج واحد . وإنَّما الميم والباء والواو من الشفة ، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء ؛ لأنَّ الواو من الشفة ، ثم تَهَوَّى إلى الفم ؛ لما فيها من المدِّ واللين ، حتَّى تنقطع عند مخرج الألف . والميم تَهَوَّى في الفم حتَّى تتصل بالخياشيم ؛ لما فيها من الغنة . والباء لازمة لموضعها .

فأما قوله : (فَمَوِيَّهِمَا) فإنَّه جعل الواو بدلا من الهاء اخفائها للين وأنَّ الهاء خفية .

فمن قال (فمان) قال في النسب : فَمِيٌّ ، وَفَمَوِيٌّ .

- (١) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٨٢ على أن الفرزدق رد العين فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ، ثم ذكره في ص ٢٠٢ .
- نفثا : ألقيا على لساني ، من : نفث الله الشيء في القلب : ألقاه .
- وروى في الديوان تفلا ، وألف الاثنتين لابليس وابنه .
- وأراد بالنابيح هنا من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله في الكلب .
- الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أي : رماه .
- وراجم فلان عن قومه : دافع عنهم . جعل الهجاء كالمراجعة لجعله الهاجبي كالكلب النابح .
- والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها في آخر عمره تائبا إلى الله عز وجل مما فرط من مهاجراته للناس وقذف المحصنات ، وذم ابليس لاغوائه إياه في شبابه .
- انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٦٩ - ٢٧٢ ، ج ٣ ص ٣٤٦ وشواهد السببية ص ١١٥ ، شروح سقط الزند ص ١٤١٩ ، والديوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ .
- (٢) تصحيح السيرافي

ومن قال (فموان) لم يجز في النسب إلا فَمَوَى (١) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٣ وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم . فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم . ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والاضافة والتثنية ، فمن ترك (دم) على حاله إذا أضاف ترك (فم) على حاله ، ومن رد الى (دم) اللام رد الى (فم) العين فجعلها مكان اللام

وقالوا : فموان فانما ترد في الاضافة ، كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء ، وتبنى الاسم ، كما تبنى به الا أن الاضافة أقوى على الرد .

فان قال : فموان فهو بالخيار ان شاء قال : فموى ، وان شاء قال : فمى ، ومن قال : فموان قال : فموى على كل حال ، .

هذا باب

النسبة إلى التثنية والجمع

إعلم أنك إذا نسبت إلى مشنّى حذفت منه الألف / والنون، وحذفتها لأمرين :
أحدهما : أنهما زيدا معا ، وقد مضى هذا في باب عطشان وحمراء (١) .
والوجه الثاني : أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياءها فيه ؛ لأنه يجمع في الاسم
رقمان ، أو نصبان ، أو خفضان .
فإن أضفت إلى جمع مذكّر فهو كذلك . تقول في النسب إلى مسلمين أو مسلمين : مُسْلِمِيّ ،
وإلى رَجُلَيْنِ : رَجُلِيّ ؛ كما يُنسب إلى الواحد ، وكما ذكرت لك قبل الجماعة ؛ لتفصل بينها وبين
الواحد المسمّى بجماعة (٢) .
وتقول في النسب إلى مسلمات : مُسْلِمِيّ ، فتحذف الألف والتاء ؛ كما حذفت الألف والنون ،
والواو والنون ؛ وكما تحذف هاء التانيث إذا قلت في طلحة : طَلْحِيّ (٣) .

٣
١٤٤

(١) باب عطشان ، وحمراء سيأتي في ص ٢٩٤ وأشار الى ذلك في الجزء الأول ص ٦٤ ،
ص ٢٢٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية »
وذلك قولك : مسلمون ورجلان ونحوهما ، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل ، فأضفت
إليه حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء ، لأنه لا يكون في الاسم رقمان ونصبان
وجران ، فتذهب الياء ، لأنها حرف اعراب ، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها ، لأنهما
زيدتا معا ، ولا تثبتان الا معا وذلك قولك : رجل ومسلمي . . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب الإضافة الى كل اسم لحقته التاء للجمع »
وذلك مسلمات وتمرات ونحوهما ، فإذا سميت شيئا بهذا النحو ، ثم أضفت إليه قلت :
مسلمى وتمرى ، وتحذف ، كما حذفت الهاء ، وصارت كالهاء في الإضافة . . . »

هذا باب

ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة
لتدلّ من النسب على ما تدلّ عليه الياء

وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوَّاب ، ولصاحب العِطْر : عَطَّار ، ولصاحب البُرِّ : بَرَّاز .
وإنّما أضلُّ هذا لتكرير الفعل كقولك / : هذا رجل ضَرَّاب ، ورجل قَتَّال ، أى : يكثُر هذا
منه ، وكذلك خِيَّاط ، فلمّا كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصَّنْف فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه
فِعْلٌ ؛ نحو : بَرَّاز ، وعَطَّار .
فإن كان ذا شيء ، أى : صاحب شيء بُنى على (فَاعِلٍ) ؛ كما بُنى الأوّل على (فَعَالٍ) (١) ، فقلت :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٠ ، باب من الاضافة تحذف فيه ياءى الاضافة وذلك اذا جعلته
صاحب شيء يزاوله أو ذا شيء .
أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فانه مما يكون (فعلا) وذلك قولك لصاحب الثياب :
ثواب ولصاحب العاج : عواج ولصاحب الجمال التى ينقل عليها : جمال . ولصاحب الحمر
التى يعمل عليها : حنّار .
وللذى يعالج الصرف : صراف ، وذا أكثر من أن يحصى .
وأما ما يكون ذا شيء ، وليس بصنعة يعالجها فانه مما يكون (فاعلا) وذلك قولك لذى
الدرع : دارع ، ولذى النبل : نابل ، ولذى النشاب : ناشب ، ولذى التمر : تامر ، ولذى
اللبن : لابن .

قال سيبويه عن (فعال) : وذا أكثر من أن يحصى ، ثم منع القياس فقال :
« وليس فى كل شيء من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر : برار ، ولا
لصاحب الفاكهة : فكاه ، ولا لصاحب الشعير : شعار ، ولا لصاحب الدقيق : دقاق » .

ونقد المبرد كلام سيبويه هذا بقوله ص ٢٥١ :
« قال محمد : وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر : براد حتى صار لكثرة
استعماله لا يحتاج فيه الى حجة من شعر ولا غيره » .

ورد ابن ولاد المبرد بقوله :
« قال أحمد : ليس فى هذه المسألة غير الدعوى ، وليست ههنا حجة : وذلك أنه رد دعوى

رجل فارس ، أئى : صاحب فرس ، ورجل دارع ، ونايل ، وناشب ، أئى : هذا آله . قال الشاعر :

وَعَرَّرْتَنى ، وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنُ الصَّيْفِ تَامِرُ (١)

فأما قوله :

وليس بذى رُمحٍ فيطعننى بهِ وليس بذى سيفٍ وليس بنبالٍ (٢)

فإنه كان حقه أن يقول : وليس بنابل ، ولكنه كثر ذلك منه ومعه .

* * *

بدعوى ، لأن سيبويه قال : لا يقال هذا . كانه لم يسمعه من العرب ، فادعى محمد أنه يقال ، ولم يأت بحجة ، وادعى ذلك فى زمن لا ترتضى لغته ، ولا يحتج بقوله ، وأنكره سيبويه فى زمن يؤخذ بلغته ، ويرجع الى قوله ، ويستشهد بلفظه ويمتنع من التكلم بما امتنع منه .
فالنفس الى الدعوى الأولى أسكن ، وبها أوتق . لا سيما اذا أضفنا ذلك الى أنا لم نسمعه من عالم ولا من عربى .

قال أحمد : ما سمعت أحدا مردود القول فضلا عن متبوع القول نسب بائع البر فيقول : برار ولو سمعته فى هذا الوقت لما كان سماعه حجة . .

ولعله أن يكون قد سمعه من عوام أهل مصر من الأمصار لا يؤخذ بلغتهم ، وهذا نوع من الكلام لا فائدة فيه أكثر من أن تتلقى عن عالم موثوق بقوله ، فننقل ذلك منه تقليدا .
وقد حكى سيبويه فى هذا الباب أنه لا يقال لصاحب الفاكهة : فكاه . وهذا مستعمل فى أكثر الأمصار التى شاهدها ، وليس ذلك بحجة

الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(١) البيت للحطيئة فى هجاء الزبرقان بن بدر وكان الزبرقان ضمن له أن يحسن جواره ، فحفته امرأة الزبرقان فى غيبته ، فتحول عنه الى بنى أنفا الناقة . والمعنى : أنك وعدتني بأن توسع على النمر واللبن وأن عندك منهما ما فيه كفايتي ، فلم أجد ذلك كما وصفت .
وزوى أن الأصمى صحفه فأنشد . . لا تنى بالصيف تامر .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٢٨٢ والاقتضاب ص ٣٧٣ وشرح أدب الكاتب للجسواليقى ص ٢٧٢ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ٣٥٤ ، ج ٥ ص ٢٣٢ .
والقصيدة فى ديوان الحطيئة ص ٢٣ - ٢٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩١ على أنه استعمل نبالا لذى النبل ، والكثير فيه نابل . يريد أنه ليس من أهل السلاح فى الحرب ، فلا أبالى وعيده .

والبيت من قصيدة امرئ القيس المشهورة وفيها شواهد نحوية كثيرة .
انظر الديوان ص ١٠٥ - ١١٢ ، وشرح الديوان ص ٤٥ - ٦٦ ، وشروح سقط الزند

ص ١٦٤٠ .

واعلم أَنَّ قولهم : (عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ) (١) ، ورجل طَاعِمٌ كَاسٍ (٢) . إِنَّمَا هو على ذا . معناه :
 عيشة فيها رِضًا ، ورجل له طعام وكسوة .
 وكذلك هم نَاصِبٌ . إِنَّمَا هو : فيه نَصَبٌ .

* * *

وكذلك كلُّ مؤنَّث نعت بغير هاء ؛ نحو : طَامِثٌ (٣) ، وَحَائِضٌ ، وَمُتَّئِمٌ ، وَطَالِقٌ .
 فما كان من هذا مبنياً على فِعْلٍ فهو كقولك : ضَرِبْتُ / فهي ضاربة ، وجلست فهي جالسة .
 قال الله - عزَّ وجلَّ - : (يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُذْهِلُ كُلُّ مَرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) (٤) ، لِأَنَّهُ جَاءَ مَبْنِيًّا عَلَى
 (أَرْضَعَتْ) .

(١) في عيشة راضية ، آيتان . الحاقة : ٢١ - القارعة : ٧ . وانظر المخصص ج ١٥ ص ٧٠
 (٢) يشير الى قول الحطيئة :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِيُغَيِّبَهَا
 واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

على ان الكاسي يراد منه المكسو . وفي اللسان : ان كسى تكون بمعنى اكتسى ، فعلى هذا
 لا مجاز في شعر الحطيئة والكاسي اسم فاعل من كسى اللزم .
 قال ابن بري : يقال : كسى يكسى ضد - عرى يعرى . قال سعيد الشيباني :

وَأَنْ يَغْرَيْنَ إِنْ كَسَى الْجَوَارِي
 فتنبو العين عن كرمٍ عجافٍ

(٣) الطامث : الحائض فعله كنصر وسمع .

(٤) الحج : ٢

* * *

ذكر ابن سيده في المخصص كثيرا من الفاظ النسب التي جاءت على (فاعل) والتي جاءت
 على (فعال) أذكر طرفا منها :

أرثته لمحا باصرا . المخصص ج ١ ص ١١٤ - الاقتضاب ص ١١٩ - اصلاح المنطوق
 ص ٣٦٢ .

- أمسي فؤادي به فاتنا . المخصص ج ٤ ص ٦٢ .
- رجل ناعل ٤ : ١١١ شاحم ٤ : ٥ . مكان عاسل ٥ : ١٤ .
- رجل لاء ولآل : صاحب لؤلؤ ٤ : ٥١ ، ١٢ : ٣٦٢ .
- قطن حليج : محلوج وصانمه العلاج ٤ : ٧٠ .
- رجل نجاد : الذي يعالج الفرش والوسائد بحشوها ويخيطها ٤ : ٧٥ .
- لحام : بائع اللحم ٤ : ١٤٠ . رأس : بائع الرؤس ٤ : ١٤٣ .
- شحام : يبيع الشحم ٥ : ٤ . الخباز ٥ : ٦ .
- قواس وتراس ٦ : ٣٧ ، ٧٤ .
- معاز . بقار . فيال . فهاد ٧ : ١٧٦ ، ٨ : ٣٦ ، ٥٧ : ٧٢ .
- الكلاب : الذي يطم الكلاب . الصقار : معلم الصقور ٨ : ٨٠ ، ١٤٨ .
- رجل بياض : يبيع البيض ٨ : ١٢٥ .
- السفان : ملاح السفينة ١٠ : ٣٣ .

وما كان على غير فعلٍ فعلى معنى النسب الذى ذكرت لك . وذلك أنك تريد: لها حيض،
ومعها طلاق . وتأويله : هى ذات كذا .

فأما قول بعض النحويين : إنما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر ، فيحتاج إلى
الفصل فليس بشئ (١) ؛ لأنك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقر ، وناقاة ضامر ، وبكر ضامر .

الطيان : صانع الطين وحرفته الطيانة ١٠ : ٥٨ .
الخشاب : بائع الخشب . الحنابط : بائع الحنطة ١١ : ١٨ ، ٦٠ .
الخلال : بائع الخل ، وصانعه . الزجاج . الخواص : صانع الخوص ١١ : ٧٩ ، ١٠٦ ، ٨٦ .
الطساس : بائع الطسوس وحرفته الطساسة ١٢ : ٢٥ .
رجل زراد ، سراد ١٢ : ٢٥٨ ، ألا : يبيع الآلية ١٢ : ٣٦٢ .
رجل تمار . لبان . سمان . فكاه ١٢ : ٢٦٢ .
الطحان وحرفته الطحانة : الذى يلى الطحين ١٣ : ٥٠ .
(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩١ : « باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث .
وذلك قولك : امرأة حائض ؛ وهذه طامث ، كما قالوا : ناقاة ضامر . يوصف به المؤنث
وهو مذكر .

فانما الحائض وأشباهه فى كلامهم على أنه صفة شئ ، والشئ مذكر ، فكانهم قالوا : هذا
شئ حائض ، ثم وصفوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل نكحة .
فزعم الخليل أنهم اذا قالوا : حائض فانه لم يخرجها على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع
لم يخرجها على فعل ، وكأنه قال : درعى .
فانما أراد ذات حيض ، ولم يجىء على الفعل .
وكذلك قوله : مرضع - اذا أردت ذات رضاع - ولم يجزها على أرضعت ، ولا ترضع .
فان أراد ذلك قال : مرضعة .

وتقول : هى حائضة غدا . لا يكون الا ذلك ؛ لأنك انما أجريتها على الفصل ، على هى
تحيض غدا . هذا وجه ما لم يجز على فعله فيما زعم الخليل .
وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « اما ما كان من المذكر نعتا لمؤنث فهو قولك :
امرأة طالق ، وبكر ضامر ؛ وامرأة متمم : اذا جاءت بائنتين ، وكذلك طيبة مطلق ومشدن وممثل
وامرأة مرضع . . . وانما جاء هذا بغير تاء ، لأنه ليس على فعل فمجازه النسب . . . فان كان
شئ من هذا الذى وصفناه من نعت المؤنث على فعل لم يكن الا بالهاء ، لأنه مضارع لفعله ، وذلك
قولك : أشدنت الطيبة فى مشدنة ، وأثلت فى متلية ، وطلقت المرأة فى طالقة . من ذلك
قول الله عز وجل : (يوم ترونها تدهل كل مرضعة عما أرضعت) لأنه جاء على الفعل لذكره أرضعت
وعلى ذلك قال الاعشى :

يا جارتي بينى فإنك طالقة كذاك أمور الناس غادٍ وطارقه

وقال الخليل فى قول الله تعالى : (السما منفطر به) قال : هو كقولك للدجاجة : معضل .
المعضل : التى قد نشبت بيضتها فى جوفها . . . الورقة ١٣٧ ، ١٣٨ .
انظر تفصيل الخلاف فى ذلك فى الانصاف ص ٤٥٢ - ٤٥٨ .
وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٥٤ ، وابن يعيش ج ٥ ص ١٠٠ - ١٠١ والمخصص
ج ١٦ ص ١٢٠ - ١٢١ .

وكذلك امرأة قَتول ، ورجل قَتول (١) ، وامرأة مِعْطَار ، ورجل مِعْطَار فهذا على ما وصفت لك .
فأما قولهم : بعير عاضه (٢) ، وبعير حامض فهو على هذا إنما معناه : أنه معتاد للأكل
الحمض (٣) ولأكل العضاة . فوقع النسب على معنى قولك : هو كذا ، فهذا بأبه .

= ضعف مذهب البصريين ودافع عن مذهب الكوفيين أبو بكر بن الانباري في كتابه (المذكر
والمؤنث) فقال :

« قال سيبويه في قولهم : امرأة حائض وطالق وطامث : هي نعوت مذكرة وصف بهن
الاناث ، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون الا لمذكر ، كقولهم : رجل نكحة ، وكان يذهب الى أنهم
ذكروا هذه النعوت ، لأنها نعت لشخص وشيء ؛ فاذا قالوا : هذه حائض ، ارادوا . هند شخص
حائض . . . واذا قالوا زيد نكحة ؛ فهو في معنى : زيد نسمة نكحة . هذه ترجمة محمد بن
يزيد البصري . »

قال ابو بكر : وهذا كله عندي خطأ ، لانا لو قلنا : هند حائض ، ونحن نريد : هند شخص
حائض ، وشيء حائض - للزمنا ان نقول : هند قائم ، وجمل جالس ، على معنى : هند شخص
قائم ، وجمل شيء جالس ، وفي اجازة هذا خروج عن العربية .

قال الفراء : يلزم من قال : حائض وصف لشيء ان يقول : هذه امرأة جالس ، ولا يقول :
هذه ، بل يقول : هذا ، وقال الفراء : يلزمه ان يقول : الحائض يحيض على معنى : الشخص
يحيض ، وقال : لم نجد لهذا القول مذهباً .

وقال الاخفش وغيره من البصريين : انما قالت العرب : هند حائض ، فذكروا حائضاً ؛
لانهم ارادوا : هند ذات حيض ، ولم يريدوا : هند حاضت أمس أو تحيض غدا . قالوا : ولو أردت
هذا المعنى لأدخلت عليه علامة التانيث ؛ كما تدخلها في قائمة وقاعدة . . . وهذا القول عندي
غلط لأنه يلزم قائله أن يقولوا : هند قائم ، وجمل امرأة جالس على معنى : هي ذات قيسام
وجلوس ، فيكون في قائم عندهم وجهان ؛ كما كان في حائض وجهان . . . ومما يدل على صحة
قول الفراء وعلى فساد القولين الآخرين أنهم يقولون : امرأة قاعدة بالهاء ، اذا ارادوا
الجلوس ، فيدخلون الهاء في هذا النعت لأنه يشترك فيه الرجال والنساء ؛
ويقولون : امرأة قاعد للتي قعدت عن الحيض ، فلا يدخلون الهاء في هذا النعت ، لانه لا حظ
للرجال فيه . . « وانظر ص ٤٦ - ٥٠ . »

(١) فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث .

(٢) العضاة من الشجر : كل شجر له شوك ، وقيل : أعظم الشجر .
الواحد : عضاة ، وعضه وعضه ، وعضة وينسب اليها ، فيقال : بعير عاضه :

الذي يرعاها ، وبعير عضاهي ، ويقال : ناقة عاضة ، وعاضه ، ترعى العضاة .

(٣) الحمض : ما ملح ، وأمر من النبات وهي كفاكة الابل .

هذا باب

المحذوف والمزید فيه

وتفسير ما أُوجِبَ ذلك فيهما

فمن المحذوف ما يكون حذفه قياسا ؛ لأنَّ العلةَ جارية فيه وذلك ما كان من باب وعد ، ووزن ، وقد مضى قولنا في ذلك (١) .

• • •

ومن ذلك / ما كان آخره ألفا أو ياء أو واوا من الأفعال فإنَّ الجزم يُذهب هذه الحروف ؛ لأنَّ الجزم حذْفُ الأواخر ، فإذا صادفت الحرف متحرِّكا حذفت الحركة ، وإن صادفته ساكنا كان الحرف هو المحذوف ، وبقي ما قبله على حركته وذلك قولك : لم يَغْزُ ، ولم يَخْشَ ، ولم يَرْمِ ؛ فإذا وصلت قلت : لم يَخْشَ يا فتى ، ولم يَرْمِ يا فتى ، ولم يَغْزُ يا فتى . تدعُ الحركة على ما كانت عليه ، لأنَّك حذفت الحرف للجزم فلم يكن لك على الحركة سبيلٌ ؛ كما أنك لما حذفت الحركة من يَضْرِبُ ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيلٌ ، فبقي كهيئته . فما كان من حذْف لِعلةٍ تشمله فذلك جامع لبابه (٢) .

٣
١٤٧

• • •

ومن المحذوف ما يُحذَف استخفافا من الشيء ؛ لأنَّه لا يكون أصلا في بابه ، ويكون الحرف الذي في آخره من الحروف التي أمرها الحذف ، أو مضارعا لها .

(١) الجزء الأول ص ٨٣ ، ٨٨ ، ٢٤١ والجزء الثاني ص ١٢٨
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٧ « واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم ، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا ، كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع وذلك قولك : لم يرم ، ولم يغز ، ولم يخش ، وهو في الرفع ساكن الآخر . تقول : هو يرمى ، ويفزرو ؛ ويخشى . »

فمن ذلك قولهم : لم أبُل ، ولم يك ، ولا أدر (١) .

أما قولهم : (لم يك) فإن الحذف (لم يكن) وهو الوجه ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، كما تقول : لم أقل ، ولم أبع .

فأما من قال : لم أك فإنه لما رأى/ النون ساكنة ، وكانت مضارعةً للياء والواو بأنهما ؛
تُدغم فيهما ، وتُزاد حيث تُزادان ، فتكون للصرْف ، كما تكونان للإعراب ، وتُبدل الألف منهما ،
كما تُبدل منها في قولك : اضربا . إذا أردت النون الخفيفة ، وفي قولك : رأيت زيدا ، وتُحذف
محلّ الواو في قولك : بهرائي ، وصنعائي ، وتُحذف النون الخفيفة ؛ كما تُحذف الياء والواو
لالتقاء الساكنين .

وكانت تكون الأصل فيما مضى وما لم يقع . وذلك قولك : أقام زيد؟ فتقول : قد كان ذلك .
وتقول : يقوم زيد ، فتقول : يكون . فكانت العبارة دون غيرها من الأفعال . فقد بانبت بعلة
ليست في غيرها من أنها عبارة وترجمة ، فحُذفت لسكونها استخفافا ، فإن تحركت النون
لم يحز حذفها . تقول : لم يك زيد منطلقا ؛ ولا تقول : لم يك الرجل ؛ لأنها تتحرك هاهنا لالتقاء
الساكنين إذا قلت : لم يكن الرجل (٢) .

وأما (لم أبُل) فإنه كثر في كلامهم ، وكان الأصل في كلٍّ مُطرح ، وكان يقول في الوقف :
لم أبال . فيلتقي ساكنان : الألف . واللام ، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ لكثرة هذه
الحروف . ولولا كثرته لم يُحذف ؛ لأنه يلتقي ساكنان في الوقف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨ « فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : لم يك ولا أدر ، وأشبهه
ذلك كثيرة » .

وقال في ص ٣١٠ : « الا ترى انك تقول : لم أك ، ولا تقول : لم أق اذا أردت أقل .
وتقول : لا أدر ، كصا تقول : هذا قاض . »

وتقول : لم أبُل ولا تقول : لم أرم ، تريد : لم أرام .

فالعرب مما يفترون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره .
وانظر ص ١٣٤ منه .

(٢) وحذف النون من مضارع (كان) له شروط أخرى :

أن يكون المضارع مجزوما بالسكون لم يتصل به ضمير نصب .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٩ وشروح الألفية .

وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون ولو وقع بعدها ساكن متمسكا بقول الشاعر :

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

تحدث المبرد عن مشابهة النون للواو والياء في الجزء الاول ص ٢٦٩

/ومنه من يقول : لم أبليه ؛ فيحذف الألف ؛ لأنها زائدة لما ذكرت لك من كثرة هذه الحروف .

فأما قولهم :

وَيْهًا فِدَاءً لَكَ يَافِضَالَهُ أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تَهَالَهُ (١)

فإنه حركة اللام لالتقاء الساكنين ؛ لأنه قد علم أنه لا يُدَّ من حَافٍ ، أو تحريك ، فكان الباب هاهنا الحذف . فيقول : لا تَهَلْ ، ولكن للقافية حركة ؛ لأنَّ الحدَّ لا تُهَالُ ، فتُسَكَّن اللام للجزم ، ثمَّ تُحذَف الألف لالتقاء الساكنين . فهذا حركة اللام من أجل القافية حركة اعتلال ، وحركتها

(١) في كتاب شرح الأبيات المشككة الاعراب ص ٢٢٤ ، ٢٢٦ :

رواه : نفسى فداء لك يافضاله . . ثم قال :

« فداء مصدر فديته فدا ، فان رفعته فعلى ظاهر الكلام تجعل نفسى ابتداء وفداء خبره . وأما من كسر فداء فإنه أراد الأمر (يريد اسم فعل أمر) ، ولحق التنوين بعد الكسر علما على التنكير يريد : افد فداء ، ولو كسر بلا تنوين لتصد المعرفة كأنه قال : افد الفداء . »

أجره الرمح ، يريد : اطعنه في فيه ، لأن الاجراء : الطعن في الفم

تهاله : نهى وهو مجزوم بلا ، وكان القياس (تهله) بسكون اللام للجزم ، وحذف الألف قبلها لالتقاء الساكنين ، فأنبت الألف ، وفتح اللام على أحد وجهين :

أما أن يكون أراد النون الخفيفة ، ثم حذفها .

وأما أن يكون حركة اللام لالتقاء الساكنين هي والألف ، ونم يحذف الألف ، لأنه جعل التحريك بدلا من حذفها ، واستحب الفتحة اتباعا للألف ، وهذا قول كثير من النحويين ؛ وكلاهما جيد والوجه الأول أشبه « . »

وفي المقصور والمدود لابن ولاد ص ٨٤ : « ومما يمد ويقصر ، ومعناه واحد الفدى يمد يقصر ، وأوله مكسور ، ومن قصره كتبه بالياء . . . وقال آخر فى مده . »

مهلا فداء لك يافضاله أجره الرمح ولا تهاله

وحكى الفراء انه سمع بعض العرب يفتح أوله ويقصره « . »

وأنشده أبو الفتح فى كتابه : التمام فى تفسير أشعار هذيل ص ١٤ ، ٦١ شاهدا على بناء فداء على الكسر ، وأنشده ابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ شاهدا لبناء فداء على الكسر . الهاء فى تهاله للسكت - هالنى الأمر يهولنى هولا : أفزعنى .

وذكره اللسان فى (هول ، فدى ، وبه) كما ذكره أبو زيد فى نوادره ص ١٣ ، والإشتقاق ص ٢٣١ ، وشروح سقط الزند ص ٩٦٩ . ولم ينسب لقائل معين فى كل ما سبق . وانظر شرح المفضليات للابنبارى ص ٥٧ ، ٣١٣ ، ٦٣٨ ، ٧١٦ .

وفى سيبويه ج ٢ ص ٥٣ « وسالت الخليل عن قوله: فداء لك ؛ فقال : بمنزلة أمس ، لأنها كثرت فى كلامهم ، والجر كان أخف عليهم من الرفع ، إذ أكثر استعمالهم اياه ، وشبهوه بأمس ، ونون لانه نكرة . فمن كلامهم ان يشبهوا الشيء بالشيء وان كان ليس مثله فى جميع الأشياء ، »

بالفتح ، لفتح ما قبلها ولما منه الفتح وهى الألف ؛ كما تقول : عَصَّ (١) يا فتى ، وانطلقَ (٢)
يا فتى فيمن أسكن ، وأدخل الهاء لبيان الحركة .

وقولهم : (لا أدري) رُدِّي . وإنما كان يقف عليه ، فوصله على وقفه ، وقياسه قياس سبباً ،
وكلاً ، ونحوهما . وقد مضى القول فى هذا مفسراً فى موضع الوقف (٣) .

فأما ما يُزاد فى مثل قولهم : أمهات وهى فى الأفراد : أمٌ ، وكذلك قولهم : يا أمّتى ، ويا أبتى
[فى النداء] (٤) فإنّ الهاء فى يا أمّتى ، ويا أبتى بدل من ياء الإضافة ؛ لأنه من قال : يا أبى لا تفعل ،
ويا أمى لا تفعل ، لم يقل : يا أمٌ ، ويا أبٍ ، ولكن يقول : يا أبة لا تفعل ، فيجعل الهاء بدلا
من الياء ، ويُلزِمُها الكسر ؛ لتدلّ على الياء ؛ لأنّ هاء التانيث لا تكون ساكنة ؛ لأنّها كاسم ضمّ
إلى اسم .

فأما (أمهات) فالهاء زائدة ؛ لأنها من حروف الزوائد (٥) . تُزاد لبيان الحركة فى غير
هذا الموضع فزيدت .

ولو قلت : أمات لكان هذا على الأصل ، ولكن أكثر ما يُستعمل (أمهات) فى الإنس ، و(أمات)
فى البهائم . فكانها زيدت للفرق ، ولو وضع كل واحد فى موضع الأخرى لجاز . ولكن الوجّه
ما ذكرت لك .

والآخر إنّما يجوز فى شعر . تردّه إلى الأصل فتقول : كل واحد منهما أمٌ (٦)

فما جاز من زيادة فى هذا أو حمل على الأصل فهو فى الآخر جائز

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ١٨٤ - ١٨٥

(٢) أصله : انطلق : أمر من الانطلاق . فشبّه (طلق) بكتف فى لفة تميم فسكن اللام ،
فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض فحرك الثانى
بالتفتحة . وانظر شرح الرضى للشافى ج ٢ ص ٢٣٨ .

(٣) لم يتقدم شيء من هذا ، ولم يعقد المبرد بابا للوقف فى المقتضب . وفى الكلمتين الوقف
بالتضعيف . (٤) تصحيح السيرافى .

(٥) انظر الجزء الاول ص ٦٠ وما نسب الى المبرد من أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة .

(٦) استعمل (أمات) فى الانسان مروان بن الحكم فى قوله :

إذا الأمّهاتُ قَبِحْنَ الوجوهُ فرجّت الظلامَ بأماتكا

شواهد الشافى ص ٣٠٨ .

قال الشاعر :

قَوَالٍ مَعْرُوفٍ ، وَفَعَالِهِ عَقَارٍ مَشَى أُمَهَاتِ الرَّبَاعِ (١)
واعلم أن (لا أدري) ، و(لم يكن) ، و(لم أبال) يافقن الوجّه ، والحدّ والاختيار : الإتمام ؛
وإنما ذكرنا الحذف لما فيه من العلل .

فأما باب عِدَّةِ وَزَنَةِ ، فحذف ذلك الحدّ والقياس .

والأسماء التي تنقص من الثلاثة لا يجوز أن ينقص منها/ شيء إلا ما كانت لأمه ياء أو واو ؛
لأنها تعتلُّ ، أو تكون من المضاعف ، فتُحذف للاستثقال ، أو يكون خفياً : فيُحذف لخفائه .
وحرف الخفاء هو الهاء .

فأما ما حُلِفَتْ منه الياء والواو فنحو : (يد) ، وأصله : يَدِي . والمحذوف ياء . يَدُكَ
على ذلك قولهم : يَدَيْتِ إليه يدا . وتقول في الجمع : أيدي .
وكذلك (دم) من دميت .

فأما ما حُلِفَتْ الهاء منه (فشفة) ؛ لأنها من شافهت . وكذلك (سنة) فيمن قال سُنَيْهَة ،
وسأهت ، ومن قال : سُنِيَّة جَعَلَ المحذوف واو من قولك : سَنَوَات . فاعتبر هذا بهذا الضرب .
فإن قلت : (مُد) قد حذفت النون منه (٢) ؛ فإنما ذلك لمضارعتها حُرُوفَ اللَّيْنِ ؛ وقد ذكرنا
دخولها في مَدَاخِلِهِنَّ ، وبيناه تبييناً واضحاً ، وذكرنا حروف الزوائد : ومواقع زيادتهن ، وبيناه
تبييناً يُغْنِي عن إعادته (٣) .

(١) قوال معروف وفعاله . . عقار : الأوصاف الثلاثة بالجر على الوصفية لسيد أو فارس في
البيت قلبه . وضبطت في أصل المقتضب بالرفع على قطع النعت .
والرباع بالكسر : جمع ربيع بضم ففتح وهو ما ينتج في أول نتاج الأبل ، وخص أمهات
الرباع ، لأنها أصبر الأبل .
ومشى : أي واحدة بعد أخرى .
والبيت للسفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة في المفضليات ص ٣٢٢ - ٣٢٣ وشرحها
للانباري ص ٦٣٠ - ٦٣٢ .
والخزانه ج ٢ ص ٥٣٧ ، وانظر شواهد الشافية ص ٣٠٨ .
(٢) انظر الجزء الأول ص ٣٣ وهذا الجزء ص ١٥٧
(٣) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٥٦ - ٦٠ وتكلم عن المحذوف من (يد) في الجزء الأول
ص ٢٣٢ والجزء الثاني ص ٢٤٢ والثالث ص ١٥٣
وعن المحذوف من (دم) في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧ والثالث ص ١٥٣
وعن المحذوف من (شفة) في الجزء الثاني ص ٢٤١
وعن المحذوف من (سنة) في الجزء الثاني ص ٢٤١ ، ص ٢٦٩ ، والثالث ص ١٥٢

هذا باب

ما يُعَرَّب من الأسماء وما يُبْنَى

٣
١٥٢ اعلم أنَّ حَقَّ الأَسْمَاءِ أَنْ تُعَرَّبَ جُمَعٌ وَتُصَرَّفَ . فما امتنع منها / من الصَّرْفِ فلمضارعتة الأفعال ؛ لأنَّ الصَّرْفَ إِنَّمَا هو التَّنْوِينُ ، والأَفْعَالُ لا تَنْوِينُ فِيهَا ولا حَفْضُ ، فمن ثَمَّ لا يُحْفَظُ ما لا يَنْصَرَفُ إِلاَّ أَنْ تُضَيَّفَهُ أو تُدْخَلَ عَلَيْهِ أَلْفًا ولامًا ، فَتُذْهِبَ بِذَلِكَ عَنْهُ شَبَهَ الأَفْعَالِ ، فَتَرُدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ ؛ لأنَّ الَّذِي كَانَ يُوجِبُ فِيهِ تَرْكَ الصَّرْفِ قد زال (١) .
وكلُّ ما لا يُعَرَّبُ من الأَسْمَاءِ فمضارعُ به الحُرُوفُ ؛ لأنَّه لا إعرابَ فِيهَا .
وسنذكر من هذه الأَسْمَاءِ جُمْلَةً تَدُلُّ عَلَى جَمِيعِهَا ، ونذكر ما ضارعت فِيهِ الحُرُوفُ ؛ لأنَّنا قد أَحْكَمْنَا باب ما يَنْصَرَفُ وما لا يَنْصَرَفُ .

(١) فِي سَبِيوِيَه ج ١ ص ٧ « وَجَمِيعٌ ما لا يَنْصَرَفُ إِذَا ادْخَلَ عَلَيْهِ الأَلْفُ وَاللَّامُ أو أَضِيفَ انْجَرُ ، لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ ادْخَلَ عَلَيْهَا ما يَدْخُلُ عَلَى الْمَنْصَرَفِ ، وَادْخَلَ فِيهَا الْمَجْرُورُ ، كما يَدْخُلُ فِي الْمَنْصَرَفِ ، ولا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الأَفْعَالِ ، وَأَمِنُوا التَّنْوِينَ . فَجَمِيعٌ ما يَتْرَكَ صَرْفَهُ مُضَارِعٌ بِهِ الفِعْلُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَمَكُّنٌ غَيْرُهُ ، كما أَنَّ الفِعْلَ لَيْسَ لَهُ تَمَكُّنُ الأَسْمِ » .

* * *

وصريح كلام المبرد هنا يفيد أن المنوع من الصرف معرب في كل أحواله ، لأنه أشبه الفعل ، فمنع انصرف ، ولم يشبه الحرف فيبنى .
ويشهد لذلك أيضا قوله : لا يدخله خفض . فقد أطلق عليه في حالة الجر لقباً من القاب الاعراب . والمبرد كما تقدم في أول كتابه يمنع من أن تطلق القاب الاعراب على القاب البناء والعكس أيضا .
والرضي وابن يعيش ينسبان إلى المبرد القول بأن ما لا ينصرف مبنى في حالة الجر على الفتح .

في شرح الكافية ج ١ ص ٣٣ : « وقال الأَخْفَشُ والمبرد والزجاج : غير المنصرف في حال الجر مبنى على الفتح ، لخفته وذلك لأن مشابهته للمبنى أي الفعل ضعيفة ، فحذف علامة الاعراب مطلقاً ، ي التَّنْوِينُ ، وبني في حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء في حالة الجر ، ليكون كالفعل المشابه في التعرُّى من الجر » .

وقال ابن يعيش ج ١ ص ٥٨ « . على أن أبا الحسن وأبا العباس - رحمهما الله - ذهبوا إلى أن غير المنصرف مبنى في حالة فتحه إذا دخله الجار ، والمحققون على خلاف ذلك ، وهو رأي سيبويه » .

فمن تلك الأسماء: «كَمْ» ، و«أَيْنَ» و«كَيْفَ» ، و«مَا» ، و«مَنْ» ، وهذا ، وهؤلاء ، وجميع المبهمة .

ومنها: الذى والذى ، ومنها: «حَيْثُ» .

واعلم أن الدليل على أن ما ذكرنا أسماء - وقوعها في مواضع الأسماء ، وتلاديتها ما يؤدّي به سائر الأسماء .

• • •

أما (مَنْ) فتكون فاعلة ، ومفعولة ، وغير ذلك . تقول: جاءني مَنْ في الدار ، وضربت مَنْ في الدار . وضربت مَنْ عندك ، ومررت بمنْ أكرمك .

وموقعتها في الكلام في ثلاثة مواضع :

تكون خبراً فتكون معرفة إذا وُجِبت : ونكرة / إذا نَحِيت ، وتكون استفهاماً ، وجزاءً .

وتقول في الاستفهام : مَنْ ضربك ؟ ؛ كما تقول : أزيدُ ضَرْبِكَ ؟ وتقول : مَنْ ضربت ؟ ،

وبمن مررت ؟ كما تقول في زيد .

وكذلك الجزاء . تقول : مَنْ يَأْتِيكَ تَأْتِيهِ . ف«مَنْ» مرفوعة على تقدير : إن يَأْتِيكَ زيدٌ تَأْتِيهِ ،

وتقول : مَنْ تُعْطِي يُكْرِمُكَ على تقدير : زيدا تُضْرِبُ ، وكذلك بمن تَمُرُّ أَمُرُّ بِهِ . فهذا قد أَوْضَحَ

لك أنها اسم .

فأما ما بَيَّنَّتْ من أَجْلِهِ ، ومُنِعَتْ الإِعْرَابَ لمضارعتة - فإنها ضارعت في الجزاء (إن) التي هي

حرف الجزاء ، وفي الاستفهام تضارع الألف (هَلْ) .

فأما في الخَبَرِ فلا يجب أن تُعْرَبَ ، لِغَلَلِ منها :

وقوعها في الاستفهام والجزاء ، ومنها أنها في الخَبَرِ لا تَمُّ إِلَّا بصلّة فإنما تَمَّامُها صِلَتُها ،

والإِعْرَابَ بأواخر الأسماء (١) .

• • •

(١) في أسرار العربية ص ٣٠ « فاما (من) فانها بنيت ، لانها لا تخلو اما أن تكون استفهامية

أو شرطية أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة .

فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام .

وان كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط .

وان كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني .

وان كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة ، .

وتكلم المبرد عن معاني (من) في الجزء الاول ص ٤١ ، ص ٤٧ والجزء الثاني ص ٥٠ ،

ص ٢٩٦ والجزء الثالث ص ٦٣

ومن هذه الأسماء (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، ومضارعها لحروف الاستفهام والجزاء قد وضحت لك ، وتحريك آخرها ؛ لالتقاء الساكنين ، حُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ لِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَ أَوْ آخِرِهَا .

٣
١٥٤

فكذلك : (حَيْثُ) / في قول من فتح . فَأَمَّا مِنْ ضَمٍّ آخِرِهَا فَإِنَّمَا أَجْرَاهَا مُجْرَى الْغَايَاتِ ؛

إِذْ كَانَتْ غَايَةً . وَتَفْسِيرُ هَذَا فِي مَوْضِعِهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَكَأَنَّ مَبْنَى مُسَكَّنٍ آخِرُهُ إِنْ وُلِيَ حَرْفًا مَتَحَرِّكًا ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَاتِ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَصْلِ لِلْإِعْرَابِ ،

فَإِنْ سَكَّنَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيكِ آخِرِهِ ؛ لِثَلَا يَلْتَنِي سَاكِنَانِ . فَهَذِهِ حَالُ الْمَبْنِيَّةِ إِلَّا

مَا ضَارَعَ مِنْهَا الْمُتَمَكِّنَةُ ، أَوْ جُوِلَ فِي مَوْضِعٍ لَعَلَّةً بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْكِتَابِ (١)

وَسَتُعِيدُهُ فِي هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهُ مَوْضِعُهُ .

* * *

وَمِنَ الْمَبْنِيَّاتِ (أَمْسِ) . تَقُولُ : مَضَى أَمْسٍ بِمَا فِيهِ ، وَلَقَبْتِكَ أَمْسٍ يَا فَتَى .

وَإِنَّمَا بُنِيَ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَخُصُّ يَوْمًا بَعِيْنَهُ ، وَقَدْ ضَارَعَ الْحُرُوفُ .

وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : فَعَلْتَ هَذَا أَمْسٍ يَا فَتَى فَإِنَّمَا تَعْنِي الْيَوْمَ الَّذِي يَلِي يَوْمَكَ ، فَإِذَا انْتَقَلْتَ :

عَنْ يَوْمِكَ انْتَقَلَ اسْمُ (أَمْسٍ) عَنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ ؛ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ (مِنْ) الَّتِي لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِيهَا

وَقَعَتْ عَلَيْهِ . وَتَنْتَقِلُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ ، وَلَيْسَ حَدُّ الْأَسْمَاءِ إِلَّا لِزَوْمٍ مَا وُضِعَتْ عَلَامَاتُ عَلَيْهِ .

وَحَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ . فَحَيْثُ انْتَقَلَ زَيْدٌ / (فَحَيْثُ) مُنْتَقِلٌ مَعَهُ . فَأَمَّا كَسْرُ آخِرِ (أَمْسٍ)

فَلِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ : الْمِيمِ ، وَالسَّيْنِ (٢) .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٢٠٢

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٣ « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع :

ذهب أمس بما فيه ، وما رأيتك مذ أمس ، فلا يصرفون في الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل

الذي هو عليه في الكلام لا عما ينبض له أن يكون عليه في القياس .

الا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع ، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع

في النصب والجر

وفي أسرار العربية ص ٢٢ « واما (أمس) فانما بنيت ، لانها تضمنت معنى لام التعريف ،

لان الأصل في أمس : الأمس ، فلما تضمنت معنى السلام تضمنت معنى الحصر ، فوجب

أن تبني .

وانما بنيت على حركة ، لالتقاء الساكنين ، وانما كانت الحركة كسرة ، لانها الأصل في

التحريك لالتقاء الساكنين

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١١٧ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ وأمالى الشجري ج ٢

ص ٢٦٠ .

وإنما كان الحدُّ الكسراً لما أذكره لك ؛ وهو أنه إذا كان الساكن الذي تحركه في الفعل كسرتة ؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب ، ولو ضمته لالتبس بالفعل المرفوع ، فإذا كسرتة علم أنه عارض في الفعل ؛ لأن الكسر ليس من إعرابه .
 وإن كان الساكن الذي تحركه في اسم كسرتة ؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف ، وإن ضممت التيس بالمرفوع غير المنصرف ، فكسرتة لئلا يلتبس بالمخفوض ؛ إذ كان المخفوض العرب يلحقه التنوين لا محالة ؛ فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين .

* * *

فأما الغايات فمصرفة عن وجهها ؛ وذلك أنها مما تقديره الإضافة ؛ [لأن الإضافة] (١) تعرفها وتتحقق أوقاتها ، فإذا حذف منها . وتركت نياتها فيها - كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة ، فصرفت عن وجوهها . وكان محلها من الكلام أن يكون نصبا أو خفصا .
 فلما أزيلت عن مواضعها أُلزمت الضم . وكان ذلك دليلا على تحويلها ، وأن موضعها معرفة (٢)

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ « فأما ما كان غاية ، نحو : قبل وبعد وحيث ، فانهم يحركونه بالضمة . وقد قال بعضهم حيث . شبهوه بأين .
 ويدل على أن قبل وبعد غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين .
 لا تقول : قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاما ، ولا تقول : هذا قبل ، كما تقول : هذا قبل العتمة ، فلما كانت لا تمكن ، وكانت تقع على كل حين شبهت بالأصوات .
 يريد سيبويه بقوله : « لا تقول : هذا قبل » : أن الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية لا تقع خبرا . كما لا تقع حالا ولا صفة .

في أسرار العربية ص ٢١ « وأما قبل وبعد فانما بنيا ، لأن الأصل فيهما أن يستعلا مضافين إلى ما بعدهما ، فلما اقتطعا عن الإضافة - والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة - تنزلا منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبنى ، قال الله تعالى (لله الأمر من قبل ومن بعد) .

وانما بنيا على حركة ، لأن كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزا لهما على ما بنى وليس له حالة اعراب نحو من وكم .
 وقيل : انما بنيا على حركة ، لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الأول .
 فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ، قيل : لوجهين : أحدهما : أنه لما حذف المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات وهي الضمة تعريضا عن المحذوف وتقوية لهما .
 والوجه الثاني : انما بنوهما على الضمة ، لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ومن قبلك . وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبس حركة الاعراب بحركة البناء .

وأنظر شرح الكافية ج ٢ ص ٩٥ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٨٨ ، أمالي الشجري ج ١ ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٠

وإن كانت نكرةً أو مضافةً، لزمها الإعراب / وذلك قولك : جئت قبلك ، وبعثك ، ومن قبلك ^٣
ومن بعثك ، وجئت قبلاً وبعثاً ، كما تقول أولاً وآخراً .
١٥٦

فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت : جئت قبلاً وبعثاً ، وجئت من قبلاً
ومن بعثاً . قال الله عز وجل : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (١) وقال : (وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ
فِي يُوسُفَ) (٢) .

وقال في الإضافة : (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (٣) و(مِنْ بَعْدِ أَنْ أظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ) (٤)
وكذلك جئت من علو ، وصب عليهم من فوق ، ومن تحت يا فتى إذا أردت المعرفة .
وكذلك من دون يا فتى .

و(حيث) فيمن ضمّ وهى اللغة الفاشية (٥) . والقراءة المختارة (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ
لَا يَعْلَمُونَ) (٦) . فهى غاية ، والذي يُعرّفها ما وقعت عليه من الابتداء والخبر .
وإنما حقّ هذا وبابه للظروف من الزمان ، و(حيث) ظرف من المكان (٧) . ولكن ظروف الزمان
دلائل على الأفعال ، والأفعال توضح معانيها .
ولو أفردت (حيث) لم يصحّ معناها . فأضفتها إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر ،
كما تفعل بظروف الزمان ، لمضارعتها ، ومشاركتها إياها بالإيهام ، فلذلك تقول : قمت حيث

(١) الروم : ٤

(٢) يوسف : ٨٠

(٣) آل عمران : ١١

(٤) الفتح : ٢٤

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٤ (وقد قال بعضهم : حيث • شبهوه بأين •)

(٦) الاعراف : ١٨٢

(٧) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١١ « وأما حيث فمكان بمنزلة قولك : هو فى المكان الذى فيه

زيد ، وهذه الأسماء تكون ظروفًا » .

قمت ، / وقمت حيثُ زيدُ قائم (١) ؛ كما تقول : قمت يومَ قام زيد ، وحينَ زيدُ أميرٌ ، والغاياتُ كُلُّها بمنزلة ما ذكرناه .

* * *

وأما ظروف الزمان فإنما كانت بالفعلِ أولى ؛ لأنها إِنَّمَا بُنِيَتْ لما مضى منه ، ولما لم يَأْتِ .
تقول : جئت وذهبت ، فَيُعْلَمُ أَنَّ هذا فيما مضى من الدهر ، وإذا قلت : سَأَجِيءُ وسَأَذْهَبُ ،
عُلِمَ أَنَّهُ فيما يستقبل من الدهر ، وليس للمكان ما يقع هذا الموقع ؛ لأنه ثابت لا يزول ، ومرئى
مُمَيِّزٌ : كزيد ، وعمرو .

والزمان كالفِعْلِ : إِنَّمَا هو مُضَى الليل والنهار . فإذا قلت : هذا يومُ زيد . فمعناه :
الذي فَعَلَ فيه ، أو عُرِفَ فيه ، أو حَدَّثَ له فيه حَدِيثٌ ، أو حَدَّثَ (٢) به .

فإذا قلت : هذا يومُ يَخْرُجُ زيد ، فقد أَصَفْتَهُ إلى هذه الجملة ، فَاتَّصَلَ بالفعلِ لما فيه من
شبهه ، وأتبعه الفاعلُ ؛ لأنه لا يخلو منه . وهو معرفة ؛ لِأَنَّ قولك : هذا يومُ يَخْرُجُ زيد : هذا
يومُ خَرُجَ زيد في المعنى ، و(هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٣) : هذا يومٌ مَنَعَهُمُ مِنَ النُّطْقِ . وَاتَّصَلَ
بالابتداء والخبر ، والفِعْلُ والفاعل ؛ كما يكون ذلك في (إِذْ) .

* * *

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده اذا
أوقمت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس : (اذا) و (حيث) » . تقول : اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه ، وحيث زيدا تجلده فاكرمه ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبح ابتداء
الاسم بعدها اذا كان بعده الفِعْلُ لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ، أو اجلس حيث زيد
يجلس . والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله
جالس ، واجلس اذا عبد الله جلس . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : « وإنما جعل في الزمان أقوى ، لأن الفعل بنى لما مضى منه
وما لم يمض ، ففيه بيان الفعل متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث ،
والأماكن لم يبين لها فعل ، وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة ، فالأماكن الى الاناسي
ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكة وعمان ونحوهما ،
ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك ،
والأماكن لها جثة ، وإنما الدهر مضى الليل والنهار فهو الى الفعل أقرب » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٥٠٢ : « وأسماء الزمان لا يضاف شيء منها الا الى مصدر ، أو
جملة تكون في معناه ، نحو : هذا يوم قدوم زيد ، وقولهم : يوم الجملة ، ويوم حليلة هو على
حذف مضاف ، اي يوم حرب الجملة ونحوه » . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٥ .

(٣) المرسلات : ٣٥

و (إِذْ) يقع بعدها الفِعْلُ والفاعل ، والابتداء والخبر (١) .

و (إِذَا) لا يقع بعدها إِلَّا الفِعْلُ ، نحو : آتيتك / إذا جاء زيد . وكنت في (إِذْ) تقول :
٣
١٥٨
أتيتك إذ زيدٌ أميرٌ ، وأتيتك إذ جاء زيد .

فَلَمَّا جَوَّزُ الْوَجْهَيْنِ فِي (إِذْ) ؛ فَلأنَّ الْإِبْتِدَاءَ وَالْخَبَرَ كَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُمَا جَمَلَتَانِ .

فَلَمَّا امْتَنَعَ الْإِبْتِدَاءَ وَالْخَبَرَ مِنْ (إِذَا) فَلأنَّ (إِذَا) فِي مَعْنَى الْجَزَاءِ ، وَالْجَزَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا

بِالْفِعْلِ .

أَلَا تَرَاهَا تَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ ؛ كَمَا تَحْتَاجُ حُرُوفُ الْجَزَاءِ (٢) .

تقول : إذا جاء زيد فأعطه ، وإذا جئتني أكرمتك .

فإن قلت : أكرمتك إذا جئتني : (فأكرمتك) في موضع الجواب ؛ كما تقول في حروف

الجزء : أكرمتك إن جئتني .

فكل ما كان من أسماء الزمان في معنى (إِذْ) فهو مضاف إلى ما يضاف إليه (إِذْ) من الابتداء

والخبر : والفعل والفاعل .

وما كان في معنى (إِذَا) وهو الذي لم يأت فلا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ . تقول :

جئتك يوم زيدٌ أميرٌ ، وأتيتك يوم قام زيد .

وتقول في المستقبل : أتيتك يوم يقوم زيد ، ولا يجوز : يوم زيدٌ أميرٌ لما ذكرت لك (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ - ٥٥ : « وأما (إذ) فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول :
جئت إذ عبد الله قائم ، وجئت إذ عبد الله يقوم ، إلا أنها في (فعل) قبيحة نحو قولك : جئت إذ
عبد الله قام » .

(٢) سيبويه يرى أن (إذا) الشرطية يجوز اضافتها إلى الجملة الاسمية إذا كان خبر
المبتدأ بعدها جملة فعلية ؛ قال في ج ١ ص ٥٤ :

« والرفع بعدها (إذا وحيث) جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدها ، فتقول : اجلس
حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس » .

والمبرد يرى أن المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وقد اعترض على سيبويه في

ذلك وقدمنا كلامه في الجزء الثاني ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٠ « باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء » .

يضاف إليها أسماء الدهر . وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وأتيتك يوم يقوم ذاك ،

وقال الله عز وجل - (هذا يوم لا ينطقون) ، و (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) .

وجاز هذا في الأزمنة ، واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسسوا بذلك في

الدهر ، لكثرة في كلامهم ، فلم يخرجوا الفاعل من هذا ، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف

الوصل نحو : ابن ، وإنما أصله للفعل وتصريفه » .

وسيكرد المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٦٢٨ من الأصل .

قال الله عز وجل : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (١) . وقال : (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٢) .

فَأَمَّا (إِذَا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تُسَدُّ مَسَدَ الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ / وذلك قولك : جئتك فإذا زيد ، وكلمتك فإذا أخوك . وتأويلُ هذا : جئت ، ففاجأني زيد ، وكلمتك ، ففاجأني أخوك ، وهذه تُغْنِي عن الفاء ، وتكون جواباً للجزاء ؛ نحو : إن تَأْتَنِي إِذَا أَنَا أَفْرَحُ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : فَأَنَا أَفْرَحُ (٣) . قال الله عز وجل : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ مُسِيئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (٤) [فقولوه : (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)] (٥) في موضع : يَقْنَطُوا .

وقوله : إِنْ تَأْتَنِي فَلِكِ دَرَاهِمٌ فِي مَوْضِعٍ إِنْ تَأْتَنِي أُعْطِكَ دَرَاهِمًا ؛ كما أَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) (٦) في موضع : (أَمْ صَمْتُمْ) .

فمن جعل (حَيْثُ) مضمومة - وهو أجود القولين - فَإِنَّمَا أَلْحَقَهَا بِالغَايَاتِ ؛ نحو : مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ بَعْدُ ، وَمَنْ عَلَّ يَا فَتَى ، وَابْدَأْ هَذَا أَوَّلُ يَا فَتَى ، وَنَحْوَهُ .

ومن فتح فلياء التي قبل آخره ، وَأَنَّهُ ظَرَفَ بِمَنْزِلَةِ (أَيْنَ) وَ(كَيْفَ) (٧) .

(١) المائة : ١١٩

(٢) الرسائل : ٣٥

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ « ولذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الأسماء بعدها . تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت إذا زيد يذهب لحسن » .
وقال في ص ٤٣٥ : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ما هنا في موضع قنطوا ، كما أن الجواب بالفاء في موضع الفعل » وانظر المقتضب ٥٨ : ٢ .

(٤) الروم : ٣٦

(٥) تصحيح السيراقى

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ قال : « ونظير ذلك قوله (سواء عليكم ادعوتموهم أم أنتم صامتون) بمنزلة أم صمتم » .

والآية في سورة الاعراف : ١٩٣

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ : « فأما ما كان غاية نحو قبل وبعد وحيث فانهم يحركونه بالضمة . وقد قال بعضهم : حيث شبهوه بأين ، ، ، » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَا زَيْدُ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي النَّدَاءِ ، فَقَدْ مَضَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ (١) فِي مَوْضِعِهَا ، وَالْمُهَيَّبَاتُ كَثِيرَةٌ ،
وَفِيهَا ذَكَرْنَا دَلِيلًا عَلَى مَا تَرَكْنَا .

وَبَابِ (حَدَامِ) ، وَتَرَائِكِ ، وَحَلَاقِي ، / وَبَدَادِ ، وَنَزَالِي ، قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيهَا يَجْرِي وَمَالًا يَجْرِي .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ سَوَى ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ ؛ نَحْوُ: صَهْ ، وَمَمَّةٌ ، وَإِيَّوْ ، وَإِيَّاهَا ،
وَمِهْلًا يَا فَتَى ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَنَحْنُ ذَاكِرُوهُ :

أَمَّا (صَه) ، وَ(مَمَّة) ، وَ(قَدْ) الَّتِي بِمَعْنَى حَسْبُ ، فَمُهَيَّبَاتٌ عَلَى النَّسْكَونِ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَ
أَوَاخِرِهَا ، وَأَنَّهَا فِي مَعْنَى (أَفْعَلُ) .

وَأَمَّا (إِيَّه) يَا فَتَى فَحَرَكْتُ الْهَاءَ لِالْتِقَاءِ الْمَسْكُونِينَ ، وَتَرَكَ التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ إِذَا
كَانَتْ مَعْرِفَةً لَمْ تَنْوُنْ (٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَفْنَا قَقْلْنَا إِيَّهَ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الْبَلَّاقِ (٣)

(١) أَشَارَ إِلَى عِلْتِهِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣ وَسَيَتَكَلَّمُ عَنْهُ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ص ٥١٣ مِنَ الْأَصْلِ
(٢) فِي سَيَبُويَه ج ٢ ص ٥٣ : « زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ : غَاقُ غَاقٍ وَعَاءُ وَعَاءُ ، فَلَا
يَنْوِنُونَ فِيهَا وَلَا فِي أَشْبَاهِهَا أَنَّهُا مَعْرِفَةٌ . .
وَكَانَهُ قَالَ : قَالَ الْفَرَّابُ هَذَا النَّحْوُ . وَإِنَّ الَّذِينَ قَالُوا : عَاءُ وَعَاءُ وَغَاقُ وَغَاقُ جَعَلُوهَا نَكْرَةً
وَزَعَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : صَهْ ذَلِكَ بِالتَّنْوِينِ أَرَادُوا النُّكْرَةَ كَانَهُمْ قَالُوا : سَكْرَتَا .
وَكَذَلِكَ آيَةٌ وَوَيْهٌ وَوَيْيَا . . »

(٣) فِي أَصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ص ٢٩١ : وَقَوْلُ الرَّجُلِ إِذَا اسْتَزَدْتَهُ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ عَمَلٍ : آيَهُ فَإِنَّ
وَصَلَتْ قَلْتَ : آيَهُ حَدَّثْنَا .

وَقَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ : وَقَفْنَا قَقْلْنَا : آيَهُ . . فَلَمْ يَنْوِنِ وَقَدْ وَصَلَ ، لِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ ، وَكَذَلِكَ
قَالَ ثَعْلَبُ فِي مَجَالِسِهِ ص ٢٧٥

وَقَالَ ابْنُ جَنَى : « فَإِذَا نَوَيْتَ وَقَلْتَ : آيَهُ فَكَانَكَ قَلْتَ : اسْتِزَادَةٌ ، وَلِذَا قَلْتَ : آيَهُ فَكَانَكَ
قَلْتَ : الاسْتِزَادَةُ فَصَارَ التَّنْوِينُ عِلْمَ التَّنْكِيرِ وَتَرَكَهَ عِلْمَ التَّمْرِيفِ . . وَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ هَذَا الْبَيْتَ
عَلَى ذِي الرِّمَّةِ فَإِنَّمَا خَفِيَ عَلَيْهِ هَذَا الْمَوْضِعُ . »

فِي الْمَخْصَصِ ج ١٤ ص ٨١ « وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَخْطِئُ ذَا الرِّمَّةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَيَزْعَمُ أَنَّ
الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا آيَهُ بِالتَّنْوِينِ وَالتَّحْوِينِ وَالتَّحْوِينُ الْبَصْرِيُّونَ صَوَّبُوا ذَا الرِّمَّةِ . . »
الْبَالُ : الشَّانُ وَالْحَالُ . (مَا) اسْتِفْهَامُ انْكَارِيٍّ أَيْ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا الْكَلَامُ .
وَالدِّيَارُ الْبَلَّاقُ : الَّتِي ارْتَحَلَ سَكَانُهَا فَهِيَ خَالِيَةٌ .

ولو جعله نكرة لقال : إِيءِ يَا فَتَى ؛ كما يقول : إِيهَآ يَا فَتَى : إِذَا أَمَرْتَهُ بِالْكَفِّ ، وَوَيْهَآ : إِذَا أَغْرَيْتَهُ (١) .

قال الشاعر :

وَيْهَآ فِدَاءُ لَكُمْ أُمِّي وَمَا وُلِدْتُ حَامُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَانْكُفُوا مِنِّي انْكَلا (٢)
وكذلك قولهم : قال الغراب : غَاقِ يَا فَتَى ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ نَكْرَةً نَوْنَتْ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَهُ .

= طلب الحديث من الظلل أولا ليخبره عن محبوبته أم سالم ، وهذا من فرط تحيره وتدلله في استخباره مما لا يعقل ، ثم أفاق ، وأنكر من نفسه بأنه ليس من شأن الأماكن الاخبصار عن السواكن .

انظر الخزانة ج ٣ ص ١٩ وشروح سقط الزند ص ٩٨٠ .

والبيت لذي الرمة من قصيدة له في ديوانه ص ٣٥٥ - ٣٧١ .

(١) في اصلاح المنطق ص ٢٩١ فاذا أغرَيْتَهُ بِالشَيْءِ قُلْتَ : وَيَهَا يَا فُلَان . ومثله في مجالس نعلب ص ٢٧٥ .

(٢) البيت لحاتم الطائي وروايته في طبعتي ديوانه ص ١٩ ، ١٠٨ ويهَآ فِدَاؤُكُمْ أُمِّي وَمَا وُلِدْتُ

وروى في اللسان (ويه) يَهَا فِدَى لَكُمْ أُمِّي وَمَا وُلِدْتُ

وفي كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٣ وسالت الخليل عن قوله: فداء لك فقال : بمنزلة امس .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٦٧ وابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ .

هنا باب

/ الاسم الذي تُلحِقُه صوتاً أعجمياً

نحو : عَمْرُوَيْهِ ، وَحَمْدُوَيْهِ ، وما أشبهه ، والاختلاف في هيهات ، وذِيَّةٌ وذَيْتٌ ، وَكَيْتٌ وَكَيْتٌ

إِعلم أَنَّ الاسمَ الأعجميَّ الذي يُلحِقُ الصَّدرَ مَجْزَاهُ مَجْرَى الأصواتِ : فَحَقُّهُ أَنْ يكونَ مكسوراً بغير تنوين ما كان معرفةً .

فإن جعلته نكرة نَوَّنْتَهُ على لفظه ؛ كما تفعل ذلك بالأصوات ، نحو قولك : إِيه يا فتى في المعرفة ، وإِيه ، إذا أردت النكرة ، وقال الغراب : غاقٍ . وغاقٍ (١) في النكرة .

وتأويلُ تَرْكِ التنوين فيه : أَنَّهُ قال الشيء الذي كنت تعرفه به ؛ والنكرة إنما هو . قال صوتاً هذا مثاله .

فَأَمَّا الصَّدرُ فلا يكون إلا مفتوحاً ؛ كقولك : حَضْرَمَوْتُ يا فتى ، وخمسة عشر ؛ وما يفتح قَبْلَ هاء التانيث ؛ نحو : حمدة ، وما أشبهها . وذلك الاسم ما كان نحو : عَمْرُوَيْهِ ، وَحَمْدُوَيْهِ (٢) ؛ كما قال الشاعر :

/ يا عَمْرُوَيْهِ انطلق الرِّفاقُ مَالِكٌ لا تَبْكِي ولا تَشْتاقُ (٣)

(١) غاق غاق : حكاية صوت الغراب .

(٢) في سيبويه ج ٢ : ٥٢-٥٣ : « وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمي وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية ، والزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت ، لأنهم قد رأوه قد جمع أمرين فحطسوه بدرجة عن اسماعيل وأشباهه ، وجعلوه في النكرة بمنزلة غاق منونة مكسورة في كل المواضع . وعمرويه عندهم بمنزلة حضرموت في أنه ضم الآخر إلى الأول . . وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير ممنون وفي النكرة تقول : هذا عمرويه آخر ورأيت عمرويه آخر (بكسر الهاء وتنوينها) » .

وسيعيد المبرد حديثه في الجزء الرابع .

(٣) لم اعثر على قائله ، ومعناه واضح .

وزعم سيبويه مع التفسير الذي فسرناه أنّ العرب إذا ضمت عربياً إلى عربىّ مما يلزمه البناء ألزمته أخفّ الحركات ، وهى الفتحة ، فقالوا : خمسة عشر يا فتى ، وهو جارى بيئت بيئت يا فتى ، ولقيته كفة كفة ، و (يا ابن أمّ لا تأخذ) (١)

وإذا بنوا أعجمياً مع ما قبله حطوه عن ذلك ، فالزموه الكسر ، وهذا مطرد فى كلامهم .

فأما (هَيْهَاتَ) فتأويلها : فى البعد ، وهى ظرف غير متمكّن ؛ لإبهامها (٢) ، ولأنّها بمنزلة الأصوات .

فمنهم من يجعلها واحداً كقولك : (عَلَقَاة) فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٣) فمن قال ذلك فالوقف عنده هيهاه وترك التنوين للبناء .

ومنهم من يجعلها جمعاً كبيضات فيقول : (هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ لِمَا تُوعَدُونَ) (٤) وإذا وقف على هذا القول وقف بالتاء ، والكسرة إذا أردت الجمع للبناء كالفتحة إذا أردت الواحد .

(١) سورة طه : ٩٤ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٧ « وسألته عن هيهات اسم رجل وهيهاه فقال : أما من قال : هيهاه فهى عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل على ذلك أنهم يقولون فى السكوت : هيهاه . ومن قال : هيهات ، فهى عنده كبيضات ، ونظير المفتحة فى الهاء الكسرة فى التاء . فإذا لم يكن هيهات ولا هيهاه علماً لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر ، لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن » .

وفى الخصائص ج ١ ص ٢٠٦ « وكان أبو على - رحمه الله - يقول فى هيهات : أنا أفتى مرة بكونها اسماً سمي به الفعل كصه ومه ، وأفتى مرة أخرى بكونها ظرفاً على قدر ما يحضرني فى الحال . وقال مرة أخرى : أنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سمي به الفعل ، كعندك ودونك » .

وقال فى ج ٣ ص ٤١ - ٤٣ « ومنها هيهات : وهى عندنا من مضاعف الفاء فى ذوات الأربعة ووزنها : فعلة وأصلها هيهية ٠٠٠ ، فانقلبت اللام ألفاً ، فصارت هيهاة ، والتاء فيها للتانيث . والوقوف عليها بالهاء وهى مفتوحة فتحة المينيات .

ومن كسر التاء فقال : هيهات فان التاء تاء جماعة التانيث ، والكسرة فيها كالفتحة فى الواحد ، واللام عندنا محذوفة ، لالتقاء الساكنين ، ولو جاءت غير محذوفة لكانت : هيهيات . لكنها حذفت ، لأنها فى آخر اسم غير متمكّن ، فجاء جمعه مخالفاً لجمع المتمكّن ٠٠ » ثم أخذ يذكر لفاتها .

(٣) المؤمنون : ٣٦

(٤) وقرأ أبو جعفر بكسر التاء فيهما - النشر ج ٢ ص ٣٢٨ ، الاتحاف ص ٣١٨ وقبها من الشواذ قراءات كثيرة . انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وابن خالويه ص ٩٧ - ٩٨ .

ومن جعلها نكرة في الجميع نون فقال : هيهات يا فتى . وقال / قوم : بل نون وهي معرفة ؛ لأنَّ التنوين في تاء الجمع في موضع النون من مسلميين . قال : والدليل على ذلك أنَّ معناه في البُعدِ كمعناه ، فلو جاز أن تنكِّره وهو جمع لجاز أن تنكِّره وهو واحد ، وهذا قول قوياً .

ويُنشد هذا البيتُ على وجهين ، قال :

ها أنذا أملُ الحياةِ وقد أدركَ عقلي وموئلي حُجراً

أبا امرئ القيس ، هل سمعتَ بهِ ؟ هيهات هيهات طالَ ذا عمراً (١)

بعضُ يفتح ، وبعضُ يكسر .

فأما ذَيْتٌ وذَيْتٌ ، وذِيَّةٌ فإنَّما هي كنايةات عن الخَبَرِ ؛ كما يُكنى عن الاسم المعروف بفلان ، وعن العدد بأن يقول : كذا وكذا .

ولم يُوضَع على الأفراد ؛ فلذلك بُنيت ، والتاء متحرِّكة بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين من حيث حرَّكت آخر (أَيْنَ) ، و(كَيْفَ) ، وما أشبه ذلك (٢) .

(١) البيتان من قصيدة للربيع بن ضبع الفزاري من المممرين ، عاش كما قيل ، أربعين وثلاثمائة سنة ، والقصيدة في كتاب المممرين لأبي حاتم ص ٦ - ٧ ، وأمالى القالي ج ٢ ص ١٨٥ ، وحماسة البحترى ص ٢٢٢ ، وأمالى الشريف المرتضى ج ١ ص ٦٨٥ ، والاقطصاب ص ١٠٢ والف بالبلوى ج ٢ ص ٨٨ .

وعمرًا : مثقل عمر ، وذلك لفة فصيحة جاءت في القراءات السبعية في الفاظ كثيرة .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ ، ومثل هيهات ذية إذا لم يكن اسماً ، وذلك قولك : كان من الأمر ذية وذية ، فهذه فتحة كفتحه الهاءم ، وذلك أنها ليست أسماءً متمكنات ، فصارت بمنزلة الصوت .

فان قلت : لم لم تسكن الهاء في ذية وقبلها حرف متحرك ؟ .

فان الهاء ليست ها هنا كسائر الحروف ، الا ترى أنها تبدل في الصلة تاء ، وليست زيادة في الاسم ، ففكروا أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومن الاسم ، وصارت الفتحة أولى بها ، لان ما قبل هاء التانيث مفتوح أبداً ، فجعلوا حرفتها كحركة ما قبلها ، لقربها منها ، ولزوم الفتح ، وامتنعت أن تكون ساكنة ، كما امتنعت عشر في خمسة عشر ، لانها مثلها . . .

وكل اسمين أزيلا فحكمتهما إذا بُنيا كذلك ، نحو : لقيته كَفَّةً كَفَّةً (١) ، وَبَيَّتْ بَيْت (٢) .
فقد تجوز فيهما الإضافة وترك / البناء للمعنى .

وذلك أَنَّ معنى كَفَّةً كَفَّةً : كَفَّةً لِكَفَّةً ، أى : قابلت صفحة صفحة . فيجوز أن تقول : لقيته
كَفَّةً كَفَّةً يا فتى .

وكذلك هو جارى بَيَّتَ بَيْتَ يا فتى ؛ لأنَّ المعنى : بيته إلى بيتي . فعلى ما ذكرت لك تَصْلُحُ
الإضافة . وتنتنع .

فأَمَّا (شَغَرَ بَغْرَ) فاسمان ليس في أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر ؛ فلذلك لم يكن فيهما
وفيما أشبههما إلاَّ البناء (٣) . وفيما ذكرت لك من المبنيات ما يَدُلُّ على جميعها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « وزعم يونس أن كفة كفة كذلك تقول : لقيته كفة كفة وكفة
كفة .

والدليل على أن الآخر مجرور ، وليس كشر من خمسة عشر أن يونس زعم أن روبة
كان يقول : لقيته كفة عن كفة يا فتى .
وانما جعل هذا هكذا في الظرف والحال ، ، ،
وفي اللسان : وقولهم : لقيته كفة كفة بفتح الكاف ، أى كفاحا وذلك اذا استقبلته مواجهة .
ولقيته كفة كفة وكفة كفة على الاضافة ، أى فجأة ومواجهة .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ « باب ما ينتصب لانه ليس من اسم ما قبله ،
ولا هو هو .

وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا وهو جارى بيت بيت فهذه أحوال ، ، ،
وقال في ج ٢ ص ٥٣ « وأما يوم يوم ، وصباح مساء ، وبيت بيت ، وبين بين ، فان العرب
تختلف في ذلك : يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يضيف الأول الى الآخر ، ولا يجعله
اسما واحدا ، ولا يجعلون شيئا من هذه الاسماء بمنزلة اسم واحد الا في الحال او الظرف » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومثل آيادي سبا وبادى بدا قوله : ذهب شفر بقر ، ولا بد
من أن يحرك آخره ، كما الزموا التحريك الهاء في ذية ونحوها ، لشبه الهاء بالشئ الذى ضم
الى الشئ » .

وقال في ص ٥١ « ونحو هذا في كلامهم . حيص بيص مفتوحة ، لأنها ليست متمكنة ،
فى اللسان : تفرق القوم شفر بقر ، وشذر مذر ، أى فى كل وجه .
وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٦١ .

هذا باب

الأسماء واختلاف مخارجها

إِعلم أنَّ الأسماء تقع على ضروب :

فمنها ما يقع للفصل غير مشتق ، وذلك نحو : حجر ، وجبل ، وكل ما كان مثل هذا فهذا

سبيله ، وهو نكرة لا يُعرف بالاسم منه إلا أنه واحد من جنس .

ومن الأسماء ما يكون مشتقاً نعتاً ، ومشتقاً غير نعت .

فأما النعت فمثل : الطويل ، والقصير ، والصغير ، والعامل ، والأحمق ، فهذه كلها نعوت

جارية على أفعالها : / لأنَّ معنى الجاهل : المعروف بأنه يجهل ، والطويل : المعروف بأنه طال .

فكل ما كان من هذا فعلاً له أو فعلاً فيه فقد صار حلية له .

والأسماء المشتقة غير النعوت مثل : حنيفة ، وإنما اشتقاقه من الحنيف ، وأصله المخالف

في هيئته . يقال : رجل أحنف لما في رجليه ، ودين حنيف أي : مخالف لخطأ الأديان .

ولو كان على الفعل فكان من تحذف لكان الفاعل متحذفاً .

وكذلك (مُضْرٌ) إنما هو مشتق من قولك : مَضَرَ اللبنُ ، إذا حمض (١) .

كما أنَّ (عَيْلانَ) من العَيْلة (٢) ، و(قحطان) من القحط (٣) ، وليست على أفعالها .

(١) في الاشتقاق لابن دريد ص ٣٠ « اشتقاق مضر من اللبن المضير وهو الحامض وبه

سميت المضيرة » .

(٢) في الاشتقاق لابن دريد ص ٢٦٥ « عيلان : فعلان من قولهم : عال يعيل : إذا افتقر .

وقال قوم : بل كان عيلان فقيراً ، فكان يسأل أخاه الياس فقال له : إنما أنت عيسال

على ، فسمى عيلان .

وقال قوم : حضنه عبد أسود يقال له : عيلان » .

(٣) في الاشتقاق أيضاً ص ٣٦١ « قحطان : فعلان من قولهم : شيء قحيط ، أي شديد .»

ومن الأسماء المبهمة ، وهي التي تقع للإشارة ، ولا تَخْصُّ شيئاً دُونَ شيء ، وهي :
هذا ، وهناك ، وأولئك ، وهؤلاء ونحوه .

ومن الأسماء الأعلام ، وإنما هي ألقاب مُخَدَّثة ؛ نحو : زيد ، وعمرو .

ومن الأسماء المضمرة ، وهي التي لا تكون إلا بعد ذِكر ، نحو : الهاء في به ، والواو في فعلوا ،
والألف في فعلاً .

فإنَّكُرُ الأسماء قول القائل : شيء ؛ لأنَّه مُبْهَمٌ في الأشياء كُلِّهَا . فإن قلت جسم فهو نكرة ،
وهو أَخْصَرُ من شيء ؛ / كما أنَّ حيواناً أَخْصَرَ من جسم ، وإنساناً أَخْصَرَ من حيوان ، ورجلاً
أَخْصَرَ من إنسان .

٣
١٦٦

والعرفة : ما وُضِعَ عَلَى شيء دُونَ ما كان مِثْلَهُ ، نحو : زيد وعبد الله فإنَّ أَشْكَلَ زيد من زيد
فرَّقَتْ بينهما الصفة . وقد ذكرنا هذا مُفَسَّراً في باب المعرفة والنكرة (١) .

هذا باب

مَخَارِجُ الْأَفْعَالِ وَاختِلَافُ أَحْوَالِهَا

وهي عشرة أنحاء

فمنها : الفِعْلُ الحَقِيقُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولٍ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : قَامَ زَيْدٌ ، وَجَلَسَ عَمْرُو ، وَتَكَلَّمَ خَالِدٌ . فَكُلُّ هَذَا وَمَا كَانَ مِثْلَهُ غَيْرُ مُتَعَدِّ .

وَكَلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ فَهُوَ مُتَعَدِّ إِلَى اسْمِ الزَّمَانِ ، وَاسْمِ الْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ ، وَالْحَالِ (١) ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ضَاحِكًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْدَكَ قِيَامًا حَسَنًا ؛ وَذَلِكَ أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ .
فَقَوْلُكَ : قَامَ زَيْدٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَحْدَثَ قِيَامًا ، وَتَعَلَّمَ أَنَّ ذَلِكَ فِيَامِضِي مِنَ الدَّهْرِ ، وَأَنَّ لِلْحَدِثِ مَكَانًا ، وَأَنَّهُ كَانَ عَلَى هَيْئَةٍ .

وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْتَ : قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ ، فَجِئْتَ بِالْعَلَّةِ الَّتِي لَهَا وَقَعُ الْقِيَامُ .

وَكَلُّ مَا كَانَ / فِعْلُهُ عَلَى (فَعَلَ) فَغَيْرِ مُتَعَدِّ ، لِأَنَّهُ لَانْتِقَالَ الْفَاعِلِ إِلَى حَالٍ عَنْ حَالٍ ؛ فَلَا مَعْنَى

٣
١٦٧

(١) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ١٥ « وَاعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ يَتَعَدَّى إِلَى اسْمِ الْحَدِثَانِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَذْكَرُ ، لِيَدُلَّ عَلَى الْحَدِثِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : قَدْ ذَهَبَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : قَدْ كَانَ مِنْهُ ذَهَابٌ . . .

لِأَنَّ عَمَلَ فِي الْحَدِثِ عَمَلٌ فِي الْمَرَّةِ مِنْهُ وَالْمَرَّتَيْنِ وَمَا يَكُونُ ضَرْبًا مِنْهُ .

فَمِنْ ذَلِكَ : قَعَدَ الْقَرْفَصَاءُ ، وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءُ ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرِيُّ ، لِأَنَّهُ ضَرَبَ مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ .

وَيَتَعَدَّى إِلَى الزَّمَانِ . . . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَعَدَ شَهْرَيْنِ ، وَسَيَقَعِدُ شَهْرَيْنِ ، وَقَوْلُكَ : ذَهَبَتْ أَمْسٌ ، وَسَاذَهَبَ غَدًا . . .

وَيَتَعَدَّى هَذَا الْفِعْلُ إِلَى كُلِّ مَا اشْتَقَّ مِنْ لَفْظِهِ اسْمًا لِلْمَكَانِ وَالنَّوْءِ الْمَكَانِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : ذَهَبَ ، أَوْ قَعَدَ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ لِلْحَدِثِ مَكَانًا وَإِنْ لَمْ يَذْكَرْهُ ، كَمَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ذَهَابًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ذَهَبَتْ الْمَذْهَبُ الْبَعِيدُ ، وَجَلَسَتْ مَجْلِسًا حَسَنًا ، وَقَعَدَتْ مَقْعِدًا كَرِيمًا ، وَقَعَدَتْ الْمَكَانَ الَّذِي رَأَيْتَ . . . ، وَانظُرْ ص ١٩ مِنْهُ . وَهَذَا الْجُزْءُ ص ١١٦ .

للتعدي ؛ وذلك قولك : كرم زيد ، وشرف عبد الله . والتقدير : ما كان كريما ولقد كرم ، وما كان شريفا ولقد شرف . فهذا نحو من الفعل .

ونحو آخر لا يتعدى الفعل فيه الفاعل ، وهو للفاعل على وجه الاستعارة : ويقع على ضربين : أحدهما : سقط الحائط ، وطال عبد الله ، وأنت تعلم أنهما لم يفعا على الحقيقة شيئا . فوذا ضرب .

والضرب الثاني الذي يُسميه النحويون فعل المطاوعة . وذلك قولك : كسرتك فانكسر ، وشويتك فانشوى ، وقطعتك فانقطع ، وإنما هذا وما أشبهه على أنك بلغت فيه ما أردت ، وانتهيت منه إلى ما أحببت ؛ لا أن له فعلا (١) .

ومن الأفعال ما يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد وفعله واصل مؤثر ، كقولك : ضربت زيدا ، وكسرت الشيء يا فتى (٢)

فإنما المصدر ، والحالات ، والظروف - فلا يمتنع منها فعل البتة .

ومن هذه المتعدية إلى مفعول ما يكون غير واصل ، نحو : ذكرت زيدا ، وشتت عمرا ، وأضحكت

/ خالدا . فهذا نوع آخر .

٣
١٦٨

ومن الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما . وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وألبست زيدا جبة (٣) .

ومنها ما يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما (٤) وذلك نحو : ظننت زيدا أخاك ، وحسبت زيدا ذا الحفاظ . وخلصت عبد الله يقوم في حاجتك .

(١) عقد بابا لأفعال المطاوعة في الجزء الثاني ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٤ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول .. » ، وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فان شئت اقتضرت على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثاني .. » ، وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ١٨ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك ان تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر .. » ، وانظر هذا الجزء ص ٩٤ .

والفصل بين هذا والأول أن الأول فعلٌ حقيقى يقع مفعولاه مُختلفين . تقول : أعطيت زيدا ، فتحبر أنه كان منك عطاءً ، وإن شئت أن تذكره بعد ذكرته .

فأما قولك : ظننت زيدا فلا يستقيم ؛ لأنَّ الشكَّ إنما وقع في المفعول الثاني (١) . فالثاني خبرٌ عن الأول ، والتقدير : زيد منطلق في ظنِّي ، إلا أن تريد بظننت : اتهمت . فهذا من غير هذا الباب ، وكذلك : إذا أردت بعلمت : عرفت . فهو من باب ما يتعدى إلى مفعول ؛ كما قال عزَّ وجلَّ : (لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) (٢) إنما هو : لانعرفونهم الله يعرفهم . وكذلك : (وَكَقَدَّ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَلَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ) (٣) .

٣
١٦٩ / ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وهو من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفعل مفعولا بأنه كان يعلم ، فجعل غيره أعلمه ، فيقول : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس ، ونبأتك عبد الله صاحب ذلك . فما كان من هذا فهذا سبيله (٤) .
ومنها ما يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، وليست أفعالا حقيقية ، ولكنها في وزن الأفعال ، ودخلت لمعان على الابتداء والخبر ؛ كما أن مفعولى ظننت إنما هنا ابتداء وخبر . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وأمسى عبد الله ظريفا يا فتى (٥) .
وكذلك ليس ، وما زال ، وما دام . فهذه ثمانية أفعال متصرفة .

- (١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٤ . والثالث ص ١١٣ .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢١ « وكما قال عز وجل (لاتعلمونهم الله يعلمهم) كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم ، والآية في الأنفال : ٦٠ .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وقد يكون علمت بمنزلة عرفت . لا تريد الا علم الاول ، فمن ذلك قوله تعالى (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت) وقال سبحانه (وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم) فهي هاهنا بمنزلة عرفت . » ، وانظر ص ١٢١ منه .
والآية الاولى في البقرة : ٦٥ .
(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٩ « باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين هاهنا . وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا اباك ، ونبأت عمرا زيدا ابا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك . » . وانظر هذا الجزء ص ١٢١ .
وللمبرد مناقشة من سيبويه في قوله ج ١ ص ١٧ « ونبئت زيدا ، اى عن زيد » تكتفى بالإشارة إليها .
(٥) انظر هذا الجزء ص ٩٦ .

ومنها فعل التعجب وهو غير متصرف ؛ لأنه وقع لمعنى ، فتمى صرف زال المعنى . وكذلك كل شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ . فهو يلزم ذلك اللفظ . لذلك المعنى ، وهو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أظرف أخاك . وقد مضى تفسيره (١) في بابه وهو فعل صحيح .

* * *

والعاشر : ما أجرى مُجرى الفعل وليس بفعل ، ولكنه يُشبه الفعل بلفظ . / ، أو معنى . فأما ما أشبه الفعل فدل على معناه مثل دلالة (ما) النافية ، وما أشبهها . تقول : ما زيد منطلقا ، لأن المعنى : ليس زيد منطلقا ، وما أشبهه في اللفظ . ودخل على الابتداء والخبر دخول (كان) ، و(إن) وأخواتهما . وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها (٢) .

(١) لم يتقدم ذكره ، وسيدكره في الجزء الرابع ص ٤٨٤ من الأصل .
(٢) سيأتى بابها في الجزء الرابع ص ٤٩٩ .

هذا باب

الصلة والموصول في مسائله

فأما أصوله فقد ذكرناها

تقول : رأيت الذى أبوه منطلق . فـ (الذى) مرثى ، و (أبوه منطلق) صلته .

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان - لم يجز ، لأن قولك : أبواهما منطلقان صلة للذَيْن ، واللذان في صلة الذى . وهما ابتداء لا خبر له . فلم تتم الصلة .

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان في الدار - لم يجز أيضا وإن كنت قد جئت بخبر ، لأنه ليس في صلة الذى ما يرجع إليه .

فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان في داره أو عنده أو ما أشبه ذلك - فقد صحّت المسألة ، وصار التقدير : رأيت الذى أخواك عنده .

فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان إليه لم يجز ، لأن (منطلقان) خبر الأبوين ، و (إليه) متصل بمنطلقين ، فكأنك قلت : رأيت الذى أخواه . فهذا ابتداء لا خبر له . فعلى هذا فقمس .

فإن قلت : رأيت اللذين الذى قاما إليه - فهو غير جائز ، لأن قولك : (الذى قاما إليه) ابتداء لاخبر له .

وتصحیح المسألة : رأيت اللذين الذى قاما إليه أخوك (١) . فترجع الألف في (قاما) إلى اللذين والهاء في (إليه) إلى الذى ، و (أخوك) خبر الذى ، فتمت صلة اللذين ، وصحّ الكلام .

ولو قلت : ظننت الذى التى تكرمه يضربها - لم يجز ، وإن تمت الصلة ، لأن (التى) ابتداء

(١) عقد فيما سبق ص ١٣٠ - ١٣١ بابا لادخال الموصول على الموصول عنوانه بقوله : (هذا باب من الذى والتى الفه النحويون فادخلوا الذى فى صلة الذى) واكثرها فى ذلك

و(نكرمه) صلتها ، و(يضرِبها) خبر الابتداء . فقد تمّ الذي بصلته ؛ وإنما فسد الكلام ؛ لأنّك لم تأتِ بفعول (ظننت) الثاني . فإن أتيت به فقلت (أخاك) أو ما أشبهه صحّ الكلام .

• • •

وتقول : ضرب اللذان القائمان إلى زيد أخوهما الذي المكرمه عبدُ الله (١) .
فتجعل (الذي) منصوبا ، وإن جعلته مرفوعا نصبت اللذين .
/وتقول : رأيت الراكبَ الشاتِمَه فرسك . والتقدير : رأيت الرجل الذي ركب الرجل الذي شتمه فرسك .

٣
١٧٢

• • •

وتقول : مررت بالدار الهادِمْها المصلِحُ دارَه عبدُ الله .
فقولك : (الهادِمْها) في معنى التي هدمها الرجلُ الذي أصلح دارَه عبدُ الله .

• • •

وتقول : رأيت الحاملَ المَطعمَه طعامك غلامك . أردت : رأيت الرجل الذي حمل الرجلَ الذي أطعمَه طعامك غلامك ، فغلامك هو الحامل ، والهاءُ في (المطعمه) ترجع إلى الألف واللام الأولى .

• • •

ولو قلت : وافق ضربك صاحبك أخوك غلامك - كان جيّدا . رفعت الضربَ بأنّه الموافق غلامك ، و(ضربك) تقديره : أن ضربك ، وصاحبك هو الفاعل ، وأخوك نعت أو بدل .
فهذا جيّد .

وإنما يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان في معنى (أن فعل) أو يفعل . فأما إذا قلت : ضربت ضربا - فليس المصدر كما يحتاج إلى الصلة (٢) .

فإذا قلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا - فمعناه : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا وكذلك إذ قلت : ضربُ زيدٍ عمرو فمعناه : أن ضرب زيدا عمرو .

• • •

(١) صلة اللذان جملة القائمان إلى زيد أخوهما ، وعبد الله فاعل المكرمه
(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٨١ «واعلم أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل . وذلك إذا لم يكن مفعولا مطلقا ، وذلك لأنه لا يصح إذن تقديره بأن والفعل ، إذ ليس معنى ضربت ضربا أو ضربة أو ضربا شديدا : ضربت أن ضربت . . . »

وإذا قلت: قيام القائم إليه زيد/مُعْجِبُ الشاربِ ماءه الأكلِ طعامك - صار معناه: أن قام
الذي قام إليه زيد معجب الذي شرب ماءه الرجل الذي أكل طعامك .

* * *

وتقول: أعجبَ حُسْنُ حذاءِ نعلِكَ حذاءُها لا يسَ نعلِ أخيك ، وإن شئت قلت: لأبسا
نعلَ أخيك .

* * *

وهذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها إن شاء الله من مسائل طويلة
أو قصيرة معمة الاستخراج .

* * *

تقول: أعجب المدخلُ السجنَ المدخله الضاربُ الشاتمَ المكرمَ أخاه عبدَ الله زيدا .

أردت: أعجب زيدا المدخلُ السجنَ المدخله الرجلَ الذي ضرب الرجلَ الذي شتم الرجلَ
الذي أكرم أخاه عبدَ الله^(١) إن شئت نصبت (عبد الله) بأنه الأخ فبيّنته به ، وإن شئت جعلته
بدلاً ، وأبدلته من بعض المنصوبات^(٢) التي لم تذكر أسماءها إذا كان إلى جانبه من الصلة ،
فإن فصلت بين ما في الصلة وبين ما تبدله منها لم يجز ، لأنك إذا أبدلت شيئاً مما في الصلة
أو نعت به ما في الصلة صار / قى الصلة^(٣) ، ولا تفرق بين الصلة والموصول ؛ لأنه اسم واحد .

(١) بيان هذه المسألة وكشف أعرابها :

المدخلُ : فاعل أعجب ، وزيدا مفعوله .

والسجنُ : مفعول به للمدخل ، و (المدخله) : نعت للسجن و (الضارب) فاعله .

والشاتمُ : مفعول للضارب ، والمكرمُ : مفعول للشاتم .

(٢) لو جعل عبد الله بدلاً من الشاتم أو المكرم لجاز ولا يضر الفصل ، لأن المكرم مفعول للشاتم
وأخاه مفعول للمكرم .

فالمكرم ومفعوله من صلة الشاتم ، وتقديم بعض أجزاء الصلة على بعض جاز .

(٣) في الفارقي ص ٢ « صفة ما في الصلة من الصلة » .

إذا قلت: القائم أبوه الحسن زيد ، فالحسن من صفة الأب والأب في الصلة فصفته في الصلة
أيضاً .

وكذلك المعطف على ما في الصلة من الصلة إذا قلت: القائم أبوه وعمرو زيد ، أو قلت:

الضارب بكرًا وخالداً زيد ، فمعطفت بصرو على الأب فصار من الصلة ، وكذلك خالداً المعطوف على

بكرًا ، فصارا من الصلة ، لأنك عطفتها على ما في الصلة . كأنك قلت: الضارب البكرين زيد .

والضارب الخالدين زيد .

لو قلت : رأيت الذى ضرب أخاك يخاطب زيدا عمرا ، فجعلت عمرا بدلا من الأخ ،
ويخاطب حالا للذى أو مفعولا ثانيا لرأيت وهى فى معنى علمت - لم يجز (١) . فإن جعلت
(يخاطب زيدا) حالا لأخيك دخل فى الصلة ، فأبدلت عمرا - فهو جيد حينئذ ، لأنه كلفه
فى الصلة .

* * *

وتقول : سرَّ ما إنَّ زيدا يحبه من هند جاريتيه . فوصالت (ما) وهى فى معنى الذى بإنَّ ،
وما عملت فيه لأنَّ (إنَّ) إنما دخلت على الابتداء والخبر ، والمعنى كذلك ، وكذلك أخواتها .
قال الله عزَّ وجلَّ : (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ) (٢) .
وتقول على هذا : جاعنى الذى كأنَّ زيدا أخوه ، ورأيت الذى لينه عندنا (٣) وكذلك
كلُّ شيءٍ يكون جملة .

* * *

== فكذلك البدل مما فى الصلة من الصلة اذا قلت : الضارب أخاك زيدا عمرو ، وجعلت
زيدا بدلا من الأخ ، فصار من الصلة ، لأنه بدل مما فى الصلة . كأنك قلت : الضارب زيدا
عمرو ، وكذلك التأكيد لما فى الصلة من الصلة . * * * وانظر ص ١٩٨ من هذا الجزء .
(١) نقل أبو حيان فى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٧ ان الفصل بين البدل والبدل منه
بالخبر جائز ، كما هو جائز بين الصفة والموصوف ، ولا يجوز مثل هذا الفصل فى مسائنا ،
لما يلزم عليه من الاخبار عن الموصول قبل ان تتم صلته ، فان البدل من الصلة صلة كما
قدمنا ، فعلى قياس ما قاله أبو حيان يجوز ان يكون عمرا بدلا من أخاك وجملة يخاطب هى
المفعول الثانى فأصلها خبر المبتدأ .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ . وقال الله عز وجل (وأتيناه من الكنوز ما ان مفاتيحه
لتنوء بالعصبة أولى القوة) ف (ان) صلة ل (ما) * * * وتكسر همزة أن الواقعة فى بدء جملة
الصلة .

الآية فى القصص : ٧٦ .

(٣) جعل المبرد صلة الذى جملة انشائية مصدره بليت فهل يجوز ذلك فى جملة الصلة ؟
قال الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥٦ فى قول الشاعر :
وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا اننى لك عاشق
« قيل : ذا فيه زائدة لا موصولة . اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر ، وهذا
يلزمهم فى خبر المبتدأ ايضا .
فان قيل : خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى (بل انتم لا مرحبا بكم) وزيد اضربه
قيل : الصلة ايضا جاءت لعل مع جزئها كقوله :

وإننى لراجٍ نظرةً قبِلَ التى لعلى - وإن شططت نواها - أزورها

وعسى و لعل متقاربان . فان قدر القول ها هنا جاز للنزاع أن يقدره فى خبر المبتدأ ، * =

تقول : الذى إن تأتته يأتك زيد ، ورأيت الذى من يأتته يكرمه .
 فإن قلت : رأيت الذى من يأتته يكرمه - جاز . تجعل (من) فى موضع الذى . فكأنك
 قلت : رأيت الذى زيد يكرمه ؛ لأن (من) صلتها : يأتته ، وخبرها : يكرمه .
 فأما قول الله / عز وجل : (فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ) (١) فإن (من)
 الأولى فى معنى الذى ، ولا يكون الفعل بعدها إلا مرفوعا .
 فأما الثانية فوجهها الجزم بالجزاء ، ولو رفع رافع على معنى الذى كان جيذا ؛ لأن تصييرها
 على معنى الذى لا يخرجها من الجزاء .

ألا ترى أنك تقول : الذى يأتيك فله درهم . فالولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز
 دخول الفاء ؛ كما لا يجوز : زيد فله درهم ، وعبد الله فمنطلق (٢) . وقال الله عز وجل :

= وفى الخزانة ج ٢ ص ٤٨١ « قال أبو على فى التذكرة القصرية : قول الفرزدق :

وانى لراج نظرة قبل التى .. هو على غير الظاهر وتأويله : الحكاية .

كانه قال : التى أقول فيها هذا القول ، واضمار القول شائع كثير والحكاية مستعملة إذا
 كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة وهى أن الصلة ايضاح ، وما عدا الخبر لا يوضح .
 وقال أبو على فى الايضاح أيضا : جاء فى هذا البيت الصلة غير خبر والصلة لا تكون الا
 خبرا ، كما أن الصفة كذلك .

فإن قلت : فقد جاء من الموصولة ما وصل بغير الخبر نحو ما قالوه :

كتبت اليه أن قم وبأن قم .

قلت : ذلك وإن جاء فى (أن) لا يستقيم فى الذى ونحوه من الأسماء ، لأن (الذى) يقتضى
 الايضاح بصلته ، وليست (أن) كذلك ، ألا ترى أنها حرف وأنها لا يرجع اليها ذكر من الصلة .
 وهذا وإن جاء فى هذا البيت فإن النحويين يجعلون لعل كليت فى أن الفاء لا تدخل على
 خبرها ، فلا يجيئون : لعل الذى فى الدار فمنطلق ، كما لا يجيئون ذلك فى ليت .

فإن قلت : أحمل لعل على المعنى ، لأنه طمع كأنه قال : أطمع فى زيارتها .

قيل لك : فصله أيضا بالتمنى بليت وقل : المعنى : الذى أتمنى ، وصله بالاستفهام والنداء
 وجميع ما لم يكن خبرا ، وقل : المعنى : الذى أنادى ، والذى استفهم . فهذا لا يستقيم . . .
 جعل ابن هشام فى المفنى ج ٢ ص ٥ . الصلة فى البيت جملة (أزورها) وما قبلها
 اعتراض بين الصلة والموصول .

وقال فى ج ٢ ص ١٤٦ باضممار القول أو أن الصلة جملة : أزورها .

(١) سورة محمد : ٣٨

(٢) لاقتران خبر المبتدأ بالفاء شروط . انظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٩١ - ٩٢ ،

ابن يعيش ج ١ ص ٩٩ ، أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣٦ وسيبويه ج ١ ص ٤٥٣ .

الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ (١)

فقد علمت أن الأجر إنما وجب بالإنفاق . فإذا قلت : الذى يأتيك له درهم لم تجعل الدرهم له بالآتيان .

فإذا كانت فى معنى الجزاء جاز أن تُفرد لها وأنت تريد الجماعة ؛ كما يكون (مَنْ) و (ما) ، قال الله عزَّ وجلَّ : (وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ) (٢) . فهذا لكلِّ من فعل ، ولذلك قال : (فأولئك هم المتقون) . فهذه / أصول ، ونرجع إلى المسائل إن شاء الله .

٣
١٧٦

* * *

تقول : محبتك شهوة زيد طعام عبد الله وافقت أخاك ، أردت فى ذلك : أن أحببت أن اشتهى زيد طعام عبد الله وافقت هذه المحبة أخاك (٣) .

ولو قلت : أعجبت إرادتك قيام زيد إلى المعجبه ضرب أخيه أخاك زيدا - كان (زيد) مفعولا بأعجبت ، والكلام ماض على ما كان عليه مما شرحت لك .

فالأسماء الموصولة المصادر إذا كانت فى معنى : (أن فعلت) ، والألف واللام إذا كانت فى معنى الذى ، والتى ، ومن ، وما ، وأى فى الخبر ، وألى التى فى معنى الذين .

* * *

فأما ما كان من النكرات ؛ نحو : هذا ضارب زيدا - فليس قول من يقول من النحويين

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ « وسألته عن قوله : الذى يأتينى فله درهمان : لم جاز دخول الغاء ها هنا ؟ ، والذى يأتينى بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان فقال : إنما يحسن فى الذى ، لأنه جعل الآخر جوابا للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الغاء ههنا ، كما دخلت فى الجزاء إذا قال : ان يأتنى فله درهمان ، وان شاء قال : الذى يأتينى له درهمان . كما تقول : عبد الله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الغاء لتكون العطية مع وقوع الآتيان .»

ومثل ذلك (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلم أجرحهم عند ربهم) «

البقرة : ٢٧٤ .

(٢) الزمر : ٣٣ .

فى البحر المحيطة ج ٧ ص ٤٢٨ و (الذى) جنس كأنه قال : والفريق الذى جاء بالصدق ، ويدل عليه : أولئك هم المتقون فجمع ، كما أن المراد بقوله : فمن أظلم يراد به جمع ولذلك قال : مثوى الكافرين وفى قراءة عبد الله والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به .

وقيل : أراد : والذين ، فحذف النون ، وهذا ليس بصحيح .»

(٣) محبتك : مبتدا خبره جملة وافقت أخاك . (شهوة) مفعول به لمحبة وهى مصدر اضعيف

الى فاعله ومفعوله قوله : طعام .

إنَّ زيدا من صلة الضارب بشيء ؛ لأنَّ ضاربا في معنى (يضرب) . يتقدّم زيد فيه ويتأخّر (١) فتقول : هذا زيدا ضاربٌ ، وزيدا عبد الله شاتمٌ .

فإنّما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدّم بعضه بعضا ، فهذا القول الصحيح الذي لا يجوز في القياس غيره .

• • •

واعلم أنّ الصلة موضحة للاسم ؛ فلذلك كانت في / هذه الأسماء المبهمة ، وما شاكلها في المعنى ؛ ألا ترى أنّك لو قلت : جاعل الذي ، أو مررت بالذي لم يدلّلك ذلك على شيء حتى تقول : مررت بالذي قام ، أو مررت بالذي منّ حاله [كذا وكذا] ، أو بالذي أبوه منطلق . فإذا قلت : هذا وما أشبهه وضعت اليد عليه .

فإذا قلت : أريد أن تقوم يا فتى ، (فتقوم) من صلة (أن) حتى تمّ مصدرا ، فصار المعنى : أريد قيامك ، وكذلك يسرّني أن تقوم يا فتى . (تقوم) من صلة (أن) حتى تمّ مصدرا ، فصار المعنى : يسرّني قيامك . قال الله عزّ وجلّ : (وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَهُمْ) (٢) ، (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (٣) فهذا على ما وصفت لك .

وكذلك (أن) الثقيلة . تكون مع صلتها مصدرا . تقول : بلغني أنّكم منطلقون ، أي : بلغني انطلاقكم .

وكذلك (ما) بصلتها تكون مصدرا . تقول : سرّني ما صنعت ، أي : سرّني صنعك .

فإنّما قولهم : أنا مقيم ما أقمت ، وجالس ما جلست - فهو هذا الذي ذكرنا من المصدر ؛ ألا ترى أنّك تقول : آتيك مقدّم الحاج ، وأتيتك إمرة فلان . إنّما تريد / : وقت إمرة فلان ، ووقت قدوم الحاج (٤) .

(١) لا يتقدّم معمول اسم الفاعل عليه إذا كان اسم الفاعل محلي بال وانظر الأشباه ج ٣

ص ١٩٥

(٢) النور : ٦٠

(٣) البقرة : ١٨٤

(٤) آتيك إمرة فلان : مصدر ناب عن ظرف الزمان بتقدير مضاف محذوف .

وأما آتيك مقدم الحاج فمقدم اسم زمان فلاداعي لتقدير مضاف

هذا هو الراجع ، وان ذهب سيبويه والمبرد إلى تقدير المضاف .

وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٨ ، والمقتضب ج ٢ ص ١٢٢ .

فإذا قلت : أقيم ما أقيمتَ - فإنما تقديره : أقيم وقتَ مقامك ، ومقدارَ مقامك .

واعلم أنك إذا أدخلت شيئا في الصلة - فنحته وفعله والبدلُ منه داخلات في الصلة (١) .

ولو قلت : جاءني الذي ضرب عبد الله زيدا الظريفَ يومَ الجمعة قائما في داره - لكان هذا أجمعُ في صلة الذي ، ويعلّقُ بها الهاءُ التي في قولك : داره ، ودخل الظريف في الصلة ؛ لأنّه نعت لزيد وهو في الصلة . فعلى هذا تجرى هذه الأشياء .

تقول : رأيتَ المطعمَ المكرمَ المعطيَ درهما عبدُ الله .

فهذه مسألةٌ صحيحة ، وتؤولُها : رأيتَ الرجلَ الذي أطعمه الرجلَ الذي أكرمه الرجلَ الذي أعطاه درهما عبدُ الله .

فبعد الله هو المعطى ، والمعطى هو المكرم ، والمكرم هو المطعم .

* * *

ولو قلت : طعاما طيبا عند قولك : رأيتَ المطعمَ أو بعد عبد الله - جاز ، فإن جعلته بين شيءٍ من هذا وبين صلته لم يجوز أن تفصل بين الصلة والموصول .

* * *

ولو قلت : رأيتَ المعطى أخاك الشاتمَ ، درهما زيدا / لم يجوز ؛ لأنك فصلت بين زيد وبين شاتمِه ، وقلت (درهما) بعد الشاتمِه ؛ ففصلت بالشاتمِه بينه وبين المعطى (٢) .

ولكن رأيتَ المعطى أخاك درهما الشاتمَ زيد ، إذا نصبت الشاتمِه بالنعته للمعطى ، أو جعلت (رأيت) من رؤية القلب . فجعلت الشاتمِه مفعولا ثانيا .

فإن أردت أن ترفع الشاتمَ لأنّه المعطى لم يكن بُدًّا من أن تجعل فيه كناية ترجع إلى الألف واللام في المعطى .

فتقول : رأيتَ المعطى أخاك درهما الشاتمِه أخوه ، تجعل الهاء من أخيه ترجع إلى الألف واللام ، فتصير بمنزلة قولك : رأيتَ الضارب زيدا أخوه ، فإنّما رأيت رجلا ضرب أخوه زيدا

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣ ، ٢٣ والثالث ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) في الفارقي ص ١١ « ولا يدخل شيء من صلة موصول في صلة موصول آخر ، لما قدمناه من تداخل الكلام وتخليطه » .

ولن تزي أنت الضارب ؛ لأنَّ الضارب هو الأخ ، وإنَّما رأيت واحدا الضارب زيدا أخوه . فعلى هذا قلت : رأيت المعطى أخاك درهما الرجل الذى شتمه أخوه ؛ لأنَّ المعنى : رأيت الذى أعطى الرجل الذى شتمه أخوه أخاك درهما .

* * *

وتقول : رأيت الذى اللذان التى قامت إليهما عنده أخواك . فهذا كلام جيد ؛ لأنَّ قولك : اللذان مبتدأ / فى صلة الذى ، والتى مبتدأة فى صلة اللذين ، وقامت إليهما صلة التى ، وعنده ظرف داخل فى الصلة [وحقه أن يقال : وعنده خبر التى] (١) وقولك : أخواك خبر اللذين . فتمت صلة الذى فصار تقدير هذا : رأيت الذى أخواه قائمان .

ولو قلت : جاءنى الذى التى اللتان اللذان الذى يحبهما عندهما فى دارهما عنده جاريتك كان جيدا ؛ لأنَّ الكلام الذى فى صلة الذى الأخير . فكل ما زدت من هذا فهذا قياسه (٢) .

* * *

واعلم أنَّ (أن) الخفيفة إذا وصلت بفعل لم يكن فى الفعل راجع إليها . وكذلك (أن) الثقيلة ؛ لأنَّهما حرفان ، وليسا باسمين . وإنَّما يستحقُّ الواحد منهما أن يكون اسما بما بعده (٣) ، والذى و (من) و (أى) أسماء ، فلا بُدَّ فى صلاتها مما يرجع إليها ؛ ألا ترى أنَّك تقول : جاءنى اللذان فى الدار ، فيعرف . وتقول : أيهم يأتيتك تضربه ، وأيهم يأتيتك فاضرب .

* * *

(١) تصحيح السيرافى

(٢) عد مسائل ادخال الموصول على الموصول للمرة الثالثة

(٣) فى الفارقى ص ٤ « والفرق بين صلة الالف واللام وصلة أن : ان صلة (ان) لا يعود اليها

شئ من الصلة ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم ، ولا يرجع اليه ضمير » .

وكذلك (ما) اذا كانت بمعنى المصدر لاتحتاج الى ضمير ، لانها حرف ، وقد جعل قوم فيها

ضميرا يرجع اليها ، وذلك باطل ، لانها حرف ، والحرف لا يضم .

والدليل على أنها حرف أنها تدخل على الفعل كدخول (أن) ولا خلاف أن (أن) لاتضم ،

ولا يعود اليها ضمير من صلتها . كذلك يلزم فى (ما) ، لانها بمنزلتها فى دخولها على الفعل

وكونها فى تأويل المصدر ،

و(ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة (أن) (١) /والأخفش يراها بمنزلة الذى مصدرا كانت أو غير مصدر. وسنشرح ما ذكرنا شرحا بيّنا شافيا إن شاء الله .

وتقول : أن تأتيني خيرٌ لك ، فليس في تأتيني ذِكْرُ لَأَنَّ ، ولو قامت : رأيت الذى تقوم لم يجز ؛ لَأَنَّك لم تردّدْ إلى الذى شيئا وهو اسم حتى تقول : رأيت الذى تقوم إليه .
ولو قلت : بلغنى أَنَّك منطلق لم تردد إلى (أَنَّ) شيئا . ولو قلت : جاعنى مَنْ إِنَّك منطلق لم يجز حتى تقول : إِنَّك منطلق إليه أو عنده .
فهذا أمرُ الحروف ، وهذه صفات الأسماء .

فأما اختلاف الأخفش ، وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مَصْدَرًا فإن سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبنى ما صنعت فهو بمنزلة قولك : أعجبنى أَنْ قمت . فعلى هذا يلزمه : أعجبنى ما ضربت زيدا ؛ كما تقول : أعجبنى أَنْ ضربت زيدا ، وكان يقوله .

والأخفش يقول : أعجبنى ما صنعت ، أى : ما صنعته ؛ كما تقول : أعجبنى الذى صنعته ، ولا يُجيز : أعجبنى ما قمت ؛ لَأَنَّهُ لا يتعدى ، وقد /خلط ، فأجاز مثله ، والقياس والصواب قولُ سيبويه (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب ما زاد الا ما نقص ، وما نفع الا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما انك اذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (الا) فى ذا الموضع ، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير (ما) .
وقال فى ج ١ ص ٤١٠ : ومن ذلك قولهم : اثنتى بعد ما تفرغ فـ (ما) وتفرغ بمنزلة الفراغ ، وتفرغ صلة . .

وقال فى ص ٣٧٧ : وتقول: أتانى القوم ما عدا زيدا ، وأتوتى ما خلا زيدا فـ (ما) هنا اسم ، وخلا ، وعدا صلة له . .

ويريد سيبويه بقوله : و (ما) هنا اسم انها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهو حرف عنده وكذلك قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨ ، « لان (ما) اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما صنعت ، أى : صنيعك . . »

(٢) رأى المبرد هنا صريح وواضح كل الوضوح فى انه يرى أن (ما) المصدرية حُرف لا اسم ، فقد ارتضى مذهب سيبويه ، وجعله الصواب ، وضعف مذهب الاخفش ، ثم رماه بالتخليط .

والعجيب بعد هذا أن ينسب الرضى و السيوطى الى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم ، كما يراه الاخفش .

فإن أردت ب (ما) معنى الذى ، فذاك ما ليس فيه كلام ؛ لأنه البابُ والأكثرُ ، وهو الأصلُ ،
وإنما خرَّوجُها إلى المصدرِ فرَّع .

= فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥١ « وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الأخفش
والرمانى والمبرد »

وفى الهمع ج ١ ص ٤٨ « الخامس : (ما) خلافا لقوم منهم المبرد والمازنى والسهيل وابن
السراج والأخفش فى قولهم : انها اسم مفتقرة الى ضمير ، نعم قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨
فاذا قلت : ماعدا ، وما خلا لم يكن الا النصب وذاك لأن ما اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما
صنعت أى صنيعك . وظاهر أنه يريد أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر كما قال بذلك
سيبويه فى ج ١ ص ٣٦٧ ، ص ٣٧٧ .

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ

وليس بفِعْل ولا مَصْدَر

ولكنها أسماءٌ وَضِعَتْ لِلْفِعْلِ تَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَأَجْرِيَتْ مُجْرَاهُ مَا كَانَتْ فِي مَوَاضِعِهَا ؛ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصْرُفُ تَصْرُفَ الْفِعْلِ ؛ كَمَا لَمْ تَصْرُفْ (إِنَّ) تَصْرُفَ الْفِعْلِ ، فَأُزِمَتْ مَوْضِعًا وَاحِدًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صَهْ وَمَهْ ، فَهَذَا إِنَّمَا مَعْنَاهُ : اسْكُتْ ، وَانْكُفْ ، فَلَيْسَ بِمَتَعَدٍّ ، وَكَذَلِكَ : وَرَاءَكَ وَإِلَيْكَ ، إِذَا حَذَّرْتَهُ شَيْئًا مُقْبِلًا عَلَيْهِ ، وَأَمَرْتَهُ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَهُوَ غَيْرُ مَتَعَدٍّ .

ومنها ما يَتَعَدَّى (١) وهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، إذا أغربته .

وكذلك : هَلُمَّ زيدا ، إذا أردت : هات زيدا فهذه اللغة الحجازية : / يَقَع (هَلُمَّ) فِيهَا مَوْقِعَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحُرُوفِ ، فَيَكُونُ لِلوَاحِدِ وَاللَّائِنِينَ وَالجَمْعِ عَلَى لَفْظِ وَاحِدٍ ، كَأَخْوَاتِهَا الْمُتَقَدِّمَاتِ (٢) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٢ . باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث .

وموضحها من الكلام : الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور .

ومنها ما يتعدى المنهى إلى منهى عنه ، ومنها ما لا يتعدى المنهى .

أما ما يتعدى فقولك : رويد زيدا ، فإنما هو اسم أروء زيدا .

ومنها (هلم) زيدا ومنها قول العرب : حيهل الثريد .

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى إلى مأمور به ولا إلى منهى عنه فنحو قولك : مه وصه

وآه وإيه وما أشبه ذلك .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ . باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة .

وذلك الحروف التي للأمر والنهي ، وليست بفعل ، وذلك نحو إيه وصه ومه وأشباهاها وهلم

في لغة الحجاز كذلك ، ألا تراهم جعلوها للواحد وللثنتين والجميع والذكر والأنثى ، وقد تدخل

الخفيفة والثقيلة في لغة بني تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد ، ورددن ، كما تقول : هلمنا وهلمى

وهلمن .

والهاء فضل وإنما هي ها التي للتثنية ، ولكنهم حذفوا الالف ، لكثرة استعمالهم هذا في

كلامهم ، وانظر ص ٦٧ : ج ١ ص ١٢٧ ، وهذا الجزء ص ٢٥

(٣) الأحزاب ١٨

فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَجْعَلُونَهَا فِعْلًا صَحِيحًا ، وَيَجْعَلُونَ الْهَاءَ زَائِدَةً ، فَيَقْوَاونَ : هَلُمَّ يَا رَجُلُ ،
وَاللَّائِثِينَ : هَلُمَّ ، وَلِلْجَمَاعَةِ : هَلُّمُوا ، وَالنِّسَاءَ : هَلُمَّنَّ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : الْمُنَّ ، وَالْهَاءُ زَائِدَةٌ .

* * *

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) (١) ، فَلَمْ يَنْتَصِبْ (كِتَابَ) بِقَوْلِهِ (عَلَيْكُمْ) ،
وَلَكِنْ لَمَّا قَالَ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ ، فَنَصَبَ (كِتَابَ اللَّهِ)
لِلْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدَلٌ مِنَ الْمَفْعُولِ بِالْفِعْلِ ؛ إِذْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي مَعْنَى : كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ، وَكُتِبَ
عَلَيْكُمْ .

وَنظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ) (٢) ؛
لِأَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَكَ بِقَوْلِهِ : (وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ) أَنَّ تَمَّ فِعْلًا ، فَنَصَبَ مَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى
مَجْرَى : صُنِعَ اللَّهُ .

وكذلك : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ) (٣) . قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) النساء : ٢٤

وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢١٤ « كتاب الله : انتصب باضمار فعل ، وهو فعل مؤكد
لمضمون الجملة السابقة من قوله (حرمت عليكم) ، وكأنه قيل : كتب الله عليكم تحريم
ذلك كتابا . . . »

وما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول في باب الاغراء بالظروف والمجرورات
مستدلا بهذه الآية ، اذ تقدير ذلك عنده : عليكم كتاب الله ، أي : « الزموا كتاب الله لا يتم
دليله ، لاحتماله أن يكون مصدرا مؤكدا ، ويؤكد هذا التأويل قراءة ابن حيوة ومحمد بن
السميع اليماني : (كتب الله عليكم) . جعله فعلا ماضيا رافعا ما بعده . »

(٢) النمل : ٨٨

(٣) السجدة : ٧ : وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ « باب ما يكون المصدر فيه توكيدا
لنفسه نصبا . »

فأما المضاف فقوله الله عز وجل : (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب .
صنع الله) وقال : (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم .
وعد الله) وقال : (الذي أحسن كل شيء خلقه) وقال تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما
ملكتم أيمانكم كتاب الله عليكم) . . لأنه لما قال : (مر السحاب) وقال (أحسن كل شيء)
علم أنه خلق ، وصنع ، ولكنه وكسد وثبت للعباد .

ولما قال : (حرمت عليكم أمهاتكم) حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب
عليهم مثبت ، فقال الله (كتاب الله) توكيدا ، كما قال صنع الله . . .

وقد زعم قوم أن كتاب الله نصب على قوله : عليكم كتاب الله . . .

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ١٩٩ « قرأ الجمهور خلقه بفتح اللام فعلا ماضيا صفة لكل
شيء وقرأ العربيان وابن كثير بسكون اللام . »

/ ما إن يمس الأرض إلا منكبٌ منه وحرف الساق طى المخمل (١)

لأنه ذكر ما يدل على أنه طيان من الطى ، فكان بدلا من قوله (طوى) ، وكذلك قوله :

إذا رأنتى سقطت أبصارها ذاب بكارٍ شايحت بكارها (٢)

لأن قوله : (إذا رأنتى) معناه : كلما رأنتى ، فقد خبر أن ذلك دأبها ، فكأنه قال : تدأب دأب بكار ، لأنه يدل منه .

ومثل هذا - إلا أن اللفظ مُشتق من فعل المصدر ، ولكنهما يشتبهان في الدلالة - قوله عز وجل : (وتبتل إليه تبتلا) على : وتبتل إليه ، ولو كان على تبتل لكان تبتلا . وكذلك : (والله أنبتكم من الأرض نباتا) . لو كان على أنبت لكان إنباتا . ولكن المعنى - والله أعلم - : أنه إذا أنبتكم نبت نباتا . وقال الشاعر :

= والظاهر أنه بدل اشتمال والمبدل منه كل أى : أحسن خلق كل شئ فالضمير فى خلقه عائد على كل .

وقيل الضمير فى خلقه عائد على الله فىكون انتصابه نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، كقوله (صبغة الله) وهو قول سيبويه أى خلقه خلقا ، ورجح على بدل الاشتمال بأن فيه إضافة المصدر الى الفاعل ، وهو أكثر من اضافته الى المفعول وبأنه ابلغ فى الامتنان . . « وانظر النشر ج ٢ ص ٣٤٧ ، والاتحاف ص ٣٥١ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٠ على حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة والتقدير : طوى طى المحمل .

يقول : اذا اضطجع لم يمس الأرض الا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن : فلا يصيب بطنه الأرض .

والمحمل : محمل السيف شبهه فى طى كشحه بحمالة السيف .

والببيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى فى ديوان الهذليين ج ٢ ص ٨٨ - ١٠٠

وفى ديوان الحماسة ج ١ ص ٨٢ - ٨٩ وفى الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ٢ ص ٦٥٣ - ٦٥٤ والخزانة ج ٣ ٤٦٦ - ٤٧٣ وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ والعينى ج ٣ ص ٥٥٨ وسعيد المبرد ذكره فى هذا الجزء .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٩ على حذف فعل المصدر التشبيهي .

البكار : جمع بكرة من الابل . شايحت : جدت والمشيح من الرجال : الجاد الماضى . والمعنى : كلما رأنتى سقطت أبصارها ، وخشعت هيبه لى ، كما تفعل البكار من الابل اذا وجدت فحولها فى اعتراضها .

وقيل معنى شايحت : حاذرت ، ولم ينسب الرجز لقائل معين .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد . وقال الله تبارك وتعالى (والله أنبتكم من الأرض نباتا) لأنه اذا قال أنبتة فكأنه قال : قد نبت

وقال عز وجل (وتبتل اليه تبتلا) لأنه اذا قال : تبتل فكأنه قال : بتل .

ومن هنا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه وان نسب اليه غير ذلك

انظر الجزء الأول ص ٢٥ من المقتضب .

وَحَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بَيِّنٌ تَتَّبَعَهُ اتِّبَاعًا (١)

وهذا كثير جدًا .

٣
١٨٥

ومن الحروف التي تَجْرَى مَجْرَى الْفِعْلِ ما يكون / أَشَدُّ تَمَكُّنًا من غيره ، وذلك أَنَّكَ تقول للرجل- إذا أردت تباعده- : (إليك) فيقول : (إلى) . كأنك قلت : تباعد ، فقال : أتباعد . وتقول : على زيد ، فمعناه : أولني زيدا ، وتقول : عليك زيدا ، أي : خذ زيدا . (٢)

فإن سأل سائل عن اختلافها قيل : هي بمنزلة الأفعال التي منها ما يتعدى ، ومنها ما لا يتعدى ، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين .

ومن هذه الحروف : (حَيْهَل) فَإِنَّمَا هي اسمان جُعِلَا اسما واحدا ، وفيه أقاويل : فأجودها : حَيْهَلَ بِعُمَرَ . فإذا وقفت قلت : حَيْهَلَا ، فجعلت الألف لبيان الحركة . وجائز أن تجعله نكرة فتقول : حَيْهَلَا يَا فَتَى ، وجائز أن تُثَبِت الألف ، وتجمله معرفة ، فلا تنون والألف زيادة ، ومعناه : قرّبه ، وتقديره في العربية : بادِرٌ بَدْرُكَرِه ، وإِنَّمَا (حَى) في معنى : (هَلُمَّ) (٣) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ على وقوع (اتباعا) وهو مصدر اتبع بعد تتبع ومصدره التتبع .

والمعنى : وخير الأمر ما قد تدبرت أوله ، فعرفت الأم تعود عاقبته ؟
وشره ما ترك النظر في أوله وتتبعته أواخره بالنظر .

والبيت من قصيدة لقطامي في ديوانه ص ٣١-٤٢ والخزانه ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢ وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ وشواهد الكشف ص ١٦٧ ، وشرح المفضليات للأنباري ص ٣٥٢ والفاائق ج ٣ ص ١٨٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ « باب من انفعلى سمي الفعل فيه بأسماء مضافة .»

أما ما يتعدى المأمور به إلى مأمور به فهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، وعندك زيدا . تأمره به حدثنا بذلك أبو الخطاب .

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى فقولك : مكانك وبعدك إذا قلت : تأخر ، وحدوته شيئا خلفه ، وكذلك عندك إذا كنت تحذره من بين يديه شيئا . . .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٢ « وأما حيهل التي للأمر فمن شبيئين يدللك على ذلك : حى على الصلاة .»

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : حى هل الصلاة .
والدليل على أنهما جعلتا اسما واحدا قول الشاعر :

وهِجَّ الْحَى مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

والقوافي مرفوعة . وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس ، وزعم أنه شعر أبيه . . .

ومن ذلك قولهم : حَيَّ عَلَى الصَّلَاة . قال الشاعر :

وَهَيَّجَ الْقَوْمَ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّوْلُهُ (١)

/وقال فيما أثبت فيه الألف :

بِحَيَّهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا مُتَقَاذِفٌ (٢)

وأدخل الباء عليه ؛ لأنه اسم في موضع المصدر .

* * *

ومن أسماء الفِعْل (رُوَيْدًا) ولها باب تُفْرَدُ به نذكره بعد هذا الباب إن شاء الله .

ومن المصادر ويح ، وويل ، وويب ، وإنما هي إذا قلت : ويلٌ لزيد في وضع : قُبُوحٌ

= ومن العرب من يقول : حيهلا ، ومن العرب من يقول : حيهل إذا وصل ،

وقال في ج ١ ص ١٢٣ « ومنها قول العرب : حيهل الثريد ، وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب

يقول : حيهل الصلاة فهذا اسم : أت الصلاة ، أى : أتوا الثريد ، وأتوا الصلاة » .

وانظر لغاتها في المخصص ج ١٤ ص ٨٩

(١) استشهد به سيبويه كما ذكرنا قبل على أنه جعله اسماً واحداً وأعربه .

هيح : فرق . دار : واد قريب من هجر . ظل : استمر قيل فاعل هيح ضمير غراب البين

وقد ذكر قبل .

ويجوز أن يكون هيح وظل متوجهين إلى يوم وتنازعا فيه

وظل لهم يوم . من باب قولهم نهاره صائم .

والتنادى مصدر تنادى أى نادى القوم بعضهم بعضاً ولم يعرف له قائل وانظر الخزانة ج ٣

ص ٤٢ - ٤٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٢ على حكاية حيهلا وتركه على لفظه

الازجاء السوق . المطية : الدابة

المتقاذف : الذى يتبع بعضه بعضاً كان كل سير تسيره هذه المطية يقذف بها إلى سيراخر .

وقيل : القذاف : سرعة السير ، وفرس متقاذف : سريع العدو ويجوز أن يكون المتقاذف

الذى يرمى بعضه بعضاً لسرعته .

يريد أنهم مسرعون فى السير ، فهم يسوقون بهذا الصوت ، لتسرع فى سيرها وقال : أمام

المطايا ، لأنه إذا سبقت الأولى تبعها ما بعدها .

ورواية سيبويه وغيره ، سيرها المتقاذف . فيجوز أن يكون جملة من مبتدأ وخبر صفة لمطية

وأن يكون سيرها فاعلاً للظرف ، لاعتماده على موصوف و (المتقاذف) صفة لسيرها ،

ويجوز أن يكون سيرها المتقاذف مبتدأ موصوفا خبره الظرف قبله ونسب البيت فى سيبويه

إلى النابتة الجعدى .

ونسبة ابن المستوفى لمزاحم بن الحارث العقيلي وكذلك فى اللسان (حى) .

انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣ - ٤٤ ، والمخصص ج ٧ ص ١٢٧ ، ج ١٤ ص ٨٩

لزويد (١) . ولكن لم يجز أن يكون منها أفعال لعلَّ مشروحة في التصريف (٢) .

وكذلك أُمَّةٌ وَذُمَّةٌ ، وَإِنَّمَا هي في موضع : نَتْنَا وَذَفْرَا (٣) .

ومنها : سبحان الله ، وَرَبِّحَانَهُ ، وَمَعَادَ اللهِ ، وَعَمْرَكَ اللهُ ، وَقَعْدَكَ اللهُ في النداء (٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ : « وأما قوله سبحانه (ويل يومئذ للمكذبين) و (ويل للمطففين) فإنه لا ينبغي أن يقول : انه دعاء ههنا ، لأن الكلام بذلك ، واللفظ به قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم فكأنه : - والله أعلم - قيل لهم : ويل للمطففين ، ويل للمكذبين . أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم . .
واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ،

(٢) تقدم في الأول ص ٢٢٢

(٣) سيأتي في ص ١٩٨ من الأصل .

(٤) تقدمت في الجزء الثاني ص ٢٢٦ - ٢٢٩

هذا باب

تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء
الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء

المدعوى بها من غير المصادر ؛ نحو : تُرْبًا وَجَنَدَلًا ، وما أشبه ذلك .

٣
١٨٧

أما (رُوَيْدٌ) زيدا ، فاسمٌ لِلْفِعْلِ (١) ، وليس بمصدر ، وبني على الفتح ؛ لأنه غير متصرف / كما فعلت بأخواته المبنيات ، نحو : صَهْ ، وَمَهْ ، ولم يُسْكَنْ آخِرُهُ ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ حَرْفًا سَاكِنًا ، واخترت له الفتح للياء التي قبله ؛ كما فعلت في (أَيْنَ) ، و(كَيْفَ) وما أشبه ذلك . قال الشاعر :

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَدَى أُمَّهَمُ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدَّهْمُ مُتَمَائِنٌ (٢)

فإن قلت : أروده كان المصدر إروادا ، وتصرف تصرف جميع المصادر ؛ فإن حذف الزوائد على هذه الشريطة صرفت (رُوَيْدٌ) فقلت : رُوَيْدًا يا فتى .

(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤ « باب متصرف رويد .
تقول : رويدا زيدا ؛ وانما تريد : أروود زيدا . قال الهنلي :

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَدَى أُمَّهَمُ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ

وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر . يريد : أروود الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، فدع الشعر . فقد تبين لك أن (رويد) في موضع الفعل .

(٢) - استشهد به سيبويه كما ذكرنا .

جد : قطع . المين : الكذب .

ويقول الأعلام في معناه : أمهلم حتى يؤوبوا إلينا بودهم ، ويرجعوا عما هم عليه من قطعهم وبغضهم ، فقضيتهم لنا على غير أصل ، وبغضهم إيانا لا حقيقة له .

والبيت من قصيدة للمعطل الهنلي وهي في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٤٣ - ٤٩ والبيت في المخصص ج ١٤ ص ٨٩ واللسان (رود)

ورواه في (مأن) برواية : متمان وقال : معناه قديم وهو من قولهم : جاءني الأمر وما مانت فيه مائة ؛ أي ما طلبته ولا أطلت هيهاه فهي عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل وهذا معنى القدم وقد روى : متمان بغير همز . فهو حينئذ من المين وهو الكذب ويروى متمان أي مائل إلى اليمين .

والعجب من الصبان في قوله : لم أر من تكلم على هذا البيت . الاشموني ج ٢ ص ٤٢٤

وإن نعت به قلت : ضعه وضعا رويداً ، وتفرده وتضيفه ؛ لأنه كسائر المصادر .
وتقول : رويداً زيد (١) ؛ كما قال الله عز وجل : (قَضِرَبِ الرِّقَابِ) (٢) ، ورؤيداً
زيداً ؛ كما تقول : ضرباً زيداً في الأمر .

فأما قولك : رويدك زيداً - فإن الكاف زائدة ، وإنما زيدت للمخاطبة ، وليست باسم (٣) ،
وإنما هي بمنزلة قولك : النجاءك (٤) يا فتى ، وأرأيتك (٥) زيداً ما فعل ؟ ، وكقولك :

(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وحدثننا من لانهم أنه سمع من العرب من يقول : رويد
نفسه جعله مصدراً كقوله (فضرِب الرقاب) » وقال في ص ١٢٤ « ويكون (رويداً) أيضاً
صفة كقولك : ساروا صيراً رويداً ويقولون أيضاً : ساروا رويداً فيحذفون السير ، ويجعلونه
حالا . . . »

(٢) سورة محمد : ٤

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٢٤ « وأعلم أن (رويداً) تلحقها الكاف ، وهي في موضع (افعل)
وذلك قولك : رويدك زيداً ، ورؤيدكم زيداً .

وهذه الكاف التي لحقت إنما لحقت ، لتبين المخاطب المخصوص ، لأن (رويداً) تقع للواحد
والجمع والذكر والأنثى ، فانما أدخل الكاف حين خاف التباس من يضي بمن لا يضي ، وإنما
حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعنى غيره .

فلحاق الكاف كقولك : يافلان للرجل حتى يقبل عليك ، وتوكها كقولك للرجل : أنت تفعل
إذا كان مقبلاً عليك بوجهه ، منصتاً لك ، فتركت يافلان حين قلت : أنت تفعل استغناء بآساله
عليه .

وقد تقول أيضاً : رويدك لمن يخاف أن يلتبس بسواه توكيداً ، كما تقول للمقبل عليك ،
المنصت لك : أنت تفعل ذاك يا فلان توكيداً . . . »

(٤) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٤ « وكقولهم : النجاءك فهذه الكاف لم تجيء علماً للمأمورين
والمنهيين المضميرين ، ولو كانت علماً للمضميرين لكان خطأ ، لأن المضميرين هاهنا فاعلون ، وعلامة
المضميرين الفاعلين الواو كقولك : افعلوا ، وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً ، ولو
كانت اسماً لكان النجاءك محالاً ، لأنه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام ؛ وينبغي لمن زعم
أنهن أسماء أن يزعم أن كاف ذلك اسم . »

وفي اللسان : وقالوا : النجاءك ، فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ولا موضع لها من
الاعراب لأن الألف واللام مقابلة للاضافة .

وفي ابن يعيش ج ٣ ص ٩٢ « نحو قولهم : النجاءك الكاف حرف لمجرد الخطاب ، ولا يجوز
أن يكون اسماً ، لأنه لو كان اسماً لكان له موضع من الاعراب ، وليس له موضع من الاعراب ؛
لأنه لو كان له موضع من الاعراب لم يخل إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .
لا يجوز أن يكون مرفوعاً ، لأنه لا رافع هناك ، ولا يجوز أن يكون منصوباً لعدم الناصب أيضاً ،
ولا يجوز أن يكون مخفوضاً ، لأن ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف إلا في باب الحسن الوجه ،
وليس ذلك منه » وقال في ص ١٣٤ هو بمعنى انج وانظر ج ٨ ص ١٢٦ ، وشرح الكافية ج ٢
ص ٢٦٢

(٥) في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وما يدلك على أنه ليس باسم قول أنسرب : أرأيتك فلانا ما
حاله ؟ فالتا علامة المضمير المخاطب المرفوع ، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنياً كاستغنائك =

أَبْصِرْكَ (١) زيدا . إنما الكاف زائدة للمخاطبة ، ولولا ذلك لكان النجاءك محالا ، لأنك لا تُضيف الاسم وفيه / الألف واللام . وقوله عز وجل : (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرِهْتَ عَلَى) (٢) قد أَوْضَحَ لك أَنَّ الكاف زائدة .

ولو كانت في رُوَيْدِكَ علامة للفاعلين لكان خطأ إذا قلت : (رويدكم) ؛ لأن علامة الفاعلين الواو ؛ كقولك : أَرُوْدُوا .

* * *

واعلم أَنَّ هذه الأسماء ما كان منها مصدرا ، أو موضوعا موضع المصدر - فإن فيه الفاعل مُضْمَرًا ؛ لأنه كالفعل المأمور به . تقول : رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ زيدا ، وعليك أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَخاك . . فإن حذفنا التوكيد قُبِحَ ، وإعرابه الرفع على كلِّ حال ؛ ألا ترى أَنَّكَ لو قلت : قم وَعَبْدُ اللَّهِ كان جائزا على قُبْحٍ حتى تقول : قم أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، و(فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا) (٣) و(اسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْجُكَ الْجَنَّةَ) (٤) .

فإن ظال الكلام حَسَنَ حَذْفِ التوكيد ؛ كما قال الله عز وجل : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (٥) وقد مضى هذا مُفَسَّرًا في موضعه (٦) . وكذلك ما نَعْتَهُ (٧) بالنفس في المرفوع . إنما يَجْرِي على توكيد فإن لم تُؤكِّدْ جاز على قُبْحٍ . وهو قولك : قم أَنْتَ نَفْسُكَ . فإن قلت : قم نَفْسُكَ جاز . وذلك قولك : رُوَيْدَكَ أَنْتَ نَفْسُكَ

= حين كان المخاطب مقبلا عليك عن قولك : يا زيد ، ولحاق الكاف كقولك : يا زيد لمن لو لم تقل له : يا زيد استغنيت ، فانما جاءت الكاف في أرايت والنداء في هذا الموضع توكيدا . وما يجيء في الكلام توكيدا لو طرح كان مستغنى عنه كثير .

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ « وكذلك قولهم : أنظر ك زيدا الكاف حرف خطاب ، لأن هذا الفعل لا يتعدى الى ضمير المأمور المتصل . وقال في ج ٨ ص ١٢٦ ومثله : أنظر ك زيدا ، لأنك لا تقول : أضربك زيدا » .

وفي الشمني على المغنى ج ٢ ص ١٥ وقد تلحق الفاظا أخرى شذوذا كقولك : أبصر ك زيدا وليس ك زيد قائما ونعمك الرجل زيد .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٣١ وقد تلحق الكاف الحرفية بلى وأبصر وأنظر وكلا وليس ونعم وبش

(٢) الاسراء : ٦٢ . بسط القول في أرايتك . أرايتكم أبوحيان في البحر المحيط ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٧ ، ص ١٣١ - ١٣٢ ، ج ٦ ص ٥٧

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ومجالس نعلب ص ٢٥٩ - ٢٦٠ وسعيد المبرد حديث الكاف الحرفية مرة أخرى في هذا الجزء .

(٣) المائدة : ٢٤ (٤) البقرة : ٣٥ (٥) الانعام : ١٤٨

(٦) لم يتقدم هذا الحديث وسيذكره في الجزء الرابع ص ٤٣٤ (٧) في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمر في النية =

زيدا ، وعليك أنت نفسك زيدا ، ودونك أنت نفسك زيدا ، والم حذف جائر قبيح إذا قلت :
رؤيتك نفسك زيدا .

واعلم أنك إذا قلت : عليك زيدا ففي (عليك) اسمان : أحدهما : المرفوع الفاعل ، والآخر :
هذه الكاف المخفوضة . تقول : عليكم أنفسكم أجمعون زيدا ، فتجمل قولك (أجمعون) للفاعل :
وتجمل قولك : (أنفسكم) للكاف .

وإن شئت أجرىتهما جميعا على الكاف فخفضته ، وإن شئت أكّدت . ورفعتهما لما ذكرت
لك من قبح مجزئ النفس في المرفوع إلا بتوكيد . وإن شئت رفعت بغير توكيد . على قبح (١)
وإن قلت : رؤيتك نفسك ، أو رويدك - جعلت النفس مفعولة بمنزلة زيد ؛ كما قال الله
عز وجل : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) (٢)

= وما يكون صفة له في النية ، كما تقول في المظهر .
أما المعطوف فكقولك : رويدكم أنتم وعبد الله . كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبد الله ، لأن
المضمر في النية مرفوع ، فهو يجري مجرى المضمر الذي تبيت علامته في الفعل .
فإن قلت : رويدكم فمعد الله فهو أيضا رفع ، وفيه قبح ، لأنك لو قلت : اذهب وعبد الله
كان فيه قبح ، فاذا قلت : اذهب أنت وعبد الله حسن ، ومثل ذلك في القرآن (فاذهب أنت
وربك فقائلا) و (اسكن أنت وزوجك) .
وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم . كأنك قلت : افعلوا أنتم وأنفسكم .
فإن قلت : رويدكم أنفسكم رفعت ، وفيها قبح ، لأن قولك : افعلوا أنفسكم فيها
قبح ، فاذا قلت : أنتم أنفسكم حسن الكلام .
وتقول : رويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون كل حسن . . .
والبرد هنا أطلق على التوكيد نعتا وسيبويه أطلق عليه صفة هنا وفي مواضع من كتابه .
انظر ج ١ ص ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ١٤٠ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ - ١٢٧ « واعلم أن هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء
المفردة في العطف والصفات وفيما قبح فيها وحسن ، لأن الفاعل المأمور والفاعل المنهى في
هذا الباب مضمران في النية ، ولا يجوز أن تقول رويدك زيدا . . .
وقد يجوز أن تقول : عليكم أنفسكم ، وأجمعين ، فتحمله على الضمير المجسور الذي
ذكرته للمخاطبة . . .

ويدلك على أنك إذا قلت : عليك فقد اضمرت فاعلا في النية ، وإنما الكاف للمخاطبة
قولك : على زيدا . . .

وإذا قال : عليك زيدا فكانه قال له : أنت زيدا ، إلا ترى أن للمأمور اسمين ، أسما
للمخاطبة مجرورا ، واسمه الفاعل المضمر في النية . . .
فاذا قلت : عليك فله اسمان مجرور ومرفوع ، ولا يحسن أن تقول : عليك وأخيك ، كما
لا يحسن أن تقول : هلم لك وأخيك . . .

(٢) المائدة : ١٠٥

هذا باب

إِيَّاكَ فِي الْأَمْرِ

اعلم أن (إِيَّاكَ) اسم المكنى عنه في النصب ؛ كما أن (أنت) اسمه في الرفع ، وهما منفصلان .
لا تقول : إِيَّاكَ إِذَا قَدَّرْتَ عَلَى الْكَافِ فِي رَأْيِكَ وَأَخَوَاتِهَا ؛ نحو : ضربه ، وضربني . وكذلك
(أنت) لا تقع / مَوْقِعَ النَّاءِ وَأَخَوَاتِهَا فِي ضَرْبِ وَضَرْبِنَا ، وَزَيْدٌ قَامَ يَا فُتَى ، فَيَقَعُ الضَّمِيرُ
فِي النِّيَّةِ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي هَذَا (١) .

٣
١٩٠

فلما كانت (إِيَّاكَ) لا تقع إلا اسما منصوبا كانت بدلا من الفعل ، دالة عليه ، ولم تقع
هذه الهيئة إلا في الأمر ؛ لأنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلٍ . وذلك قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدُ يَا فُتَى
وإنما التَّأْوِيلُ : أَتَيْتِ نَفْسَكَ وَالْأَسَدُ . و (إِيَّاكَ) منصوب بالفعل ؛ لأنه وَالْأَسَدُ مُتَّقِيَانِ . وكذلك :
إِيَّاكَ وَالصَّبِيَّ ، وَإِيَّاكَ وَمَكْرُوهَ عَبْدِ اللَّهِ (٢) ، وَإِنْ أَكَّدْتَ رَفَعْتَ إِنْ شِئْتَ ، فَقَامَتْ : إِيَّاكَ أَنْتَ
وَزَيْدٌ ؛ لِأَنَّ مَعَ (إِيَّاكَ) ضَمِيرًا ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي الْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَهَا .

ألا ترى أن معنى (إِيَّاكَ) إنما هو : احذِرْ ، وَأَتَّقِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَإِنْ شِئْتَ قَالَتْ : إِيَّاكَ
أَنْتَ وَزَيْدًا ، فَجَعَلْتَ (أَنْتَ) تَوْكِيدًا لِذَلِكَ الضَّمْرِ ، فَإِنْ قَامَتْ : إِيَّاكَ وَزَيْدٌ فَهُوَ قَبِيحٌ وَهُوَ
عَلَى قُبْحِهِ جَائِزٌ كَجَرَّازِهِ فِي قَمٍّ وَزَيْدٌ (٣)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٦١ ، وهذا الجزء ص ١١٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٣٨ « ومن ذلك أيضا قولك : اياك والأسد ، و اياي والشر .
كأنه قال : اياك فاتقين والأسد .
وكأنه قال : اياي لاتقين والشر . فاياك متقى ، والأسد واتشر متقيان فكلاهما مفعول
ومفعول منه »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤٠ « باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر
في النية ، ويكون معطوفا على المفعول ، وما يكون عنفة المرفوع المضمر في النية .
وذلك قولك : اياك أنت نفسك أن تفعل ، و اياك نفسك أن تفعل ، فان عنيت الفاعل
المضمر في النية قلت : اياك أنت نفسك .

كأنك قلت : اياك نبح أنت نفسك ، وحملته على الاسم المضمر في نبح .
فان قلت : اياك نفسك . تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح ، وهو على قبحه رفع ،
ويدلك على قبحه أنك لو قلت : اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقسول : أنت ، فمن ثم كان
النصب أحسن ، لأنك اذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب بغير أنت جاز

والبيت يستوى فيه الوجهان ؛ لأنه فيه توكيد وهو قوله :

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبَدَ الْمَسِيحَ أَنْ تَقْرَبًا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ (١)

ولا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زَيْدًا ؛ كما لا يجوز أن تقول : زَيْدًا اضْرِبْ عَمْرًا/حَتَّى تقول (وعمرًا) .
وأما قوله : إِيَّاكَ أَنْ تَقْرَبَ الْأَسَدَ فَجَيْدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) تُحْدَفُ مَعَهَا اللَّامُ لِطَوْلِهَا بِالصَّلَةِ .
تقول : أَكْرَمْتُكَ أَنْ اجْتَرَّ مَوَدَّةَ زَيْدٍ . فالعنى : إِيَّاكَ احْذَرِ مِنْ أَجْلِ كَذَا ، فَهَذَا جَائِزٌ ، وَإِنْ
أَدْخَلْتَ الْوَاوَ فَجَيْدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) وَصَلَتْهَا مَصْدَرٌ .

فَأَمَّا (إِيَّاكَ الضَّرْبَ) فَلَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ : إِيَّاكَ زَيْدًا (٢) .

فَإِنْ اضْطَرَّ شَاعِرٌ جَازٌ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ لِلضَّرُورَةِ بِقَوْلِهِ : «أَنْ تَقْرَبًا» . وَعَلَى هَذَا :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (٣)

فَأَضْمَرَ بَعْدَ قَوْلِهِ : إِيَّاكَ فِعْلًا آخَرَ عَلَى كَلَامَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : إِيَّاكَ أَعْلَمَهُ أَنَّهُ يَزْجُرُهُ ،
فَأَضْمَرَ فِعْلًا . يَرِيدُ : اتَّقِ الْمِرَاءَ يَا فَتَى .

• • •

= تقول : رأيتك نفسك ، ولا تقول : انطلقت نفسك .

• وإذا عطف قلت : اياك وزيدا والاسد

• فان حملت الثناني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ، لانك لو قلت : اذهب وزيد

• كان قبيحا حتى تقول : اذهب أنت وزيد .

• فان قلت : اياك أنت وزيد فانت بالخيار : ان شئت حملته على المنصوب ، وان شئت على

• المضمرة المرفوع

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٠ على أنه عطف عبد المسيح على اياك فقد أنشده

• بنصب المظوف .

• البيت لجرير يخاطب الفرزدق ليله مع الاخطل ، فيقول له : لا تقرب المسجد ، فلست على

• الملة لميلك الى النصارى ومدخلتك لهم .

• وفي ديوان جرير قصيدة من بحر الشاهد ورويه ص ١٢٧ - ١٣٢ وليس فيها الشاهد

• ويظهر أنه سقط منها . ورواية سيبويه : اياك ايضا ، فيكون قد دخله الخرم .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١ « واعلم انه لا يجوز أن تقول : اياك زيدا ؛ كما انه

• لا يجوز أن تقول : رأسك الجدار حتى تقول من الجدار والجدار .

• وكذلك ان تفعل اذا أردت اياك والفصل .

• فاذا قلت : اياك ان تفصل تريد : اياك اعظ مخافة ان تفعل أو من أجل ان تفعل جاز ،

• لانك لا تريد ان تفضمه الى الاسم الاول كأنك قلت : اياك نج لمكان كذا وكذا .

• ولو قلت : اياك الاسد تريد من الاسد لم يجز ، كما جاز في ان « .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤١ « زعموا أن ابن أبي اسحق أجاز هذا البيت في شمسعر :

• اياك اياك المراء • • • كأنه قلت : اياك ، ثم اضمر بعد « اياك » فعلا آخر فقال : اتق المراء • =

والفصلُ بين المصدر نحو : الضرب والقتل ، وبين (أن يضرب) ، و(أن يقتل) في المضي -
أن الضرب اسم للفعل يقع على أحواله الثلاثة : الماضي ، والموجود ، والمنتظر . وقولك : أن
تفعل لا يكون إلا لما يأتي (١) . فإن قلت : أن فعلت ، فلا يكون إلا للماضي ولا يقع للحال البتة .
وقراءة من قرأ : (وَأَمْرًا مُمِئَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) (٢) معناه : المضي .

وإن قرأ : (إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) فمعناه : متى كان ذا ؛ لأنها / (إن) التي للجزاء
والحذف مع (أن) وصلتها مُستعمل في الكلام لما ذكرت لك من أنها علة لوقوع الشيء

فعل هذا يكون ، وهذا بين واضح .

وأما قول الله عز وجل : (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ
فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (٣) .

= المراء : مصدر ماريته مارة ومرأه ، أى : جادلته .
ويقال : ماريته أيضا : إذا طعنت في قوله تزييفا للقول وتصغيرا للقاتل ، ولا يكون المراء
اعتراضا بخلاف الجدال فإنه يكون ابتداء واعتراضا .
ونسب البيت الى الفضل بن عبد الرحمن القرشي .
ورأى المبرد في أمراء البيت صريح فى أن المراء منصوب باضمار فعل بعد اياك على كلامين ،
كما يراه سيبويه .

والبغدادى فى الخزائة ج ١ ص ٤٦٥ ينسب الى المبرد رأيا مخالفا لسيبويه ، قال : «سبويه
يقدر فيه : اتقى المراء ، كما يقدر فعلا آخر ينصب اياك .

وعند المبرد المراء بتقدير أن تمارى كما تقول : اياك أن تمارى ، أى : مخافة أن تمارى » .

(١) عقد السبوطى فى الأسماء بابا للفرق بين المصدر الصريح والمضمر القول ج ٢ ص
١٩٤ - ١٩٨ ، وما ذكره من الفروق :

أن المصدر المؤول لا ينعت ، ولا يقع مؤكدا ، ولا ينوب عن حرف الزمان .

(٢) الأحزاب : ٥٠ - القراءة بفتح همزة أن من الشواذ - ابن خالويه ص ١٢٠ والاتحاف
ص ٣٥٦ وفى البحر المحيط ج ٧ ص ٢٤٢ « وعن الحسن أن بفتح الهمزة بدل اشتغال
من امرأة أو على حذف لام العلة » .

(٣) البقرة : ٢٨٢ . القراءتان بفتح همزة أن وكسرها من السبعة .

انظر غيث النفع ص ٥٧ شرح الشاطبية ص ١٦٩ النشر ج ٢ ص ٢٣٦ والاتحاف
ص ١٦٦ وفى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤٩ « وأما (أن تفضل) بفتح الهمزة فهو فى موضع
المفعول من أجله ، أى : لأن تفضل على تزيين السبب وهو الضلال منزلة المسبب عنه وهو
الإذكار ، كما ينزل المسبب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما ، فهو كلام محمول على
المعنى ، أى : لأن تذكر احدهما الأخرى ان ضلت ، ونظيره : أعددت الخشبة أن يبسل
الحائط فادعه ، وأعددت السلاح أن يطرق العدو ، فادفعه .

ليس اعداد الخشبة لأجل الميل انما اعدادها لادعام الحائط اذا مال ، ولا يجوز ان يكسبون

التقدير : مخافة أن تفضل لأجل عطف فتذكر عليه .

فإن قال قائل : قوله : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) لما ذكر . وهو لم يُعِدِّ الإِشْهَادَ ، لِأَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا .

فالجواب في ذلك : أَنَّهُ إِنَّمَا أَعَدَّ الإِشْهَادَ لِلتَّذْكِيرِ ، وَلَكِنْ تَقَدَّمَتْ (أَنْ تَضِلَّ) ؛ لِتَوْقِعِ سَبَبَ التَّذْكِيرِ . وَنَظِيرُهُ مِنَ الْكَلَامِ : أَعَدَدْتَ هَذَا أَنْ يَمِيلَ الْحَائِظُ . فَأَدْعَمَهُ ، وَلَمْ يُعَدِّهِ طَلْبًا لِأَنَّ يَمِيلُ الْحَائِظُ ، وَلَكِنَّهُ أَخْبِرَ بَعْلَةَ الدِّعْمِ ، فَاسْتَقْصَاءُ الْمَعْنَى : إِنَّمَا هُوَ : أَعَدَدْتَ هَذَا لِأَنَّ إِنْ مَالَ الْحَائِظُ دَعَمْتَهُ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى هِيَ الثَّانِيَّةُ .

وقد يحذف الفعل في التكرير [وفي العطف] وذلك قولك : رَأْسُكَ وَالْحَائِظُ ، وَرَأْسُهُ وَالتَّيْفُ يَأْتِي . فَإِنَّمَا حُذِفَ الْفِعْلُ لِلإِطَالَةِ / وَالتَّكْرِيرِ ، وَدَلَّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ بِمَا يُشَاهِدُ مِنَ الْحَالِ (١) .
ومن أمثال العرب : «رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ» ، وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ : «أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ» (٢) « وَقَدْ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَرِيدُ : بَادِرْ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ .

وَالأَوَّلُ عَلَى أَنَّهُ : نَحَّ رَأْسُكَ مِنَ السَّيْفِ . وَتَقْدِيرُهُ فِي الْفِعْلِ : أَتَقَى رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ .

= وَقَالَ النَّحَّاسُ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ سَلِيمَانَ يَحْكِي عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّ التَّقْدِيرَ : كَرَاهَهُ أَنْ تَضِلَّ . قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : وَهَذَا غَلَطٌ ، إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى كَرَاهَةً أَنْ تَذْكَرَ ،
وَمَا نَقَلَهُ النَّحَّاسُ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنِ الْمُبَرِّدِ لَا يَنْتَفِقُ مَعَ كَلَامِ الْمُبَرِّدِ هُنَا .

وفى كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذْكَرْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى) فَانْتَصَبَ ، لِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِالإِشْهَادِ ، لِأَنَّ تَذْكَرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى وَمِنْ أَجْلِ أَنْ تَذْكَرَ . فَان قَالَ إِنْسَانٌ : كَيْفَ جَازَ أَنْ تَقُولَ : أَنْ تَضِلَّ وَلَمْ يَعُدْ هَذَا لِلضَّلَالِ وَاللَّاتَّبَاسِ ؟ فَانَّمَا ذَكَرَ أَنْ تَضِلَّ ، لِأَنَّهُ سَبَبُ الإِذْكَارِ ، كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ : أَعَدَدْتَهُ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِظُ فَادْعَمَهُ ، وَهُوَ لَا يَطْلُبُ بَاعْدَادَ ذَلِكَ مِيلَانَ الْحَائِظِ ، وَلَكِنَّهُ أَخْبِرَ بَعْلَةَ الدِّعْمِ وَبَسْبِيهِ » وَانظُرْ ص ٤٧٦ .

(١) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ١٢٨ « وَمِنْ ذَلِكَ رَأْسُهُ وَالْحَائِظُ . كَأَنَّهُ قَالَ : خَسِلَ ، أَوْ دَعَّ رَأْسَهُ مَعَ الْحَائِظِ ، فَالرَّأْسُ مَفْعُولٌ وَالْحَائِظُ مَفْعُولٌ مَعَهُ فَانْتَصَبَا جَمِيعًا . . . » .

(٢) فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ج ١ ص ٥٢ « أَيْ : إِذْ ذَكَرَ أَهْلَكَ وَبَعْدَهُمْ عَنكَ ، وَاحْذَرِ اللَّيْلَ وَظَلَمْتَهُ ، فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ .
يَضْرِبُ فِي التَّحْذِيرِ وَالْأَمْرِ بِالْحَزْمِ » .

وفى الخصائص ج ١ ص ٢٧٩ باب فى الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى . .
وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (اهلك والليل) معناه : الحق اهلك قبل الليل ، وربما دعا ذلك من لادربة له الى ان يقول : اهلك والليل فيجره ، وانما تقديره : الحق اهلك وسابق الليل »

وفى سيبويه ج ١ ص ١٢٨ « ومثل ذلك : اهلك والليل ، كانه قال : بادر اهلك قبل الليل ، وانما المعنى ان يحذره ان يدركه الليل والليل محذر منه . .

ومن ذلك قولهم : ماز رأسك والسيف ، كما تقول : رأسك والحائط وهو يحذره .
وقال أبو الفتح فى المنصف ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢ فى الحديث عن تقدير سيبويه =

فلو أفردت لم يجز حذف الفعل إلا وعليه دليل . نحو : زيدا . لو قلت ذلك لم يدبر ما الفعل المحذوف (١) ؟ .

فإن رأيت رجلا قد أشار بسيف فقلت : زيدا أو ذكرت أنه يضرب أو نحو ذلك [جاز ، لأن المعنى : أوقع ضربك بزيدا] (٢) .

فإن كان مصدرا فقد دل على فعل ، فمن ذلك : ضرباً ضرباً ، إذا كنت تأمر .
وإنما كان الحذف في الأمر جائزا ، لأن الأمر لا يكون إلا بفعل . قال الله عز وجل :
(فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فَدَاةٌ) وقال : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) . فالمصدر المأمور به يكون نكرة ، وبالألف واللام ، ومضافا . كل ذلك مطرد في الأمر ، وكل شيء كان في معنى المصدر فمجره مجرى المصدر ، ومنبئ ذلك (٣) إن شاء الله .

فأما قولك : الحمد لله في الخير ، وسقيا / لزيدا ، ورعيا له - فله باب يفرد به إن شاء الله

٣
١٩٤

= : « وسبويه كثيرا ما يمثل في كتابه على المعنى ، فيتخيل من لا خبرة له انه قد جاء بتقدير الاعراب ، فيحمله في الاعراب عليه ، وهو لا يدري ، فيكون مخطئا ، وعنده انه مصيب فاذا نوزع في ذلك قال : هكذا قال سبويه وغيره . واذا تفتنت لهذا في الكتاب وجدته كثيرا ، واكثر ما يستعمل في المنصوبات في صدر الكتاب لانه موضع مشكل ، ولما يهتدى له ، وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٢٧٩ : ماز رأسك والسيف .

قال الأصمعي : أصل ذلك : أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا ، وكان يطلب المأسور بذحل فقال له : ماز أي يا مازن رأسك والسيف فنحى رأسه فضرب الرجل عنق الأسير .

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠ د باب ما يضم فيه الفعل المستعمل اظهاره من غير الأمر والنهي .

وذلك اذا رأيت رجلا متوجها وجهه الحاج قاصدا في هيئة الحاج ، فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زكنت أنه يريد مكة . كأنك قلت : يريد مكة والله ، ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله ، كأنك اخبرت بهذه الصفة عنه .

أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس ، فقلت : القسرتاس والله ، أي : أصاب القرطاس

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) سيأتي ذلك قريبا في هذا الجزء فترجى التعليق الى موضعه .

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى المصادر

وليس بمنصرف من فعل

فمن ذلك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وَقَوْلِهِمْ : أَفَّةٌ ، وَتُفَّةٌ ، وَوَيْلًا لزيد ، وَوَيْحًا له ،
وسلامًا على زيد ، وَوَيْلًا لزيد ، وَوَيْحًا له ، وَتُرْبًا له .
كلُّ هذا معناه في النَّصْبِ واحدٌ ، ومعناه في الرفع واحد .

ومنه مالا يلزمه إِلَّا النَّصْبُ^(١) ، ومنه مالا يجوز فيه إِلَّا الرفع لِعَلَّ نذكرها إن شاء الله .
ومنه قولك : مَرْحَبًا ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وَوَيْلَةً ، وَوَعُولَةً .
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : سُبْحَانَ اللَّهِ فَتَأْوِيلُهُ : بَرَاءَةٌ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ ، وهو في موضع المصدر ، وليس
منه فِعْلٌ . فَإِنَّمَا حَادَهُ الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وهو معرفة . وتقديره - إذا مثلته فِعْلًا :
تسبيحًا لله .

فإن حذف المضاف إليه من سبحان لم ينصرف ؛ لَأَنَّهُ معرفة (٢) ، وإِنَّمَا نَكَّرْتَهُ بِالْإِضَافَةِ ؛
ليكون معرفة بالمضاف إليه . فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

/ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُودُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ د باب من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره ،
ولكنها مصادر وضعت وضعا واحدا لا تنصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر - وتصرفها
انها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الالف واللام .

وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحاته وعمرك الله .
كانك حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحاته قال : واسترزاقا ، لأن
معنى اريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبج الله تسبيحا .
وخزل الفعل ههنا لانه بدل من اللفظ بقولك : أسبجك
(٢) اسم مصدر علم جنس .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٤ على تنوين سبحانا لضرورة الشعر ، لانه علم
جنس يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون .
الجودي : جبل بالموصل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام . وانظر معجم البلدان
ج ٢ ص ١٧٩ .

الجبد : بضمين : جبل بنجد . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .
نعوذ به ، يريد كلما رأينا أحدا يعبد غير الله عدنا بعظمته ، وسبحنا حتى يعصمنا من
الضلال .
وروي نعوذ له بالبدال المهملة وباللام ، أى نعاوده مرة بعد مرة ، ومفعول سبح محذوف
تقديره : سبحه .

ونسب البيت الاعلم لامية بن الصلت ، وهو في ديوانه مفردا ص ٣٠ ، ونسبه السهيلي
في الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ الى ورقة بن نوفل ، وذكر قصيدته . وذكر ياقوت في معجم
البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ القصيدة ونسبها الى زيد بن عمرو أو الى ورقة بن نوفل .
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٧ - ٤١ ، ج ٣ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ .

أى رواية : « نعوذ به » [فَإِنَّمَا نُونٌ مَضْطَرًا ، ولو لم يضطرَّ لكان كقول الآخر :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ : مُبْحَانَ مِنْ عُلْقَمَةَ الْفَاحِرِ (١)

فهذا فى موضع : براءة منه .

و(مَعَاذَ اللَّهِ) كذلك لا يكون إلا مضافا . وتقديره تقدير : عِيَاذَ اللَّهِ ، أى : عُدْتُ بِاللَّهِ

عِيَاذًا . فهذا موضع هذا .

ومِثْلُ ذَلِكَ : حِجْرًا ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : حَرَامًا . فهو فى موضعه لو تكلّمت به . فمن ذلك قولُ

اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (حِجْرًا مَحْجُورًا) (٢) أى : حَرَامًا مُحَرَّمًا .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَرْحَبًا وَأَهْلًا - فهو فى موضع قولهم : رَحَبْتُ بِلَادُكَ رُحْبًا ، وَأَهْلَيْتُ أَهْلًا ،

ومعناه : الدعاء . يقول : صادفت هذا (٣) .

ولو قلت : حِجْرٌ ، وَمَرْحَبٌ - لصلح ، تريد : أَمْرُكَ هَذَا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٣ على منع صرف سبحان للعلية وزيادة الالف

والنون .

وسبحان فى البيت للتعجب و (من) داخله على التعجب منه ، والأصل فيه أن يسبح الله

تعالى عند رؤية العجيب من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه .

والمعنى : أعجب من علقمة ، إذ فاحر عمار بن الطفيل .

والبيت من قصيدة للاعشى . وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤١ - ٤٤ ، ج ٣ ص ٢٥١ - ٢٥٢

وهى فى ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .

وللرأغب الأصفهاني رأى فى توجيه البيت انظره فى مفرداته ص ٢٢٠ ومعجم المقاييس

ج ٣ ص ١٢٥ واللسان (سبح) .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٤ ومثل هذا قوله (ويقولون حجرا محجورا) ، أى :

حراما محرما . يريد البراءة من الأمر ، ويبعد عن نفسه أمرا . فكانه قال : أحرم ذلك حراما

محرما .

ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل : اتفضل كذا وكذا فيقول : حجرا ، أى سترا وبراة من

هذا ، فهذا ينتصب على اضمار الفعل ، ولم يرد أن يجعله مبتدا لخبر بعده ولا مبنيا على اسم

مضمر .

وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٦٦ .

والآية فى الفرقان : ٢٢

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ : « ومن ذلك قولهم : مرحبا وأهلا . . . فانما

رايت رجلا قاصدا الى مكان أو طالبا أمرا ، فقلت : مرحبا وأهلا ، أى : أدركت ذلك ، وأصبحت .

فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه . فكانه صار بدلا من رحبت بلادك ، وأهلت ، كما كان

الحذر بدلا من احذر .

ويقول الراد : وبك وأهلا وسهلا . . . وانظر ص ١٥٧ منه

وأما (سُبْحَانَ) وما كان مثله مما لا يكون إلا مضافا - فلا يصلح فيه إلا النصب. وهذا البيت

يُنشَد على وجهين : على الرفع والنصب وهو :

وَبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لَمُتَمِيمِ الْمَعْرُوفِ : أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ (١)

وقال الآخر :

إِذَا جِئْتُ بَوَابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مُضَيِّقٍ (٢)

٣ / فأما قولهم : سلاما ، وسلاماً يا فتى - فإن معناه : المبارأة والمشاركة . فمن قال : لا تكن من
١٩٦ فلان إلا سلاماً بسلام فمعناه : لا تكن إلا وأمرُك وأمرُه المشاركة والمبارأة . وإنما رفعت ؛
لأنك جعلته ابتداءً وخبراً في موضع خبر (كان) .

ولو نصبته كان جيذا بالفا . فمن ذلك قوله عز وجل : (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا

سَلَامًا) تأويله : المشاركة ، أى : لا خير بيننا وبينكم ولا شر (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٩ على رفع أهل ومرحب .

السهب : بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره باموحدة : الفلاة الواسعة ، وسبخة بين الحميتين ،
والمضيعة تبيض بها النعام

قال طفيل الغنوى : وبالسهب ميمون الخليفة . من معجم البلدان ج ٣ ص ٢٨٨ .

ونسب البيت لطفيل أيضاً في سيبويه وقال الأعلام ، يرثى رجلاً دفن بهذا المكان .

وأهل خير لمبتلى محذوف التقدير : هذا أهل ، أو مبتداً والخبر محذوف ، أى لك أهل .

القصيدة في الوحشيات لأبي تمام ص ١٢٥ - ١٢٦ لطفيل .

(٢) استشهد به سيبويه أيضاً على رفع مرحب فى قوله : ألا مرحب .

وقال الأعلام : المعنى : أن بوابه قد اعتاد الأضياف ، فيتلقاهم مستبشراً بهم ، لما عرف من

حرص صاحبه عليهم . ثم قال : ألا مرحب : أى عندك الرحب والسعة فلا يضيق واديك بمن

حله .

ونسبه سيبويه الى أبى الأسود . وهو فى شرح القصائد السبع لابن الأثيرى ص ١٨٩ غير

منسوب .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤ ، وزعم أبو الخطاب أن مثل قولك للرجل : سلاما

تريد : تسلماً منك ، كما قلت : براءة منسك تريد : لا التبس بشئ من أمرك ، وزعم أن أبا

ربيعة كان يقول : إذا لقيت فلانا فقل له : سلاماً فزعم أنه سأل ، ففسره له بمعنى براءة منك .

وزعم أن هذه الآية مفعول بها (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً) بمنزلة ذلك ، لأن الآية

فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة

منكم وتسلماً . لا خير بيننا وبينكم ولا شر

واعلم أن من العرب من يرفع سلام إذا أراد معنى المبارأة كما رفعوا حنان .

سمعنا بعض العرب يقول لرجل : لا تكونن منى فى شئ الا سلام بسلام ، أى : أمرى

وأمرك المشاركة ، وتركوا لفظ ما يرفع ، كما تركوا فيه لفظ ما ينصب لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه

بمنزلة لفظك بالفعل .

والآية فى الفرقان : ٦٣ ، وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥١٢ - ٥١٣ .

ومن كلامهم : سبحانَ الله ، وَرِيحَانَهُ . فتأويلُ (ريحانَ) في هذا الموضع : الرزق . وتقديره في المصادر : تسبيحا ، واسترزاقا (١) وتصديقُ هذا في قوله عزَّ وجلَّ : (وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ) (٢) .

فأما قولهم : ويلٌ لزيد ، وويحٌ لزيد ، وتبُّ لزيد ، وويئسُّ له . فإن أضفت لم يكن إلا النصبُ فقلت : ويحهُ ، وويله (٣) . فإنما ذلك لأن هذه مصادر .

فإن أفردت فلم تُضِفْ - فأنت مُخَيَّر بين النصب والرفع . تقول : ويلٌ لزيد ، وويلاً لزيد فأما النصبُ فعلى الدعاء ، وأما الرفعُ فعلى قولك : ثبت ويل له ، لأنه شيءٌ مستقرٌّ . فويلٌ مبتدأ ، و(له) خبره . وهذا البيت يُنشَد على وجهين ، وهو :

/ كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلٌ لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ (٤)

٣
١٩٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبغ الله تسبيحا ، وأسترزق الله استرزاقا ٠٠٠ » .
وانظر المخصص ج ١٢ ص ٢٧٥ ، ج ١٧ ص ١٦٤ .

(٢) الرحمن : ١٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما جرى من المصادر المضائة مجرى المصادر المفردة المدعو بها .

وانما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام إذا قلت : سقيا لك ، لتبين من تعنى ، وذلك ويلك وويحك وويسك وويبك ٠٠ » .

وقال في ص ١٦٦ « باب من النكرة تجرى مجرى ما فيه الألف من المصادر وذلك قولك : سلام عليك ٠٠ وويلٌ لك وويحٌ لك وويسٌ لك ٠٠٠ » .

فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن : أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك ٠٠ » .

وقال في ص ١٦٧ « واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ؛ وويلة له ، يجريها مجرى خيبة »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٧ على نصب ويل له ، والكثير ويل له .

سرابيل : جمع سراويل : وهو القميص .

وفى اللسان : والخضرة فى ألوان الناس السمرة ، قال اللهبى :

وأنا الأخضر من يعرفنى ٠٠

وقال الأعلام : جعل لهم سراويل سودا من اللؤم على طريق المثل ، لانهم يقولون فى الكرم

التقى العرض : فلان طاهر الثوب ، أبيض السراويل .

ولم ينسب الأعلام . وهو من قصيدة لجرير فى هجاء التيم فى ديوانه ص ٢١٠ - ٢١٤ وروايته

هناك :

كسا اللؤم تيمًا خضرة فى جلودها فىا خزى تيم من سراويلهسا الخضر

انظر شرح الحماسة ج ٢ ص ١٣٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَيَلُّ لِلْمُطَفِّينَ) (١) وَقَوْلُهُ : (وَيَلُّ يَوْمئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) (٢)
 فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ ؛ إِذْ كَانَ لَا يُقَالُ : دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنَّهُ إِخْبَارٌ بَأَنَّ هَذَا قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ .
 فَإِنْ أَضْفَتِ فَقُلْتُ : وَيَلُّهُ ، وَوَيْحَهُ - لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الرَّفْعِ قَدْ بَطَلَ بِأَنَّهُ لَا خَيْرَ
 لَهُ ، فَكَذَا هَذِهِ الَّتِي فِي مَعْنَى الْمَصَادِرِ .

فَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا صَحِيحًا يَجْرِي عَلَى فِعْلِهِ فَالْوَجْهُ النَّصْبُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : تَبًّا لَزَيْدٍ ، وَجَوْعًا
 لَزَيْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِكَ : جَاعَ يَجْرَعُ ، وَتَبَّ يَتَّبِبُ (٣) . وَكَذَلِكَ سَقِيًّا ، وَرَعِيًّا . وَالرَّفْعُ
 يَجْرُزُ عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُ بِنَكْرَةٍ ، وَتَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا خَبْرَهَا .
 فَأَمَّا سَلَامٌ عَلَيْكَ فَاسْمٌ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى سَلَمٍ لَكَانَ تَسْلِيمًا .

• • •

فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَصَادِرُ مَعَارِفَ فَالْوَجْهُ الرَّفْعُ ، وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى الْمَنْصُوبِ ، وَلَكِنْ يُخْتَارُ الرَّفْعُ ؛
 لِأَنَّهُ كَالْمَعْرِفَةِ . وَحَقُّ الْمَعْرِفَةِ الْإِبْتِدَاءُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وَ (لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى
 الظَّالِمِينَ) . وَالنَّصْبُ / يَجُوزُ (٤) . وَإِنَّمَا تَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ إِلَى مَعَانِيهَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ
 بَعْدَهَا أَمْرًا أَوْ دَعَاءً لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا .

٣
١٩٨

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ هـ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (وَيَلُّ يَوْمئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) وَ (وَيَلُّ
 لِلْمُطَفِّينَ) فَانَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : أَنَّهُ دَعَاءٌ هَاهُنَا ، لِأَنَّ الْكَلَامَ بِذَلِكَ وَاللَّفْظَ بِهِ قَبِيحٌ ،
 وَلَكِنْ الْعِبَادُ كَلَّمُوا بِكَلَامِهِمْ . وَجَاءَ الْقُرْآنُ عَلَى لَفْتِهِمْ عَلَى مَا يَعْنُونَ . فَكَانَهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قِيلَ
 لَهُمْ : وَيَلُّ لِلْمُطَفِّينَ ، وَيَلُّ لِلْمُكَذِّبِينَ ، أَيْ : هُوَ لَا مَنْ وَجِبَ هَذَا الْقَوْلُ لَهُمْ . . . لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ
 إِنَّمَا يُقَالُ لِصَاحِبِ الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ ، فَقِيلَ : هُوَ لَا مَنْ دَخَلَ فِي الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ وَوَجِبَ لَهُمْ هَذَا . .
 وَالآيَةُ أَوَّلُ الْمُطَفِّينَ .

(٢) فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْمُرْسَلَاتِ .

(٣) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٨ هـ بِأَنَّ اسْتِكْرَاهُ النَّحْوِيُّونَ وَهُوَ قَبِيحٌ ، فَوَضَعُوا
 الْكَلَامَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتِ الْعَرَبُ .
 وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَيَحُ لَه ، وَتَب ، وَتَبَّا لَكَ ، وَوَيْحًا . . . فَجَعَلُوا التَّبَّ بِمَنْزِلَةِ الْوَيْحِ ، وَجَعَلُوا
 وَيَحُ بِمَنْزِلَةِ التَّبِّ ، فَوَضَعُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعْتَهُ الْعَرَبُ .
 فَإِذَا قُلْتَ : وَيَحُ لَه ، ثُمَّ أَحَقَّهَا التَّبَّ فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهِ أَحْسَنُ ، لِأَنَّ تَبًّا إِذَا نَصَبْتُمَا فِيهِ
 مُسْتَفْنِيَةٌ عَنْ لَكَ . . .

وَلَا يَخْتَلِفُ النَّحْوِيُّونَ فِي نَصْبِ التَّبِّ إِذَا قُلْتَ : وَيَحُ لَه وَتَبَّا لَه فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ
 فِي تَبَّا فِيْمَا ذَكَرْنَا أَحْسَنُ . . .

(٤) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ١٦٥ هـ بِأَنَّ يَخْتَارُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْمَصَادِرُ مَبْتَدَأَاتٍ مَبْنِيَا عَلَيْهَا
 مَا بَعْدَهَا . . .

وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعا .

وإن كان يقع لهما جميعا كان النصبُ والرفعُ

* * *

فمما يُدعى به أسماء ليست من الفعل ، ولكنها مفعولات . وذلك قولك : تَرَبًّا ، وَجَنَدَلًا (١)

إنما تريد : أطعمه الله . ولقاه الله . ونحو ذلك .

فإن أَخْبَرْتَ أَنَّهُ تَمَّا قَدْ ثَبَّتَ رَفَعْتَ . قال الشاعر :

لَقَدْ أَلَبَّ الْوَأَشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ فَتُرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنَدَلُ (٢)

* * *

فأما قوله : أْفَةٌ وَتَفَّةٌ فَإِنَّمَا تقديره من المصادر : نَتْنَا ، وَدَقْرًا (٣) فإن أقردت (أف) =

وذلك قولك : الحمد لله ، والعجب لك ، والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك ، وانما استحبووا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر ، فسوى في الابتداء بمنزلة عبيد الله والرجل والذي تعلم ، لأن الابتداء انما هو خبر ، واحسنه اذا اجتمع معرفة ونكرة ان تبدأ بالاعرف ، وهو اصل الكلام . .

فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبرا حسن الابتداء
وقال في ص ١٦٦ « واعلم أن الحمد لله ، وان ابتدأت به ففيه معنى المنصوب ، وهو يدل من اللفظ بقولك : احمد الله »

لعنة الله على الظالمين : الاعراف : ٤٤ ، هود : ١٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥٨ « باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها .
وذلك قولك : تربا وجندلا وما أشبه هذا ، فان أدخلت لك فقلت : تربا لك ، فان تفسيرها ما هنا كتفسيرها في الباب الأول . كانه قال : الزمك الله ، وأطعمك الله تربا وجندلا وما أشبه هذا من الفعل ، فاخترزل الفعل هاهنا ، لانهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجندلت .
وقد رفعه بعض العرب ، فجعله مبتدأ مبنيا عليه ما بعده
وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٨٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٥٨ على رفع ترب بالابتداء وهو نكرة ، لما فيه من معنى المنصوب .

الترب والجندل : كناية عن الخيبة ، لأن من ظفر من حاجته بهما لم يظفر بشيء ينتفع به .
ألب الواشون : جمعوا الى جمعهم متعاونين على افساد ما بينه وبينه من يحب فخيبيهم الله .

والبيت غير منسوب في سيبويه والاعلم وكذلك في المخصص ج ١٢ ص ١٨٥ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٢٧٢ وشروح سقط الزند ص ١١٦٦

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ « باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره .

بغير هاء فهو مبنى ؛ لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر ، وإنما قوى حيث عطف عليه ؛
لأنك أجرته مجرى الأسماء المتمكنة في العطف . فإذا أفردته بُني على الفتح والكسر والضم ،
وتنونه إن جعلته نكرة (١) .

وفي كتاب الله عز وجل - : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ وَلَا تَنْهَرُهُمَا) .

وقال : (أفٌ لكمٌ ولِمَا تَعْبُدُونَ) (٢) كلُّ هذا جائزٌ جيدٌ .

وهذه المبنيات إذا جعلت شيئاً منها نكرةً نونت ، نحو : إيه يا فتى ، وقال الغراب : غاقٍ

غاقٍ يا فتى / كذا تأويلها

٣
١٩٩

واعلم أن من المصادر التي لا أفعال لها تجرى عليها وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثني
لمبالغة . وذلك قولك : لبئسك وسعتيك ، وحنانك - إنما أراد : حنانا بعد حنان ، أى : كلما

وذلك قولك : سقيا ورعيا ونحو قولك : خيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا . وافة وثفة
وبعدا وسحقا

وانما اختزل الفعل ها هنا ، لانهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من
احذر وكذلك هذا

وفى اللسان : التف : وسخ الأظفار . . وقيل : هو ما يجتمع تحت الظفر من الوسخ .
والأف : وسخ الأذن .

قولهم : أف وافة وثف وثفة . . فكان ذلك يقال عند الشيء يستقدر ، ثم كثر حتى صاروا
يستعملونه عند كل ما يتأذون .

وقيل : أف معناه قلة له : وثف اتباع ما خوذ من الأف وهو الشيء القليل .

(١) فى المخصص ج ١٤ ص ٨٢ ، ومنها ما يستعمل نكرة ومعرفة نحو غاق وغاق وإيه
وإيه وكنحو قولهم : أف وأف وأف وإف وهى كلمة للضجر غير مثونة فى المعرفة .
وفى النكرة : أف وأفا وأف .

فمن قال : أف فضم أتبع الحركة الحركة ، كما تقول : مد ،

ومن قال : أف كسر لالتقاء الساكنين .

ومن قال : أف ففتح استثقلا لئلتضعيف وضمة الهمزة كما تقول : مد يا هذا ، .

وفى الخصائص ج ٣ ص ٣٧ - ٣٨ وفيها ثمانى لغات . . . وانظر اللسان فقد جعلها
عشرا . . .

(٢) الاسراء : ٢٣ - والانبيا : ٦٧ .

وفى ثلاث قراءات سبعية : (أف) بفتح الفاء من غير تنوين ، و(أف) بكسر الفاء مع التنوين

وأف بكسر الفاء من غير تنوين . .

انظر النشر ج ٢ ص ٣٠٧ والاتحاف ص ٢٨٣ .

وانظر القراءات الأخرى فى البحر ج ٦ ص ٢٧ وشواذ ابن خالويه ص ٧٦ .

كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى . وتأويل حَنَانِيكَ : إنما هو رحمةٌ بعد رحمة .
يقال : تحنن فلان على فلان : إذا رَحِمَهُ (١) . قال الشاعر :

تَحْنَنُ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا (٢)

وقال الآخر :

أَبَا مُتَلَبِّرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَيِّبِ بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ (٣)

فهذا مما يجوز إفراده ، فإذا أفردت فأنت مُخَيَّرٌ : إن شئت نصبت بالفعل ، وإن شئت ابتدأت .
فإذا ثنيت لم يكن إلا منصوبا ، لأنه وُضِعَ مَوْضِعَ مَا لَا يَتِمَّ كُنْ ؛ نحو : لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ .
وقال الشاعر فيما أفرده فيه :

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمْحَى بْنِ جَرْمٍ مَعِيزُهُمْ حَنَانِكَ ذَا الْحَنَانِ (٤)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٥ « باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على أضمار
الفعل المتروك اظهاره » .

وذلك قولك : حنانيك . كأنه قال : تحننا بعد تحنن . كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم
حذفوا الفعل ، لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هنا مثنى الا في حال الإضافة ، كما لم يكن
سبحان الله ، ومعاذ الله الا مضافين .

فحنانيك لا يتصرف ، كما لم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك . .
وزعم الخليل أن معنى التثنية أنه أراد تحننا بعد تحنن . كأنه قال : كلما كنت في
رحمة وخير منك ، فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بأخر من رحمتك .
ومثل ذلك لبيك ، وسعديك . وسمعنا من العرب من يقول : سبحان الله ، وحنانيه . .
وأما قولك : لبيك ، وسعديك فانتصب هذا كما انتصب سبحان الله ، وهو أيضا بمنزلة
قولك - إذا اخبرت - : سمعا وطاعة الا أن لبيك لا تتصرف . .
والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل ، كما أن الذي ينصب لبيك ، وسبحان
الله غير مستعمل . . .

(٢) تحنن عليه : ترحم ، ونسبه في اللسان (حن) الى الحطيئة
وللحطيئة في ديوانه قصيدة من بحر هذا الشاهد ورويه يمدح قبيها سيدنا عمر ص ٥٠ -
٥٤ ويظهر أن هذا البيت ساقط منها .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٤ على أن حنانيك مصدر لا يتصرف ، وثنى لقصد
المبالغة والتكثير .

والبيت لظرفه بن العبد من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند وكنيته أبو المنذر وهو في
السجن . الديوان ص ٩٢ - ٩٤ .
وانظر معجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ ، واللسان (حنن) .

(٤) شمحي بن جرم : بطن ضخ من طيبي . . انظر جمهرة الأنساب ص ٤٠٣ والاشتقاق
ص ٣٩٤ .

وقال الآخر ، فرفع :

فقلت : حَنَانٌ ما أتى بك هَهُنًا ؟ أذو نَسَبٍ أم أنتَ بالْحَيِّ عَارِفٌ (١)

والنصل بين الرفع والنصب أن الناصب دعا له . كأنه قال : رحمتك يا ذا الرحمة

وقوله :

• حَنَانٌ ما أتى بك هَاهُنَا ؟ •

إنما أراد : أمرنا حَنَانٌ ؛ كقوله عز وجل : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ) (٢) فالتقدير :

فيا بُنْتَى عليكم مَثَلُ الْجَنَّةِ ، ثم قال : فيها ، وفيها .

ومن قال : إنما معناه : صِفَةُ الْجَنَّةِ فقد أخطأ ؛ لِأَنَّ (مَثَل) لا يُوضَعُ في موضعِ صفة .

إنما يقال : صفة زيد أنه ظريف ، وأنه عاقل . ويقال : مَثَلُ زيد مَثَلُ فلان . وإنما المَثَلُ

مأخوذ من المَثال والحذو ، والصفة تحلية ونعت .

• • •

فأما تأويل قولهم : لبيك فإنما يقال : أَلْبُ فلان على الأمر : إذا لزمه ودام عليه

فمعناه : مُدَاوِمَةٌ على إيجابتك ، ومُحَافَظَةٌ على حَقِّكَ . فإذا قال العبد لربِّه : لبيك فمعناه : مُلَازِمَةٌ

لطاعتك ، ومُحَافَظَةٌ على أمرِكَ .

= والبيت لامرئ القيس قال شارحه الوزير أبو بكر ص ١٥٦

وجدته في النسخة الصحيحة : (ويمنعها) وهو أشبه بالبيت

وانظر الديوان ص ١٤٨ ، ومعجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ اذ رواه برواية أخرى .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٦١ ، ١٧٥ على رفع حنان خيرا لمبتدأ

محدوف . قال : سمعناه من بعض العرب الموثوق به برويه : فقلت حنان . . .

لم ترد تحنن ، ولكنها قانت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفي هذا المعنى كله

معنى النصب .

والبيت لمنذر بن درهم الكلبى وذكر ياقوت قصيدته في معجم البلدان ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥

وانظر الخزانه ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) الرعد : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٧١ « وأما قوله عز وجل (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد

منهما مائة جلدة) وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فان هذا لم يبين على

الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى (مثل الجنة التي وعد المتقون) ثم قال بعد : فيها

كذا وكذا ، فانما وضع المثل للحديث الذي بعده ذكر بعد أخبار وأحاديث فكانه على قوله : ومن

القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه

• والله أعلم •

وقولك : سَعْدَيْكَ . إِنَّمَا معناه من قولك : قد أشعد فلان فلانا على أمره ، وساعده / عليه .
فإذا قال : اللَّهُمَّ لِيَبِكْ وَسَعْدَيْكَ ، فَإِنَّمَا معناه : اللَّهُمَّ ملازمةً لأَمْرِكَ ، وَمُسَاعَدَةً لأَوْلِيائِكَ ،
وَمُتَابَعَةً عَلَى طَاعَتِكَ .

فلو كان الباب واسعا لكان مُتَصَرِّفًا ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الضَّرْبِ من ضربت ، وَلَكِنَّهُمَا مُشْتَقَّانِ
للمبالغة من الفعل كسبحانَ الله ، ومعاذَ الله ؛ فَلِذَلِكَ أُلْزِمَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً .

فَأَمَّا (حَنَانٌ) فَمِنْفَرِدٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَنَنْتُ ، مِثْلُ قَوْلِكَ : ذَهَبَتْ ذَهَابًا ، وَيَتَصَرَّفُ فِي الْكَلَامِ
فِي غَيْرِ الدَّعَاءِ (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا) (١) وَتَقُولُ : تَحَنَّنْ عَلَيَّ . فَهَذَا وَجْهُ مَا جَاءَ عَلَى فِعْلِهِ ، وَمَا لَمْ
يَأْتِ عَلَيْهِ فِعْلٌ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : شُكْرَانِكَ لَا كُفْرَانِكَ - فَهُمَا مُصْدَرَانِ لِحَقِيقَتِهِمَا الزِّيَادَةَ . وَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ : شُكْرًا
لَا كُفْرًا . وَلَكِنْ وَقَعَتْ الزِّيَادَةُ لِلْمِبَالِغَةِ (٢)

* * *

واعلم أَنَّ المَصْدَرَ كسائر الأسماء إِلَّا أَنَّهُ اسْمٌ لِلْفِعْلِ . فَإِذَا نَصَبْتَ فِعْلًا إِضْمَارَ الفِعْلِ .
فَمِنَ المَصَادِرِ مَا يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ ، فَيَكُونُ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ
ومنها ما لا يكون له حقُّ الاسمِ .

فَأَمَّا مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ حَتَّى صَارَ بَدَلًا مِنَ الفِعْلِ فَقَوْلُكَ : حَمْدًا وَشُكْرًا . لَا كُفْرًا . وَعَجَبًا (٣)
إِنَّمَا أَرَدْتُ : أَحْمَدُ اللَّهَ حَمْدًا . فَلَوْلَا / الِاسْتِعْمَالُ الَّذِي أَبَانَ عَنِ ضَمِيرِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ تُضْمِرَ ؛
لِأَنَّهُ مَوْضِعُ خَبَرٍ ، وَإِنَّمَا يَحْتَسِنُ الإِضْمَارُ وَيَطْرُدُ فِي مَوْضِعِ الأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لَا يَكُونُ
إِلَّا بِفِعْلٍ . نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا . إِنَّمَا أَرَدْتُ : إِضْرَبْ ضَرْبًا . وَكَذَلِكَ ضَرَبْتُ زَيْدًا .

(١) مريم : ١٣
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٤ :
« ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى : غفران ، لأن بعض
العرب يقول : غفرانك لا كفرانك ، يريد : استغفارًا لا كفرًا » .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك اظهساره من
المصادر في غير الدعاء » .

من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة .
فإنما ينتصب هذا على اضممار الفعل . كأنك قلت : أحمد الله حمداً ، وأشكر الله شكراً ،
وكانك قلت : أعجب عجباً .
وانما اختزل الفعل ها هنا ، لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك في
باب الدعاء : كأن قولهم : (حمدا) في موضع : أحمد الله ، وقوله : عجباً منك في موضع : أعجب
منه

نصبت الضرب باضرب ، ثم أضفته إلى زيد لما حذف التنوين ؛ كما تقول : هذا ضاربُ زيد غدا . والأصل إثباتُ التنوين ، وحذفه استخفافٌ لعلمِ المخاطب .

ألا ترى أنَّ الاسمَ المضاف إلى معرفة على نيةِ التنوين لا يكون إلا نكرة ؛ لأنَّ التنوين في النية ، نحو قوله عزَّ وجلَّ : (هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا) (١) و (هَذِيأ بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ) (٢) . هو وصف للنكرة ، وتدخل عليه (رُبُّ) كما تدخل على النكرة . وقد مضى تفسير هذا في بابه (٣) .

قال الشاعر :

يا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةَ مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا (٤)

يريد : غابط لنا . ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا لَقَيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) (٣)

وإنما التقدير -- والله أعلم -- : فضرباً الرقاب . فهذا يدلُّ على ما بعده ، وما يرد من جنسه ونظائره .

(١) الأحقاف : ٢٤ وانظر سيبويه ج ١ ص ٢١١ ، ص ٨٤ .

(٢) المائة : ٩٥ وانظر سيبويه ج ١ ص ٨٤ .

(٣) لم يتقدم وإنما سيأتي في الجزء الرابع ص ٤٦٣ - ٤٦٤

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٢ على أن إضافة غابطنا لا تفيد تعريفاً بدليل دخول

رب ، لأنها لا تجر إلا النكرة .

قال الزمخشري في شرحه للبيت : رب انسان يقبطني بمجتي لك ، ويظن أنك تجازيني

بها ، ولو كان مكاني للاقى ما لاقيته من المباعدة والحرمان . وانظر شرح الأعمش له .

والبيت من قصيدة طويلة لجرير في هجاء الأخطل في الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨

وانظر السيوطي ص ٢٤٢ - ٢٤٣

(٥) سورة محمد - عليه الصلاة والسلام - : ٤

وانظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ والكامل ج ٢ ص ٢٢٢

هذا باب

المصادر في الاستفهام على جهة

التقدير وعلى المسألة

لِوَذَلِكَ قَوْلِكَ : أَقِيَامًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ^(١) . لَمْ تَقُلْ هَذَا سَائِلًا ، وَلَكِنْ قَلْتَهُ مُؤَبِّحًا مُنْكَرًا
لَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَلَوْلَا دَلَالَةُ الْحَالِ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ الْإِضْمَارُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يُضَمَّرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ
ذَالٌ ؛ كَمَا أَنَّ الْأِسْمَ لَا يُضَمَّرُ حَتَّى يَذْكَرَ ، وَإِنَّمَا رَأَيْتَهُ فِي حَالِ قِيَامٍ فِي وَقْتٍ يَجِبُ فِيهِ غَيْرُهُ ،
فَقَلْتُ لَهُ مُنْكَرًا .

ومثله : أقعودا وقد صار الناس ، كما قال :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِي ^(٧) •

فإنما قال إنكارا على نفسه الطرب وهو على غير حينه .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٩ = وأما ما ينتصب في الاستفهام في هذا الباب فقولك :
أقياما يا فلان والناس قعود ، وأجلوسا والناس يقرون • لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه
قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام •

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٠ على حذف الفعل قال :

فانما أراد : أتطرب ، أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل •

وبعده : والدهر بالانسان دوازي

الطرب : خفه من حزن كما يدل عليه السياق • وبخ نفسه على وقوع الحزن منه مع حال

الشيخوخة على ديار أحبته الخالية •

والهمزة للاستفهام الانكاري التوبيخي ، فتقضى أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ، كما

قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٦ •

وانتصب طربا بفعل مضمر دل عليه الاستفهام ، لأنه بانفعل أولى •

القنسرى : الكبير المسن • قال أبو علي : لم اسمع بالقنسرى الا في شعر العجساج ••

(المخصص ج ١ ص ٤٥) وكذلك قال الأعلام •

الدوازي : مبالغة دائر والياء لتأكيد المبالغة ، ويريد به الدهر يدور بالانسان أحوالا •

والبيت من قصيدة للعجاج من مشطور السريع وفي كتاب سيبويه أنه رجز وكذلك في

السيوطي ص ١٨ وسيكرر المبرد هذا البيت قريبا •

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥١١ - ٥١٣ وديوانه ص ٦٦ - ٦٧ ، والتمام ص ١٢١ •

وكذلك إن خبّرت على هذا المعنى فقلت : قياما - علم الله - وقد قعد الناس ، وجلوسا والناس يحسرون .

وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : أقائمنا وقد قعد الناس . فإنما جاز ذلك ؛ لأنه حال . والتقدير : أتثبت قائما (١) ، فهذا يدلُّك على ذلك المعنى .

• • •

وتقول في باب منه آخر : ما أنت إلا سيرا ، وما أنت إلا ضربا (٢) ، وكذلك : زيدٌ سيرا ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ د باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال . . . وذلك قولك : أقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب . . . وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه فكانه لفظ بقوله : أتقوم قائما ؛ وأتقعد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع ، .

* * *

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو أقائمنا وقد قعدت الناس حال حذف عاملها، والخلاف بينهما في تقدير العامل: فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي : أتقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل : أتثبت . وفي تعليق السيرافي : قال المبرد : والقول عندي ما قاله سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيدا ، كما يكون المصدر توكيدا .
والرضي في شرح الكافية ينسب إلى سيبويه والمبرد أن الوصف عندهمسا مفعول مطلق ، والصفة قائمة مقام المصدر ، والتقدير : أتقوم قياما .

السيوطي ينسب إلى المبرد أن الوصف مصدر جاء على وزن فاعل .
قال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦ د ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على مالا ينبغي في الحال مع الهمة وبدونها ، نحو قولهم : أقائمنا وقد قعدت الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب .

فهو عند السيرافي حال مؤكدة .

وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي : أتقوم قياما . . . وفي الهمع ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ د أنابوا عن المصدر اللزوم اضمار ناصبه صفات كماثدا بك وهنيئا لك ، وأقائمنا وقد قعدت الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . رأى الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها المنتزم اضماره والتقدير : أعوذ ، وأتقوم ، وأتقعد . . . وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل . . . وانظر ابن يعيش ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ د باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف وانلام أو لم يكن على اضمار الفعل المتروك اظهارة . . . وذلك قولك : ما أنت إلا سيرا ، وإنما أنت سيرا سيرا ، وما أنت إلا الضرب الضرب ، وما أنت إلا قتلا قتلا . . .

وزيد أبداً قياماً . وإنما جاز الإضمار ؛ لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا/ لا يكون إلاً بالفعل ، وأنَّ المصدر إنما يدلُّ على فعله ، فكأنَّك قلت : زيد يسير سيرا ، وما أنت إلاً تقوم قياماً ، وإن شئت قلت : زيد سَيرٌ يا فتى . فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون : زيدٌ صاحبُ سيرٍ ، فأقامت المضاف إليه مقامَ المضافِ ؛ لما يدلُّ عليه : كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) (١) إنما هو : أهل القرية كما قال الشاعر :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ(٢)

أى ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها . وكذلك

= فكانه قال في هذا كله : ما أنت إلا تفعلُ فعلاً ، وما أنت إلا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك ، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلة الأمر والنهى ، لأنَّ الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما وإن كان الأمر والنهى أقوى

(١) يوسف : ٨٢ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٨ ، ج ٢ ص ٢٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٩ على جعل المصدر خبراً على السعة ، كقولك : نهارك صائم ، وليلك قائم .

وفى الكامل ج ٣ ص ١٥٣ « يكون سماها بالمصدر ، كما قالت الخنساء . فانما هي اقبال وإدبار ، ويجوز أن يكون نعتها بالمصدر ، لكثرة منها ، ويجوز أن يكون أرادت ذات اقبال وإدبار ، فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف إليه مقامه ، كما قال عز وجل (ولكن البر من آمن بالله) فجائز أن يكون : بر من آمن بالله ، وجائز أن يكون : ولكن ذا البر من آمن بالله . والمعنى يؤول الى شيء واحد » .

فظاهر كلام المبرد فى الكامل أن البيت يجوز فيه ثلاثة توجيهات : أن يكون من المجاز العقلى أو المصدر فى تأويل اسم فاعل أو على تقدير حذف المضاف والمبرد ذكر هنا الوجهين وقال بتأويل المصدر باسم فاعل فى الجزء الرابع ص ٥٩٤ من الأصل .

وللشيخ عبد القاهر كلام جيد فى هذا البيت . ذكره فى دلائل الإعجاز ص ٢١٧ - ٢١٨ وهذا نصه : « ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وإدبار

وذلك أنها لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما فتكون قد تجوزت فى نفس الكلمة ، وانما تجوزت فى أن جعلتها - لكثرة ما تقبل ، وتدبر لغلبة ذاك عليها واتصاله بها ، وأنه لم يكن لها حال غيرهما - كأنها قد تجسمت من الاقبال والادبار . وانما يكون المجاز فى نفس الكلمة لو أنها قد استعارت الاقبال والادبار لمعنى غير معناهما الذى وضعها له فى اللفظة » .

يقال : رتعت الابل وأرتعتها : تركتها ترعى .

ادكرت : تذكرت ، أى : تذكرت ولدها .

=

قوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) (١) . الوجهُ : ولكن البرير من آمن بالله .

ويجوز أن يوضع البر في موضع البار على ما ذكرت لك .

فإذا قلت : ما أنت إلا شرب الإبل - فالتقدير : ما أنت إلا تشرب شرب الإبل ، والرفع

في هذا أبعد ؛ لأنه إذا قال : ما أنت إلا سير . فالمعنى : ما أنت إلا صاحب سير ؛ لأن السير له .

فإذا قال : ما أنت إلا شرب الإبل ففيه فعل ؛ لأن الشرب ليس له . وإنما التقدير : إلا تشرب

شرباً مثل شرب الإبل ، فإذا أراد / الضمير في الرفع كثر ، فصار المعنى : ما أنت إلا صاحب

شرب كشرب الإبل ، فهذا ضعيف خبيث (٢) .

ومثل الأول قوله :

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ (٣)

يريد : كخلالة أبي مرحب . فهذا كقوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ)

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ خِضْتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعِيلٍ فِي ذِي الْفَقَارَةِ عَاقِلٍ (٤)

* * *

= والبيت من قصيدة للخنساء في رثاء أخيها .
انظر الخزانة ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١١ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٧١ والديوان
ص ٥٧ - ٥٩ .

(١) البقرة : ١٧٧ ، وانظر كتاب ما اتفق لفظه ص ٣٢ ، الكامل ج ٣ ص ١٥٣
وفي سيبويه ج ١ ص ١٠٨ « وقال تعالى : (ولكن البر من آمن بالله إنما هو : ولكن البر
بر من آمن بالله » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ومن ذلك قولك : ما أنت إلا شرب الإبل ، وما أنت إلا
ضرب الناس ، وما أنت إلا ضربا الناس ، وأما شرب الإبل فلا ينون ، لأنه لم يشبهه بشر الإبل
ولأن الشرب ليس بفعل وقع منك على الإبل » .

استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٠ على حذف المضاف ، والتقدير : كخلالة أبي مرحب .
الخلالة : الصداقة مصدر .

يقول : وصل هذه المرأة لا يثبت ، كما لا تثبت صداقة هذا الرجل .
وفي اللسان : الخلالة مثلثة ، وقال : أبو مرحب : كنية الظل أو كنية عرقوب .
والبيت للنايفة الجعدى .

انظر الانصاف ص ٤٧ وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٣ وأمالى القالى
ج ١ ص ١٩٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وحماسة البحتري ص ٢٤١ فيها أبيات من
القصيدة ، واللسان (خل) وشرح القصائد السبع لابن الأنبارى ص ٤٥١ .

(٤) استشهد به في كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٢ على حذف المضاف ، أى : على مخافة وعل
وفي أمالى الشجرى ج ١ ص ٥٢ ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة وأنه قصد الى تشبيهه =

واعلم أن المصادر لا تمنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يدل عليها ، أو كان بالحضرة ما يدل على ذلك . وقياسها^(١) قياس سائر الأسماء في رفعها ونصبها وخفضها ، إلا أنها تبدل من أفعالها .

ألا ترى قوله عز وجل : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلْمَسَائِلِينَ)^(٢) أن قوله (أربعة) قد دل على أنها قد تمت . فكأنه قال : استوت استواء . ومثله : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ)^(٣) ؛ [لَأَنَّ فِعْلَهُ خَلَقَ]^(٤) فقوله (أحسن) ؛ أى خلق حسنا خلقا ، ثم أضافه .

ومثل ذلك : (وَعَدَّ اللَّهُ)^(٥) ؛ لأنه لما قال : (وَيَوْمَئِذٍ يَنفِرُحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ) علم أن ذلك وعد منه ، / فصار بمنزلة : وعدهم وعدا ، ثم أضافه . وكذلك : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(٦) . لما قال : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) أعلمهم أن ذلك مكتوب عليهم ، فكأنه قال : كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ .

ومن زعم أن قوله : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) نصب بقوله : عليكم كتاب الله - فليس يدرى ما العربية ؛ لأن الأسماء الموضوعية موضع الأفعال لا تنصرف تصرف الأفعال ، فتنصب ما قبلها . فمن ذلك قوله :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضُ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرَفُ السَّاقِ طَىَّ السِّحْمَلِ^(٧)

وذلك أنه دل بهذا الوصف على أنه منظر فأراد : طوى طى السحمل . فهذه أوصاف تبدل من الفعل ، لدلالاتها عليه .

• حدث بحدث • وانظر ص ٢٢٤ من الامالى أيضا .

وذكره ياقوت فى معجم البلدان ج ٥ ص ١٤٧ برواية : ذى المطارة ، وقال :

مطارة : يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير : أى البقعة التى يطار منها وهو

اسم جبل ويضاف اليه ذو •

قال الأصمى : يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه فقلب

الوعل : تيس الجبل • عاقل : متحصن بوزره عن الصياد •

والبيت من قصيدة للناطقة الذيبانى ، الديوان ص ٨٥ - ٨٩

وانظر الانصاف ٢٣٠ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وشرح المفصليات للانبارى ص ٦٩٣

(١) فى الأصل : وقياسه •

(٢) فى اعراب العكبرى ج ٢ ص ١١٥ « سواء بالنصب مصدر ، أى : فاستوت استواء •

ويكون فى موضع الحال من الضمير فى آقواتها أو فيها أو من الأرض • •

وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٨٦ - والآية فى فصلت : ١٠

(٣) تقدمت فى ص ٢٠٣

(٥) الروم : ٦

(٤) تصحيح السيرافى

(٧) تقدم فى ص ٢٠٣ •

(٦) تقدمت فى ص ٢٠٣

هذا باب

ما يكون من المصادر توكيديا

وذلك قولك : لا إله إلا الله قَوْلًا حَقًّا . كأنك قلت : أقول قولًا حَقًّا ؛ لأنَّ قولك : لا إله إلا الله هو حَقٌّ ، وكذلك : لأضربنك قَسَمًا حَقًّا ؛ لأنَّه بَدَلٌ من قولك : أقسم ، وكذلك : لأقومن قَسَمًا / لأنَّ قولك : لأقومن فيه لام القسم (١) . ومثله .

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلُ (٢)

فإن قال قائل : قد تقع اللام فيما لا قسم فيه .

قيل : تقع على تقدير القسم ؛ لأنَّ قولك : والله لأفعلن مُتَّصِلٌ ، ولو أقسم مُتَّصِمٌ على فِعْلٍ لم يقع - لم يكن ليتَّصَلَ به إلا اللام والنون ، فإنَّما حقُّه القَسَمُ ذُكِرَ أو حُذِفَ ، وكذلك ما كان مِثْلَ الكَمَيْتِ يعنى البلبل ، والجَمِيلِ - إنَّما هو مُصَغَّرٌ ، وإن كان تكبيره غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ لعلَّة قد ذكرناها في باب التصغير (٣) . ألا ترى أنه يُرَدُّ إلى الأَصْلِ في جَمْعِهِ ، فيُجْمَعُ على تكبيره ، وذلك قولك في جمع كَمَيْتٍ : كُمَيْتٌ ؛ كما تقول : أشقَرُ وشُقْرٌ ؛ لأنَّ الأَصْلَ أَكَمْتُ ، وإنَّما هو مُصَغَّرٌ تصغيرَ الترخيم .

وكذلك تقول : كِفْئَانٌ ، وجِئْلَانٌ ؛ لأنَّ تكبيره : فُئَلٌ ؛ كما تقول في النُفْرِ ، والصُّرْدِ ، والجُئَلِ : جِئْلَانٌ ، ونِفْرَانٌ ، وصِرْدَانٌ (٤) ..

(١) مثل له سيبويه بقوله : له على ألف درهم عرفا ج ١ ص ١٩٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٩٠ على نصب قوله (قسما) على المصدر المؤكد لما قبله فقال : « وحين قال : لأميل علم أنه بعد حلف » .

وجمل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض

وقال ابن جنى : « انتصاب (قسما) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله: انى لامنحك الصدود أو من جملة : اننى اليك لاميل » .

ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم بجواز الفصل بين اسم ان وخبرها بمعمول جملة أخرى اجنبى عنهما ، فثبت بذلك أنه من الجملة اثنائية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : واننى اليك لاميل ، أى : أقسم تسما ، وأضمر هذا الفعل ، .

والبيت من قصيدة مشهورة للأحوص يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهى معارضة لقصيدة أخرى بائية . انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٥١ ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(٣) لم يذكر عنه شيئا هناك .

(٤) النفر : طير كالمصافير . الجمل : دويبة . والجميل : البلبل . وانظر حياة الحيوان

ج ١ ص ١١٧ ، ١٨٤ ، ج ٢ ص ٣٠٠ .

فمثل ذلك كرسى ، وقمرى . إنما هو فعل ، والياء ياء النسب / وإن لم يستعمل غير منسوب ،
وليس فيه نسب إلى أرض ولا رجل ولا غير ذلك .

ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسُدُّ مسدّه ، فيكون حالا ، لأنه قد ناب عن اسم
الفاعل ، وأغنى غناه ، وذلك قولهم : قتلته صبيرا . إنما تأويله : ضابرا أو مضبيرا : وكذلك :
جئته مشيا ؛ لأن المعنى : جئته ما شيا . فالتقدير : أمشى مشيا ، لأن المجيء على حالات : والمصدر
قد دل على فعله من تلك الحال .

ولو قلت : جئته إعطاء لم يجز ؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء . ولكن جئته سعيا . فهذا
جيد ؛ لأن المجيء يكون سعيا^(١) . قال الله عز وجل : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعِيًا)^(٢) .
فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها . ويجرى مع كل صنف منها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٦ « باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال . . .
وذلك قولك : قتلته صبيرا ، ولقيته فجاءة ، ومفاجأة ، وكفاحا ومكافحة ولقيته عيانا ،
وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا ، وأخذت ذلك عنه سمعا وسماعا .
وليس كل مصدر - وإن كان في القياس مثل ماضى من هذا الباب - يوضع هذا الموضع
لأن المصدر ما هنا في موضع فاعل إذا كان حالا ، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة . . . »
(٢) البقرة : ٣٦٠

كلام المبرد هنا صريح في أن المصدر المنكر يقع بقياس حالا إذا كان نوعا من فعله وكرر
هذا في ص ٢٣٦ من الأصل في هذا الجزء كما ذكره في الجزء الرابع ص ٥٩٩ .
وكذلك نسبة اليه الزمخشري في المفصل والرضى في شرح الكافية وابن هشام في التوضيح .
ولكن الخضرى في تعليقه على شرح ابن عقيل ينسب إلى المبرد أنه يقيس وقوع المصدر
المنكر حالا مطلقا .

أما السيوطى في الهمع فيقول : اختلف النقل عن المبرد : هل أجازة مطلقا ؟ أو فيما كان
نوعا لعامله . وكذلك في الأشموني .
في حاشية الخضرى ج ١ ص ٣٣٠ « لكن استظهر ابن هشام أطراده مطلقا ، كما نقل
عن المبرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا ، كأطراده خبرا فان الحال أشبه به من
النعمة . . . »

في الهمع ج ١ ص ٢٣٨ « وشذ المبرد فقال : يجوز القياس واختلف النقل عنه : فنقل
عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقا ، ونقل عنه آخرون أنه أجازة فيما هو نوع من الفعل . . .
وانظر الأشموني ج ٢ ص ٦١

بقى أن نبين اعراب هذا المصدر عند المبرد :

ظاهر ما هنا يدل على أنه يعرب المصدر حالا على تأويل المصدر بوصف يشهد لذلك قوله : قتلته صبيرا انما تأويله صابرا ٠٠ وكذلك جثته مشيا ، لأن المعنى : جثته ماشيا .
وقوله فيما يأتى ص ٢٣٥ : واعلم أن من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال ، وتغنى عنها ، فلا يجوز أن تكون معرفة ، لأن الحال لا تكون معرفة ، وذلك قولك : جثتك مشيا وقد أدى عن معنى قولك : جثتك ماشيا ٠٠ والفاعل يحمل على المصدر ، كما حمل المصدر عليه .
تقول : قم قائما فالمعنى : قم قياما .

وقوله فى الجزء الرابع ص ٥٩٨ - ٥٩٩ باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال وذلك قولك : جاء زيد مشيا انما معناه : ماشيا . .

كل هذه النصوص تشير الى أن المبرد يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف .
وقد جاء فى كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف قال هنا :

وكذلك جثته مشيا ، لأن المعنى : جثته ماشيا فالتقدير : أمشى مشيا ، وقال فى الجزء الرابع ص ٥٩٩ : جاء زيد مشيا انما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشى مشيا .
فالعبارتان صدرهما يفيد أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف .

ونرى الرضى وابن يعيش وابن عقيل والسيوطى وغيرهم ينسبون الى المبرد أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا .

انظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥٩ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٩٢ .
وابن عقيل ج ١ ص ٣٣٠ والهمع ج ١ ص ٢٣٨ والتصريح ج ١ ص ٣٧٤ والمختص
ج ١٤ ص ٢٢٦ .

هذا باب

الأسماء التي تُوضَع موضعَ المصادر

التي تكون حالا

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد . فإنما انتصب ؛ لأنه أراد : كلمته
مُشافهةً ، وبايعته نقداً ، فوضع قوله : (فاه إلى في) / موضعَ مُشافهةً ، ووضع قوله : (يدا بيد)
في موضعِ نقداً . فلو قلت : كلمته فوه إلى في لجاز ؛ لأنك تريد : كلمته وفوه إلى في .
وأما بايعته يدا بيد فلا يجوز غيره ؛ لأن المعنى : بايعته نقداً ، أي : أخذتُ منه ، وأعطيت ،
ولست تخبر أنك بايعته ويد بيد ؛ كما أنك كلمته وفوه إلى فيك . ولكن تقول : بايعته يده
فوق رأسه ، أردت : ويده فوق رأسه ، أي : وهذه حاله ؛ لأن هذا ليس من نعت المبايعه ؛
كما كان قولك : مشافهة ونقداً من نعت الفعل ، فكذلك بايعته ويده في يدي^(١) .

• • •

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٥ - ٢٩٦ . باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة
ولا مصادر لأنه حال . • •

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد كأنه قال : كلمته مشافهة وبايعته
نقداً ، أي كلمته في هذه الحال .

وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى في . كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي : كلمته
وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنتصب على قوله : كلمته في هذه الحال ،
فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل .

وأما يدا بيد فليس فيه إلا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : بايعته ويد بيد ، ولم
يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتمجيل ، ولا يبالي أقریباً
كان أم بعيداً ؟ وإذا قال : كلمته فوه إلى في فأنما يريد أن يخبر عن قربته منه وأنه شافهه ،
ولم يكن بينهما أحد . •

وفي أمالي الشجري ج ١ ص ١٥٤ : فان قلت : فقد قالوا : كلمته فاه إلى في ، فنصبوا
المضاف إلى المعرفة على الحال ، وليس بمصدر . • •

فالجواب : أن فاه عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر وذلك المحذوف كان هو الحال
في الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه وتقديره : جاعلاً فاه إلى في . • • •

وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ : (فاه) نصب على الحال ، وجعلوه نائباً عن مشافهة ،
ومعناه : مشافهاً ، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل .

والنائب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته ، وتقديره : كلمته مشافهاً ، وليس ثم
ضمار عامل آخر ، فيكون من الشاذ ، لأنه معرفة . • •

واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن ذلك على موضعه ،
 وصلح للموافقة ، فنصب ، لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبا . وذلك قولك : أرسلها العراك (١) .
 وفعل ذلك جهده وطاقته (١) ، لأنه في موضع : فعله مجتهدا ، وأرسلها معتركة ؛ لأن المعنى :
 أرسلها وهي تعترك ، وليس المعنى أرسلها ؛ / لتعترك قال الشاعر :

٣
 ٢١٠

فَأرسلَهَا العِرَاكَ وَكَمْ يَدُدُّهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدُّخَالِ (٢)

— هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفييين ينصبون فاه الى في باضممار جاعلا او
 ملامفا . . والمذهب الاول ، وهو رأى سيبويه ، اذ لو كان باضممار (جاعلا) لما كان من الشاذ .
 وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٠ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والخزانة ج ١
 ص ٥٢٧ .

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٢ « جعل العراك في موضع الحال ، وهو معرفة ، اذ كان
 في تأويل معتركة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ، وانما جاز هذا الاتساع في المصادر ، لأن
 لفظها ليس بلفظ الحال ، اذ حقيقة الحال ان تكون بالصفات ، ولو صرح بالصفة لم يجز
 دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ، ولا جاء زيد القائم ، لوجود لفظ الحال .
 والتحقيق : ان هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، وانما التقدير : أرسلها معتركة ،
 ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشايبته له ، فصار تعترك ، ثم جعل المصدر موضع الفعل ،
 لدلالته عليه .

يقال : أورد ابله العراك : اذا أوردهما جميعا الماء ، من قولهم : اعترك القوم ، أى :
 ازدحموا في المعترك .

= وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٤ وشرح الكافية ج ١ ص ١٨٤ والمخصص ج ١٤
 ص ٢٢٧ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ د وهذا ما جاء منه مضافا معرفة .
 وذلك قولك : طلبته جهدا . كأنه قال اجتهادا ، وكذلك طلبته طاقتك
 وفي المخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ (وأما ما جاء منه مضافا معرفة ، فقولك : طلبته جهدا
 وطاقتك ، وفعلة جهدى وطاقتى ، وهى في موضع الحال ، لأن معناه : مجتهدا ، ولا يستعمل
 هذا الا مضافا . لا تقل : فعلته طاقة ولا جهدا .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٧ على وقوع العراك - وهو مصدر معرف بال -
 حالا . . .

يقال : أورد ابله العراك : اذا أوردها جميعا الماء كما فى قولهم : اعترك القوم ، أى :
 ازدحموا فى المعركة . والارسال : بمعنى التخلية والاطلاق . الذود : الطرد .

الدخال : أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا . يفعل به ذلك لضعفه كان
 ضعفه منعه من الرى فى الشرب الاول ، فينفض عليهما شربهما بادخاله بينهما .

• وروى على نفض بالضاد المعجمة ، ذكره ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ٢٨٤ .
 • وانظر فى تفسير الدخال أيضا شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ .
 • البيت للبيد من قصيدة وصف فيها حمر وحش تعدو الى الماء يقول :

واعلم أن هذه المنتهبات عن المصادر في موضع الأحوال ، وليست بأحوال ، ولكنها موافقة ،
وموضوعة في مواضع غيرها ؛ لوقوعها معه في المعنى .
وكذلك : جاعن القوم قاطبةً ، وطراً .

إنما معناه : جاعن القوم جميعا ، ولكن وقع (طراً) في معنى المصدر ؛ كما تقول : جاعن
القوم جميعا إذا أخذته من قولك : جُمِعوا جمعا .

وقد يكون الجمع اسما للجماعة . قال الله عز وجل : (سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ) (١) .
فأما قولك : (طراً) فقد كان يونس يزعم أنه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلا حالا . ويقال :
طَرَرْتُ القومَ ، أى : مررت بهم جميعا . وقال النحويون سوى يونس : إنه في موضع المصدر الذي
يكون حالا (٢) .

أورد العير أثنه الماء دفعة واحدة مزدحمة ، ولم يشفق على بعضها أن يتنفس عند الشرب ،
ولم يذمها ، لأنه يخاف الصياد بخلاف الرعاء الذين يدبرون أمر الأبل فانهم إذا أوردوا الأبل
جعلوها قطعاً قطعاً حتى تروى .

والقصيدة في الديوان ص ٧٢ - ٩٤ . وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .
والمختص ج ١٤ ص ٢٢٧ ، معجم المقاييس ج ٤ ص ٢٩٢ ، واللسان (عرك ، نفس ،

دخل) .

(١) القمر ٤٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨٩ « وجعلوا قاطبة وطرا اذا لم يكونا اسمين بمنزله الجميع
وعامة ، وكقولك : كفاحا ومكافحة .

وكذلك طرا وقاطبة (عند يونس) بمنزلة وحده وجعل المضاف بمنزلة : كلمته فاه الى في .
وأما طرا وقاطبة فاشبه بذلك ، لأنه جيد أن يكون حالا غير المصدر نكرة ، ولا يجوز أن
يكون حالا غير المصادر الا نكرة ، والذي نأخذ به الأول . »

وفي المختص ج ١٧ ص ١٣٣ - ١٣٤ « وأما قولهم : مررت بهم قاطبة ، ومررت بهم
طرا فعلى مذهب سيبويه والخليل هما في موضع مصدرين وان كانا اسمين ، وذلك أن قاطبة وان
كان لفظها لفظ الصفات ، كقولنا : ذاهبة وقائمة وما أشبه ذلك (وطرا) وان كان لفظها لفظ صفرا
وشهبا وما أشبه ذلك فانه لا يجوز حملها الا على المصدر . »

وقال في ج ٣ ص ١٢٥ « سيبويه : جاءوا طرا ومررت بهم طرا ومنهجه أنه لا يستعمل
الا حالا ، وقد حكى عن خصيب المتطيب النصرالى وكان من أفصح النساس أن أبا عمرو بن
العلاء قال له : كيف حالك ؟

فقال : أحمد الله الى ظر خلقه ، فاستعمله غير حالة . »

وفي شرح الكافية للرصى ج ١ ص ١٩٧ : « وقد يلزم بعض الأسماء الحالية ، نحو كافة
وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطبوا
فيه ، »

وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٠٩ ، ١٢٠ وكليات أبي البقاء ص ٢٩٤ .

هذا باب

٣
٢١١

الاسماء الموضوعية في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك/

أو أريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجزئ كلهم وأجمعين

وذلك قولك : مررت بزيد وخذته ، ومررت بأخويك وخذتهما ، ومررت بالقوم خمستهم ، ومررت بهم ثلاثتهم ، وأناه القوم قضهم بقضيبضهم .

أما قولك : مررت بزيد وخذته فتأويله : أوحدته بمرورى إيحادا ؛ كقولك : أفردته بمرورى إفرادا . وقولك : (وخذته) فى معنى المصدر ، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب (١) .

وأما قولك : مررت بالقوم خمستهم فجاز أن تُجرىه على الأول فتقول : مررت بالقوم خمستهم ، وما أشبه الخمسة من قولك : ثلاثتهم ، وأربعتهم ، والمعنى مختلف لأنك إذا قلت : مررت بالقوم خمستهم - فمعناه : بهؤلاء تخميسا ؛ كقولك : مررت به وخذته ؛ أى : لم أخلط معه أحدا .

فكذلك قولك فى الجماعة إنما هو خصصتهم .

وإذا قلت : مررت بالقوم خمستهم - فهو على أنه قد علم أنهم خمسة ، وإنما أجرى مجزئ

ككل . أراد : مررت بالقوم كلهم ؛ أى : لم أبق من هؤلاء الخمسة أحدا . فالغنى يحتمل أن تكون قد مررت بغيرهم ؛ كما أنك إذا قلت : مررت بإخوتك كلهم جاز أن تكون قد مررت بغيرهم أيضا (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ و باب ما جعل من الاسماء مصدرًا . . . وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده .

وفى المخصص ج ١٧ ص ٩٨ " مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيح وحده ، وجحيش وحده ، وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأى " .

وانظر ابن يعين ج ٢ ص ٦٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ ؛ وشرح ادب الكاتب للجواليقى ص ١٥٩ .

وللسبكي رسالة سماها : الرفدة فى معنى وحده انظرها فى الأشباه ج ٤ ص ٦٣ - ٦٨ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ " ومثل ذلك فى لغة أهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك الى العشرة " .

وزعم الخليل انه اذا نصب ثلاثتهم فكانه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، ولم أجاوز هؤلاء ، كما أنه اذا قال : (وحده) فانما يريد مررت به فقط لم أجازه .

وأما قولك : مررت بالقوم قَضُّهم بقضيتهم فعلى هذا . كأنك قلت : مررت بالقوم كلهم

وجماعتهم .

ومن قال : قَضُّهم بقضيتهم أراد : انقضاضا ، أى : انقضَّ أولهم على آخرهم (١) .

= وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول : ان كان جرا فجرا ، وان كان نصبا فنصبا ، وان كان رفعا فرفعا .

وزعم الخليل أن الذين يجرونه كأنهم يريدون أن يعموا ، كقولك : مررت بهم كلهم ، أى لم

ادع منهم أحدا .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٦ « وأما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلاثتهم وأربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا أضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبه عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقع النكرة ، أى مجتمعين فى المجرى ، وينسو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على أنها توكيده ، وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم » . وانظر ص ٣٠٦ من شرح الكافية أيضا .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٨ « ومثل خمستهم قول الشاعر :

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضًّا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِهَا

كانه قال : انقضاضهم - أى انقضاضا - ومررت بهم قضهم بقضيتهم .

كانه يقول : مررت بهم انقضاضا . فهذا تمثيل وان لم يتكلم به ، كما كان أفرادا

تمثيلا ، وانما ذكرنا الافراد فى وحده والانقضاض فى قضهم ، لأنه اذا قال : قضهم فهو مشتق

من معنى الانقضاض ، لأنه كأنه يقول : انقضَّ آخرهم على أولهم » .

وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ « وأما قولهم : جاءوا قضهم بقضيتهم ، أى جميعا ، فلما

كان معناه التنكير جاز أن يقع حالا قال الشاعر . . . فقضاها منصوب على انحال وقد استعمل

على ضربين : منهم من ينصبه على كل حال ، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المفعول فى موضع

الحال ، كقولك : مررت به وحده .

ومنهم من يجعل قضا تابعا مؤكدا لما قبله ، فيجره مجرى كلهم ، فيقول : أتتني سليم

قضاها بقضيتها ، ورايت سليما قضاها بقضيتها ، ومررت بسليم قضاها بقضيتها ، ومعناه

أجمعين . وهو مأخوذ من انقض وهو الكسر ، وقد يستعمل فى موضع الوقوع على الشيء

بسرعة » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ « أما قولهم : جاءوا قضهم بقضيتهم فالاولى أن

نقول : ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل ، أى قاضهم بقضيتهم ، أى مع مقوضهم ، أى

كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا ، والأصل فيه أن يكون

قضيضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره ، مثل قولهم : كلمته فوه الى فى . . .

ثم انمحي عن الجملتين أعنى قضهم بقضيتهم ، وفوه الى فى معنى الجملة ، والكلام

لما فهم منهما معنى المفرد ، لأن معنى فوه الى فى صار مشافها ، ومعنى قضهم بقضيتهم :

كافة ، فلما قامت الجملة مقام المفرد : وأدت مؤداه أعرب ما قبل الاعراب منها وهو انجزه الاول

اعراب المفرد الذى قامت مقامه . . .

وقد يستعمل قضهم تابعا لما قبله . . .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٥

ولا يجوز مررت بزید كله (١) ؛ لأنَّ (كَلًّا) لا يقوم في هذا الموضع ، ولا يجوز : مررت بأخويك اثنيهما ؛ لأنَّ الاثنين هما الهاء والميم ، والشئ لا يُضاف إلى نفسه .

وإنما قلت : خَسَّتِهِمْ ؛ لأنَّ (هم) لكلُّ جَمْعٍ ، فاقتطعت من الجمع شيئاً ، فأضفته إلى جميعه ، فصار مختصاً به .

و(هما) لا يكون إلا تثنية .

فإن قلت : فأنت تقول : كلاهما منطلق فـ (كلا) لا يكون إلا لاثنيين ، فلم أضفته إلى ضميرهما؟

فالجواب في ذلك : أنَّ (كَلًّا) اسم واحد فيه معنى التثنية ، فإنما أضفتم واحداً إلى اثنين . ألا ترى أنك تقول : الاثنان منطلقان ، وكلاهما منطلق ، وكِلانا كَفِيل ضامن عن صاحبه . فإنما تأويله : كُلُّ واحدٍ / مِنَّا (٢) ؛ كما قال الشاعر :

أَكْثَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصُ (٣)

٣
٢١٣

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ٤٤ : ولو قلت : جاء زيد ، أو أقبل محمد كله أو أجمع لم يصح ، لأن المجيء والاقبال لا يصح من أجزائهما ، فان أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء نحو اليدين ، والرجلين لم يبعد جوازه .
وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠٩

(٢) في ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ « اعلم أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، كما أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة . هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم مثنى لفظاً ومعنى .

والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً .
وما يدل على أفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المثنى كقولك : جاءني كلا أخويك ، وكلا الرجلين ، ومررت بهما كليهما ، ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك ، ولكن من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك ممنوع . ألا ترى أنه لا يقال : مررت بهما اثنيهما ، كما تقول : مررت بهما كليهما .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦٠ - ٢٦٥ ، كما عرض له في أسرار العربية ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ١٨٨ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩ والخزانة ج ١ ص ٦٣ والمغني ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٠ على أن (أن) المخففة اسمها ضمير الشأن ، والجملة الاسمية بعدها خبرها .

واستشهد به الشجري في أماليه ج ١ ص ١٨٨ على وقوع خبر كِلانا اسماً مفرداً وهو حريص مما يدل على أن كلا اسم مفرد لفظاً ، وكذلك ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ وانظر الانصاف ص ١٢٦ ، ٢٦١ .

ومع هذا إن التثنية إنما تخرج عن الواحد . تقول : رجلٌ ورجلان ، وامرأة امرأتان . فمن هذا الوجه أيضا إذا قلت للواحد : مررت به وحده ، قلت للثنتين : مررت بهما وحدهما فذا بين جدا .

• • •

فأما قولهم : هذا نسيجٌ وحده فلا معنى له إلا الإضافة ، لأنه يُخبر أنه ليس في مثاله أحد ، فلو لم يُضف إليه لقال : هذا نسيجٌ إفرادا . فالإضافة في الحقيقة إلى المصدر . وكذلك عيبرٌ وحده ، وجحيشٌ وحده . ولو قال : جحيشٌ نفسه . وعيبرٌ نفسه وحدها لصلح ؛ لأنه الرجل الذي يخدم نفسه وحدها (١) . فهذا بين جدا .

وكان أبو الحسن الأخفش لا يجيز : اختصم أخواك كلاهما ، ولا اقتتل أخواك كلاهما (٢) ،

= أكاثرة : أضاحكه . وما مصدرية و (حر يص) خبر كلا .

ولم ينسب البيت الى قائل معين :

اجتمع الاخبار عن (كلا) مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في قول الفرزدق :

كلاهما حين جد السير بينهما قد أقلعا وكلا انفيهما رابي

(١) في المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجحيش وحده وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأي » .

في ابن يعيش ج ٢ ص ١١ « قالوا : هو نسيج وحده ، عيبر وحده وجحيش وحده وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب إذا كان رقيقا ، فلا ينسج على منواله معه غيره . فكانه قال : نسيج أفراده ، يقال هذا للرجل : إذا أفرد بالفضل .

وأما عيبر وحده وجحيش وحده فهو تصغير عير وهو الحمار ، يقال للوحشي والأهلي ، وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم . يقال : للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا في رأى ، ولا يدخل في معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ ، والجواليقي ص ١٥٩

وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٣ « عيبر وحده : يضرب لمن لا يخالط الناس ، وقال بعضهم : أى يعاير الناس والأمور ويقيسها بنفسه من غير أن يشاور ، وكذلك : جحيش وحده ويقال جحيش نفسه » .

(٢) نسب أيضا الى الأخفش أنه لا يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما الصبيان في تعليقه على الأشموني ج ٣ ص ٢٨٦ فقال : هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبي علي وذهب الجمهور الى الجواز ، كما قال الدماميني .

ولكن الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٠٩ ينسب الى الأخفش الجواز قال : « لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، لأن الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص ، اذ هو لا يكون الا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد وحده ، وأجاز الأخفش : اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع » .

ويقول : (اختصم) لا يكون إلا من اثنين أو أكثر ، وإنما أقول : جاعني أخواك كلاهما ؛ لأعلم السامع أنه لم يأت واحد ، وكذلك : جاعني إخوتك كلهم ؛ لأعلم أنني لم أبق منهم واحدا ، فقيل له : فقل : اختصم أخواك كلاهما ؛ لأنه لا يلتبس بما بعد التثنية ، فذهب إلى أن (كلاهما) يُكثَرُ به ، ولا يُقَلَّلُ به . وهذا قول كثير من النحويين وليس كما قال إذا حدّد . وذلك أن (كُلا) عموم ؛ لأن الأعداد قد يُقتصر على الشيء منها ، فيكون كلاما ، فنقول : جاءني بنو فلان ، فيجوز أن تعني بعضا دون الكل^(١) فإذا قلت : كلهم دخلت لتدل على العموم . و (كِلَا) ليس كذلك . إنما تقع على الاثنين وأنت تريد كل واحد منهما . فهذا لا يقع إلا على ما وصفنا لأن جماعة أكثر من جماعة ، ولا يكون اثنان أكثر عددا من اثنين فنقول : تكثير أو تقليل . ومن قول الأخفش أنه لا يجوز : استوى زيد وعمرو كلاهما : لأن الاستواء لا يكون من واحد ، إذا أراد : ساوى فلان فلانا ، بل يدخل في باب اقتتل ، واختصم ، ونحوه . وإنما تستخرج هذه المسائل بالتفتيش والقياس .

واعلم أن من الأسماء أسماء محتملة لا تنفصل بأنفسها . فمتى ما سمع منها شيء علم أن صوابه أن يكون محمولا على غيره ، وذلك قولك : / جاءني رجل آخر^(٢) لا يجوز هذا إلا أن

(١) يرى الأصمعي أن دخول آله على كل وبعض لحن ، وقد جاء في شعر مجنون بنى عامر :
لا يعرف البعض من ديني فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضييني
انظر الأغصاني ج ٢ ص ٤٢ ، وعبث الوليد ص ١٩٥ - ١٩٦ فقد استشهد بشعر سحيم عبد بنى الحساس قال :

« كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون ادخال الألف واللام على كل وبعض . ويروى عن الأصمعي أنه قال كلاما معناه : قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيه لحنا الا في موضع واحد وهو قوله : العلم أكثر من آت يحاط بكله فخذوا البعض . وكان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يجيز ادخال الألف واللام على كل لا أنه لفظ بذلك ولكنه يستدل عليه بغيره . والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض وقد أنشد بعض الناس قول سحيم عبد بنى الحساس :

رَأَيْتُ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ كِلَيْهِمَا إِلَى الْمَوْتِ ، يَأْتِي الْمَوْتَ لِلْكَُلِّ مَعْدَا »

وانظر ديوان سحيم ص ٤١ ففيه رواية أخرى . وانظر البحر المحيط ج ١ ص ١٠١ والجزء الأول من المقتضب ص ٣١ ففيه ادخال ال على بعض .
(٢) في اللسان : « والاخر بمعنى غير قولك : رجل آخر ، وثوب آخر .
وأصله : أعمل من التأخر ، فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استقلتا فابدلت الثانية ألفا ، لسكونها وانفتاح الأولى قبلها ، »

تكون قد ذكرت قبَّله رجلا ، فتقول : جاعني فلان ورجل آخر ، أو يقول القائل : هل جاءك فلان ؟ فتقول : جاعني رجل آخر .

وكذلك : سائر كذا وكذا^(١) . لا يكون إلا مضافا إلى شيء قد ذُكِرَ بَعْضُهُ . تقول : رأيت الأمير دون سائر الأمراء ، وجاعني عبد الله . وتأخر عني سائر إخوتي ، إذا كان عند الله أخاك ، فإن لم يكن أخاك لم تجز المسألة إذا لم يكن بعضا أضفت السائر إليه .

ولو قلت : أنتني جاريتك وامرأة أخرى [كان جائزا ، ولو قلت : أنتني جاريتك ورجل آخر لم يجوز ، وكذلك لو قلت : أنتني إختوك ، وامرأة أخرى كان]^(٢) غير جائز .
فإن قلت : أنتني أخوك ، وإنسان آخر جاز وإن عيّنت بالإنسان امرأة ؛ لأنَّ الباب الذي ذكرتها به يجمعها .

وكذلك : جاعني جاريتك وإنسان آخر . وأنت تعني بالإنسان رجلا فهو جيد بالغ .
فأما قوله :

صَلَّى عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنِ وَابْنَتِهَا لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْآخِرِ^(٣)

فإنه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجوز . ألا ترى إلى قول الله عز وجل : (فَعِدَّةٌ

(١) في النهاية لابن الأثير ج ٢ ص ١٢٨ الحديث : فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام أي باقيه . والسائر مهموز : الباقي والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح .

وفي المزهج ج ١ ص ٨١ - ٨٢ « قال الجوهري في الصحاح : سائر الناس : جميعهم » قال ابن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط قال الأزهرى في تهذيبه : أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر : الباقي ، ولأ التفات إلى قول الجوهري فإنه ممن لا يقبل ما ينفرد به .
وقد انتصر للجوهري بأنه لم ينفرد به فقد قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب : إن سائر الناس بمعنى الجميع .

وقال ابن دريد : سائر الناس يقع على معظمه وجله .

وقال ابن بري : يدل على صحة قول الجوهري قول مضرس :

فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَعْذِرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرٌ

وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٤٨

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في الخزانة ج ٣ ص ٦٦٧ - ٦٦٨ قطعان للراعي النميري وللقائل الكلابي فيهما

بيتان مشتركان وهما :

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلّى على جاراتها الآخر

هن الحرائر لا ربات أحمرّة سود المحاجر لا يقرآن بالسور

وفي بيت القتال مكان عزة (عمرة) وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٥٣ .

مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(١) لما قَدَّمَ من ذِكر الأَيَّامِ . وكذلك : (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرٌ مُتَشَابِهَاتٌ)^(٢) . فهذا بابٌ هذا .

وكان حَدُّ (أُخَرَ) أن يكون معه (من كذا ، وكذا) / (أَفْعَل) يقع على وجهين :

أحدهما : أن يكون نعتاً قائماً في المنعوت ، نحو : أَخْرَمَ ، وَأَصْفَرَ ، وَأَعْوَرَ .

والوجه الآخر : أن يكون للتمييز ، نحو : هذا أفضل من زيد ، وأكبر من عبد الله فإن أردت هذا الوجه لم يكن إلا أن تقول : من كذا وكذا ، أو بالألف واللام ، نحو : هذا الأصغر ، والأكبر .

فأما قوله في الآذان : الله أكبر - فتأويله : كبير ، كما قال عز وجل : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ)^(٣) . فإنما تأويله : وهو عليه هيِّن ، لأنه لا يقال : شيءٌ أهون عليه من شيء . ونظير ذلك قوله :

= والصلاة من الله بمعنى الرحمة ، وانظر اللسان (صلى) فقد ذكر البيت ونسبه للراعي وفي البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ ، وآخر الذي مفرده أخرى مؤنثة آخر التي لا تنصرف بمعنى غير . لا يجوز أن يكون ما اتصل به الآمن جنس ما قبله ، تقول : مررت بك وبرجل آخر ، ولا يجوز : اشتريت هذا الفرس ، وحمارة آخر لأن الحمارة ليس من جنس الفرس . فأما قوله : صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلى على جاراتها الآخر فإنه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجوز . . . »

وفي البحر المحيط أيضا ج ٤ ص ٤١ ، وقال أبو جعفر النحاس : « هذا ينبغي على معنى غامض في العربية وذلك أن معنى آخر في العربية من جنس الأول . تقول : مررت بكرم وكريم آخر ، فقوله : آخر يدل على أنه من جنس الأول ، ولا يجوز عند أهل العربية مررت بكرم وخيس آخر ولا مررت برجل وحمارة آخر ، فوجب من هذا أن يكون معنى قوله (أو آخران من غيركم) ، أي : عدلان ، والكفار لا يكونون عدولا . وما ذكره في المثل صحيح إلا أن الذي في الآية مخالف للمثل التي ذكرها النحاس في التركيب ، لأنه مثل بأخر وجعله صفة لغير جنس الأول . »

وأما الآية فمن قبيل ما تقدم فيه آخر على الوصف ، واندرج آخر في الجنس الذي قبله ، ولا يعتبر جنس وصف الأول . تقول : جاءني رجل مسلم وآخر كافر ، ومررت برجل قائم وآخر قاعد ، واشتريت فرسا سابقا وآخر مبطنا ، فلو أخرجت (آخر) في هذه المثل لم تجز المسألة لو قلت : جاءني رجل مسلم وكافر آخر ، ومررت برجل قائم وقاعد آخر . . . »

(١) في آيتين من البقرة : ١٨٤ ، ١٥٨

(٢) آل عمران : ٧

(٣) الروم : ٢٧

في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٩ « وليست (أهون) أفعل تفضيل ، لأنه لا تقاوت عند الله في النسبتين : الإبداء والإعادة ، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى هيِّن ، وكذا هو في مصحف عبد الله . »

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي - وَإِنِّي لَأَوْجَلُ - عَلَى آيَاتِنَا تَعْدُو الْمَيِّتَةَ أَوَّلًا (١) ؟
أى : إِنِّي لَأَوْجَلُ .

فَأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ مِنْ كَذَا وَكَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ (مِنْهُ) أَوْ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ كَقَوْلِكَ : جَاعَتْنِي زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرَ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : آخِرُ مِنْهُ . وَلَكِنْ عُلِمَ أَنَّ الْآخَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَذْكُورٍ أَوْ بَعْدَ أَوَّلٍ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى (مِنْهُ) .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هَذَا قَوْلُهُمْ فِي مَوْنَتِهِ : أُخْرِي ؛ كَمَا تَقُولُ : هَذَا أَوَّلُ مَنْكَ ، وَهَذِهِ الْأَوَّلَى ، وَالْأَوْسَطُ ، وَالْوَسْطَى ، وَالْأَكْبَرُ وَالْكُبْرَى .

فَلَوْلَا أَنَّ (آخَرَ) قَدْ اسْتَعْنَى فِيهِ عَنْ ذِكْرِ (مِنْ كَذَا) لَكَانَ لَازِمًا ؛ كَمَا يَلْزِمُ قَوْلَكَ : / هَذِهِ أَوَّلُ مَنْ ذَاكَ ؛ وَلِذَلِكَ قُلْتُ فِي آخِرِ بَغْيَرِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهَا مَحْدُودَةٌ عَنْ وَجْهَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْبَابَ لَا يُسْتَعْمَلُ

٣
٢١٧

= وَقِيلَ : (أَهْوَنُ) أَفْضَلُ تَفْضِيلًا وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَعْتَقَدِ الْبَشَرِ وَمَا يُعْطِيهِمْ النَّظَرُ فِي الْمَشَاهِدِ مِنْ أَنْ يُعَادِدَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَهْوَنُ مِنَ الْبِدَاءِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الرَّوِيَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْبِدَاءِ ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ الْإِثْنَانُ عِنْدَهُ تَعَالَى مِنَ الْيَسْرِ فِي حَيْزٍ وَاحِدٍ
وَفِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ :

« فَأَمَّا قَوْلُهُ - جَلُ تَنَاوُهُ - : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) فَفِيهِ قَوْلَانُ :
أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الْمَرَضِيُّ عِنْدَنَا إِنَّمَا هُوَ : وَهُوَ عَلَيْهِ هِينٌ ، لِأَنَّ اللَّهَ - جَلُ وَعِزٌ - لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَهْوَنَ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ . . .
وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْآيَةِ : وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ عِنْدَكُمْ ، لِأَنَّ إِعَادَةَ الشَّيْءِ عِنْدَ النَّاسِ أَهْوَنُ مِنْ ابْتِدَائِهِ

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٧ عَلَى أَنَّ (أَوْجَلُ) بِمَعْنَى وَجَلُ ، كَمَا أَنَّ أَكْبَرَ فِي الْأَذَانِ بِمَعْنَى كَبِيرٌ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ج ١ ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٣ عَلَى بِنَاءِ أَوَّلِ عَلَى الضَّمِّ .

وَعَمْرُكَ مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ مَحذُوفٌ وَجُوبًا أَيْ : قَسَمِي ، وَالْكَافُ مِضَافٌ إِلَيْهِ .
وَجُمْلَةٌ (مَا أَدْرِي) جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَجُمْلَةٌ (وَإِنِّي لَأَوْجَلُ) مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ أَدْرِي وَبَيْنَ السَّادَةِ عَنْ مَفْعُولِيهَا . أَوْجَلُ : خَائِفٌ .

وَتَعْدُو : بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ مِنْ عَدَا عَلَيْهِ بِمَعْنَى ظَلَمَ ، وَتَجَاوَزَ الْحُدُودَ .
وَرَى بِالْفَيْنِ الْمَعْجَمَةَ مِنْ غَدَا غَدَا أَيْ : ذَهَبَ غَدَاةً وَهِيَ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الصَّبْحِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَهَذَا أَصْلُهُ ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى اسْتَعْمِلَ فِي الذَّهَابِ وَالْإِنْتِظَارِ أَيْ وَقْتُتِ كَانَ .

وَأَوَّلُ : بَنِي عَلَى الضَّمِّ لِحَذْفِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ وَنِيَّةِ مَعْنَاهُ ، وَالْأَصْلُ : أَوَّلُ أَوْقَاتِ عُدُودِهَا .
الْمَعْنَى : أَقْسَمُ بِبِقَائِكَ مَا أَعْلَمُ أَنَّنَا يَكُونُ الْمَقْدَمُ فِي عُدُوِّ الْمَوْتِ عَلَيْهِ .
وَالْبَيْتُ مَطْلَعُ قَصِيدَةِ لَمْعَانَ بْنِ أَوْسٍ وَهِيَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٥٧ - ٦٠ .
وَفِي الْحِمَاسَةِ ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٦ ، وَالْخَزَائِنَةُ ج ٣ ص ٥٠٥ - ٥٠٧ .
وَحِمَاسَةُ الْبَحْتَرِيِّ ص ٨٥ - ٩٠ .

إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مِنْ كَذَا (١) . فَلَمَّا سَقَطَ . (مِنْ كَذَا) سَقَطَ . مَا يِعَاقِبُهُ ، فَلَمْ يَصْرَفْ .
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرَهُ (وَأَخْرَجَ مُتَشَابِهَاتٌ) . (٢) فَلَمْ يَصْرَفْ . وَقَالَ : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) ،
 فَلَمْ يَصْرَفْ . فَهَذَا دَلِيلَانِ بَيِّنَانِ مَعَ الْمَعْنَى الَّتِي يَجْمَعُهُ .

* * *

وَأَعْلَمُ أَنَّ (أَفْعَلَ) إِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَضَعَهُ مُوَضِّعَ الْفَاعِلِ فَمَطْرُدٌ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

قُبِّحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا الْأُمُّ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا (٤)

يُرِيدُ : صَغِيرًا وَكَبِيرًا . فَهَذَا سَبِيلُ هَذَا الْبَابِ

(١) سِيَّاتِي الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ أُخْرٍ فِي الْمَنْعُوقِ مِنَ الصَّرْفِ فَتَرْجِيءُ التَّعْلِيْقَ عَلَيْهِ .

(٢) آلُ عِمْرَانَ : ٧

(٣) الْبَقْرَةُ : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) اسْتَشْهَدُ بِهِ فِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٧ عَلَى أَنَّ أَصْغَرَ وَأَكْبَرَ بِمَعْنَى صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ .

وَالْتَفْضِيلُ فِي الْبَيْتِ غَيْرُ مَرَادٍ ، فَإِنَّ أَصْغَرَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْأُمِّ ، وَالْمَعْنَى نَسَبَتُهُمْ
 إِلَى أَشَدِّ اللَّؤْمِ فِي حَالِ صَغَرِهِمْ وَفِي حَالِ كِبَرِهِمْ ، وَالتَّفْضِيلُ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
 التَّقْدِيرُ : أَصْغَرَ مِنْ غَيْرِهِ وَأَكْبَرَ مِنْهُ ، وَفِيهِ تَكْلُفٌ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْغَرَ صِفَةً لِلْأُمِّ لِلتَّمْثِيلِ فَيَرْجَعُ إِلَى مَعْنَى الْحَالِيَةِ .

وَالْأُمُّ : مَنْصُوبٌ عَلَى الذَّمِّ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِقَوْلِهِ نَفَرًا ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ
 مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنْتُمْ الْأُمُّ قَوْمٍ وَالْقَطْعُ لِلذَّمِّ أَيْضًا .

اللَّؤْمُ : ضِدُّ الْكَرَمِ . يُقَالُ : قَبِحَ اللَّهُ ، أَي نَحَاهُ عَنِ الْخَيْرِ . وَالجُمْلَةُ دَعَائِيَّةٌ .

نَفَرًا : تَمْيِيزٌ مَحْوُولٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : قَبِحَ نَفَرَكُمْ .

النَّفَرُ : جَمَاعَةُ الرِّجَالِ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ وَقِيلَ إِلَى سَبْعَةٍ ، وَلَا يُقَالُ نَفَرٌ فِيمَا زَادَ عَلَى

العَشْرَةِ .

وَلَمْ يَعْرِفْ قَائِلُ الْبَيْتِ . أَنْظَرَ الْخَزَانَةَ ج ٣ ص ٥٠٠ - ٥٠٢ .

وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ١ ص ١٤٤ « وَأَجَازَ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالْمَهْدِيُّ وَعَيْرُهُمَا أَنْ يَكُونَ

(أَعْلَمُ) هُنَا اسْمًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ . . . وَمَا أَجَازَهُ مَكِّيُّ مَبْنِيٌّ عَلَى أَمْرَيْنِ غَيْرِ صَحِيحَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : ادِّعَاءُ أَنْ (أَفْعَلَ) يَأْتِي بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَهَذَا قَالَ بِهِ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ .

وَخَالَفَهُ النُّحَوِيُّونَ ، وَرَدُّوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ ، وَقَالُوا : لَا يَخْلُو (أَفْعَلَ) مِنَ التَّفْضِيلِ وَإِنْ كَانَ يَوْجَدُ

فِي كَلَامِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنْ (أَفْعَلَ) قَدْ يَخْلُو مِنَ التَّفْضِيلِ . . . حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ ذَكَرَ فِي جَوَازِ

اِقْتِيَاسِهِ خِلَافًا تَسْلِيمًا مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ مَسْمُوعٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَقَالَ : وَاسْتِعْمَالُهُ عَارِيًا دُونَ (مِنْ)

مَجْرَدًا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ مُؤَوَّلًا بِاسْمِ فَاعِلٍ أَوْ صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ مَطْرُدٍ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ ، وَالْأَصَحُّ

قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ .

الْأَمْرُ الثَّانِي : أَنَّهُ إِذَا سَلِمَ وَجُودُ (أَفْعَلَ) عَارِيًا مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ فَهَلْ يَعْمَلُ عَمَلُ اسْمِ

الْفَاعِلِ أَمْ لَا ؟ وَالْقَائِلُونَ بِوَجُودِ ذَلِكَ لَا يَقُولُونَ بِاعْمَالِهِ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَّا بِبَعْضِهِمْ فَاجَازَ ذَلِكَ .

وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ كَوْنِ (أَفْعَلَ) لَا يَخْلُو مِنَ التَّفْضِيلِ وَلَا

مِبَالَاةً بِخِلَافِ أَبِي عُبَيْدَةَ لِأَنَّهُ كَانَ يَضَعُ فِي النُّحُوِّ . . . »

وَأَنْظَرَ ابْنَ يَعِيشَ ج ٦ ص ١٠٣ وَشَرَحَ الرِّضَى لِلْكَافِيَةِ ج ٢ ص ٢٠٢ وَالرُّوْضَ الْأَنْفَ

ج ١ ص ٣١ - ٣٢ وَالْكَامِلَ ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ .

هذا باب

مسائل (أفعل) مُسْتَقْصَاةٌ

بَعْدَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَصُولِهِ

تقول : مررت برجل خَيْرٌ منك أبوه ، وجاءني رجل خَيْرٌ منك أخوه ، ورأيت رجلا أفضلُ منك أخوه . يُختار في هذا الرفع والانقطاع من الأوّل (١) ؛ لأنّه ليس اسمُ الفاعل الذي يَجْرِي على الفِعْل ؛ نحو : فاعِلٌ وما أشبه ذلك ممّا هو اسمُ الفاعل ، نحو : مررت برجل حَسَنٍ أبوه ؛ لأنّه اسمٌ من حَسَنٍ يَحْسُنُ ، ومررت برجل كريمٍ أبوه / لأنّه من كَرُمٍ كضاربٍ من ضرب .
(وَأَفْضَلُ) فيه معنى الفِعْل ، فإن أجريته على الأوّل فبذلك المعنى ، كأنك قلت : يَفْضُلُهُ أبوه .
وإن لم تُجْرِهِ فليَمَّا ذكرت لك ، وهو الباب .

فإن جرى على الأوّل أتبعته ؛ لأنّه نَعَتٌ له خاصّةٌ ، وذلك قولك : مررت برجل خَيْرٍ منك ، ومررت بدرهمٍ سَوَاءٍ يا فتى ، ومررت برجلٍ سَوَاءٍ درهمه .
فإن قلت : برجلٍ سَوَاءٍ هو والعدمُ خَفِضْتُ ؛ لأنّ (سَوَاءٌ) له خاصّةٌ . فعلٌ هذا يَجْرِي هذا الباب (٢) .

ثمّ نذكر المسائل ، ونقول : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ عنده زيدٌ من عمرو . فَأَجْرَنْتُ (أَحْسَنَ) على الأوّل خلافا لما ذكرت أنّه المختار . ولم يجز هاهنا غَيْرُهُ ؛ وذلك أنّك إذا قلت : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينِ زيدٍ ، فأردت أن ترفع (أَحْسَنَ) كنت قد أضمرت قَبْلَ الذِّكْرِ ، وذلك لأنّ الهاء في قولك (منه) إنّما هي الكُحْلُ .

ولو قلت : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينِ زيدٍ - كنت قد فصّلت

(١) في التصريح ج ٢ ص ١٠٦ « مررت برجل أفضل منه أبوه . أكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٣٢ « لا ترى أنك لا تقول : مررت بخير منه أبوه
وأما مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لأن في سواء اسما مضمرا مرفوعا » .

بين الكحل وما هو له بما ليس من الكلام ، ووضعه في / غير موضعه . فإن أُخِّرَت الكحل ،
 قلت : ما وأيت رجلا أَحْسَنَ في عينه منه في عين زيد الكحلُ وأنت تُقَدِّرُ أَنَّ (أَحْسَنَ) هو
 الابتداء - كان خطأ لما قدمت من ضمير الكحل قَبْلَ ذِكْرِهِ (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٣٢ «وتقول : ما رأيت رجلا أبغض اليه الشر منه اليك ،
 وما رأيت أحدا أحسن في عينيه الكحل منه في عينه ؛ ليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ، لأنه
 مفضل الأب على الاسم في (من) وأنت في قولك أحسن في عينه الكحل منه في عينه لا تريد أن
 تفضل الكحل على الاسم الذي في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت
 أن للكحل ههنا عملا وهيته ليست له في غيره من المواضع ، فكانك قلت : ما رأيت رجلا عاملا
 في عينه الكحل فعمله في عين زيد ، وما رأيت رجلا مبغضا اليه الشر كما بغض الي زيد .
 ويدلك على أنه ليس بمنزلة خير منه أبوه أن الهاء التي تكون في من هي الكحل والشر ،
 كما أن الاضمار الذي في عمله وبغض هو الكحل والشر .

ومما يدل على أنه على أوله ينبغي أن يكون أن الابتداء فيه محال أنك لو قلت : أبغض اليه
 منه الشر - لم يجز ، ولو قلت : خير منه أبوه جاز .
 في كلام سيبويه وتعليقه شيء من الغموض ، وأستعين على توضيحه بما ذكره بعض
 النحويين :

علل ابن الحاجب في كافيته وشرحها ص ١٠٠ جعل الكحل فاعلا بأنه لو رفع (أحسن)
 على أن يكون خيرا للكحل للزم على ذلك الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي فان منه متعلقة
 بأحسن ، وفصل بينهما الكحل الواقع مبتدأ .
 وقد بسط الرضى هذا التعليل ، وقال عنه :

انه تعليل سيبويه ، كما قال أيضا : أن الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي
 لا يجوز ، وانما يجوز ذلك في العامل القوي ، نحو : زيدا كان عمرو ضاربا .
 ثم قال ابن الحاجب : لو قدمت منه لرجع الضمير الى غير المذكور .
 وكذلك قال الرضى .

وعلق العصام على كلام الرضى بقوله :
 فيه أن المرجع وان آخر لفظا يقدم محكما ثم قال : فالجواب أنهم لم يرضوا بالتزام خلاف
 الاصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا .

انظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٠٦ وشرح الجاسي ص ٢٠٠ وشرح العصام
 ص ٢٤٩ .

وفي الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨١ .

الثاني من تعليل الجمهور لرفع أفعال الظاهر : أنه لو لم يرفع الظاهر ، ورفع إما على أنه
 مبتدأ مخبر عنه بالكحل أو خبر الكحل تقدم عليه لزم منه أمر منتع وهو الفصل بين أفعال
 ومعموله بأجنبي منه .

ومعنى الأجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه .

والفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي لا يجوز ، لأنهما كالكلمة الواحدة . قيل : ولان أفعال
 مع من كالتضائفيين ، ولا يفصل بينهما بأجنبي على قول الجمهور ولا بغيره الا لتضرورة .

وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدم (أحسن) ، ويتأخر
 (منه) أما على تقدير أن يتقدم (الكحل) أو يتأخر (منه) بأن يقال : ما رأيت رجلا الكحل

أحسن في عينه منه ، أو ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور .

وأجاب بدر الدين بن مالك بأن في تقديم الكحل تقديم غير الأهم . . .

وإن قَدَّرت أن يكون (الكحل) هو الابتداء فيجيدٌ بالغ ، وتأخيرُهُ كتقديمه . فكأنك قلت :
ما رأيت رجلا الكحل في عينه أحسنُ منه في عين زيد .

وكذلك لو قلت : ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذى الحجَّة (١) [كان
هو الوجه إلا أن تقدّم فتقول : ما من أيام الصوم أحبُّ إلى الله فيها منه في عشر ذى الحجَّة] (٢)
أو تؤخِّر الصوم ، ومعناه التقديم ، فيكون كسأخريك الكحل في المسألة الأولى .

وتقول : زيد أفضلُ منه عبدُ الله ، ورأيت زيدا أفضلُ منه عبدُ الله . أردت : رأيت زيدا
عبدُ الله أفضلُ منه ، فتجعله ابتداء وخبرا في موضع المفعول الثاني ..

وأما قولهم : مررت برجلي أنخبت ما يكون أنخبت منك أنخبت ما تكون . ومررت برجل
خير ما يكون خيبر منك خيبر ما تكون .

فهذا على إضمار إذ كان ، وإذا كان (٣) ، واحتمل / الضمير ؛ لأنَّ المعنى يدل عليه . والتقدير :

مررت برجل خيبر منك إذا كان خيبر ما يكون إذا كنت خيبر ما تكون .

٣
٢٢٠

(١) الأشموني في شرحه على الالفية ج ٢ ص ٢٦٤ جملة حديثا فقال :

ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر) .
والرواية في كتب الحديث : (البخاري والترمذي وسنن ابن ماجه وسنن النسائي)
ليس فيها (أحب) واقعا للاسم الظاهر .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في الأشباه ج ٤ ص ١٧٤ مسألة قريبة مما ذكره المبرد وهي : زيد شر ما يكون خيبر
منك خيبر ما تكون . يرى المازني أن خيبر ما تكون منصوب بخيبر منك .

وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لانها أحوال .
وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، فان شئت جعلته حينما قد مضى ، وان شئت

جعلته حينما مستقبلا .

وانما قال الناس : هذا منصوب على اضمار اذا كان فيما يستقبل ، واذا كان فيما مضى .
لان ذا لما كان معناه ذا أشبه عندهم أن ينتصب على اذا كان واذا كان ، ولو كان على اضمار (كان)
لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لان (كان) قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة .
فليس هو على (كان) ولكنه حال .

ومنه مررت برجل أخبت ما يكون أخبت منك أخبت ما تكون وبرجل خيبر ما يكون خيبر
منك خيبر ما تكون . وهو أخبت ما يكون أخبت منك أخبت ما تكون .

فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله .

وان شئت قلت : مررت برجل خيبر ما يكون خيبر منك .

كأنه يريد برجل خيبر أحواله خيبر منك ، أي : خيبر من أحوالك ، وجاز أن يقول خيبر

منك وهو يريد من أحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارك صائم ، وليلك قائم .

ومثل هذا قولك : هذا بُسْرٌ أَطِيبٌ منه تَمْرًا . فإن أومأت إليه وهو بُسْرٌ ، تريد : هذا إذ صار بُسْرًا أَطِيبٌ منه إذا صار تَمْرًا ، وإن أومأت إليه وهو تَمْرٌ قلت : هذا بُسْرًا أَطِيبٌ منه تَمْرًا ، أي هذا إذ كان بُسْرًا أَطِيبٌ منه إذ صار تَمْرًا ، فإنما على هذا يُوَجَّه ؛ لأنَّ الانتقال فيه موجود .

فإن أومأت إلى عِنْبٍ قلت : هذا عِنْبٌ أَطِيبٌ منه بُسْرٌ ، ولم يجز إلا الرفع ؛ لأنه لا يَتَنَقَّلُ فتقول : هذا عِنْبٌ أَطِيبٌ منه بُسْرٌ ، تريد : هذا عِنْبٌ البسرُ أَطِيبٌ منه (١)

فأما هذا البيت فيُنشَدُ على ضروب :

الْحَرْبُ أَوْلُ مَا تَكُونُ فُتِيَّةً تَسْعَى بِزَيْنَتِهَا لِكُلِّ جُهُولٍ (٢)

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٠ - ٦١ . وبسرا وتمرا حالان من المشار اليه لكن في زمنين ، لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ، ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد من اضمار ما يدل على المضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد ، فان كان زمانا ماضيا أضمرت اذ ، وان كان زمانا مستقبلا أضمرت اذا . والعامل في الحال (كان) المضمره ، وفيها ضمير من المبتدأ ، وهذه كان التامة ، وليست الناقصة ، اذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة ، وكنت تقول : هذا البسر أطيب منه التمر ، لأن (كان) تعمل في المعرفة عملها في النكرة ، فلما اختص الموضع بالنكرة علم انها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل في الطرفين ما تضمنه معنى (افعل) وجاز ان تعمل في الطرفين ، لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر .

الا ترى أنك اذا قلت : زيد أفضل من عمرو فمعناه : يزيد فضله عليه ، وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل .
 وذهب أبو على الى أن العامل في الحال الاول ما في (هذا) من معنى الاشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني (افعل) .

وهذا انما يكون فيما يتحول من نوع الى نوع آخر ، نحو : هذا عنبا أطيب منه زبيبا ، لأن العنب يتحول زبيبا ، ولو قلت : هذا عنبا أطيب منه تمرا لم يجز ، لأن العنب لا يتحول تمرا ، واذا كان كذلك لم يجز فيه الا الرفع فتقول : هذا عنب أطيب منه تمر ، فيكون (هذا) مبتدئا و (عنب) الخبر و (اطيب) مبتدأ آخر و (تمر) الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب .
 وللسيوطي رسالة ختم بها الاشياء سماها تحفة النجباء في قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبيا ج ٤ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية للرقصى ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) ذكر فيه سيبويه ثلاث روايات ج ١ ص ٢٠٠ :

(١) اول ما تكون فتية . برفع اول ورفع فتية على أن يكونا مبتدأ وخبرا ، وأنت الخبر لاكتساب اول التأنيث باضافته الى مؤنث ، والتقدير : اول احوالها فتية . قال سيبويه : ولكنه أنت الاول كما تقول : ذهبت بعض أصابعه .

والجملة من المبدأ وخبره خبر الحرب ، وأجاز الأعلام أن يكون (اول) بدلا من الحرب .
 (ب) بنصب اول ورفع فتية . فأول منصوب على الظرفية ، وأجاز سيبويه والفارسي أن =

منهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً يجعل (أول) ابتداءً ثانياً ، ويجعل الحال يسدُّ مسدَّ الخبر وهو فتيةٌ / فيكون هذا كقولك : الأميرُ أخطبُ ما يكون قائماً ، وقد بينا نَصَبَ هذا في قول سيبويه ، ودللتنا على موضع الغلط في مذاهبهم (١) وما كان الأخصش يختار ، وهو الذي لا يجوز غيره .

فأمَّا تصديره (فتية) حالاً لأول ، أولٌ مذكر ، وفتية مؤنثة فلأن المعنى مُشتمل عليها . فخرج هذا مخرَج قول الله عز وجل : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) (٢) ، لأن (مَنْ) وإن كان مُوحِّد اللفظ فإنَّ معناه هاهنا الجمع ، وكذلك : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) (٣) ،

= يكون حالاً ، ويضعفه أنه مضاف إلى المصدر المؤول وهو معرفة والحال نكرة ، وفتية خبر الحرب .

ج (برفع أول ونصب فتية (الحرب) مبتدأ و (أول) مبتدأ ثان و (فتية) حال سد مسد الخبر والجملة خبر المبتدأ الأول وهو الحرب . وزاد الأعلام والفارقي نصبهما فأول ظرف وفتية حال والتقدير : الحرب في أول أحوالها إذا كانت فتية .

وجعل الأعلام جملة تسعى خبر الحرب ، وجعل المبرد والفارقي الحال سد مسد الخبر . والبيت لتمر بن معد يكرب . وصف أن الحرب في أول وقوعها تفر من لم يجربها حتى يدخل فيها فتهلكه .

انظر تفسير المسائل المشككة ص ٢٢٠ - ٢٣١ والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جنى ص ٦٧ .

رواية سيبويه : تسعى بجزتها لكل جهول . ورواية الفارقي تبدو بزيتها . . . ورواية العقد الفريد كرواية المقتضب . وروي (فتية) بفتح الفاء وكسر التاء .

البيت مطلع قطعة في وصف الحرب قالها جواباً لسؤال سيدنا عمر له : صف لنا الحرب . وانظر العقد الفريد ج ١ ص ٩٣ - ٩٤ والروض الأنف ج ١ ص ١٨١ ، وعيون الأخبار ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ . والتمام ص ٦٧ .

(١) للمبرد مناقشة مع سيبويه في هذا ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ص ١٠٠ - ١٠٤ (٢) يونس : ٤٢ .

(٣) في البحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ . " والظاهر في حاجزين ان يكون خبراً ل (ما) على لفة الحجاز ، لان (حاجزين) هو محط الفائدة ، ويكون (منكم) لو تأخر لكان صفة لاحد ، فلما تقدم صار حالاً ، وفي جواز هذا نظر ، او يكون للبيان ، او تتعلق بحاجزين ، ولا يمنع هذا الفصل من انتصاب خبر (ما) وقال الحوفي والزمخشري : (حاجزين) نعت لاحد على اللفظ ، وجمع على المعنى لأنه في معنى الجماعة . يقسع في النفي العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنث . . . واذا كان (حاجزين) نعتاً فمن أحد مبتدأ والخبر (منكم) .

ويضمف هذا القول أن النفي يتسلط على الخبر وهو كينونته منكم ، فلا يتسلط على المحجز ، واذا كان (حاجزين) خبراً تسلط عليه النفي ، وصار المعنى : ما أحد منكم يحجزه عما يريد به من ذلك ، . وانظر اعراب المعكبري ج ٢ ص ١٤٢ .

وهذا كثير جداً . ومنه قول الشاعر :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُنُ بِصَطْحِيَانِ^(١)

أراد مثل اثنين ومثل اللذين . وقرأ القراء : (وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلَ صَالِحًا) .
وأما أبو عمرو فقرأ : (وَمَنْ يَغْنُتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلَ صَالِحًا)^(٢) ، فحمل ما يلي
على اللفظ . وما تباعدت منها على المعنى ، ونظير ذلك قوله عز وجل : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ
وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ) فهذا على لفظ (مَنْ) ، ثم قال : / (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٣) على المعنى . وهذا كثير جداً .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً - يريد : الحربُ فتيةً في هذا الوقت .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . على غير هذا التفسير الأول ولكن على قوله :

أولُ ما تكونُ نسعى يزينتها فتيةً ، فقدّم الحال .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . أراد : الحربُ فتيةً وهي أولُ ما تكونُ .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . فخبّر أنها أولُ شيءٍ في هذه الحال . فهذه

الوجه تَدُلُّ على ما بعدها .

ولو قال قائل : معناه : أنها أولُ ما تكونُ إذا كانت فتيةً ، على قياس : هذا بُسْرًا أطيب منه

ثمرا - كان مُجيداً .

فأما قولهم : البرُّ أرخصُ ما يكونُ قفيزاً بدرهم ، والزيتُ أرخصُ ما يكونُ منوينٍ بدرهم^(٤)

فعلى هذا .

(١) البيت تقدم في الجزء الثاني ص ٢٩٥

(٢) القراء السبعة اتفقوا على قراءة (ومن يقنت منكن) بالياء واختلفوا في (وتعمل صالحاً) : فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وقرأ الباقون بالتاء . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .
وفي شواذ ابن خالويه ص ١١٩ « قال ابن خالويه : سمعت ابن مجاهد يقول : ما يصح
ان احدا يقرأ (ومن يقنت) الا بالياء » .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٢٨ : « وقرأ الجحدري والاساواري
ويعقوب في رواية (ومن تقنت) بالتاء حملا على المعنى » .

(٣) تقدمت في الجزء الثاني ص ٢٩٥ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٠ « تقول : البر أرخص ما يكون قفيزان ، أي : البر أرخص
أحواله التي يكون عليها قفيزان . كأنك قلت : البر أرخصه قفيزان » .

وقولهم : أرخص ما يكون البرُّ بستين ، تأويله : الكرْبستين^(١) ولكنهم حذفوا (الكرُّ) لعلمهم بأنَّ التسعير عليه يقع .

فكلُّ ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز / لعلم المخاطب .

فعل هذا فأجره .

٣
٢٢٣

= ومن رفع الفتية ونصب الأول على الحال قال : البر أرخص ما يكون قفيزان ، ومن نصب الفتية ، ورفع الأول قال : البر أرخص ما يكون قفيزين .

و (قفيزا) في كلام المبرد حال وجاء اسماً جامداً في مسألة التسعير ، ويجوز رفعه على أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والرابط لجملة الخبر محذوف ، أي : منه .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٦ كما يقولون : البر بستين وتركوا ذكر الكر استغناء بما في صدورهم من علمه ، ويعلم المخاطب لأن المخاطب قد علم ما يعنى فكانه انما سئل ما هنا عن ثمن الكر .

قال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٨٢ « عن البر الكر بستين :

» الضمير الرابط (للخبر) يجوز حذفه قياساً وسماعاً .

فالقياص : في موضع : وهو أن يكون الضمير مجروراً بمن ، والجملة الخبرية ابتدائية ، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول ، نحو : البر الكر بستين ، أي : الكر منه ، لأن جزئيته تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور معا .

فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم ، وكذا ان كان معرفاً باللام كما في البر الكر منه بستين ، لأن التعريف غير مقصود . . . ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر ، أي البر الكر كائن بستين كائناً منه .

هذا باب

من التسعير

تقول : أخذت هذا بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدهمين فزائدا .

لم تُردِّ : أنك أخذته بدرهم وبصاعد ، فجعلتهما ثَمًّا ، ولكنَّ التقدير : أنك أخذته بدرهم ، ثمَّ زدت صاعداً ؛ فمنَّ ثمَّ دخلت الفاء ، ولو أدخلت (ثمَّ) لكان جائزا ؛ نحو : أخذته بدرهم ثمَّ صاعداً ، ولكنَّ الفاء أجود ، لأنَّ معناه الاتصال ، وشرُّه على الحقيقة : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ * باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهم فزائداً .
حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه ، ولا نهم آمنوا أن يكون على الباء .
لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحا ، لانه صفة ، ولا يكون في موضع الاسم . . . كانه قال : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعداً ، أو ذهب صاعداً ، ولا يجوز أن تقول : وصاعداً ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن ، فجعلته أولا ، ثم قررت شيئا بعد شيء لانثان شتى . قالوا ولم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تلزم الواو الشيتين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد وعمرو لم يكن في هذا دليل على أنك مررت وعمرو بعد زيد ، وصاعد بدل من زاد ويزيد .
وتم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعداً ، الا أن الفاء أكثر في كلامهم .
في الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ * ومنه (الحال المؤكدة) قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً . هذه أيضا حال مؤكدة . ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعداً ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن لم يكن الا صاعداً . . . وصاعداً ناب في اللفظ عن الفعل الذي هو زاد .
وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٣ * ولا بد من الفاء لهذا المعنى ، ولو جئت مكانها بثم لجاز ولو جئت بالواو لم يجز ، لأنك كنت توجب أنك أخذته بدرهم وزيادة من أول شيء .
وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ * وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفا والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً . . . كانه ابتاع متاعا بأثمان مختلفة ، فأخبر بأدنى الأثمان ، ثم جعل بعضها يتلو بعضها في الزيادة والصعود ، وصار بعضها مثلا بدرهم وقيراط ، وبعضها بدرهم ودانق ، وحسن حذف الفعل لامن اللبس ، ولا يحسن عطف على الباء في قولك بدرهم لوجوه :

منها أن صاعداً وزائداً صفة ، ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف .
والوجه الثاني : أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لانه لا يتقدم بعضه على بعض ، انما يقع دفعة واحدة ، فلا تقول : اشتريت الثوب بدرهم فدانق . انما ذلك بالواو ، لأنها للجمع بين الشيتين من غير ترتيب .

ومن ذلك قولك : بَعْتُ الشَّاءَ شَاءً ودرهما (١) : إِنَّمَا تَأْوِيلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ : بَعْتُ الشَّاءَ مُسْعَرًا شَاءً بَدْرَهْمًا .

فإن قلت : لك الشَّاءُ شَاءً ودرهما - كنت بالخيار : إن شئت رفعت ؛ لأنَّ لك ظرف . فهو بمنزلة قولك : عبد الله في الدار قائم ، وقائما .

إن قلت : (قائم) فَإِنَّمَا خَبَّرْتُ عَنْ قِيَامِهِ .

وإن قلت (قائما) فَإِنَّمَا خَبَّرْتُ عَنْ كَوْنِهِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ ، فَاسْتَعْفَى الْكَلَامَ / بِهِ .

ومن قال : في الدار عبد الله - وهو يريد أن يرفع القائم - ، فليس بكلام تام ؛ لأنه لم يأت بخبر . وَإِنَّمَا (قائم) هو الخبر ، ف(في الدار) ظرف للقائم لا للزيد .

= والوجه الثالث : أن صاعدا صفة ، فلا يحسن أن تجعل ثمننا في موضع الاسم الموصوف « .
وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٦ « يقال هذا في ذى أجزاء بيع بعضها بدرهم ، والبواقي بأكثر ، وتقول في غير الثمن : قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أى : ذهبت القراءة زائدة ، أى : كانت كل يوم في الزيادة » .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٧ « وما ينتصب لأنه حال وقع فيه انفصل قولك : بعت الشاء شاة ودرهما ... »

واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده ... ولا يجوز أن تقول : بعت شائي شاة شاة وأنت تريد بدرهم ...

وزعم الخليل أنه يجوز بعت الشاء شاة ودرهم إنما يريد شاة بدرهم ، ويجعل بدرهم هو خبر الشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كل رجل وضعته في معنى مع ...

وإذا قال : شاة بدرهم فان (بدرهم) ليس بمبنى على اسم قبله وإنما جاء ليبيِّن به السعر ، فالباء ههنا بمنزلة إلى « .

في ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ - ٦٢ « وأما قولهم : بعت الشاء شاة ودرهما فشاة نصب على الحال ، وصاحب الحال انشاء ، والمامل الفعل الذي هو بعت ، وانشاء وان كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة ، لأنه وقع موقع مسعرا ، فإذا قلت : بعت الشاء شاة ودرهما ، فمعناه : بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم ، وجعلت الواو في معنى الباء ، فبطل الخفض ، وجعل معطوفا على شاة ، فاقترن الدرهم والشاة ، فالشاة مثنى والدرهم ثمنه .

وأجاز الخليل : بعت الشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد : شاة بدرهم ، فشاة بدرهم ابتداء وخبر ، والجملة في موضع الحال . فأما إذا قال : شاة ودرهم فتقديره : شاة ودرهم مقرونان فالخبر محذوف ، كما تقول : كل رجل وضعته بمعنى مع ضيعته ، لأن الواو بمعنى مع ، فصح معنى الكلام بذلك .

وكذلك بعت الشاء شاة ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان « .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والأشياء ج ٤ ص ١٧ والمفني ج ٢ ص ١٦٨ .

وإذا كان (في الدار) خَيْرًا فهو لزيد لا لقائم . وقد مضى تفسير هذا (١) .
وتقدير قولك : الشاء شاةً ودرهما : وجب لك الشاء مُسَعَّرًا شاةً بدرهم ؛ كما أنه إذا قال :
زيد في الدار قائمًا - فمعناه : استقرَّ زيد في الدار قائمًا ، وإذا قال : لك الشاء شاةً ودرهم (٢)
فإنَّما المعنى : الشاء شاةً بدرهم ، ثُمَّ خَيْرٌ أَنَّهُ له بهذا السُّعْرِ ، فعلى هذا يَجْرى هذا الباب .

(١) مضى في ص ٥٦ وكان حديثًا موجزًا وسيكرره مرتين في الجزء الرابع بتفصيل .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٨ « باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السعر
وان كنت لم تلفظ بفعل ولكنه حال يقع فيه السعر » .
وذلك قولك : لك الشاء شاةً بدرهم وان شئت ألفت لك فقلت : لك الشاء
شاةً بدرهم شاةً بدرهم ، كما قلت : فيها زيد ثم رفعت ، وإذا قلت : الشاء لك ، فان شئت
رفعت ، وان شئت نصبت ، وصار لك الشاء إذا نصبت بمنزلة وجب الشاء ، كما كان فيهما
زيد قائمًا بمنزلة استقر زيد قائمًا » .

هذا باب

ما يقع في التسمير من أسماء

الجواهر التي لا تكون نعوتاً

تقول : مررت ببرٌ قفيزٌ بدرهم ؛ لأنك لو قلت : مررت ببرٌ قفيزٌ كنت ناعنا بالجواهر .
وهذا لا يكون ؛ لأنَّ النعوتَ تحلية ، والجواهر هي المنعوتات .
وتقول : العَجَبُ من بُرٍ مررنا به قفيزاً بدرهم .

فإن قلت : فكيف أجعله حالاً للمعرفة ، ولا أجعله / صفةً للنكرة ؟
فإنَّ سيبويه اعتلَّ في ذلك بأنَّ النعتَ تحلية وأنَّ الحال مفعول فيها ، وهذا على مذهبه صحيح
بين الصحة .

وشرَّحه وإن لم يذكره سيبويه (١) : إنما هو موضوع في موضع قولك : مُسَعراً . فالتقدير :
العَجَبُ من بُرٍ مررنا به مُسَعراً على هذه الحال .

وإذا قال : مررت ببرٍ قفيزٍ بدرهم فتأويله : قفيزٌ منه بدرهم ، ولولا ذلك لم يجز أن يتصل
بالأول (٢) ويكون في موضع نعته ولا راجع إليه منه . وإنما هذا كقولك : مررت برجل غلامٌ له
قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ ، باب يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة .
وذلك قولك : مررت ببرٍ قبل قفيزٍ بدرهم ، وسمعتنا العرب الموثوق بهم ينصبونه .
سمعتناهم يقولون : العجب من برٍ مررنا به قبل قفيزاً بدرهم ، فحملوه على المعرفة ، وتركوا
النكرة ، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد .
ألا ترى أنك تقول : هذا مائة درهم ، وهذا خاتمك حديداً ، ولا يحسن أن تجعله صفة .
فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خبيراً وقبيحاً إذا كان صفة .
وأما الذين دفعوه ، فقالوا : مررت ببرٍ قبل قفيزٍ بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ ، وقولك
بدرهم مبنياً عليه .

سبويه يسمي الحال خبيراً كما هنا وانظر ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٣ و ٢٤١ .

(٢) يقصد خلو جملة الخبر من الرابط ، وقد ذكرنا كلام الرضي في أن حذف الرابط هنا مقيس
مطرد . انظر تعليق ١ ص ٢٥٤ .

وقد أجاز قوم كثير أن يُنعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، ولهذا خاتمٌ حديدٌ (١) . وسنشرح ما ذهبوا إليه ، ونبيّن فسادَه على النعت ، وجوازه في الإتيان لما قبله إن شاء الله .

ويقال للذي أجاز هذا على النَّت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً فإن رَفَعَهُ غيرُ مدفوع ، وتأويلُهُ : البَدَلُ ؛ لأنَّ معناه : خاتمٌ حديدٌ ، وخاتمٌ من حديد . فيكون رَفَعَهُ على البَدَلِ / والإيضاح .

فأمَّا ادِّعَاؤُكَ أَنَّهُ نَعْتُ ، وقد ذكرتُ أَنَّ النَّتَ إِنَّمَا هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت ، والعلَّةُ أنتِ ذكرتِها ، وإِنَّمَا حَقُّ هذا أن تقول : راقودٌ خلٌّ ، أو راقودٌ خلًّا على التبيين . فهذا حَقُّ هذا .

فإن اعتلَّ بقوله : مررت برجلٍ فضَّةٍ خاتمُهُ ، ومررت برجلٍ أسدٍ أبوه ، على قُبْحِهِ فيما ذكره ويُعْلِيهِ - فإنَّ هذا في قولك : فضَّةٌ خاتمُهُ غير جائز ، إلَّا أن تريد : شبيهة بالفضَّة ، ويكون الخاتم غير فضَّة . فهذا ما ذكرت لك أَنَّ النَّتَ تحلية .

وعلى هذا : مررت برجلٍ أسدٍ أبوه ؛ لأنَّه وضعه في موضعٍ شديدٍ أبوه . ألا ترى أنَّ سيبويه لم يُجِز : مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها إذا أراد السبعَ بعينه ، فإذا أراد الشدَّةَ جاز على ما وصفت (٢) ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ (باب ما ينتصب لأنه قببح أن يكون صفة .

وذلك قولك : هذا راقودٌ خلٌّ ، وعليه نحى سمنًا ؛ وإن شئت شئت قلت : راقودٌ خلٌّ . وإنما فررت إلى النصيب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طين خاتمها ، لأن الطين اسم ، وليس ما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه : فهكذا مجرى هذا وما أشبهه ، ومن قال : مررت بصحيفة طين خاتمها قال : هذا راقودٌ خلٌّ ؛ وهذه صفة خز وهذا قببح أجرى على غير وجهه ، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ، ويكون حالا ، فالحال قولك : هذه جبتك خزًا والمبنى على المبتدأ قولك : جبتك خزٌ ، ولا يكون صفة ، فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٣١ ؛ وبعض العرب يجره ، كما يجز الخبز حين يقول : مررت برجلٍ خزٍ صفته .

ومعهم من يجره وهو قليل ، كما تقول : مررت برجلٍ أسدٍ أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديدًا ، ومررت برجلٍ مثل الأسود أبوه إذا كنت تشبهه .
فإن قلت : مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها فهو رفع ، لأنك إنما تخير أن أباهما هذا السبع . . .

يتبين لنا من هذا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن الذي سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فنحو مررت برجلٍ أسدٍ على معنى شديد .
وكرر المبرد هذا المعنى في هذا الجزء ص ٣٠٠ - ٣٠١ فقال :

وليس كجواز : مررت برجل قائم أبوه ، لأن لهذا اللفظ والمعنى ، وذلك محمول على معناه .
فحق الجواهر أن تكون منوعة ؛ ليعرف بعضها من بعض . وحق الأسماء المأخوذة من الأفعال
أن تكون /نعوتا لما وصفت لك .

فإن قلت : مررت ببر قفيز بدرهم - جاز على البدل ، ويُجيزه على النعت من عينا قوله ،
وأوضحنا فساده .

فإن قيل : معناه مُسعر - فحق هذا النصب ؛ لأن التسعير يعمل فيه . فعلى هذا فأجر هذا

الباب .

فأما قولهم : هذا خاتم حديد على الحال (١) فتأويله : أنك نبهت له في هذه الحال .

وإن قلت : الحال بابها الإنتقال ؛ نحو : مررت بزيد قائما .

قيل : الحال على ضربين :

فأحدهما : التَّنْقُلُ ، والآخر : الحال اللازمة . وإنما هي مفعول فاللزوم يقع لما في اسمها ،

لا لما عمل فيها .

فمن اللازم قوله عز وجل : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) (٢) فالخلود معناه :

البقاء . وكذلك : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُئِلُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) (٣) فهذا الاسم لا لما عمل فيه .

وكذلك أربع انما هو اسم للعدد ، وان نعت به في قولك : هؤلاء نسوة أربع .. وانما
جاز أن يقع نعتا ، وأصله الاسم ، لأن معناه معدودات ، كما تقول : مررت برجل أسد ، لأن
معناه شديد ..

ونسب اليه الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٢ بأن الذى سوغ الوصف فى نحو مررت
برجل أسد تقدير مثل وهذا نصه :

« كقولك : مررت برجل أسد قال المبرد : هو بتقدير مثل أى مثل أسد ، ويقوى تأويله :
قولهم : مررت برجل أسد شدة ، أى : يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدة على التمييز ..
وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمضى برجل أسد ،
أى : جرى وبرجل حمار ، أى : بليد : ولا معنى للتمييز فى نحو مررت برجل أسد شدة على هذا
التأويل » .

نعم ان المبرد قال فى ٣٠١ من الأصل : « ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه : مثل أسد
فقد حذف المثل وأنت تريده ، ولولا تقدير المثل لم يكن كلاما » . فعلى هذا يكون للمبرد فى
المسألة رأيان -

(١) سيأتى قريبا أنه يختار فى نحو هذا خاتمك حديثا أن يكون تمييزا لا حالا .

(٢) الحشر : ١٧

(٣) هود : ١٠٨ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ .

هذا باب

ما يجوز لك فيه النعت والحال

ولا يكون مجازهما واحدا ، ولما تحمل كل واحد منهما عليه

٣
٢٢٨

/ وذلك قولك : مررت بامرأة معها رجل قائمة يافى ، إذا حملت ذلك على مررت بامرأة ، وإن حملته على الهاء في (معها) قلت : رجل قائمة . والمعنى - إذا نصبت - : أنك مررت به معها في حال قيامها ، فكانت المقارنة في هذه الحال .

ومن ذلك : هذه دابة تشتد مكسورا سرجها . إن حملته على الضمير في تشتد ، وإن حملته على دابة رفعت ، فيكون نعتا كأنك قلت : هذه دابة مكسور سرجها ، وفي الباب الاخر أنها تشتد في هذه الحال .

وتقول : نحن قوم ننتقل عامدين بلكد كذا ، وكذا فتنصب (عامدين) لما في قولك (ننتقل) فإن أردت أن تُجره على قوم رفعت (١) . وقد قرأوا هذه الآية (ويُخرجُ له يومَ القيامةَ كتاباً يلقاه منشوراً) (٢) ، أى يُخرج له طائره كتابا .
ومن هذا الباب : مررت برجل معه صقر صائد به ، وصائدا به (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « باب اجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن ، ومثله نحن قوم ننتقل عامدون الى بلد كذا ان جعلته وصفا ، وان لم تجعله وصفا نصبت .
كانه قال : نحن ننتقل عامدين » .

(٢) الاسراء : ١٣ . وفي النشر ج ٢ ص ٣٠٦ « واختلقوا في (ونخرج له) : فقرأ أبو جعفر بالياء وضمها وفتح الراء .

وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء ، وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الراء .
اتفقوا على نصب كتابا . ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر : يخرج مبنيا للمفعول ، قيل : ان الجار والمجرور - وهو (له) قام مقام الفاعل ، وقيل المصدر . فهو مفعول به والأحسن أن يكون حالا أى ويخرج الطائر كتابا ، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب أيضا ، فتنفق القراءتان في التوجيه على الصحيح الفصيح الذى لا يختلف فيه « انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٥ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « فاما ما استويا فيه فقوله : مررت برجل معه صقر صائد به . ان جعلته وصفا ، وان لم تحمله على الرجل ، وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته ، فقلت : مررت برجل معه صقر صائدا به . كأنه قال : معه باز صائدا به حين لم يرد أن يحمله على الأول » .

فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها ضاربتُه كان جيِّداً ، وأجودُ منه أن تقول :
مررت برجل معه امرأة ضاربتُه ضاربها ، فيجرى نعت المرأة وهو إلى جنبها ، وإن شئت قلت :
ضاربها للهاء في معه .

وتقول : مررت برجل معه فرس راكبا برذونا ، وراكب على ما وصفت لك (١) .
وتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو (٢) لا يكون إلا كذلك ؛ لأنك أجريت النعت
عليها ، والفعل له .

وكذلك لو قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربتُه هي . لم يكن من إظهار الفاعل بد (٣) ؟
لأنه الفعل جرى على غير من هو له وإنما يكون هذا الإظهار في اسم الفاعل ؛ لأنه تبين فيه
الإضمار ، وأنه محمول على الفعل .

فإن كان فعلا لم تحتج فيه إلى إظهار (٤) . تقول : مررت برجل معه امرأة يضربها ومعه
امرأة تضربه .

وكذلك تقول : زيد هند ضاربتُه ؛ لأن الفعل لها .

فإن قلت : زيد هند ضاربها - قلت (هو) ، ويجرى على وجهين :

إن شئت جعلت زيدا ابتداءً ، و (هندا) ابتداءً ثانياً ، و (ضاربها) خبر عنن هند ، والهاء
والراجعة إليها ، و (هو) إظهار فاعل ، ورجوعه إلى زيد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٢ « وكذلك مررت برجل معه الفرس راكبا برذونا . ان لم
ترد الصفة نصبت . كأنك قلت : معه الفرس راكبا برذونا ، فهذا لا يكون فيه وصف ٧ ولا
يكون الا خبرا ، ولو كان هذا على القلب ، كما يقول النحويون لفسد كلام كثير . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ « فان قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها جررت ،
ونصبت على ما فسرتك لك : وان شئت قلت : ضاربا بها هو فنصبت ، وان شئت جررت ،
ويكون (هو) وصف المضمر ضاربها حتى يكون كأنك لم تذكرها ، وان شئت جعلت (هو)
منفصلا ، فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الأضمار ، فتقول : مررت برجل معه امرأة
ضاربها هو ، فكانك قلت : معه امرأة ضاربهازيد » .

(٣) الكوفيون لا يوجبون ابراز الضمير في نحو هذه المسألة لأمن اللبس وانظر الانصاف
ص ٤٥ - ٤٨ .

وصريح كلام المبرد أن الضمير الذي أبرز فاعل ، وسيبويه يراها توكيدا للفاعل حيث
قال : « ويكون هو وصف المضمر في ضاربها » .
وكثيرا ما يعبر سيبويه عن التوكيد بالوصف .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦ : « وأما الفصل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب
توكيد ضميره البس أو لم يلبس » . وانظر تعليق ص ٩٣ - ٩٤ من هذا الجزء .

وإن شئت جعلت قولك (ضاربها) ابتداءً ثالثاً ، وجعلت / هو خبره ، وجعلتها خبراً عن هند ، وجعلت هذا وما بعدها خبراً عن زيد .

وتقول : مررت بزيد وهند الضاربتة ، أي وهند التي تضربه ، فموضعها موضع الحال بمنزلة قولك : كلمت زيدا ، وعمرو عنده .

فتقدير الواو : تقدير (إذ) ، كما قال الله عز وجل : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (١) أي : إذ طائفة في هذه الحال .

وتقول : أنت زيد ضاربه أنت ؛ لأنك ابتدأت (أنت) ، وجعلت زيدا مبتدأً بعده ، وضاربه لك ، فكان مبتدأً ثالثاً ، وأنت خبره ، وإن شئت كان خبراً عن زيد ، وأنت فاعله .

ولو أدخلت على هذا (كان) لم تغيّره عن لفظه ، إلا أنك تجعل (زيداً) مرفوعاً بكان . ولو أدخلت عليه (ظننت) أو (إن) لنصبت زيدا ، وتركت سائر الكلام على حاله ؛ لأنه

قد عمل بعضه في بعض . فصار كقولك : كان زيد أبوه منطلق ، وإن زيدا أبوه منطلق .

واعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق / أن أباه ومنطلقاً في موضع نصب ، والجمل لا يعمل فيها ما قبلها ، وكذلك : كان زيد يقوم يا فتى ؛ لأنه فعل وفاعل ، فهو كالابتداء والخبر ، فهذا مما يؤكد عندك أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

ولا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئاً مما لا يعمل فيه ، نحو : أنت زيد ضاربه . إذا جعلت (ضاربه) جارياً على زيد ، والمسائل كثيرة ، والأصل ما وقفتك عليه [ففس] نصب إن شاء الله .

(١) آل عمران : ١٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧ « وأما قوله - عز وجل - : « يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم » فانما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كانه قال : إذ طائفة في هذه الحال . »

هذا باب

المصادر التي تَشْرِكُهَا أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ ، ولاتكون واقعة

هذا الموقِعَ إِلَّا ومعها دليل من مُشَاهِدَةٍ ، فهي منصوبة

على ذلك ، خبرا كانت أو استفهاماً

وذلك قولك : أقائما يا فلان وقد قعد الناس (١) ، وذلك أَنَّهُ رآه في حال قيام ، فويخه بذلك . فالتقدير : أَتَشَبَّهتَ قائما وقد قعد الناس (٢) ، وليس يُخْبِرُ عن قيامٍ مُنْقَضٍ ، ولا عَن قيام تستأنفه .

وكذلك لو قال : أقياماً وقد قعد الناس ، وأجلوسا والناس يسيرون ، ومثله : أتخلفا عن زيد مع برّه بك وفضله . ومن ذلك قول الشاعر :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيُّ (٣) •

إِنَّمَا رَأَى نَفْسَهُ فِي حَالِ طَرَبٍ / مع سِنِّهِ ، فويخها بذلك .

ولو لم تستفهم لقلت مُنْكَرًا : قاعدا علم الله - وقد سار الناس ، قائما كما يري والناس قعودٌ . فهذا لا يكون إِلَّا لما تُشَاهَدُ من الحال ؛ فلذلك استغنيت عن ذكر الفِعل .

* * *

واعلم أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَمْ تُؤْخَذْ مِنَ الْأَفْعَالِ تَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى . وذلك أَن تَرَى الرَّجُلَ فِي حَالِ تَلَوْنٍ وَتَتَلَوَّنُ ، فَتَقُولُ : أَمِّمِيًّا مَرَّةً ، وَقَيْسِيًّا أُخْرَى ، تَرِيدُ : أَتَتَحَوَّلُ وَتَتَلَوَّنُ ، وَأَغْنَاهُ عَن ذِكْرِ الْفِعْلِ مَا شَاهَدَ مِنَ الْحَالِ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم » .

وذلك قولك : أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم . تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب ، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس . وذلك أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي حَالِ قِيَامٍ أَوْ حَالِ قَعُودٍ ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْبِئَهُ ، فَكَانَ لَفْظَ بَقُولِهِ : أَتَقُومُ قَائِمًا ، وَأَتَقَعِدُ قَاعِدًا ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ اسْتِغْنَاءً بِمَا يَرَى مِنَ الْحَالِ ، وَصَارَ الْاسْمُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ، فَجَرَى مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ » .

(٢) تقدم في ص ٢٢٩

(٣) تقدم في ص ٢٢٨

وكذلك إن لم تستفهم قلت : تميمياً مرة - علم الله - وقيسياً أخرى (١) .
ومن ذلك قول الشاعر :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ (٢)
وقال الآخر :

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً وفي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَاتٍ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٢ « باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل » .

وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى ، وانما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى . كأنك قلت : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله عن أمر هو جاهل به ، ليفهمه اياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك . . . »
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٢ على نصب أعياراً على الحال بفعل محذوف ، كما ذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

نسبه ابن هشام في السيرة الى هند بنت عتبة (والدة معاوية) قالتها للمنهزمين من قريش يوم بدر .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٨٣ يقال : عركت المرأة ودرست وطمشت : اذا حاضت . . .

ونصب أعياراً على الحال والعامل فيه فعل مختزل ، لأنه أقام الأعيار مقام اسم مشتق فكانه قال : أفي السلم بلداء جفأة مثل الأعيار .

ونصب جفأً وغلظة نصب المصدر الموضوع موضع الحال . . .
وتعلق حرف الجر من قولها أفي السلم بما أدته الأعيار من معنى الفعل ؛ فكانها قالت :

أفي السلم تتبلدون ، وهذا الفعل المختزل الناصب للأعيار لا يجوز اظهاره .
الهمزة للاستفهام التوبيخي . السلم : بكسر السين وفتحها : الصلح يذكر ويؤنث .

الأعيار : جمع غير بالفتح : الحمار أهليا كان أم وحشيا .
وبختهم قائلة لهم : أتجفون الناس ، وتفلظون عليهم في السلم فاذا أقبلت الحرب ضعفتكم كالنساء الحيض .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٥٦ والعيني ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ١٧٢ وذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

العلات : الأمهات الشتى ، والواحدة علة .

يقول لهم : تتعاونون على شهود الطعام ، وتتخاذلون عند عيادة المريض .

ولم ينسب البيت في سيبويه ولا في الكامل ولا في اللسان (علل) :

هذا باب

ما وقع من المصادر توكيدا (١)

وذلك قولك : هذا زيدٌ حقًا ؛ لأنك لما قلت : هذا زيد فخبّرت - إنما / خبّرت بما هو عندك حقٌ ، فاستغنيت عن قولك : أحمقٌ ذلك ، وكذلك هذا زيدٌ الحقُّ لا الباطلُ ؛ لأنَّ ما قبله صار بدلًا من الفعل

ولو قلت : هذا زيدٌ الحقُّ - لكان رفعه على وجهين ، وليس على ذلك المعنى ، ولكن على أن تجعل (زيدا) هو الحقُّ ، وعلى أنك قلت : هذا زيد ، ثم قلت : الحقُّ ، تريد : قولي هو الحقُّ ، لأنَّ (هذا زيد) إنما هو (قولك) .

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين ، وهو قوله عز وجل : (ذَلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ) ، و(قولُ الحقِّ) (٢) .

وتقول : هذا القول لاقولك ، أي : ولا أقول قولك .

فتأويلُ هذا : أن قولك بمنزلة هذا القول حقًا ، وهذا القول غير قيل باطل ؛ لأنه توكيدٌ للأول .

(١) سبق في ص ٢٣٣ أن عقد بابا لهذا عنوانه بقوله :

هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ذكر فيه أمثلة أخرى .

(٢) مريم : ٣٤ - والقراءتان بنصب قول ورفع من السبحة .

انظر شرح الشاطبية ص ٢٤٥ ، وغيث النفع ص ١٦١ والنشر ج ٢ ص ٣١٨ والاتحاف

ص ٢٩٩ .

وقال أبو حيان في البحر ج ٦ ص ١٨٩ « وانتصابه على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ، أي : هذه الأخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ، وليس منسوبا لغيرها . » كما تقول : هذا عبد الله الحق لا الباطل ، أي : أقول الحق ، وأقول قول الحق ، فيكون الحق هنا الصدق وهو من إضافة الموصوف إلى صفته ، أي القول الحق كما قال : (وعد الصدق) ، أي : الوعد الصدق .

وان معنى به الله تعالى كان القول مرادا به الكلمة كما قالوا : كلمة الله ، وكان انتصابه

على المدح .

وقرأ الجمهور برفع « قول » على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو أي نسبته إلى أمه فقط قول الحق ، فتتفق إذ ذلك قراءة النصب وقراءة الرفع في المعنى ، وقال الزمخشري ارتفاعه على أنه خبر بعد خبر أو بدل . وهذا الذي ذكر لا يكون إلا على المجاز في قول وهو أن يراد به كلمة الله لأن اللفظ لا يكون الذات ، .

ولو قلت : هذا القول لا قولاً لم يكن لهذا الكلام معنى ؛ لأنك إنما تؤكد الأول بشيء
تحققه ، فإذا قلت : غير قبيح باطل ، فقد أوجبت أنه حق [فإذا قلت : لا قولك - فقد دلت
على أنه قول باطل ، فعلى] (١) هذا تؤكد .

ومن ذلك : لأضربن زيدا قسماً حقاً . ومن ذلك قوله :

/إني لأمنحك الصدود وإنني قسماً إليك مع الصدود لأميل (٢)

لما قال : إني لأمنحك الصدود ، وإنني إليك لأميل - علم أنه مقسم ، فكان هذا بدلاً من
قوله : أقسم قسماً .

• • •

واعلم أن المصادر كسائر الأسماء ، إلا أنها تدل على أفعالها فأمّا في الإضمار والإظهار والإخبار
عنها والاستفهام ، فهي بمنزلة غيرها .

تقول إذا رأيت رجلاً في ذكر ضرب : زيدا . تريد : زيدا أضرب ، واستغنيت عن قولك :

(إضرب) بما كان فيه من الذكر ، فعلى هذا إذا ذكر فعلاً . فقال : لأضربن ،

قلت : نعم ، ضرباً شديداً .

فإن لم يكن ذكر ، ولا حال دالة - لم يكن من الإظهار بد ، إلا أن يكون موضع أمر ، فتضمر ،
وتصير المصدر بدلاً من اللفظ . بالفعل ، وإنما يكون ذلك في الأمر والنهي خاصة ، لأنهما لا
يكونان إلا بفعل ، فتأمر بالمصدر نكرة ، ومعرفة بالألف واللام والإضافة ، ولذلك موضع
آخر : وهو أن يكون المصدر قد استعمل في موضع الفعل حتى علم ما يراد به .

/ومن ذلك سقياً لزيد ؛ لأن الدعاء كالأمر ، والنهي وإنما أردت : سقى الله زيدا سقياً .

فإن قلت ذلك لم تحنح إلى قولك : لزيد .

وإن قلت : سقياً قلت بعده : لفلان ؛ لتبين ما تعنى ، وإن علم من تعنى . فإن شئت

أن تحذفه حذفته (٣) .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) تقدم في ص ٢٣٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ هـ باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير

المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقياً ورعياً .

وانما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور ، فدعوت له أو عليه على اضممار الفعل .

كانك قلت : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً .

ومن ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا لَقَيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) إِنَّمَا هُوَ : فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا ، ثُمَّ أَضَافَ .

وكذلك قوله - تبارك وتعالى : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) إِنَّمَا تَقْدِيرُهُ : فَإِمَّا مِنْتُمْ مِنَّا ، وَإِمَّا فَادَيْتُمْ فِدَاءً (١) .

وكذلك (وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا) (٢) و(صُنِعَ اللَّهُ) (٣) .

* * *

واعلم أَنَّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال ، وتُغْنِي غِنَاءَهُ ، فلا يجوز أن تكون معرفة ؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة .

= فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب . وإنما اختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ، وركاك الله ...

وأما ذكرهم (لك) بعد سقيا فانما هو ليبيّنوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء اذا عرف الداعي أنه قد علم من معنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا .
وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٢٢

ويعرب النحويون لام التبيين مع مجرورها خبرا مبتدأ محذوف وجوبا . قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨٤ :

مثال المبنيّة للمفعول سقيا لزيد وجدعا له فهذه ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هي مقوية للعامل لضعفة بالفرعية . . . لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط . لا يقال : سقيا زيدا . . . ولا وهى ومخفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ، لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه .

وإنما هى لام مبنيّة للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف أعنى كما زعم ابن عصفور ، لأنه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتى لزيد . . .
وانظر الصبان ج ١ ص ٤٧٦ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٥ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ونظير ما انتصب قول الله - عز وجل - : (فاما منا بعد واما فداء) فانما انتصب على : فاما تمنون منا ، واما تفادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك » .

والآية من سورة محمد رقم ٤

(٢) النساء : ١٢٢ ، ويونس : ٤

فى البحر المحيط ج ٣ ص ٣٥٥ وعد الله مؤكدا لقوله : سيدخلهم (مصدر مؤكد لغيره)
وحقا مؤكدا اوعد الله .

(٣) النحل : ٨٨

وذلك قولك : جئتكَ مَشِيًّا ، وقد أدَّى عن معنى قولك : جئتكَ ماشيا ، وكذلك قوله عز وجل : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا) (١) .

ومنه : قتلته صَبْرًا . وإنما الفَصْل بين المصدر وبين اسم الفاعل أنك إذا قلت : عجبت من ضَرْب زيدٍ عمرا - أن ضربًا في معنى : (أن ضَرَبَ) فيحتاج ما / بعدها إلى الفاعل والمفعول .
فإذا قلت : عجبت من ضارب عمرا - فقد جئت بالفاعل ، وإنما بقي المفعول ، والفاعل يُحْمَل على المصدر ؛ كما حُمِل المصدر عليه . تقول : قم قائما (٢) فالمعنى : قم قياما . فمن ذلك قوله :

على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

إنما أراد : لا أشتم ، ولا يخرج من في زور كلام ؛ فأراد : ولا خروجا فوضع (خارجا) في موضعه ، وهذا قول عامة النحويين .

وكان عيسى بن عمر يابى ما فسرنا ويقول : إنما قال :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيِّنٌ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (٣)

(١) تقدمت الآية وحديث هذا المصدر الواقع حالا في ص ٢٣٤ .

(٢) في الكامل ج ٢ ص ٨٢ « فعلى هذا المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر يقال : قم قائما ، فيوضع في موضع قولك : قم قياما ، وجاء من المصدر على لفظ فاعل حروف منها فالجا وعوفى عافية وأحرف سوى ذلك يسيرة » .
وقال في ج ٤ ص ٣٨ « وقلما يجيء المصدر على فاعل ... »

(٣) استشهد بهما سيبويه ج ١ ص ١٧٣ على أن قوله (خارجا) مصدر حذف عامله : أي لا يخرج خروجا ، وعند عيسى بن عمر حال معطوف على الجملة الحالية وهي (لا أشتم) .
وقد تحدث عنهما المبرد في الكامل ج ٢ ص ٨٠ - ٨٢ ، ج ٤ ص ٣٨ .
وعند سيبويه والمبرد جملة (لا أشتم) جواب القسم لقوله : عاهدت وقوله (ولا خارجا) بتقدير : ولا يخرج خروجا معطوف على جواب القسم .
وفسر المبرد في الكامل قول عيسى بن عمر كما ذكره هنا ، وزاد قوله : ولم يذكر الذي عاهد عليه .

قال السيرافي : وكلام سيبويه الذي حكاه عن عيسى يخالفه وهو قوله : لأنه لم يكن يحمله على عاهدت ، وإذا لم يكن العامل في الحال عاهدت كان عاملها (ألم ترني) كأنه قال : ألم ترني لا شاتما مسلما ولا خارجا من في زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر بن مبرمان ، وهذا يعجبني ، لأن عاهدت في موضع المفعول الثاني ، فقد تم المفعولان بعاهدت .

يريد : عاهدت ربي على أمور وأنا في هاتين الحالتين : لاشأئنا ، ولاخارجا من في
مكروه .

= وذهب الفراء في تفسيره الى انهما حالان والعامل (عاهدت) .
ورجح ابن هشام في المغني ج ٢ ص ٥٩ قول سيبويه بقوله : والذي عليه المحققون ان
خارجا مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل ، وانا ب الوصف عن المصدر
لان المراد انه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم انه لا يشتم مسلما في المستقبل ، ولا
يتكلم بزور لا انه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر .
(واني لبين رتاج) كسرت همزة ان ، لانها في صدر الجملة الحاليسة واقتران خبرها
باللام وخبر ان الظرف .
(قائما) حال من الضمير المستقر في الظرف وروى بالرفع فهو خبر ثان لان
الرتاج : غلق الباب يقال : باب مرتج ، أي : مطلق .
والبيتان من قصيدة للفرزدق قال عنها المبرد انه قالها في آخر عمره حين تعلق باستار
الكعبة ، وعاهد الله الا يكذب ولا يشتم مسلما وكذلك في امالي المرتضى ج ١ ص ٤٦ وانظر
شواهد الشافية ص ٧٢ - ٧٩ . والقصيدة في الديسوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ . وذكر في سبب
انشادها كلام آخر .
ولصلي بن حمزة في التنبهات مناقشة للمبرد في قصة هذه القصيدة

هذا باب

ما يكون حالا وفيه الألف / واللام

على خلاف ما تجرى به الحال لعلته دخلت

وذلك قولك : ادخلوا الأول فالأول ، وادخلوا رجلا رجلا . تأويله : ادخلوا واحدا بعد واحد .

فأما الأول فإنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام ؛ لأنه على غير معهود ، فنجريا

مجرى سائر الزوائد .

ألا ترى أنك لو قلت : الأول فالأول أتونا - لم يجز ؛ لأنك لست تقصيد إلى شيء بعينه ،

ولو قلت : الرجال أتونا - كان جيدا .

وإن شئت قلت : دخلوا الأول فالأول^(١) على البدل . كأنك قلت : دخل الأول فالأول .

وكذلك لو قلت : دخلوا رجل فرجل ، فابدلت النكرة من المعرفة ؛ كما قال الله « عز وجل :

بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ » (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ - ١٦٩ : « باب ما ينتصب فيه الصفة لانه حال وقع فيه

الألف واللام . . .

وهو قولك : دخلوا الأول فالأول . جرى على قولك : واحد فواحدا ، ودخلوا رجلا رجلا ،

وان شئت رفعت ، فقلت : دخلوا الأول فالأول جعلته بدلا ، وحلته على الفصل . كأنه قال :

دخل الأول فالأول ، وان شئت قلت : دخلوا رجل فرجل تجعله بدلا ، كما قال - عز وجل -

(بالناصية ناصية كاذبة خاطئة) .

فان قلت : ادخلوا فامرت فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا ، لانك لو قلت : ادخل

الأول فالأول ورجل رجل لم يجز ، ولا يكون صفة ، لأنه ليس معنى الأول فالأول أنك تريد

أن تعرفه بشيء تحليه به . لو قلت : قومك الأول فالأول أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى

كلهم . . . وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالأول ، لان معناه ليدخل ، فحمله على المعنى

وليس بأبعد من :

لييك يزيد ضارع لخصومة

فان قلت : ادخلوا الأول والآخر والصفير والكبير فالرفع ، لان معناه معنى كلهم . كأنه

قال : ليدخلوا كلهم .

وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم ، كما تجرى النعت لم يجز أن تدخل الفاء ، لانك

لو قلت : مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسنا .

ولو قلت : مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز . . .

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٩

فإذا قلت : ادخلوا الأول فالأول ، فلا سبيلَ عند أكثر النحويين إلى الرفع ؛ لأنَّ البدلَ لا يكون من المخاطب ؛ لأنَّك لو قدرته بحذف الضمير لم يجز . فأما عيسى بن عمر فكان يُجيزه ، ويقول : معناه : ليدخل الأول فالأول ، ولا أراه إلا جائزا على المعنى ؛ لأنَّ قولك : / (ادخل) إنما هو : (ليتدخل) في المعنى .

وقرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا) (١) فإذا قلت : ادخلوا الأول والآخر ، والصغير ، والكبير - فالرفع ؛ لأنَّ معناه : ادخلوا كلُّكم . فهذا لا يكون إلا مرفوعا ، ولا يكون إلا بالواو ؛ لأنَّ الفاء تجعل شيئا بعد شيء ، والواو تتصل على معنى قولك : كلُّكم . ألا ترى أنَّك تقول : مررت بزيد أخيك ، وصاحبك ، فتدخل الواو على حدِّ قولك : زيد العاقل الكريم ، وكذلك زيد العاقل ، والكريم . ولو قلت : العاقل فالكريم ، أو العاقل ثمَّ الكريم - لخبرت أنه استوجب شيئا بعد شيء .

وكان سيبويه يقول : جيِّدُ أن تقول : هذا خاتمك حديدا ، وهذا سرجك خزاً (٢) ، ولا تقول على النعت : هذا خاتم حديد إلا مُستكرها - إلا أن تريد البدل ، وذلك لأنَّ حديدا وفضة وما أشبه ذلك جواهر ، فلا يُنعت بها ؛ لأنَّ النعت تحلية . وإنما يكون هذا نعنا مُستكرها إذا أردت التمثيل .

وتقول : هذا خاتم مثل الحديد ، أي في لونه وصلابته ، وهذا رجل أسد / أي : شديد . فإن أردت السبع بعينه لم تقل : مررت برجل أسد أبوه . هذا خطأ ، وإنما أجاز سيبويه : هذا خاتمك حديدا ، وهو يريد الجواهر بعينه ؛ لأنَّ الحال مفعول فيها ، والأسماء تكون مفعولة ، ولا تكون نعوتا حتى تكون تحلية .

وهذا في تقدير العربية كما قال ، ولكن لا أرى المعنى يصح إلا بما اشتق من الفعل ، نحو : هذا زيد قائما ؛ لأنَّ المعنى أنبَهك له في حال قيام .

وإذا قال : هذا خاتمك حديدا ، فالحديد لازم . فليس للحال هاهنا موضع بين ، ولا أرى نَصَبَ هذا إلا على التبيين ؛ لأنَّ التبيين إنما هو بالأسماء . فهذا الذي أراه ، وقد قال سيبويه ما حكيت لك .

(١) انظر الجزء الثاني ٤٥ ، ١٣١ .

(٢) انظر ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ولو قلت : مررت بزید رجلا صالحا (١) لصلحت الحال لقولك (صالحا) إلا أن يكون
 علم أنك مررت بزید وهو بالغ فتقول : مررت بزید رجلا ، أى فى حال بلوغه . فقد دلتك
 بهذا على معنى الحال .

* * *

ومن الحالات قولك : ماشأناك قائما (٢) / والتقدير : ما أمرُك فى هذه الحال . فهذا التقدير ،
 والمعنى : لِمَ قمت؟ كما أنك تقول : غفر الله لزيد ، واللفظ . لفظ الإخبار ، والمعنى معنى
 الدعاء ، وقولك : يعلم الله لأقومن . اللفظ . لفظ : (يذهب زيد) والمعنى القسم .

ومثل هذا : مالك قائما؟ والتقدير : أى شئ لك فى حال قيامك؟ والمعنى : لِمَ قمت؟ قال الله
 جل ذكره : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ) (٣) . والمعنى : - والله أعلم - ما لهم يُعرضون؟
 أى : لِمَ أعرضوا؟ .

ولو قلت : مَنْ زيد قائما؟ لم يجز ، لأن قولك : مَنْ زيد؟ سؤال يقتضى أن تعرف : أبْنُ
 عمرو هو أم ابنُ خالد؟ التميمى هو أم القيسى؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات ، فليس
 للحال هاهنا موضع .

(١) فى الخصائص ج ١ ص ١٦٥ « ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم
 الكلام بها وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى فتكون حينئذ مخيرا فى جعل تلك النكرة - ان
 شئت حالا وان شئت بدلا فتقول على هذا : مررت بزید رجلا صالح . على البديل ، وان شئت
 قلت : مررت بزید رجلا صالحا ، على الحال » .
 (٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ « باب ما ينتصب لانه حال صار فيها المستنول
 والمستنول عنه » .

وذلك قولك : ما شأنك قائما ، وما شأن زيد قائما؟ وما لأخيك قائما .. فهذا حال
 قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك ، كما ينتصب قائما فى قولك : هذا عبد الله قائما
 بما قبله ..

وفيه معنى لم قمت؟ فى ما شأنك . وما لك؟ قال الله تعالى (فما لهم عن التذكرة
 معرضين) ، ومثل ذلك من ذا قائما .. « والعامل فى الحال المصدر :
 والاستفهام لا يعمل فى الحال » انظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية ج ٢
 ص ١٨٤ .

(٣) المدثر : ٤٩ .

ولوقلت : زيدٌ أخوك قائما (١) وأنت تريد النسب فهو مُحال لأنَّ النسب لازم فليس له في القيام معنى ، ويستحيل في تقدير العربية مع اسحالته في المعنى ؛ لأنَّ المفعول ينصب الحال .
ولوقلت : زيدٌ أخوك قائما ، تريد الصداقة - لكان جيِّدا . المعنى : يُصادقك في هذه الحال .
وكلُّ شَيْءٍ كان فيه فِعْلٌ مجردٌ أو معنى فِعْلٍ ، فالحال فيه صحيحة ؛ نحو : المال لك / قائما ، أى : تملكه في هذه الحال ، وكذلك : المال لك يومَ الجمعة ، ولا يصلح : زيد أخوك يومَ الجمعة إذا كان من النسب ؛ لأنَّه لا فِعْلٌ فيه .
وظروف الزمان لا تضمُّنُ الجُثْثَ . وكلُّ ما كان فِعْلا أو في معنى الفِعْلِ فعمَلُهُ في ظروف الزمان كعمَله في الحال .
فأمَّا قولهم : الليلةُ الهلالُ ، فمعناه : الحدوث ، ولولا ذلك لم يجز ؛ كما لا تقول : الليلةُ زيدٌ .

٣
٢٤١

* * *

وتقول : خرجت من الدار فإذا زيدٌ (٢) . فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة . فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائما - كان جيِّدا ؛ لأنَّ معنى فإذا زيد ، أى : فإذا زيد قد وافقنى .

(١) سيكرر هذا الكلام مرتين في الجزء الرابع .

(٢) انظر الجزء الثاني ص ٥٧-٥٨ ، وهذا الجزء ص ١٧٨ .

هذا باب

المخاطبة

فأول كلامك لما تسأل عنه ، وآخِرُهُ لمن تسأله ، وذلك قولك - إذا سألت رجلاً عن رجل - :
كيف ذاك الرجلُ؟ فتحت الكاف ؛ لأنها للذي تُكَلِّم . وقولك (ذاك) إنما زدت الكاف على
(ذا) ، وكانت لما تُؤمِّي إليه بالقُرْب .

$\frac{3}{242}$ فإن قلت (هذا) ف(ها) للتنبيه ، و(ذا) هي/الاسم ، فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تُكَلِّمهُ
وذلك الكلامُ بوقوعها على أن الذي تُؤمِّي إليه بعيدٌ ، وكذلك جميعُ الأسماء المبهمة إذا أردت
التراخي زدت كافاً للمخاطبة ؛ لأنك تحتاج إلى أن تنبّه بها المخاطب على بُعد ما تُؤمِّي إليه .
فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجلُ؟ تكسر الكاف ؛ لأنها لمؤنث . قال
الله عزَّ وجلَّ : (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) (١) .

وتقول - إذا سألت رجلاً عن امرأة - : كيف تلك المرأة؟ بفتح الكاف ؛ لأنها لمذكّر .
فإن سألت امرأة عن امرأة قلت : كيف تلك المرأة ، بكسر الكاف من أجل المخاطبة .
فإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟ .
وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟ .
[وإن سألت رجلين عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأة ؟ .
وإن سألت] (٢) امرأتين عن رجل قلت : كيف ذاكما الرجل ؟ .
وإن شئت قلت : ذلكما ، تدخل اللام زائدة ، فمن قال في الرجل (ذاك) قال في الاثنتين
(ذانك) .

$\frac{3}{243}$ ومن قال في الرجل (ذلك) قال في الاثنتين (ذانك) بتشديد النون . / تُبدل من اللام نونا ،
وتُدغم إحدى النونين في الأخرى ، كما قال عزَّ وجلَّ : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ) (٣) .

(١) آل عمران : ٤٧ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) القصص : ٢٢ ، وقراءة تشديد النون من « فذانك » سبعية .

النشر ج ٢ ص ٣٤١ ، الاتحاف ص ٣٤٢ ، غيث النفع ص ١٩٥ .

وإن سألت رجلا عن نساء قلت : كيف أولئكم النساء ؟
وإن سألت نساء عن رجال قلت : كيف أولئكن الرجال ؟
وإن سألت نساء عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكن الرجل ؟
وباللام : كيف ذلكن الرجل ؟ كما قال الله عز وجل : (فَذَلِكِنَّ الَّذِي لُمْتُنْنِي فِيهِ) (١)

• • •

وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس ؛ إذ كان يجوز أن تُخاطب واحدا
عن الجماعة ، فيكون الكلام له ، والمعنى يرجع إليهم (٢) ؛ كما قال الله تبارك وتعالى :
(ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا) (٣) . ولم يقل (ذلكنم) ؛ لأنَّ المخاطب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فما ورد من هذا الباب فقسه على ما ذكرت لك تُصِبُّ إن شاء الله .

(١) يوسف : ٣٢ .

(٢) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٥ « وفيها لغة أخرى نقلها الثقات وهي أفراد علامة الخطاب
وفتحها على كل حال تغليباً لجانب الواحد المذكور . وفي التنزيل : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً)
وقياس اللغة الأخرى: وكذلك ، لأن الخطاب لجماعة . . . » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢ والخزانة ج ١ ص ٤٣ .

(٣) النساء : ٣ .

هذا باب

تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل

/نحو: رويدك وأرايتك زيدا محالُه؟ ، وقولك: أَبْصِرْكَ زيدا (١)

٣
٢٤٤

اعلم أن هذه الكاف زائدة زيدت لمعنى المخاطبة . والدليل على ذلك أنك إذا قلت: أَرَأَيْتَكَ زيدا فإِنَّمَا هي أَرَأَيْتَ زيدا ؛ لأنَّ الكاف لو كانت اسما استحال أن تُعَدِّي (رَأَيْتَ) إلى مفعولين: الأوَّل والثاني هو الأوَّل .

وإن أردت رؤية العين لم يتعدَّ إِلَّا إلى مفعول واحد، ومع ذلك أن فعل الرجل لا يتعدَّى إلى نفسه ، فيتصل ضميرُه إِلَّا في باب ظننت وعلمت ، لما قد ذكرنا في موضعه .
فأَمَّا (ضربتني) ، و(ضربتك) يا رجل فلا يكون .

وكذلك (أَبْصِرْكَ) زيدا يا فلان، إِنَّمَا هو: أَبْصِرْ زيدا ، ودخلت الكاف للإغراء توكيدا

للمخاطبة .

وكذلك (رُويِد) . يدلُّك أنك إذا قلت: رويدك زيدا ، إِنَّمَا تريد: أَرُوذُ زيدا ، والكاف

للمخاطبة .

ألا ترى أَنَّها لو كانت اسم الفاعل كان خطأ ؛ لأنَّ الواحد المرفوع لا تظهر علامته في الفعل .
وإن كان الفعل لاثنين أو ثلاثة قلت: رويدكما ، ورُويِدكم . فلو كان اسم الفاعل لكان ألفا في التثنية ، وواو في الجمع ؛ كما تقول: اذهبوا ، واذهبوا .

وقد تقول: رُويِدَ زيدا إذا لم ترد أن تبين المخاطبة ؛ كما تقول: أَرَأَيْتَ زيدا ، وأَبْصِرْ

زيدا .

٣
٢٤٥

وزعم سيبويه أن قولك: رُويِدَكَ زيدا إذا أدخلت الكاف كقولك: يا فلان لمن هو مقبل عليك توكيدا للتنبية ولن هو غير مقبل عليك لتعطفه بالنداء . فكذلك تُنبه بالمخاطبة ، وتركها كتركك (يا فلان) (٢) استغناءً بإقبالك عليه ، وإِنَّمَا القول بغير الكاف: رويدَ زيدا ؛ لأنَّ رُويِدَ في موضع المصدر وهو غير متمكَّن ؛ لأنَّ المصدر من أَرودت إِنَّمَا هو الإرواد .

(١) الحديث عن رويدك ، وأرايتك ، وأبصرك تقدم ص ٢٠٨-٢٠٩ وهذا الباب يعتبر تكريرا لما هناك بأسلوب آخر .

(٢) في الأصل: يا بافلان .

ومن أراد أن يجعل (رُوَيْدًا) مصدرا محذوف الزوائد جاز له ذلك فقال : رويداً زيدا .
فنظير الأول قوله :

رُوَيْدًا عَلِيًّا جِدًّا مَا تَدْنِي أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وُدُّهُمْ مُتَمَائِنٌ (١)

ومن جعله مصدرا صحيحا قال : رويداً زيدا ، ورويدة زيد ؛ كما تقول : (ضَرَبَ الرَّقَابِ) .
وإن كان نعنا فهو مصروف مُنَوَّن على كلِّ حال ، وذلك قولك : ضَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ؛ كما
قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَمَهْلَهُمْ رُوَيْدًا (٢)) . وإتِّمَّا صرَّفْنَا هَذَا الْمَصْدَرَ عِنْدَ مَا
جَرَى مِنْ ذِكْرِهِ مَعَ كَافِ الْمَخَاطَبَةِ .

(١) تقدم في ص ٢٠٨ .

(٢) الطارق : ١٧

هذا باب

مسائل من هذه المصادر التي جرت

٣ / اعلم أنك إذا قلت : رُوَيْدَكَ وَعَبْدُ اللَّهِ فَهُوَ جَائِزٌ وَفِيهِ قُبْحٌ حَتَّى تَقُولَ : رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ
٢٤٦ وقد تقدم تفسير هذا في باب عطف الظاهر على المضمر (١) .

فإن جعلت (رُوَيْدًا) متصرفة قلت : رويدَ عبدِ الله ، وزيد ، ولا تقول : رويدك ، ورويدَ زيدٍ إذا جعلت (رُوَيْدًا) غير متصرفة والكاف للمخاطبة ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم ، و(رويد) اسم ، ولا يقع العطف على استواءٍ إلاَّ أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأول ، فذلك جائز متى أردته .

وكلُّ جُمْلَةٍ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ فَعَطْفُهَا عَلَيْهَا جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا ؛ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، وَانْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَأَخُوكَ قَائِمٌ ، وَإِنْ تَأْتَى آتَكَ . فِهَذَا عَلَى ذَا .

ولو قلت : ضَعُوهُ وَضَعَا رُوَيْدًا ، لَمْ تَقَعْ (رُوَيْدًا) الْمَحذُوفَةَ التَّنْوِينَ هَذَا الْمَوْضِعَ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ عَلَى مَعْنَى : أَرُوذُ زَيْدًا .

واعلم أنَّ الْكَافَ فِي قَوْلِكَ : (النَّجَاءَكَ) إِنَّمَا هِيَ لِلْمَخَاطَبَةِ بِمَنْزِلَةِ كَافِ رُوَيْدَكَ وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ (٢) لِحَاقِهَا مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ وَلَوْ كَانَتْ اسْمًا كَانَ هَذَا مُحَالًا ؛ لِأَنَّكَ لَا تَضَيِّفُ مَا فِيهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ . فِهَذَا بَيِّنٌ جَدًّا .

* * *

وفي هذه المصادر في الأمر والنهي من الضمير ما في الفعل ، تقول : النَّجَاءَكَ نَفْسُكَ ، وَالنَّجَاءَ كُمْ كُلُّكُمْ / وَالْخَفْضَ خَطَأً ؛ لِأَنَّ الْكَافَ لَيْسَتْ بِاسْمٍ .

فَأَمَّا عَلَيْكَ ، وَدُونِكَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَإِنَّ الْكَافَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ وَلَهُ ضَمِيرُ الْمَرْفُوعِ الَّذِي يَكُونُ بِهِ فَاعِلًا ، وَإِنْ شِئْتَ أَتْبَعْتَهُ التَّوَكِيدَ مَرْفُوعًا ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ مَخْفُوضًا .
تقول : عَلَيْكَ نَفْسُكَ زَيْدًا ، وَإِنْ شِئْتَ نَفْسِكَ ، لِأَنَّكَ تَرِيدُ : أَنْظِرْ نَفْسَكَ .

(١) تقدم في باب رويد ص ٢٠٩ . وسيعيده في الجزء الرابع .

(٢) تقدم في ص ٢٠٩ .

والدليل على أَنَّ الكاف لها موضع (١) أَنَّ حروف الإضافة لا تُعلّق (٢) ولا تنفرد فهي واقعة على الأسماء .

* * *

وكلُّ شيء كان في موضع الفعل ولم يكن فعلاً فلا يجوز أن تأمر به غائباً ، ولا يجوز أن تقول : على زيدٍ عمراً ، ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخّر ، فنقول : زيدا عليك ، وزيدا دونك .

ومن زعم أَنَّ قول الله عزَّ وجلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) إنما نصبه بعلينكم فهذا خطأ ، وقد مضى تفسير هذا .

وإنما قالوا : عليه رجلا ليسني (٣) ، لأنَّ هذا مثل ، والأمثال تجرى في الكلام على الأصول كثيراً (٤) .

(١) تقدم في ص ٢٠٢ والحديث عن الآية أيضا في ص ٢٠٣ ، ص ٢٣٢ .

(٢) في الاصل : لا تتعلق .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ : وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسني .

وهذا قليل شبهوه بالفعل .

(٤) يريد أنه يكون فيها مراجعة الأصول كما في الضرائر الشعرية .

/ هذا باب

ما يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَحَمَلُهُ عَلَى اللَّفْظِ أَجْرُودٌ

إِعْلَمُ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى إِلَّا بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ اللَّفْظِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي
غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو . حُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : (غَيْرُ زَيْدٍ) إِنَّمَا هُوَ : إِلَّا زَيْدٌ ،
فَحُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ (١) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ عَاقِلٌ . رَفَعْتَ الْعَاقِلُ ، وَلَوْ خَفَضْتَهُ كَانَ أَحْسَنَ .
وَإِنَّمَا جَازَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِ النَّاسِ : (زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) (٢) .
لَمَّا قَالَ : قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ - تَمَّ الْكَلَامُ ، فَقَالَ : شُرَكَاءَهُمْ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ لِهَذَا التَّنْزِيهِ
مُزِينًا فَالْمَعْنَى : زَيْنُهُ شُرَكَاءَهُمْ .

(١) فِي سَيْبُوِيَه ج ١ ص ٣٧٥ « بَابُ مَا أُجْرِيَ عَلَى مَوْضِعٍ غَيْرِ لَا عَلَى مَا بَعْدَ غَيْرِ .
زَعَمَ الْخَلِيلُ وَيُونُسُ جَمِيعًا أَنَّهُ يَجُوزُ مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، الْوَجْهُ الْجَرُّ ، وَذَلِكَ أَنْ
غَيْرُ زَيْدٍ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ وَفِي مَعْنَاهُ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ كَمَا قَالَ :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

فَلَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ ، وَكَانَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ حَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ .
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غَيْرُ زَيْدٍ فَكَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ : الْإِزِيدُ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَالْإِعْرُودُ ، فَلَا يَقْبَحُ الْكَلَامُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَتَانِي
الْإِزِيدُ وَالْإِعْمُرُو » .

(٢) الْإِنْعَامُ : ١٣٧ « وَقِرَاءَةُ زَيْنٍ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعُ قَتَلٍ وَرَفْعُ شُرَكَاءَهُمْ مِنَ الشُّوَاذِ
(ابن خَالُوِيَه ص ٤٠ - ٤١ - الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٤ ص ٢٢٩) .

قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَقُرَأَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ السَّلْمِيُّ وَالْحَسَنِيُّ وَأَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبُ ابْنِ
عَامِرٍ زَيْنٌ مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ . قَتَلُ مَرْفُوعًا مِثْلَ مِثْلِ مَرْفُوعًا عَلَى إِضْمَارِ
فِعْلِ ، أَيْ زَيْنُهُ شُرَكَاءَهُمْ . هَكَذَا أَخْرَجَهُ سَيْبُوِيَه .

أَوْ فَاعِلًا بِالْمَصْدَرِ أَيْ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ، كَمَا تَقُولُ : حَبِيبٌ إِلَى رُكُوبِ الْفَرَسِ زَيْدٌ
هَكَذَا . . أَخْرَجَهُ قَطْرِبٌ .

فَعَلَى تَوْجِيهِ سَيْبُوِيَه الشُّرَكَاءُ مَزِينُونَ لَا قَاتِلُونَ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى وَعَلَى تَوْجِيهِ قَطْرِبِ
الشُّرَكَاءُ قَاتِلُونَ . وَمَجَازُهُ أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا مَزِينِينَ لِقَتْلِ جَعَلُوا هُمُ الْقَاتِلِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَبْشَرِي
الْقَتْلِ » .

وَفِي سَيْبُوِيَه ج ١ ص ١٤٦ « وَمِثْلُ لَيْكُ يَزِيدُ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنْ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) رَفْعُ الشُّرَكَاءِ عَلَى مِثْلِ مَا رَفَعَ عَلَيْهِ ضَارِعٌ » .

وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ جَمِيلٍ :

سَبَتْنِي بِعَيْنِي جُوْدُرٌ وَسَطٌ رَبْرَبٍ وَصَدْرٌ كَفَاتُورٌ اللَّجْبِينُ وَجِيدٌ

التقدير : وَسَبَانِي جِيدَهَا .

ومثل ذلك قول الشاعر :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ (١)

لما قال : (لَيْبِكَ يَزِيدُ) عُلِمَ أَنَّ لَهُ بَاكِيًا . فَكَانَهُ قَالَ : لَيْبِكَ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ .

- (١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٤٥ و ١٨٣ و ١٩٩ ، على رفع ضارع بفعل محذوف . وهذا على رواية لَيْبِكَ بالبناء للمفعول ، وقد روى بالبناء للفاعل فيكون يزيد مفعولا به ، وضارع الفاعل ولا حذف في الكلام واعتبر العسكري هذه الرواية هي الصحيحة ، والرواية الأولى من تغيير النحويين فقال في كتابه التصحيف : ومما قلبوه ، وخالفهم الرواة قول الشاعر لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ ٠٠ البيت .
- وقد رواه الأصمعي وغيره بالبناء للفاعل ومثله في كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني . وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الأولى لجواز أن يكون (يزيد) منادى ، وضارع نائب الفاعل .
- بكيتة : أى بكيت عليه بحذف حرف الجر ، لكثرة الاستعمال .
- الضارع : الدليل جاء فعله من باب فتح وعلم وكرم .
- المختبِط : الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة . وأصله من خبطت الشجرة : إذا ضربتها بالعصا ، ليستقط ورقها .
- والفعل متعد للواحد يقال : اختبطني فلان . وقيل هو بمعنى السؤال ، فيتعدى لاثنتين يقال : اختبطني معروفى .
- فعلى الأول المحذوف مفعول واحد ، وعلى الثانى المحذوف مفعولان والتقدير : ومختبِط الناس أموالهم .
- تطيح : تذهب وتهلك يقال فى ثلاثية : طاح يطوح ، وطاح يطيح .
- وعلى أن العين واو يكون طاح يطيح من باب حسب يحسب عند الخليل أو من تداخل اللغات عند غيره .
- الطوائج : بمعنى المطيحات . يقال : طوحته الطوائج ، أطاحتها ، أى : ذهبت به ، ولا يقال : المطوحات ولا المطيحات ، فهى جمع على حذف الزوائد أو صيغة نسب .
- وحكى الأصمعي أن العرب تقول : طاح الشيء فى نفسه وطاحه غيره بمعنى طوحه وأبعده فعلى هذا - ان ثبت - تكون الطوائج جمع طائحة من المتعدى قياسا لا شذوذا .
- لخصومة : متعلق بضارع . واللام للتعليل أو بمعنى عند .
- ومما تطيح : متعلق بمختبِط أى : يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله .
- و (ما) مصدرية أو موصولة على معنى لأجل خلال الكرم التى طوحتها الطوائج .
- وقيل صفة لمختبِط أوله ولضارع بدليل رواية ممن تطيح ، من للسببية .
- والبيت من قصيدة لنهشل بن حري . ونسبت للبيد (وليست فى ديوانه) ، ونسبت لمزرد بن ضرار (وليست فى ديوانه) ، ونسبت فى معاهد التنصيص الى ضرار بن نهشل ونسبها سيبويه وغيره للحارث بن نهيك .
- انظر الخزانة ج ١ ص ١٤٧ - ١٥٢ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٦٧-٦٨ .
- ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والعينى ج ٢ ص ٤٥٤ والخصائص ج ٢ ص ٣٥٣ وشواهد الكشاف ص ٦٥ والتنبهات على أغاليط الرواة فيما أخذه على الكامل .

ومن هذا قولهم :

/ قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا (١)

فنصب الأفعوان ؛ لأنك تعلم أن القدم مسألة ؛ كما أنها مسألة ، فكأنه قال : قد سألت القدم الأفعوان والشجاع .

ومن ذلك قول الله عز وجل : (انتهوا خيرا لكم) (٢) .

زعم الخليل أنه لما قال : «انتهوا» علم أنه يدفعهم عن أمر ، ويغريهم بأمر يجرهم عن خلافه ، فكان التقدير : انتوا خيرا لكم . وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرا لكم . وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يُضمر الجواب ولا دليل عليه ، وإذا أضمر (ابتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلا منه ، وكذلك انته يا فلان أمرا قاصدا . وقد مر من ذكر المضمرات ما يُغنى عن إعادته .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٥ على حذف الفعل الناصب للأفعوان . . فقال : « فانما نصب الأفعوان والشجاع ، لانه قد علم أن القدم ها هنا مسألة ، كما انها مسألة ، فحمل الكلام على انها مسألة » .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٣ « رواها الكوفيون بنصب الحيات وذهبوا الى أنه أراد القدمان ، فحذف النون » . رواية ابن الأثير في المذكر والمؤث ص ٦ كرواية سيبويه والبرد . الشجاع : ضرب من الحيات . الشجعم : الطويل . الأفعوان : الذكر من الحيات .

قال ابن السيد : كان القياس رفع الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات لكنه حمله على فعل مضمر يدل عليه سالم ، لأن المسألة انما تكون من اثنين فصاعدا ، فلما اضطر الى نصب حمل الكلام على المعنى .

وصف راعيا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما حتى لا تستطيع الحيات ان تؤثر فيهما . . ونسب هذا الرجز في سيبويه الى عبيد بن عبيس ونسبه الأعلام للعباج وهو في ديوانه ص ٨٩ فيما نسب اليه ونسبه ابن السيد الى مساور العيسى .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٩ - ٥٧٤ والعيني ج ٤ ص ٨٠ - ٨٣ وتاويل مشكل القرآن ص ١٤٩ والسيوطي ص ٣٢٩ والروض الأنف ج ٢ ص ١٨٣ ، وشرح التبريزي للحماسة ج ٢ ص ٣٢٩ واللسان (شجع ، شجعم) والتمام ص ٢٣ .

(٢) النساء : ١٧١ .

وفي سيبويه ج ١ ص ١٤٣ « ومما ينتصب في هذا الباب على اضرار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خيرا لكم » .

وقال في ص ١٤٦ : « ولا يجوز أن تقول : ينتهى خيرا له ولا أنتهى خيرا لى ، لانك اذا نهيت ، فانت ترجيه الى أمر ، واذا أخبرت ، أو استفهمت فانت لست تريد شيئا من ذلك انما تعلم خيرا أو تسترشد مخبرا ، » .

ومن ذلك قولُ الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسِيلاً^(١)

فنصبهما ؛ لأنَّ الوجودان في المعنى واقعٌ عليهما . ومثُل ذلك :

لَنْ تَرَاهَا وَإِنْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيْباً^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٦ على حذف الفعل الناصب لجنات وما بعده ، والتقدير : وجدنا لهم جنات .. قال : « لان الوجودان مشتمل في المعنى على الجزاء ، فحمل الآخر على المعنى ، ولو نصب الجزاء .. لجاز » .

وكان الظاهر والمتبادر رفع جنات وما بعده عطفاً على جزاء .
السلسيل : قال الراغب : السهل العذب وقيل هو اسم عين في الجنة ، وذكر بعضهم أن ذلك مركب من قولهم : سل سبيلاً .. وقيل بل هو اسم لكل عين سريع الجرية .
ونسب البيت في سيبويه الى عبد العزيز الكلابي .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٤ على حذف الفعل الناصب لطيبا، وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٥٧ « قال بعض العلماء : ان ترى المقدره الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لثلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل وراى المذكورة بصرية » .

وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٩ « ولغمرى ان الرؤية اذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ففي ذلك شيثان :

أحدهما : أن الرؤية وان كانت مشتملة عليها فليس لها طريق الى الطيب في مفارقتها ، اللهم الا أن تكون حاسرة غير مقنعة وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفريات ولا المشقات ..
وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقتها وجب أن يكون الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية نفسها ، فكأنه قال : لن تراها الا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيباً غير أن سيبويه حمله على الرؤية وينبغي أن يكون أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه .

والآخر : أن هذه الواو في قوله : ولها هي وار الحال وصارفة للكلام الى معنى الابتداء فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها الا وأنت تعلم أو تتحقق أو تشم ، فتأتى بالابتداء وتجعل ذلك الفعل المقدر خبراً عنه » .

وفي الابيات المشككة ص ٣٤ « حمله على المعنى قبل تمام الكلام ، وما يحمل على المعنى فبابه أن يأتى بعد التمام ، لانه حمل على التأويل وذلك نحو قولك : رأيت زيدا له مال وحسباً .
الا ترى أن قوله : لن تراها ولو تأملت ليس بكلام تام . أراد بمفارق مفرق قال سيبويه ج ٢ ص ١٢٨ :

ومثل ذلك قولك : المفارق في مفرق جعلوا المفرق مواضع ثم قالوا المفارق كأنهم سموا كل موضع مفرقا قال جرير :

قال العواذلُ ما لجهلك بعد ما شاب المفارقُ واكتسبن قتيراً

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ص ١٧٦ مفردا وهو من فوائت الديوان - وفي الديوان قصيدة من بحر الشاهد وعلى رواية ص ١٠٧ - ١١٠ قد يكون الشاهد منها ..

وانظر - رهاك الله - كيف يدقق النحويون في تقدير العامل ، لكى يناسب المعنى عصر الشاعر ..

لأنَّ الرؤية قد اشتملت على الطيب . وهذا البيت أبعد ما مرَّ ؛ / لآَنَهُ ذَكَرَهُ مِنْ قَبْلِ
 الاستغناء . وإنَّما جاز نصبه على رأيت ؛ لآَنَ المعنى : لَن تَراها إِلَّا وَأَنت تَرى لها في مفارق
 الرأس طيبا . فهذا على الإضمار .
 فأما قوله :

« تَوَاهِقُ رِجَالَهَا يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ » (١)

فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ (٢) ؛ لآَنَ الكلام لم يَسْتَعْن ، ولو جاز لجاز : ضارب
 عبدُ الله زيد (٣) ؛ لآَنَ من كلِّ واحد منهما ضَرَبًا .

(١) تمامه : * لها قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيبَةِ رادفُ *

ورواه سيبويه برفع يداها على المعنى ج ١ ص ١٤٥ وقد ردد الأعمى كلام المبرد فقال :
 وقد غلط سيبويه في جواز هذا ، لأن الكلام غير تام دون اليدين ، فيحملان على المعنى .
 ورواه أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٥ ، ٤٢٨ برواية سيبويه ، ثم قال : * أراد
 تواهق رجلاها يديها فحذف المفعول ، وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأن
 اليدين مواهقتان ، كما أنهما مواهقتان ، فأضمر لليدين فعلا دل عليه الأول . فكانه قال : تواهق
 يداها رجلها ، ثم حذف المفعول في هذا ، كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى تواهق
 رجلاها يداها ، فعلى هذه الصنعة التي وصفت لك تقول : ضارب زيد عمرو على أن ترفع عمرا
 بفعل غير الظاهر ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعا بهذا الظاهر *

التسوايق : الموافقة في السير والتباري فيه .

يصف حمارا من حمر الوحش يجرى وراء أتان فرجلاها : أى مؤخرتا قوائمها .
 يده أى متقدمتى قوائمه ، يريد : أن هذا الحمار يضع رأسه خلفها في سيره ، فرأسه
 كأنه قتب لها خلف حقيبتها ، أى : عجزها .

وقد روى في سيبويه يداها بضمير الغائبة وكذلك في الخصائص وفي الروض الأنف ج ٢
 ص ١٨٢ والأجود يده بضمير الغائب كما يقول أستاذنا الشيخ النجار في تعليقه على
 الخصائص .

وكذلك روى في المقتضب وفي اللسان (وهق) والديوان .

والبيت من قصيدة طويلة لأوس بن حجر في الديوان ص ٦٣-٧٤ ورواية الديوان كرواية
 المقتضب يديه بالنصب وروى كذلك أيضا في الأمالي ج ٢ ص ٦٥ والسلمط ص ٧٠٠ مع
 خلاف يسير في بعض الألفاظ .

وفي المخصص ج ٧ ص ١١٣ « وكذلك المواهقة . قال أبو على ولذلك جاز الرفع في الاسمين
 من قول أوس بن حجر : تواهق رجلاها يده ورأسه » .

(٢) كثيرا ما يرد المبرد رواية بعض الآيات التي فيها مخالفة للقياس .

(٣) في مجالس ثعلب ص ٤٨٥ « إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما . يقال : خاصم

زيد عمرو » .

وقد ذكرت كلام ابن جنى في أن رقع الثاني بفعل محذوف .

هذا باب

أَم ، وَأَوْ (١)

فَأَمَّا (أَم) فلا تكون إِلَّا استفهاما ، وتقع من الاستفهام في موضعين :
أحدهما : أن تقع عَدِيلَةً لِلْأَلْفِ عَلَى مَعْنَى (أَى) : وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو؟
وكذلك : أَعْطَيْتَ زَيْدًا أَمَ حَرَمَتِهِ (٢) ؟ .

فليس جواب هذا (لا) ، ولا (نَعَمْ) ؛ كما أنه إذا قال : أَيُّهُمَا لَقِيتَ ؟ أو : أَىِّ الْأَمْرَيْنِ
فعلت ؟ لم يكن جواب هذا (لا) ولا (نَعَمْ) ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مُدْعٍ أَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ قَدْ وَقَعَ ، لَا يَدْرِي
أَيُّهُمَا هُوَ .

فالجواب أن تقول : زيد أو عمرو (٣) .

فإن كان الأمر على غير دَعَوَاهِ [فالجواب] أن تقول : لم أَلْقَ واحدا ، أو كليهما .
فمن ذلك قولُ الله / عزَّ وجلَّ : (أَتَخَذْنَاَهُمْ سِحْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ) (٤) . وقوله :

٣
٢٥١

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وهذا باب أم ، وأو » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « أما (أم) فلا يكون انكلام بها الا استفهاما ، ويقع الكلام
بها في الاستفهام على وجهين :

على معنى أيهم ، وأيها .. » .

وفي أصل المقتضب : أَعْطَيْتَ زَيْدًا أَمَ حَمَلَتِهِ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ « هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما ،

وأيهم) .

وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ، وأزيدا لقيت أم بشرأ فأنت الآن مسدع أن عنده
أحدهما ، لأنك إذا قلت : أيهما عندك ؟ وأيها لقيت ؟ فأنت مدع أن المسؤل قد لقي أحدهما ،
أو أن عنده أحدهما الا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري : أيهما هو ؟

والدليل على أن قولك : أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك : أيهما عندك ؟ : انك لو قلت :

أزيد عندك أم بشر ، فقال المسؤل : لا ، كان محالا ، كما أنه إذا قال : أيهما عندك فقال : لا فقد أحال

(٤) سورة ص : ٦٣ قرء في السبعة (اتخذناهم ، بهمزة الاستفهام وبدونها ، فتكون

همزة وصل مكسورة . انظر النشر ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، والاتحاف ص ٣٧٣ . وقال أبوحيان في

البحر ج ٧ ص ٤٠٧ ، و «أم» ان كان اتخذناهم استفهاما مصرحا بهمزته كقراءة من قرأ

كذلك أو مؤولا بالاستفهام ، وحذفت الهمزة للدلالة ، فالظاهر أنها متصلة لتقدم الهمزة ،

والمعنى : أَىِّ الْفَعْلَيْنِ فَعَلْنَا بِهِمْ : الاستسْخَارَ مِنْهُمْ ، أم ازدرأؤهم وتحقيرهم ، وأن أبصارنا
كانت تعلق عنهم ، وتقتحم ..

(أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا) (١) ومثله: (أَهْمُ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تَبِعَ) (٢) ، فخرج هذا مَخْرَجَ التوقيف والتوبيخ ، وَمَخْرَجُهُ مِنَ النَّاسِ يَكُونُ اسْتِفْهَامًا ، وَيَكُونُ تَوْبِيخًا .
فهذا أَحَدُ وَجْهَيْهَا .

ويدخل في باب التسوية مثل قولك : سواء على أذهبت أم جئت ، وما أبالي أقبلت أم أذبرت ، وليت شعري أزيد في الدار أم عمرو (٣) ؟ .
فقولك : (سواء على) تُخْبِرُ أَنَّ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَكَ وَاحِدٌ ، فَأَدْخَلْتَ حُرُوفَ الْاسْتِفْهَامِ هَاهُنَا ، لِإِجَابِهَا التَّسْوِيَةَ .

= ويكون استفهاما على معنى الإنكار على أنفسهم للاستسخار والزيغ جميعا . .
وان كان (اتخذناهم) ليس استفهاما فام منقطعة ، ويجوز أن تكون منقطعة أيضا مع تقدم الاستفهام يكون كقولك : أزيد عندك أم عندك عمرو . استفهمت عن زيد ، ثم أضربت عن ذلك ، واستفهمت عن عمرو . . فالتقدير : بل أزاغت عنهم الأبصار . .
وانظر الكشف ج ٣ ص ٣٣٣ ومصاني القرآن للفراء ج ١ ص ٧١ - ٧٢ .
(١) التازعات : ٢٧

(٢) الدخان : ٢٧ - في ابن يعيش ج ٨ ص ٩٨ قال عن الآية : « فهو من الناس استفهام ومن القديم - سبحانه - توقيف ، وتوبيخ للمشركين خرج مخرج الاستفهام ولا خير في واحد منهم انما هو على ادعائهم ان هناك خيرا ، فقرعوا بهذا على هذه الطريقة فاعلم » .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ : « ومن هذا الباب قوله : ما ابالي أزيدا لقيت أم عمرا ، وسواء على : أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما ابالي : أيها لقيت ، وانما جاز حرف الاستفهام ها هنا ، لانك سويت الأمرين عليك كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيها العصاة .

وانما لزمتم (أم) هاهنا ، لانك تريد معنى أيهما .
الا ترى أنك تقول : ما ابالي أي ذلك كان ، وسواء على أي ذلك كان فالعنى واحد (أي) ها هنا تحسن ، وتجاوز كما جازت في المسألة .
ومثل ذلك ما أدري : أزيد ثم أم عمرو ؟ وليت شعري : أزيد عندك أم عمرو ؟ فانما أوقمت (أم) ها هنا كما أوقمته في الذي قبله ، لان ذا يجرى على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما ، كما جرى الأول . الا ترى أنك تقول : ليت شعري : أيهما ثم ؟ وما أدري ؟ أيهما ثم ؟ فيجوز أيهما ويحسن . . .

وانظر في ذلك أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٣٣ - ٣٣٤ . المكبري ج ١ ص ٧ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ والمفنى ج ١ ص ١٥ - ١٦ .

ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو ، أنهما في علمك مُستويان ، فهذه مضارعة ، ولهذا تقول : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ؛ لأنهما قد استويا عند السامع ؛ كما استوى الأولان في علمك .

و (أى) داخلة في كل موضع تدخل فيه (أم) مع الألف . تقول : قد علمت أيهما في الدار؟ تريد : إذا أم ذا . قال الله عز وجل : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) (١) .

وقال : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (٢) ؛ لأن المعنى : إذا أم ذا؟

وعلى ذلك / قول الشاعر :

سواء عليه أي حين أتيتُه أساعة نحس جنته أم بأسعد (٣)

ففس (أي) بالألف وأم ؛ كما تقول : أي الرجلين أفضل أزيد أم عمرو ؟

وسنفرد بابا للمسائل بعد فراغنا من الأصول ، فهذا أحد موضعها .

* * *

والموضع الثاني : أن تكون منقطة مما قبلها خبيرا كان أو استفهاما ، وذلك قولك فيما كان

خبيرا : إن هذا لزيد أم عمرو (٤) يا فتى .

(١) الكهف : ١٩

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البيت لزهير من قصيدة في مدح هرم بن سنان وهى فى الديوان ص ٢١٩ - ٢٢٦

وروايته : أساعة نحس تنقى .

وفى شرح الديوان ص ٢٣٢ « أى ليس يتشام بشيء ان أتيته بنحس أو بسعد . قال

أبو العباس : سواء يرفعها ما بعدها من الاستفهام مرفوعا كان الاستفهام أو منصوبا ، أو مخفوضا .

والنحويون يجيزون فى اعراب (سواء) فى مثل هذا وجوها كثيرة :

١ - (سواء) خبر مقدم والجملة بعدها مؤولة بمصدر بدون سابق مبتدأ ، والتقدير :

مجيئك فى ساعة نحس ومجيئك فى ساعة سعد مستويان .

ب - سواء مبتدأ والجملة بعدها خبرها ولا تحتاج الى رابط لانها نفس المبتدأ فى المعنى

ج - سواء مبتدأ وما بعدها فاعل أغنى عن الخبر ويحسن ذلك عند الاعتماد .

د - سواء خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : الامران سواء ، ثم بينهما بقوله أساعة نحس

جنته أم بأسعد .

وانظر فى اعراب سواء شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، وسيبويه ج ١

ص ٤٩٠ ، الكشاف ج ١ ص ٢٥ - ٢٦ ، العكبرى ج ١ ص ٨ ، البحر المحيط ج ١ ص ٤٦

- ٤٧ ، المعنى ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٤٧ « (المتصلة) يليها المفرد والجملة بخلاف

المنقطعة، فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزأين نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو أو مقسدا =

وذلك أنك نظرت إلى شخص ، فتوهمته زيدا ، فقلت على ما سبق إليك ، ثم أدركك الظن أنه عمرو ، فانصرفت عن الأول ، فقلت : أم عمرو مستفهما . فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بَلْ) ، إلا أن ما يقع بعد (بَلْ) يقين ، وما يقع بعد (أَمْ) مظنون مشكوك فيه ، وذلك أنك تقول : ضربت زيدا ناسيا أو غالطا ، ثم تذكر أو تنبهه ، فتقول : بل عمرا مُستدركا مُثبتا للثاني ، تاركا للأول . ف (بَلْ) تخرج من غلط إلى استنابات ، ومن نسيان إلى ذكْر . و (أَمْ) معها ظن أو استفهام ، وإضراب / عما كان قبله .

٣
٢٥٣

ومن ذلك : هل زيدٌ منطلق أم عمرو يا فتى قائما . أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد ، وجعل السؤال عن عمرو . فهذا مجزى هذا ، وليس على منهاج قولك : أزيد في الدار أم عمرو وأنت تريد : أيهما في الدار ؟ لأن (أَمْ) عديلة الألف ، و (هل) إنما تقع مُستأنفة . ألا ترى أنك تقول : أما زيد في الدار على التقرير ، وتقول : يا زيد ، أسكوتا والناس يتكلمون . توبخه بذلك وقد وقع منه السكوت ، ولا تقع (هل) في هذا الموضع (١) .
ألا ترى إلى قوله :

* أَطْرِبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِي (٢) *

وإنما هو : أتطرب وهو في حال طرب ؟ .

وذلك لأن الألف و (أَمْ) حرفا الاستفهام اللذان يُستفهم بهما عن جميعه ، ولا يخرجانه منه ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ؛ لأن كل حرف منها لضرب لا يتعدى ذلك إلى غيره ، ألا ترى أن (أَيْنَ) إنما هي سؤال عن المكان لا يقع إلا عليه .

٣
٢٥٤

و (متى) سؤال عن زمان ، و (كيف) سؤال عن حال ، و (كم) / سؤال عن عدد .
و (هل) تخرج من حد المسألة فتصير بمنزلة (قد) (٣) نحو : قوله عز وجل - : (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا) .

فالألف (وَأَمْ) لا يُنقلان عن الاستفهام كما تُنقل هذه الحروف . فتكون جزاء . ويكون

= أحدهما نحو : انها لابل أم شاء ، اى أم هي شاء . قال جار الله : لا يجوز حذف أحد جزئى الجملة بعد المتقطعة فى الاستفهام لثلا تلتبس بالمتصلة ، ويجوز فى الخبر اذ لا يلتبس .
أقول : اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة .

ويؤيد كلام الرضى ما يمثل به المبرد بعد من قوله : هل زيد منطلق أم عمرو ؟

(١) الهمزة أصل أدوات الاستفهام ولها خصائص انفردت بها وانظر المغنى ج ١ ص ١٦ .

(٢) تقدم فى ص ٢٢٨ : ٢٦٤ .

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٣ كما تقدم ذكر الآية .

ما كان منها يقع للناس وغيرهم ، نحو : (مَنْ) ، و (ما) ، و (أَيْ) كذلك ، ويكون في معنى الذي .

وحرفا الاستفهام اللذان لا يُفارقانه : الألف و (أم) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها .

ألا ترى أن القائل يقول : هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ؟

وتقول : كيف صنعت أم كيف صنع أخوك ؟ . فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام

لمكْنِيهما وانتقالهما . فمن ذلك قوله :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم

أم حبلها إذ نأتك اليوم مضروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته

إثر الأجيّة يوم البين مشكوم (١)

(١) استشهد سيبويه بالبيتين ج ١ ص ٤٨٧ على دخول (أم) المنقطعة على (هل) .
و(أم) المتصلة لا تدخل على أدوات الاستفهام أما (أم) المنقطعة فتدخل عليها الألف الاستفهام ، وقد عقد سيبويه فصلا عنونه بقوله : هذا باب بيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف ؟ ج ١ ص ٤٩١ .
وفي الخزانة ج ٤ ص ٥١٦ : يجوز أن تأتي (هل) بعد (أم) وليس فيه جمع بين استفهامين . فان (أم) مجردة عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام حرفا كانت أم اسما . . .

قال المرادي في الجنى الداني : ان قلت : (أم) المنقطعة هل هي عاطفة ، أو ليست بعاطفة . قلت : المغاربة يقولون : انها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة .
وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد كقول العرب : انها لابل أم شاء قال : ف (أم) هنا لمجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون ما بعد (بل) فانها بمعناها .
وقال ابن هشام في المغنى : ح ١ ص ٤٤-٤٥ لا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد : ولهذا قدروا في : انها لابل أم شاء ، وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال : لا حاجة لتقدير مبتدأ . . . وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، واستدل بقول بعضهم : ان هناك لا بلا أم شاء بالنصب ، فان صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أي : أم أرى شاء . . .
ومن ذهب الى أن (أم) عاطفة ابن يعشى ، ثم اضطرب كلامه في البيت . . .

وفي الخزانة أيضا ص ٥١٩ : (أم) إذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها (هل) ويجوز ألا يعاد بخلاف (أم) إذا جاءت بعد اسم استفهام فانسه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم ، وقد اجتمع في البيتين إعادة (هل) وتركها ، فان (أم) الأولى جاءت بعد (هل) ولم تعد (هل) معها . وقد أعادها مع (أم) الثانية في البيت الثاني ، وفي القرآن الكريم : « هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور » .
مكتوم خبر (ما) الموصولة والعلان بالخطاب الأول بالبناء للمعلوم ، والثاني بالبناء للمجهول - والمكتوم : المستور .

وجملة : (حبلها مضروم) استثنائية ، و (إذ) تعليلية متعلقة بمضروم بمعنى مقطوع .
والحبل : استعارة للوصل والمحبة .
نأتك : أصله : نأت عنك ، فحذف (عن) ووصل الضمير بالفعل .

فَأَدْخَلَ (أَمْ) عَلَى (هَلْ) ، وَقَالَ :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْثُوعٍ بِمِثْلِنَا أَهْلُ رَاوْنَا يَسْفَحُ الْقَفَّ ذِي الْأَكْمِ (١)

/وقال :

كَيْفَ الْقَرَارُ بِيَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا هَمَّ الَّذِينَ تُحِبُّ بِالْإِنْجَادِ
أَمْ كَيْفَ صَبْرُكَ إِذْ ثَوَيْتَ مُعَالِجَا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَسُقْمَكَ بِأَدْيِ (٢)

•••

وتدخل حروف الاستفهام على (مَنْ) ، و (مَا) ، و (أَيُّ) إِذَا صِرْنَا فِي مَعْنَى الَّذِي بِصَلَاتِهِ .
وكذلك (أَمْ) ، كقول الله عز وجل : (أَمْ مَنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ) (٣) ، وكقوله : (أَفَمَنْ
يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤) ، فقد أوضحت لك حالهما .

= والمعنى : هل تكتم الحبيبة وتحفظ ما علمت من ودعها لك وما استودعته منها من
قولها : أنا على العهد أم انصرم حبلها منك لبعدها عنك .

وتقدر (أم) هنا ببل ، والهمزة ، لأن المعنى على ذلك .

أم هل كبير بكى (أم) منقطعة بمعنى (بل) ومجردة من الاستفهام لدخولها على هل .
و (كبير) مبتدأ ، و (بكى) جملة صفة المبتدأ . والخبر مشكوم ؛ ولو كانت جملة
(بكى) خبر المبتدأ لكان ذلك من ضرورة الشعر ، إذ لا يتقدم الاسم على الفعل بصد (هل) في
الاختيار .

المشكوم : المجزى وقال الشجري : مشكوم : مثاب مجازى .

اثر الأجابة : بكسر الهمزة وسكون المثناة وفتحها لفة .

البين : الفراق ، واثر ، ويوم متعلقان بكى .

لم يقض عبسرته : صفة ثانية لكبير . العبرة : الدمعة ، أي لم يشتف من البكاء ، لأن
في ذلك راحة كما قال امرؤ القيس :

وان شفائي عبرة لو صيبتها

البيتان مطلع قصيدة لملقمة بن عبدة في ختام ديوانه ص ١٢ - ١٠

وفي الفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وشرحها للأنباري ص ٧٨٦ - ٨٢٢ والخزانة ج ٤ ص

٥١٦ - ٥١٩ - ٥٢١ ، وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٣٤ - ٣٣٥ . وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٣

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٤٤ .

(٢) البيتان من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ورواية الديوان

كَيْفَ النَّوَاءِ بِيَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا هَمَّ الَّذِينَ تُحِبُّ بِالْإِنْجَادِ

هَمُّوا يَبْغِدُ عَنْكَ غَيْرَ تَقَرُّبٍ شَتَانَ بَيْنَ الْقُرْبِ وَالْإِبْعَادِ

لَا كَيْفَ قَلْبِكَ إِذَا ثَوَيْتَ مُخَايَرًا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَحَزْنُكَ بِأَدْيِ

وهي في طبعة الميمنية ص ٧٣

(٣) النمل : ٦٢

(٤) فصلت : ٤٠ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٥١

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَلَمْ نَنْزِلُ الْكِتَابَ لِارْتَبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ
 افْتَرَاهُ) (١) وقوله : (أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا) (٢) ، وما كان مثله ؛ نحو قوله عز وجل : (أَمْ
 اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٣) فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الاستفهام ؛ لَأَنَّ المستخبر غير عالم ، وإنما
 يتوقع الجواب فيعلم به . والله - عز وجل - مني عنه ذلك . وإنما تخرج هذه الحروف
 في القرآن مخرج التوبيخ والتقريب ، ولكنها لتكرير توبيخ بعد توبيخ عليهم .

ألا تراه يقول عز وجل : (أَلَمْ يَلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤)
 / - وقد علم المستمعون كيف ذلك - لِيُزَجِّرَهُمْ عَنْ رُكُوبِ مَا يُؤَدِّي إِلَى النَّارِ ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ :
 السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ ؛ لِتُوقِفَهُ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ وَعَلَى مَا يُصِيرُهُ إِلَى الشَّقَاءِ ، وَمَنْ ذَلِكَ
 قَوْلُهُ : (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ) (٥) . كما قال :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ (٦)

وأنت تعلم أنه لم يستفهم ، ولكن قرَّره بأنهم كذلك وأنه قد ثبت لهم ؛ فمجاز هذه
 الآيات - والله أعلم - : أيقولون افتراه ؟ على التوبيخ لهم ، وأنهم قالوا ، فنبه الرسول
 والمسلمين على إفكهم ، وترك خبراً إلى خبر لا على جهة الإضراب ، ولكن على جهة تكرير
 خبر بعد خبر ؛ كما يقع أمر بعد زجر ، وأمر بعد أمر للترغيب ، والترهيب . والله أعلم .

(١) السجدة : ١ ، ٢ وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ .

(٢) القلم : ٤٦

(٣) الزخرف : ١٦

في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومثل ذلك قوله تعالى : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم
 بِالْبَنِينَ) . فقد علم النبي - صلى الله عليه وسلم - والمسلمون أن الله - عز وجل - لم
 يتخذ ولداً ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ، ليصروا ضاللتهم .

ألا ترى أن الرجل يقول للرجل : السعادة أحب إليك أم الشقاء وقد علم أن السعادة
 أحب إليه من الشقاء ، وأن المسئول يقول : السعادة ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه ، .
 وانظر البرهان ج ٤ ص ١٨١ - ١٨٥ .

(٤) فصلت : ٤٠

(٥) الزمر : ٦٠

(٦) الهمزة في قوله : (أَلَسْتُمْ) للانكار الإبطالي ، فتقتضى أن ما بعدها غير واقع ، وإن
 كان ما بعدها منفيًا لزم ثبوته ، لأن نفي النفي إثبات .

قال ابن هشام : ولهذا كان قول جرير : أَلَسْتُمْ . مدحا بل قيل أنه مدح بيت قائلته
 العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة .
 الراح : اسم جمع لراحة وهي الكف .

والبيت من قصيدة لجرير في مدح عبد الملك بن مروان وهي في الديوان ص ٩٦ - ٩٩
 وانظر السيوطي ص ١٥ - ١٨ ، والمفني ج ١ ص ١٦

هذا باب

من مسائل (أم) في البابيين المتقدمين

لنوضح كل باب على حiale ، ونبينه من صاحبه إن شاء الله

٣
٢٥٧

تقول : أعندك / زيد أم عمرو ، فإذا أردت : أيهما عندك - فهذا عربي حسن ، والأجود :
أزيد عندك أم عمرو ؛ لأنك عدلت زيدا بعمره ، فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف
الاستفهام ، وجعلت الذي لاتسأل عنه بينهما ، وهو قولك : عندك .
وكذلك : أزيدا ضربت أم عمرا ، أزيد قام أم عمرو (١) .
ولو قلت : أقام زيد أم عمرو ؟ وأزيد أم عمرو قام ؟ وأزيد أم عمرو عندك ؟ : وأزيدا
أم عمرا ضربت ؟ كان ذلك جائزا حسنا ، والوجه ما وصفت لك ، وكل هذا غير بعيد .
فإن أردت أن تجربيه على استفهامين قات : أزيد عندك ، أم عندك عمرو يا فتى . استفهم
أولا عن زيد ، ثم أدركه الشك في عمرو ، فأضرب عن زيد ، ورجع إلى عمرو . فكأنه قال :
أزيد عندك بل أعندك عمرو ؟ . فهذا تمثيل ذلك ، ومثله قول كثير :

الينس أبي بالنضر أم لينس والدي لكل نجيب من خزاعة أزهرا (٢)

٣
٢٥٨

ترك استفهام الأول ، وما ل إلى الثاني ، وإنما أخرجه مخرج التقرير في اللفظ ، كالأستخبار .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ « واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ،
لأنك لا تسأله عن اللقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين ، لا تدري أيهما هو فبدات بالاسم ،
لأنك تقصد قصد أن يبين لك : أي الاسمين عنده ، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول ، وصار
الذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو قلت : أقيت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ، ولو قلت : أعندك زيد أم عمرو كان
كذلك .

وإنما كان تقديم الاسم ها هنا أحسن ، ولم يجز للأخسر إلا أن يكون مؤخرا ؛ لأنه قصد
قصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع القصة التي لايسأل عنها ،
لأنه إنما سأل عن أحدهما من أجلها ، فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ، ثم يعدله بالثاني .

(٢) استشهد به سيبويه لام المنقطة ج ١ ص ٤٨٥ .

الأزهر من الرجال : الأبيض العتيق البياض النير الحسن وهو أحسن البياض كان له
بريقا ونورا يزهر ، كما يزهر النجم ، والسراج . من اللسان .

و (أم) المنقطعة تقع بعد الاستفهام كموقعها بعد الخبر ، ومن ذلك قولك : أزيد في الدار أم لا (١) ؟ ليس معنى هذا : معنى (أيهما) ، ولكنك استفهمت على أنك ظننت أنه في الدار ، ثم أدركك الشك في أنه ليس فيها ، فأضربت عن السؤال عن كونه فيها ، وسألت عن إضعافها منه . فإما قول ابن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدري - وإن كنت داريًا - بسبع رمين الجمر أم بثمان (٢)
فليس على الإضراب ، ولكنه أراد : أبسبع ؟ فاضطر ، فحذف الألف ، وجعل (أم)
دليلا على إرادته إياه ، إذ كان المعنى على ذلك ، كما قال الشاعر :

لعمرك ما أدري - وإن كنت داريًا - شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر (٣)
يريد : أشعيت ؟ .

النضر : أبو قريش وهو النضر بن كنانة .
وفي جهمرة أنساب العرب ص ١٢ « فولد مالك بن النضر بن كنانة فهر بن مالك .
والصلت بن مالك وان ولد الصلت هذا دخل في بنى مليح . من خزاعة رهط كثير بن عبد
الرحمن الشاعر . ولذلك كان ينتسب في قريش» وفي كتاب نسب قريش ص ١١ : « فأما الصلت
ابن النضر فان من بنى مليح بن خزاعة من يزعم أنه من ولده وقد قال كثير بن عبد الرحمن الشاعر
يذكر ذلك (وقال مصعب : بشس الرجل كثير)

ليس أبي بالصلت أم ليس اسرتي بكل هجان من بنى النضر أزهرا

وانظر بقية الشعر ومعارضته هناك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومن ذلك أيضا : عندك زيد أم لا . كأنه حيث قال :
عندك زيد كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال : أم لا ، .
وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٤٨ : « وانما عدها منقطعة ، لانه لو سكت على
قوله : أزيد عندك لعلم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقوله :
(أم لا) فائدة مجددة ، وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده ، وهذا معنى الانقطاع
والإضراب » .

(٢) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : بسبع ج ١ ص ٨٥
و (أم) متصلة .

والبيت من قطعة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٧ - ٢٥٨ والرواية في الديوان:

فوالله ما أدري - واني لحاسب - بسبع رهيت الجمر أم بثمان
وهي رواية الزبير بن بكار .

وزواية المقتضب كرواية سيبويه . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٤٧ - ٤٥٠ .

والكامل ج ٧ ص ٩٤ ، اصلاح المنطق ص ٥ ، تهذيبه ج ١ ص ٨ .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : شعيت ابن سهم ج ١

ص ٤٨٥ ، واستشهد به الجرد على ذلك أيضا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٢٤٧ ، ج ٧

ص ٩٥ .

فَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

كَذَّبْتَكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطًا . غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرِّيَابِ خَيْالًا (١)

/ فيكون على ضربين :

يجوز أن يكون : أكذبتك عينك ، فحذف الألف .

ويجوز أن يكون ابتداءً (كذبتك عينك) مخبراً ، ثم أدركه الشك في أنه قد رأى ، فاستفهم

مُستثبنا .

وأما ما حكى الله عن فرعون من قوله : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ) (٢) - فَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ - والله أعلم - : أنه قال : أفلا تبصرون . أم أنا خير ؟ على أنهم لو قالوا له : أنت خير لكانوا عنده بَصْرَاء ، فكأنه قال - والله أعلم - : أفلا تبصرون ، أم تبصرون .

= وشيخ : اسم رجل ، وحذف تنوينه للضرورة في الموضعين و (ابن) خبره .

والمعنى : ما أدرى أى النسبيين هو الصحيح ؟

وحذف همزة الاستفهام قبل (أم) بابه الشعر عند سيبويه والبرد ، وجوزه غيرهما

في الاختيار .

وانظر نسب بنى منقر في جمهرة الأنساب ص ٢١٦ - ٢١٧ ، الخزائنة ج ٤ ص ٤٥١ .

ونسب البيت في سيبويه للأسود بن يعفر التميمي ، ونسب في الكامل الى اللعين المنقري

التميمي ، وانظر المغنى ج ١ ص ٤٠ . والسيوطي ص ٥١

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ على أن الخليل يرى أن (أم) منقطعة بعد الخبر ،

ثم أجاز سيبويه أن تكون أم متصلة وهمزة الاستفهام محذوفة .

وكذلك استشهد به البرد في الكامل ج ٥ ص ٢٤٨ .

كذبتك عينك : قال ابن الأثير في النهاية ج ٤ ص ١٣ وقد استعملت العرب الكذب

في موضع الخطأ . قال الأخطل : كذبتك عينك .

الغلس (بفتح حين) : ظلمة آخر الليل .

والرياب : اسم امرأة . الخيال : الطيف .

واسط . موضع بالجزيرة وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٨ ، والخزائنة ج ٤

ص ٤٥٣ .

والبيت مطلع قصيدة للأخطل في هجاء جرير ، في ديوانه ص ٤١

انظر الخزائنة ج ٤ ص ٤٥٢ - ٤٥٥ ، والمغنى ج ١ ص ٤٣ والسيوطي ص ٥٢ - ٥٣

(٢) الزخرف : ٥١ - ٥٢

سبويه جعل (أم) في الآية منقطعة . فقد ذكرها في باب (أم) المنقطعة ج ١ ص ٤٨٤

ويصد أن مثل بجملة أمثلة للمنقطعة قال : « ومثل ذلك : « أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار

تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين » .

وهذه (أم) المنقطعة؛ لأنه أدركه الشك في بصّره، كالمسألة في قولك: أزيد في الدار أم لا، وقد مضى تفسير هذا.

فهذا في قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافا فيه.

فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم، فيقول: (أم) زائدة، ومعناه: أفلا تبصرون أنا خير، وكان يفسر هذا البيت:

= كان فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء فقلوه: (أم أنا خير من هذا) بمنزلة: أم أنتم بصراء، لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، وكذلك أم أنا خير بمنزلة لو قال: أنتم بصراء.

وكذلك جعل (أم) منقطعة، الفراء في معاني القرآن ج ١ ص ٧٢.

وينسب أبو حيان إلى سيبويه أنه جعل (أم) في الآية متصلة. قال في البحر المحيط

ج ٨ ص ٢٢:

«وقال سيبويه: (أم) هذه المعادلة، أي أم يبصرون الأمر الذي هو حقيقى أن يبصر عنده، وهو أنه خير من موسى، وهذا القول بدأ به الزمخشري فقال: أم متصلة، لأن المعنى أفلا تبصرون أم تبصرون إلا أنه وضع قوله: (أنا خير) موضع تبصرون، لأنهم إذا قالوا: أنت خير، فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة السبب.»

ثم أخذ أبو حيان يضعف القول بأن (أم) متصلة.

وقد أخذ ابن هشام في المعنى ج ١ ص ٤٢ كلام الزمخشري وجعل (أم) متصلة ثم قال:

وهذا معنى كلام سيبويه.

وقد رد على ابن هشام الدماميني ج ١ ص ٩٥ ساق نص كلام سيبويه ثم قال: فانت

تراه كيف حكم بأن أم في الآية منقطعة وقدر انقطاعها بما رأيت؟ فكيف يحكم بأن ما ذكره

المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بأن (أم) متصلة.

قال السيرافي في تقرير كلام سيبويه مامعناه:

«انه إذا كان بعد (أم) نقيض ما قبلها فهي منقطعة وذلك لأن السائل لو اقتصر في

ذلك المثال على قوله: عندك زيد لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا، فمسئله: أم لا

سستغنى عنه في تميم الاستفهام الأول، وإنما يذكره الذاكر، ليبين أنه عرض له الظن في نفى

أنه عنده كما كان قد عرض له في ثبوت كونه عنده، وكذا في الآية لو اقتصر على قوله:

(أفلا تبصرون) لاستدعى أن يقال له: تبصروا ولا تبصروا، فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه

أفاد بقوله: (أم أنا خير) عروض الظن له في أنهم يبصرون بعد ما ظن أولا أنهم لا يبصرون»

ويبعد أن تكون (أم) متصلة على هذا التقدير: أفلا تبصرون أم تبصرون ما قالوه من

تقديم مثبت على المنفى مع (أم) المعادلة.

في البرهان ج ٤ ص ١٨٥ قال الصفار: إذا كانت الجملتان موجبتين قدمت أيهما

سئتت؟ وإن كانت احدهما منفية أخرتها، فقلت: أقام زيد أم لم يقم؟ ولا يجوز: أم لم

يقم أم لا، ولا سواء على ألم تقم أم قمت.. وانظر الهمع ج ٢ ص ١٣٢ والكشاف ج ٣

ص ٤٢٣ والعكبري ج ٢ ص ١١٩ والبحر المحيط ج ٨ ص ٢٢ - ٢٣ - الدماميني ج ١

ص ٩٤ - ١٠٣ والبرهان ج ٤ ص ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٥. الخزانة ج ٤ ص ٤٢٢.

يا دَهْرُ أُمِّ مَا كَانَ مَشِييَ رَقْصَا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشِييَ تَوْقُصَا^(١)

/ يريد : يا دهر ، ما كان مَشِي رَقْصَا . وهذا لا يَعْرِفُه المفسِّرون ، ولا النحويُّون ، لا يعرفون (أُم) زائدة ولكن إذا عرض الشيء في الباب ذكرناه ، وبيننا عنه .

وتقول : ليت شِعْرِي أزيد في الدار أم عمرو؟ وما بالي : أقيمت أم قعدت ، وسواء على : أذهبت أم جثت . وقد ذكرنا هذا قَبْلُ ، ولكن رددناه لاستقصاء تفسيره ؛ لأنَّ هذا ليس باستفهام ، ولا قولك : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو . إنَّما هو أنَّك قد علمت أنَّ أحدهما في الدار . لا تدري أيُّهما هو؟ فقد استويا عندك ، فهذه الأشياء التي وصفنا مُستوية ؛ وإن لم تكن استفهاما .

فالتسوية أُجْرَتْ عليه هذه الحروف ؛ إذ كانت لا تكون إلا للتسوية .

والدليل على ذلك أنَّ (أَيْ) لا تكون إلا لهذا المعنى داخلة على جميعها .

ألا ترى أنَّك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو فمعناه : أيُّهما في الدار . وإذا قلت : سواء على أذهبت أم جثت - فمعناه : سواء على أيُّ ذلك كان ، كما تقول : ما أبالي : أقيمت أم قعدت ، أي ما أبالي أيُّ ذلك كان ، وليت شِعْرِي ! أيُّ ذلك كان .

ألا ترى أنَّه / لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يُلْفَى ؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قَبْلَه . وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصَّة ، وهي ما كان من العلم والشك فعلى هذا : (لِتَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْبَيْنِ)^(٢) (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ)^(٣) ؛ لأنَّ هذه اللام تفصل^(٤) ما بعدها ممَّا قبلها . تقول : علمت لزيد خير منك . وعلى ذلك قوله :

(١) استشهد به ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٦ على زيادة (أم) ، وانسده :

يا دهن (بالنون مكان الراء) وقال : دهن ترخيم دهناء .

والرقص : الخبب عن ابن فارس وقال ابن دريد : الرقص : شبيه بالنقران من النشاط ، والقولان متقاربان .

التوقص : تقارب الخطو وقيل : شدة الوط وكلاهما من فعل الهرم ، وانظر الخزانة

ج ٤ ص ٤٢١ - ٤٢٣ واللسان (أم) .

ولم يعرف قائله

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البقرة : ١٠٢

(٤) في الأصل : لا تفصل .

لا أبالي أنتبَّ بالحزن تيسُّ أم لحنى بظهر غيب لثيم^(١)

وقول الشاعر :

ليت شعري وأين منى لبتُ أعلى العهد يلبن فبرام^(٢)

وقال الشاعر :

سواء عليك اليوم أنصاعت النوى بحرقاء أم أنحى لك السيف ذابح^(٣)

ونظير إدخالهم التسوية على الاستفهام لاشتهال التسوية عليها قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة^(٤) ، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ؛ لأن فيها الاختصاص الذى فى النداء ، وإنما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك ، ثم / تخبره ، أو تأمره ، أو تسأله ، أو غير ذلك مما توقعه إليه ، فهو مختص من غيره فى قولك : يا زيد ، ويا رجال .

٣
٢٦٢

فإذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة . فانت لم تدع العصابة ، ولكنك اختصاصتها

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٨٨ على أن (ام) معادلة لالف الاستفهام . ولا يجوز أن يؤتى بأو مكان (ام) .

وقال ابن السجري فى أماليه ج ٢ ص ٣٣٤ « النبيب : صوت التيس عند النزول » .

والبيت لحسان من قصيدة قالها يوم أحد ، فخر فيها على ابن الزبيرى .

وهى فى ديوانه ص ٣٠٦ - ٣١٠ وذكرها ابن هشام فى السيرة . انظر الروض الأنف

ج ٢ ص ١٦١ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٦١ - ٤٦٤ .

(٢) فى معجم البلدان ج ٥ ص ٤٤٠ ، يلبن (بفتح أوله وسكون ثانيه وباء موحدة

مفتوحة ونون) : جبل قرب المدينة . قيل هو غدير للمدينة وفيه يقول أبو قطفية :

ليت شعري . . .

وقال فى ج ١ ص ٣٦٦ : برام : يروى بكسر أوله وفتح ، والفتح أكثر قال نصر : جبل

فى بلاد بنى سليم عند الحرة من ناحية البقيع وقيل : هو على عشرين فرسخا من المدينة . .

ثم ذكر قصيدة أبى قطفية وانظر مهذب الأغاني ج ٧ ص ٢٧ - ٢٨ ، والفائق ٢ : ٢٢٣

(٣) أنصاعت النوى : انشقت ، وذهبت بها المنية الى مكان بعيد ، وأنصاعت بهمزة

مفتوحة لأنها للاستفهام .

والنوى : مؤنثة لا غير .

خرقاء امرأة شبيب بها ذو الرمة كثيرا فى شعره لقب مية وروى بصيذاء .

أنحى : قصد نحوك . ذابح : اسم فاعل من الذبح .

والبيت من قصيدة طويلة لذى الرمة فى ديوانه ص ٩٢ - ١١١ .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٤ .

(٤) فى سيويه ج ١ ص ٣٨٣ « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيذا القيت أم عمرا ،

وسواء على أبشرا كلمت أم زيذا ، كما تقول : ما أبالي أيهما لقيت ، وإنما جاز حرف الاستفهام

هاهنا لأنك سويت الأمرين عليك ، كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى

هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة » .

من غيرها ؛ كما تختص المدعو ، فجرى عليها اسم النداء ، أعني (أيتها) ، مساواتها إياه في الاختصاص ؛ كما أنك إذا قلت : ما أدري أزيد في الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك في المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن محلّه من الاستفهام كمحلّ ما ذكرت لك من النداء .

وعلى هذا تقول : عَلَى الْمَضَارِبِ الْوَضِيعَةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ^(١) ، ولا يجوز أن تقول : يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، ولا يا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ ؛ لَأَنَّكَ لِاتَّبَعَهُ إِنْسَانًا إِنَّمَا تَخْتَصُّ وَ(يا) إِنَّمَا هِيَ زَجْرٌ وَتَنْبِيهُ .
وتقول : أزيد في الدار أم في البيت عمرو . لا تريد معنى (أيهما) ولكنك أضربت عن الأول ، واستفهمت عن الثاني على ما شرحت .

وكل ما كان من الإخبار ، ومن حروف الاستفهام غير الألف فليست تقع (أم) بعده /
إلا مُسْتَأْنَفَةٌ ، وتكون مع الألف مُسْتَأْنَفَةٌ إِذَا جَرِيَتْهَا عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ^(٢) [فإذا أردت معنى (أيهما) عدلتها بالألف ، وتدخل عليها ما كان للتسوية على ما وصفنا]^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ « باب ما جرى على حرف النداء وصفاه ، وليس بمنادي ينبه غيره ، ولكنه اختص . كما أن المنادي مختص من بين أمته لامرك أو نهيك أو خبرك . فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ، ولا استفهام على حرف الاستفهام لأنك تسوى فيه ، كما تسوى في الاستفهام ، فالتسوية أجرته على حرف النداء والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء وذلك قولك : ما أدري أفضل أم لم يفعل ، فجرى هذا كقولك : أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد إذا استفهمت ، لأن علمك قد استوى فيهما ، كما استوى عليك الأمران في الأول ، فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء وذلك قولك : أما أنا فأفضل كذا وكذا أيها الرجل ..
وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع ، واللهم اغفر لنا أيها العصابة وإنما أردت أن تختص ولا تبهم حين قلت : أيها العصابة ، وأيها الرجل .. ولا تدخل (يا) ها هنا . لأنك لست تنبه غيره . »

وفي الهمع ج ١ ص ١٧١ « وقل وتووع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو : بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضيعة أيها الرجل . فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ولكنه في معنى على أو عليك ، ومنع الصغار ذلك ألبته ؛ لأن الاختصاص مشبه بالنداء فكما لا ينادى الغائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص . »

وتقدم في ص ٢٨٠ أن التحذير بآيا لا يكون للغائب .

(٢) يقصد أن (أم) المتصلة ، والمنقطعة يقعان بعد همزة الاستفهام . و (أم) المنقطعة

وحلما تقع بعد الخبر وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة .

(٣) تصحيح السيرافي .

وكان الخليل يُجيز : لأضربنه أذهب أم مكث . يريد : لأضربنه أي ذلك كان^(١) ،
 وإنما عبارة الألف وأم بـ (أي) فحيث صلحت (أي) ، صلحتنا ، وكان يُجيز على هذا : كلُّ حقُّ
 لها سميناه أم لم نسّمه ، على معنى قوله : أي ذلك كان ، والوجه في هذا (أو)^(٢) ، وتفسيره في بابها
 إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ - ٤٩٠ ، وتقول : لأضربنه ذهب أو مكث . كانه قال :
 لأضربنه ذاهبا أو ماكثا ، ولأضربنه ان ذهب او مكث ...

وزعم الخليل انه يجوز : لأضربنه اذهب ام مكث وقال : الدليل على ذلك أنك تقول :
 لأضربنك أي ذلك كان ... ولو قلت : لأضربنه اذهب أو مكث لم يجز لانك لو اردت معنى
 ايها قلت : أم مكث ولا يجوز : لأضربنه أمكث ؟ ، فلهذا لا يجوز : لأضربنه اذهب أو مكث ،
 كما يجوز : ما أدري أقام زيد أو قعد ؟ الا ترى أنك تقول : ما أدري أقام ؟ .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ وجوز الخليل في غير سواء ، ولا أبالي أن
 يجري مجراها فيذكر بعده (أم) والهمزة نحو : لأضربنه أقام أم قعد مستدلا بصحة قولك :
 لأضربنه أي ذلك كان ؟ وهو بمعنى : أقام أم قعد ؟ .

وليس ما قال ببيد .. لأن معنى التسوية مع غيرهما أيضا ظاهر ، أي قيامه وقعوده
 مستويان عندي لا يمتنع أحدهما من ضربه .

ولا تجيء بالهمزة قبل (أو) فلا تقول : لا أبالي أقمت أو قعدت ؟ ولأضربنه أقام أو قعد
 لانك إنما جئت بالهمزة مع (أم) وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية
 المطلوبة هاهنا .. وليس في الهمزة مع (أو) معنى التسوية .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ « وتقول : كلُّ حق لها سميناه في كتابنا ، أو لم نسّمه
 كانه قال : وكل حق لها علمناه أو جهلناه ، وكذلك : كل حق لها داخل فيها أو خارج منها كانه
 قال : ان كان داخلا أو خارجا ، وان شاء أدخل الواو ، كما قال : بما عز وهان وقد تدخل
 (أم) في علمناه ، أو جهلناه وسميناه أو لم نسّمه .. » .

هذا باب

أو (١)

وحقها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشئيين ، ثم يتسع بها الباب ، فيدخلها المعنى الذى فى الواو من الإشراك على أنها تخصّ مالا تخصّه الواو .

فأما الذى يكون فيه لأحد الأمرين يقينا أو شكّا فقولك : ضربت زيدا أو عمرا ، علمت أنّ الضرب قد وقع بأحدهما . وذهب عنك أيهما هو ؟ وكذلك : جاعى زيد أو أخوك .

فأما اليقين فقولك : إيت زيدا أو عمرا ، أى : قد جعلتك فى ذلك مُحَيَّرًا ، وكذلك : لأعطين زيدا أو عمرا درهما . لم تنس شيئا ، ولكنك جعلت نفسك فيه مُحَيَّرًا .

والباب الذى يتسع فيه قولك : ائت زيدا أو عمرا أو خالدًا . لم ترد : ائت واحدا من هؤلاء ، ولكنك أردت : إذا أتيت فائت هذا الضرب من الناس ؛ كقولك : إذا ذكرت فاذكر زيدا أو عمرا أو خالدًا .

فإذا نبيت (٢) عن هذا قلت : لاتأت زيدا أو عمرا أو خالدًا ، أى لاتأت هذا الضرب من الناس ؛ كما قال الله عز وجل : (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أِنَّمَا أَوْ كَفُورًا) (٣) .

والفصل بين (أو) وبين الواو أنك إذا قلت : اضرب زيدا وعمرا ، فإن ضرب أحدهما فقد عصاك ، وإذا قال : (أو) فهو مُطِيع لك فى ضرب أحدهما أو كليهما .

وكذلك إذا قال : لاتأت زيدا وعمرا . فأتى أحدهما فليس بعاصٍ . وإذا قال : لاتأت

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « باب (أو) فى غير الاستفهام
تقول : جالس عمرا أو خالدًا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ، ولم ترد انسانا
بمعينه ؛ ففى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب .
وتقول كل لحما أو خبزا أو تمرا كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء ، فهذا بمنزلة
الذى قبله . »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « وان نبيت هذا قلت : لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا .
كأنه قال : لا تأكل شيئا من هذه الأشياء .
ونظير ذلك قوله - عز وجل - : (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أِنَّمَا أَوْ كَفُورًا) ، أى لا تطع أحدا من

هؤلاء » وانظر ص ٤٩١ منه .

(٣) الآية فى سورة الانسان ٢٤ .

زيدا أو عمرا فليس له أن يأتي واحدا منهما ، فتقديرها في النهي : لاتأت زيدا ولا عمرا ،
وتقديرها في الإيجاب : ائت زيدا ؛ وإن شئت فانت عمرا معه .
وتقول : لأضربنه / ذهب أو مكث ؛ أي : لأضربنه في هذه الحال كان أو في هذه الحال (١) .
وعلى هذا تقول : وكلُّ حقُّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها ، وإن شئت داخلٍ فيها وخارجٍ
منها .

أما الواو فعلى قولك : كلُّ حقُّ لها من الداخل ، والخارج . وأما (أو) فعلى قولك : إن كان
ذلك الحقُّ داخلا أو كان خارجا .

وهذا البيت يُنشدُ على وجهين :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملي أو تناهي فاقصر (٢)
ويُنشد : أم تناهي .

أما (أو) فعلى قولك : إن طال ، وإن قصر .

وأما (أم) فعلى قولك : أي ذلك كان ؟

والألف في (أطال) ألف استفهام ، والأحسن في هذا (أو) ؛ لأنَّ التقدير : إن كان كذا .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ « قال المصنف : كل موضع قدر الجملتان
أي العطفة أحدهما على الأخرى بالحال فأو نحو : لأضربنه قام أو قعد ، إذ المعنى قائما كان
أو قاعدا ، وإن قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فأم ، نحو : ما أبالي أقمتم أم قعدتم .
هذا كلامه ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو ٠٠ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٩
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ على دخول (أو) لأحد الأمرين على حد قولك :
لأضربنه ذهب أو مكث .

وعلى رواية (أو) تكون الهمزة في (أطال) للصيرورة من الإطالة ،

وعلى رواية (أم) تكون الهمزة في (أطال) للاستفهام ، ويكون البيت شاهدا للخيل
في تجويزه في غير سواء ، ولا أبالي أن يجري مجراها فيذكر بعده (أم) والهمزة .
والبيت لزياد بن زيد من بني عدرة ، شاعر إسلامي كان في زمن معاوية وهو مطلع
أبيات أربعة في الحكم . قال أبو جعفر محمد بن موسى المنجم :

كنت أحب أن أرى شاعرين ، فأؤدب أحدهما وهو عدى بن الرقاع لقوله :

وعلمت حتى ما أسائل عالما عن علم واحدة لكي أزدادها

ثم أسأله عن جميع العلوم ، فإذا لم يجب أدبته على قوله ، وأقبل رأس الآخر وهو زياد بن
زيد لقوله :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملي أم تناهي فاقصرا

أملئ : من الملى وهو الزمن الطويل .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٩ - ٤٧١ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ .

وإن كان كذا ، وكذلك كل موضع لا يقع فيه استفهام على معنى أيهما ، وأينهم ، ونسق به على هذا التقدير .

وكل موضع يقع فيه (أى) كائنا ما كان (١) - فألف الاستفهام و(أم) ندرخلانه ، وإن كان الأحسن فيهما ما قصصنا .

٣
٢٦٦

وتقول : ما أدري أزيدا/ أو عمرا ضربت أم خالد . لم ترد أن تعدل بين زيد ، وعمرو ، ولكنك جعلتهما جميعا عدلا لخالد في التقدير ، والمعنى : ما أدري أحد هذين ضربت أم خالد . وتقول : قد علمت أربعى أم مضرى أنت أم تيمى كأنه قال : قد علمت أم من أحد هذين الشُعْبَيْن أنت أم تيمى (٢) .

وعلى هذا يُنشَد قولُ صفية بنت عبد المطلب :

• كيف رأيت زبرا •

• أقطا أم تمرا •

• أم قرشيا صقرا (٣) •

(١) جاءت هذه العبارة في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ قال :

كما قلت : لأضربنه ذهب أو مكث : أى لأضربنه كائنا ما كان وانظر ج ٢ ص ١٣ من سيبويه أيضا .

وفى شعر ابن الرومى :

يفعل الله ما يشاء كما شا . متى شاء كائنا ما كانا
واعراب السيراني لها هو :

كائنا حال ؛ و (ما) فاعل لكائنا وهى اسم موصول وكان صلتها .

أما الرضى فجعل (ما) نكرة موصوفة خبرا لكائنا والضمير الراجع اليها محذوف فى التقدير : كانه .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٠ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٩٠ .

(٢) فى الأصل : تيمى ثم شطب عليها وكتب يمنى .

(٣) فى الكامل ج ٧ ص ٩٦ ويروى - وحدثني المازنى : أن صفية بنت عبد المطلب أتتها

رجل ، فقالت لها : أين الزبير ؟ قالت : وما تريد اليه ؟ قال : أريد أن أباطشه .

فقالت : ها هو ذاك ، فصارت إلى الزبير فباطشه فغلبه الزبير ، فمر بها مفلولا ، فقالت

صفية :

كيف رأيت زبرا

أقطا أو تمرا

أم قرشيا صقرا

لم تشكك بين الاقط والتمر فتقول : أيهما هو ، ولكنها أرادت رأيته طعاما أم قرشيا صقرا ، أى : أحد هذين رأيته أم صقرا ، ولو قالت : أقطا أم تمرا كان محالا على هذا الوجه . ورواية المقتضب والكامل مثل الرواية المثبتة فى كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ فيكون كلام صفية سجما لارجزا ، ورواية الأعم .

لم ترد أن تجعل الأقط. عِدْلاً للتمر فتقول : أهذا ، أم هذا ولكن أرادت : أطعاماً رأيت أم قرشياً . لا يصلح في المعنى إلا هذا .

فأما قول الله عز وجل : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (١) فإن قوما من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة « بل » . وهذا فاسد عندنا من وجهين : أحدهما : أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقِع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع ، وكنت تقول : ضربت زيدا أو عمرا ، وما ضربت زيدا أو عمرا على غير/الشك ، ولكن على معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم .

كيف رأيت زبرا
أقطا أو تمسرا
أم قرشيا صارما هزبرا

فيكون رجزا وكذلك رواية ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٧ .
الزبر : قال ابن الشجري : مكبر الزبير . ويحتمل أن يكون مصدر زبرت الكتاب : اذا كتبه وأن يكون مصدر زبرت الرجل : اذا انتهزته وأن يكون مصدر زبرت البئر : اذا طويتها .
وأن يكون الزبر الذي هو العقل .
الاقط : اللين الرائب يطبخ حتى ينمقد . ثم يجعل اقراصا ، ثم يجفف في الشمس .
والصارم : السيف . الهزير : الأسد .
والمعنى : أرايته في الضعف واللين كطعام يسوغ لك أم قرشيا ماضيا في الرجال كالصارم شجاعا كالأسد .
(١) الصافات : ١٤٧

في الخصائص ج ٢ ص ٤٦١ « فأما قول الله - سبحانه - : (وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى بل ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو . لكنها عندنا على بابها في كونها شكا ، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله - عز وجل - لقول المخلوقين وتأويله عند أهل النظر : وأرسلناه الى جمع لو رأيتموهم لقلتم انتم فيهم : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون . »

وفي مجالس ثعلب ص ١٣٥ « (الى مائة ألف أو يزيدون) قال : الفراء يقول : بل يزيدون ، وغيره يقول : ويزيدن عندكم » .

وعقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٨١ - ٢٨٤ ورجح مذهب البصريين وقال عن الآية :

أما احتجاجهم بقوله تعالى (وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) فلا حجة لهم فيه وذلك من وجهين :

أحدهما : أن يكون للتخيير والمعنى : أنهم اذا رأهم الرائي تخير في ان يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك .

والوجه الثاني : أن يكون بمعنى الشك والمعنى : أن الرائي اذا رأهم شك في عدتهم لكثرتهم . فالشك يرجع الى الرائي لا الى الحق - تعالى - .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤٣ والخزانة ج ٤ ص ٤٢٣ والبحر المحييط ج ٧ ص ٣٧٦ والمعنى ج ١ ص ٦٣ : ومصانئ القرآن للفراء ج ٢ ص ٣٩٣ .

والوجه الآخر : أَنْ (بَلْ) لَاتَأْتِي فِي الْوَجِبِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ إِلَّا لِلإِضْرَابِ بَعْدَ غَلَطٍ أَوْ نِسْيَانٍ ،
وهذا منقًى عن الله عزَّ وجلَّ ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ : مررت بزید غَالِطًا فَاسْتَدْرَكَ ، أَوْ نَاسِيًا
فَذَكَرَ ، قَالَ : بَلْ عَمْرٍو ؛ لِيضْرِبَ عَنْ ذَلِكَ ، وَيُثَبِّتَ ذَا .

وتقول : عندي عشرة بَلْ خمسة عشر على مثل هذا ، فإن أتى بَعْدَ كَلَامٍ قَدْ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ
فَالْخَطَأُ إِنَّمَا لَحِقَ كَلَامَ الْأَوَّلِ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا) (١) فَعَلِمَ السَّمَاعُ
أَنَّهُمْ عَنُوا الْمَلَائِكَةَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا) (٢)
وقال : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٣) وقال : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ) وقال : (بَلْ
عِبَادٌ مُكْرَمُونَ) (٤) ، أَيْ : بَلْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَكَرْتُمْ أَنَّهُمْ وَلَدٌ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ .

ونظير ذلك أن تقول للرجل : قد جاءك زيد ، فيقول : بل عمرو .

ولكن مجاز هذه الآية عندنا مجاز ما ذكرنا قبلاً في قولك : ائت / زيدا أو عمرا أو خالدا ،
تريد : ايت هذا الضرب من الناس ، فكأنه قال - والله أعلم - : إلى مائة ألف أو زيادة . وهذا
قول كل من نشق بعلمه .

وتقول : وكل حق لها علمناه أو جهلناه (٥) . تريد توكيد قولك : كل حق لها ، فكأنك
قلت : إن كان معلوما ، أو مجهولاً فقد دخل في هذا البيع جميع حقوقها .

ولها في الفعل خاصة أخرى نذكرها في إعراب الأفعال إن شاء الله .

وجملتها أنك تقول : زيد يقعد أو يقوم يا فتى ، وإنما أكلم لك زيدا ، أو أكلم عمرا .
تريد : أفعل أحد هذين ، كما قلت في الاسم : لقيت زيدا أو عمرا ، وأنا ألقى زيدا أو عمرا ،
أى : أحد هذين .

وعلى القول الثاني : أنا أمضى إلى زيد ، أو أقعد إلى عمرو ، أو أتحدث ، أى : أفعل هذا
الضرب من الأفعال .

(١) مريم : ٨٨

(٢) الزخرف : ١٩

(٣) الزخرف : ١٦ وانظر ص ٢٩٢ .

(٤) الأنبياء : ٢٦

(٥) انظر تعليق ٢ من ص ٣٠٠

وعلى هذا القول الذي بدأت به قولُ الله عزَّ وجلَّ : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) ، أى :

يقع / أحد هذين .

٣
٢٦٩

فأما الخاصَّة في الفعلِ فأن تقع على معنى : إلا أن ، وحتى ، وذلك قولك : - الزَّمَهُ أَوْ يَقْضِيكَ حَقَّكَ ، واضربه أَوْ يَسْتَقِيمَ . وفي قراءة أبي : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) ، أى : إلا أن يُسْلِمُوا ، وحتى يُسْلِمُوا . وهذا تفسير مُستقصى في بابه (١) إن شاء الله .

(١) باب (أو) تقدم حديثه في الجزء الثاني ص ٢٨ وذكر الآية هناك أيضا .

هذا باب

الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام (١)

وذلك قولك - إذا قال القائل : رأيت زيدا عند عمرو - : أَوْهُوَ مَن يُجَالِسُهُ ؟ استفهمت على حَدِّ ما كنت تعطف . كأنَّ قائلًا قال : وهو مَن يُجَالِسُهُ ، فقال : أَوْ هذا كذا ؟ وهذه الألف لتمكُّنُها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنما الواو تدخلُ عليهنَّ في قولك : وهل هو عندك ؟ فتكون الواو قَبْلَ (هل) .

وتقول : وكيف صنعت ؟ ومتى تخرج ؟ وأين عبد الله ؟ وكذلك جميعها إلا الألف (٢) .
ولا تدخل الواو على (أم) ، ولا (أم) عليها ؛ لأنَّ (أم) للعطف والواو للعطف .

ونظير هذه الواو ، والفاء ، / وسائر حروف العطف قول الله عزَّ وجلَّ : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) (٣) (أَوْ آمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ) (٤) .

فالواو هاهنا بمنزلة الفاء في قولك (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ) (٥) .

وإنما أجاز هذه الآيات - والله أعلم - إيجابُ الشيء . والتقدير كما شرحت لك أولاً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٩١ هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٩١ « وذلك قولك : هل وجدت فلانا عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممن يكون عند فلان ، فادخلت ألف الاستفهام . وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل الألف عليها فانما هذا استفهام مستقبل بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف ، كما أن (هل) لا تدخل على الواو » .

(٣) الأعراف : ٩٧

(٤) الأعراف : ٩٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٩١ « وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في كتاب الله - عز وجل - قال : (أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً وهم نائمون . أو أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى (فأمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ) وقال - عز وجل - : (أنسابِعبوثون أو أبأؤنا الأوثون) وقال : (أو كلما عاهدوا عهداً) » .

(٥) الأعراف : ٩٩ .

وهذه الواو ، وواو العطف مجازهما واحد في الإعراب .
وتكون في الاستفهام والتقرير كما ذكرنا في الألف ، وللتعجب ، وللإنكار .
فأما الاستفهام المخض فنحو قولك - إذا قال الرجل : رأيت زيدا - فتقول : أويُوصل
إليه ، فأنت مُسترشِد أو مُنكِر ما قال؟ فيقول : أو أدركته؟ تستبعد ذلك .
فأما التعجب والإنكار فقول المشركين (أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ) (١) .
والتقرير ما ذكرت لك في الآيات في الفاء والواو في قوله عز وجل : (أَوْ آيِنَ أَهْلِ الْقُرَى)

(١) آيتان : الصافات ١٦ ، ١٧ ، الواقعة: ٤٧ ، ٤٨ .

هذا باب

ما يَجْرِي وما لا يَجْرِي / بتفصيل أبوابه

وشرح معانيه واختلاف الأسماء ، وما الأصل فيها ؟

إِعلم أَنَّ التَّنوين في الأَصْلِ للأَسْماء كُلِّها علامةٌ فَاصِلَةٌ بينها وبين غيرها ، وَأَنَّهُ ليس للسائل أَن يسأل : لِمَ انصرف الاسم ؟

فإنَّما المسألةُ عَمَّا لم ينصرف : ما المانعُ له من الصرف ؟ وما الذي أزاله عن منْهاج ما هو اسمٌ مثله ؛ إذ كانا في الاسمِية سواً ؟
ونفسر ذلك بجميع معانيه إن شاء الله .

إِعلم أَنَّ كلَّ ما لا ينصرف مُضارِعٌ به الفِعْلُ ، وإنَّما تأويلُ قولنا : لا ينصرف ، أَى : لا يَدْخله خفض ولا تنوين (١) ؛ لأنَّ الأفعال لا تُخفض ولا تُنَوَّن ، فلَمَّا أشبهها جَرى مَجْراها في ذلك وشبهه بها يكون في اللفظ . ، ويكون في المعنى ، بأى ذين أشبهها وجب أن يُترك صَرْفُهُ (٢) ؛ كما أَنَّهُ ما أشبهه الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء فمُتروكٌ إعرابه ؛ إذ كانت الحروف لا إعرابَ فيها وهو الذي يسميه النحويون / المَبْنِيُّ .

فمَمَّا لا ينصرف : كلُّ اسم في أوَّلِهِ زيادةٌ من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفِعْل . فمن ذلك أَكَلَبُ ، وَأَحْمَدُ ، وإِثْمِيدُ ، وإِصْبِيعُ ؛ لأنَّ ما كان من هذا على أَفْعَلٍ فهو بمنزلة : أَذْهَبُ وأَعْلَمُ ، وما كان منها على أَفْعِلٍ فهو بمنزلة : أَضْرِبُ ، وأَجْلِسُ ، وما كان منها على مثال إِثْمَدِ

(١) غير المنصرف هو ما لا يدخله الخفض والتنوين هذا تعريفه عند النحويين وعرفه ابن الحاجب بأنه ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما .

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠-٣١ ، والأشباه ج ١ ص ٣٠١ ، ج ٢ ص ١٥٠

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٦ « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ، ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ؛ ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً .

فهو بمنزلة إضْرِبْ في الأمر ، وكلُّ ما لم نذكر في هذا الباب فعلى هذا منهجه .
فمن ذلك تَنْضُب ، وتَتَفَل (١) ؛ لأنَّهُما على مثال تقعد ، وتقتل .
وسنفسر ما يلحق هذه الحروف زوائد وما يكون منه من نفس الحرف إن شاء الله .

استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ، ووافقه في البناء .
وقال في ص ٧ « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ،
لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .
(١) تنضب : شجر . تتفل : ولد الثعلب ويمنع ذلك من الصرْف في التسمية به وكذلك
أكلب ائمد واصبح .

هذا باب

(أفعل)

اعلم أن ما كان من (أفعل) نعتاً فغير مُنصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك : أحمر .
وأخضر ، وأسود (١) .

وإنما امتنع هذا الضربُ من الصرف في النكرة ؛ لأنه أشبه الفعل من وجهين :
أحدهما : أنه على وزنه / .

والثاني : أنه نعت ؛ كما أن الفعل نعت .

ألا ترى أنك تقول : مررت برجل يقوم . ومع هذا أن النعت تابع للمنعوت كاتِّباع الفعل

الاسم .

فإن كان اسماً انصرف في النكرة ؛ لأنَّ شَبَّهه بالفعل من جهة واحدة ، وذلك نحو : أفكَل ،
وأحمد ، تقول : مررت بأحمد ، وأحمد آخر (٢) .

فإن قال قائل : ما بال أحمد مخالفاً لأحمر ؟

قيل : من قِيلَ أن أحمد ، وما كان مثله لا يكون نعتاً إلا أن يكون معه (من كذا) فإن
ألحقت به (من كذا) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لأنه قد صار نعتاً كأحمر . وذلك
قولك : مررت برجل أحمد من عبد الله ، وأكرم من زيد (٣) . وكلُّ ما سميت به من الأفعال

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢ « هذا باب أفعل » .

اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لانها اشبهت
الأفعال نحو : اذهب ، وأعلم .

قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟

فقال : « لأن الصفات أقرب الـ الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه ، كما استثقلوه في الأفعال
وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ، إذ كان مثله في البناء ؛ والزيادة ، وضارعه وذلك نحو :
أخضر وأحمر وأسود وأبيض وأدر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢ - ٣ « هذا باب (أفعل) إذا كان اسماً ..

فما كان من الأسماء أفعل فنحو : أفكَل ، وأزمل وأيدع وأربع ، لا تنصرف في المعرفة ،
لأن المعارف أثقل وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال .. .
الافكَل : الرعدة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « هذا باب أفعل منك .

اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك ، لأنه صفة .

لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة ، نحو : يزيد ، ويشكر ، ويضرب ، ونحوه او كان اسما . تقول : مررت بيزيد ، ويزيد آخر .

فإن قال قائل : ما باله انصرف في النكرة ، وهو فعل في الأصل ، وقد ذكرت أن ما لا ينصرف إنما امتنع بشبهه بالفعل ، وأحمر / وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وهي أسماء ؟ قيل له : إن (أحمر) أشبه الفعل وهو نكرة ، فلما سميت به كان على تلك الحال ، فلما رددته إلي النكرة رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف ؛ فلذلك خالفه .

هذا قول النحويين (١) ، ولست أراه كما قالوا .

أرى إذا سمى بأحمر ، وما أشبهه . ثم نكر أن ينصرف ؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة ؛ لأنه نعت ، فإذا سمى به فقد أزيل عنه باب النعت ، فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعما ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش . ولا أراه يجوز في القياس غيره (٢) .

= فان سميت رجلا بأفعل هذا بغير منك صرفته في النكرة ؛ وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر ، لأنك لا تقول : هذا رجل أصغر ولا هذا رجل أفضل ، وإنما يكون هذا صفة بمنك . فان سميته أفضل منك لم تصرفه على حال .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤ « واذا سميت رجلا بفعل في اوله زائدة لم تصرفه نحو : يزيد ويشكر وتقلب ويعمر وهذا النحو اخرى الا تصرفه ..

وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة قال : من قبل أن أحمر كان وهو صفة قبل أن يكون اسما بمنزلة الفعل فاذا كان اسما ثم جعلته نكرة فانما تصيره الى حاله اذا كان صفة . وأما يزيد فانك لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسما ، فلما صيرته نكرة لم يرجع الى حاله قبل أن يكون اسما وأحمر لم يزل اسما .

(٢) اختار المبرد أيضا مذهب الأخفش في نقده لكتاب سيبويه ، فقال عن سيبويه : « زعم أنه اذا سمى رجلا أمس ؛ وسحر وهو يريد المعدول عن الالف واللام الذي لا ينصرف وهو ظرف . واذا سمى بهما أو برباع أو ثلاث أو ما أشبه جميع هذا انه يصرفه في المعرفة والنكرة وكذلك يلزمه في آخر .

قال محمد : وهذا صواب ، لأنه نقله عن الموضع الذي عدل فيه ، وزالت عنه العلة التي لها منع الصرف والتمكن ، فصار أمس كعمرو ، وسحر كجبل ، ورباع كقراب ، وآخر كصرد كما أنه حيث سمى الرجل ضرب الذي هو فعل أعربه ، فصار كحجر ..

وهذا نقض قوله في أحمر وما أشبهه أنه اذا سمى به لم ينصرف في النكرة ، ويلزمه أن يصرفه في النكرة ، كما قال أبو الحسن الأخفش . وذلك أن المانع له من الصرف في النكرة أنه وصف ، فاذا سمى به ، فقد أزال عنه ذلك المعنى وادخله في باب أفعل وذهبت دلالاته على معنى الحمرة .

فان قال قائل : انك قد تقول : مررت بنسوة أربع ، فينبى الا تصرف أربعا ، لأنك قد

وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولا ما ، أو أضفته انخضض في موضع الخفض ؛ لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخنض ؛ لشبهها بالأفعال ، فلما أضيفت وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال ، وذهب شبهها / بها ؛ إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل ، فرجعت إلى الاسمية الخالصة ، وذلك قولك : مررت بالأحمر يا فتى ، ومررت بأسودكم (١) .

= أخرجته من باب الاسماء ووصفت به ، كما أخرجت أحمر من باب الوصف وسميت به . فهذا لا يلزم من قبل أن (أربع) كان في الأصل اسما للعدد ، ثم توسعت ، فوصفت به ، ولم تخرجه من أن يكون اسما للعدد ولا مفارقا لشي من معناه ؛ و (أحمر) حيث سميت به أخرجته من باب الحمرة ومن الشيء الذي كان يدل عليه ، وصار بمنازلة زيد وما أشبهه .

* * *

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : حجة سيبويه في ترك صرف أحمر إذا سمي به - ما وجد عليه اجتماع العرب في ذلك .

الا ترى الى قوله في باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام قال :

فأما أدهم - إذا عنيت به القيد ، وأسود ، إذا عنيت به الحية - وأرقم - إذا عنيت به الحية أيضا لم تصرف في معرفة ولا نكرة لم تختلف العرب في ذلك .
فهذا نص قوله وسبيله سبيل التحويين اتباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون الى التكلم بلفظهم .

فأما أن يعملوا قياسا - وإن حسن - يؤدي الى غير لفتها فليس لهم ذلك ، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم ، وقياس هذه الأشياء سهل كما قال سيبويه لو وافق كلامهم .
وأما اعتلاله بصرف المعدول إذا سمي به لأن العدل قد زال عنه بالتسمية - فهذا الذي قاس عليه باب أحمر أوقمه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه .
ولعمري لو لم يسمع من العرب ترك الصرف في أدهم ، وأرقم وأسود وما أشبه ذلك إذا سموا بها - لكان ما ذكر قياسا سهلا ، ولكن لا بد من متابعتهم إذ كانوا يريدون التكلم بلفظهم دون ما يطرد لنا ، ويحسن من مقاييسنا .

وإذ وجدنا العرب تجعل الفعل المستقبل ماضيا من لفظه كقولهم : من ضرب يضرب ومن يضرب ضرب ، وهذا مطرد في أكثر الكلام ، ثم اتبعناهم في يدع ، فلم نبين عليه ودع ونهمل منه ماضيا على حسب ما جاء مستقبلا ، وكان قياس هذا سهلا ، ولكننا اتبعناهم ، فتركنا من ذلك ما تركوا ، وتكلمنا بما تكلموا .

وقالوا : عسى فجاءوا بالماضي ، ولم يقولوا : يعسى ، فيأتوا بالمستقبل فتنبهناهم إذ

تنكبوا .
انظر الانتصار ص ٢٣٥ - ٢٣٨

قال المبرد في ص ٣١٩ : ان أفعال إذا كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو أخضر وأحمر وهذا منه رجوع عن قوله في نقد سيبويه ؛ وقال مثل ذلك في ص ٣١١ .
وقد يكون في هذا معبرا عن وجهة نظر التحويين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها الجرور كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا التنوين » .

وقال في ج ٢ ص ١٣ : « واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته ، أو أدخلت عليه الألف واللام . وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء » .

هذا باب

ما يُسمَّى به من الأفعال وما كان على وزنها

اعلم [أنك] إذا سميت رجلاً بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء ، فهو منصرف في المعرفة ، والنكرة .

فمن ذلك : ضَرَبَ ، وما كان مثله ، وكذلك : عَلِمَ ، وَكَرَّمَ ، وبأيهما ؛ لَأَنَّ (ضَرَبَ) على مثال : جَمَلَ ، وَحَجَرَ ، و(عَلِمَ) على مثال : فَخِذَ ، وَكَرَّمَ على مثال : رَجُلٌ ، وَعَصْدٌ . وكذلك ما كَثُرَ عِدَّتُهُ ، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا .

فمن ذلك : [دحرج ؛ لَأَنَّ مِثَالَهُ] : (١) جعفر ، وحوقل ؛ لَأَنَّ مِثَالَهُ كَوَثُرٌ ، والمحقق بالأصل بمنزلة الأضلى (٢) .

فإن سميت بفعل لم تُسم فاعله - لم تصرفه ؛ لَأَنَّهُ على مثال ليست عليه الأسماء ، وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَدُخِرَجَ ، وَبُرْطِرَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًّا أَوْ مُدْعَمًا ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ / كَذَلِكَ خَرَجَ إِلَى بَابِ الأَسْمَاءِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : قَيْلٍ ، وَبَيْعٍ ، وَرُدٍّ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهَا ؛ لَأَنَّ (رُدٌّ) بِمَنْزِلَةِ كَرٍّ ، وَبُرْدٍ ، وَنَحْوَهُمَا ، وَقَيْلٍ بِمَنْزِلَةِ فَيْلٍ ، وَدَيْكٍ (٣) .

وكذلك إن سميت بمثل قَطَعَ ، وَكَسَّرَ - لم ينصرف في المعرفة ؛ لَأَنَّ الأسماء لا تكون على (فعل) .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ - ٧ * باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً .
زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً ب (ضارب) من قولك : ضارب ، وأنت تأمر فهو مصروف ، وكذلك إن سميت ضارب وكذلك ضرب وهو قول الخليل وأبي عمرو ، وذلك لأنها حيث صارت اسماً ، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي الأصل للأسماء فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم وبمنزلة حجر ، وتابل ..

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ..

(٣) سيعقد له باباً في ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ومن المطبوع ص ٢٢٤ .

فإن قلت : قد جاء مثلُ (بَقَمَ) ، فإنه أعجميٌ . وليست الأسماءُ الأعجميةُ بأصول .
إنما داخلة على العربية .

فأما قولهم : (خَضَمَ) للعنبر بن عمرو بن تميم - فإنما هو لقب لكثرة أكلهم . وخَضَمَ بَعْدُ
إنما هو فِعْلٌ (١) .

ولو سُميت رجلاً ضَارِبَ ، أو ضَارِبٌ من قولهم : ضَارِبٌ زيدا إذا أمرته انصرف ؛ لأنَّ
ضَارِبٌ بمنزلة ضَارِبٍ الذي هو اسم ، وضَارِبٌ بمنزلة خَاتَمٍ ، فعلى هذا يجري ما ينصرف
وما لا ينصرف (٢) .

* * *

فأما ما كان فيه زيادةٌ من زوائد الأفعال الأربعة : الهمزة ، والياء ، والتاء ، والنون ، فكان
بها على مثال الفعل - فقد قلنا فيه ، وسنقول في شرحه ، وما يُحْكَمُ عليه منها بالزيادة ،
وإن لم يكن له فِعْلٌ ، وما يُحْكَمُ بآئه أَصْلِيٌّ حَتَّى يَتَبَيَّنَ .

أما ما كانت الهمزة/ في أوله ، والياء - فحُكْمُهُ أن تكونا فيه زائدتين إذا كانت حروفه
الثلاثة أَصْلِيَّةً ؛ لأنك لم تشتق من هذا شيئاً إلا أَوْضَحَ لك أَنهما فيه زائدتان ، فحكمت بما
شاهدت منه على ما غاب عنك . وذلك نحو : أَفْكَلْ (٣) ، وَأَيْدِعْ (٤) ، وَيَرْمَعْ (٥) ؛ لأنك لم
ترها في مثل أحمر ، وأصفر ، وأخضر ، ولا فيها كان له فِعْلٌ إلا زائدة ، وكذلك الياء ؛ لأنك

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٥ وسيكرره في ص ٢٨٥ وانظر جمهرة الأنساب
٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من الصفحة السابقة .

(٣) أفكل على وزن أفعل اسما عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف
المازني ج ١ ص ٩٩ . والأفكل : الرعدة .

(٤) أيدع على وزن أفعل اسما عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف
المازني ج ١ ص ٩٩ وابن يعيش ج ٩ ص ١٤٤ والنصف ج ٣ ص ١٦ .
الأيدع : الزعفران .

(٥) (يرمع) على وزن يفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣٢٥ .
وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٠١ وقال أبو الفتح : في النصف ج ١ ص ١٠٢ « فأما
(يرمع) فيجوز أن يكون عندي من قولهم : ترمع انف فلان : إذا اضطرب ، وتحرك . واليرمع
حجارة خوارة ليس لها ثبات ولا صلابة وهي هشة ، ولهشاشة ، والخور قريب من الاختلاج
والاضطراب » .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ ، ج ٩ ص ١٤٨ .

لم ترها في مثل اليعملة (١) وما كان نحوها إلا زائدة ؛ لأنَّ أحر من الحُمْرة ، وكذلك أخضر ،
وأَسود ، ويعمّلة من العمل .

* * *

فأما (أولق) (٢) فإنَّ فيه حرفين من حروف الزيادة : الهمزة والواو ، فعند ذلك تحتاج إلى
اشتقاق ؛ ليُعلم أيهما الزائدة ؟

تقول فيه : أُلِقَ الرجلُ فهو مألوق ، فقد وضع لك أنَّ الهمزة أصل الواو زائدة ؛ لأنَّ
الهمزة في موضع الفاء من الفعل ؛ فقد وضع لك أنَّها فوعَل .

وكذلك (أَيَصْرُ) (٣) ؛ لأنَّ فيه ياءٌ ، وهمزة . فكلاهما من الحروف الزوائد ، فجمعه على
إِصَار ؛ فقد بان لك أنَّ / (أَيَصْرَ) فَيَعْل . قال الأعشى :

٣
٢٧٨

(١) في المنصف ج ١ ص ١٠٢ « وأما اليعملة فهي الناقه التي يصل عليها في السير ،
فقد تبين أيضا بالاشتقاق زيادة الياء .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « وأما (أولق) فالألف من نفس الحرف يدلك على ذلك
قولهم ، ألق الرجل وإنما أولق فوعل ولولا هذا الثبوت لحمل على الأكثر . وانظر ص ٣ منه .
وفي تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « فأما أولق ، وأيصر ، وائمة فان الهمز فيهن غير
زائدة ، لأنهم قد قالوا : ألق فهو مألوق » .

وقال أبو الفتح : « استدل على أن الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم : ألق الرجل
فهو مألوق يقول : فالهمزة في ألق فاء الفعل ، فينبغي أن تكون في أولق كذلك وهذا استدلال
صحيح .

ولمترض بعد أن يعترض فيقول : ما تنكر أن يكون أولق أفعلًا ؛ دون فوعل ...
فان قلت : فقد قالوا : ألق ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في ألق منقلبة عن الواو
المضمومة . كانه كان أولا : ولق ، ثم قلبت همزة ، كما تقول : أعد ، وأزن في وعد ، ووزن ، فلا
يكون لأبي عثمان حجة في قولهم : ألق .

فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مألوق . فلو كانت الهمزة في ألق إنما هي
منقلبة عن الواو في ولق ، كما يدعى الخصم لزال في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة
للقلب ، وكانوا يقولون : مولوق .. » .

وانظر الخصائص ج ١ ص ٩ ، ج ٣ ص ٢٩١ ، وابن يعيش ج ٩ ص ١٥٤ وشرح
الرضي للشافية ج ٢ ص ٣٤٣ .
الأولق : الجنون .

(٣) في تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « و (أيصر) أيضا من نفس الحرف ؛ لقولهم في
جمعه اصار وقال الشاعر :

ويجمع ذا بينهن الاصارا .

وفي المنصف ج ٣ ص ١٨ أيصر : هو الحشيش ويقال في جمعه : اياصر ... ويجمع
أيضا على اصار قال الأعشى :

فهذا يُعَدُّ لِهِنَّ الْخَلَى وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا
 فَأَمَّا النُّونُ وَالنَّاءُ ، فَيُحْكَمُ بَيِّنًا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ حَتَّى يَجِيءَ أَمْرٌ يُبَيِّنُ زِيَادَتَهَا
 فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : نَهْشَل . وَنَهْشَرُ (١) الذَّنْبُ . يَدُلُّكَ عَلَى أَصْلِيهِمَا أَنَّكَ تَقُولُ : نَهْشَلَتْ
 الْمَرْأَةُ وَنَهْشَلَ الرَّجُلُ : إِذَا أَسْنَأَ ، وَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دَحْرَجٍ ؛ لِأَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ .
 وَكَذَلِكَ تَوَّأَمُ (٢) إِنَّمَا هُوَ فَوْعَلٌ مِنْ أَتَأَمَّتِ الْمَرْأَةُ كَمَا تَقُولُ : أَكْرَمْتُ .

دفعن إلى اثنين عند الخصوص خيا : أى حيسا ويروى :
 وقد خيسا عندهن الإصارا

فهذا يعدلهن الخلا ويجمع ذا بينهن الاصارا
 فى المقصور والممدود لابن ولاد ص ٣٣ « الخلا : على وجهين : فأما ما اختلجته من البقل
 والرطب (فهو) مقصور يكتب بالياء ويقال : ان مخلاة الدابة مشتقة منه ؛ لأن الخلا يجعل
 فيها ، وهو جمع خلاة . ويدللك على أن أصله الياء قولهم : خلجت الرطب أخليه خليا . . . »
 وفى تحفة المودود فى المقصور والممدود لابن مالك ص ٢٥٠ « الخلى : الرطب . الواحدة :
 خلاة ولامه ياء لقولهم : خلجت البقل ، اذا قطعته ، وخلجت الفرس : اذا أتيته بخلى يأكله . . . »
 البيت من قصيدة طويلة للأعشى وهى فى ديوانه ص ٤٥ - ٥٣ والرواية فى الديوان :
 دفعن الى اثنين عند الخصو ص قد حيسا بينهن الاصارا
 فعاد اليهن ورازا لهن واشتركا عملا وأتمارا
 فهذا يعد لهن الخلى ويجمع ذا بينهن الخضارا
 الخصوص : جمع خض وهو بيت يتخذ من عيدان القصب وأغصان الشجر .
 راز الرجلى الشيء : قام عليه وأصلحه .

يقول : دفعت ناقته مع غيرها الى رجلين عند الخصوص قد حيسا عليها الحشيش ،
 ووقفا على خدمتها مشتركين هذا يعد لها رطب النبات والبقول ، ويجمع ذاك لها الخضار .
 وانظر شرح المفضليات للاببارى ص ٦١٠ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣ « وأما ما جاء مثل تولب ، ونهشل ، فهو عندنا من نفس
 الحروف مصروف حتى يجيء أمر بيينه ، وكذلك فعلت به العرب ، لان حال التاء ، والنون فى
 الزيادة ليس كحال الالف . والياء لانهما لم تكثر فى الكلام زائدتين ككثرتهما . فان لم تقل
 ذلك دخل عليك ألا تصرف نهشلا ونهشرا فهذا قول الخليل ويونس ، والعرب » .

وقال فى ص ٣٤٩ - ٣٥٠ : « ومما يقوى أن النون كالتاء وفيما ذكرت لك أنك لو سميت
 رجلا نهشلا ، أو نهضلا ، أو نهشرا صرفته ، ولم تجعله زائدا كالالف فى أفكل ، ولا كالياء فى
 يرمع ، لانها لم تمكن فى الابنية والافعال كالهزرة أولا ، ولا كالياء ، وأختيها فى كلام لأنهن
 أمهات الزوائد . . . » .

وفى تصريف المازنى ج ١ ص ١٠٢ : « قال أبو عثمان : فأما النون ، والتاء اذا كانتا
 أولا ، وكانتا على مثال الاسماء مع ما هما فيه - فلا تجعلهما زائدتين الا بثبت ، نحو : نهشل .
 ونهصر . ونهسر » وقال أبو الفتح : الاشتقاق يدل على أن النون فى نهشل والتاء فى توأم
 أصلان . وذلك قولهم : نهشلت المرأة : اذا أستت . ونهشلت : فعلت فالنون فى نهشل
 فاء بمنزلتها فى نهشلت ، وليس فى كلامهم فعلت . . . » .

(٢) توأم : التاء بدل من الواو . أصله : وؤام مأخوذ من الوؤام وهو الوفاق . انظر الروض
 الأنف ج ٢ ص ١١٨ واللسان (تام ، وأم) .

فَأَمَّا (تَنْفُلُ) (١) ، و (نَرْجِسُ) (٢) فقد وضع لك أن فيهما زائدتين ؛ لأنهما على مثال لا تكون الأسماء عليه . ألا ترى أنه ليس في الأسماء مثل جَعْفَرُ ، ولا جَعْفِرُ ؛ فقد وضع لك أن تَنْفُلًا مثل تَقْتُلُ فلو سُمِّيت به رجلاً لم تصرفه . وكذلك نرجس بمنزلة نضرب . فهذا حكمه .
فَأَمَّا من قال : تَنْفُلُ (٣) فإنه يصرف إن سُمِّي به ؛ وذلك لأنه على مثال لا يكون الفعل عليه ليس في الأفعال تُفَعَّلُ .

ألا ترى أن الزيادة لا تمنع الصرف / من الأسماء إلا ما كان منها على وزن الأفعال .
فما كان في أوله زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروف . وذلك نحو : يَرْبُوعُ ، وتَعْضُوضُ ، وطريق أسلوب (٤) ؛ لأن الأفعال لا تكون عليه ، وكذلك إسكاف (٥) ، وفيما قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله .

(١) تنفل على وزن تفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ وقال في ص ٣٤٨ وكذلك التتفلة ، لأنها سميت بذلك ، لسرعتها ، كما قيل ذلك للشلب . وقال في ص ٣ .
« وكذلك التتفل وبذلك على ذلك قول بعض العرب : التتفل وأنه ليس في الكلام كجعفر » .

(٢) في التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣٦٧ : « فان قيل : هذه الكلمة (نرجس) اعجمية فكيف حكمتم بالزيادة ؟ »

قلنا : تكلمت بها العرب ؛ وتصرفوا فيها بالثنوية ، والجمع ، والتصغير وغير ذلك ، فأجروها مجرى العربي ولهذا حكمتنا على اجام بأن الفه زائدة وكذا واو نوروز ، وياء ابراهيم .
(٣) فيه أربع لغات : كبرثن : وجخذب وجعفر وتنفل ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤ : « واعلم ان كل اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فانه مصروف . وذلك نحو : اصلية واسلوب ، ونبوت ، وتعضوض ، وكذا هذا المثال اذا اشتقته من الفعل نحو : يضروب ، واضرب ، وتضرب ، لان ذا ليس بفعل ، وليس باسم على مثال الفعل . الا ترى أنك تصرف يربوعاً فلو كان يضروب بمنزلة يضرب لم تصرفه »
وانظر ص ٣٢٧ منه .

تعضوض : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة .
في اللسان : كل طريق ممتد فهو أسلوب .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٦ فيما جاء على افعال قال : « واما الصفة فنحو الاسكاف وهو في الصفة قليل ولا نعلمه جاء غير هذا » .

وفي ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣ : « الاسكاف : النجار وكل صانع عند العرب اسكاف » .

هذا باب

ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به
مذكراً من الأسماء الغريبة

اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث ، عربى أو أعجمى ، قلت حروفه أو كثرت
فى المعرفة - فإنه ينصرف فى النكرة ، إلا خمسة أشياء فإنها لا تنصرف فى معرفة ، ولا نكرة فمنها :

ما كان من (أفعل) صفة ، نحو : أخضر ، وأحمر .

وما كان من (فعلان) الذى له (فعلى) ؛ نحو : سكران ، وسكرى ، وعطشان وعطشى ،
وغضبان وغضبي ، وسندكر علته فى موضعه إن شاء الله .

وما كان فيه ألف التانيث مقصورا كان أو ممدودا .

/ فالمتصور ؛ نحو : سكرى وغضبي .

والممدود ؛ نحو : حمراء ، وصفراء ، وصحراء .

وما كان من الجمع على مثال لا يكون عليه الواحد ؛ نحو : مساجد ، وقناديل ، ورسائل .

وما كان معدولا فى حال النكرة ؛ نحو : مثنى ، وثلاث ، ورباع .

فإذا سميت مذكراً باسم عربى فهو مصروف إلا أن يمنعه أحد هذه الموانع التى وصفت ،
أو ما أذكره لك مما يوجب ترك الصرف فى المعرفة ، إلا المعدول فإن له حكماً آخر إذا سُمى به
نذكره إن شاء الله .

فمن ذلك أن تسميه بمؤنث فيها هاء التانيث فإنه لا ينصرف فى المعرفة . وينصرف فى النكرة .

وإنما منعه من الصرف فى المعرفة علم التانيث الذى فيه . وذلك نحو رجل سميت حمدة .

أو طلحة ، أو نحو ذلك .

وقد تقدم قولنا : إن كل ما كان فيه الهاء ، مؤنثا كان أو مذكراً . عربياً كان أو أعجمياً

لم ينصرف فى المعرفة ، وانصرف فى النكرة .

فإن قال قائل : ما باله ينصرف في النكرة وما كانت فيه ألف التانيث لا ينصرف في معرفة ،
ولا نكرة؟ (١) .

قيل : إنَّ الفَصْلَ بينهما أنَّ ما كان فيه الهاءُ فإنَّما لِحِقَّتْهُ/ وبنائوه بناءُ المذكَرِ ؛ نحو قولك :
جالسٌ ؛ كما تقول : جالسةٌ ، وقائمٌ ثمَّ تقول : قائمةٌ . فإنَّما تخرج إلى التانيث من التذكير ،
والأصلُ التذكير .

وما كانت فيه الألفُ فإنَّما هو موضوعٌ للتانيث على غير تذكير خرج منه فامتنع من الصرف
في الموضعين ؛ لبُعْدِهِ من الأصل .
ألا ترأْنَ حمراءَ على غير بناءٍ أحمر ، وكذلك عطشى على غير بناءٍ عطشان .

* * *

وما كان مؤنثًا لا علامة فيه سميت به مذكرًا ، وعدُدُ حروفه ثلاثة أحرف فإنَّه ينصرف
إذا لم تكن فيه هاءُ التانيث ، تحرَّكت حروفه أو سكن ثانيها . وذلك نحو : دَعْدُ .
وشمسٌ ، وقدمٌ ، وقفًا (٢) فيمن أنثها . إن سميت بشيءٍ من هذا رجلا انصرف .
وكذلك كلُّ مذكَرٍ سوى الرجل .

فإن كان على أربعة أحرف فصاعدا ومعناه التانيث لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في
النكرة . وذلك نحو رجل سمَّيته عَقْرِبًا أو عَنَّاقًا / أو عَقَابًا فإنَّه ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف
في المعرفة (٣) .

وإنَّما انصرف في الثلاثة لخَفَّتْهُ ؛ لأنَّ الثلاثةَ أَقَلُّ أصولِ الأسماءِ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢ : « اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتانيث فان ذلك الاسم
لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .
قلت : فما باله انصرف في النكرة وانما هذه للتانيث هلا ترك صرفه في النكرة ، كما
ترك صرف ما فيه ألف التانيث ؟ »

قال : من قيل أن الهاء ليست عندهم في الاسم ، وانما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم ،
فجعلنا اسما واحدا ، نحو : حضرموت . ألا ترى أن العرب تقول في جباري : خبير وفي
جججبي : جججيب ولا تقول في دجاجة ادجيجة .. » .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هو القفا ، وهي القفا . من ذلك قوله :
وما المولى وان عظمت قفاه بأحمل للملاوم من حمار »
ورواية اللسان : وان عرضت قفاه .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث .
اعلم أن كل مذكر سمَّيته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف . وذلك أن أصل
المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر ؛ وهو شكله والذي يلائمه ؛ فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل =

وكذلك إن كان الاسم أعجمياً (١) .

ألا ترى أن نوحا ، ولوطا مصروفان في كتاب الله - تبارك وتعالى - وهما اسمان أعجميان ، (٢) وأن قارون ، وفرعون غير مصروفين للعجمة ، وكذلك إسحق ، ويعقوب ، ونحوهما ، ونذكر هذا في باب الأعجمية إن شاء الله .

فأما صالح وشُعَيْب ، فاسمان عربيان (٣) ، وكذلك محمد صلى الله عليهم أجمعين . فكل ما اشتققته ، فرأيت له فعلا ، أو كانت عليه دلالة بأنه عربي ، ولم يمنع من الصرف تأنيث ، ولا عجمة ، ولا زيادة من زوائد الفعل تكون بها على مثاله ، ولا أن يكون على مثال الأفعال ، ولا عدل - فهو مصروف في المعرفة ، والنكرة .

= ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم آباء بالمذكر ، وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي . فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب . وعنكبوت وأشباه ذلك . . » انظر الكامل ج ٦ ص ١٩٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣ : « باب ما ينصرف في المذكر البتة . . كل اسم مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان أعجميا أو عربيا أو مؤنثا إلا فعل مشتقا من الفعل ، أو يكون في أوله زيادة فيكون كيجد ، ويضع . أو يكون كضرب لا يشبه الاسماء . وذلك أن المذكر أشد تمكنا ، فلذلك كان أحمل للتثنية ، فاحتمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف ، لأنه ليس شيء من الابنية أقل حروفا منه ، فاحتمل التثنية لخفته ولتمكنه في الكلام . . » .

وانظر الكامل ج ٨ ص ٤٩ .

(٢) سيتكلم عن الأعجمي في ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ولم يعقد له بابا مختصا به .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما صالح فعربي وكذلك شعيب » .

هذا باب

ما كان من أسماء المذكر أو سُمي به

ما هو على ثلاثة أحرف

- / اعلم أن جميع ذلك منصرف إلا ما استثنيناه مما فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وشية .
أو تكون فيه زائدة يكون بها على مثال الفعل ؛ نحو : يَضَعُ ، ويَزِنُ .
أو يكون معدولا ؛ نحو : عُمَرُ ، وزُفَرُ .
أو يكون على مثال لا يكون إلا للأفعال نحو : ضُرِبَ ، وقُتِلَ .
فأما غير ذلك فمصرف (١) .

٣
٢٨٣

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم ان جميع ذلك مؤنثا كان أو اعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميته بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف الا ان تكون فيه علامة التانيث ، نحو شاة وثبة أو يكون من باب فعل المعدول ، نحو عمر وقتم أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو ضرب وقتل أو يكون في اوله زيادة ؛ نحو : يَضَعُ ويَزِنُ فان ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .
الورقة : ١٤٥ .

وانظر تعليق رقم ١ من الصفحة السابقة .

هذا باب

ما كان من هذه الأسماء على مثال فَعَلَ^(١)

وإنما ذكرناه لتبيين المعدول منه من غيره .
فأما ما كان منه نكرة ، ويعرّف بالألف واللام - فهو مصروف ، واحدا كان أو جمعا .
فالواحد ؛ نحو : ضُرد ، ونُعِر ، وجُعِل ، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع . نحو : ثَقِب .
وحُفِر ، وعُمِر ؛ إذا أردت جمع عُمرَة ، وكذلك إن كان نَعْتًا نحو : سُكِع . وختَم (٢) . وحُطِم .
كما قال :

« قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطَمٍ » (٣)

وُلِبِد (وهو الكثير) من قول / الله عزَّ وجلَّ : (أَهْلَكْتُ مَالًا لُبِدًا) .
فأما ما كان منه لم يقع إلا معرفة ؛ نحو : عُمِر ، وقُتِم ، ولُكِع - فإنه غير مصروف في المعرفة ؛
لأنه الموضع الذي عُدِل فيه .
ألا ترى أنك لاتقول : هذا القُتِم ، ولا هذا العُمِر ؛ كما تقول : هذا الجُعِل ، وهذا التُعِر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣-١٤ « باب فعل » .
اعلم أن كل فعل كان اسما معروفا في الكلام أو صفة فهو مصروف ، فالاسماء ، نحو :
صرد ، وجعل ، وثقب ، وحفر إذا أردت جماع الحفرة ، والثقبية .
وأما الصفات فنحو قولك : هذا رجل حطم . .
فانما صرفت ما ذكرت لك ؛ لانه ليس باسم يشبه الفعل الذي في أوله زيادة ، وليست في
آخره زيادة تانيث وليس بفعل لا نظير له في الأسماء ، فصار ما كان منه اسما ، ولم يكن
جمعا بمنزلة حجر ونحوه ؛ .
وصار ما كان منه جمعا بمنزلة كسر ، وأبر .
وأما ما كان صفة ، فصار بمنزلة قولك : هذا رجل عمل إذا أردت معنى كثير العمل .
وأما عمر ، وزفر فانما منعهم من صرفهما . وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا وانما
هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في
الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو : عامر ، وزافر . . « .
الصرد : طائر . النغر : البلبل . جعل دويبة . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٧٧ ،
ج ٢ ص ٥٠ ، ٣٠٠ .
وقد عقد المبرد في الكامل بابا لفعل ج ٧ ص ٢٥١-٢٥٣ كرر فيه ما في المقتضب ، ولم
يشر اليه .

(٢) في اللسان : رجل ختخ ، وختع ، وختوع : حاذق بالدلالة ماهر بها .

وقال : رجل سكع : متحير مثل به سيبويه وفسره السيرافي .

وقال : هو ضد الختخ وهو الماهر بالدلالة .

(٣) تقدم في الجزء الاول ص ٥٥ وكذلك الآية .

هذا باب

ما كان من فعل

إعلم أنه ما كان على فعل غير معتل لم يكن إلا فعلا . وكذلك كل بناء من الفعل معناه فعل إذا كان غير معتل ؛ نحو : دُخِرَج ، واستُخِرَج ، وضُورِب .
فإن سميت من هذا رجلا لم تصرفه في المعرفة ؛ لأنه مثال لا يكون للأسماء . وإنما هو فيها مُدْخَل .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو مما يلزمه الإدغام ، فكان ذلك مُخْرِجا له إلى مثال الأسماء - انصرف في المعرفة (١) ، لأن المانع له قد فارقه . / وذلك قولك : قد قِيلَ ، وبيِعَ ، ورُدَّ ، وشُدَّ إذا أردت مثل فعل ؛ لأنه قد خرج إلى مثال فيل ، وديك ؛ كما خرج المدغم إلى مثال البرِّ ، والكرِّ .

وإن كان على مثال : أطيع ، واستطيع ، وقوول لم ينصرف في المعرفة ، وكذلك : احمورَّ في هذا المكان ؛ لأنه لم يخرج إلى مثال من أمثلة الأسماء . فهذا جملة هذا .

٣
٢٨٥

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧ : « فان سميت رجلا ضرب ، او ضرب لم تصرف .. ودخرج لا تصرفه ، لانه لا يشبه الاسماء » .

وقال في ص ١٥ : « وان سميت رجلا ضرب ؛ ثم خففته ، فاسكنت الراء صرفته ، لانك قد اخرجته الى مثال ما يتصرف ، كما صرفت قيل .. » .

هذا باب

ما اشتق للمذكّر من الفعل

فمن ذلك ما كان اسماً للفاعل ؛ نحو : مُجاهد ، ومُقاتل ، وضارب ، ومُكرم ، ومُستطيع ، ومُدحرج . فكلُّ هذا منصرف ؛ لأنّه لا مانع له من الصرف ، وكذلك إن كان مفعولاً ؛ نحو : مُخرَج ، ومضروب ، ومُستطاع ؛ لأنّها أسماء مُشتقة .

وما كان من الأعجمية مُعرّباً فهذا سبيله .

والمُعرب منها ما كان نكرة في بابهِ ؛ لأنّك تعرّفه بالألف واللام ، فإذا كان كذلك كان حُكمه حُكم العربيّة . لا يمنع من الصرف إلّا ما يمنعها . فمن ذلك : راقود ، وجاموس ، وفرند ؛ لأنّك تعرّفه بالألف واللام (١) .

٣
٢٨٦

فإذا كان معرفة في كلام العجم فغير منصرف لامتناعه بالتعريف الذي فيه من إدخال الحروف العربيّة عليه . وذلك نحو : إسحق ، ويعقوب ، وفرعون ، وقارون ؛ لأنّك لاتقول : الفرعون (٢) ولو سمّيته بـيعقوب - تعني ذكر القبج (٣) - لانصرف ؛ لأنّه عربيّ على مثال يربوع . (٤)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب الاسماء الاعجمية .

اعلم أن كل اسم اعجمي أعرب ، وتمكن في الكلام ، فدخلته الالف واللام ، وصار نكرة ، فإذا سميت به رجلاً صرفته الا أن يمنع من الصرف ما يمنع العربي . وذلك نحو : اللجام ، والديباج ، والبرندج ، والنيروز ، والفرند . والزنجيل . والارندج . والياسمين فيمن قال : ياسمين كما ترى ، والسهريز والآجر . »
وانظر الكامل ج ٧ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما ابراهيم . واسماعيل . واسحاق . ويعقوب . وهرمز . وفيروز . وقارون . وفرعون وأشباه هذه الاسماء فانها لم تقع في كلامهم الا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم ، ولم تكن في كلامهم ، كما تكن الاول ؛ ولكنها وقعت معرفة ، ولم تكن من اسمائهم العربيّة فاستنكروها ، ولم يجعلوها بمنزلة اسمائهم العربيّة ، كنهشل ، وشعثم ، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسماً يكون لكل شيء من أمة ، فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم » .

(٣) انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٤) حيوان طويل الرجلين قصير اليدين (حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٣٩) .

والزوائد التي في أوله لا تمنعه من الصرف ؛ لأنها لا تبلغ به مثال الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يكون على يَنْعُول .

وكذلك (إسحاق) إذا أردت به المصدر من قولك : أسحقه الله إسحاقا ، وتعرف هذا من ذلك بأنَّ إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف ، وإنَّما لاءت هذه الحروف العرب . ونظير إسحق في القصد إلى العربيِّ والعجميِّ ما قلت لك في عمَر من أنك إذا أردت به جمع عمرة صرفته .

وإن أردت به المعدول عن عامر امتنع من الصرف .

وإن كان الأعجميُّ قد أُعْرِبَ ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها ، صُرف وصار كعربيٍّ لا ثانيَ له ؛ لأنَّه إذا أُعْرِبَ فهو كالعربيَّة الأصليَّة . فمن ذلك آجُر^(١) / مصروف لدخوله في التعريف ؛ إذ كان نكرة . فهو بمنزلة عربيٍّ منفرد ببناؤه نحو : إبل ، وإطل ، وصعقُوق . فأما (بِقَم)^(٢) فلا ينصرف في المعرفة وإن كان قد أُعْرِبَ ؛ لأنَّه قد وقع من أمثلة العرب على ما لا يكون إلَّا فِعْلا . نحو : ضَرَبَ . وقَطَعَ فمنعه الصرف ما منع ضَرَبَ لو سُمِّيت به رجلا . وكذلك سراويل لا ينصرف^(٣) عند النحويِّين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّها وقعت على مثال من العربيَّة لا يدخله الصرف . نحو : قناديل ، ودهاليز . فكانت لَمَّا دخلها الإعراب كالعربية . فهذا جملة القول في الأعجميِّ الواقع على الجنس ، والمخصوص به الواحد للعلامة .

٣
٢٨٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « فان قلت : ادع صرف الأجر ، لانه لا يشبه شيئا من كلام العرب ، فانه قد أعرب ، وتمكن في الكلام ، وليس بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب ، لانه لا يشبه الفعل ، وليس في آخره زيادة ، وليس من نحو : عمر ، وليس بمؤنث ، وإنما هو بمنزلة عربي ليس له ثان في كلام العرب ، نحو : ابل ، وكنت تكاد واشباه ذلك » .

وذكر المبرد أنه ليس في الكلام (فعلول) وصعقُوق قيل انه أعجمي أعرب ج ١ : ١٢٥ ، ج ٢ : ١٢٧ ، ج ٣ : ١٣٥ . (٢) تقدم في ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « وأما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الأجر ، الا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ، ولا معرفة ، كما أشبه بقم الفعل ، ولم يكن له نظير في الأسماء . فان حققتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل » .

وسيكرد المبرد حديثها في ص ٣٠٥-٣٠٦ . وانظر شرح الكافية ج ١ ص ٥٠ ، والخزانة ج ١ ص ١١١ .

هذا باب

الجمع

المزيد فيه ، وغير المزيد

أما ما كان من الجَمْع على مثال مَفَاعِل ، وَمَفَاعِيل ؛ نحو : مَصَاحِب ، وَمَحَارِيب ، وما كان على هذا الوزن ؛ نحو : فَعَالِل ، وفَوَاعِل ، / وَأَفَاعِل ، وَأَفَاعِيل وكلُّ ما كان مما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده ، فغير منصرف في معرفة ولا نكرة .

وإنما امتنع من الصَّرْف فيهما ؛ لأنَّه على مثال لا يكون عليه الواحد ، والواحد هو الأَصْل ، فلَمَّا بَيَّنَّه هذه المباينة ، وتباعد هذا التباعد في النكرة - امتنع من الصرْف فيها ، وإذا امتنع من الصرْف فيها فهو من الصرْف في المعرفة أَبْعَد (١) ، وَيَدُلُّك على ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (مِنْ مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ) (٢) وقوله : (لَهُدْمَتَّ صَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ) (٣) . كلُّ هذا هذه علته . فإن لحقته الهاء للتأنيث انصرف في النكرة على ما وصفت لك في الهاء أولاً ؛ لأنَّ كلَّ ما كانت فيه فمصرف في النكرة ، وممتنع من الصرْف في المعرفة ؛ لأنَّ الهاء علم تأنيث ، فقد خرجت بما كان من هذا الجَمْع إلى باب طلحة ، وحمدة ؛ وذلك ؛ نحو : صَيَاقِلَة (٤) ، وبَطَارِقَة .

فإن قال قائل : فما باله انصرف في النكرة . وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها ؟

فالجواب في ذلك : أنه قد خرج إلى مثال / يكون للواحد .

ألا ترى أنك تقول : رجل عباقيية . وحمار حزابية ، فالهاء أخرجته إلى هذا المثال ؛ كما أن

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ - ١٦ : « باب ما كان على مثال مفاعل ، ومفاعيل .

اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال الا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد أشد تمكناً ، وهو الأول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكناً ، وهو الأول تركوا صرفه ، اذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً ، وانما صرفت مقانلاً ، وعدافراً . لأن هذا المثال يكون للواحد »

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٣٤ ، ٤٨ .

(٢) سبا : ١٣ .

(٣) الحج : ٤٠ .

(٤) قال في المذكر والمؤنث : « وما لحق منه الجمع فانما يلحقه توكيدا لتأنيث الجمع وذلك قولك الصياقلة والمهالبة » .

والصياقلة : جمع صيقل وهو شحاذ السيف .

والبطارقة : جمع بطريق وهو للقائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل .

يأتى النسب يُخرجانه إلى باب تيمى ، وقيسى . وذلك قولك : مدائنى ونحوه ، ينصرف في المعرفة والنكرة ؛ ألا ترى أن مدائنياً إنما هو للواحد ، فبالياء خرج إليه ؛ كما أخرجته الهاء إلا أن ما كانت فيه الهاء لا ينصرف في المعرفة من أجل التثنية ؛ وما كانت فيه ياء النسب فمصروف في المعرفة ، والنكرة (١) .

فأما سرارى ، وبخاتى (٢) ، وكراسى فغير مصروف في معرفة ولا نكرة ؛ لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هي الياء التي كانت في الواحد في بختية وكرسى .

فأما قولك : حوالى (٣) ، وحوارى (٤) فهو حوال ، وحوار ، فنسب إليه ، وإنما على هذا تعتبر ما وصفت لك .

فأما قولهم : ربايع ، ويمان فنذكره في باب : ما اعتل من هذا الجمع (٥) إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « قلت : أرايت صياقلة وأشباهها لم صرفت ؟ » قال : من قبل أن هذه الهاء انما ضمت الى صياقل ، كما ضمت (موت) الى (حضر) ، و (كرب) الى (معدى) في قول من قال : معد يكرب ، وليست الهاء من الحسروف التي تكون زيادة في هذا البناء ، كالياء والالف في صياقلة ، وكالياء والالف اللتين يبنى بهما الجميع اذا كسرت الواحد ، ولكنها انما تجيء مضمومة الى هذا البناء ، كما تضم ياء الاضافة الى مدائن ، ومساجد بعد ما يفرغ من البناء ، فتلحق ما فيه الهاء من نحو صياقلة بسباب طلحة ، وتمره ، كما تلحق هذا بباب تيمى ، وقيسى يعنى قولك : مدائنى ؛ ومساجدى ، فقد أخرجت هذه الياء مفاعيل ومفاعيل الى باب تيمى ، كما أخرجته الهاء الى باب طلحة .

ألا ترى أن الواحد تقول له : مدائنى ؛ فقد صار يقع للواحد ، ويكون من أسمائه . وقد يكون هذا المثال للواحد ، نحو : رجل عباقية ، فلما لحقت هذه الهاء ، لم يكن عند العرب مثل البناء الذي ليس في الأصل للواحد ، ولكنه صار عندهم بمنزلة اسم ضم الى اسم ، فجعل معه اسما واحداً ، فقد تغير بهذا عن حاله ، كما تغير بياء الاضافة .

في اللسان : العباقية : اللص الخارب الذي لا يحجم عن شيء .

وشجر له شوك يؤذى من علق به .

رجل حزاب ، وحزابية ، وزواز ، وزوازية : اذا كان غليظا الى القصر .

(٢) البخاتى : جمع بختى ككرسى وفى اللسان : البخت ، والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب وهى الابل الخراسانية تنتج من عربية . . .

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٧ : « وأما بخاتى فليس بمنزلة مدائنى ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للاضافة ، ولكنها التي كانت فى الواحد . . .

(٣) فى اللسان : ورجل حول ، وحولة مثل حمزة ، وحولة ، وحوالى وحوالى . وحولون : محتال شديد الاحتيال .

وفيه أيضا : أبو زيد : سمعت أعرابيا يقول : جمل حولى : اذا أتى عليه حول ، وجمال حوالى بغير تنوين ؛ ويقصد الميسرد المعنى الأول .

(٤) فى اللسان : كل مبالغ فى نصره أخر حوارى ، وخص بعضهم به أنصار الانبياء . . . والحوارى : الناصح وأصله الشيء الخالص ؛ وكل شيء خالص لونه فهو حوارى .

(٥) لم يعتقد هذا الباب الذى وعد به وقد تكلم عن التسمية بنحو قاض فى الجزء الاول ص ١٤٣ .

وتكلم عن يمان ، وتهام ، وشام فى ص ١٤٥ من هذا الجزء .

فأما ما كان من الجَمْع على مثال (أفعال) ، و (فُعول) / ، نحو : أجمال ، وفلوس فمنصرف في المعرفة والنكرة ؛ لأنه على مثال يكون للواحد . وهو جَمْع مُضَارِعٍ للواحد ؛ لأنه لأدنى العدد .
أعني أفعالا .

وفُعول وإن كان لأكثر العدد فمضارعته للواحد ؛ لأنه يُجمع كما يُجمع الواحد .
فأما (أفعال) فما يكون منه على مثال الواحد قولهم : بُرمة أعشار وحبل أرهام ، وأقطع .
وثوب أكباش : متمزق ، ويُجمع كما يُجمع الواحد . وذلك قولك : أنعام وأناعيم ، وأعراب وأعاريب .

وما كان على (فُعول) للواحد فقولك : سدوس للطيلسان الأخضر .
وما يكون من هذ مصدرًا أكثر من أن يُحصَى (١) ؛ نحو : قعدت قعودا ، وجلست جلوسا ، وسكت سُكوتا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ - ١٧ : « وأما أجمال ، وفلوس فانها تنصرف وما أشبهها ، لانها ضارعت الواحد .

ألا ترى أنك تقول : أقوال ، وأقاول ، وأعراب ، وأعاريب ، وأيد ، وأياد . فهذه الأحرف تخرج الى مثال مفاعل ، ومفاعيل اذا كسر للجمع ، كما يخرج اليه الواحد اذا كسر للجمع .
وأما مفاعل ، ومفاعيل فلا يكسر ، فيخرج الجمع الى بناء غير هذا ، لان هذا البناء هو الغاية ، فلما ضارعت الواحد صرفت . .

فكذلك الفعول : لو كسرت مثل الفلوس لان تجمع جمعا لاخرج الى فعائل ، كما تقول : جدود ، وجدائد ، وركوب وركائب . ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل لم تجاوز هذا .
ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل لم تجاوز هذا .
ويقوى ذلك أن بعض العرب يقول : أتى للواحد فيضم الألف .
وأما (أفعال) فقد يقع للواحد من العرب من يقول : هو الأنعام .
وقال الله - عز وجل - (نسقيكم مما في بطونه) .
وقال ابو الخطاب : سمعت العرب يقولون : هذا ثوب أكباش .
ويقال : سدوس لضرب من الثياب . . » . وانظر سيبويه أيضا ج ٢ ص ٢٠٠ .

برمة أعشار : البرمة : قدر من حجارة وفي القاموس : وقدر أعشار ، وقدر أحاشير .
مكسرة على عشر قطع أو عظيمة لا يحملها الا عشرة .
حبل أرمام : بال . وحبل أقطع : مقطوع .
ثوب أكباش في سيبويه أكباش بالباء الموحدة كما ذكرنا .
وفي اللسان : وثوب أكباش وهي من يرود اليمن . وقد صح الآن أكباش .
وقال في (كيش) : ثوب أكباش ، وجبة أسناد ، وثوب أوفاف قال : الأكباش : من يرود اليمن .

وفي القاموس : الثوب الأكباش الذي أعيد غزله مثل الخبز والصوف ، أو هو الرديء .
وفي الخصائص ج ٢ ص ٨٢ ثوب أكباش بالباء الموحدة .

ويُجمع كما يُجمع الواحد، تقول: بُيوت وبُيوتات (١). فهما ينصرفان في المعرفة والنكرة على كلِّ حال: أَعْنَى أفعالاً، وفُعُولاً إِلَّا أَنْ تَسْمَىٰ بِهِمَا مُؤَنَّثًا فَيَمْنَعُهُمَا التَّنَائِيثُ الصَّرْفُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ: على ثلاثة أحرف متحرّكات غير منصرف: / وكلّما زاد في عدد الحروف كان ذلك أوكدً لتترك صرفه: ولهذا موضع نذكره فيه إن شاء الله.

وأما ما كان من الجَمْع على مثال (أَفْعَل) نحو: أَكَلَبٌ وَأَكْعَبٌ، فغير منصرف في المعرفة؛ وإنّما منعه الصرفُ أَنَّهُ على مثال الفِعْل؛ نحو: أَعْبَدُ، وَأَقْتُلُ، وينصرفان في النكرة كما ذكرت لك فيما يكون على مثال الفِعْل.

وما كان من الجمع على مثال (فَعْلَان) ، و(فَعْلَان) ؛ نحو: قَضِيان وظَلِمان ، فغير منصرف في المعرفة لزيادة الألف والنون ، وخروجه إلى باب عثمان وسرحان ، وينصرفان في النكرة ؛ لِأَنَّ الممتنع من الصرف في المعرفة والنكرة من هذا الباب (فَعْلَان) الذي له (فَعْلِي) على ما ذكرت لك ؛ نحو: غضبان ، وسكران .

كما أَنَّ الممتنع من باب ما كان على مثال (أَفْعَل) من أن يصرف في المعرفة والنكرة - (فَأَفْعَل) الذي هو نعت ؛ نحو: أَحْمَرٌ، وَأَضْفَرٌ .

وما كان من الجمع على مثال (فَعَال) فمصروف ، وذلك نحو: كِعَابٌ ، وَكِلَابٌ ؛ لِأَنَّهُ بمنزلة الواحد/ نحو: حِمَارٌ ، وَكِتَابٌ (٢) . وفي هذه الجملة دلالة على كلِّ ما يرد عليك من الجَمْع إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٠ : « هذا باب جمع الجمع .
أما أبنية أدنى العدد فتكسر منها أفعلة وأفعل على أفاعل ، لان (أفعلا) بزنة (أفعل) ،
و (أفعلة) بزنة أفعلة ، كما أن (أفعلا) بزنة أفعال ، وذلك نحو: أيد وأياد وأوطب وأواطب،
وأما ما كان (أفعلا) فإنه يكسر على (أفاعيل) لأن أفعلا بمنزلة أفعال ، ذلك نحو:
أنعام وأنعيم وأقوال وأقاويل .
وقد جمعوا (أفعلة) بانثناء ، كما كسروها على (أفاعل) ٠٠ وذلك قولهم :
أعطيات وأسقييات ... ومثل ذلك : الحمرات والطرقات والجزرات ٠٠٠ وكذلك :
الطرق والبيوت .. » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « والجمع يجمع اذا اختلفت أنواعه ٠٠ وكذلك تقول : طريق وطرق وطرقات .. وأوطب وأواطب ٠٠٠ وما لم أذكره لك من الجمع فجمعه جائز الا ما كان على مثال مفاعيل أو مفاعل فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية .
وقد بينا ذلك في المقتضب فيما يجرى ولا يجرى باستقصاء علته « الورقة ١٤١ .
وهذا النص يثبت لنا ان المبرد يجعل المقتضب قمة كتبه في النحو فيحيل عليه في كتيبه الاخرى .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « وأعلم أنك اذا سميت رجلا خروفا او كلابا او جمالا صرفته في النكرة والمعرفة ، وكذلك الجماع كله . الا تراهم صرفوا أنمارا و كلابا ٠٠٠ » .

هذا باب

ما كان من جَمْعِ المؤنث بالآلف والتاء

فهذا الجَمْعُ في المؤنث نظيرُ ما كان بالواو والنون في المذكر ، لأنَّك فيه تَسَلَّمُ بناءَ الواحد كتسليمك إياه في التثنية .

والتاء دليلُ التانيث ، والضممة علمُ الرفع ، واستوى خفضه ونصبه . كما استوى ذلك في مسلمين (١) .

والتنوين في مُسلماتٍ عَوْضٌ من النون في قولك : مُسلمين .

فإن سَمَّيتِ بمسلماتِ رجلاً أو امرأةً لحِقَهُ التنوين ؛ لأنَّه عَوْضٌ فلذلك كان لازماً . وعلى ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (فإذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ) (٢) و(عرفات) معرفة ؛ لأنَّه اسمٌ موضع بعينه .

هذا في قول من قال : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين يا فتى ، وكلُّ ما كان على وزن المسلمين فالوجهُ فيه أن يَجْرَى هذا المَجْرَى وإن لم يكن في الأصلِ جَمْعاً ، كما / أنَّ كُرمياً وُبُخْتياً كالمنسوب وإن لم يكن فيه معنى نسبٍ إلى حى ، ولا إلى أرض ، ولا غير ذلك .

٣
٢٩٣

(١) تحدث المبرد في غير موضع من المقتضب عن اعراب جمع المؤنث السالم ، وكان حديثنا صريحاً في انه معرب في كل أحواله فيقول هنا : واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك في مسلمين كما قال في الجزء الأول ص ٧ : فإذا أردت رفعه قلت مسلمات فاعلم ونصبه وجره مسلمات يستوى الجر والنصب ، كما استويا في مسلمين . . وانظر ص ٣٧٠-٣٧١ من الجزء الرابع .

فقد اطلق على جمع المؤنث في حالة النصب لقباً من القاب الاعراب ، كما فعل في حالتى الرفع والجر وقد سبق لنا ان المبرد يمنع من اطلاق حركات الاعراب على حركات البناء والعكس .

وينسب ابن جنى في سير الصناعة الى المبرد ان جمع المؤنث مبنى عنده في حالة النصب قال ص ٤٢٨ :

« الا ترى ان ابا الحسن و ابا العباس ومن قال بقولهما ذهبنا الى ان كسرة تاء التانيث في موضع النصب انما هي حركة بناء لا حركة اعراب ، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر انها حركة بناء بل قالوا بما قال به سيبويه والجماعة من انها حركة اعراب . . . وهذا الزعم نظير ما نسب اليه فيما سبق من ان المنوع من الصرف مبنى في حالة الجر .

(٢) البقرة : ١٩٨ .

فمن ذلك عشرون ، وثلاثون . قال الله عز وجل : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيَيْنَ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُونَ) (١) .

وتقول على هذا : قَنَسْرُونَ (٢) ، ومررت بقَنَسْرِينَ ، وهذه يَبْرُونَ (٣) ، ومررت بيَبْرِينَ .

ومن لم يقل هذا ، وقال : قَنَسْرِينُ كما ترى ، وجعل الإعراب في النون ، وقال : هذه سنونٌ فاعلم فإنه يفعل مثل هذا بالموثث إذا كان واحدا ، ويُجيزه في الجمع ؛ كما تقول : هؤلاء مسلمين فاعلم ، كما قال الشاعر :

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ (٤)

(١) سورة المطففين : ١٨-١٩ .

(٢) قنسرين : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديد يده وقد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة . أنظر معجم البلدان ج ٤ ص ٤٠٣-٤٠٤ .

(٣) يبرين : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون : بأعلى بلاد بني سعد ، وقرية من قرى حلب . أنظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٢٧ . وأنظر الكامل ج ٥ ص ٣٣-٣٤ .

(٤) استشهد به المبرد في الكامل على اعراب جمع المذكر والمالحق به بالحركات . فقال ج ٥ ص ٣١-٣٢-٣٣ معلقا على قول الفرزدق : الا الخلائف من بعد النبيين : « فخفض هذه النون وهي نون الجمع ، وانما فعل ذلك ، لانه جعل الاعراب فيها لا فيما قبلها ، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع ، نحو : أفلس ، ومساجد ، وكلاب ، فان اعراب هذا كأعراب الواحد ؛ وانما جاز ذلك ، لان الجمع يكون على ابنية شتى ، وانما يلحق منه بمنهاج التثنية ما كان على حد التثنية لا يكسر الواحد عن بنائه والا فان الجمع كالواحد لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد ، والتثنية ليست كذلك ، لانها ضرب واحد ، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عددا ، كما يكون الجمع أكثر من الجمع ، ثم ذكر البيهقي . . . » .

وسيكرر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع .

فالمبرد في كتابيه يرى ان هذا من اعراب الجمع بالحركات ونسب اليه ابن جنى في كتابه سر الصناعة غير هذا فقال :

كان ابو العباس يذهب في قول سحيم : وقد جاوزت حد الاربعين الى أنه أخرجه على اصل التقاء الساكنين وهو الكسر ضرورة . . وقال البغدادي في الخزانة : اراد بابي العباس المبرد وليس في كلامه ما نقله عنه .

يقال : ادراه يدره : اذا ختله وخذعه . يقول : كيف يطمع الشعراء في خديعتي وقد جاوزت اربعين سنة .

البيت من قصيدة مشهورة لسحيم بن وثيل الرياحي .

وهي في الاصمعيات ص ٢-٧ وحماسة البحتري ص ٧ ، والخزانة ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٣ ص ٤١٤-٤١٦ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٣٢٩-٣٤٠ .

وقال الآخر :

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ دُوِّ مَحَافِظَةٌ وَابْنُ أَبِيُّ أَبِيُّ مِنْ أَبِيِّينِ (١)

يقال الله عزَّ وجلَّ فيما كان واحداً : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينِ) (٢) فمن رأى هذا قال :

هذه عرفاتُ مباركاً فيها ، وعلى هذا يُنشدُ / هذا البيت :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَلَيَّ (٣)

وقال الآخر :

• تَخَيْرَهَا أَخُو عَانَاتِ دَهْرًا (٥)

(١) استشهد به في الكامل أيضا ج ٥ ص ٣٣ والبيت من قصيدة مشهورة لذي الأصبع العدواني .

وهي في الأمل ج ١ ص ٢٥٥ - ٢٥٧ . والمفضليات ص ١٦٠-١٦٤ وشرحها للأنباري ص ٣٢١ - ٣٢٧ والشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٨٩ - ٦٩٠ .
والآغانى ج ٣ ص ١٠٤-١٠٦ . واملأ المرتضى ج ١ ص ١٨١-١٨٣ . والخزانة ج ٢ ص ٢٢٦-٢٢٨ . والسيوطي ص ١٤٧-١٤٨ . والعيني ج ٣ ص ٢٨٧ .
(٢) الحاقّة : ٣٦ .

(٣) استشهد به المبرد هنا على حذف تنوين أذرعَات كما ذكر ذلك في ص ٣٧١-٣٧٢ من الجزء الرابع ، ثم قال : لأن أذرعَات اسم موضع بعينه والأجود ما بدأنا به من اثبات التنوين في أذرعَات ونحوها .

واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨ على تنوين أذرعَات قال :

« ومثل ذلك أذرعَات : سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس :

تنورتها من أذرعَات . . . ومن العرب من لا ينون أذرعَات » .

وذكر ابن جنى في سر الصناعة أن من العرب من يمنع صرف أذرعَات ، فيجرها بالفتحة دون تنوين .

المتنور : الناظر الى النار من بعد اراد تصدها أو لم يرد ، وقد نظر امرؤ القيس بقلبه تشوقا اليها .

أذنى دارها : مبدأ و (نظر عال) خبره بتقدير مضاف ، أى : ذو .

يريد أن أقرب مكان من دارها بعيد فكيف بها ؟ .

الجملتان الاسميتان حالان من ضمير المؤنث في تنورتها .

أذرعَات : بلد في اطراف الشام وانظر معجم البلدان ج ١ ص ١٣٠-١٣١ .

يثرب : مدينه الرسول صلى الله عليه وسلم وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣-٤٣١ .

والبيت من قصيدة مشهورة لامرئ القيس وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٦ - ٣٣ ، ١٥٩ - ١٦٠ والديوان ص ١٠٥ - ١١٣ .

(٤) بقيته كما في ديوان الأعشى ص ١٩٧ :

• وَرَجَى أَوْلَهَا عَامًا فَعَامًا •

وروايته في الخزانة ج ١ ص ٢٧ .

فخيرها أخو عانات شهرا . ورجى خيرها عاما فعاما .

ورواية اللسان (بر) : ورجى برها عاما فعاما من برت سلعته ، اذا نفقت .

والشاهد حذف التنوين من عانات ، ويجوز أن تكسر الناء وأن تفتح فيكون ممنوعا من

الصرف .

ولوجه المختار في الجمع ما بدأتُ به . وأما الواحد ؛ نحو : غسيلين ، وعليين - فالوجهان

مقولان معتدلان .

« وفي معجم البلدان ج ٤ ص ٧٢ « قري عانات سميت بثلاثة أخوة من قوم عاد خرجوا هرابا فنزلوا تلك الجزائر . »

فلما نظرت العرب اليها قالت كأنها عانات أي قطع من الظباء وهي بالشام » .

والبيت من قصيدة للأعشى في الديوان ص ١٩٥-١٩٩ .

وأولها : ما يعود عليه من ربحها . يريد : أن تاجر هذه الخمر ظل في عانات شـهـرا

بختارها ، وينتقيها ، ثم حبسها عنده مرجيما يعود عليه منها عاما بعد عام .

هذا باب

مالِحِقَّتْهُ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى (فَعْلَانِ) الَّذِي لَهُ (فَعَلَى) فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ (١).

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النُّونَ اللاحِقَةَ بَعْدَ الأَلْفِ بِمَنْزِلَةِ الأَلْفِ اللاحِقَةِ بَعْدَ الأَلْفِ لِلتَّائِيثِ فِي قَوْلِكَ : حَمْرَاءٌ وَصَفْرَاءٌ . وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ المِوزْنَ وَاحِدٌ فِي السَّكُونِ ، وَالْحَرَكَةِ . وَعَدَدُ الْحُرُوفِ ، وَالزِّيَادَةِ .

وَأَنَّ النُّونَ ، وَالأَلْفَ تُبَدَّلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبَتِهَا .

فَأَمَّا بِدَلِّ النُّونِ مِنَ الأَلْفِ فَقَوْلُكَ فِي صِنْعَاءَ ، وَبِهْرَاءَ : صِنْعَانِي ، وَبِهْرَانِي .

وَأَمَّا بِدَلِّ الأَلْفِ مِنْهَا فَقَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ / ضَرَبْتَ زَيْدًا فَوْقَ قَفْتِ - قَلْتَ : ضَرَبْتَ زَيْدًا ،

وَفِي قَوْلِكَ : اضْرِبْ زَيْدًا وَ (لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) إِذَا وَقَفْتَ قَلْتَ : اضْرِبْ زَيْدًا ، وَلِنَسْفَعًا .

وَزَعِمَ الخَلِيلُ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ تَلَحُّقُهُ عِلَامَةُ التَّائِيثِ بَعْدَ التَّذْكِيرِ فَإِنَّمَا

تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ إِلاَّ مَا كَانَ مُضَارِعًا لِتَّائِيثٍ أَوْ بَدَلًا فِي أَنَّ عِلَامَةَ التَّائِيثِ لَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ ؛

لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَّائِيثٌ عَلَى تَّائِيثٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : حَمْرَاءَةٌ ، وَلَا صَفْرَاءَةٌ .

فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : غَضْبَانَةٌ ، وَلَا سَكْرَانَةٌ ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : غَضْبَنِي ، وَسَكْرَنِي .

فَإِنْ كَانَ (فَعْلَانِ) لَيْسَ لَهُ (فَعَلَى) ، أَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا المِوزَنِ مِمَّا الأَلْفِ وَالنُّونِ فِيهِ

زَائِدَتَانِ - انصرفت في النكرة ، ولم ينصرف في المعرفة ؛ نحو : عثمان ، وعُريان ، وسِرْحان .

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ فِي المَعْرِفَةِ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِهِ (٢) ؛ لِأَنَّهَا كَالزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِ سَكْرَانَ

وَانصرفت في النكرة ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ مُؤَنَّثَةٌ (فَعَلَى) ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : فِي مُؤَنَّثَةٍ : عُريَانَةٌ ،

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٦٤ من الجزء الأول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١ « وإنما دعاهم إلى إلا يصرفوا هذا في المعرفة إن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فجعلوه بمنزلته في المعرفة ، كما جعلوا أفكلا بمنزلة =

وخصَّصَانَةٌ ، فقد وجبت فيه حقيقة التذكير/فمنزلةُ هذا من باب غضبان كمنزلة أفكَل من باب أحمر ، وكمنزلة حَبْنُطَى من باب حُبلى وسَكْرَى .

وسنذكرها بعقب هذا الباب إن شاء الله .

فأما حَسَانٌ (١) ، وَسَيَانٌ (٢) ، وَتَبَانٌ (٣) فَأَنْتَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مُخَيَّرٌ :

إِنْ أَخَذْتَ ذَلِكَ مِنَ السَّمَنِ ، وَالتَّبَنِ ، وَالحُسَنِ ، فَإِنَّمَا وَزْنُهَا (فَعَالٌ) .

وَإِنْ أَخَذْتَ حَسَانَ مِنَ الحَسِّ (٤) ، وَسَمَانَ مِنَ السَّمِّ ، وَتَبَانَ مِنَ التَّبِّ - لَمْ تَصْرِفْهُ فِي المَعْرِفَةِ

لِزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَصَرَفْتَهُ فِي النُّكْرَةِ .

فَأَمَّا فَيَنَانٌ (٥) فَالنُّونُ فِيهِ أَصْلٌ بِمَنْزِلَةِ الدَّالِ مِنْ حَمَادٍ ، وَذَلِكَ مَنْصَرَفٌ فِي المَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ ؛

لِأَنَّ مَعْنَاهُ : كَثِيرُ الفَنُونِ ، كَأَفْنَانِ الشَّجَرِ ، فَهُوَ مَنْصَرَفٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَتَقْدِيرُهُ مِنَ الفِعْلِ (فَيَعَالٌ)

عَلَى وَزْنِ بَيْطَارٍ .

= مَا لَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نُّكْرَةٍ ، وَذَلِكَ (أَفْعَلٌ) صِفَةٌ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ ، وَكَانَ هَذِهِ النُّونُ بَعْدَ الْأَلْفِ فِي الْأَصْلِ لِبَابِ (فَعْلَانٌ) الَّذِي لَهُ (فَعْلَى) ، كَمَا كَانَ بِنَاءِ أَفْعَلٌ فِي الْأَصْلِ لِلْأَفْعَالِ . . . »

(١) فِي ابْنِ يَعِيشٍ ج ٩ ص ١٥٥ : « الْقِيَاسُ يَقْتَضِي زِيَادَةَ النُّونِ وَالْأَلْفَ يَنْصَرَفُ حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ الحُسَنِ » .

وَفِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ٢٤٤ : « يَرْجِعُ إِلَى الحُسَنِ أَوْ إِلَى الحَسِّ وَهَمَّا اشْتِقَاقَانِ وَأَضْحَانٌ ، لِحُجُوزِ صَرْفِهِ وَمَنْعِ صَرْفِهِ » .

وَفِي الكَامِلِ ج ١ ص ١٠٩ : « مِنْ أَخَذَ حَسَانًا مِنَ الحُسَنِ صَرْفَهُ ، لِأَنَّ وَزْنَهُ فَعَالٌ فَالنُّونُ فِيهِ مِنْ مَوْضِعِ الدَّالِ مِنْ حَمَادٍ وَمِنْ أَخْذِهِ مِنَ الحَسِّ لَمْ يَصْرِفْهُ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ فَعْلَانٌ فَلَا يَنْصَرَفُ فِي المَعْرِفَةِ » .

(٢) فِي اللِّسَانِ : السَّمَانُ : بَائِعُ السَّمَنِ . الجَوْهَرِيُّ : السَّمَانُ أَنْ جَعَلْتَهُ بَائِعَ السَّمَنِ أَنْصَرَفَ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ السَّمِّ لَمْ يَنْصَرَفْ فِي المَعْرِفَةِ .

(٣) التَّبَانُ (بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ) : سُرْوَالٌ صَغِيرٌ مِقْدَارَ شِبْرٍ يَسْتُرُ العُورَةَ المَفْلُظَةَ فَقَطْ يَكُونُ لِلْمَلَّاحِينَ .

جَاءَ جَمْعُهُ فِي شِعْرِ الفَرَزْدَقِ : (الدِّيَوَانُ ص ٨٥٦) .

وَإِنَّكَ إِذْ تَهْجُو تَمِيمًا وَتَرْتَشِي تَبَائِينَ قَيْسٍ أَوْ سُحُوقَ العِمَائِمِ

وَفِي اللِّسَانِ أَيْضًا : وَرَجُلٌ تَبَانٌ : يَبِيعُ التَّبْنَ وَإِنْ جَعَلْتَهُ فَعْلَانٌ مِنَ التَّبِّ لَمْ تَصْرِفْهُ . وَفِي سَبِيهِ ج ٢ ص ١١ : « وَإِذَا سَمِيتَ رَجُلًا طَحَانًا أَوْ سَمَانَ مِنَ السَّمَنِ أَوْ تَبَانَ مِنَ التَّبَنِ صَرَفْتَهُ فِي المَعْرِفَةِ ، وَالنُّكْرَةِ ، لِأَنَّهَا نُونٌ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ دَالِ حَمَادٍ » (٤) فِي حَوَاشِي الجَارِ بَرْدِيِّ ص ٢٠٧ - ٢٠٨ (الحَسِّ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ بِالكَسْرِ وَمَعْنَاهُ حِينَئِذٍ

الحَرَكَةُ وَأَنْ يَمُرَّ بِكَ قَرِيبًا فَتَسْمَعُهُ وَلَا تَرَاهُ وَالصَّوْتُ . أَمَّا بِالفَتْحِ فَمَعْنَاهُ : القِتْلُ .

(٥) فِي سَبِيهِ ج ٢ ص ١١ : « وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَسْمَى فَيَنَانًا فَقَالَ : مَصْرُوفٌ ، لِأَنَّهُ

(فَيَعَالٌ) وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ لِشِعْرِهِ فَنُونٌ كَأَفْنَانِ الشَّجَرِ » .

وكذلك مُرَّان (١) لَأَنَّهُ فُعَالٌ ، ومعناه : المرانة ، أَى : اللين .

فعلی هذا تصريف ما ينصرف وما لا ينصرف من هذا الباب .
فأما ما كانت نُونُهُ زائدةً وليست فيها ألف فمنصرف في المعرفة والنكرة ؛ لَأَنَّهُ لَا يُشْبِه
فَعْلَانُ فَعْلَى (المنقلبة/نونه من ألفه .

فمن ذلك : رَعَشْنُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْارْتِعَاشِ (٢) قال :

« مِنْ كُلِّ رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشْنٍ »

وكذلك سِرْحَانٌ لَوْ صَغَّرْتَهُ فَقَلَّتْ سُرَيْحِينَ لَصَرَفَتْ سُرَيْحِينًا فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ، وما كان
مثله نحو تصغيرك سُلْطَانًا ، وَضُبْعَانَا إِذَا قَلَّتْ : سُلَيْطِينَ ، وَضُبَيْعِينَ (٣) .

وكذلك (ضَيْفَنُ) النون زائدة ؛ لَأَنَّهُ الَّذِي يَجِيءُ مَعَ الضَّيْفِ ، فَتَقْدَرُهُ : فَعْلَانُ (٤) .

= وفي شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٩ : « يقال : رجل فينسان ، أَى : حسن الشعر
طويله وهو منصرف ... والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ، لأن الفنن : الفصنن
والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فعلان من الفين
وهو مدفوع بما ذكرناه » .

وفي اللسان : وان أخذته من الفينة - وهو الوقت من الزمان - الحقته بباب فعلان وفعلانة ،
فصرفته في النكرة ، ولم تصرفه في المعرفة ..

وانظر ابن يعيش ج ٩ ص ١٥٥ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألت الخليل عن رجل يسمى مرانا فقال : أصرفه ،
لان المران انما سمي للينه فهو فعال ، كما يسمى الحماض لحموضته ، وانما المرانة اللين » .
في اللسان : المران بالضم : الرماح الصلبة اللدنة واحدها : مرانة .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ : « فيكون على فعلان في الصفة . قالوا : رعشن وضيفن ؛
وعلجن ولا نعلمه جاء اسما » .

وقال في ص ٣٥٠ : « وكذلك الرعشن لانه من الارتعاش . والضيفن لانه من الضيف .
والعلجن لانه من الغلظ » .

وفي اللسان : جمل رعشن سريع لاهتزازه في السير وناقة رعشنة ورعشاء كذلك .

وانشد البيت :

والبيت لرؤية وروايته في الديوان ص ١٦٢ :

اليك بالمنتحيات اللّفن ... بكل رعشاء وناجٍ رَعَشْنِ .

وانظر المنصف ج ٣ ص ٢٦ .

ناج : سريع .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١ : « فاذا حقرت سرحان اسم رجل ، فقلت سريجين صرفته ،
لان آخره الآن لا يشبه آخر غضبان ، لانك تقول في تصغير غضبان : غضيبان ، ويصير بمنزلة
غسلين .. » .

(٤) انظر تمليق رقم ٢ من هذه الصفحة .

هذا باب

ما كانت آخره ألف مقصورة

للتأنيث ، وللإلحاق

أما ما كانت ألفه للتأنيث ؛ نحو : حُبْلِي ، وَسَكْرِي فقد تقدم قولنا فيه أنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة (١).

وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصرف في النكرة ؛ لأنه مُلْحَق بالأصول ؛ ومنوع من الصرف في المعرفة ؛ لأنَّ ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث ، فموضعه من حُبْلِي وأخواتها كموضع أفكَلِي من أحمر وكموضع عثمان من عطشان .

فمن ذلك / حَبْنَطِي إنما هو من حَبِط. بَطْنُه ، فالنون والألف زائدتان ؛ لتبليغهما بناء سَفْرَجَل ، وعلى هذا تقول للمرأة : حَبْنَطَاء. ولو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها الهاء ؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وكذلك أرطَى ملحق بجعفر ، ووزنه (فَعْلَى) ملحق بفعلل ، وعلى ذلك نقول في الواحدة : أرطأة .

ومثله مِعْزَى ملحق بهجرع . ودرهم .
فأما ما كان مثل ذِفْرَى . وتَتْرَى (٢) الذي يكون فيه الأمران : الإلحاق والتأنيث ، وما كان من بابِه فسندكره في موضعه إن شاء الله .

(١) تقدم في ص ٣١٩ .

(٢) ذكر في الجزء الثاني ص ٢٣٣ أن ألف ذِفْرَى للتأنيث وكسرها على ذِفَارِي وسيذكر في ص ٢٣٩ أن ألف تَتْرَى للإلحاق أو للتأنيث .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٨ - ٩ : « فأما ذِفْرَى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذِفْرَى أسيلة ، فنونوا وهي أقلهما ، وقالوا : ذِفْرَى أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها الف تأنيث .

فأما من نون جعلها (هكذا) ملحقه بهجرع ، كما ان واو جدول بتلك المنزلة .

وكذلك تَتْرَى فيها لغتان .. » .

فريء في السبعة بتوين تَتْرَى ومنع صرفها في قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تَتْرَى) النشر

ج ٢ ص ٢٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ .

هذا باب

ما كان من أَفْعَلٍ نَعْتًا

يصلح فيه التأويلان جميعا

فمن ذلك أَجْدَلٌ ، وَأَخِيلٌ (١) الأَجْوَدُ فيهما أن يكونا اسمين؛ لَأَنَّ الأَجْدَلَ إِنَّمَا يَدُلُّ على الصقر بعينه ، والأَخِيلُ أيضا : اسم طائر .

فإن قال قائل : إِنَّ (أَجْدَلَ) إِنَّمَا هو مأخوذ من الجَدَلِ وهي شدة الخلق/ وَأَخِيلٌ إِنَّمَا هو هو أَفْعَلٌ مأخوذ من الخِيْلانِ ، وكذلك أَفْعَى إِنَّمَا هو (أَفْعَلٌ) مأخوذ من التكاذة (٢) .
قيل له : فَإِنَّهُ كذلك ، وإلى هذا كان يذهب من يراه نَعْتًا ، ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وليس بأَجْوَدِ القولين .

أَجْوَدُهُما : أن تكون أسماء منصرفة في النكرة؛ لَأَنَّها - وإن كان أصلها ما ذكرنا - فَإِنَّمَا تدلُّ على ذات شيء بعينه .

ألا ترى أن أَجْدَلَ لا يدلُّ إِلَّا على الصقر ، تقول : أَجْدَلٌ بمنزلة قولنا : صقر .
وكذلك أَفْعَى لا يدلُّ إِلَّا على هذا الضرب من الحيات .
ومثل ذلك أَخِيلٌ ؛ لَأَنَّهُ يدلُّ على طائر بعينه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « باب ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام .

وذلك أجدل ، وأخيل وأفعى . فأجود ذلك : أن يكون هذا النحو اسما ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك لان الجدل شدة الخلق ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد .
وأما أخيل فجعلوه من أخيل من الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لعة سوداء مخالفة للونه .

وعلى هذا المثال جاء أفعى كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ، ولا مصدر .
وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٦٨-٢٧٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٤٢ : « توهم أنها موضوعة للصفة لما رأوا أنها للحيية الخبيثة الشديدة من قولهم : فوعة السم ، أى : شدته .
وفي الهمع ج ١ ص ٣١ فلحظ (في أفعى) معنى خبيث منكر وقيل : انه مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله : أفوع ثم قلب فصار أفعى .
وانظر مقاييس اللغة ج ٤ ص ٥١٢ .

وهو الذى يلزم عندى فى أَبْعَثَ لظائر (١) .

فأما الأَسْوَدُ - إذا عنيت الحيَّة ، والأَدْهَمُ - إذا أردت القيد ، والأَرْقَمُ - إذا عنيت الحيَّة - فنعتٌ غير منصرفة فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّها تحلية لكلِّ ما نعت بها غير دالَّة على لون بعينه (٢) .

* * *

فأما (أول) فهو يكون على ضربين : يكون اسما ، ويكون نعتا موصولا به من كذا .
وأما / كونه نعتا فقوله : هذا رجلٌ أولٌ منك ، وجاءنى هذا أولٌ من مجيئك ، وجئتك أولٌ من أمس .

وأما كونه اسما فقوله : ما تركت له أولا ولا آخرا كما تقول : ما تركت له قديما ولا حديثا .
وعلى أى الوجهين سميت به رجلا انصرف فى النكرة ؛ لأنه على باب الأسماء بمنزلة أفكَل ،
وعلى باب النعت بمنزلة أحمر (٣) .

* * *

وفى اللسان : وفوعة السم حدته وحرارته قال ابن سيده : وقد قيل : الأفعوان منه على هذا : أفلعان .

فى اللسان : كل شيء جر على صاحبه شرافه نكد ، وصاحبه أنكد .
ولم أجد فى كتب اللغة النكادة .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم ، واستعملت ، وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء ، كما تقول : الأبيث وانما هو من البيثة وهو لون » .

فى اللسان : « قال أبو منصور : جعل الليث البغاث والأبيث شيئا واحدا ، وجعلهما معا من طير الماء قال : والبغاث عندى غير الأبيث ، فأما الأبيث فهو من طير الماء ، وسمى أبيض لبغثته وهى بياض الى الخضرة ، وأما البغاث فكل طائر ليس من جوارح الطير » .
وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما أدهم - إذا عنيت القبيد - والأسود - إذا عنيت الحية - الأرقم - إذا عنيت الحية - فانك لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، ولم تختلف فى ذلك العرب .

فان قال قائل : اصرف هذا ، لأنى أقول : أدهم ، وأراقم فانت تقول : الأبطح والأباطح ، وأجارح : وأبارق » .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٤٥-٤٦ : « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ، ومذ عام أول فقال : (أول) ها هنا صفة ، وهو أفعال من عامك ، ولكنهم الزموا هنا الحذف استخفافا ، فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك .

وقد جعلوه اسما بمنزلة أفكَل وذلك أقول العرب : ما تركت له أولا ، ولا آخرا ، وأنا أول منه ؛ ولم يقل : رجل أول منه ، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة ، وأن يكون اسما .

فَأَمَّا أَرْمَلٌ فَإِنَّهُ اسْمٌ تُبِعَتْ بِهِ . والدليل على ذلك أَنَّ مؤنثه على لفظه . تقول للمرأة : أَرْمَلَةٌ ، ولو كان نعتاً في الأصل لكان مؤنثه فَعَلَاءً ؛ كما تقول : أحمر ، وحمراء . فقولهم : أَرْمَلَةٌ دليل على أَنَّهُ اسْمٌ .

وكذلك أَرْبَعٌ إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلْعَدَدِ وَإِنْ تُبِعَتْ بِهِ فِي قَوْلِكَ : هُوَلاءِ نِسْوَةٌ أَرْبَعٌ . لا اختلاف في ذلك (١) .

وإِنَّمَا جاز أن يقع نعتاً وأصله الاسم ؛ لأن معناه : معدودات ؛ كما تقول : مررت برجل أسدٍ ؛ لأنه معناه : شديد .

= وعلى أي الوجهين جعلته اسماً لرجل صرفته في النكرة .

وإذا قلت : عام أول فانما جاز هذا الكلام لانك تعلم به انك تعنى العام الذى يليه عامك ، كما أنك اذا قلت : أول من أمس أو بعد غد فانما تعنى الذى يليه أمس ، والذى يليه غد . وأما قولهم : ابدأ به أول ؛ وأبدأ بها أول فانما تريد أيضاً أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل ، وأنت تريد من غيرك ، الا أن الحذف لزم صفة عام ، لكثرة استعمالهم اياه حتى استغنوا عنه .

ومثل هذا في الكلام كثير . والحذف يستعمل في قولهم : ابدأ به أول أكثر وقد يجوز أن يظهره الا أنهم اذا أظهروه لم يكن الا الفتح . وسألته عن قول بعض العرب - وهو قليل - : مذ عام أول فقال : جعلوه ظرفاً في هذا الموضع ، فكانه قال : مذ عام قبل عامك «

جاء عام أول في قول الحماسي :

يا أيها العامم الذى قد رابني أنت الفداء لذكر عامٍ أولاً

والخلاصة أن (أول) لها استعمالات ثلاثة :

تكون أفضل تفضيل ذكرت معها من أو حذفت على أن تقدرها في الكلام فتمنع من الصرف .

وتكون اسماً منصرفاً وذلك عند حذف من وعدم تقديرها .

وتكون ظرفاً منصوباً أو مبنياً على الضم كالغايات .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٣٤-٩٧-٩٨ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ؛ وشرح الشافية ج ٢ ص ٣٤٠ ، والخزانة ج ٢ ص ٣٤٢ ، ج ٣ ص ٥٠٥ وكتابات أبي البقاء ص ٨٣-٨٤ .

(١) في شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

« واحترزت بقولى : تاء انشى به لم توصلاً ٠٠٠ من نحو أرملة وهو الفقير ؛ وأباتر : وهو القاطع رحمه وأدابو : وهو الذى لا يقبل النصيح ومن يعمل : وهو الجمل السريع ، فكل واحد من هذه الأمثلة وصف أصيل الوصفية ، وعلى وزن فعل مضارع لكنها تلحقها تاء التانيث فيقال امرأة أرملة ، وأباترة ، وأدابرة ؛ وناقعة يعملة فانصرفت لذلك .

وانما بطل حكم الوزن بلحاق التاء ، لأن لحاقها مزيل لشبه المضارع اذا لا تلحقه تاء التانيث .

و (أربيع) أحق بالصرف من أرملة ، لأن فيه ما فى أرملة من لحاق التاء ويزيد عليه أن وصفيته عارضة » .

فإن قال قائل : فالرجل ليس بأسد ولكن معناه : مثل أسد : والأربع حقيقة عدد .
 قيل : إنما يخرج هذا وشبهه على تأويل الفعل وصحته إذا جاز في التمثيل ، ومثل الشيء
 غيره ؛ إذا / كان المثل مضافا إليه ولكنه الأول الذي هو نعته .
 فالشيء الذي يخرج على أنه الأول على غير حذف أجود .

ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه مثل أسد ، فقد حذف المثل وأنت تريد . ولولا تقدير
 المثل لم يكن كلاما . وقولك : جواريك أربع حقيقة على غير حذف ، ولكن لما أردت النعت
 قدرت تقدير الفعل ؛ لأن النعت تحلية ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل مثلك ، فإنما
 أردت مشبه لك ، ولولا ذلك لم يكن نعتا .

وكان الأخص لا يصرف أرمل ، ويزعم أنه نعت في الأصل ، وله احتجاج نذكره في موضعه (١)
 إن شاء الله .

وليس على هذا القول أحد من النحويين علمناه .

فأما أجمع وأكع ، فمعرفة ولا يكون إلا نعتا . فإن سميت بواحد منهما رجلا صرفته
 في النكرة .

والفضل بينه وبين أحمَر وجميع بابه ، أن (أحمر) كان نعتا وهو نكرة ، فلما سميت به
 ازداد ثقلا ، و(أجمع) لم يكن نكرة ، وإنما هو معرفة ونعت ، فإذا سميت به صرفته في النكرة
 لأنك لست تردّه إلى حال كان فيها لا ينصرف (٢) .

فأما أولق (٣) ، وأبصر (٤) فإن في كل واحد منهما حرفين من حروف الزيادة . ففي (أولق)

= وفي سيبويه ج ٢ ص ٢ : « باب أفعل إذا كان اسما ... »

فما كان من الاسماء أفعل فنحو أفكل ، وأزمل ، وأيدع ، وأربع لا تنصرف في المعرفة ،
 لأن المعارف أثقل ، وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال ... »
 (١) لم يذكر شيئا فيما سيأتى عن أرمل وعن خلاف الاخفش .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما اجمع ؛ وأكع فاذا سميت رجلا بواحد منهما لم تصرفه
 في المعرفة ، وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك : مررت به اجمع أكع بمنزلة
 أحمر ، لأن أحمر صفة للنكرة ؛ وأجمع وأكع انما وصفت به معرفة ، فلم ينصرفا ، لانهما
 معرفة ، فأجمع ها هنا بمنزلة كلهم » .

يريد سيبويه بقوله : وصفت به معرفة التوكيد وكثيرا ما يطلق الصفة على التوكيد
 وكذلك صنع المبرد .

(٤) تقدم الحديث عنها ص ٣١٦ .

(٣) تقدم حديثها ص ٣١٦ .

الهمزة والواو ، فلا بُدَّ من الاشتقاق حتَّى يُعَلَّمَ أَيُّهُمَا الْأَصْلُ ؟ فنظرت إلى أولئك فإذا الفِعْلُ منه
أَلِيقَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَأْلُوقٌ : إذا أَصَابَهُ لَمَمٌ مِنَ الْجَنُونِ ، فَعَلِمْنَا أَنَّ الْهَمْزَةَ أَضْل . وَأَنَّ الْوَاوَ زَائِدَةٌ ؛
فَتَقْدِيرُهُ : فَوَعَلَ مِثْلَ كَوَثَرَ ، فَهُوَ مَصْرُوفٌ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ .

وكذلك (أَيَّصَرَ) يجمع على فِعَالٍ فيقال في جَمْعِهِ : إِصَارٌ ، فَتَثْبِثُ الْهَمْزَةَ . وَتَسْقُطُ الْيَاءُ

كما قال الأعشى :

فَهَذَا يُعِيدُ لَهُنَّ الْخَلَى وَيَنْقُلُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا (١)

(١) تقدم في ص ٣١٧ .

هذا باب

تسمية الواحد / مؤنثا كان أو مذكرا

٣
٣٠٣

بأسماء الجَمْع

قد تقدّم قولنا في جمع التكسير إنه بمنزلة الواحد . يمنع من الصرف ما يمنع الواحد ، فإذا نقلت منه شيئا ، فسميت به مذكرا فهو على تلك الحال ، وذلك أنك إن سميت مذكرا أنمارا ، أو كلابا انصرف ، كما ذكرت لك في (أفعال) ؛ لأن هذا المثال ينصرف في المعرفة والنكرة (١) . فإن سمّيته أكّلب ، وأكّتب - لم ينصرف في المعرفة لزيادة الهمزة في أوله ؛ لأنها على مثال أعبد ، وأقتل .

وينصرف هذا المثال في النكرة ؛ لأنه ليس بنعت ، وإنما الامتناع من الصرف من هذا المثال في النكرة (أفعل) الذي يكون نعنا ؛ لأنه لا يقع شيء مما على وزن الأفعال نعنا إلا ما كان على أفعل . فإن سمّيته بغلمان لم ينصرف وكان كسرّحان الذي هو واحد .

فإن سمّيته بقضبان فحاله كحال عثمان في الامتناع من الصرف في المعرفة ، وأنه ينصرف في النكرة لأنه ليس شيء من هذا المثال يكون له (فعل) إلا ما كان على (فعلان) الذي هو في / السكون والحركة ، والزيادتين على مثال حمراء . فهذا يجمع هذا الضرب من الجَمْع . فأمّا ما كانت فيه هاء التانيث ، جمعا كان أو واحدا ، نحو : طلحة ، ونسابة ، وأجربة ، وصياقلة - فقد أجملنا (٢) القول فيه أنه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، واحدا كان أو جمعا ، قليل العدد كان أو كثيرا ، عربيا كان أو أعجميا .

٣
٣٠٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « واعلم انك اذا سميت رجلا خروقا أو كلابا ، أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة وكذلك الجماع كله .

الا تراهم صرفوا انمارا ، وكلابا وذلك ان هذه تقع على المذكرة وليس يختص به واحد المؤنث فيكون مثله . الا ترى انك تقول : هم رجال ، فتذكر كما ذكرت في الواحد ، فلما لم تكن فيه علامة التانيث ، وكان يخرج اليه المذكر ضارع المذكر الذي يوصف به المؤنث ، وكان هذا مستوجبا للصرف ... » .

وانظر ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ من هذا الجزء .

(٢) انظر ص ٢٢٧ .

فإن سميت رجلا بمسجد ، وقناديل فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ؛ ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحاله في الجمع (١) .
وعلى هذا لم يصرفوا سراويل (٢) وإن كانت قد أعربت ؛ لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

فأما العجمة فقد زالت عنها بأنها قد أعربت ، إلا أبا الحسن الأخص فإنه كان إذا سمى بشيء من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة ، فهذا عندي هو القياس ، وكان يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد ، فلما نقلته فسميت به / الواحد خرج من ذلك المانع .
وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه أنه مصروف في المعرفة والنكرة .

وصياقلة أنه مصروف في النكرة ممتنع بالهاء من الصرف في المعرفة ؛ لأنها قد خرجا إلى مثال الواحد .

قيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسم الرجل في المعرفة ؟

فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال [ما] لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهو عنده في هذا المثال بمنزلة الملحق بالألف مما فيه ألف التانيث ، وبمنزلة أفكك وبابه . من أحمر وبابه ، وبمنزلة عثمان وسرحان ، من باب غضبان وسكران .

فأما سراويل فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا ، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب .

ومن العرب من يراها جمعا واحدا سراولة (٣) ويثبثون :

(١) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٥ ، ص ٢٠٠ .
(٢) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٥١ : « قال السجستاني : السراويل مؤنثة لا نعلم أحدا ذكرها . قال : وبعض العرب يظن السراويل جماعة ، لأن وزنها وزن الجماعة . قال : وسمعت من الأعراب من يقول سراويل بالشين معجمة كأنه سمعه بالفارسية وهو لا يعرفه . »
(٣) سراويل أعجمية معربة ، ومنعت الصرف ، لأنها وقعت على مثال العربية لا يدخله الصرف — هكذا قال المبرد في ص ٣٢٦ ثم أعاد ذلك هنا مرة أخرى وهو ما يراه سيبويه ثم ذكر رأيا آخر الذي يقول أنها عربية جمع سراولة وبين وجهته ؛ ولم يصرح باختيار هذا الرأي أو بترجيحه .

والسيرافي وابن يعيش والرضي ينسبون إلى المبرد أنه خالف سيبويه في منع صرف سراويل .

قال السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ٢ ص ١٦ :
« ومن الناس من يجعله جمعا لسراولة ، فيكون جمعا لقطع الخرق ، واعتمد هذا المذهب أبو العباس . »
وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٤ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٥٠ .

• عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالُهُ (١)

أفمن رآها جَمْعًا يقال له : إِنَّمَا هِيَ اسْمٌ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ، فيقول : جعلوه أجزاءً ؛ كما نقول :
دخاريص القميص والواحد دِخْرَصَةٌ (٢) فعلى هذا كان يرى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ فَنَادِيلٍ ؛ لِأَنَّهَا يَجْمَعُ
لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ ، وَلَكِنْ إِنْ سُمِّيَ بِهَا صَرَفَهَا فِي النُّكْرَةِ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ فِي غَيْرِهَا .

واعلم أَنَّ كُلَّ يَجْمَعُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ إِلَّا الْهَاءُ فَإِنَّهُ جَارٍ عَلَى سُنَّةِ الْوَاحِدِ وَإِنْ غَنِيَتْ
بِهِ يَجْمَعُ الشَّيْءُ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ .

من أَنَّهُ فَلَيْسَ إِلَى الْإِسْمِ يَقْصُدُ ، وَلَكِنَّهُ يُؤَنِّثُهَا عَلَى مَعْنَاهُ ؛ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (تَنْزِعُ
النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) (٣) ؛ لِأَنَّ النَّخْلَ جِنْسٌ . وَقَالَ : (فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى
كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) (٤) ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ نَخْلَةٍ فَهُوَ عَلَى الْمَعْنَى جَمَاعَةٌ .

(١) تمامه : فَلَيْسَ يَرْتَقِ لِمُسْتَعْطِفٍ .

فِي الْخَزَانَةِ ج ١ ص ١١٣ : قِيلَ : الْبَيْتُ مَصْنُوعٌ ، وَقِيلَ : قَائِلُهُ مَجْهُولٌ ، وَالَّذِي اثْبَتَهُ
قَالَ : إِنْ سِرْوَالَةٌ وَاحِدَةٌ السَّرَاوِيلُ وَكَيْفَ تَكُونُ سِرْوَالَةٌ بِمَعْنَى قِطْعَةٍ خُرْقَةٍ مَعَ الْحَكْمِ بَاتِنًا وَاحِدَةٌ
السَّرَاوِيلُ ؟ هَذَا لَا يَكُونُ .

وقال السيرافي : سِرْوَالَةٌ لَفَةٌ فِي السَّرَاوِيلِ إِذْ لَيْسَ مُرَادُ الشَّاعِرِ : عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ قِطْعَةٌ مِنْ
جِزْءِ السَّرَاوِيلِ .

من اللَّؤْمِ : حَالٌ مِنْ سِرْوَالَةٍ .

وسرِوَالَةٌ : مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ عَلَيْهِ ، وَالْفَاءُ لِلتَّمْلِيْلِ فِي (فَلَيْسَ) .

انظر شواهد الشافية ص ١٠٠ والعيني ج ٤ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ واللسان (سرل) .

(٢) فِي الْلسَانِ : وَاحِدُ الدِّخْرَيْصِ دِخْرَصٌ ، وَدِخْرَصَةٌ وَالدِّخْرَيْصُ (مِنَ الثَّوْبِ) وَهُوَ مَا
يُوصَلُ بِهِ الْبَدَنُ لِيُوسِعَهُ .

(٣) الْقَمَرُ : ٢٠ .

(٤) الْحَاقَّةُ : ٧ .

رَأْسُ الْجِنْسِ الْجَمْعِيُّ الَّذِي يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ فِيهِ لَفْتَانٌ :

التَّائِيْتُ وَهُوَ لَفَةُ الْحِجَازِ ، وَالتَّذْكِيرُ وَهُوَ لَفَةُ تَمِيمٍ ، وَقَدْ جَاءَتْ اللَّفْتَانُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
كَمَا مِثْلُ الْمِبْرَدِ هُنَا وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ : الْبَقْرَةُ : ١٦٤) . (سَحَابٌ مَرْكُومٌ -
الطُّورُ : ٤٤) . (مِنَ الشَّجَرِ الْإِخْضَرِ - يَسُ : ٨٠) . (وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تَسْمِيمٌ - النُّحْلُ : ١٠)
هَذَا فِي التَّذْكِيرِ وَفِي التَّائِيْتُ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَيَنْشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ - الرَّعْدُ : ١٢) .
(لِأَكْلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ فَمَا ثَوْنٌ مِنْهَا الْبَطُونُ - الْوَاقِعَةُ : ٥٢) .

انظر أمالي الشجرى ج ١ ص ٨٣ ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٥٢
وَالْبَحْرِ الْحَيْطُ ج ١ ص ٨٣ ، ج ٣ ص ٣٨٠ .

عرض المبرد لهذا في كتابه المذكر والمؤنث فقال :

فَمَا مَا يَكُونُ لِأَجْنَاسٍ فَانَمَا يَقَعُ وَاحِدُهُ ، مِنْ جِنْسٍ : نَحْوُ قَوْلِكَ : تَمْرَةٌ وَبَرَةٌ وَشَعْمِيرَةٌ =

ألا ترى أنَّ (القوم) اسم مذكَّر ! وقال عزَّ وجلَّ : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ) (١)
لأنَّ التقدير - والله أعلم - : إنما هو جماعة قوم نوح .

وذلك الجَمْع ؛ نحو : حصاة وحصَى ، وقناة وقنًا ، وشعيرة وشعير ، وكل ما/ كان مثل
هذا فهذا مجازُه .

ومن الجَمْع ما يكون اسماً للجَمْع ، ولا واحد له من لفظه ، فمجاز ذلك أن يكون مؤنثاً كالواحد
الذى يُعنى به الشيء المؤنث ، إلا ما كان لجماعة الآدميين ، وذلك نحو : غنم ، وإبل (٢) فإنك
تقول في تصغيره : غنيمة ، وأبيلة ؛ كما تقول في تصغير دار : دويِّرة ، وتصغير هند : هنيِّدة .
وأما ما كان من الآدميين من ذلك فنحو : رهط ونفر وقوم ، لا تقول في تصغير شيء
من ذلك إلا كما تقول في تصغير الواحد المذكَّر : قويم ، ورهيط ، ونفير .
فإن سميت بشيء من جميع هذا المؤنث الذى ليس فيه علامة تأنيث ، ولا مانع مما ذكرت

= وبقرة . فحق هذا اذا خرجت منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير ؛ فتقول : هو التمر ،
وهو البر ، وهو العنب ، وكذلك كل ما كان في منهاجه . قال الله تعالى : (تنزع الناس كأنهم
أعجاز نخل منقعر) فهذا لمن جعل هذه الأشياء اجناساً ، ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة
انث ، فقال : هى التمر ، وهى الشعير ، وكذلك ما كان مثلها . قال الله عز وجل : (كأنهم أعجاز
نخل خاوية) وقرئ هذا الحرف على وجهين : (ان البقر تشابه علينا) فهذا قول من قال :
هو البقر ، ومن قال : هى البقر على معنى جماعة قال : (تشابه علينا) أى تشابهه ، ولهذا باب
من العربية .

وعلى معنى الجماعة جاء قول الله عز وجل : (كذبت قوم نوح المرسلين) فقال : كذبت : لانهم
جماعة . فتقديره : كذبت جماعة قوم نوح أو جماعة نوح . كل ذلك جيد ، وكذلك : (كذبت
قبلهم قوم نوح المرسلين) . الورقة ١٣٢ - ١٣٣ وكرره فى الورقة ١٤٠ .

(١) الحج : ٤٢ . وسورة ص : ١٢ . غافر : ٥ . ق : ١٢ ، والقمر : ٩ . وانظر شرح الكافية
للرضى ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) قال فى كتابه المذکر والمؤنث : « الا ترى انك تقول فى تصغير غنم : غنيمة ولا واحد له ،
وفى ابل : ابيلة . وكذلك خيل بمنزلة هند ودعدو قدر وشمس » الورقة ١٣٧ .
وقال فى الورقة ١٣٩ : « وتقول فى باب منه آخر : هذه ابل . وهذه غنم . وهذه خيل ،
لانه اسم واقع فى الاصل للجماعة من غير الآدميين . فاذا صغرت شيئاً من هذا قلت :
خبيلة وغنيمة وأبيلة ، فتأنيثه كتأنيث الواحد . »

وانظر المقتضب الجزء الثانى ص ١٨٦ وكتاب سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ وشرح الكافية للرضى
ج ٢ ص ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٨١ .

رجلا - فهو مصروف في المعرفة والنكرة ، وذلك نحو : عنوق : جَمَع عَنَاق (١) .
وكذلك كلُّ ما كان جَمَعَهُ لمؤنث أو مذكراً ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد فهو
مصروف إذا سميت به مذكراً .

فإن قال قائل : فكيف انصرف في المعرفة وأصله التانيث ؟
فإنما ذلك / لأنَّ تانيثه ليس بحقيقي ، إنما قلت : هي الجمال ، وهي الرجال على معنى
هي جماعة الرجال ، وجماعة الجمال .

ألا ترى أنَّ المؤنث والمذكر يخرجان إلى اسم واحد ، فنقول : هي أَيْنُق ؛ كما تقول :
هي الجمال ؛ فإنما تريد بها جميعاً : جماعة (٢) . فأما الواحد فتانيثه وتذكيره واقعان له .

والتانيث ، والتذكير في الواحد على ضربين :
أحدهما : حقيقة ، والآخر : لفظ . فهما في تركب الصرف سواء ، لأنَّ الصرف إنما هو
للفظ ، وليس في الإخبار عنهما سواء .

فأما الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة ، وجميع الحيوان ؛ لأنك لو سميت رجلاً طلحة
لخبرت عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكراً .

ولو سميت امرأة ، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكراً لخبرت عنها كما كنت تُخبر
عنها واسمها مؤنث . وذلك نحو امرأة سميتها جعفرًا فتقول : جاءني جعفر ؛ كما تقول :
جاءتني حمدة ؛ ولا يجوز أن تقول : جاءني ؛ لأنَّ التانيث حقيقة ، / كما لا يجوز أن تقول :
جاءتني طلحة وأنت تعني رجلاً .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١-٢٢ : « فان قلت : ما تقول في رجل يسمى بعنوق ؟ فان
عنوقاً بمنزلة خروق ؛ لأن هذا التانيث هو التانيث الذي يجمع به المذكر وليس كتانيث
عناق . ولكن تانيثه تانيث الذي يجمع المذكورين وهذا التانيث الذي في عنوق تانيث حادث . »
العناق : دويبة طويلة الظهر انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ١٢٩
والانثى من أولاد المعيز .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : (فان كان سمي بجمع قد كسر عليه واحده نحو
قولك : جمال وجبال وبيوت وقبود . وما كان كذلك مما لم نسمة لم تمنعه من الصرف اذا
صار اسماً لمذكر الا أن يحدث فيه ما يمنع الواحد ، كقولك : غلمان وقضبان وأحمره وفتية ؛ فان
الهاء والنون بعد الألف يمنعان الصرف في المعرفة ، فهو كقولك : بقرة وتمره وسرحسان
وعثمان لأن تانيث التفسير لا يعتد به ، اذ كان يخرج اليه المؤنث والمذكر كقولك : بيوت
وشيوخ كقولك عنوق . فهذا جمع مؤنث ، وذلك جمع مذكر فليس له تحقيق تانيث ، ألا ترى أنك
تقول : جاءت الرجال و (كذبت قبلهم قوم نوح) لانه ليس تانيث حقيقة . (الورقة (١٣٧) .

والتأنيث الثاني ، والتذكير نحو قولك : يوم ، وليلة ، وبلدة ، ودار ومنزل ، فليس في هذا أكثر من اللفظ .

فلو قلت : قَصُرَ ليلتُك ، وعَمَرَ دارُك لجاز ؛ لأنَّ الدار والمنزل شيء واحد . ليس في الدار حقيقة تَصْرِفُهَا عن ذلك ، وكذلك البلد والبلدة (١) . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وقال : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) .

وقال في تأنيث الجمع : (وَقَالَتْ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) (٢) ؛ لأنَّ الإخبار ليس عن واحد . فإن قال : قام جواريك صلح ، ولو قال : قام جاريتك لم يجز ، وكذلك لا يجوز : قام مسلماتك ، وجاراتك ولكن قامت ؛ لأنَّ هذا جمع حقيق . لا يغيّر الواحد عن بناءه (٣) إلا أن يضطرَّ شاعر كما قال :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيظِلَ أُمَّ سَوْءٍ (٤) .

ولو قال في الشعر : قام جاريتك لصلح ، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلأما ، فتقول : قام يوم كذا وكذا جاريتك ، ولا يجوز/ مثلُ هذا عندنا في الكلام . وهذا الجمع إنما هو على حدِّ التثنية . فالألف والتاء في المؤنث كالواو والنون في المذكر .

(١) قال المبرد في المذكر والمؤنث : (اعلم أنه (ما) كان مؤنثا في نفسه بحق التأنيث الذي لا يكون الا في الحيوان فكل اسم يقع عليه فحقه ألا تخير عنه الا كما يخبر عما يؤكد التأنيث لفظا ومعنى . والمذكر مما ذكرنا لا يخبر عنه الا كما يخبر عما تذكيره لفظا ومعنى ، لان الخبر عن المسمى ، وليس عن الاسم . تقول : قال الخليفة كذا ، وقال الراوية ، وجاء النسابة ، لانك تخبر عن الذات ، ولست تريد ان الاسم هو الذي جاء وقال : وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم اذا كان ذلك اسما لمؤنثة الذات ، وانما صلح ان تقوله : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة و (وأخذ الذين ظلموا الصيحة) : لانه ليس تحت ذا معنى له حقيقة التأنيث ، وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان فانما تأنيثه للفظه ؛ ولك ان تذكره على معناه « الورقة (١٣٨ ، ١٣٩) .

(٢) النسوة اسم جمع عند سيبويه قال ج ٢ ص ٨٩ : « وليست نسوة جمع كسر له لواحد » وانظر ص ١٤٢ منه وكذلك عند المبرد المقتضب الجزء الثاني ص ٢٩٢ ويرى أبو حيان أنها جمع تكسير للقلة لا واحد له من لفظه البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩ .

ولم أجد هذه القراءة : « وقالت نسوة » فيما رجعت اليه من كتب القراءات والتفسير .

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٦ .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

هذا باب تسمية المؤنث

اعلم أن كلُّ أنثى سميتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف ، كانت فيه علامة التأنيث أو لم تكن ، مذكراً كان الاسم أو مؤنثاً ، وذلك نحو امرأة سميتها قدماً أو قمرًا أو فخذًا أو رجلاً .

فإن سميتها بثلاثة أحرف أو سَطَّها ساكن ، فكان ذلك الاسم مؤنثاً أو مستعملاً للتأنيث خاصة ، فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم عَلمُ التأنيث نحو : شاة ، فإن ذلك قد تقدم قولنا (١) فيه . وذلك نحو امرأة سميتها بشمس أو قدم ، فهذه الأسماء المؤنثة .

وأما المستعملة للتأنيث فنحو : جُمْل ، ودَعْد ، وهِنْد . فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس .

فأما من صرف فقال : رأيت دَعْدًا ، وجاءتني هِنْدٌ ، فيقول : خَفَّت هذه الأسماء ؛ لأنها على أقلِّ الأصول ، فكان / مافيها من الخفة معادلاً ثِقَلِ التأنيث .

ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته ؛ نحو : عقرب وعناق ، موجود فيما قلَّ عدده ؛ كما كان مافيها علامة تأنيث في الكثير العدد والقليله سواءً (٢) .

(١) ص ٣٢٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « باب تسمية المؤنث » .

اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف . فان سميته بثلاثة أحرف ، فكان الاوسط منها ساكنًا ، وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار : ان شئت صرفته ، وان شئت لم تصرفه ، وترك الصرف اجود .

وتلك الاسماء نحو : قدر ، وعنز ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُغْدَ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

فصرف ، ولم يصرف .

وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ، لان الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير اول ، وهو اشد تمكنا ، كما ان النكرة هي اشد تمكنا من المعرفة ، لان الاشياء انما تكون نكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قبل وهو اشد تمكنا عندهم ... » .

فإن سُمِّيت مؤنثاً باسم على هذا المثال أعجميٌّ ، فإنه لا اختلاف فيه أنه لا ينصرف [في المعرفة] (١) وذلك نحو امرأة سُمِّيتها بخش ، أو بدل ، أو بجاز ؛ لأنه جَمَعَ مع التانيث عجمة ، فاجتمع فيه مانعان (٢) .

فإن سُمِّيت مؤنثاً بمذكر على هذا الوزن عربيٌّ فإن فيه اختلافاً :
فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازني ، فيرون أن صرفه لا يجوز ؛ لأنه أُخْرِجَ من بابه إلى باب يثقل صرفه ، فكان بمنزلة المعدول . وذلك نحو امرأة سُمِّيتها زيدا أو عمرا .
ويحتجُّون بأنَّ مِضْرَ غير مصروفة في القرآن ؛ لأنَّ اسمها مذكر عنيث به البلدة . وذلك قوله عزَّ وجلَّ : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِضْرَ) (٣) / فَأَمَّا قَوْلُهُ عزَّ وجلَّ : (اهْبِطُوا مِضْرًا) (٤)

= وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « مما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن لا علامة فيه ، نحو : قدر وشمس وجمل ودعد يجوز صرفه في المعرفة والنسكرة وترك الصرف أجود » .

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد رأيا أن منع الصرف في الثلاثي الساكن الوسط أجود من صرفه .

والرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٤ ينسب اليهما أنهما جزما بامتناع الصرف .
وعبارة سيبويه : « فانت بالخيار » وقول المبرد : « فانت في جميع هذا بالخيار » مما يرد على الرضي قوله .

قال الرضي : « فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف ، لكونه مؤنثاً بالوضعين اللغوي ، والعلمي ، فظهر فيه أمر التانيث ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه »
وانظر تعليق السيرافي على سيبويه .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فمن الاعجمية حمص ، وجور ، وماه فلو سُمِّيت امرأة بشيء من هذه الاسماء لم تصرفها » .

وفي الكامل ج ٨ ص ٤٩ : « اذا سمي باسم أعجمي على ثلاثة أحرف لم ينصرف اذا كان مؤنثاً وان كان أوسطه ساكناً نحو جور ، وحمص وما كان مثل ذلك » وقال في المذكر والمؤنث : (واذا كان اسماً للمؤنث فان كان أعجمياً من هذا القبيل لم ينصرف في المعرفة ، نحو : جور وحمص وماه وما كان نحو ذلك .

وبخش بمعنى طيب وجاز أو كاز بمعنى أرجوحة في اللسان دل بالفارسية وقد تكلمت به العرب وسمت المرأة فقالوا دل ففتحوه لأنهم لما لم يجدوا في كلامهم دلا بالكسر أخرجوه الى ما في كلامهم وهو الدل الذي هو الدلال . (٣) الزخرف : ٥١ .

(٤) البقرة : ٦١ . وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله :

عز وجل - (اهبطوا مِضْرًا) إنما أراد مصرعيتها » .

فليس بحجة عليه ؛ لأنه مِضْرٌ من الأَمْصار ، وليس مِضْرٌ بعينها . هكذا جاء في التفسير -
والله أعلم .

وأما عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب (١) ، وأبو عمر الجرمي وأخسبه قول أبي عمرو
ابن العلاء (٢) فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا مذكراً على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً ، ويقولون :
نحن نُجيزُ صَرْفَ المؤنثِ إذا سَمِيناهُ بمؤنثٍ على ما ذكرنا . وإنما أخرجناه من ثقلٍ إلى ثِقَلٍ ،
فالذي إحدى حالتيه حالُ خِفَّةٍ أَحَقُّ بالصرف ؛ كما أنا لو سَمِينا رجلاً ، أو غيره من المذكَّرِ
باسمِ مؤنثٍ على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصَّرف . وذلك أنك لو سَمَيْتَ
رجلاً قَدماً أو فِخْذاً أو عَضْداً ، لم يكن فيه إلا الصَّرف ؛ لخِفَّةِ التذكير (٣) .

وكذلك لو سَمَيْتَه باسمِ أعجميٍّ على ثلاثة أحرف متحرَّكات جُمعَ ، أو ساكنة الحرف
الأوسط . لكان مصروفاً . لا يجوز إلا ذلك ؛ / لأنَّ الثلاثة أقلُّ الأصول ، والتذكيرُ أخفُّ الأبواب .

فكلُّ مذكَّرٍ بثلاثة أحرف فمصروفٌ إلا أن تكون فيه هاءُ التأنيث ؛ نحو : شاةٌ ، وثبَّةٌ
فقد قلنا في الهاء ، أو تكون فيه زيادة فعلٍ نحو : يَعدُّ ، ويَضَعُ ، أو يكون من المعدول : كعَمَرَ ،
وقَتَّمُ ، أو يكون على ما لا تكون عليه الأسماء ؛ نحو : ضَرَبَ ، وقَتِلَ ، وقد تقدَّم قولنا في هذا (٤) .

== وقراءة مصر بغير تنوين هنا من الشواذ (ابن خالويه ص ٦) .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فان سميت المؤنث بعمرو ، أو زيد لم يجز الصرف
هذا قول أبي اسحق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ، لان المؤنث أشد ملائمة
للمؤنث ، والاصل عندهم ان يسمى المؤنث المؤنث ، كما ان أصل تسمية المذكر بالمذكر .
وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو لانه على أخف الابنية » .
وقال المبرد في المذكر والمؤنث : « فان كان شيء من ذلك مذكر الاصل ، فأوقعته على مؤنث ،
نحو امرأة سميتها يزيد أو عمرو فان أكثر النحويين وهم سيبويه والخليل ومن كان من
قبيلهما وهو القول الفاشي الا يصرفوا شيئاً من ذلك في المعرفة » .

(٢) جعل سيبويه أبا عمرو ممن يوجب منع الصرف .
(٣) المبرد ذكر القولين وبين وجهة نظر كل فريق ولم يرجح رأياً على آخر هنا .
وابن مالك وابن هشام وغيرهما ينسبون الى المبرد القول بالرأى الثاني وهو المجوز للصرف
وتركه ، والمبرد قال عن مذهب سيبويه والخليل: هو القول الفاشي في كتابه المذكر والمؤنث .
في شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٢٠ : وأما نحو زيد اسم امرأة فلدو وجهين عند
أبي زيد والجرمي والمبرد ويتعين المنع عند الخليل وسيبويه وأبي عمرو ويونس وابن أبي
اسحق ...

وانظر الاشموني ج ٢ ص ٤٧٤ والهمع ج ١ ص ٢٤ والتوضيح وشرحه التصريح

ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٤) أنظر ص ٣٢٢ .

فأما ما كان من المذكر المسمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا ، أوبأعجمي على هذه العدة فغير منصرف في المعرفة ؛ وذلك لأنه إنما انصرف فيما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف مما ذكرت لك ؛ لأنها الغاية في قلة العدد ، فلما خرج عن ذلك الحد منعه ثقل المؤنث من الانصراف (١) .

والأعجمي المذكر يجرى مجرى العربي المؤنث في جميع ما صُرف فيه .

ألا ترى أن نوحا ولوطا اسمان أعجميان وهما مصروفان (٢) في كتاب الله عز وجل !

فأما قوله عز وجل : (وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) (٣) وقوله : (أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ) (٤)

(وَأَلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) (٥) فإن (ثمود) اسم عربي ، وإنما هو فعول من التمدد ، فمن جعله

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث .

اعلم أن كل مذكر سميت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف ، وذلك إن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر وهو شكله والذي يلائمه ، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر ، وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي ، فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب ، وعنكبوت .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما هود ، ونوح فتصرف على كل حال لخفتها » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميت بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف إلا أن تكون فيه علامة التانيث ، نحو شاة وثبة ، أو يكون من باب فصل المعلوم ، نحو عمر وقثم ، أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو : ضرب وقتل أو يكسون في أوله زيادة ، نحو : يزن ويضع ، فإن ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة » .

(٤) هود : ٦٨ .

(٣) الفرقان : ٣٨ .

(٥) هود : ٦١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٨ : « فاما ثمود وسبا فهما مرة للقبيلتين ومرة للحيين ، وكثرتهما سواء وقال تعالى : (وعادا وثمود) . وقال تعالى : (الا ان عادا كفروا ربهم) . وقال : (وآتينا ثمود الناقة مبصرة) . وقال : (وأما ثمود فهديناهم) . . . »

في بعض الآيات جاء تنوين ثمود وترك تنوينه في السبعة .

في النشر ج ٢ ص ٢٨٩ واختلفوا في (الا ان ثمود) في هود وفي الفرقان ، وعادا و ثمود) في الفرقان وفي عنكبوت (و ثمود وقد تين لكم) وفي النجم (و ثمود فما أبقى) .

فقرأ يعقوب وحمزة وحفص ثمود في الأربعة بغير تنوين (وغيرهم بالتنوين) .

واختلفوا في (الا بعدا لثمود) فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقون

بغير تنوين مع فتحها وانظر ص ٢٢٤ ، ص ٢٤٢ .

الاتحاف ص ٢٥٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٤٠٤ .

وغيث النفع ص ١٢٩-١٨٤ ، ١٩٨ ، ٢٥٠ ، وشرح الشاطبية ص ٢٢٣ .

انظر نسب ثمود في جمهرة الأنساب ٩ ، ٤٨٦ .

اسما لأب أوحى صرفه ، ومن جعله اسما لقبيلة أو جماعة لم يصرفه . ومكانهم من العرب معروف ؛ فلذلك كان لهم هذا الاسم .
وعلى ذلك اسم صالح .

فأما الأسماء المشتقة غير المعيرة فهي تبين لك عن أنفسها .

* * *

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ صرف ما لا ينصرف . جاز له ذلك ؛ لأنه إنما يردُّ الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجْز له ذلك (١) ؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجوز اللَّحْنَ ، وإنما يجوز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قَبْلَ دخول العلة ، نحو قولك في «رأد» إذا اضطررت إليه : هذا رأيد ؛ لأنه فاعِل في وزن ضارب ، فلحقه الإدغام ، كما قال :

مَهَلًا أَعَادِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا (٢)

لأنَّ (ضنَّ) إنما هو ضنين ، فلحقه الإدغام وذلك قوله :

* يَشْكُو الْوَجِي مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ (٣) *

/وعلى هذا قال الشاعر :

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَيُرَكَّبَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ (٤)

ونحو ذلك .

ألا ترى أنه ما كان من ذوات الباء فإنَّ الرفع والخفض لا يدخلانه ؛ نحو : هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ ، فلما احتاج إليه الشاعر رده إلى أصله فقال :

لا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَافِرِ هَلْ يُضْبِحُنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبُ (٥)

وقال الشاعر مثله :

فيوما يُجَارِزِنَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْمًا تُرَى مِنْهُنَّ غُولُ تَغُولُ (٦)

فعلى هذا إجراء ما لا يجرى لما وصفت لك .

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين

وانظر الانصاف ص ٢٩٠ - ٢٩٩ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ ، ١٨٧ ، والكمال ج ٣ ص ٩٢ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٤ ، والخزانة ج ١ ص ٧١ ، والروض الانف ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ ، ٢٥٣ (٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٢ .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٣ . (٥) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ .

(٦) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٤ .

هذا باب

تَسْمِيَةِ السُّورِ وَالْبُلْدَانِ

أَمَا قَوْلُكَ : هذه هودٌ ، وهذه نوحٌ ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ :

إن أردت هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود . فحذفت سورة على مثال ما حذفت من قوله عز وجل : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) (١) فمصرف . تقول : هذه هودٌ ، وهذه نوحٌ .

وإن جعلت واحدا منهما / اسما للسورة لم تصرفه في قول من رأى ألا يصرف زيدا إذا كان اسما لامرأة . هذا في هود خاصة (٢) .

وأما نوح فإنه اسم أعجمي لا ينصرف إذا كان اسما للمؤنث ، كما ذكرت لك قبل هذا (٣) . فأما يونس ، وإبراهيم فغير مصروفين ، للسورة جعلتهما أو للرجلين ؛ للعجمة . ويدلُّك على ذلك أنك إذا قلت : هذه يونس أنك تريد : هذه سورة يونس ، فحذفت ؛ كما أنك تقول : هذه الرحمن .

وأما (حاميم) فإنه اسم أعجمي لا ينصرف ، للسورة جعلته أو للحرف ؛ ولا يقع مثله في أمثلة

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « باب أسماء السور :

تقول : هذه هود كما ترى ، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة هود ، فيصير هذا كقولك : هذه تميم كما ترى .
وان جعلت هودا اسم السورة لم تصرفها ، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمر ، والسورة بمنزلة النساء والأرضين » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « فأما نوح فبمنزلة هود . تقول : هذه نوح : إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة نوح .

ومما يدلُّك على أنك حذفت سورة قولهم : هذه الرحمن ، ولا يكون هذا أبدا إلا وأنت تريد : سورة الرحمن .

وقد يجوز أن تجعل نوح اسما ، يصير بمنزلة امرأة سميتها بعمر .
وان جعلت نوح اسما لها لم تصرفه » .

* * *

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « هذا باب أسماء السور . . .
أما السور فإذا قصدت لها في أنفسها فهي مؤنثة ، لأنك تريد السورة بعينها وذلك قولك : هذه هود يافتى إذا جعلت (هودا) اسما للسورة ، فانما هي بمنزلة امرأة سميتها زيدا أو عمرا وقد خبرتك أن المؤنث إذا سمى بمذكر ساكن الأوسط على مثال الأسماء =

العرب . لا يكون اسم على فاعيل . فإنما تقديره تقدير : هابيل (١) .

وكذلك طس ، ويس فيمن جعلهما اسما ؛ كما قال لما جعله اسما للسورة :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمْحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِيمِ (٢)

وقال الكُميت :

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً تَأْوَلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبٌ (٣)

وأما فواتح السور فعلى الوقف ؛ لأنها حروف مقطعة ؛ فعلى / هذا تقول :

(آلم ذلك) و (حمّ والكتاب) ؛ لأنّ حقّ الحروف في التهجّي التقطيع (٤) ؛ كما قال :

= لم ينصرف عند الخليل وسيبويه وجملة النحويين ؛ الا عيسى بن عمر ومن قال بقوله فانه يصرف امرأة سميتها زيدا أو عمرا .

وكذلك تقول : هذه نوح يا فتى ، فاذا جعلت نوحا اسما للسورة لم تصرفها باجماع ، لأن نوحا اسم أعجمي ، فهو ينصرف اذا كان اسما للذكر وما كان مثله ، ولا يصرف اسما مؤنث باجماع ، لأنه تجتمع فيه العجمة والتأنيث .

وتقول - ان أردت اسم السورة - : هذه اقتربه تقطع الف الوصل ، وتقف على الهاء ، لأنك أخرجتها الى الاسماء .

فان قلت : هذه هود ، وهذه نوح تريد هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود صرفت ، لأنك انما أردت الاضافة الى مذكر ، فحذفته : كقوله (واسأل القرية) انما هو أهل القرية . . . ويدلك على ما ذكرنا أنك تقول : هذه الرحمن ، أي سورة الرحمن . فعلى ما ذكرنا فأجر السور .

واعلم أنك اذا سميت السورة بجملة أو حكيتها ، وحذفت المضاف أن الجملة تؤدي على ما كانت .

تقول : قرأت سورة اقتربت الساعة ، وقرأت سورة الحمد لله رب العالمين ، وكذلك ان لم تذكر سورة . . . » . الورقة (١٤٥ - ١٤٦) . وانظر باب أسماء السور في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣ : « وأما حم فلا ينصرف ؛ جعلته اسما للسورة أو أضفت اليه ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو : هابيل ، وقابيل . . . وكذلك طا سين ، وياسين .

واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء حاميم ، وياسين . وان أردت في هذا الحكاية تركته وقفا على حاله . . .

ويجوز أيضا أن يكون ياسين ، وصاداسمين غير متمكنين ، فيلزمان الفتح ، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات ، نحو : كيف وأين ، وحيث . . .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠-٣١ : « وأما طسم فان جعلته اسما لم يكن بد أن تحرك النون ، وتصير ميمًا كأنك وصلتها الى طاسين ، فجعلتها اسما بمنزلة دارب جرد ، وبعل بك . وان شئت حكيت ، وتركت السواكن على حالها .

وأما كهيعص ، والمر فلا يكن الا حكاية ، وان جعلتها بمنزلة طا سين لم يجز . . . » .

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ تَخَطُّ رَجُلًاى بِخَطِّ مُخْتَلِفٍ

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْيَفِ (١)

فهذا مجازُ الحروف .

فَأَمَّا (نون) في قولك : قرأت نونا يا فتى ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ : إن أردت سورة نون ، وجعلته

اسما للسورة - جاز فيه الصرفُ فيمن صرف هندا ، وَتَدَعُ ذَلِكَ في قول من لم يصرفها (٢) .

وكذلك صاد (٣) ، وقاف .

وهذه الأسماء التي على ثلاثة أحرف أَوْسَطُهَا ساكن إنَّما هي بمنزلة امرأة سَمِيَتْهَا دارا .

• • •

فَأَمَّا البلادُ فَإِنَّمَا تَأْنِيْثُهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ، وتذكيرها على ذلك ، تقول : هذا بلد ، وهي بلدة ،

وليس بتأنيث الحقيقة ، وتذكيره كالرجل والمرأة .

فكُلُّ مَا عَنِّيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بَلَدًا ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه .

وكلُّ مَا عَنِيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بَلَدَةٍ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ ، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث

على أَنَّ مِنْهَا مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ / وَالْوَجْهُ الْآخِرُ فِيهِ جَائِزٌ ، وَالْأَصْلُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .

وذلك نحو : فَلَج (٤) ، وَحَجْرٌ (٥) ، وَقُبَاءٌ . وَحِرَاءٌ (٦) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٢٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ : « أما نون فيجوز صرفها في قول من صرف هندا ، لأن

النون تكون انثى فترفع وتنصب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما صاد فلا تحتاج الى أن تجعله اسما أعجميا ،

لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز أن يكون اسما للسورة ، فلا تصرفه » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون الا على التذكير ، نحو : فلج » .

في معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ : « فلج بفتح اوله وسكون ثانيه وآخره جيم اسم بلد ..

وقيل واد » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤-٢٣ : « وأما حجر اليمامة فيذكر ، ويصرف .

ومنهم من يؤنث ، فيجريه مجرى امرأة سميت بعسرو ؛ لأن حجرا سىء مذكر سمي به

المذكر » .

في معجم البلدان ج ٢ ص ٢٢١ : حجر بالفتح مدينة باليمامة وام قراها ..

وفي الروض الانف ج ١ ص ١٤ : فلما أكل الثمر قال : ان هذا لطعام وحجر بعصاه على

موضع قصبه اليمامة ، فسميت حجرا .

في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٤ . فلج وحجر اليمامة الغالب عليهما التذكير ،

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « أما قولهم : قباء ، وحراء فقد اختلفت العرب فيهما : =

فأما المدينة . والبصرة . والكوفة . ومكة . فحرف التانيث يمنعها .
وأما بغداد^(١) ونحوها . فالحجمة تمنعها .
وعُمان^(٢) . ودمشق^(٣) فالأكثر فيهما التانيث ، يُراد البلدتان والتذكير جائز ، يُراد :
البلدان .

كما أنَّ والمِطَا^(٤) الأغلب عليه التذكير ؛ لأنه اسم مكان وَسَطَ البصرة والكوفة ، فإنَّما
هو نعت سُمِّيَ به . ومن أراد البلدة لم يصرفها ؛ وجعلها كامرأة سُمِّيَتْ ضاربا .

= فمنهم من يذكر ؛ ويصرف وذلك أنهم جعلوهما اسمين لمكانين .
ومنهم من أنث . ولم يصرف ؛ وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض .
وسألت الخليل فقلت : أرايت من قال : هذه قباء يا هذا كيف ينبغي له أن يقول اذا
سمى به رجلا ؟
قال : يصرفه . وغير الصرف خطأ ، لانه ليس بمؤنث . معروف في الكلام ، ولكنه مشتق
كجلاس ، وليس شيئا قد غلب عندهم عليه التانيث كسعاد وزينب ، ولكنه مشتق يحتمله
المذكر . ولا يصرف في المؤنث .. « .
في معجم البلدان ج ٤ ص ٣٠١ : « قبا بالضم) واصاله اسم بئر هناك والفه واو ويمد
ويقصر ، ويصرف ولا يصرف . قال عياض : وأنكر البكري فيه القصر ، ولم يحك فيه القالي
سوى المدة . قال الخليل : هو مقصور .. « .
وقال في ج ٢ ص ٢٣٣ : « حراء (بالكسر والتخفيف) : جبل من جبال مكة ..
ومنهم من يؤنثه ، فلا يصرفه قال جرير :

السننَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طُرًّا وَأَعْظَمَهُم بِبَطْنِ حِرَاءِ نَارًا

فلا يصرفه ، لانه ذهب به الى البلدة التي حراء بها .
وقال بعضهم : للناس فيه ثلاث لغات : يفتحون حاءه وهي مكسورة ويقصرون الفه وهي
ممدودة ، ويميلونها وهي لا تسوغ فيها الامالة .. « .
(١) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٧ « بغداد : تذكر وتؤنث وفيها ثلاث لغات »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون الا على التانيث نحو : عمان » وقال في ص ٢٨
كما أن عمان لم يقع الا اسما لمؤنث .
في الروض الانف ج ١ ص ٢٤١ : « واما عمان بضم العين وتخفيف الميم فهو باليمن
سميت بعمان بن سنان ، وهو من ولد ابراهيم »
وانظر معجم البلدان ج ٤ ص ١٥٠ .
(٣) في معجم البلدان ج ٢ ص ٤٦٣ : « دمشق الشام (بكسر اوله وفتح ثانيه) هكذا
رواه الجمهور والكسر لفة فيه ، وشين معجمة وآخره قاف .. « .
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « منها ما لا يكون الا على التذكير ، نحو : فلج وما وقع
صفة كواسط ، ثم صار بمنزلة زيد وعمرو .. « .
في معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٧ : « فأول ما تذكر لم سميت واسطا ؟ ولم صرفت
فأما تسميتها فلانها متوسطة بين البصرة والكوفة ..
قال أبو حاتم : واسط التي بنجد والجزيرة يصرف ، ولا يصرف .

ألا ترى أنه لما جعل حراء اسماً لبُقعة لم يصرفه وقال :

ستعلم أينا خير قديماً وأعظمنا بيطن حراء نارا (١)

فأصل هذا ما تقصد به إليه .

ألا ترى أنه يقول :

من كان ذا شك فهذا فلج ماء رواء ، وطريق نهج (٢)

فقال : فهذا ، ولم يقل : فهذه ؛ لأنه أراد بلداً .

= وأما واسط البلد المعروف فمذكر ، لأنهم أرادوا بلداً واسطاً أو مكاناً واسطاً فهو منصرف على كل حال ..

وقد يذهب به مذهب البقعة والمدينة ، فيترك صرفه ، وانشد سيبويه في ترك الصرف :

منهن أيام صدق قد عرفت بها أيام واسط والأيام من هجراً

ولقائل أن يقول : لم يرد واسط هذه ، فيرجع إلى ما قاله أبو حاتم ... » .

رواية سيبويه : « أيام فارس » . ج ٢ ص ٢٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على ترك صرف حراء حملاً على معنى البقعة .

وروى صدره الجوهري : ألسنا أكرم الثقلين طراً . وكذلك في المذكر والمؤنث للأنباري

ص ٢٤٩ .

وهي أيضاً في النقائض ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

والبيت لجريز وليس في ديوانه ويظهر أنه ساقط من القصيدة ص ٢٨٠-٢٨٣

وهي أيضاً في النقائض ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

وقال الأنباري « حراء الغالب عليه التذكير والاجراء » .

(٢) في اللسان (روى) : ماء زواء ممدود مفتوح الراء ، أى : عذب .

وانشد ابن بري لشاعر : من يك ذا شك فهذا فلج ...

هذا باب

أسماء الأحياء والقبائل

/ فمجازُ هذا مجازُ ما ذكرنا قَبْلُ في البلدان . تقول : هذه تميمٌ ، وهذه أسدٌ ، إذا أردت
هذه قبيلة تميم ، أو جماعة تميم ، فتصرف ؛ لأنك تقصِدُ قَصْدَ تميم نفسه .
وكذلك لو قلت : أنا أحبُّ تميماً ، أو أنت تهجو أسداً . إذا أردت ما ذكرنا ، أو جعلت كلَّ
واحد منهما اسماً للحي .

فإن جعلت شيئاً من ذلك اسماً للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قَبْلُ . تقول : هذه تميمٌ فاعلم ،
وهذه عامرٌ قد أقبلت .

وعلى هذا تقول : هذه تميمُ بنتُ مرٍّ (١) ، وإنما تريد القبيلة ، كما قال :
لولا فوارسُ تغلبِ بنتِ وائلٍ نزلَ العدوُّ عليك كلَّ مكانٍ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ : « باب أسماء القبائل . والأحياء ..
أما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك : هذه تميم ، وهذه بنو سلول ونحو ذلك ،
فإذا قلت : هذه تميم ، وهذه أسد ، وهذه سلول ، فإنما تريد ذلك المعنى غير أنك حذفت
المضاف تخفيفاً ... ، فلما حذف المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف ، لأنه صار
في مكانه ، فجرى مجراه ، فصرفت تميماً ، وأسداً ، لأنك لم تجعل منهما واحداً اسماً
للقبيلة ..

وان شئت قلت : هؤلاء تميم ، وأسد ، (مصروفتين) لأنك تقول : هؤلاء بنو أسد ،
وبنو تميم ...

وان شئت جعلت تميماً وأسداً اسم قبيلة في الموضعين جميعاً فلم تصرفه ..
ومما يقوى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعتهم
يقولون : قيس بنت عيلان ...

ومثل ذلك تغلب بنت وائل « وانظر باب ما يذكر من أسماء القبائل والأمم ، وما يجري
منهن وما لا يجري في المذكر والمؤنث للأخباري ص ٢٧٨ - ٢٨٤ .
وانظر نسب تميم بن مر في جمهرة : لنساب ص ٤٦٦ - ٤٦٧ ونسب قريش ص ٢٧٥ - ٢٩٦
والاشتقاق .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها الأخطل ويهجو جريراً الديوان ص ٨٨٢ - ٨٨٥
وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هذه تميم بنت مر إذا أزدت الجماعة ، وهذه
تغلب بنت وائل كما قال الفرزدق : لولا فوارس تغلب بنت وائل .. »

وجاء مثل ذلك في شعر تميم بن مقبل (ديوانه ص ١٠٧) .

فنحن تركنا تغلب بنت وائل كمضروبة رجلاه منقطع الظهر

إذا ما لقينا تغلب بنت وائل بكينا باطراف الرماح على عمرو

وكما قال الله عز وجل : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ) (١) ؛ لأنَّ المعنى : الجماعة ،
وعلى هذا (كَذَّبَتْ عَادُ) (٢) و (كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ) (٣) ؛ لأنه عنى القبيلة والجماعة .

• • •

فأما ما كان من هذا اسما لا يقع عليه بنو كذا ، فإنَّ التذكير فيه على وجهين :

على أن تقصد قَصْدَ الحَيِّ ، أو تعدد للأب الذي سَمِيَ به / القبيل ، وذلك نحو : قُرَيْشُ ،

وثَقِيف . تقول : جاء قريش يا فتى ، إنما تريد : حَيَّ قُرَيْشُ ، وجماعة قُرَيْش . فهي بمنزلة

ما قبلها إلا فيما ذكرنا من أنك لا تقول : بنو قريش ؛ كما تقول : بنو تميم ؛ لأنه اسم للجماعة (٤)

وإن كانوا إنما سموا بذلك لرجل منهم .

وقد اختلف الناس في هذه التسمية لأي معنى وقعت ؟ إلا أن الثبت عندنا أنها إنما وقعت

لقُصَيِّ بن كِلاب (٥) ولذلك قال اللّهبي :

(١) الشعراء : ١٠٥ .

(٢) الشعراء : ١٢٣ .

(٣) القمر : ٢٣ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « وأما أسماء الأحياء فنحو : معد ، وقريش ، وثقيف ، وكل

شيء لا يجوز لك أن تقول فيه : من بنى فلان ، ولا هؤلاء بنو فلان فانما جعله اسم حى .

فان قلت : لم تقول : هذه ثقيف ؟ فانهم انما أرادوا هذه جماعة ثقيف ، أو هذه جماعة من

ثقيف ، ثم حذفوها ها هنا ، كما حذفوا فى تميم ، ومن قال : هؤلاء جماعة ثقيف قال : هؤلاء ثقيف .

وان أردت الحى ، ولم ترد الحذف قلت : هؤلاء ثقيف ، كما تقول : هؤلاء قومك . والحى

حينئذ بمنزلة القوم ، وكيونة هذه الأشياء للأحياء أكثر ..

وان جعلتها اسما للقبائل فجائز حسن .. » .

وانظر ما قاله البرد فى كتابه المذكر والمؤنت فيما سياتى .

(٥) فى الروض الأنف ج ١ ص ٧١ : « رأيت لغيره (الزبير) ان قريشا تصفير القرش

وهو حوت فى البحر ياكل حيتان البحر سميت به القبيلة أو سمى به أبو القبيلة .

ورد الزبير على ابن اسحاق فى انها سميت قريشا لتجمعها وأنه لا يعرف قريش

الا فى بنى فهر رد لا يلزم ، لأن ابن اسحق لم يقل انهم بنو قصى خاصة وانما اراد انهم سموا

بهذا الاسم مذ جمعهم قصى وكذا قال البرد فى المقتضب : ان هذه التسمية انما وقعت لقصى

والله اعلم ... » .

وفى شرح ادب الكاتب للجوالقى ص ١٧٢ « وقريش قيل سميت قريشا ، لتقرشها ، أى =

وَبِنَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا (١) .

وثقيف كذلك إنما هو تلقيب القبيلة أو الحي ، المقصود في ذلك أبوها قَيْشُ بن مُنْبَهٍ ابن بكر بن هوازن (٢) .

ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل أو جماعات ، لم يصرفه ، كما قال :
غَلَبَ السَّمَايِحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً ، وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضَلَاتِ وَسَادَهَا (٣)
جعله اسما للقبيلة ؛ كما قال الأعشى :

= لتجمعها الى مكة من حواليتها حين غلب عليها قصي بن كلاب ، قيل : سميت قريشا ، لانهم كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصحاب ضرع وزرع . . .
وفي الخزانة ج ١ ص ٩٨ : « وقال قوم : سميت قريشا لان قصيا قريشا ، أى : جمعها فلذلك سمي قصي مجمعا قال الفضل بن العباس

أَبُونَا قُصَيٌّ كَانَ يُدْعَى مُجْمَعًا بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقَبَائِلَ مِنْ فِئْرِ

ثم ذكر سبعة اقوال في اشتقاق قريش .
وانظر المعارف ص ٣١-٣٢ والاشتقاق .

(١) رواية البيت هي :

وَقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ ، بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا

كما في شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ١٧٢ .

والكشف ج ٤ ص ٢٣٥ والبحر المحيط ج ٨ ص ٥١٣ ونسبه لتبع .

والخزانة ج ١ ص ٩٨ ونسبه الى المشمرخ بن عمرو الحميري واللسان (قرش)

وشواهد الكشف ص ١٥٨ - ١٥٩ ، والفائق ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٢) انظر نسب ثقيف في جمهرة الانساب ص ٢٢٦ والاشتقاق ص ٣٠١ .

(٣) استشهد به سيوييه ج ٢ ص ٢٦ على منغ صرف قريش حملا على معنى القبيلة ، والصرف فيها أكثر ، لانهم قصدوا بها قصد الحي .

السمايح : جمع سمح على غير القياس .

المعضلات : الشدائد . سماعة : تمييز . وكفى متعدية لاثنتين .

البيت لعدي بن الرقاع العاملي من قصيدة في مدح الوليد بن عبد الملك وبعض أبيات هذه

القصيدة في الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٦٠١-٦٠٢ .

وفي مهذب الاغانى ج ٢ ص ١٠٢-١٠٣ وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٨ ، والتمام ص ٥١ ،

والمذكر والمؤنت للانباري ص ٢٨١ .

عرض المبرد لتأنيث أسماء القبائل في كتابه المذكر والمؤنت فقال :

واما القبائل فاعرابها على هذا المنهاج ، الا ان لك أن تضع الاسم على القبيلة فيكون مؤنثا ،

وان تضعه على الحي فيكون مذكرا ، ويكون فيه الاضافة كالاضافة في السورة ، وذلك قولك :

هذه تميم (بالتثنية) اذا أردت قبيلة تميم ، وهذه قيس . تصرف حينئذ تميما وقيسا .

فان جعلت تميما او قيسا اسما للقبيلة نفسها ، كما قلت لك في السورة قلت : هذه

تميم (غير مصروف) فاعلم ، وهذه تميم بنت مروقيس بنت عيلان ، ويصرف عيسى قيسا اذا جعله

اسما للقبيلة على ما شرحت لك .

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنَّ مَعَدَّ الْيَوْمِ مُودٍ ذَلِيلُهَا (١)

جعل (مَعَدَّ) اسما للقبيلة يدلُّك على ذلك قوله : / مُودٍ ذَلِيلُهَا .

على أَنَّهُ قد يجوز أَن يقول (مُودٍ ذَلِيلُهَا) - لو أراد أبا القبيلة لَأَنَّهُ يريد : جماعة مَعَدَّ ، ولكنَّ ترك الصرْف قد أعلمك أَنَّهُ يريد القبيلة ، وَأَنَّ ذَلِيلُهَا على ذلك جاء .

فَإِذَا قُلْتَ : وَلَدٌ كَلَابٌ كَذَا : وولد تميمٌ كذا - فالتذكير والصرْف لا غيرُ ، لَأَنَّكَ الْآنَ إِنَّمَا تَقْضِدُ الْآبَاءَ (٢) . وَأَمَّا قَوْلُهُ (٣) :

= وتقول : هذه تغلب بنت وائل . تجعل نواب اسما للقبيلة تسميها باسم أبيها . وتقول : هذه باهلة على ذلك ، لانك لست توميء الى المراه التي ولدتهم ، كما أنك اذا قلت : هذه تميم فليست توميء الى أبيهم ، وانما تريد الحي .
العرب تجنبت مثل هذا لئلا يلتبس الحي بالرجل ، ولا القبيلة بالمرأة ولكن يقولون ذلك مفردا مستحسنا في كل ما يبين فيه القبول ، فيقولون : هذه تميم ، لان هذا لا يلبس ، كما قال الشماخ :

وَجَاءَتْ سُلَيْمٌ قَضَا بِقَضِيضِهَا
وَكَمَا قَالَ امْرؤُ الْقَيْسِ :

تَمِيمٌ بِنُ مَرٌّ وَأَشْيَاعُهَا
وَكَنْدَةُ حَوْلِي جَمِيعًا صَبْرٌ

وكذلك يقولون فيما وقعت سمته على الجماعة ولم تقل فيه : بنو فلان ولكنه اسم للقبيلة او للحي ، نحو قولك : قريش وثقيف ومعد وقحطان واليمن اذا لم يرد البلدة ولا الاب ، وسيبويه يختار في جميع هذا التذكير ، ويستبعد التانيث . قال ابن الرقاع :

غلب المساميح الوليد سماحة
فجعل (قريش) اسما للقبيلة ، وانشد :

عَلِيمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدَّ وَغَيْرِهَا
أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَّازِدِ

الورقة (١٤٦-١٤٧) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٧ على منع صرف معد .

الحصي : مثل في كثرة العدد . المودي : الهالك .

والعنى كما يقول لاعلم : اذا كثر عدد من حصل من الاشراف واهل الثروة لم يقل عددنا ، فنهلك ، ونذهب قلة وذلا .

ومعد على وزن (فعل) عند سيبويه والمبرد وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ ، ص ٣٤٤ .
ولم ينسب البيت لقائل في سيبويه ، وليس في ديوان الاعشى ، وله قصيدة من بحر الشاهد ورويه في الديوان ص ١٧٥ - ١٧٧ ويظهر انه ساقط منها .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « فاذا قلت ولد سدوس كذا وكذا ، او ولد جذام كذا وكذا ، صرفوه » .

(٣) في الاصل : قواك .

بَكَى الْخَزُّ مِنْ عَوْفٍ وَأُنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ (١)
فإنه جعله اسماً للقبيلة .

وأما قولك : هذه رَقَاشُ يا فتى على مذهب بنى تميم ، وهذه رَقَاشُ في قول أهل الحجاز ،
فلهذا موضع سنبينه في عَقِبِ هذا الباب (٢) إن شاء الله .

ورقاش امرأة ، وأبو القبيل عمرو بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة (٣)
وكذلك سلول (٤) ، وسدوس (٥) فليس من هذا مصروفاً إلا في النكرة ، وإنما ذلك
بمنزلة باهلة (٦) ، وخندف (٧) وإن كان في باهلة علامة التأنيث .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥ على منع صرف جذام على معنى القبيلة .

المطارف : جمع مطرف وهو ثوب معلم الطرف .

ورواية بيبويه : نبأ الخز عن روح - ورواية التبريزي في شرح الحماسة ج ٤ ص ٩٦
كرواية المقتضب . ورواية المخصص والسمط والاقضاب وجمهرة الأنساب : بكى الخز من روح .
والبيت لحميدة بنت النعمان بن بشير الانصارى أو لاختها هند وكانت تزوجت روح بن
زباع ، ثم فرگته .

وانظر قصة ذلك في السمط ص ١٧٩ - ١٨٠ والاقضاب ص ١١٧ ، ص ٣٠٦ والمخصص
ج ١٧ ص ٤٠ .

ونسب الشعر الى حميدة في جمهرة انساب العرب ، وذكر قصتها ص ٣٦٤ .

(٢) عقد بابا لفعال كما سيأتى .

(٣) في نسب عدنان للمبرد ص ١١٦ ومن بطون ذهل بن ثعلبة سدوس . . وبنو رقاش . .
وبنو عمرو بن شيبان بن ذهل .

وانظر جمهرة انساب العرب ص ٣١٤ - ٣١٧ ، ٣٢٣ والاشتقاق ص ٢٨٢ ، ٣٥٠ .

(٤) سلول : بفتح السين وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٧١ - ٢٣٥ .

(٥) سدوس : في جمهرة الأنساب ص ٣١٧ بفتح السين وكذلك هي في جميع العرب حاشا
طبيء وحدها فانهم سدوس بالضم .

(٦) انظر نسب باهلة في الجمهرة ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .

(٧) ونسب خندف في الجمهرة ج ٤٧٩ - ٤٨٠ والاشتقاق ص ٤٢ .

هذا باب

تسمية الرجال / والنساء بأسماء السور

والأحياء والبلدان

اعلم أنك إذا سميت رجلا باسم شيء من ذلك على ثلاثة أحرف ليس فيه مانع مما قدمنا ذكره فهو مصروف وإن وقع في الأصل مؤنثا ، كما ذكرت لك في رجل يسمى هنداً أو قدماً أو فخذاً .

فإن سُمي بشيء على أربعة أحرف أو أكثر ، وكان عربياً مذكراً ، فهو مصروف . وإن كان أعجمياً أو مؤنثاً لم ينصرف . وذلك قولك في رجل يسمى حاميم : هذا حاميمٌ مُقبِلًا ؛ لأنه أعجميٌّ على ما وصفت لك .

فإن سمّيته صالحاً أو شعيباً ، وذلك الاسم اسمٌ لسورة - انصرف ؛ لأنه في الأصل مذكّر ، وإن علّقته على مؤنث فإنما ذلك بمنزلة غزال وسحاب ، سمّيت بواحد منهما امرأة ، ثم سمّيت بذلك الاسم رجلاً فإنما تردّه إلى أصله .

وإنما ذكرنا أن هنداً ودعداً وجُملاً أسماء مؤنّثة ؛ لأنها وقعت مشتقّة للتأنيث ، فكانت بمنزلة ما أصله التأنيث / إذ كان المؤنّث المختصّ بها .

ومن ثم لا يُصرف عند أكثر النحويّين (أسماء) بن خارجة ؛ لأنّ (أسماء) قد اختصّ به النساء حتّى كان لم يكن جمعاً قط .^(١) ، والأجود فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التي كان فيها

(١) في شرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٧٩ « و (أسماء) اسم امرأة فعلاء من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ، لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع » .

وأسماء عند سيبويه (فعلاء) ، لأنه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان كعثمان ، ومروان قال في ج ٢ ص ٣٣٧ « وفي مروان يامرو وفي أسماء يا اسم أقبلي » .

وقال الاعلم : أسماء عند سيبويه فعلاء ، لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدتا معاً ، فظدفتا في الترخيم ، ولا نعرف في الكلام اسماً بهذا التأليف ، فتكون أسماء فعلاء منه . والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم ، فسمى به .

وقد رجح أبو بكر بن السراج مذهب سيبويه انظر اللسان (وسم) وعلى مذهب المبرد يصرف أسماء اسم رجل ، وعلى مذهب سيبويه يمنع الصرف معرفة ونكرة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وكان لا يصرف رجلاً اسمه أسماء لكثرة تسمية النساء به . فهذا قياس ذلك ، والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها ، فتصرف أسماء اسم رجل ، لأنه جمع اسم » .

جَمْعًا لِلإِسْمِ ، وَعَلَى ذَلِكَ صَرَفَ هَؤُلَاءِ النَحْوِيُّونَ ذِرَاعًا اسْمَ رَجُلٍ ؛ لِكثْرَةِ تَسْمِيَةِ الرِّجَالِ بِهِ ،
وَأَنَّهُ وَصِفَ لِلْمَذْكَرِ فِي قَوْلِكَ : هَذَا حَائِطٌ . ذِرَاعٌ ، وَالْأَجُودُ أَلَّا يَصْرَفَ اسْمَ رَجُلٍ ؛ لِأَنَّ الذِّرَاعَ
فِي الْأَصْلِ مُؤَنَّثَةٌ (١) .

فَإِنْ سَمَّيْتَ السُّورَةَ أَوْ الرَّجُلَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ بِفِعْلِ ، أَجْرِيته مُجْرَى الْأَسْمَاءِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا
تَقُولُ إِذَا أَضْفَتَ إِلَى (اِقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ) : قَرَأْتَ سُورَةَ إِقْتَرَبَةٍ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا
سَمَّيْتَ بِفِعْلِ فِيهِ تَاءً تَأْنِيثَ صَارَتْ فِي الْوَقْفِ هَاءً ؛ لِأَنَّكَ نَقَلْتَهُ إِلَى اسْمٍ ، فَصَارَ آخِرُهُ كَأَخْرِ
حَمْدَةٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُذْرَجٌ بِالتَّاءِ ، وَالتَّاءُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ ، وَإِنَّمَا تُبَدَّلُ مِنْهَا فِي الْوَقْفِ هَاءً ،
وَتَقْطَعُ أَلْفَ الْوَصْلِ ؛ / كَمَا أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِقَوْلِكَ : (اضْرِبْ) فِي الْأَمْرِ قَطَعْتَ الْأَلْفَ حَتَّى
تَصِيرَ كَأَلْفَاتِ الْأَسْمَاءِ فَتَقُولُ : هَذَا إِضْرِبٌ قَدْ جَاءَ ، فَتَصِيرُهُ مِمَّنْزَاةً إِثْمَدٌ . فَعَلَى هَذَا قُلْتَ :
هَذِهِ سُورَةٌ إِقْتَرَبَةٌ (٢) فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : هَذِهِ سُورَةٌ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ؛ لِأَنَّهَا الْآنَ فِعْلٌ رَفَعْتَ بِهَا

(١) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ١٩ : « وَسَأَلْتَهُ عَنِ ذِرَاعٍ ، فَقَالَ : ذِرَاعٌ أَكْثَرُ تَسْمِيَتِهِمْ بِهِ الْمَذْكَرُ ،
وَتَمَكَّنَ فِي الْمَذْكَرِ ، وَصَارَ مِنْ أَسْمَائِهِ خَاصَّةً عِنْدَهُمْ .
وَمَعَ هَذَا أَنَّهُمْ يَصِفُونَ بِهِ الْمَذْكَرَ ، فَيَقُولُونَ : هَذَا ثُوبٌ ذِرَاعٌ ، فَقَدْ تَمَكَّنَ هَذَا الْإِسْمُ فِي الْمَذْكَرِ »
وَانظُرْ ص ٢١ مِنْهُ .

قَالَ الْمَبْرَدُ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكَرَ وَالْمُؤَنَّثَ : « فَأَمَّا الذِّرَاعُ وَالْكَرَاعُ فَأَمْرُهُمَا بَيْنَ فِي أَشْخَاطِهِمْ
وَسَائِرِ كَلَامِهِمْ . يَقُولُونَ : هَذَا الثُّوبُ سَبْعٌ فِي ثَمَانِيَةٍ . يَرِيدُونَ سَبْعَ أَذْرَعٍ فِي ثَمَانِيَةِ أَشْبَارٍ .
وَالْكَرَاعُ مِنَ الْحَرَّةِ مَا سَالَ مِنْهَا فَتَقْدَمُ . قَالَ الْأَنْصَارِيُّ :

أَضْحَتْ كِرَاعُ الْعَمِيمِ مُوحِشَةً بَعْدَ الَّذِي قَدْ مَضَى مِنَ الْحَقَبِ

وَقَالَ آخَرُ :

فَطَلَّتْ تَكْوُسٌ عَلَى أَكْرُعٍ ثَلَاثٌ وَكَانَ لَهَا أَرْبَعُ

وَذَكَرَ سَبْيُوِيهِ وَاتَّبَعَهُ قَوْمٌ كَثِيرٌ أَنَّهُ لَوْ سَمَى رَجُلًا ذِرَاعًا لَصَرَفَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَحِجَّتُهُ
أَنَّهُ قَالَ : كَثُرَتْ تَسْمِيَةُ الرِّجَالِ بِهِ ، فَكَانَ اسْمٌ صَيِّغٌ لِلْمَذْكَرِ ، قَالَ : وَبَعْضُهُمْ يَصْرَفُ كِرَاعًا ،
وَتَرَكَ الصَّرْفَ فِيهِ أَجُودًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ تَسْمِيَةً بِهِ ، وَقَدْ سَمَوْا بِهِ . فَمَنْ صَرَفَهُ فَالْحِجَّةُ فِيهِ
مِنْ بَابِ الْحِجَّةِ فِي ذِرَاعٍ . . وَالصَّوَابُ وَالْحَقُّ أَنَّ تَجْرِي الْفُرُوعِ عَلَى أَصُولِهَا فَتَصْرَفُ أَسْمَاءُ
اسْمِ رَجُلٍ ، لِأَنَّهُ جَمْعُ اسْمٍ ، وَالْأَصْرَفُ ذِرَاعًا وَلَا كِرَاعًا فِي الْمَعْرِفَةِ » .

الْوَرَقَةُ (١٣٨) وَفِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثَ لِلْأَنْبَارِيِّ ص ٣٦ : « وَقَالَ الْفَرَّاءُ : قَالَ الْكِسَائِيُّ :
أَنَّهُ وَجَدَهُ مُجْرَى فِي كُلِّ اللُّغَاتِ إِذَا سَمِيَ بِرَجُلًا ، وَقَالَ : شَبِهَ بِالْمَصْدَرِ لِكثْرَةِ مَا تَقُولُ الْعَرَبُ :
زَرَعْتَ الثُّوبَ ذِرَاعَيْنِ وَذِرَاعًا ٠٠ »

(٢) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٣٠ : « وَإِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَجْعَلَ (اِقْتَرَبْتَ) اسْمًا قَطَعْتَ الْإِلْفَ ، كَمَا
قَطَعْتَ الْإِلْفَ (اِضْرِبْ) حِينَ سَمَّيْتَ بِهِ الرَّجُلَ حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ نَفْثَاتِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، نَحْوُ :
أَسْبَعُ . وَانظُرْ ص ٤ مِنْهُ .

وَقَالَ فِي ص ١٣ وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (ضَرِبْتَ) قُلْتَ : هَذَا ضَرْبُهُ لَا تَحْرُكُ مَا قَبْلَ هَذِهِ =

الساعة ، وسميت بهما جميعا ؛ كما أنك لو سميت رجلا : قام زيدٌ لقلت : هذا قامَ زيدٌ ؛
لأنك سميت بفعل وفاعل .
ولهذا موضع^(١) نذكره فيه على حدته إن شاء الله .

= التاء ، فتوالى أربع حركات ، وليس هذا في الاسماء ، فتجعلها هاء وتحملها على ما فيه
هاء التانيث وانظر ص ٨ وانظر تعليق ٢ من ص ٣٥٥ .
(١) عقد بابا لما يحكى ص ٣٥٠-٣٥٢ الجزء الرابع .

هذا باب

ما كان من الأسماء المعدولة

على (فَعَالٍ)

اعلم أن الأسماء [التي] تكون على هذا الوزن على خمسة أُضْرِبُ : فأربعة منها معدولة .
وضرب على وجهه .

فذلك الضرب هو ما كان مذكراً ، أو مؤنثاً غير مشتق ، ويجمع ذلك أن تكون مما أضله
النكرة .

فأما المذكر فنحو قولك : رباب ، وسحاب ، وجمال .

وأما المؤنث / فنحو قولك : عناق ، وأتان ، وصناع .

فما كان من هذا مذكراً فمصرف إذا سميت به رجلاً ، أو غيره من المذكر .

وما كان منه مؤنثاً فغير مصرف في المعرفة ، ومصرف في النكرة ، للمذكر كان أو لمؤنث .

وأما ما كان معدولاً فمجرأه واحد في العذل وإن اختلفت أنواعه .

فمن ذلك ما يقع في معنى الفعل نحو قولك : حذار يا فتى ، ونظار يا فتى ، ومعناه : احذر .

وانظر . فهذا نوع .

ومنه ما يقع في موضع المصدر نحو قولك : الخيل تغلُو بَدَادٍ يا فتى ومعناه : يَدَادُ . ومثله :

لامسأيس يا فتى ، أي : لا مُسَاة . فهذا نوع ثان .

وتكون صفة غالبية حالة محل الاسم ؛ كتسميتهم المنية حلاقٍ يا فتى فهذا نوع ثالث .

والنوع الرابع ما كان معدولاً للنساء ؛ نحو : حذامٍ وقظامٍ ، إلا أن جملة هذا أنه لا يكون شيئاً

من هذه الأنواع الأربعة إلا مؤنثة معرفة . فأما ما لم يكن كذلك فغير داخل في هذا الباب .

ونحن بادئون في تفسيره / نوعاً نوعاً .

أما ما كان في معنى الأمر فإنما كان حقه أن يكون موقوفاً ؛ لأنه معدول عن مصدر فعل

موقوف موضوع في موضعه ، فإنما مجازُهُ مجازُ المصادر ، إلا أنها المصادر التي يُؤمَرُ بها (١) ؛ نحو :

(١) عن أي شيء عدل فعال في الأمر ؟

ظاهر كلام المبرد هنا أنه معدول عن مصدر يدل على الأمر ، وكلامه في الكامل ج ٤

ص ٢٠٦ يشهد لذلك أيضاً قال :

ضَرْبًا زِيدًا ؛ كما قال الله عز وجل : (فَإِذَا لَمِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرُّقَابِ) (١) إِلَّا أَنْ
المصدر مقدر مؤنثا علما لهذا المعنى : وذلك نحو قوله :

• تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا (٢) •

إنما المعنى : اتركها إلا أنه اسم مؤنث موقوف الآخر محرك بالكسر ، لالتقاء الساكنين ؛
وحركته الكسر لما أذكره لك إن شاء الله ، ومن ذلك قوله :

= « نحو نزال يا فتى ومعناه : انزل ، وكذلك تراك زيدا ، أى : اتركه فهما معدولان عن
المشاركة ، والمنازلة » •

وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن لفظ فعل الأمر قال ج ٢ ص ٣٧ : « فالحذ فى جميع
هذا افعال ، ولكنه معدول عن حده ٠٠ »

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٧١ - ٧٢ : « واعلم أن مذهب النحاة أن فـسـأل هذه
معدولة عن الأمر الفعلى المبالغة ، وهذه الصيغة للمبالغة فى الأمر كفعال وفعال مبالغة فاعل ٠٠
والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والأصل
فى كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذًا من استقراء كلامهم • فكيف خرج الفعل
بالمعدل من الفعلية الى الاسمية ؟ ٠٠٠ »

وفى أمالي الشجرى ج ٢ ص ١١٠ « كنزال ، ونظار ، ومناع ، وحذار ، وتراك ، ودراك
هذه معدولة عن انزل ، وانظر ، وامنع واحذر ، واترك ، وادرك » •
(١) سورة محمد عليه السلام : ٤ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ١٢٧ على أن (تراك) اسم فـعـل أمر
متعد ، كما استشهد به المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على ذلك أيضا •
وتماهه : ألا ترى الموت لدى أوراكها

كانوا فى الجاهلية اذا غنموا الغنيمة ، فلحقها أربابها قالوا للسابقين :
تراكها من ابل تراكها ، أى : خلوا عنها ، فيقول السابقون :
أما ترى الموت على أوراكها ، أى ماخيرها : أى انا نحميها وبعضهم يقول :
مناعها من ابل مناعها •
فيجاب بقولهم : أما ترى الموت لدى أربابها • يعنون أئناءها •
وقال يعقوب بن السكيت : أغير على ابل قوم من العرب ، فلحق أصحاب الابل ، فجعلوا لا
يدنو منهم أحد الا قتلوه ، فقال الذين أغاروا على الابل :

تراكها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها
فقال أصحاب الابل :

مناعها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها

ولابن الشجرى تفسير آخر انظره فى أماليه ج ٢ ص ١١١ •
ونسب البيت الى طفيل بن يزيد الحارثى انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ والضمير فى تراكها
مفسر بالتمييز المجزور بمن بعده •

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا (١)

وقال آخر :

* حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ (٢) *

وقال آخر :

* نَظَّارَكِي أَرْكَبُهُ نَظَّارٍ (٣) *

ويدلُّك على تأنُّيْته قولُ زُهَيْرٍ :

وَلَكِنِّمَ حَشُوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيْتَ نَزَالٍ وَكُجِّ فِي الدُّعْرِ (٤)

(١) استشهد به سيبويه أيضا لما من ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ٣٦

الأرباع : جمع ربع وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع . وأولاد الإبل تتبمها ، ويجوز أن يريد بالأرباع جمع ربع وهو المنسزل يعني : اقتتلوا في المواضع التي فيها الإبل انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١١١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٣٧ على أن حذار اسم فعل أمر .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ .

والمعنى : أحذروا من رماحنا عند اللقاء .

ونسب البيت الى أبي النجم سيبويه والأعلم وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ ، ومجالس

تلعب ص ٥٦١ وبعده :

حتى يصبر الليل كالنهار أو تجعلوا دونكم وبار

ونسب في اللسان (حذر) الى أبي النجم وذكر بعده :

وهو في معجم المقاييس ج ٢ ص ٣٧ غير منسوب .

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ٢ ص ٣٧ . وكذلك المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ .

ورواية المقتضب والكامل : أركبه بهاء الغائب ورواية سيبويه : أركبها وكذلك في المخصص

٦٣/١٧

والبيت لرؤية وليس في ديوانه .

ومن نسب الشعر في الكامل جعل هذا لأبي النجم وذلك لرؤية .

وفي أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ : أراد بقوله : نظائر أنظر بفتح الهمزة وكسر الظاء ،

وليس من نظر العين ، وإنما المراد به الانتظار .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٧ ثم قال : وحرك آخره ، لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ،

وحرك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤنث به تقول : انك ذاهبة ، وأنت ذاهبة ، وتقول : هاتى هذا

للجارية ، وتقول : هذى أمة الله ، واضربى إذا أردت المؤنث وإنما الكسرة من الياء .

كذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٤٠٦ على تأنُّيْته فعال المعدول .

جعل لايس الدرع حشوا لها ، لاشتمالها عليه ، كما يشتمل الإناء على ما فيه وهو العامل

في إذا ، لأنه بمعنى لايس ، وقيل : متعلق بنعم لما فيه من معنى الثناء .

ومعنى دعاء الأبطال بعضهم بعضا بنزال : أن الحرب إذا اشتدت بهم ، وتزاحموا ، فلم

يمكنهم التطامن بالرمح تداعسوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف .

ومعنى لج في الذعر : تتابع الناس في الفرع وهو من اللجاج ، وهو التماذى فيه .

فقَالَ: دُعِيَتْ . وقال زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنَّ سَيْفِي كَرِيهَةٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالَ (١)

وأما ما كان اسماً لمصدر غير مأمور به فنحو قوله :

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً وَالخَيْلُ تَعَلُّوْ بِالصَّعِيدِ بَدَادٍ (٢)

وقرأ القراء : (فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ (٣)

= والبيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان وهي في ديوانه ص ٨٦ - ٩٥ ، ومختارات ابن الشجري ج ٢ ص ٩ - ١٠

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤ - ٦٥ وشواهد الشافية ص ٢٣٠ وأمالى الشجري ج ٢ ص ١١١ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ ، واصلاح المنطق ص ٣٣٦ .

(١) استشهد به في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على تانيت (نزال) ، كما ذكره مع بيت آخر في ج ٣ ص ٩ .

ويريد أبناء سلامة بن سعد بن مالك من بنى أسد وكان زيد يكثر الاغارة عليهم وانظر أمال الشجري ج ٢ ص ١١١ والشعر لزيد الخيل وجاء تانيت (نزال) أيضا في قول الشاعر :

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَمْ تُضِرَّهُ غَدَاةَ الرَّوْعِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالَ

يريد فرسا أثرها على عياله ونفسه ، فوجده فيها يوم الروع ، أى أعطته قوة ونشاطا بما أعطها وآثرها .

وانظر شرح الأنباري للمفضليات ص ٣٤٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٩ على أن (بداد) مصدر معدول مؤنث ، وقال الأعمى : (بداد) اسم للتبديد معدول عن مؤنث كأنه سعى التبديد بدة ، ثم عدلها الى بداد .

وفى ابن يعيش ج ٤ ص ٥٤ ، أى : بددا بمعنى متبذدة فهو مصدر فى معنى اسم الفاعل كقولهم : عدل بمعنى عادل .
واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبذدة ، أى : متفرقة فهو حال .

قال البغدادي فى الخزانة : وصنيع الشارح أحسن فان الحال نادر وقوعها معرفة .

المحلق (بتشديد اللام المفتوحة) سمة ابل بنى زرارة .

وقال ابن السيد : المحلق : ابل موسومة بالحلق على وجهها .

وقال ابن الشجري فى أماليه ج ٢ ص ١١٣ : أى من لبن النعم الذى عليه وسوم كأمثال الحلق

الصعيد : وجه الأرض ، وروى بالصفاح بالكسر : موضع .

ونسب البيت فى سيبويه للنسابة الجعدى .

ونسبه الأعمى للجعدى ثم قال : ويروى لابن الخرع .

وقال البغدادي « عوف بن الخرع (بفتح الخاء وكسر الراء) شاعر جاهلى وهو عوف بن

عطية بن الخرع . . . وله ديوان صغير وهو عندى » .

وانظر قصة هذا الشعر فى الخزانة ج ٣ ص ٨٠ - ٨٣ .

واللسان (بدد ، وحلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٣) فى البحر المحيط ج ٦ ص ٢٧٥ : قرأ الجمهور : لا مساس بفتح السين والميم المكسورة .
ومساس مصدر ماس كقتال من قاتل ، وهو منفى بلا التى لنفى الجنس ، وهو نفى أريد به النهى ،
أى : لا تمسنى ، ولا أمسك .

فإن قال قائل: ما بالنا لا نجد أكثر المصادر إلا مُدَكَّرًا . وهذا إنما هو معدول عما لا نجد التانيث في لفظه .

قيل له: قد وجدتم في المصادر مؤنثا كثيرا ، كقولك: أردت إرادة ، واستخرت استخارة ؛ وقالت مقاتلة .

• • •

وكلُّ مصدر تريد به المرة الواحدة فلا بدَّ من دخول الهاء فيه ، نحو : جلست جلسة واحدة وركبت ركبة ، وإنما هذا معدول عن مصدر مؤنث كنحو ما ذكرت لك .
والدليل على ذلك أن المذكر من المصادر ، وغيرها الذي هو على هذا الوزن مصروف مُتصَرِّفٌ ؛
نحو : ذهبت ذهابا ، ولقيته لقاءً / وأنه لما أراد المكسور قال : دُعَيْتُ نَزَالِ .

٣
٣٢٨

• • •

وأما ما كان نعنا غالبا فمنه قوله :

لَحِقَتْ حَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرَبَ الرَّقَابِ ، وَلَا يَهُمُّ الْمَغْمُ (٢)
يريد : المنية ؛ كما قال مهلهل :

= وقرأ الحسن ، وأبو حيوة وابن أبي عبلة وفتح الميم وكسر السين ، فقال صاحب اللوامع هو على صورة نزال ، ونظار من أسماء الأفعال بمعنى انزل ، وانظر ، فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف ، ولا تدخل عليها (لا) النافية التي تنصب التكرات ، نحو : لا مال لك لكنه فيه نفى الفعل فتقديره : لا يكن منك مساس ، ولا أقول مساس ومعناه : النهي .

وظاهر هذا أن مساس اسم فعل .

وقال الزمخشري : لا مساس بوزن فجار . . . وهي أعلام للمسة . . .

وقال ابن عطية : هو معدول عن المصدر كفجار ونحوه .

وهذه القراءة من الشواذ انظر ابن خالويه ص ٨٩ .

(١) وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٩ « تقول العرب : أنت لا مساس ومعناه : لا تمسني ، ولا أمسك ، فهذا معدول عن مؤنث وأن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه بداد وأخوانها ونحو ذا في كلامهم .

ألا تراهم قالوا : ملامح ومشابه وليال ، فجاء جمعه على حد ما لم يستعمل في الكلام . لا يقولون ملامحة ولا ليلة ونحو ذا كثير .

وفي الأصل للمقتضب : في التانيث .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن (حلاق) معدولة عن الوصف وهو الحالقة . قال : وإنما يريد بذلك المنية ، لأنها تحلق

وقال المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ : ومنها أن يكون صفة غالبية تحل محل الاسم ، نحو قولهم للضبع : جعار يا فتى وللمنية : حسلاق يا فتى ، لأنها حالقة ، والدليل على التانيث بمد ما ذكرنا قوله : لحقت حلاق . . .

وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ١١٤ : الأكساء جمع كساء : وهو آخر الشيء وعقبه =

ما أَرْجَى العَيْشَ بَعْدَ نَدَامِهِ كَلَّمَهُمْ قَدْ سَقُوا بِكَأْسِ حَلَاقٍ (١)

وإنما هذا نعت غالب نظير قوله :

ونابغة الجعدي بالرملي بيته عليه صفيح من تراب منضد (٢)

وإنما النابغة نعت في الأصل ، ولكنه غلب حتى صار اسما

وأما ما كان اسما علما نحو : حذام ، وقطام ، ورقاش - فإن العرب تختلف فيه :
فأما أهل الحجاز (٣) فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل ؛ لأنه مؤنث معدول . وإنما أضله

حاذمة ، وراقشة ، وقاطمة .

ففعال في المؤنث نظير (فعل) في المذكر .

- ولا يهم المغنم : أراد أنهم انما قصدوا الأنفس دون الأموال
- وضرب الرقاب : من اضافة المصدر الى المفعول
- ونسب البيت ابن برى للاخزم بن قارب الطائي
- وقيل : هو للمقعد بن عمرو ، انظر اللسان (حلق) .
- وابن يعيش ج ٤ ص ٥٩ والمخصص ج ١٧ ص ٦٤

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٨ على أن حلاق معدول عن حالقة .
وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ١١٤ « الحالقة نعت غالب ، أى : غلب على الاسمية ،
فاختص بالنية » .

والبيت للمهلل بن ربيعة من قصيدة ذكرها العيني ج ٤ ص ٢١٢ وذكر قصتها وهو في
اللسان (حلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على أن النابغة اسم علم لم يقصد به قصد الصفة
الفأية ، فتلزمه الألف واللام ، وإنما قصد به قصد الاعلام المختصة ، نحو : زيد وعمرو .

- ورواية العجز في سيبويه : عليه تراب من صفيح موضع .
- وقال الأعلام : ويروي : عليه صفيح من تراب وجندل .
- يصف موت النابغة الجعدي ودقته بالرمل ووضع التراب والحجارة عليه .
- والصفيح : الحجارة العريضة .

والبيت غير منسوب وانظر اللسان (نبح) وروايته كرواية سيبويه ورواية أمالي الشجري
ج ٢ ص ١١٤ : كرواية المقتضب .

والصحيح أن البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي ذكرها البغدادي في الخزانة ج ٢
ص ١١٦ - ١١٧ وسيأتي منها بيت آخر ذكره البرد في المقتضب والكامل وجعل قافيته
دالية أيضا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ : « وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ، ورأوا ذلك البناء
على حاله لم يفيروه ، لأن البناء واحد ، وهوها هنا اسم لمؤنث ، كما كان ثم اسما لمؤنث
وهوها هنا معرفة ، كما كان ثم . ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وان لم يكن مثله في
جميع الأشياء » .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٠٩ - ٢١١ .

ألا ترى أنك تقول للرجل : يا فُسْقُ . يا لُكْعُ ، وللمرأة : يا فَسَاقِ . يالكاعِ . فلما كان
المذكر معدولا عما ينصرف عدل إلى ما لا ينصرف .

ولما كان المؤنث معدولا / عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يُعرب ؛ لأنه ليس بعد ما لا ينصرف
إذ كان ناقصا منه التنوينُ إلا ما ينزع منه الإعراب^(١) ؛ لأنَّ الحركة والتنوين حَقُّ الأسماء ،
فإذا أذهب العدلُ التنوينَ لعلَّه أذهبَ الحركةَ لعلتَيْن .

واختير له الكسر ؛ لأنه كان معدولا عما فيه علامة التانيث ، فعدل إلى ما فيه تلك العلامة ؛
لأنَّ الكسر من علامات التانيث . ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إِنَّكِ فاعلة ، وَأَنْتِ فَعَلتِ ،
وَأَنْتِ تَفْعَلين ؛ لأنَّ الكسرة من نوع الباء ؛ فلذلك أزمته الكسرة^(٢) .

فإن نكّرت شيئا من هذا أعربتة وصرفته ، فقلت : رأيت قطامَ . وقَطَامًا أُخْرَى^(٣) .
ولو سميت به مذكرا أعربتة ولم تصرفه ؛ لأنَّك لا تصرف المذكر إذا سميت بمؤنث على
أربعة فصاعدا^(٤) فإنما هو بمنزلة رجل سميته عقربا ، وعناقا . تقول : هذا حَدَامٌ قد جاء ،
وقَطَامٌ يا فتى ، وهذا حَدَامٌ آخر .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنه لم يلزم الكسر للتانيث ، ولو كان للتانيث لكان هذا في عقرب
وعناق ، ولكنه للمعنى ، فإذا نقلته إلى المذكر زال المانع منه ، / وجري مَجْرَى مؤنث سميت به
مذكرا كما لم يُعدَّل .

(١) مما انفرد به المبرد في أسباب البناء قوله : ليس وراء منع الصرف الا البناء ، فتوالى
اهل يوجب البناء عنده . وقد رد عليه ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١١٥ والرضي في
شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤ . وابن جنى في الخصائص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ .
(٢) انظر تعليق رقم ٤ من ص ٣٧٠ والكامل ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « واذا كان جميع هذا نكرة انصرف ، كما ينصرف عمر في
النكرة ، لان هذا لا يجيء معدولا عن نكرة » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان
منه بالراء وغير ذلك اذا كان شيء منه اسما لمذكر لم ينجر ابدا ، وكان المذكر في هذا بمنزلة
اذا سمى بعناق ، لان هذا البناء لا يجيء معدولا عن مذكر ، فيشبه به . تقول : هذا حَدَام
وزابت حَدَام قبل ، ومررت بحَدَام قبل . سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه . »

ومن العرب من يصرف رقاش ، وغلاب فاذا سمى به مذكرا لا يضعه على التانيث بل
يجعله اسما مذكرا كأنه سمى رجلا بصباح ، .
وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١١ .

وأما بنو تميم (١) فلا يكسرون اسم امرأة ، ولكنهم يُجرونه مُجرى غيره من المؤنث ؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العَدْل ، والدليل على ذلك أنهم إذا أرادوا العَدْل قالوا : يافساقِ أقبلي ويا خبثاتِ أقبلي ، لأن هذا لا يكون إلا معدولا .

وما كان في آخره راءٌ من هذا الباب فإن بنى تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز . وذلك أنهم يريدون إجنّاح الألف ، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة (٢) وهذا مبين في باب الإمالة .

فتقول للضَّبُع : هذه جَعارٍ فاعلم . وإنما جَعارٍ نعتٌ غالب ، فصار اسما للضَّبُع . فمن ذلك قوله :

فقلتُ لها عَيْثِي جَعارٍ وجَرِّري بِلِحْمِ امرئٍ لِمَ يَشْهَدِ اليَوْمَ ناصِرُهُ (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ « فإن بنى تميم ترفعه وتنصبه ، وتجريه مجرى اسم لا يتصرف ، وهو القياس ؛ لأن هذا لم يكن اسما علما ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعال محدودا عنه وذلك الفعل (افعل) لأن فعال لا يتغير عن الكسر ، كما أن افعل لا يتغير عن حالة واحدة ، فإذا جعلت (افعل) اسما للرجل أو امرأة تغير ، وصار في الأسماء فينبغي لفعال التي هي معدولة عن افعل أن تكون بمنزلة بل هي أقوى ، وذلك أن (فعال) اسم للفعل ، فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو مثله والفعل إذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو منه أبعد . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ « فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ، كما اتفقوا في يرى . والحجازية هي اللغة الأولى القدمى ، فزعم الخليل أن اجنّاح الألف أخف عليهم يعنى الإمالة ليكون العمل من وجه واحد ، فكروا ترك الخفة ، وعلّموا أنهم ان كسروا الراء وصلوا إلى ذلك وأنهم ان رفعوا لم يصلوا . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن جمار اسم للضبُع المعدول عن الجاعرة . وفي أمال الشجرى ج ٢ ص ١١٣ (جمار) اسم لها خاصة مأخوذ من الجمر وهو ذو بطنها وبطن الذئب والكلب ، وخصوها بهذا الاسم دونها لكثرة جمرها . وفي مقاييس اللغة ج ١ ص ٤٦٣ (جمر) الجيم والعين والراء أصلان . فالأول ذو البطن . ومعنى « عيشى » : أفسدى ، والهيث : أشد الفساد ، وفي اللسان : يقال للضبُع : تيسى أو عيشى .

وهو يضرب مثلا لمن ظفر به عدوه ، ولم يكن يطمع فيه قبل ونسب البيت في سيبويه إلى النابغة الجعدى وكذلك نسبة الأعمى والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

ويقول الشيخ الشنقيطى : الصواب أن قائله أبو صالح عبد الله بن خازم الصحابى . وهو فى اللسان (جمر) غير منسوب .

ومنهم من يُجْرِي الرَاءَ مُجْرَى غَيْرِهَا ، وَيَمْضَى عَلَى قِيَاسِهِ الْأَوَّلِ (١) . فمن ذلك قوله :

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ عَنُوءَ وَبَارُ (٢)

والقوافي مرفوعة .

• • •

ومن المعدول : أُخْر . وَسَحْر ، وَعَدَلَهُمَا / مُخْتَلِف .

فَأَمَّا (أُخْر) فَلَوْلَا الْعَدْلُ انصرفت ؛ لِأَنَّهَا جَمْعُ أُخْرِي . فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزَلَةِ الظُّلْمِ ، وَالنُّقْبِ ، وَالخُفْرِ ، وَمِثْلَهَا تَمَّا هُوَ عَلَى وَزْنِهَا : الْكُبْرَى وَالْكَبِيرُ ، وَالصُّغْرَى وَالصُّغَرُ . فَبَابُ فُعْلَى فِي الْجَمْعِ كِبَابُ فُعْلَةٍ نَحْوُ : الظُّلْمَةِ وَالظُّلْمِ ، وَالْعُرْفَةِ وَالْعُرْفِ .

وَإِنَّمَا اسْتَوِيَا فِي الْجَمْعِ ؛ لِاسْتَوَاءِ الْوِزْنِ ، وَأَنَّ آخِرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَامَةُ التَّنَائِيثِ ، فَإِنَّمَا عُدِلَتْ أُخْرٌ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنْ حَيْثُ أَذْكَرَهُ لَكَ :

(١) فِي سَبْيُوتِيَّةٍ ج ٢ ص ٤١ « وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعُ وَتَنْصِبُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ الرَّاءُ » .

(٢) اسْتَشْهَدُ بِهِ سَبْيُوتِيَّةٌ ج ٢ ص ٤١ عَلَى مَنْعِ صَرْفِ وَبَارٍ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ فِي الْمُخْتَمِمْ

بِالرَّاءِ .

الْبَيْتِ لِلْأَعْشِيِّ وَهُوَ مِنْ بَنِي قَيْسٍ وَمَنْزِلُهُ بِالْبَيْمَامَةِ وَبِهَا بَنُو تَمِيمٍ .
قَالَ الْأَعْلَمُ : وَبَارٌ : اسْمُ أُمَّةٍ قَدِيمَةٍ مِنَ الْعَرَبِ الْعَارَبِيَّةِ هَلَكَتْ وَانْقَطَعَتْ كَهَلَاكِ عَادٍ وَثَمُودٍ
وَقَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ج ٢ ص ١١٥ : وَبَارٌ : اسْمُ أَقْلِيمٍ تَسْكُنُهُ الْجِنُّ مَسْخُ أَهْلِهِ
وَقَالَ ابْنُ يَمِينٍ ج ٤ ص ٦٥ وَبَارٌ : مَوْضِعٌ

وَقَالَ السَّهِيلِيُّ فِي الرُّوضِ الْأَنْفِ ج ١ ص ١٤ وَبَارٌ : أُمَّةٌ هَلَكَتْ فِي الرَّمْلِ . . .
وَأَنْظُرْ مَجْمَعَ الْبِلْدَانِ ج ٥ ص ٣٥٦ - ٣٥٨ وَاللِّسَانَ (وَبَر) وَجَمَهْرَةَ أَنْسَابِ الْعَرَبِ

ص ٤٦٢ .

وَفِي الْمَعْنَى ج ٤ ص ٣٥٩ « جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ اللَّفْتَيْنِ :

أَحَدَاهُمَا هِيَ الْبِنَاءُ عَلَى الْكسْرِ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : عَلَى وَبَارٍ

وَالْأُخْرَى هِيَ الْاِعْرَابُ كَالْعَرَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : جَهْرَةَ وَبَارٍ

وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ : وَيَحْتَمَلُ وَجْهًا آخَرَ مِنَ الْاِعْرَابِ فَلَا يَكُونُ جَمْعًا بَيْنَ اللَّفْتَيْنِ بَلْ يَكُونُ بِنَاءً
وَيَكُونُ (وَبَارُوا) فِعْلًا مَاضِيًا ، لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الدَّهْرَ أَهْلَكَ أَهْلَ وَبَارٍ ، وَلَا يَرِيدُ بِذَلِكَ الْمَكَانَ إِنَّمَا الْمُرَادُ
أَهْلَهُ فَأَعَادَ الضَّمِيرَ فِي هَلَكْتَ مَوْثِقًا عَلَى وَبَارٍ مَرَاعَاةً لِلْفِظِ وَبَارٍ ، ثُمَّ أَعَادَ الضَّمِيرَ جَمْعًا عَلَى
الْأَهْلِ الْمَحذُوفِ ، أَي : وَبَارٍ أَهْلَهَا أَي هَلَكُوا عَلَى جِهَةِ التَّكْيِيدِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، .

وَعَنُوءٌ : نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لِلْأَعْشِيِّ فِي دِيْوَانِهِ ص ٢٨١ - ٢٨٣

وَهُوَ فِي الْمَخْصَصِ ج ١٧ ص ٦٧

وذلك أن (أَفْعَلَ) الذى معه من كذا وكذا ، لا يكون إلا موصولا بمن ، أو تلمحقه الألف واللام ؛ نحو قولك : هذا أَفْضَلُ منك ، وهذا الأَفْضَلُ ، وهذه الفُضْلَى ، وهذه الأولى ، وهذه الكبرى . فتأنيث الأَفْعَلَ الفُعْلَى من هذا الباب ، فكان حَدُّ (آخَرَ) أن يكون معه (من) نحو قولك جاءنى زيد ورجل آخر . وإنما كان أَصْلُهُ آخر منه ؛ كما تقول : أكبر منه ، وأصغر منه . فلما كان لفظ آخر يُغْنَى عن (مِنْ) لما فيه من البيان أنه رجل معه .

وكذلك : ضربت رجلا آخر : قد بيّنت أنه ليس بالأول استغناء عن (مِنْ) بمعناه .

٣
٣٣٢ / فكان معدولا عن الألف واللام خارجا عن بابهِ ، فكان مؤنثه كذلك فقلت : جاتنى امرأة أخرى ، ولا يجوز جاتنى امرأة صُغْرَى ولا كُبْرَى ، إلا أن يقول : الصغرى أو الكبرى ، أو تقول : أصغر منك أو أكبر ، فلما جمعناها فقلنا : (أخر) كانت معدولة عن الألف واللام (١) ؛ فذلك الذى منعها الضرف . قال الله عز وجل : (وَأَخْرَجْنَا مُتَشَابِهَاتٍ) (٢) وقال : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) .

فإن سميت به (٤) رجلا فهى منصرفة فى قول الأَخْفَش ومن قال به . لأنه يصرف أحمر إذا كان زكرة اسم رجل ؛ لأنه قد زال عنه الوصف ، وكذلك هذا قد زال عنه العَدْل ، وصار بمنزلة أصغر لو يسمى به رجلا .

وسبويه يرى أنه على عدله (٥) ولكل مذهب قوى يطول الكلام بشرحه ، وفيما ذكرنا كفاية

إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ « قلت : فما بال آخر لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟

فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأهلها ، وإنما هى بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة . ألا ترى أنك لا تقول : نسوة صفر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول : هؤلاء قوم أصغر ، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لكع حين أرادوا : يالكع ، وفسق حين أرادوا : يا فسق . »

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦-٣٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٩٩ وأمال الشجرى

ج ٢ ص ١٠٨ والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ والأشباه ج ٤ ص ١٥٥ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) هكذا بالأصل . راعى اللفظ ثم المعنى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ - ١٥ : « فإن حقرت آخر أسم رجل صرفته ، لأن فعيلا لا يكون بناء لمحدود عن وجهه ، فلما حقرت غيرت البناء الذى جاء محدودا عن وجهه . »

فَأَمَّا (سَحَرَ) فَإِنَّهُ مَعْدُولٌ - إِذَا أَرَدْتَ بِهِ يَوْمَكَ - عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ (١) ، فَإِنْ أَرَدْتَ سَحْرًا مِنْ الْأَسْحَارِ صَرَفْتَهُ لِأَنَّهُ [غَيْرًا] مَعْدُولٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : جَاعَتِي زَيْدٌ لَيْلَةً سَحْرًا . وَقَمْتُ مَرَّةً سَحْرًا . وَكُلُّ سَحْرٍ طَيْبٌ . فَهَذَا مِنْصَرَفٌ / فَتَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ : هَذَا السَّحْرُ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ . وَجَنَّتَكَ فِي أَعْلَى السَّحْرِ وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ) (٢) .

فَأَمَّا فِي يَوْمِكَ فَإِنَّهُ غَلِبَ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ ؛ كَمَا غَلِبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ بَنِيهِ . وَكَمَا غَلِبَ الوَصْفُ فِي قَوْلِكَ : النَّابِغَةُ فَصَارَ كَالِاسْمِ اللَّازِمِ . فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ أَمْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ كَمَا أَمْتَنَعَ أُخْرَ فَقُلْتُ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحْرٌ يَا فَتَى ، وَلَمْ يَكُنْ مَتَمَكِّنًا فَتَرْفَعُهُ ، وَتَجْرِيهِ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ ؛ كَمَا تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَسِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ . فَامْتَنَعَ مِنَ التَّصْرِيفِ ؛ كَمَا أَمْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ .

فَإِنْ عَنَيْتَ الَّذِي هُوَ نَكْرَةٌ صَرَفْتَهُ وَصَرَفْتَهُ .

وَإِنْ صَغُرْتَ هَذَا الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةٌ صَرَفْتَهُ ؛ لِأَنَّ فَعِيلًا لَا يَكُونُ مَعْدُولًا . وَصَارَ كَتَصْغِيرِ عُمَرُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ بَابِ الْعَدْلِ (٣) ، وَلَكِنَّكَ لَا تَصْرِفُهُ فِي الرَّفْعِ . فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سُحَيْرٌ (٤) يَا فَتَى إِذَا عَنَيْتَ الْمَعْرِفَةَ .

وَلَمْ يَنْصَرَفْ إِذَا كَانَ مُكَبَّرًا مَعْدُولًا .

(١) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٤٣ « وَكَمَا تَرَكُوا صَرَفَ (سَحَرَ) طَرْفًا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُجْرورًا ، أَوْ مَرْفوعًا أَوْ مَنْصُوبًا غَيْرَ طَرْفٍ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً إِلَّا وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ يَكُونُ نَكْرَةً إِذَا أُخْرِجْنَا مِنْهُ ، فَلَمَّا صَارَ مَعْرِفَةً فِي الطَّرُوفِ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَاللَّامِ خَالَفَ التَّعْرِيفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَصَارَ مَعْدُولًا عِنْدَهُمْ ، كَمَا عَدَلَتْ أُخْرَ عِنْدَهُمْ ، فَتَرَكُوا صَرَفَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا تَرَكُوا صَرَفَ أَمْسٍ فِي الرَّفْعِ » .

وَانظُرْ أَمَالَ الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٢٥٠ وَابْنَ يَعِيشَ ج ٢ ص ٤١ وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣

(٢) الْقَمَرُ : ٣٤ .

(٣) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ١٤ « وَأَنْ حَقَرْتَهُ (عَمَرَ) صَرَفْتَهُ ، لِأَنَّ فَعِيلًا لَا يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ مَحْدُودًا عَنْ فَوَيْعِلَ وَأَشْبَاهِهِ ، كَمَا لَمْ يَقَعِ فَعَلُ نَكْرَةٍ مَحْدُودًا عَنْ عَامِرٍ » .

(٤) فِي شَرَحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧١ « وَمِنْ الْمَعْرَبَاتِ غَيْرِ الْمُتَصْرِفَةِ .. سَحَرَ ، وَسَحِيرٌ » .

فإن سميت به رجلا فلا / اختلاف في صرفه (١) .

فيقال لسيبويه : ما بالك صرفت هذا اسم رجل ، ولم تفعل مثل ذلك في باب آخر؟
فمن حجة من يحتج عنه أن يقول : إن آخر على وزن المعدول ، وعدل في باب النكرة ،
فلما امتنع في النكرة كان في المعرفة أولى .
وأما أنا فلا أرى الأمر فيهما إلا واحدا ، ينصرفان جميعا إذا كانا المذكر ، وترجع آخر إذا
فارقه العدل إلى باب صرد ونغر .

فأما غدوة فليست من هذا الباب ؛ لأنها بنيت اسما للوقت علما على خلاف بنائها وهي
نكرة .

تقول : هذه غداة طيبة ، وجئتك غداة يوم الأحد .

فإذا أردت الوقت بعينه قلت : جئتك اليوم غدوة يا فتى ، فهي ترفع وتنصب ، ولا تُصرف
لأنها معرفة (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ « وكذلك سحر اسم رجل تصرفه وهو في الرجل اقوى
لانه لا يقع ظرفا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ باب « باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف » .
اعلم أن غدوة ، وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين ، كما جعلوا أم حبين اسما
لدابة معرفة ، فمثل ذلك قول العرب : هذا يوم اثنين مباركا فيه ، وأنتك يوم اثنين مباركا
فيه . جعل اثنين اسما له معرفة ، كما تجعله اسما لرجل .

وزعم يونس عن أبي عمرو - وهو قوله أيضا وهو القياس - أنك إذا قلت : لقيته العام
الأول أو يوما من الأيام ، ثم قلت : غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر
العام الأول ، ولم تذكر الا المعرفة ، ولم تقل : يوما من الأيام . كأنك قلت : هذا الحين في
جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسما لهذا المعنى لم تنون ، وكذلك تقول العرب . .
وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتتك اليوم غدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة ، وزعم
أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه أو
في غده . ومثل ذلك قول الله - عز وجل - (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا) وهذا قول الخليل ،
وانظر ج ١ ص ١١٢ .

وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٣٤ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، ج ٢
ص ٢٥١ . والبحر المحيط ج ٤ ص ١٣٦ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٣ .

فأما (بُكْرَة) ففيها قولان :

قال قوم : نصرفها ؛ لأننا إذا أردنا بها يوما بعينه فهي نكرة ؛ لأن لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد .

وقال قوم : لا نصرفها ؛ لأنها في معنى غدوة ؛ كما أنك تجرى كلهم مجرى أجمعين فتجربه على المضمر وإن كان (كلهم) قد يكون اسما وإن لم يكن جيدا (١) نحو قولك : رأيت كلهم ، / ومررت بكلهم . ولكن لما أشبهتها في العموم ، وأجريت مجراها على المضمر ، فقلت : إن قولك في الدار كلهم ، كما تقول : أجمعون : وكما فتحت « يذر » وليس فيها حرف من حروف الحلق ؛ لأنها في معنى يدع . وكلا القولين مذهب ، والقائل فيها مخير ، أعنى في جعل بكرة إذا أردت يومك - نكرة إن شئت ، ومعرفة إن شئت .

ومن المعدول قولهم : مثنى ، وثلاث ، ورباع (٢) ، وكذلك ما بعده (٣) .

وإن شئت جعلت مكان مثنى ثناء يا فتى حتى يكون على وزن رباع وثلاث . وكذلك

(١) في شرح الأسموني للالفية ج ٢ ص ٢٩٤ : « لا يلى العامل شيء من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعا وعمامة مطلقا ، فتقول :

القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ « وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة آخر إنما حده : واحدا واحدا ، واثنين اثنين ، فجاء محدودا عن وجهه ، فتركه صرفه .

قلت : افتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ، لأنه نكرة يوصف به نكرة . . .

(٣) ظاهر هذه العبارة يفيد أن المبرد يقيس فعال ومفعل الى العشرة .

وكذلك نسب اليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٦ قال :

« وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى أربعة اتفاقا وجاء فعال من العشرة في قول الكميت :

ولم يَسْتَرْ بِثَوِكَ حَتَّى
رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عَشَارًا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة ، نحو : خماس ومخمس ، سداس ومسدس والسماع مفقود . . . بلى ، يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يائى النسب نحو : الخماسى والسداسى . . .

وفي الخصائص ج ٣ ص ١٨١ : « ألا ترى أن فعلا أيضا مثال قد يؤلف العدل نحو :

أحاد وثناء وثلاث ورباع وكذلك الى عشارة ، والمذكر والمؤنث للابنبارى ص ٣٦٠ - ٣٢٦ باب ذكر المعدول عن جهته من عدد المذكر والمؤنث .

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والخزانة ج ١ ص ٨٢ .

أحاد ، وإن شئت قلت : مَوْحَدٌ ؛ كما قلت مثنى . قال الله عزَّ وجلَّ : (أُولُو أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(١) وقال عزَّ وجلَّ : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٢) .
 وقال الشاعر :

مَنْتَ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِ الْمَنَابِيَا أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرِ حَلَالِ^(٣)

وقال الآخر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أَيْسُهُ ذُنَابٌ تَبَغَى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ^(٤)

وتأويلُ العَدْلُ في هذا : أنه أراد واحدا واحدا ، واثنين اثنين .

ألا تراه يقول : (أُولُو أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) والعَدْلُ يُوجِبُ التَّكْثِيرَ ؛ كما أنَّ

يَا فُسْتُقُ مَبَالِغَةٌ فِي قَوْلِكَ : يَا فَاسِقُ وَكَذَلِكَ يَا لُكْعَمُ ، وَيَالْكَاعِ^(٥) .

(١) فاطر : ١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٥ . وقال لي : قال أبو عمرو (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) صفة كانك قلت أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة .
 وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٨ .

(٢) النساء ٣ والفاظ العدد أحوال في الآية . وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) منت بمعنى : قدرت واستشهد بالبيت ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ وروايته كرواية المقترض .

وذكر في اللسان (منى) برواية ... في الشهر الحلال وكذلك في المقصور والمسدود ص ١٠٢ .

وذكر في المخصص ج ١٧ ص ١٢٤ برواية :

أَحَمَّ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرِ حَلَالِ

ونقده الشنقيطي بقوله : لقد أخطأ علي بن سيده خطأ كبيرا في هذا البيت ، فبدل وغير أوله ، ونكر المعرفين آخره ، ثم رواه برواية اللسان .
 والبيت غير منسوب .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥ على أن مثنى وموحد صفة لذئاب كالأية المتقدمة .

والبيت لساعدة بن جؤية الهذلي من قصيدة رثاء في الديوان ص ٢٣٦ - ٢٤٢ وقبله :

ولو أنه إذ كان ما حم واقعا بجانب من يحفى ومن يتودد

يقول : لو أصابني هذا الرزء بجانب من يهتم لحالي لهان على وقعه ، ولكن الذي يعظم مصابي أن أهلى بواد لا أيس به إلا السباع التي تطلب الناس لتاكلهم اثنين اثنين . وواحدا واحدا . حذف جواب لو للعلم به .

وانظر الاقتضاب ص ٦٧ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٣٩٥ والمخصص ج ١٧

ص ١٢١ . وابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والمعنى ج ٤ ص ٣٥٠ - ٣٥١ والسيوطى ص ٣١٨ .

(٥) أقام الدليل على العدل في الفاظ العدد المحقق الرضى بقوله ج ١ ص ٣٦ :

وأما قولهم : الثلاثاء والأربعاء يريدون : الثالث والرابع . فليس بمعدول ؛ لأنَّ المعنى واحد ؛ وليس فيه تكثير ، ولكنَّه مشتقٌّ بمعنى اليوم كالعديل والعِدْل . والعديل : ما كان من الناس ، والعِدْل : ما كان من غير ذلك ، والمعنى في المعادلة سواء .

ألا ترى أنَّ الخميس مصروف فهذان دليلان ، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام ؛ كما يلزم النَّجْم ، والدَّبْران (١) ؛ لأنَّهما معرفة . وقد أبان ذلك الأحَد والاثْنان ؛ لأنَّه على وجهه .

وقد فسرت لك باب العِدْل لتتناول القياس من قُرْب ؛ وتميِّز بعضه من بعض إن شاء الله . ونظير العِدْل والعديل (٢) قولهم : امرأة ثَقَال ؛ ورَزَان . وتقول لما ثَقُل / وزنه : ثَقِيل ، ورزِين . إنَّما تريد في المرأة أنَّها متوقِّرة لازمة لموضعها ؛ فعلى هذا بناؤه إن شاء الله .

٣

٣٣١

« وأما ثلاث ، ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة . وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين .

ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءني القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا . فكان القياس في باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء ، والحاقا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد ثلاث غير مكررة لفظاً حكم بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيـل انه أصله » .

وانظر المذاهب في ذلك في البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ ، ج ٧ ص ٢٩٨ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « وقولهم النجم صار علماً للشربيا . فان أخرجت الألف واللام من النجم والصعق لم يصير معرفة » .

وأما الدبران ، والسماك ، والعيوق .. فانما يلزم الألف واللام « .

وأسماء أيام الأسبوع أعلام وتقدم حديثها ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « ولكن هذا بمنزلة العدل ، والعديل .

فالعديل : ما عادلك من الناس ، والعدل لا يكون الا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البنائين ليفصلوا بين المتاع وغيره .

ومثل ذلك بناء حصين ، وامرأة حصان فرقوا بين البناء والمرأة ، فانما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ اليه ، والمرأة محرزة لفرجها .

ومثل ذلك الرزِين من الحجارة والحديد . والمرأة رزان .

فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل في مجلسه ، فلم يخف . وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب . فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد ، وبنائهما مختلف فيكون أحد البنائين مختصا به شيء دون شيء ليفرقوا بينهما « .

هذا باب الأمثلة التي يُمثل بها أوزانُ الأسماء والأفعال

تقول : كلُّ (أفعلٍ) في الكلام يكون نعتا فغير مصروف ، وإن كان اسما انصرف .
فإن قال قائل : لم قلت ، كلُّ (أفعلٍ) يكون وصفا لا ينصرف ، وأنت قد صرفت (أفعلا)
هذه التي ذكرت أنها تكون وصفا ؟

قيل له : [أفعل] (١) ليس وصفا في الكلام مُستعملا وإنما هو مثال يُمثل به .

فإنما قلت : إذا كان هذا المثال وصفا لم ينصرف ، ولو كان هذا شيئا قد عُلِمَ وصفا لم
تصرفه ، ولم تقل : إذا كان وصفا، ولكن تقول : لأنه وصف ؛ كما تقول : كلُّ آدمٍ في
الكلام لا ينصرف ؛ لأنَّ (آدم) نعت مفهوم (٢) / وعلى هذا تقول : كلُّ أفعلٍ في الكلام تريد به

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ د باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف تقول : كل « أفعال »
يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل (أفعال) يكون اسما تصرفه في النكرة .

قلت : فكيف تصرفه وقد قلت : لا أصرفه ؟

قال : لأن هذا بناء يمثل به ، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجز ، فإن

كان اسما وليس بوصف جرى ، .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٥ « وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم من غير أن
يقع ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها إذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا
لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ، ورب . فقالوا : (فعلان) الذي مؤنثه فصلانة
منصرف ، فوصفوه بالمعرفة ، ونصبوا عنها الحال ، كقولهم : لا ينصرف أفعال صسفة ، ومنعوا
الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب آخر كثناء التانيث نحو فاعلة ، ووزن الفعل المعتبر
كأفعل ، أو الألف والنون الزيدتين كفعالان ..

وان نكرت هذه كلها بدخول كل ، أو رب ، أو من الاستفراقية ، أو غيرها من علامات

التنكير انصرفت ، نحو قولك : كل فعلان حاله كذا .

وان كان على وزن أقصى الجموع ، أو مع ألف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة .. ،

وانظر الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، وابن يعيش ج ١ ص ٣٩ .

الفِعْلُ فهو مفتوح ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلًا) مثال ، وليس بِفِعْلٍ معروف ، وموقعه بعد كَلٍّ وهو مفرد يدلُّك على أَنَّهُ اسم (١) .

ولكن لو قلت : كَلٌّ أَفْعَلٌ زَيْدٌ مفتوح ، لم يكن إِلَّا هَكَذَا ؛ لِأَنَّكَ قد رفعت به زيدا ، فأخلصته فِعْلًا ، ووقعت (كَلٌّ) عليه ؛ لِأَنَّهُ عامل ومعمول فيه ، فهو حكاية .

ونظير ذلك قولك : هذا رجل أَفْعَلٌ فاعلم ؛ فلا تصرف (أَفْعَلٌ) ؛ لِأَنَّكَ وضعته موضعَ النعت ؛ كما وَصَّعت الأول موضعَ الفعل . هذا قول الخليل وسيبويه (٢) .

وكان المازني يقول : هذا رجل أَفْعَلٌ ، فيصرف أَفْعَلًا هذا ، ويقول : لِأَنَّهُ ليس بنعت معلوم . وأما أَفْعَلٌ زَيْدٌ فيجعله فِعْلًا ؛ لِأَنَّهُ قد رفع زيدا به ، وهو مذهب .

وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

فإذا قلت (أَفْعَلٌ) إذا كان نعتا لم ينصرف (أَفْعَلٌ) لِأَنَّهُ معرفة وإنما بدأت به لذلك فكأنَّكَ قلت : هذا البناء إذا كان نعتا (٣) .

وتقول : كَلٌّ فَعْلَانٌ له فَعْلَى لا ينصرف وإن لم تكن له فَعْلَى فمصرف .

وإنما صرفت (فَعْلَانًا) هاهنا ؛ لِأَنَّهُ ليس بشيء معروف له (فَعْلَى) والقول فيه القول في الأول (٤) وعلى ذلك تقول : فَعْلَانٌ إذا كانت له فَعْلَى لم ينصرف ، فلا تصرف (فَعْلَانٌ) لِأَنَّهُ معرفة (٥) ؛ كما قلنا فيما قبله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ونظير ذلك قولك : كل فعل أردت به الفعـل نصب أبدا فإنما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وكان أفعل اسما » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « وتقول إذا قلت : هذا رجل أفعل لم ينصرف على حال ، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كل فعل زيد نصب أبدا ، لأنك مثلت به الفعل خاصة » .

(٣) في ابن يعيش ج ١ ص ٣٩ : « وتقول : أفعل إذا كان اسما نكرة فانه ينصرف ، فلا يتصرف (أفعل) هذا لأنه في موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان الممثل منصرفا نحو أفعل وأبدع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « ومثله كل فعلان كان صفة ، وكانت له فعل لم ينصرف ، وقولك : كانت له فعل ، وكان صفة يدللك على أنه مثال » .

(٥) في الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ : « وتقول : (فعلان) إذا كانت له (فعلى) فانه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف (فعلان) هذا ، لأنه علم لهذا الوزن بمنزلة حمدان ، وقحطان » .

وتقول : كلُّ فَعَلَى في الكلام فاصرفه ؛ لأنَّ هذا مثال ما ينصرف في النكرة . و (كلُّ) لا يقع بعدها إلا نكرة ، وإنما هو مثال حَبْنَطَى ، وَسَرَنْدِي ، وَسَبَنْدِي ، ونحوه (١) .

وتقول : كلُّ فَعَلَى في الكلام ، وفَعَلَى فلا ينصرف ؛ لأنَّ الألف للتأنيث ، وإن شئت قلت : كلُّ فَعَلَى في الكلام وفَعَلَى يا فتى ، فتصرفه ، لأنَّ هذا المثال للإلحاق يكون وللتأنيث . وإنما تمنعه أَلْفُه لا معناه ، فإن قدرتهما تقدير الملتحق انصرفنا ، وكانت كَمِعْزَى وأَرْطَى .

فإن قدرتهما تقدير التأنيث كانتا كَدَفَلَى ، وتَتْرَى تكون للأمرين جميعا ، والأجود التأنيث (٢)

وتقول : كلُّ (فَعَلَى) في الكلام لا ينصرف لأنَّ هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث / وهو باب جَبَلَى ، وبُهْمَى .

وكذلك كلُّ فَعَلَاءَ في الكلام لا ينصرف . هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث نحو : حمراء ، وصحراء (٣) .

(١) صرفت لأن ألف هذه الصيغة لا تكون الا للإلحاق والقاعدة : اذا تميئت الألف للتأنيث منع الصرف ، واذا تميئت للإلحاق وجب الصرف .
وإذا صلحت الألف للأمرين جاز الصرف وتركه وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٥ .
السرندي والسبندي : الجريء . والحبنطي : الغليظ البطن مع قصر .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ ، وتقول : كل (فعل) في الكلام أو فعل كانت الفها لغير التأنيث انصرف ، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف .
وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث .
قريء في السبعة بتنوين (تترى) ومنع صرفها كما تقدم ص ٣٢٨ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦ ، وتقول : كل (فَعَلَى) في الكلام لا ينصرف في الكلام البتة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث عن الألف الممدودة : « ما كان مكسور الأول أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا .

وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا .
فالمضموم الأول : نحو قولك : قوباء فاعلم وخشاء فاعلم ، فهذا ملحق بقسطنطاس وقرطاط من الثلاثة .

وما كان مكسور الأول ، نحو : علباء وأخوانه فملحق بسرحان وسرداح .
والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وصفت لك كنحو حمراء وصحراء . . ثم قال :
وما كان على فعل (بضم الفاء) فلم تكن ألفه أبدا الا للتأنيث .
الورقة (١٣٥) .
البهمي : نبت

وتقول : كلُّ فُعْلَاءٍ ، وفُعْلَاءٍ فمصرف لأنَّه مثال لا يكون إلا مُلْحَقًا مصروفًا في المعرفة النكرة . وذلك نحو عِلْبَاءٍ (١) ، وَحَرْبَاءٍ (٢) .
وأما فُعْلَاءٍ فنحو قولك : قُوبَاءٍ (٣) فاعلم : لأنَّه ملحق بفسطاط ؛ كما أنَّ عِلْبَاءٍ ملحق بـسرداح . فهذا يُبيِّن لك جميع هذه الأمثلة إن شاء الله .

-
- (١) العلباء : عرق في العنق .
(٢) الحرباء : ذكر أم حبين .
(٣) القوباء : بشر يظهر في الجسد .

تمَّ الجزء الثالث والحمد لله ربَّ العالمين ويتلوه في الجزء الرابع

من كتاب المقتضب :

هذا باب إيضاح الملحقة وتبيين الفصل بينها وبين غيرها .

• • •

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحَّحته في سنة سبع وأربعين وثلاثمائة وكتب الحسن

بن عبد الله السيرافي

• • •

كتب المهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلاثمائة .

فهرس أبواب الجزء الثالث من المقتضب

ص	
٥	هذا باب أن المفتوحة وتصرفها
٦	هذا باب الأفعال لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة ، والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة ، والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة
٧	هذا باب ما لحقته (إن) و(أن) الخفيفتان في الدعاء وما جرى مجراه
٩	هذا باب النونين : الثقيلة والخفيفة ، ومعرفة مواقعها من الأفعال
١١	هذا باب الوقوف على النونين : الخفيفة والثقيلة
١٧	هذا باب تغيير الأفعال للنونين : الخفيفة والثقيلة
١٩	هذا باب فعل الاثنين والجماعة من النساء في النون الثقيلة ، وامتناعهما من النون الخفيفة
٢٣	هذا باب ما لا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة وذلك ما كان يوضع موضع الفعل ، وليس يفعل
٢٥	هذا باب حروف التضعيف في الأفعال ، والمعتلة من ذوات الياء والواو في النونين
٢٦	هذا باب (أما) و(إما)
٢٧	هذا باب مذ ، ومنذ
٣٠	هذا باب التبيين والتمييز
٣٢	هذا باب التثنية على استقصائها صحيحها ومعتلها
٣٩	هذا باب الإمالة
٤٢	هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية ، أو زائدة
٤٥	هذا باب الحروف التي تمنع الإمالة
٤٦	هذا باب الراء في الإمالة
٤٨	هذا باب ما يمال وينصب من الأسماء غير المتمكنة والحروف
٥٢	هذا باب (كم)
٥٥	

- ٦٤ هذا باب مسائل (كم) في الخبر والاستفهام
 هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة ، وهي مختلفة المذاهب والتقدير ، مجتمعة
- ٦٨ في المقاربة
- ٧٦ هذا باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب (لولا)
- ٧٩ هذا باب المقصور ، والممدود
- ٨٩ هذا باب الابتداء ، وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام)
- ٩١ هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول
- ٩٣ هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين ، ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت
- ٩٥ هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر
- ٩٧ هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وإسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد
- ١٠٢ هذا باب الإخبار عن الظروف والمصادر
- ١١١ هذا باب الإخبار عن البدل
- ١١٢ هذا باب الإخبار في باب الفعلين المحطوف أحدهما على الآخر
- ١٢٧ هذا باب الإخبار في قول أبي عثمان المازني عن هذا الباب الذي مضى
 هذا باب من (الذي ، والتي) ألقه النحويون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي) وأكثروا
- ١٣٠ في ذلك
- ١٣٣ هذا باب الإضافة ، وهو باب النسب
- ١٣٥ هذا باب النسب إلى كل اسم قبل آخره ياء مشددة
- ١٣٦ هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما آخره حرف لين
- ١٤٠ هذا باب الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره ياء مشددة ، والأخيرة لام الفعل
- ١٤١ هذا باب النسب إلى المضاف من الأسماء
- ١٤٣ هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا
- ١٤٤ هذا باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب
- ١٤٧ هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف ، والرابعة ألف مقصورة

ص	
١٥٠	هذا باب النسب إلى الجماعة
١٥٢	هذا باب النسب إلى كل اسم على حرفين
١٥٦	هذا باب ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الفاء
١٦٠	هذا باب النسبة إلى التثنية والجمع
١٦١	هذا باب ما يبنى عليه الاسم لعنى الصناعة ؛ لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء
١٦٦	هذا باب المحذوف والمزيد فيه ، وتفسير ما أوجب ذلك فيهما
١٧١	هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى
	هذا باب الاسم الذي تلحقه صوتا أعجميا ؛ نحو : عمرويه ، وحمرويه ، وما أشبهه ،
١٨١	والاختلاف في هيهات ، وذية وذيت ، وكية وكيت
١٨٥	هذا باب الأسماء واختلاف مخارجها
١٨٧	هذا باب مخارج الأفعال ، واختلاف أحوالها وهي عشرة أسماء
١٩١	هذا باب الصلة والموصول في مسائله فأما أصوله فقد ذكرناها
٢٠٢	هذا باب ما جرى مجرى الفعل ، وليس بفعل ولا مصدر
	هذا باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء
٢٠٨	المدعوى بها من غير المصادر ؛ نحو : تريبا وجدلا وما أشبه ذلك
٢١٢	هذا باب (إيّاك) في الأمر
٢١٧	هذا باب ما جرى مجرى المصادر ، وليس بمتصرف من فعل
٢٢٨	هذا باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة
٢٣٣	هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا
٢٣٦	هذا باب الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالا
	هذا باب الأسماء الموضوعة في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك أو أريد بها التوكيد جرت على
٢٣٩	ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين
٢٤٨	هذا باب مسائل (أفعل) مستقصاة بعد ما ذكرنا من أصوله
٢٥٥	هذا باب من التسمير

- هذا باب ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتاً ... ٢٥٨
- هذا باب ما يجوز لك فيه النعت والحال ... ٢٦١
- هذا باب المصادر التي تشركها أسماء الفاعلين ، ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا ومعها دليل من مشاهدة ، فهي منصوبة على ذلك خيراً كانت أو استفهاما ... ٢٦٤
- هذا باب ما وقع من المصادر توكيداً ... ٢٦٦
- هذا باب ما يكون حالاً وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّة دخلت ... ٢٧١
- هذا باب المخاطبة ... ٢٧٥
- هذا باب تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل ؛ نحو أرايتك زيدا
- ما حاله ؟ وقولك : أبصرك ... ٢٧٧
- هذا باب مسائل من هذه المصادر التي جرت ... ٢٧٩
- هذا باب ما يحمل على المعنى ، وحمله على اللفظ. أجود ... ٢٨١
- هذا باب أم ، وأو ... ٢٨٦
- هذا باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين ... ٢٩٣
- هذا باب (أو) ... ٣٠١
- هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام ... ٣٠٧
- هذا باب ما يجرى ، وما لا يجرى بتفصيل أبوابه وشرح معانيه ، واختلاف الأسماء ، وما الأصل فيها ؟ ... ٣٠٩
- هذا باب أفعل ... ٣١١
- هذا باب ما يسمى به من الأفعال ، وما كان على وزنها ... ٣١٤
- هذا باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف مما سميت به مذكراً من الأسماء العربية ... ٣١٩
- هذا باب ما كان من أسماء المذكر أو سمى به ما هو على ثلاثة أحرف ... ٣٢٢
- هذا باب ما كان من هذه الأسماء على مثال فُعل ... ٣٢٣
- هذا باب ما كان من فُعل ... ٣٢٤
- هذا باب ما اشتق للمذكر من الفعل ... ٣٢٥

- ٣١ هذا باب الجمع الزيد فيه وغير الزيد
- ٣٣١ هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالالف والتاء
- ٣٣٥ هذا باب ما لحقته ألف وثون زائدتان
- ٣٣٨ هذا باب ما كان آخره ألف مقصورة للتانيث والإحاق
- ٣٣٩ هذا باب ما كان من أفعال نعنا يصلح فيه التأويلان جميعا
- ٣٤٤ هذا باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكرا بأسماء الجمع
- ٣٥٠ هذا باب تسمية المؤنث
- ٣٥٥ هذا باب تسمية السور والبلدان
- ٣٦٠ هذا باب أسماء الأحياء والقبائل
- ٣٦٥ هذا باب تسمية الرجال والنساء بأسماء السور ، والأحياء ، والبلدان
- ٣٦٨ هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على فعال
- ٣٨٣ هذا باب الأمثلة التي يمثل بها أوزان الأسماء الأفعال